بسم الله الرحمن الرحيم

ـــ: أبواب الصلاة :ـــ

ـ: أبواب الصلاة :ـ

أى هذه أبواب الصلاة على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو أبواب الصلاة هذه على عكس ما تقدم ، ويجوز أن ينصب على تقدير خذ . ولما فرغ عن أبواب الطهارة التى كانت من جملة شروط الصلاة شرع فى بيان الصلاة التى هى المشروطة ، ولذا أخرها عن الشرط لأن الشرط يسبق المشروط . والصلاة : قيل أصلها فى اللغة الدعاء ، قال تعالى : "وصل عليهم" أى أدع لهم ، وفى الحديث فى إجابة الدعوة : "وإن كان صائماً فليصل" أى فليدع لهم بالخير والبركة . وقال الأعشى ـ يصف راهباً ـ :

يراوح من صلوات المليك ** طوراً سجوداً وطوراً جؤاراً

والمراوحة الانتقال من حالة إلى حالة أخرى ومعناه أن الراهب ينتقل فى العبادة من حالة إلى حالة فتارةً يسجد وتارةً يجأر جؤاراً .

وأيضاً قال الأعشى ـ يصف الخمر ـ :

وقابلها الريح فى دنها ** وصلى على دنها وارتسم

فسمى بها هذه الأفعال المشهورة لاشتمالها على الدعاء ، وهو قول جماهير أهل العربية والفقهاء وغيرهم ، وهل سبيله النقل حتى تكون الصلاة حقيقة

عن رسول الله ﷺ .

بسم الله الرحمن الرحيم

باب ما جاء فى مواقيت الصلاة عن النبى ﷺ

شرعية فى هذه الأفعال مجازاً لغوياً فى الدعاء ؟ لأن النقل فى اللغات كالنسخ فى الأحكام ، أو يقال استعمال اللفظ فى المنقول إليه مجاز راجح وفى المنقول عنه حقيقة مرجوحة ، فيه خلاف بين أهل الأصول . وقال ابن فارس : ويقال إن الصلاة من صليت العود بالنار إذا لينته وكذلك المصلى يلين بالخشوع . وقيل مشتقة من "المصلى" وهو الفرس الثانى فى خيل الحلبة ، والأول المجلى وهو السابق ، ثم المصلى ، ثم المسلى ، ثم التالى ، ثم العاطف الخ . وسميت بذلك العبادة المخصوصة لأنها ثانية لشهادة التوحيد كالمصلى يكون تابعاً للمجلى ويكون رأسه عند صلوى السابق. وقال شيخنا : لأن المقتدى فيها يكون تابعاً للإمام ، وهذا الوجه يختص بالمقتدى ، وبصلاة الجماعة ، اللهم إلا أن يقال بالتعميم بعد أصل الوضع . وقيل لأن المصلى تال وتابع فعل النبى ﷺ ، وقيل : من الصلوين عرقان عن يمين الذنب وشماله ، أو العظمان الناتيان عند العجيزة ، فالمصلى يحرك صلويه فى الركوع والسجود . وقيل : هى التعظيم ، وقيل هى الرحمة ، وقيل هى الإقبال على الشئ ، والوجه فى الكل ظاهر ، والأول أولى . هذا ملخص "العمدة" (٢ — ١٩٥) و "المصباح المنير" (١ — ٤١٨) و "فقه اللغة" لابن فارس (ص — ٤٦) و " شرح النووى على مسلم " وغيرها بزيادة من الراقم الفقير إلى الله تعالى .

قوله : عن رسول الله ﷺ ، فى كلمة "عن" إشارة إلى أن الأحاديث المروية فى الكتاب مرفوعة مسندة إليه ﷺ .

ـــ : باب ما جآء فى مواقيت الصلاة عن النبى ﷺ :ـــ

حدثنا : هناد بن السري نا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث ابن عياش بن أبي ربيعة عن حكيم بن حكيم وهو ابن عباد بن حنيف أخبرني نافع بن جبير بن مطعم قال أخبرني ابن عباس أن النبي ﷺ قال : أمني جبرئيل (عليه السلام)

المواقيت : جمع ميقات ، قيل الوقت والميقات واحد وهو المقدار من الدهر ، وقيل : الوقت مطلق والميقات وقت قدر فيه عمل من الأعمال ، وربما يستعمل في المكان أيضاً ، والتوقيت تحديد الوقت ووقته كوقته . انتهى ملخصاً من "القاموس" وشرحه والتفصيل في "العمدة" (٢ — ٥٠٤) .

قوله : أمني جبرئيل . استدل به بعض من الشافعية بصحة اقتداء المفترض خلف المتنفل بأن جبرئيل كان معلماً متنفلاً والنبي ﷺ كان مفترضاً ، وذلك مذهب الشافعي ورواية عن أحمد . ومذهب أبي حنيفة و مالك وأحمد عدم صحة اقتداء المفترض خلف المتنفل . ويأتي تفصيل المسألة بأدلتها في موضعها من حديث معاذ إن شاء الله تعالى . وهكذا ذكر المذاهب النووي في "المجموع" (٣ — ٢٤٩) والبدر العيني في "العمدة" (٢ — ٧٧٣) و "فتح القدير" (١ — ٢٦٣) .

وأجاب عنه القاضي أبوبكر ابن العربي المالكي في "العارضة" (١ — ٢٥٨) ما ملخصه : أن ذلك دعوى لا دليل عليه ، وكان جبرئيل مأموراً بالإمامة وكما خص بالإمامة جاز أن يخص بالفريضة ، ويؤيده ما في حديث مالك رضي الله عنه من قول جبريل : بهذا أمرت - برفع التاء ونصبها - والرفع ثابت صحيح ، فكان جبرئيل مأموراً صراحة فتكون صلاة مفترض خلف مفترض اهـ ملخصاً مختصراً . ويصح أن يجاب أن هذه واقعة حال متقدمة لا عموم لها . قال الراقم : قال أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمري في "شرح الترمذي" فيما حكى عنه الشوكاني : ووقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال سلبها الاستدلال لما يبقى فيه من الإجمال اهـ .

عند البيت مرتين . فصلى الظهر فى الأولى منهما .

فالوقائع الجزئية لا تصلح أن تكون نظاماً عاماً فى الشريعة . ويدور بالبال : أن إمامة جبريل للنبى ﷺ كان مثالياً فى عالم المثال لم يكن أمراً مشاهداً محسوساً للصحابة فى عالم الشهادة ، وإنما كان رسول الله ﷺ إماماً للصحابة فى عالم الحس ، والناس اقتدوا بالنبى ﷺ فكانت إمامة جبريل أمراً مثالياً تكوينياً فى الحقيقة وإن أفادت تشريعاً من ناحية التعليم ، فمثل هذا لا يكون حجة فى نظام التشريع العام للأمة ، نعم فى الموضوع دلائل للفريقين يأتى بيانها والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : عند البيت . فى رواية الإمام الشافعى : " عند باب البيت " حكاه الزرقانى وابن حجر فى " التلخيص " ، وكذا رواه الطحاوى فى "المشكل" ، والبيهقى فى "الكبرى" حيث أن الباب فى شرقى البيت فلا يمكن الاستقبال إلى القدس إلا إذا كان الباب جنوبياً .

قوله : مرتين ، أى فى يومين كما هو صريح فى الروايـة فعبر بالخمس المرات فى يوم بمرة ، وفى هذا التعليم العملى ما لايخفى من الأهمية ، وكذلك علم الوضوء جبريل عملاً كما هو عند "ابن ماجه" كما تقدم بيانه . وانظر للتفصيل " الروض الأنف" (١ ــ ١٦٢) .

قوله : فصلى الظهر ، كانت فريضة الصلوات الخمس ليلـة الإسراء ، ونزول جبريل لتعليم الأوقات كان صبيحة الليلة التى فرضت فيها الصلاة كما قالـه محمد بن اسحاق فى سيرته ، حكاه أيضاً فى " الفتح" (٢ ــ ٣) و" العمدة " (٢ ــ ٥٠٧) . قال السهيلى فى " الروض الأنف" (١ــ١٦٣) : أهل الصحيح متفقون على أن هذه القصة ــ أى إمامة جبريل ــ كانت فى الغد من ليلة الإسراء ، وذلك بعد ما نبئ بخمسة أعوام الخ . وقال عبد الرزاق

عن ابن جريج قال قال نافع بن جبير وغيره : لما أصبح النبي ﷺ من الليلة التي أسرى به لم يرعه إلا جبريل نزل حين زاغت الشمس ، ولذلك سميت الأولى — أى صلاة الظهر — فأمر فصيح بأصحابه: "الصلاة جامعة" فاجتمعوا فصلى به جبريل وصلى النبي ﷺ بالناس فذكر الحديث. حكاه في "الفتح" . وقال ابن عبد البر : لم يختلف أن جبريل هبط صبيحة الإسراء عند الزوال فعلم النبي ﷺ الصلاة ومواقيتها وهيئتها اهـ . حكاه الزرقاني على " الموطأ " (١ — ١٣) . قال الحافظ ابن حجر : وفي هذا رد على من زعم أن بيان الأوقات إنما وقع بعد الهجرة ، والحق أن ذلك وقع قبلها ببيان جبريل وبعدها ببيان النبي ﷺ اهـ . قال السيوطي : وهو صريح حديث ابن عباس " أمني جبريل عند البيت الخ" . ثم إنه قيل — في توجيه نزوله في الظهر دون صلاة الفجر مع فرضية الخمس معاً — : أنه نام عند صلاة الصبح فلم ينزل جبريل . وهذا خطأ واختلط على هذا القائل واقعة نزول جبريل بواقعة ليلة التعريس ، وعبر بعض الرواة عن ليلة التعريس بليلة الإسراء فزاد الأمر غمة. ثم إن القائل هو العراقي كما في " البحر" (١ — ٢٤٤) وكما في " زهر الربى" قبيل الأذان وقد تعقبه السيوطي أيضاً فراجعه .

قال شيخنا : والوجــه عندى : أن رسول الله ﷺ كان يصلي الفجر والعصر قبل فرضية الخمس فلم تكن أهمية في الابتداء بتعليم الفجر . وقد ذهب بعضهم إلى فرضية الفجر والعصر قبل الإسراء، وقد دلت عدة من آيات التنزيل على هاتين الصلاتين . قال السهيلي في " الروض الأنف" (١ — ١٦٢) وذكر المزني أن الصلاة قبل الإسراء كانت صلاة قبل غروب الشمس وصلاة قبل طلوعها ، ويشهد لهذا القول قوله سبحانه (وسبح بحمد ربك بالعشى والإبكار) . وقال يحيى بن سلام مثله اهـ . وحكى البدر العيني عن أبي إسحاق الحربي ويحيى بن سلام كذلك في (٢ — ٢١١) وحكاه ابن حجر في "الفتح"

عن الحربى فقط . وصرحا بفرضيتها عنده .

تنبيه : لا يبعد أن يكون لفظ المزنى فى " الروض الأنف " تصحيفاً للحربى والله أعلم . وذهب جماعة إلى أنه لم يكن قبل الإسراء صلاة مفروضة إلا ما وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد، وذكر الشافعى عن بعض أهل العلم أن صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخت بقوله تعالى : (فاقرءوا ما تيسر منه) فصار الفرض قيام بعض الليل ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس اهـ . واستنكر محمد بن نصر المروزى ذلك وقال : الآية تدل على أن قوله تعالى: (فاقرءوا ما تيسر منه) إنما نزلت بالمدينة لقوله تعالى : (وآخرون يقاتلون فى سبيل الله) والقتال إنما وقع بالمدينة ، والإسراء كان بمكة قبل ذلك اهـ . وما استدل به غير واضح لأن قوله تعالى : (علم أن سيكون) ظاهر فى الاستقبال . قاله الحافظ فى " الفتح " (١ ــ ٣٩٣) . وهذه جملة الأقوال فى ذلك . وفى " صحيح البخارى " (١ ــ ١٠٦) (باب الجهر بقراءة الفجر) و (٢ ــ ٧٣٢) من " سورة الجن " ، ومسلم (١ ــ ١٨٤) (باب الجهر بقراءة الصبح) من حديث ابن عباس قال : " انطلق النبى ﷺ فى طائفة من أصحابه عامدين إلى سوق عكاظ .... وفيه : وهو يصلى بأصحابه صلاة الفجر فلما سمعوا القرآن استمعوا له" ودل ذلك على أنه جهر فيها بالقراءة، وقد قالوا بأنه ﷺ كان يصليها قبل الإسراء ولكنهم اختلفوا فى افتراضها ، فالأكثر إلى عدم افتراضها ، واختار بعض افتراضها . قال شيخنا: إذا اتحد كيفية أدائها قبل الإسراء وبعده فإذن يشكل وجه الفرق بين الفرضية وعدمها ، فالأولى أن يقال بفرضيتها . قال : وبه أقطع . قال الراقم : اختلفوا فى تاريخ هذه الواقعة فقيل كانت ذلك فى ذى القعدة سنة عشر من البعث . كما فى " العمدة " (٩ ــ ٢٤١) وإن الإسراء قبل الهجرة بسنتين أو ثلاث فتكون القضية بعد الإسراء ، وقيل : الواقعة فى ابتداء المبعث وكان

يصلي ماتين قبل الإسراء قطعاً كما هو مفاد ما قاله في " العمدة " (٣-٩٣) .
ويقول القسطلاني : والذي تظاهرت أن ذلك أول المبعث ...... وأن مجيء الجن لاستماع القرآن قبل خروجه ﷺ إلى الطائف بسنتين ، ولا يعكر عليه قوله أنهم رأوه يصلي بأصحابه صلاة الصبح ؛ لأنه ﷺ كان يصلي قبل الإسراء صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها اهـ (٧ - ٤٠٢) ويقول النووي في شرح " مسلم " : إن حديث ابن عباس في أول أمر النبوة اهـ . وقال الحافظ عماد الدين ابن كثير في " تفسيره " (٥ - ١٤٠ و١٤١ طبعة المنار) ما ملخصه : أنه ﷺ صلى في مسجد بيت المقدس تحية المسجد ركعتين حين عرج به إلى السماء ثم لما هبط إلى بيت المقدس وهبط معه الأنبياء فصلى بهم فيه لما حانت الصلاة ، ويحتمل أنها الصبح من يومئذ ، وتظاهرت الروايات على أنه أمهم ببيت المقدس ، ولكن في بعضها أنه كان أول دخوله إليه ، والظاهر أنه بعد رجوعه إليه الخ . وورد في بعض أحاديث إمامة جبريل : " أتاني جبريل عليه السلام حين طلع الفجر" أخرجه الدارقطني في " سننه " (١ - ٩٦) في حديث ابن عمر من طريق محبوب بن الجهم مولى حذيفة بن اليمان وهو ضعيف وفيه من النكارة " ابتداؤه بالفجر" والصحيح خلافه . قاله الحافظ في "التلخيص" (ص-٦٤) . ويقول الحافظ الزيلعي في "نصب الراية" (١ - ٢٢٦) : ورواه ابن حبان في " كتاب الضعفاء " وأعله بمحبوب بن الجهم .... وينظر لفظه فإن بقية الأحاديث صريحة في ابتدائه بالظهر ..... ويشهد للأكثر ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة وأبي سعيد قالا : " أول صلاة فرضت على النبي ﷺ صلاة الظهر ". وسكت عليه اهـ ملخصاً . ولعله اختلط على الراوي حديث تعليم جبريل الإمامة للنبي ﷺ وحديث تعليمه ﷺ رجلاً سأله بالمدينة وتعليمه السائل كان من صلاة الصبح كما سيأتي في "الترمذي" ورواه " مسلم " .

حين كان الفئ مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان

قوله : حين كان الفئ : الفئ ظل الشمس بعد الزوال . قال بعض الغير المقلدين من أهل الهند أن استثناء فئ الزوال من المثل أو المثلين — كما هو فى كتب الحنفية — لا أصل له فى الشريعة . ولم يدر هذا المسكين أنه لو كان المدار على المثل فقط من غير أن يستثنى منه فئ الزوال لزم أن يصلى الظهر بل العصر أحياناً كذلك حين الظهيرة قبل الزوال فى البلاد التى يكون فئ الزوال فيها مثل قامة الرجل أو أكثر . قال الراقم : ويدل على الاستثناء لفظ حديث جابر عند "النسائى": "فصلى الظهر حين زالت الشمس وكان الفئ قدر الشراك ، ثم صلى العصر حين كان الفئ قدر الشراك وظل الرجل"، فهذا الفئ قدر الشراك زائد على المثل وهو الذى قاله السادة الحنفية ، ومن أجل هذا يقيد لفظ "الترمذى" فى حديث ابن عباس : « حين كان كل شئ مثل ظله » باستثناء فئ الزوال كما صرح به رواية النسائى فى حديث جابر ، ثم إن زوال الشمس أول وقت الظهر . ويقول الحافظ فى "الفتح" (٢ - ١٧) : وهذا هو الذى استقر عليه الإجماع ، وكان فيه خلاف قديم عن بعض الصحابة أنه جوز صلاة الظهر قبل الزوال ، وعن أحمد وإسحاق مثله فى الجمعة اهـ . ومثله فى "العمدة" (٢ — ٥٣٢) و"المبسوط" (١ — ١٤٢) .

قوله : مثل الشراك ، أى قدر شراك النعل . قال الخطابى فى "المعالم" (١ — ١٢٢): ليس قدر الشراك هذا على معنى التحديد ولكن الزوال لا يستبين إلا بأقل ما يرى من الفئ ، وأقله فيما يقدر هو ما بلغ الشراك أو نحوه . وليس هذا المقدار مما يتبين به الزوال فى جميع البلدان ، إنما يتبين ذلك فى مثل مكة من البلدان التى ينتقل فيها الظل ، فإذا كان أطول يوم فى السنـــة واستوت الشمس فوق الكعبة لم ير لشئ من جوانبها ظل . وكل بلد يكون أقرب إلى

كل شئ مثل ظله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ثم صلى

وسط الأرض كان الظل فيه أقصر ، وما كان من البلدان أبعد من واسطة الأرض وأقرب إلى طرفيها كان الظل فيه أطول اهـ .

قوله : كل شئ مثل ظله . ذهب جمهور الأئمة إلى أن وقت الظهر ينتهى إلى المثل الأول . حكاه العينى فى "العمدة" (٢ ــ ٥٤٠) عن مالك والشافعى وأحمد والثورى وإسحاق وأبى يوسف ومحمد وهى رواية الحسن بن زياد عن أبى حنيفة .

وأما مذهب أبى حنيفة فلم يذكر آخر وقته الذى به ينتهى فى "المبسوط" لمحمد بن الحسن نصاً ، وكذا قال شمس الأئمة السرخسى فى "المبسوط" (١ ــ ١٤٢) وأبوبكر الكاسانى فى "البدائع" (١ ــ ١٢٢) أن محمداً لم يذكره نصاً فى الكتاب ــ أى "المبسوط" ــ . قال شيخنا : وكذلك لم أره فى كتب الإمام محمد الموضوعة لنقل ظاهر المذهب من "الجامع الصغير" ، و"الجامع الكبير" ، و"المبسوط" ، و"الزيادات" .

ثم اختلفت الروايات عن الإمام ، فالرواية المشهورة أن وقته ينتهى إلى المثلين ، واختاره أصحاب المتون ، وجعله صاحب "النهاية" شارح "الهداية" ظاهر الرواية ، وصححه فى "البدائع" و"المحيط" و"الينابيع" ، واختاره أكثر الشارحين . هذا ملخص ما فى "البحر" (١ ــ ٢٤٥) وابن عابدين (١ ــ ٢٣٢) . وجعل ذلك فى "العناية" (١ ــ ١٥٢ على هامش "الفتح") رواية محمد عن أبى حنيفة ، وكذلك صاحب "البحر" ، وجعلها شمس الأئمة فى "مبسوطه" (١ ــ ١٤٢) رواية أبى يوسف عنه والله أعلم . و كذلك جعلها فى "الكفاية" ظاهر الرواية ، وفى جعله ظاهر الرواية نظر لما تقدم .

والرواية الثانية : إنه ينتهى إلى المثل الأول وبعده وقت العصر مثل مذهب الجمهور ، وهو روايــة الحسن بن زياد عن الإمام كما فى عامة كتبنا كما فى "البحر الرائق" و "العناية" و "عمدة القارى" (٢ — ٥٤٠) وجعلها السرخسى فى "مبسوطه" (١ — ١٤٢) رواية محمد عن الإمام. ولفظ المبسوط : اختلفوا فى آخر وقت الظهر ، فعندهما إذا صار ظل كل شئ مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر ، وهو رواية محمد عن أبى حنيفة اهـ . وقريب منه ما فى "البدائع" : روى محمد عنه إذا صار ظل كل شئ مثله سوى فئ الزوال ، والمذكور فى "الأصل" : ولايدخل وقت العصر حتى يصير الظل قامتين الخ .

والذى يخطر ببالى أن لفظ "البدائع" خطأ الناسخ ، فقوله : "مثله" صوابه "مثليه" ، وقوله : "والمذكور" فالذى يقتضيه عبارة "البحر" أن صوابه "وهو المذكور" حيث قال صاحب "البحر" قال فى "البدائع" : أنها المذكورة فى "الأصل" ، ويحتمل أن يكون الخطأ فى نقل "البحر" ويكون "والمذكور فى الأصل" مبتدأ "ولا يدخل الخ" خبراً له ، وأيضاً إن فى "البدائع" حكى بعده رواية الحسن : «إذا صار ظل كل شئ مثله» وهذا يدل على أنه غير ما حكاه عن محمد ولايصح ذلك إلا بأن يكون كما صححت، وكذا قال : والصحيح رواية محمد ، ولذا نقله صاحب "البحر" وابن عابدين تصحيح "البدائع" لرواية محمد المثلين. وكذلك فى لفظ "المبسوط" عندى سهو من المؤلف أو وقع حذف فى العبارة من الناسخ، ولى على ذلك شواهد ولايتسع المحل لبيانه، وكل من أطال تفكيره فى عبارات فقهائنا يتضح له ذلك ، ويالبت لوتيسرلى "المبسوط" للإمام محمد لاطمئن القلب على أمر .

والروايــة الثالثة : أنه إذا صار ظل كل شئ مثلــه خرج وقت الظهر ولم يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شئ مثليه ، وعلى هذا

يكون بين الظهر والعصر وقت مهمل (كما بين الظهر والفجر) وروى هذه أسد بن عمرو عنه. كذا في "البدائع" (١ – ١٢٢) و "العناية" على هامش "الفتح" (١ – ١٥٢) و "فتح القدير" (١ – ١٥٣) و "العمدة" (٢ – ٥٤٢). وقال في "العناية": قال الكرخي: وهذه أعجب الروايات الى لموافقتها لظاهر الأخبار. وعزاه السرخسي في "المبسوط" (١ – ١٤٢) الى الحسن بن زياد، وكذا في "الكفاية" (١ – ٨٥). ومن أجل هذا قال المشائخ: ينبغي أن لا يصلي العصر حتى يبلغ المثلين، ولا الظهر مؤخراً الى انتهاء المثل ليخرج من الخلاف فيهما بيقين. أفاده ابن الهمام وابن نجيم وغيرهما.

والرواية الرابعة: أنه إذا صار الظل أقل من قامتين يخرج وقت الظهر، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير قامتين. رواه المعلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة، وصححها الكرخي. حكاه البدر العيني في "عمدة القاري" (٢ – ٥٤٢) وهذه الرواية لثبت زيادة نفاها غيرها وأفتى صاحب "الدر المختار" برواية الحسن بن زياد حاكياً عن "الفيض" وقال الطحاوي: وبه نأخذ وفي "غرر الأذكار" وهو المأخوذ، وفي "البرهان" وهو الأظهر. كذا حكاه صاحب "الدر المختار". ورده ابن عابدين (١ – ٣٣٣). وصاحب "البحر" (١ – ٣٤٥).

قال شيخنا: والحق ما قاله صاحب "الدر المختار" فإن المثل الثاني وقت الضرورة للظهر. وحكى الشيخ السيد أحمد زيني دحلان الشافعي في رسالة له عن "الفتاوى الظهيرية" (١) و "خزانة المفتين" (٢)

---

(١) هي تأليف ظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد البخاري الحنفي المتوفى سنة ٦١٩ هـ. وانتخب منها ولخصها الحافظ البدر العيني وسماه "المسائل البدرية المنتخبة من الفتاوى الظهيرية". كذا في "كشف الظنون" (٢–١٦٨).

(٢) "خزانة المفتين" تأليف الإمام الشيخ حسين بن محمد السمعاني الحنفي

رجوع أبي حنيفة إلى المثل الأول . وكلا الكتابين من المعتبرات ، ولا يلتبس " خزانة المفتين " " بخزانة الروايات " فإن " خزانة الروايات " غير معتبر . وذكر الشيخ اللكنوى كذلك في شرح " الموطأ " : قد ذكر جمع من الفقهاء رجوعه إلى المثل اه .

ثم إنه ذكر محمد في " موطئه " (ص ـ ٣٣) و " مبسوطه " أنه قال أبو حنيفة : لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثليه اه . وقال : فأما في قولنا فإنا نقول : إذا زاد الظل على المثل وزيادة من حين زالت الشمس فقد دخل وقت العصر اه . قال الشيخ : وعبارته تشير فيما أرى أن وقت الظهر ينتهي قبل انتهاء المثلين حيث لم يذكر آخر وقت الظهر والله أعلم .

وهذه الروايات عن الإمام أبي حنيفة عبارات تحتاج إلى التفصيل ، كان شيخنا رحمه الله يقول : ومن دأبي أنه إذا تعارضت روايات عن الإمام فأذهب فيها أولاً إلى التطبيق والتوفيق بينهما مهما أمكن كما ذهبوا إلى التطبيق في النصوص المتعارضة من الشارع ، وعلى دأبه ذلك مشى هنا ، وقد أوضحت خصائصه وأدابه في " نفحة العنبر " فلتراجع فقال : والذي تلخص عندي في تطبيقها : أن المثل الأول مختص بالظهر ، والثالث بالعصر ، والثاني مشترك بينهما لأصحاب الأعذار فهو وقت لهما لكنه ليس وقت الاختيار ، والقول باشتراك الوقت مروى عن بعض السلف كما قاله الطحاوى في " شرح معاني الآثار " (١ ـ ٩٦) (باب الجمع بين الصلاتين) : قال أبو جعفر . فذهب قوم إلى أن الظهر والعصر وقتهما واحد .... وكذلك المغرب والعشاء في قولهم وقتهما واحد ، ولا يفوت إحداهما حتى يخرج وقت الأخرى منهما اه . وقال

من علماء القرن الثامن ، وأما " خزانة الروايات " فهي تأليف القاضي جكن الهندي الكجراتي . كذا ذكره صاحب " الكشف " ولم يؤرخ وفاته . وفي " نزهة الخواطر " (٤ ـ ٨٢) : مات في حدود سنة عشرين وتسعمائة .

ابن قدامة فى " المغنى " (١ ــ ٣٨٦) : وقال عطاء : لاتفريط للظهر حتى تدخل الشمس صفرة . وقال طاوس : وقت الظهر والعصر إلى الليل . وحكى عن مالك : وقت الاختيار ــ أى للظهر ــ إلى أن يصير ظل كل شئ مثله، ووقت الأداء إلى أن يبقى من غروب الشمس قدر ما يؤدى فيه العصر لأن النبى ﷺ جمع بين الظهر والعصر فى الحضر . وقال فى (١ ــ ٣٨٨) : وحكى عن ربيعة أن وقت الظهر والعصر إذا زالت الشمس، وقال إسحاق : آخر وقت الظهر أول وقت العصر يشتركان فى قدر الصلاة فلو أن رجلين يصليان معاً أحدهما يصلى الظهر والآخر العصر حين صار ظل كل شئ مثله كان كل واحد مصلياً لها فى وقتها . وحكى ذلك عن ابن المبارك لقول النبى ﷺ فى حديث ابن عباس : « صلى بى الظهر لوقت العصر بالأمس » اه . وقال البدر العينى فى " العمدة " (٢ ــ ٥٤٢) وقال ابن راهويه والمزنى وأبو ثور والطبرانى (ولعل الصحيح الطبرى كما فى " المجموع " للنووى) : إذا صار ظل كل شئ مثله دخل وقت العصر ويبقى وقت الظهر قدر ما يصلى أربع ركعات، ثم يتمحض الوقت للعصر ، وبه قال مالك اه . فالحاصل أنه ثبت القول بالاشتراك عن هؤلاء الأعلام عطاء ، وطاوس ، وربيعة من التابعين ، ومالك ، وإسحاق وابن المبارك ، وأبى ثور والطبرى من الأئمة تماماً أو فى الجملة ، وعلم من ذلك أن عند مالك فى آخر الظهر روايتين والمشهور هذا القول بالاشتراك قدر أربع ركعات ، وهو الذى ذكر ابن رشد فى "قواعده" وكذلك عن مالك رواية أنه يمتد الظهر إلى غروب الشمس . حكاه النووى فى " المجموع " (٣ ــ ٢١) .

وبالجملة ثبت عن مالك ، والشافعى ، وأحمد القول بالاشتراك حيث قالوا : إذا طهرت المستحاضة فى آخر العصر يلزمها قضاء الظهر والعصر جميعاً وكذلك إذا طهرت فى آخر العشاء يلزمها قضاء المغرب والعشاء . فلزمهم

العشاء حين غاب الشفق . ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم .

القول باشتراك الوقت بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء وإلا فكيف يلزم وجوب قضاء الصلاتين . انظر تفصيل المسألة فى "بداية المجتهد" (١ — ٧٧ و٧٨) من (أوقات الضرورة) .

قوله : حين غاب الشفق . ذهب الجمهور إلى أن الشفق هنا هو الأحمر، وذهب أبو حنيفة إلى أنه الأبيض . وقال بعضهم : إن الشفق لغة هو الحمرة، وقال الفراء هو البياض ، وللعلماء فى تأييد كل جهة كلام . وقال شيخنا : إن الشفق فى الأصل رقة الحمرة فيكون أمراً بين البياض والحمرة . وتفصيل المسألة : أنه وقع الاختلاف بين الصحابة ومن بعدهم فى تعيين الشفق المراد هنا ، فقيل : البياض وهو المروى عن أبى بكر الصديق ومعاذ بن جبل و عائشة وأبى هريرة وابن عباس — فى رواية — وأنس وابن الزبير وأبى بن كعب ، وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو حنيفة والأوزاعى والشافعى — فى القديم — ومالك — فى رواية — وابن المبارك وزفر وأبو ثور والمزنى وابن المنذر والخطابى ، واختاره المبرد والفراء وثعلب وأبوعمرو من أئمة اللغة ، وكذا أبو العباس أحمد بن يحيى وأنشد لأبى النجم فى ذلك :

حتى إذا الليل جلاه المجتلى بين سماطى شفق مهول

يريد الصبح ويؤيده حديث أبى هريرة رواه الترمذى من طريق محمد بن فضيل وفيه : « فإن آخروقتها حين يغيب الأفق » وغيبوبته بسقوط البياض الذى يعقب الحمرة وإلا كان بادياً .

وأيضاً إذا تعارضت الأخبار لم ينقض الوقت بالشك فالترجيح للبياض وفيه الاحتياط حتى يخرج عن العهدة بيقين .

وقيل : الشفق هنا الحمرة ، روى ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ،

وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شئ مثله لوقت العصر بالأمس ثم صلى العصر حين كان ظل كل شئ مثليه ثم صلى المغرب اوقته الأول ثم

وشداد بن أوس ، وعبادة بن الصامت ، وهو قول مكحول ، وطاؤس ، ومالك ، وسفيان الثورى، وابن أبى ليلى، وأبى يوسف، ومحمد ، والشافعى، وأحمد ، وإسحاق ، وداؤد وهو رواية أسد بن عمرو عن أبى حنيفة ، وحكى ذلك عن الفراء كما قاله الخطابى .

وصح عن ابن عمر موقوفاً : الشفق هو الحمرة . رواه مالك وغيره ، وصحح وقفه البيهقى ثم النووى ، ومن المشائخ من الحنفية من اختار الفتوى على رواية أسد بن عمرو، ورده ابن الهمام وقال : لاتساعده رواية ولادراية ، ومنهم من يحكى رجوع أبى حنيفة إليه ولم يصح . وقال بعضهم : اسم للحمرة والبياض معاً إلا أنه يطلق فى أحمر ليس بقان وأبيض ليس بناصع ، وإنما يعلم المراد منه بالأدلة لا بنفس اللفظ ، كالقرأ الذى يقع اسمه على الطهر والحيض معاً ، وكسائر نظائره من الأسماء المشتركة . حكاه الخطابى فى " المعالم " وهو الذى اختاره الشيخ رحمه الله . فهذا ملخص ما أفاده الخطابى فى " المعالم " (١ ــ ١٢٥) وابن الهمام فى " الفتح (١ ــ ١٥٥) والبابرتى فى " العناية " والعينى فى " العمدة " (٢ ــ ٥٦٦) وغيرهم من الأعلام .

قوله : حين كان ظل كل شئ مثله لوقت العصر بالأمس .

ظاهر هذا اللفظ يخالف مذهب من قال بانتهاء وقت الظهر إلى المثل من الشافعى وأحمد وأبى يوسف ومحمد وغيرهم ، فإنه على ظاهره يدل على أنه صلى الظهر فى اليوم الثانى بعد أن انتهى المثل الأول فأخذوا يتأولون فيه ، ويوافق مذهب أبى حنيفة وكذلك مذهب مالك المشهور من أن وقت الظهر إلى المثل وقدر أربع ركعات بعده من غير تأويل ، والشارحون يزعمونه مخالفاً للإمام أبى حنيفة مع أنه لايوافقهم ما لم يتأولوا فيه ، وكذلك فهمه البدر العينى ، واحتج به

صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ثم التفت إلى جبرئيل فقال : يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك .

لأبي حنيفة . أنظر "العمدة" (٢ — ٥٤٠) . والذي تأولوا فيه أن المراد بالمثل ما يكون قريباً من المثل كما فعله الزرقاني وغيره فليس هذا إلا تأويل ظاهر لتصحيح المذهب لا يخفى على البصير .

قوله : هذا وقت الأنبياء من قبلك . قال الشيخ : قيل إن هذه الصلوات الخمس من خصائص هذه الأمة فكيف ورد : هذا وقت الأنبياء من قبلك ؟ قلت : إن الصلوات الخمس كلها جميعاً من خصائص هذه الأمة وإلا فهي في شرائع الأنبياء ثابتة متفرقة ، ويدل عليه ما رواه الطحاوي في "شرح الآثار" (باب الصلاة الوسطى أي الصلوات) (١ — ١٠٤) : حدثني القاسم بن جعفر قال سمعت بحر بن الحكم الكيساني يقول سمعت أبا عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن عائشة يقول : إن آدم عليه السلام لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت الصبح . وفدى إسحاق (١) عند الظهر فصلى إبراهيم عليه السلام أربعاً فصارت الظهر . وبعث عزير فقيل له : كم لبثت ؟ فقال : يوماً فرأى الشمس فقال : أو بعض يوم فصلى أربع ركعات فصارت العصر ، وقد قيل غفر لعزير عليه السلام وغفر لداؤد عليه السلام عند المغرب فقام فصلى أربع ركعات فجهد في الثالثة فصارت المغرب ثلاثاً ، وأول من صلى العشاء الآخرة

---

(١) اختلف الصحابة ومن بعدهم في تعيين الذبيح هل هو إسماعيل أو إسحاق ، وأطنب ابن تيمية ثم صاحباه ابن القيم وابن كثير في ترجيح القول بأنه إسماعيل . انظر " زاد المعاد " من الأوائل ، وسياق سورة " الصافات " يؤيده تأييداً مؤزراً . وراجع فوائد شيخنا العثماني على التنزيل من سورة "الصافات". وكان إمام العصر شيخنا يميل إلى كونهما ذبيحين كليهما ، والبحث أفرد بالتأليف ، وراجع "روح المعاني" (٢٣ — ١١٣) .

نبينا ﷺ اهـ . قال شيخنا : ولم أجد حديث " شرح الآثار " هذا إلا فى "شرح مسند الشافعى" لابن الأثير الجزرى، ولعل الشيخ يشير إلى ما قال القاضى أبوبكر ابن العربى فى "العارضة": قوله "هذا وقت الأنبياء من قبلك" يفتقر إلى بيان المراد فإن ظاهره يوهم أنها كانت مشروعة لمن قبله من الأنبياء فهل الأمر كذلك أم لا؟ ثم أجاب بأن هذا وقت المشروع لك يعنى الوقت الموسع والمحدود بطرفين الأول والآخر ومثله وقت الأنبياء من قبلك أى كانت صلاتهم واسعة الوقت وذات طرفين مثل هذا ، وهذه الصلوات على هذا الميقات لهذه الأمة خاصة ، وغيرهم يشاركهم فى بعضها انتهى مختصراً . ومثله قال ابن سيد الناس اليعمرى كما فى الحاشية . ويقول الحافظ ابن حجر: هذا وقت الأنبياء باعتبار التوزيع عليهم بالنسبة لغير العشاء ، إذ مجموع هذه الخمس من خصوصياتنا ، وأما بالنسبة إليهم فكان ما عدا العشاء مفرقاً فيهم، وفى حديث معاذ بن جبل عند أبى داؤد وابن أبى شيبة: « اعتموا بهذه الصلاة فإنكم فضلتم بها على سائر الأمم ولم تصلها أمة قبلكم » ، وحكى القارى عن الطيبى وجهه: أن العشاء كانت الرسل تصليها نافلة لهم ولم تكتب على أممهم كالتهجد الخ . وإذن لاتبقى حاجة إلى استثناء العشاء كما فعله الحافظ. قال الراقم: وهذا أولى مما تكلفه ابن العربى وغيره ، غير أنه يحتاج إلى إثبات صلاة الأنبياء العشاء نافلة بالرواية الصحيحة، والروايات تؤيد ما قاله الحافظ والله أعلم . ثم إنه لم يتيسرلى " شرح المسند " للجزرى ولم أقف عليه غير أنه حكى فى "نهاية المحتاج" (١ — ٢٦٧) للشيخ الرملى ، وكذا فى "السيرة الحلبية" من الإسراء عن شرح "المسند" للرافعى: أن الصبح صلاة آدم والظهر لداؤد والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس ، وأورد فيه خبراً اهـ . وتعقبه الشبراملسى بأن الأصح : أن العشاء من خصوصياتنا وذكر الظهر لإبراهيم والمغرب لعيسى

والوقت فيما بين هذين الوقتين .

ركعتين عن نفسه وركعة عن أمه والله أعلم . وذكر صاحب "العناية" منا العصر ليونس عليه السلام ، ورواية الطحاوى أصح من هذه الأقوال كلها والله أعلم بالصواب .

قوله : والوقت فيما بين هذين الوقتين. ظاهره لا يستقيم على مذهب لأنه قد صلى فى اليومين فى أوقاتها لا أن الوقت ما بينها ، وصلى فى اليومين فى غير وقتها فتأوله الشافعية بالوقت المستحب . قال الراقم : وإذن كيف قالوا باستحباب التعجيل فى الظهر والعصر والفجر ؟ فهما قولان متنافيان ، وقيل : إن المراد من الوقتين هو الظهر والعصر مثلاً فى اليوم الأول ، وفيه أنه أمر يختص بهما وليس عاماً فى سائر الأوقات ولا يستقيم عمومه ، وأيضاً لو كان هذا مراداً لم يفتقر إلى إمامة جبريل فى يومين ، حكى القارى عن ابن الملك : أى هذا الوقت المقتصد الذى لا إفراط فيه تعجيلاً ولا تفريط فيه تأخيراً ، وحكى عن الطيبى : أن المراد : وقت الاختيار لا الجواز ، وإليه أشار شيخنا بتأول الشافعية ، وقال اليعمرى : هذين وما بينهما ، فتبين بفعله الوقتان اللذان صلى فيهما وبين ما لم يصل فيهما، حكاه فى " القول المحمود " .

قال الشيخ : والذى عندى من محط الفائدة فى حديث الباب : إذا عجل الظهر فيعجل العصر وإذا أخر الظهر أخر العصر حتى يكون الفصل بينهما على سواء ، وبعد تعيين الغرض هذا نقول : يراد من الوقت بين الوقتين الوقت المختار والمندوب . وما يتوهم من الإيراد على الحنفية فى استحباب تأخير العصر فلا يرد حيث قالوا بأداء العصر بعد انقضاء المثل الثانى قبل انتهاء المثل الثالث ، وكذلك المتبادر من الحديث أنه صلى العصر فى المرة الثانية بعد انتهاء المثلين . وعلى كل حال الحديث أوفق بمذهب الإمام أبى حنيفة من غير تأويل فلا يلتفت إلى صخب ولا يفتقر إلى نصب .

قال أبو عيسى: وفى الباب عن أبى هريرة وبريدة وأبى موسى وأبى مسعود الأنصارى وأبى سعيد وجابر وعمرو بن حزم والبراء وأنس .

فائدة : قال الشيخ : "المبسوط" يطلق على كتاب "المبسوط" للإمام محمد بن الحسن الشيبانى، وكذلك يطلق على شرحه للإمام السرخسى، وكذلك على سائر شروحه وهى عديدة ، ويمتاز كل من الآخر بالعزو إلى مؤلفه فيقال "مبسوط السرخسى" و "مبسوط محمد" ، وكذلك "الجامع الصغير" للإمام محمد ربما يطلق على شروحه ، وله شروح تكاد تبلغ خمسين شرحاً (١)

ـ: حديث جبريل ومذهب الحنفية :ـ

حديث إمامة جبريل مروى عن خمسة من أصحاب النبى ﷺ : جابر بن عبد الله وابن عباس أخرجهما الترمذى ، وأبى هريرة عند النسائى ، وابن عمر عند الدارقطنى بسند حسن ، وأنس عند الدارقطنى ، وفى سنده رجل متكلم فيه، وأخرج عنه ابن السكن فى "صحاحه" فيكون من رواة الحسان . أفاده الشيخ رحمه الله . قال الراقم : ورواه جماعة من الصحابة غيرهم منهم أبو مسعود رواه ابن راهويه فى "مسنده" والبيهقى فى "المعرفة" والطبرانى فى

(١) "المبسوط" كتاب جليل للإمام محمد الشيبانى ، والإمام الشافعى استحسنه فحفظه، وأسلم حكيم من أهل الكتاب بمطالعته وقال : هذا كتاب محمدكم الأصغر فكيف كتاب محمدكم الأكبر ! وانظر "للمبسوط" وشروحه "كشف الظنون" (٢ — ٣٧٢ و٣٧٣) . وأما "الجامع الصغير" فله كذلك، وانظر ما يتعلق به تاليفاً وشرحاً فى "الكشف" (١ — ٣٧٧) وهو مطبوع بالهند مع تعليقات للشيخ اللكنوى ولم يطبع إلى الآن "المبسوط" ونسمع من أعوام أن "شخت" الألمانى من أساتذة الجامعة المصرية بالقاهرة يريد طبعه ويجتهد فى استنساخ نسخ متفرقة ولم يظهر بعد منه شئ ، ثم وصل إلينا كتاب البيوع والسلم منه مطبوعاً فى القاهرة بعناية الأستاذ شحاته باسم الأصل . ولله الأمر من قبل ومن بعد .

" معجمه " وأصله فى " الصحيحين " من غير تفصيل ، وعمرو بن حزم عند عبد الرزاق فى " المصنف " وابن راهويه فى " مسنده "، وأبو سعيد الخدرى عند أحمد فى " مسنده " والطحاوى فى " شرح الآثار " . أنظر للتفصيل " الزيلعى " (١ — ٢٢١) وما بعدها . وأشار الترمذى إلى حديث بريدة وأبى موسى والبراء أيضاً لكن حديث بريدة وأبى موسى كلاهما عند مسلم وفيه سؤال الرجل عن وقت الصلاة ، فصار اثنى عشر حديثاً فى الباب. وحديث ابن عباس صححه الترمذى ، ورواه ابن حبان فى " صحيحه " ، وابن خزيمة ، والحاكم وصححه ، وصححه ابن عبد البر والقاضى أبو بكر ابن العربى ، وفى اسناده عبد الرحمن بن الحارث مختلف فيه لكنه توبع كما فى " التلخيص " و " نصب الراية " . وحديث جابر أيضاً حديث صحيح ، رواه ابن حبان فى " صحيحه " ، والحاكم وصححه ، ورواه أحمد ، والنسائى ، وابن راهويه ، وجعله ابن القطان مرسلاً ، وقال ابن دقيق العيد : يكون مرسل الصحابى وهو غير ضار ، أفاده الزيلعى . وحديث ابن عمر عند الدارقطنى وإسناده حسن كما أفاده فى " التلخيص " (ص — ٦٤) ولكن فيه عنعنة ابن اسحاق ، وله طريق آخر عند الدارقطنى ضعيف . وحديث أنس رواه الدارقطنى فى " سننه " (١ — ٩٧) عن قتادة عن أنس مرفوعاً وفيه " محمد بن سعيد بن جدار " ، قال ابن القطان وهو مجهول ، وإليه أشار شيخنا ، وكذا رواه عن الحسن مرسلاً . وقال عبد الحق فى " أحكامه " : إن مرسل الحسن أصح ، حكاه الزيلعى . وراجع لتفصيل بعض الأطراف " نصب الراية " و " التلخيص " . ثم إنه قد علمت مما تقدم أن حديث جبريل لا يستقيم على مذهب القائلين بالمثل إلا بالتأويل وهو أقرب إلى أبى حنيفة منه إليهم ، وأدلة الحنفية استوفاها صاحب " البحر " فى رسالته : " إزالة الغشا عن وقتى الظهر والعشا " والرسالة مطبوعة بقازان ولم تتيسر لى الآن حتى أراجعها .

أخبرني : أحمد بن محمد بن موسى أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا حسين بن على بن حسين أخبرنى وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ قال: « أمنى جبرئيل » فذكر نحو حديث ابن عباس بمعناه، ولم يذكر فيه « لوقت العصر بالأمس » ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب، وحديث ابن عباس حديث حسن صحيح . وقال محمد : أصح شئ فى المواقيت حديث جابر عن النبى ﷺ قال : وحديث جابر فى المواقيت قد رواه عطاء بن أبى رباح وعمرو بن دينار وأبو الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبى ﷺ نحو حديث وهب بن كيسان عن جابر عن النبى ﷺ .

ومن أدلتهم حديث : « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم » رواه البخارى فى (باب الابراد بالظهر) من حديث أبى هريرة ومن حديث أبى سعيد بلفظ : « أبردوا بالصلاة الخ » وفيه نظر لأن الابراد أمر إضافى يختلف باختلاف الفصول والبلاد . راجع " العمدة " (٢ — ٥٢٥) لتفصيل ما يستفاد من الحديث، و" الفتح" (٢ — ١٣) .

ومنها حديث أبى ذر : «كنا مع النبى ﷺ فى سفر فأراد المؤذن للظهر فقال النبى ﷺ : « أبرد ثم أراد أن يؤذن فقال له : أبرد حتى رأينا فئ التلول الخ» رواه "البخارى" فى (باب الابراد بالظهر فى السفر) وكذا فى الباب السابق بلفظ: « فقال : أبرد أبرد » أو قال : « انتظر انتظر الخ» ، وجه الاستدلال به أن التلول منبطحة فى الغالب غير شاخصة فلايظهر لها ظل إلا إذا ذهب وقت كثير من الزوال . وفيه أن التحديد لظل التلول لايجدى ما لم يثبت أنه لا يرى لمثلها ظل ما لم يكن ظل الشاخص مثلين وهذا مشكل ، ثم إنه يصلح دليلاً للتأخير عن أول الوقت كما هو مذهب أحمد وأبى حنيفة . أنظر "العمدة" والله أعلم . نعم مساواة فئ التلول كما فى " البخارى" (باب الأذان للمسافرين) فى هذا الحديث « حتى ساوى الظل التلول » يدل على أنه جاوز الظل المثل فى الأشياء الشاخصة فإنه إذا ساوى ظل التلول التلول فلابد أن

يزيد على المثل فى ما عداها وهذا ظاهر جداً ، فإن لم يكن دليلاً فى ابتداء الوقت إلى المثلين فهو دليل على زيادته على المثل بكثير ، ولا سيما إذا قلنا ذلك فى بلاد الحجاز من مكة والمدينـة حيث وقعتا فى الاقليم الثانى والأفياء فيها قصيرة جداً بالنظر إلى بلاد الاقليم الثالث وما بعدها فغتنمه . ثم رأيته فى "فتح الملهم" عن "إعلاء السنن" قريباً من السواء والحمد لله، وراجعه للتفصيل من (٢ — ١٩١) . وانظر فى لفظ "العمـدة" (٢ — ٦٦٧) : وبين مساواة الظل المثل وكون ظل كل شئ مثليه آنات عديدة اهـ . هل يريد مساواة ظل التل أو غير ذلك ؟ وفى المقام قرينة على الأول . وقال النووى فى "تأويله" أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر وقتاً . وإذن لا يصاح حجة لنا على الشافعية كذا فى "العرف الشذى" . قلت : لم أعثر على قول النووى فى مظانه فى "شرح الصحيح" لمسلم ولا فى "شرح المهذب" ، وعلى كل حال ليس فى الحديث على ما قاله أية قرينة بل فيه ما يدل على خلافه ، أولاً : أنه صرح فى حديث أبى ذر عند البخارى هذا : «أذن مؤذن النبى ﷺ الظهر فقال: أبرد أبرد الخ» فالمتبادر أنه أراد الظهر فقط وإلا كان ينبغى أن يصرح بأنه أراد الجمع فأخر الظهر . وثانياً: أنه بين دليل التأخير فى الحديث الإبراد وإن شدة الحر من فيح جهنم وثالثاً : أنه استدل بهذا الحديث من ذهب إلى الابراد فى وقت الظهر نفسه استحباباً كأبى حنيفة وأحمد وجمهور أهل العلم بتصريح الحافظ ابن حجر فى "الفتح" (٢ — ١٣) ، أو وجوباً كما حكاه القاضى عياض ثم الحافظ ابن حجر وغيره ، أو ارشاداً كما اختاره البعض ، والامام الشافعى أيضاً اختار الإبراد فى البلد الحار وفيما إذا كانوا يأتون المسجد من بعد بهذا الحديث وإن كان بالاحتجاج به لمذهبه نظر . أنظر كتاب "الأم" له (١ — ٦٣) . ورابعاً : أنه فهم الأئمة والعلماء سلفاً وخلفاً حتى البخارى والترمذى وأصحاب الصحاح والجوامع والسنن من هذا الحديث التأخير بالظهر

فى الوقت من غير جمع ولا سفر فإن التعليل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير مطلقاً وعلى ما أوله النووى يصبح كل ذلك هباء". وبالجملة لم أر حجة للنووى فى "تأويله" لو كان تأوله والله أعلم بالصواب. ويؤيده ما أفاده الحافظ فى "الفتح" (٢ — ١٦) فى ترجمة (باب الإبراد بالظهر فى السفر) أراد بهذه الترجمة أن الابراد لا يختص بالحضر لكن محل ذلك ما إذا كان المسافر نازلاً"، أما إذا كان سائراً أو على سير ففيه جمع التقديم والتأخير الخ. فهذا أيضاً صريح فى أنه لم يكن هناك جمع أصلاً" ولم يكن الحافظ أن يسكت لو كان فى المحل مغمز، وخالف البدر الشهاب فى شئ من كلامه، وانظر "العمدة" (٢—٥٣٠). نعم قال فى "الفتح" (٢ — ١٧): أو يقال قد كان ذلك فى السفر، فلعله أخر الظهر حتى يجمعها مع العصر اه. قال الراقم: وفيه جميع ما قدمنا ومثل هذا الاحتمال لا يثبت شيئاً ما لم يستند إلى دليل صريح.

ومنها: حديث تمثيل هذه الأمة بالأمم السابقة من حديث عبد الله بن عمر موقوفاً: «إنما بقاءكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس أوتى أهل التوراة التوراة فعملوا بها حتى انتصف النهار عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتي أهل الإنجيل الإنجيل فعملوا إلى صلاة العصر ثم عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتينا القرآن فعملنا إلى غروب الشمس فأعطينا قيراطين قيراطين فقال أهل الكتابين: أى ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطيتنا قيراطاً قيراطاً ونحن كنا أكثر عملاً"؟ قال الله: هل ظلمتكم من أجركم من شئ؟ قالوا: لا، قال هو فضلى أوتيه من أشاء» أخرجه البخارى (باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب) واللفظ له، ورواه محمد فى آخر "مؤطئه" فى (باب التفسير). وانظر لشرح الحديث "العمدة" (٢—٥٦٠) وما بعدها و "الفتح" (٢—٣٢) وما بعدها وأخرجه البخارى أيضاً فى الاجارة وفى فضل القرآن وفى التوحيد وغيرها وأخرجه مسلم والترمذى. وراجع أيضاً لتحقيق ما له

وما عليه تعليق الموطأ للشيخ اللكنوى ناقلاً عن "بستان" الشيخ عبد العزيز الدهلوى، فاستدل به الإمام القاضى أبو زيد الدبوسى فى "كتاب الأسرار" كما حكى عنه البدر العينى والشهاب العسقلانى ما ملخصه: أن قوله ﷺ فى صدد التمثيل يقتضى أن يكون الوقت ما بين العصر والمغرب أقل من الوقت مما بين الظهر والعصر ومما بين الصبح والظهر حتى يتحقق الفضل لهذه الأمة فى قلة العمل وكثرة الأجر، وإذا كان وقت الظهر انتهى إلى المثل الأول فإذن يستوى وقت النصارى ووقت المسلمين تقريباً، فلايصح قولهم: نحن أكثر عملاً وأقل أجراً. ويقول السرخسى فى "المبسوط" (١ — ١٤٣): وأبو حنيفة رحمه الله استدل بالحديث المعروف، ثم ذكره وقال: فدل أن وقت العصر أقل من وقت الظهر، وإنما يكون ذلك إذا امتد وقت الظهر إلى أن يبلغ الظل قامتين اهـ. وفيه أن وقت الظهر مع انتهائه إلى المثل الأول يزيد على العصر مع ابتدائه من أول المثل الثانى وكذا تعقبه فى "الفتح" (٢ — ٣٣). وأجاب عنه البدر العينى بأن أبازيد لم يدع المساواة بالتحقيق بل بالتقريب، وإن التفاوت بين هاتين المدتين قليل جداً لايلتفت انتهى ملخصاً بزيادة. وأيضاً ضعف ابن حزم الأندلسى الاستدلال به فى "المحلى" (٣ — ١٧٧) ما ملخصه: أن المثل الأول يزيد على مجموع الأمثال الباقية وهناك له شقاشق شغب وغضب على عادته المشهورة. والإمام أبو زيد تنبه له وقرر الكلام بما لايرد عليه ما أورده. نعم الاستدلال بتأخير العصر كما استدل به محمد فى "موطئه" واضح، قال: هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر أفضل من تعجيلها، ألا ترى أنه جعل ما بين الظهر إلى العصر أكثر ما بين العصر إلى المغرب، فهذا يدل على تأخير العصر وتأخير العصر أفضل من تعجيلها ما دامت الشمس بيضاء نقية لم تخالطها صفرة، وهو قول أبى حنيفة والعامة من فقهائنا رحمهم الله تعالى اهـ. ويؤيده حديث: «بعثت أنا والساعة كهاتين» وأشار

ــ: باب منه :ــ

حدثنا : هناد حدثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «إن للصلاة أولاً وآخراً ، وإن أول وقت صلاة الظهر حين تزول الشمس ، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر ، وإن أول وقت صلاة العصر

بالسبابة والوسطى» فهذا يشير إلى قصر المدة . قال البدر العيني (٢ ــ ٥٦٢) من " العمدة " : فشبه ما بقي من الدنيا إلى قيام الساعة مع ما انقضى بقدر ما بين السبابة والوسطى من التفاوت اه .

تنبيه : قيل إن الوقت من العصر إلى الغروب سدس النهار عند الحنفية وربع النهار عند الشافعية وغيرهم نظراً إلى الاختلاف بينهم في وقت العصر المستحب. أقول : لا يستقيم قول هذا القائل إذا لاحظنا أن المدة من الوقت المستحب عند الحنفية للعصر أقل من سدس النهار كما لا يخفى والله أعلم بالصواب .

ــ: باب منه :ــ

الأوقات كانت مستعملة في اللغة ، جارية في العرف ، وفي التنزيل العزيز وردت كلمات من الفجر ، والظهيرة ، والعصر ، والعشاء ، والإمساء ، والإصباح ، والغسق ، والفلق ، والبكرة ، والعشي ، والضحى ، والأصيل ، والزلفة ، والإسحار ، والابكار وغيرها على متفاهم العرف واللغة السائرة التي كانوا يتحاورون بها ، وقد ذكر علماء اللغة في أسماء المواقيت أربعة وعشرين اسماً فذكروا في ساعات النهار : الشروق ثم البكور ثم الغدوة ثم الضحى ثم الهاجرة ثم الظهيرة ثم الرواح ثم العصر ثم القصر ثم الأصيل ثم العشي ثم الغروب . وذكروا في ساعات الليل : الشفق ثم الغسق ثم العتمة ثم السدفة ثم الفحمة ثم الزلة ثم الزلفة ثم البهرة ثم السحر ثم الفجر ثم الصبح ثم الصباح كما ذكره

حين يدخل وقتها، وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس ، وإن آخر وقها حين يغيب الأفق، وإن أول وقت العشاء

الثعالبي وغيره ، وذكر الإسكافي في "مبادى اللغة" جملة منها غير مرتبة ، وشعر العرب طافح بهذه الكلمات، وفي لفظ حديث "الترمذي" : «وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها» يشير إلى أن الأوقات كانت متعارفة بينهم . ومن أجل هذا الشريعة قد تحيل عليها بأسمائها من غير كشفها ، فإذن كل ما جاء في الأحاديث والروايات تقريب وإحالة على العرف وليس تحديداً حقيقياً فليتنبه .

قوله : وإن أول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الأفق . ظاهر هذا اللفظ أي " يغيب الأفق " يؤيد الإمام أبا حنيفة فإن غيبوبة الأفق تكون بغيبوبة الشفق . وقال الخليل بن أحمد — شيخ سيبويه — : راعيت البياض بمكة فما ذهب إلا بعد نصف الليل . حكاه السرخسي في " مبسوطه " (١ — ١٤٥) وقال أيضاً : وقيل لا يدخل البياض في ليالي الصيف أصلاً بل يتفرق في الأفق ثم يجتمع عند الصبح ، فلدفع الحرج جعلنا الشفق الحمرة اهـ . قال الشيخ : إن الغوارب أربعة كما أن الطوالع أربعة فكما يطلع أولاً البياض في الأفق ثم ينتشر البياض ثم تطلع الحمرة ثم تطلع الشمس فكذلك تغرب الشمس ثم تغيب الحمرة ثم يغيب البياض المعترض ثم بياض مستطيل شبه الصبح الكاذب وبدله فالبياض الذي يتمادى إلى نصف الليل أو نحوه هو هذا البياض المستطيل شبه صبح الكاذب وليس البياض الذي يبقى بعد مغيب الحمرة مدة قصيرة ، وهو الذي عناه أبو حنيفة وأتباعه فاشتبه الأمر على الخليل . ومما يجب التنبه له : أن الوقت بعد طلوع الصبح الصادق إلى طلوع الشمس مثل الوقت بين غروب الشمس إلى مغيب الشفق الأبيض في ذلك اليوم .

الآخرة حين يغيب الأفق ، وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل .

قوله : وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل . تأخير العشاء إلى ثلث الليل مستحب عندنا ، وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم ؛ وحكى عن ابن مسعود وابن عباس إلى ما قبل ثلث الليل، وهو مذهب إسحاق والليث ، وبه قال الشافعي في كتبه الجديدة . وفي الإملاء والقديم تقديمها ، وصححه النووي انتهى ملخصاً من "العمدة" (٢ — ٥٣٥) . وقال في (٢ — ٥٧٣) : وقال عياض : وبالثلث قال مالك والشافعي في قول ، وبنصف قال أصحاب الرأي وأصحاب الحديث والشافعي في قول وابن حبيب من أصحابنا ، وقيل وقتها إلى طلوع الفجر وهو قول داؤد وهذا عند مالك وقت الضرورة . قلت : مذهب أبي حنيفة التأخير أفضل إلا في ليالي الصيف ، وفي شرح "الهداية" : تأخيرها إلى نصف الليل مباح ، وقبل تأخيرها بعد الثلث مكروه وفي "القنية" : تأخيرها على النصف مكروه كراهة تحريم اهـ . وقال السرخسي في "المبسوط" : فأما آخر وقت العشاء فقد مال في الكتاب إلى نصف الليل ، والمراد بيان وقت إباحة التأخير ، وأما وقت الإدراك فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني حتى إذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي قبل طلوع الفجر فعليه صلاة العشاء اهـ ، وإلى نصف الليل مباح ، وبعده مكروه تحريماً أو تنزيهاً ، واختار الثاني الطحاوي والمحقق ابن أمير حاج، وحكى ابن عابدين (١—٣٤١) عن "الحلية" عن "خزانة الأكمل" استحباب التأخير إلى النصف، وقال : إنه الأوجه دليلاً للأحاديث الصحيحة وساقها وقال : اختاره أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين وغيرهم كما ذكره الترمذي اهـ . قال الراقم : ذكر الترمذي مطلق التأخير وأورده في حديث تأخير العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه، فأراد التأخير إلى ثلث الليل أو نصفه لا إلى النصف على التعيين ، ولذا نسب البدر العيني إلى الترمذي قوله هذا في التأخير إلى الثلث ، ولفظ

وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر ، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس .
[قال] وفى الباب عن عبد الله بن عمرو .

الترمذى يشملها معاً لا إلى واحد بعينه ، فما حكاها عن الترمذى فى الكل مسامحة ، والأمر ما قلنا والله أعلم .

قوله : وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر . ذكر علماء الهيئة الرياضية أن الصبح الكاذب يطلع حين كان انحطاط الشمس ثمانى عشرة درجة ، والصادق حين كان خمس عشرة درجة . قال الشيخ على الداغستانى : إن التفاوت بين الفجرين وكذا بين الشفقين الأحمر والأبيض إنما هو بثلاث درج اه . حكاه ابن عابدين الشامى فى " شرح الدر المختار " وقد ذكر صاحب " التصريح " فى الفصل الخامس وشارح الملخص " الصغمينى " فى الباب الثالث من المقالة الثانية : أنه عرف بالتجربة أن أول الصبح وآخر الشفق إنما يكون إذا كان انحطاط الشمس — أى من الأفق — ثمانية عشر جزءً من دائرة ارتفاع الشمس المارة بمركزها الخ . وإذا قسمنا ٣٦٠ جزءً على ٢٤ ساعة علمنا أن الشمس تقطع فى خمس الساعة الواحدة — أى اثنى عشرة دقيقة — ثلاثة أجزاء فكان الزمان الفاصل بين الفجرين ١٢ دقيقة . ويرد عليه الشيخ ابن حجر الهيتمى المكى الشافعى فى " تحفة المحتاج " بأن الصبح قد يتقدم وقد يتأخر ، وكذلك يقول الفقهاء . وحكى الشيخ الآلوسى فى تفسيره " روح المعانى " أيضاً قول ابن حجر هذا عن " تحفة المحتاج " . قال شيخنا : والحق ما قاله ابن حجر .
أقول: لم يتيسر لى مراجعة " تحفة المحتاج " لعدم وجوده عندى ، ولم أعثر على الموضع الذى حكاه فى " الروح " عنه ، نعم ذكر الإمام الغزالى فى آداب المسافر من " الإحياء "، ولفظ " الإحياء " مع شرحه " الإتحاف " : وقد يستدل على الصبح الصادق بالمنازل القمرية ، فظنوا أن الصبح يطلع قبل الشمس بأربع منازل وهذا خطأ وهو الفجر الكاذب ، والذى ذكره المحققون : أنه يتقدم

قال أبو عيسى : (و) سمعت محمداً يقول : حديث الأعمش عن مجاهد فى المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش ، وحديث محمد بن فضيل خطأ أخطأ فيه محمد بن الفضيل .

على الشمس بمنزلتين ، وهذا تقريب ولكن لا اعتماد عليه لأن بعض المنازل تطلع معترضة منحرفة فيقصر زمان طلوعها ، وبعضها منتصبة فيطول زمان طلوعها ، ويختلف ذلك فى البلاد باختلاف الأقاليم اختلافاً يطول ذكره ، نعم تصلح المنازل لأن يعلم بها قرب وقت الصبح وبعده ، فأما حقيقة أول الصبح فلا يمكن ضبطه بمنزلتين كما قالوا أصلاً . وعلى الجملة فإذا بقيت أربع منازل إلى طلوع قرن الشمس بمقدار منزلة (كذا) تيقن أنه الصبح الكاذب وإذا بقى قريب من منزلتين يتحقق طلوع الصبح الصادق ويبقى بين الصبحين قدر ثلثى منزلة بالتقريب يشك فيه من وقت الصبح الصادق والكاذب وهو مبدأ ظهور البياض وانتشاره فى الأفق قبل اتساع عرضه اهـ . ونفوض البسط فيه إلى مهرة الفن وأهله .

فائدة : ذكر أهل الهيئة الجديدة أنه ربما يشاهد قرص الشمس طالعاً قبل طلوع الشمس من أفقها الحقيقى ، وأوضحوه بمثال يوضع الدرهم مثلاً فى قعر قدح ويوضع بحيث لا يرى قعره ثم إذا ملأه بالماء يرى الدرهم من حيث كان لا يرى قعره ، فكذلك يحتمل أن ما نراه من قرص الشمس لا يكون شمساً ويكون هو عكسه . كذا أفاده شيخنا رحمه الله .

قوله : سمعت محمداً الخ . يريد الترمذى : أن البخارى علل رواية محمد ابن فضيل عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مسنداً مرفوعاً وإنما الصواب رواية الأعمش عن مجاهد قوله موقوفاً ، وكما قال البخارى مثله يقول أبو حاتم فى " علله " (١ ــ ١٠١) هذا خطأ وهم فيه ابن فضيل يرويه

حدثنا : هناد حدثنا أبوأسامة عن [أبي إسحاق] الفزاري عن الأعمش عن مجاهد قال : كان يقال إن للصلاة أولاً وآخراً ، فذكر نحو حديث محمد بن فضيل عن الأعمش نحوه بمعناه .

ـ: باب منه :ـ

حدثنا : أحمد بن منيع والحسن بن الصباح البزار وأحمد بن محمد بن موسى ، المعنى

أصحاب الأعمش عن مجاهد قوله اه . ومثله قال ابن معين كما حكاه البيهقي في " سننه الكبرى " غير أن أحمد في " مسنده " (١ ــ ٢٣٢) وابن حزم في " المحلى " (٣ ــ ١٦٨) والدارقطني (ص ــ ٩٧) والبيهقي في " سننه " (١ ــ ٣٧٥) رواه عن ابن فضيل مرفوعاً كما هو عند الترمذي فيحكى الزيلعي (١ ــ ٢٣١) أنه قال ابن الجوزي في "التحقيق" : وابن فضيل ثقة يجوز أن يكون الأعمش سمعه من مجاهد مرسلاً ، وسمعه من أبي صالح مسنداً اه . وقال ابن القطان : ولا يبعد أن يكون عند الأعمش في هذا طريقان : إحداهما مرسلة ، والأخرى مرفوعة ، والذي رفعه صدوق من أهل العلم وثقه ابن معين وهو محمد بن فضيل اه . ويقول الحافظ في " تخريج الرافعي " (ص ــ ٦٤) : ورواه الحاكم من طريق أخرى عن محمد ابن عباد بن جعفر أنه سمع أبا هريرة وقال صحيح الإسناد اه . قال الراقم : فتلخص أنه لم يوجد دليل قوي للتعليل غير روايته موقوفاً على مجاهد وهذا القدر لا يكفي لتعليل الرفع ، وأن الرفع زيادة ، وزيادة الثقات مقبولة ، وعلى الأخص إذا تعدد الإسناد ، و هنا كذلك ، وابن فضيل من رجال البخاري وغيره من أصحاب الأمهات الست والله أعلم .

ـ: باب منه :ـ

واحد، قالوا: حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن سفيان [الثورى] عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: أتى النبى ﷺ رجل فسأله عن مواقيت الصلاة

قوله: رجل، قال الزرقانى فى "شرح الموطأ" (١ — ١٨): ولم أقف على اسم الرجل وكان ذلك فى سفر. قال الراقم: هنا فى السؤال عن المواقيت أحاديث، منها: حديث بريدة بن الحصيب الأسلمى حديث الباب أخرجه "مسلم" و "النسائى" و "ابن ماجه" أيضاً، وفيه السؤال عن المواقيت كلها. ومنها: حديث أبى موسى الأشعرى عند "مسلم" و "النسائى" و "أبى داؤد" وفيه السؤال كذلك عن المواقيت كلها. ومنها: حديث البراء بن عازب عند أبى يعلى الموصلى فى "زوائد الهيثمى" (١—٣٠٤) وفيه كذلك سأله عن المواقيت. ومنها: حديث جابر بن عبد الله عند "الدارقطنى" والطبرانى فى "زوائد الهيثمى" (١ — ٣٠٤) وفيه السؤال عن وقت الصلاة. ومنها: حديث أنس بن مالك عند البيهقى فى "سننه" (١ — ٣٧٧) وفيه السؤال عن وقت صلاة الفجر. ومنها: حديث عطاء بن يسار مرسلاً عند مالك فى "مؤطئه" وهو موصول من حديث أنس المذكور، ومن حديث ابن عمر عند الطبرانى فى "الزوائد" (١ — ٣١٧) وفيه ابن لهيعة، ومن حديث زيدبن جارية (فى "الزوائد" حارثة وهو خطأ) عند أبى يعلى والطبرانى فى "الزوائد" ومن حديث عبد الرحمن بن يزيد بن جارية عند الطبرانى فى "الكبير" كما هو فى "الزوائد"، وفى هذه الأحاديث الخمسة كلها سؤال عن وقت الفجر خاصة، وليس فيها أمر بلال بالأذان إلا فى حديث أنس عند البيهقى وهو عند البزار فى "الزوائد" وليس فيه أمر بلال بالأذان، وأما الأحاديث الأول ففى جميعها أمر بلال بالأذان، ووقع فى حديث زيد بن جارية كما فى "الزوائد" و "تنوير الحوالك" و "الزرقانى على الموطأ" أن صلاته حين طلع الفجر كان بقاع نمرة بالجحفة، والتى أخرها كان بذى طوى. فقال السيوطى: فيحتمل أن يكون قصة واحدة ويحتمل تعدد القصة. وبالجملة فهذا

فقال: أقم معنا إن شاء الله، فأمر بلالاً فأقام حين طلع الفجر ثم أمره فأقام حين زالت الشمس فصلى الظهر ثم أمره فأقام فصلى العصر والشمس بيضاء مرتفعة

صريح في كون الواقعة في السفر، وبذلك تمسك السيوطي والزرقاني في حديث "الموطأ". ثم إن الأحاديث السابقة التي أشرنا إليها يتبادر منها كون الواقعة في المدينة، ثم هي واحدة أو متعددة كل يحتمل، وحديث "الموطأ" إن كان مختصراً منها فيكون في المدينة، وإن كان فيها قضية أخرى كما هو المتبادر فيكون قصة السفر والله أعلم، غير أن في حديث زيد بن جارية انقطاع كما ذكره الهيثمي. وعند شيخنا الواقعة واقعة المدينة دون السفر كما هو المتبادر من لفظ الحديث. قال: وقد صرح به البيهقي أيضاً في بعض عباراته. أقول: لم أقف على عبارة صريحة للبيهقي هذه في "سننه"، نعم أخرج حديث أنس وفيه أمر بلال بالأذان وسؤال عن الفجر خاصة، ثم قال: وفي معناه حديث بريدة بن الحصيب، ثم رأيت في "نصب الراية" حكاه عن البيهقي في "المعرفة" ولفظه: والأشبه أن يكون قصة المسألة عن المواقيت في المدينة وقصة إمامة جبريل عليه السلام بمكة الخ (١ — ٢٣٠).

قوله: والشمس بيضاء مرتفعة استدل بــه الشافعية وغيرهم لتعجيل العصر، والإمام الطحاوي في "شرح الآثار" (١ — ١١٣) (باب صلاة العصر هل تعجل أو تؤخر) استدل بمثله طويلاً في حديث أنس وأبي أروى وغيرهما للتأخير فكأنه تعبير للتأخير بهذا اللفظ، وفي حديث أنس عند أحمد في "مسنده" بسند صحيح «كان النبي ﷺ يصلي العصر والشمس بيضاء محلقة» رواه أحمد من طريق عبد الرحمن عن سفيان عن منصور عن ربعي عن أبي الأبيض عن أنس كذا في "ترتيب المسند" (٢ — ٢٥٦) ورواه الطحاوي من طريق الطيالسي عن شعبة عن منصور الخ وعزاه الهيثمي في "زوائده" (١ — ٣٠٨) للبزار وأبي يعلى، وقال: رجاله ثقات، وليس فيه "والشمس بيضاء محلقة" والتحليق:

ثم أمره بالمغرب حين وقع حاجب الشمس ، ثم أمره بالعشاء فأقام حين غاب الشفق ، ثم أمره من الغد فنور بالفجر ، ثم أمره بالظهر فأبرد وأنعم أن يبرد ، ثم أمره بالعصر فأقام والشمس آخر وقتها فوق ما كانت ، ثم أمره فأخر المغرب إلى قبيل أن يغيب الشفق ، ثم أمره بالعشاء فأقام حين ذهب ثلث الليل ، ثم قال : أين

الارتفاع ، ومنه حلق الطائر في جو السماء ، ويأتي أدلة التأخير .

قوله : حين غاب الشفق ، تقدم أن الشفق في اللغة ما يكون بين الأحمر القاني والأبيض الناصع ، وقد تقدم البحث مفصلاً في حديث ابن عباس في مفتح المواقيت فراجعه ، وورد في بعض ألفاظ الحديث : « حين يسود الأفق » رواه أبو داود في "سننه" في المواقيت من حديث أبي مسعود الأنصاري في إمامة جبريل ، وعزاه الزيلعي إلى "صحيح ابن حبان" أيضاً فيفيد الإمام أبا حنيفة ، والقول القديم للشافعي أن للمغرب وقتاً واحداً قدر خمس ركعات بطهارة ، وستر العورة ، وأذان ، وإقامة حكاه الزعفراني عن الشافعي ، وهو أثبت أصحاب القديم عن الشافعي ، وحكى أبو ثور عنه في القديم أن لها وقتين يمتد ثانيها إلى مغيب الشفق ، وقيل في القديم إن لها وقتين ، وفي الجديد إن لها وقتاً واحداً ، وصحح القول بالوقتين من الشافعية ابن خزيمة والخطابي والبيهقي والغزالي والرؤياني والبغوي وابن الصلاح وغيرهم لأحاديث صحيحة في الباب دلت على أن لها وقتين . هذا ملخص ما فصله النووي في "شرح المهذب" (٣ — ٢٩ و ٣٠) ، وحكى البدر العيني عن ابن المنذر في "العمدة" (٢ — ٥٦٦) القول بالوقت الواحد عن مالك والشافعي والأوزاعي ، وحكى عن طاوس : أنه لا تفوت المغرب والعشاء حتى الفجر ، وكذلك حكى عن مالك والشافعي ، ومذهب أحمد وأبي حنيفة وجمهور الفقهاء أنه يمتد إلى مغيب الشفق . ثم اختلفوا في الشفق فذهب مالك في رواية ، والأوزاعي في رواية ، وابن

السائل عن مواقيت الصلاة ؟ فقال الرجل: أنا، فقال: مواقيت الصلاة كما بين هذين . قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب صحيح . (قال) : وقد رواه شعبة عن علقمة بن مرثد أيضاً .

المبارك وأبو ثور وزفر والمبرد والفراء كما قال أبوحنيفة أنه الأبيض، وكذا جمع من الصحابة كما تقدم بيانه . ثم إن الوقت الواحد عندهم يقدر بقدر الوضوء وستر عورة . أذان وإقامة وخمس ركعات كما في " نهاية المحتاج" للشهاب الرملي (١ — ٢٧١) وغيره من كتب الشافعية . وعند الشافعي : إن أطال القراءة في المغرب ، حتى غاب الشفق وخرج الوقت صحت صلاته إن كان شرع فيها في الوقت بل يجوز عندهم — كما هو في كتبهم — إخراج كل صلاة بإطالة القراءة عن وقتها، وبعضهم خص هذا بالمغرب دون سائر الأوقات، وبعضهم عمم الحكم فيها جمعاء . وقول ثان في عدم جوازه في المغرب أيضاً . انظر تفصيله في " نهاية المحتاج شرح المنهاج" (١ — ٢٧٢) و " شرح المهذب" (٣—٦٢) وفي "الدر المختار" (ص — ٣٤٢) على هامش ابن عابدين، وحكاه في "البحر الرائق" (١ — ٢٤٧) مع دايله عن " غاية البيان " من كتب فقهائنا الحنفية أنه : لو شرع في العصر قبل التغير فمده إليه لا يكره . قال شيخنا : ووجهوه بأن الاحتراز عن الكراهة مع الإقبال على الصلاة متعذر فجعل عفواً، وفي هذا العذر والتوجيه بعد، غير أن فخر الإسلام البزدوي ذكرها في "أصوله"، فلها أصل في المذهب لايمكن إسقاطها لكنه ينبغي أن يستدل له بدليل آخر أو يزاد قيد آخر في هذا التوجيه فإن حديث : « لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » متواتر ؛ كذا في "العرف الشذي" وفي القلب منه شئ والفرق بين قولهم "مع خروج الوقت" وبين قولنا "بدخول الاصفرار" واضح ، والوقت باق إلى المغرب، وقد جوزوا عصر يومه في الاصفرار وعدم فساده بغروب الشمس في أثنائه فليتأمل في وجوه الفرق والله أعلم بالصواب .

(باب ما جاء فى التغليس بالفجر)

حدثنا : قتيبة عن مالك بن أنس قال وحدثنا الأنصارى حدثنا معن حدثنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : « إن كان رسول الله ﷺ ليصلى الصبح فينصرف النساء .

—: باب ما جاء فى التغليس بالفجر :—

التغليس : التبكير فى الغلس ، والغلس — بفتحتين — : ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح . كذا فى "النهاية" (٣-١٨٧) وفى "المصباح" غلس فى الصلاة صلاها بغلس اه . وأجمعوا على أن وقت الفجر هو طلوع الفجر الذى يحرم به الطعام والشراب للصائم ، واختلفوا فى آخره ، فالجمهور إلى أنه أول طلوع جرم الشمس وهو مشهور مذهب مالك ، وروى عنه ابن القاسم وابن عبد الحكم أنه الإسفار الأعلى ، وعن الأصطخرى : من صلاها بعد الإسفار الشديد يكون قاضياً لا مؤدياً وإن لم تطلع الشمس ، كذا فى " العمدة " (٢ — ٥٨٥) ملخصاً .

ثم إنه ذهب مالك والشافعى وأحمد إلى أن التغليس بالفجر مستحب بداية ونهاية . وذهب أبو حنيفة وسفيان الثورى وأبو يوسف إلى أن الإسفار به أفضل فى البداية والنهاية . وقال محمد بن الحسن بالتغليس فى البداية والإسفار فى النهاية ، واختاره أبو جعفر الطحاوى . قال شيخنا : وكنت زعمت من لفظ "كتاب الحجج" لمحمد أن ما قاله هو مذهب أئمتنا الثلاثة ثم علمت من كتب أركان النقل فى المذهب أن ما ذكره هو مذهبه فقط ، والقول الأول مروى عن أبى بكر ، وعمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وأبى موسى ، وابن الزبير ، وأنس ، وأبى هريرة ، وابن عبد العزيز كذا فى " المغنى " و" شرح المهذب" . والقول الثانى مذهب ابن مسعود ، وإبراهيم النخعى ، وسائر أصحاب الرأى كما قاله

قال الأنصاري : فيمر النساء متلففات بمروطهن ما يعرفن من الغلس » .
وقال قتيبة : "متلفعات" .

النووي وابن قدامة، وحكاه في "فتح القدير" عن أئمتنا الثلاثة، وجعله في "البحر الرائق" ظاهر الرواية ، وكذلك جعل الطحاوي القول الثالث مذهب الثلاثة ، ونظر فيه ابن الهمام . انظر "فتح القدير" (١ ــ ١٥٧) ، وعن الطحاوي في "البدائع" و "الفتح" و "البحر" : إن كان من عزمه تطويل القرآءة فالأفضل أن يبدأ بالتغليس بها ويختم بالإسفار ، وإن لم يكن من عزمه تطويل القرآءة فالإسفار أفضل من التغليس اهـ .

قوله : بمروطهن ، المروط جمع مرط بالكسر كساء من صوف أو خز يؤتزر به . قال امرؤ القيس :

خرجت بها تمشي تجر وراءنا على أثرينا ذيل مرط مرحل

قوله : متلفعات. من التلفع وهو شد اللفاع وهو ما يغطي الوجه ويتلحف به ، كذا في "العمدة" (٢ ــ ٥٨٦) وفي "النهاية" (٤ ــ ٦٥) واللفاع ثوب يجلل به الجسد كساء كان أو غيره ، وتلفع بالثوب إذا اشتمل به اهـ . كما قال البحتري (١) :

يا عارضاً متلفعاً ببروده يختال بين بروقه ورعوده

قال النووي في شرحه لهذا الحديث : ما يعرفن أنساء هن أم رجال . قاله في "شرح مسلم" وغيره حاكياً عن الداؤدي واختاره ، ومراده أنه لا يظهر للرائي إلا الأشباح خاصة كما قاله البدر العيني . وقال العيني : وقيل لا يعرف أعيانها فلا يفرق بين فاطمة وعائشة . وقال النووي : فيه نظر لأن

---

(١) وهو مطلع قصيدة للبحتري يمدح بها عبيد الله بن يحيى . وانظر القصيدة في الديوان المطبوع ٦٥٨ .

(قال) وفى الباب عن ابن عمر وأنس وقيلة بنت مخرمة . قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح. (وقد رواه الزهرى عن عروة عن عائشة نحوه). وهو الذى اختاره غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ منهم: أبوبكر وعمر ومن بعدهم من التابعين . وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق: يستحبون التغليس بصلاة الفجر .

المتلفعة بالنهار لاتعرف عينها فلا يبقى فى الكلام فائدة ، ورد بأن المعرفة إنما تتعلق بالأعيان ، فلو كان المراد الأول لعبر بنفى العلم ، ومثله قال الحافظ ابن حجر ، وقال أيضاً : وما ذكره من أن المتلفعة بالنهار لاتعرف عينها فيه نظر لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى فى الغالب ولو كان بدنها مغطى، ورد عليه العينى فراجعه . قال الراقم : ولو لوحظ أن المسجد كان من العريش منخفض السقف ضيقاً ظهر أنه لا استبعاد فى عدم معرفة الأعيان مع وجود الإسفار فى خارج المسجد أو صحن المسجد، فلا يبعد أن يكون الغلس فى داخل المسجد لاخارج المسجد. قال شيخنا: وما قاله النووى بعيد جداً . ونقول إن المعرفة حال التلفف والتلفع مشكلة عند طلوع الشمس أيضاً فلم يكن من أجل الغلس ، ولفظ: "من الغلس" وقع فى رواية ابن ماجه فى "سننه" (ص — ٤٩) «تعنى من الغلس» فكان صريحاً فى أنه مدرج من الراوى وليس بمرفوع ، وكذلك فى "الطحاوى" بسند صحيح (ص — ١٠٤) ما يدل على أنه مدرج من الراوى، أخرج الطحاوى حديث عائشة أولاً من طريق الزهرى عن عروة عن عائشة وفيه : «ثم يرجعن إلى أهلهن وما يعرفهن أحد» ، ثم أخرجه من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة مثله ، وقال الطحاوى : غير أنه قال : «وما يعرف بعضهن بعضاً من الغلس» ، وفى طريق آخر زاد : «وما يعرفن من الغلس» فيتبادر أنه زيادة من أحد الرواة والله أعلم .

قوله : منهم أبو بكر وعمر الخ . قال شيخنا: لا يصح الاستدلال للقائلين

بالتغليس بهذا، فإن فيه إجمالاً ما لم يثبت الختم منهم في التغليس كما هو مذهبهم، وفي "شرح الآثار" للطحاوي عن أنس قال : «صلى بنا أبو بكر صلاة الصبح فقرأ بسورة "آل عمران" فقالوا: قد كادت الشمس تطلع فقال : لو طلعت لم تجدنا غافلين» . قال شيخنا : وإسناده صحيح . قال الراقم : رواه الطحاوي عن سليمان بن شعيب غير منسوب ، وفي شيوخ الطحاوي سليمان ابن شعيب اثنان أحدهما : سليمان بن شعيب بن سليمان الكلبي المصري، وحكى البدر العيني في "المغاني" عن "اللباب": في "تهذيب الأنساب" أنه ثقة . والثاني: سليمان بن شعيب الكيساني المصري، فحكى الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" أنه وثقه العقيلي كما في "كشف الأستار" (ص — ٤٣) . وبالجملة أيهما كان فهو ثقة ، والإسناد لا ينزل عن الحسن ، وكذلك في "شرح الآثار" له عن السائب بن يزيد قال : «صليت خلف عمر الصبح فقرأ فيها بالبقرة فلما انصرفوا استشرفوا الشمس فقالوا طلعت فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين» ، وفي سنده محمد بن يوسف القرشي يروي عن السائب بن يزيد ، ويروي عنه ابن جريج ، من رجال "النسائي" و"ابن ماجه" من السادسة . انظر "تهذيب التهذيب" (٩ — ٥٣٧) و (٩ — ٥٣٥) . وعلى كل حال الإسناد صحيح .

فائدة : يجزء الفجر عندنا ثلاثة أجزاء الأول لأداء السنة، والثاني لأداء المكتوبة ، والثالث لإعادة الصلاة إن ظهر الفساد فيها، قاله أرباب الفتاوى ، كذا قاله شيخنا، ولم أره صريحاً في مجلة المستوفز غير أنه مفاد كلماتهم جميعاً ، ولكن في سنة الفجر قولان: قيل فيها بالإسفار مثل الفرض، وقيل فيها بالتغليس في أول الوقت كما دلت عليه الأحاديث. انظر "الكبيري" و "البحر" و"ابن عابدين" من (باب الوتر والنوافل) .

تنبيه : ذكر ابن عابدين في "شرح الدر" (١ — ٣٤٠) عن شراح

ـــ: باب ما جاء فى الاسفار بالفجر :ـــ

حدثنا : هناد حدثنا عبدة (هو ابن سليمان) عن محمد بن إسحاق عن عاصم ابن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » .

" الهداية " عن مبسوطى شمس الأئمة وفخر الإسلام : أنهم ذكروا فى (باب التيمم) أن أداء الصلاة فى أول الوقت أفضل إلا إذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه كتكثير الجماعة ، وعلى هذا فالتغليس بالفجر والتعجيل بالظهر أفضل عندنا أيضاً إذا اجتمع الناس . وذكر صاحب " العناية " فى التيمم فى (١ ــ ٩٤) على هامش "الفتح" فى شرح قوله: " ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت" قيل: هذه المسألة تدل على أن الصلاة فى أول الوقت أفضل عندنا أيضاً إلا إذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه كتكثير الجماعة والصلاة بأكمل الطهارتين . ورد بأن هذا ليس مذهباً لأصحابنا الخ ، فذكره صاحب " العناية " وأبهم القائل ورده ، وكذلك حكى ابن عابدين رده عن صاحب " غاية البيان " بأن أئمتنا صرحوا باستحباب تأخير بعض الصلاة بلا شتراط جماعة ، وإن ما ذكروه فى التيمم مفهوم ، والصريح مقدم عليه اه . وكذلك حكاه ابن عابدين فى التيمم (١ ــ ٢٢٩) مع النقض والإبرام ، وانظر البحث فى " البحر الرائق " (١ ــ ١٥٥) من التيمم مع حاشيته لابن عابدين فقد انتصر ابن نجيم لصاحب " غاية البيان " وابن عابدين خالفه هذا والله ولى التوفيق .

ــ: باب ما جاء فى الإسفار بالفجر :ــ

أسفر بالفجر صلاها فى إسفار. قال المجد فى"القاموس": وسفر الصبح يسفر أضاء وأشرق كأسفر اه . يريد بعضهم أنه إذا اشترك سفر وأسفر فى أصل المعنى

(قال) : وقد روى شعبة والثوري هذا الحديث عن محمد بن إسحاق .

(قال) : ورواه محمد بن عجلان أيضاً عن عاصم بن عمر بن قتادة .

(قال) : وفي الباب عن أبي برزة الأسلمي وجابر وبلال .

قال أبو عيسى : حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح ، وقد رأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين الإسفار بصلاة الفجر . وبه يقول سفيان الثوري . وقال الشافعي وأحمد وإسحاق : معنى الإسفار أن يضح الفجر فلا يشك فيه .

فزيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى ، فلذلك يجب أن يكون في المزيد إشراق وتنوير أزيد من المجرد . قال الراقم : ولم أقف على قائله ، وهذا الباب لبيان مذهب العراقيين كما كان الباب قبله لمذهب الحجازيين ، وقد تقدم بيان مذهب الفريقين .

قوله : معنى الإسفار أن يضح الفجر فلا يشك الخ . بالضاد المعجمة كما هو في النسخ الصحيحة المطبوعة ، ووضح من باب " ضرب " معناه بان وظهر ، كما في " القاموس " وغيره . قال الشيخ ابن الهمام : وتأويله ـ بأن المراد تبين الفجر حتى لا يكون شك في طلوعه ـ ليس بشيء إذ ما لم يتبين لا يحكم بجواز الصلاة فضلاً عن إصابة الأجر المفاد بقوله : " فإنه أعظم للأجر " . وفي بعض رواياته ما ينفيه ، وهو رواية الطحاوي : « أسفروا بالفجر فكلما أسفرتم فهو أعظم للأجر » أو قال « لأجوركم » انتهى ملخصاً من " الفتح " (١ ــ ١٥٧) . وأوضح منه في " الزيلعي " (١ ــ ٢٣٨) وورد عند ابن حبان في " صحيحه " بلفظ : « أسفروا بصلاة الصبح فكلما أصبحتم بالصبح فإنه أعظم لأجوركم » أخرجه الزيلعي عنه (١ ــ ٢٣٥) ، وبهذا اللفظ أخرجه الطحاوي أيضاً (١ ــ ١٠٦) وكذا أخرجه بلفظ : « نوروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » .

ولم يروا أن معنى الإسفار تأخير الصلاة .

والحديث أخرجه الزيلعي من حديث رافع بن خديج ، ومن حديث بلال ، وأنس ، وقتادة بن النعمان ، وابن مسعود ، وأبى هريرة ، وحواء الأنصارية . انظر "نصب الراية" لتفصيلها . ورواه الطحاوى عن رجال من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ ، وكذا "النسائى" (١ — ٩٤) بلفظ : «ما أسفرتم بالصبح فإنه أعظم للأجر» . والأسانيد بذلك قوية ، وأقوى الأحاديث فى الباب حديث رافع بن خديج ، أخرجه السنن الأربعة من حديث عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد الترمذى عن محمد بن إسحاق عن عاصم ، والباقون عن محمد بن عجلان عن عاصم ، وهو حديث صحيح كما قاله الترمذى . وأخرجه ابن حبان ، وكذلك صححه ابن القطان كما حكاه الزيلعى . وقال الحافظ فى "الفتح" : وصححه غير واحد . وما تأول به الشافعى وأحمد فيرده أيضاً ما رواه ابن أبى شيبة وإسحاق وغيرهما بلفظ : «ثوب بصلاة الصبح يا بلال حتى يبصر القوم مواقع نبلهم من الإسفار» كما قاله ابن حجر فى "التلخيص" (ص — ٦٨) ، وما قال الحافظ فى "التلخيص" ولكن روى الحاكم من طريق الليث عن أبى النضر عن عمرة عن عائشة قالت : «ما صلى رسول الله ﷺ الصلاة لوقتها الآخر حتى قبضه الله» فلعل الغرض منه التأخير إلى حد يخاف خروج الوقت ، وسيأتى البحث فيه . ولم يستطع أحد من الشافعية أن يجيب عن ذلك اللفظ ، وكذلك استبعد تأويلهم ابن دقيق العيد فى "الإمام" كما حكاه الزيلعى (١ — ٢٣٨) ، وللزيلعى كلام متين فى دفع تأويلهم فراجعه . ويمكن لهم أن يتأولوا "كلما" بكل يوم يوم ، ولكنه أيضاً يخالف ما يتبادر من الحديث فإن الظاهر من الحديث هو الإسفار والتنوير فى الوقت نفسه لكل يوم دون اعتبار تبينه كل يوم يوم ، ولو تأولوا فيه فكيف يسوغ لهم أن يتأولوا ما

عند النسائى بسند صحيح بلفظ : « ما أسفرتم بالفجر فإنه أعظم للأجر » ، وماذا يصنعون بلفظ : « نوروا بالفجر » وبلفظ : « حتى يبصر القوم مواقع نبلهم » ؟ كما تقدم، وقال السيوطي : إنه رواية بالمعنى حيث قال فى حاشيته على "أبى داؤد" : (كما فى " حاشية السندى على ابن ما جه ") قلت : وبهذا يعرف أن رواية من روى هذا الحديث بلفظ : « أسفروا بالفجر » مروية بالمعنى ، وأنه دليل على التغليس بها لا على التأخير إلى الإسفار اه . أراد السيوطى بما أشار إليه حديث « أصبحوا بالصبح » وقد أجاب فى " الإعلاء " عنه جواباً شافياً ، ويكفينا فى رده ماروينا فى غير ما حديث بألفاظ لا تحتمل تأويله ، وقد تقدم بيانها . وقال فى " زهر الربى " : وفى " قوت المغتذى " حاكياً عبارة ابن الأثير فى " النهاية " ما ملخصه : يحتمل أنهم لما كانوا يصلون فى أول الوقت عند الفجر الأول حرصاً ورغبة للأمر بالتغليس فأمروا بالإسفار إلى أن يطلع الفجر الثانى ليتحققوه ، وقيل الأمر بالإسفار خاص بالليالى المقمرة لأن أول الصبح لا يتبين فيها فأمروا به احتياطاً اه . قال الراقم : الأول ما حكاه الترمذى عن الشافعى وأحمد ، ويرد على لفظ " النهاية " أنه لم يثبت الأمر بالتغليس ، وأما الثانى فإن التعليل فى الحديث لا يلائمه أصلاً . وفى شرح " الإحياء " أى " الإتحاف " للزبيدى (٦ ـــ ٤٥١) فى (آداب المسافر) (ولم يذكره فى الصلاة) : أن الحافظ ابن حجر اختار الابتداء بصلاة الفجر مسفراً بحيث يمكنه ترتيل أربعين آية أو أكثر ثم إعادته إن ظهر فساد وضوءه ، وأن يختم مسفراً وفاقاً للحنفية ، وفى " العرف الشذى " عن السخاوى أنه قال : يقول شيخه الحافظ ابن حجر ، ولكن "الإتحاف" حكاه عن الحافظ ولم يذكر السخاوى ، فلعل هناك فى " العرف " سهو ، والحافظ لم يذكره فى " الفتح " ولا فى " التلخيص " فيكون فى تآليفه الأخر . ومن أدلة الشافعية فى اختيار التغليس ما عند " أبى داؤد " (ص ـــ ٥٧) (باب المواقيت) فى قصة عمر بن

عبد العزيز وعروة بن الزبير عن أبي مسعود الأنصاري وفيه : «وصلى الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر الخ» لكن أبا داود طعنه بالتفرد حيث يقول : روى هذا الحديث عن الزهري معمر ومالك وابن عيينة وشعيب بن أبي حمزة والليث بن سعد وغيرهم ولم يذكروا الوقت الذي صلى فيه ولم يفسروه الخ ؛ فطعن فيه بتفرد أسامة عن الزهري فيه بذكر تفصيل الأوقات، وأسامة بن زيد وإن كان وثقه بعض فقد ضعفه يحيى بن سعيد وأحمد والدارقطني ولم يخرج له الشيخان ، نعم أخرج له مسلم كما في "التهذيب" في الاستشهاد دون الاحتجاج . وبالجملة فهناك مخالفة الثقة لرواية من هو أوثق منه ، وإن سلمنا أنه ثقة فلم يكن من زيادة ثقة من بين الثقات . ومحمل الحديث عند شيخنا : أنه صلى مرة في الغلس الشديد وأخرى في الإسفار الشديد ثم كان تعامله ﷺ وسطاً بينهما ، والذي ذكره الراوي في ذلك الحديث من تفصيل المواقيت واقعة تعليمه ﷺ السائل عن الأوقات في المدينة ، ولعل الشيخ يريد ذلك من الغلس الشديد مرةً والإسفار الشديد مرةً أنه كان في المدينة عند إجابة السائل .

ومن أدلة الحنفية في اختيار الإسفار حديث ابن مسعود أخرجه الشيخان قال : «ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فإنه جمع بين المغرب والعشاء وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها» ، والمراد قبل وقتها المعتاد كل يوم لا أنه صلاها قبل طلوع الفجر فإنه لم يقل به أحد في الصلاة بمزدلفة ، ويؤيده ما وقع التصريح في رواية "البخاري" (١ — ٢٢٧) (باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما) من المناسك : «والفجر حين يبزغ الفجر» وفي "صحيح مسلم" في حديث حجة الوداع «فصلى الفجر حين تبين له الصبح» . وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٢ — ٤٥) في

تأويله : أنه دخل فيها مع طلوع الفجر من غير تأخير الخ . قال شيخنا : لا يفيدهم ذلك فإن مذهبهم الابتداء بالصلاة حين تبين الفجر من غير تأخير . وبالجملة فما ذهبوا إليه لم يكن من دأبه دائماً وكفى هذا القدر . والحاصل : إنا نقول إن تعامله ﷺ مختلف بين التغليس مرة والإسفار أخرى ، ولكن للحنفية في الباب تشريع قولي عام في حديث الإسفار ، ومن الأصول تقديم مثل هذا التشريع القولي على الفعل والوقائع الجزئية ؛ وثبوت التغليس لا ننكره ولا ننكر جوازه بل نقول بأفضلية الإسفار فقط . وإنما الخلاف فيما هو الأولى والكل جائز ، فالراجح عند الإنصاف هو مذهب الإسفار كما قاله الحنفية ، أفاده شيخنا . وروى الطحاوي (١ - ١٠٩) حدثنا محمد بن خزيمة نا القعنبي نا عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم قال : «ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التنوير» ، وهذا إسناد صحيح لا غائلة فيه كما قاله البدر العيني وابن الهمام ، وأيضاً قالا : ولا يجوز اجتماعهم على خلاف ما فارقهم عليه رسول الله ﷺ اهـ . وهذا من أقوى الأدلة في الباب للحنفية ، وانظر البحث المشبع في "العمدة" من (٢ - ٢٥٥ إلى ٢٥٨) وفي "فتح الملهم" (٢ - ٢١١) وما بعدها و "نصب الراية" (١ - ٢٣٥ وما بعدها إلى ٢٤٠) و "إعلاء السنن" من (٢ - ١٦) .

قال الشيخ : وثبت في حديث مرفوع التغليس بالفجر في الشتاء والإسفار به في الصيف ، وبحثت عن إسناده فوجدته ساقطاً حيث روي من طريق سيف صاحب "كتاب الفتوح" ويكاد يكون مجمعاً على ضعفه . قال : ثم وجدته مروياً في "حلية الأولياء" لأبي نعيم الأصبهاني ، ولم يكن "سنده" من طريقه والله أعلم . قال الراقم : هو حديث معاذ قال : «بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فقال : يا معاذ إذا كان في الشتاء فغلس بالفجر وأطل القراءة قدر ما يطيق الناس ولا تملهم ، وإذا كان الصيف فأسفر بالفجر فإن الليل

قصير وإذالناس يناموں مهاهم حتى يدركوا ، رواه بقى بن مخلد فى "مسنده" والبغوى فى " شرح السنة " كما فى " المنتقى " لأبى البركات ابن تيمية ، وكذلك فى "كنز العمال" (٥ ــ ٣١٩) . وسيف هو : يوسف بن عمر التميمى الكوفى صاحب "كتاب الردة والفتوح" ، قال فى " التقريب" : ضعيف فى الحديث عمدة فى التاريخ . أنظر ترجمته فى " التهذيب" (٤ ــ ٢٩٥) .

تنبيه : قال صاحب " التحفة " : قال صاحب " العرف الشذى" .... والحديث القولى مقدم .... فصار الترجيح لمذهب الأحناف . قلت: القولى إنما يقدم إذا لم يمكن الجمع بين القولى والفعلى ، وفيما نحن فيه يمكن الجمع كما أوضحه الطحاوى .... فلاوجه لتقديم الحديث القولى، ثم كيف يكون الترجيح لمذهب الأحناف فإنه خلاف ما واظب عليه رسول الله ﷺ و الخلفاء الراشدون اه . أقول فيه أما أولاً : فإن أحاديث التغليس الفعلية المتبادر منها هو البدأ والختم كلاهما فى الغلس ، وبذلك استدل القائلون به ، وتعامله ﷺ لم يثبت دوامه ، وحديث ابن مسعود يرد القول بدوامه . ورواية أسامة بن زيد الليثى فى حديث أبى مسعود الأنصارى من قبيل المخالفة لمن هو أوثق منه ، ويعارضه حديث ابن مسعود فى " الصحيحين" ، وأثر إبراهيم النخعى فى " شرح الآثار" كشف عن تعامل الصحابة وما عليه جمهرتهم . وأما ثانياً : فحديث " أسفروا " جعله السيوطى فى " الأزهار المتناثرة" متواتر اللفظ ، وظاهر أن حديث المتلفعات ليس بهذه المثابة فتعين ترجيح الإسفار مع أن حديث وما يعرفن من الغلس، يحتمل أن يكون قبل حكمهن بالقرار فى البيوت كما قاله صاحب "البدائع" وهذا أيضاً شاكلة للجمع بين القولى والفعلى . وثالثاً : إنه يمكن أن يقال : إن التغليس كان فى مبدأ الأمر وتعامله عليه فى عهده لأجل حرص الصحابة على قيام الليل وحضورهم مبكرين ، وحرصاً على استكثار استماعهم للقرآن ولكن أمر الأمة باليسر وعدم الإعنات والإجهاد ، وشرع لهم الإسفار ليستقيم به

—: باب ما جاء فى التعجيل بالظهر :—

حدثنا : هناد بن السرى حدثنا وكيع عن سفيان عن حكيم بن جبير عن

نظامهم وراعى حال أضعفهم وهذا من مرافق التشريع الخاصة بالأمة . ورابعاً : إنه يمكن أن يقال إن الأمر كان بين الغلس القائم وبين الإسفار الناصع ، فمن أثبت الإسفار فقد أصاب ومن نفاه فلم يخطأ لأنه نفى الإسفار الشديد الذى وقع فى حديث السائل وفى حديث جبريل فى اليوم الثانى ، فقد أوضح الأمر حديث ابن مسعود فى "الصحيحين" وحديث السائل عن المواقيت وحديث جبريل، وإن الحنفية حددوا الأمر بأن يصلى الفجر فى النصف الثانى كما حكاه ابن نجيم عن "السراج الوهاج" فليس هو الإسفار الشديد حتى يخالف أحاديث الغلس وهو طريق جيد للجمع . وخامساً : فالغرض من ترجيح مذهب الحنفية على مذهب القائلين بالغلس وهم لم يقولوا بما قاله الطحاوى ، فالترجيح صحيح واضح وكأن المعترض لم يفهم هذا . وسادساً : أن ما قاله فى ترجيح القولى على الفعلى مقيداً بعدم إمكان الجمع بينهما مبنى على الغفلة مما أفاده علماء الأصول كابن الهمام فى "تحريره" وابن أمير الحاج فى "تقريره وتحبيره" من الترجيح للقول وتقديم الترجيح على الجمع ، وملخص ما فى "التحرير" وشرحه (٣-٣): أن حكم التعارض النسخ ، إن علم المتأخر وإذا لم يعلم المتأخر فالحكم الترجيح لأحدهما على الآخر إن أمكن ، ثم الجمع بينهما إذا لم يمكن ترجيح أحدهما على الآخر وإذا لم يعلم المتأخر ولم يمكن الترجيح ولا الجمع تركا إلى ما دونهما من الأدلة الخ . وحديث مغيث بن سمى عند "ابن ماجه" فى الغلس : وهذه صلاتنا مع رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر فلما طعن عمر أسفر بها عثمان ، فلعل الغرض أنه أسفر جداً ليتطابق الآثار المروية فى الإسفار عنهم أو يكون الأمر على ما قاله الطحاوى والله أعلم .

—: باب ما جاء فى التعجيل بالظهر :—

إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: «ما رأيت أحداً كان أشد تعجيلاً للظهر من رسول الله ﷺ ولا من أبي بكر ولا من عمر». [قال]: وفى الباب عن جابر (بن

يستحب تأخير الصلوات كلها فى الجملة عند أبى حنيفة ما عدا المغرب فإنه يستحب تعجيلها، ويستحب التعجيل فيها جميعاً عند الإمام الشافعى ما عدا العشاء فإنه يستحب فيها التأخير عنده أيضاً فاتفقوا فى تعجيل المغرب وتأخير العشاء، واختلفوا فى ما عداهما، ويستحب تعجيل ظهر الشتاء أيضاً عندنا كما فى عامة متون فقهائنا، وألحق ابن نجيم الخريف بالصيف فى التأخير والربيع بالشتاء فى التعجيل. انظر "البحر" (١ - ٢٤٨) وحديث الباب محمله عند الحنفية الشتاء لما فى "صحيح البخارى" من حديث أنس: «كان رسول الله ﷺ إذا اشتد البرد بكر بالصلاة وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة»، والمراد الظهر لأن السائل سأل عن أنس الظهر، أو ابتداء الحال حيث صرح المحدثون على أن آخر ما استمر عليه عمله ﷺ هو الإبراد، أخرج الحافظ فى "التلخيص" (ص - ٦٧) حديث المغيرة من طريق الخلال: «وكان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ الإبراد». قال: وسئل البخارى عنه فعده محفوظاً، ورجح أحمد صحته، وكذا صححه أبو حاتم وأعله ابن معين بما ليس فيه دليل قوى لتعليله، انظر "التلخيص". ونقول: فى الباب أحاديث قولية وفعلية ويقدم القول فى باب التشريع، والقولية تؤيد الحنفية أى قوله ﷺ: «أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم» حديث متفق من حديث أبى هريرة، وللبخارى من حديث ابن عمر وأبى سعيد، وللنسائى من حديث أبى موسى، ولابن خزيمة من حديث عائشة، ولأحمد وابن ماجه وابن حبان من حديث المغيرة، وللطبرانى من حديث عمرو بن عبسة كذا فى "التلخيص" فهذه سبعة أحاديث قولية تكاد تتواتر. وفى "الفتح" (٢ - ١٤): ونقل الخلال عن أحمد أنه قال: هذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ اهـ. وأيضاً فعله ﷺ مختلف فلا يقوم

عبد الله) وخباب وأبى برزة وابن مسعود وزيد بن ثابت وأنس وجابر بن سمرة . قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن . وهو الذى اختاره أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ ومن بعدهم . قال على (بن المدينى) : قال يحيى ابن سعيد : وقد تكلم شعبة فى حكيم بن جبير من أجل حديثه الذى روى عن ابن مسعود عن النبى ﷺ «من سأل الناس وله ما يغنيه» .

قال يحيى :وروى له سفيان وزائدة، ولم ير يحيى بحديثه بأساً . قال محمد: وقد روى عن حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير عن عائشة عن النبى ﷺ فى تعجيل الظهر .

حجة للخصم علينا .

قوله : وخباب . حديث خباب أخرجه "مسلم" فى (باب استحباب تقديم الظهر فى أول الوقت) (١ — ٢٢٥): «شكونا إلى رسول ﷺ فى الرمضاء فلم يشكنا أى لم يزل شكوانا فى التعجيل وعجل،وقيل: معناه — كما حكاه الحافظ فى "التلخيص" (ص — ٦٨) — لم يحوجنا إلى الشكوى بل رخص لنا فى التأخير، وهو تأويل بعيد جداً ، ويرده لفظ ابن المنذر والبيهقى كما فى "التلخيص" : «شكونا إلى رسول الله ﷺ الرمضاء فما أشكانا وقال : إذا زالت الشمس فصلوا» . ومراده عند شيخنا ما سبق من حمله على أول الأمر . وقال فى "التلخيص" : مال الأثرم والطحاوى إلى نسخ حديث خباب، ويدل عليــه حديث المغيرة : «كنا نصلى بالهاجرة فقال لنا : أبردوا» . فبين أن الإبراد كان بعد التهجير الخ .

قوله : ولم ير يحيى بحديثه بأساً ، أى يحيى بن سعيد القطان ، وما ذكره بعض المحشين فى النسخة المطبوعة بالهند ابن معين فهو خطأ صريح قاله شيخنا ، ولعل منشأ كونه خطأ صريحاً أن ابن معين قال فيه: "ليس بشئ" كما فى "التهذيب" (٢ — ٤٤٥) فلم يثبت توثيقه إياه .

حدثنا : الحسن بن على الحلوانى أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهرى قال : أخبرنى أنس بن مالك أن رسول ﷺ صلى الظهر حين زالت الشمس . (قال أبو عيسى) : هذا حديث صحيح . (وهو أحسن حديث فى هذا الباب) (وفى الباب عن جابر) .

ـــ: باب ما جاء فى تأخير الظهر فى شدة الحر :ـــ

حدثنا : قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة عن أبى هريرة قال :

ـــ: باب ما جاء فى تأخير الظهر فى شدة الحر :ـــ

بين الترمذى مذهب الشافعى ، ودل مذهبه على أنه إذا كان المسجد قريباً أو كانوا مجتمعين فى سفر أو كان منفرداً يستحب له التعجيل وإن كان الحر شديداً . ومذهب أبى حنيفة كما هو مذهب الجمهور بينه محمد فى "مؤطئه" من التأخير صيفاً والتبكير شتاءً ، وبذلك يجمع بين أحاديث الباب ، وهو جمع حسن أوفق بالتعليل الذى اعتبره الشارع وشهدت له الشريعة ، والأحاديث فى ذلك يشير إليها الترمذى ، وقد أشرنا فى الباب السابق إلى أكثرها بذكر مخارجها ، وفى حديث ابن مسعود عند أبى داؤد والنسائى والحاكم من طريق الأسود عن ابن مسعود : « كان قدر صلاة رسول الله ﷺ الظهر فى الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام ، وفى الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام » ، قال ابن العربى فى " القبس " : ليس فى الإبراد تحديد إلا بما ورد فى حديث ابن مسعود ، حكاه الحافظ فى " التلخيص " (ص ـــ ٦٧) . ثم إن هذا التحديد أمر يختلف فى الأقاليم والبلدان ، يقول الخطابى فى " المعالم " (١ ـــ ١٢٨) : وكانت صلاة رسول الله ﷺ بمكة والمدينة وهما من الإقليم الثانى . ويذكرون أن الظل فيهما

قال رسول الله ﷺ : إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر

فى أول الصيف فى شهر آذار ثلاثة أقدام وشئ ، ويشبه أن يكون صلاته إذا اشتد الحر متأخرة عن الوقت المعهود قبله فيكون الظل عند ذلك خمسة أقدام . وأما الظل فى الشتاء فإنهم يذكرون أنه فى تشرين الأول خمسة أقدام أو خمسة وشئ ، وفى الكانون سبعة أقدام أو سبعة وشئ ، فقول ابن مسعود منزل على هذا التقدير فى ذلك الإقليم دون سائر الأقاليم اه ملخصاً. قال الراقم: الكانون الأول هو ديسمبر ، والكانون الثانى هو يناير ، وآذار هو مارس ، وتشرين الأول سبتمبر ، وتشرين الثانى أكتوبر ، ومن شاء تفصيل الشهور العجمية القديمة والعربية والسريانية وغيرها فليراجع إلى "مروج الذهب" للمسعودى (ص ــ ٣٤٩) وما بعدها من (الجزء الأول) ولى فى تفصيلها مذكرة خاصة لا يسعها المجال .

قوله : فأبردوا عن الصلاة . أبردوا ــ بقطع الهمزة وكسر الراء ــ أى أخروا إلى أن يبرد الوقت ، يقال : أبرد إذا دخل فى البرد كأظهر إذا دخل فى الظهيرة ، ومثله فى المكان أنجد إذا دخل نجد ، وأتهم إذا دخل تهامة . قال جمهور أهل العلم : يستحب تأخير الظهر فى شدة الحر إلى أن يبرد الوقت وينكسر الوهج، وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد وإسحاق وابن المنذر من الشافعية . واختلفت الأقوال فى مذهب مالك فعنه : التأخير إلى أن يصير الفيئ ذراعاً شتاءً وصيفاً ، وقال أشهب: لا يؤخر إلى آخر وقتها ، وعن مالك أنه كره أن يصلى الظهر فى أول وقتها وكان يقول : هى صلاة الخوارج وأهل الأهواء ، وعنــه أول الوقت أفضل إلا الظهر فى شدة الحر . هذا ماتقط "العمدة" (٢ ــ ٥٢٦) و "الفتح" (٢ ــ ١٣) . ثم المراد بالصلاة فى لفظ حديث أبى هريرة صلاة الظهر ، وقد ورد مصرحاً فى حديث أبى سعيد فى "الصحيح" بلفظ : «أبرد بالظهر» . قال العلماء: الأفصح صلة الإبراد "بالباء"

من فيح جهنم . (قال) وفي الباب عن أبي سعيد ، وأبي ذر ، وابن عمر ، والمغيرة ، والقاسم بن صفوان عن أبيه وأبي موسى وابن عباس وأنس (قال):

وهي في أكثر الروايات. قال العيني : "الباء" هو الأصل وأما "عن" ففيه تضمين معنى التأخير أي أخروا عنها مبردين أو بمعنى الباء . وقال ابن حجر : أو هي للمجاوزة أي تجاوزوا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر اهـ . قال شيخنا : كلمة " عن " أنفع في الرد على من أراد إبرادها بأداء الصلاة كما رأيته لبعض الغير المقلدين ممن لا فهم له في الحديث .

قوله : من فيح جهنم ، الفيح : سطوع الحر وفورانه ، قال ابن سيدة : فاح الحر فيحاً سطع وهاج ، حكاه العيني ، أو سعة انتشارها وتنفسها ، ومنه مكان أفيح أي متسع قاله ابن حجر . قال الشيخ: يرد ههنا سؤال عقلي وهو أن التجربة بل الحس يشهد على أن شدة الحر وضعفه من آثار قرب الشمس وبعدها فكيف يستقيم « إن شدة الحر من فيح جهنم » . قلت : إن كان السائل يعتقد آراء الفلسفة اليونانية فلايستحق أن يعترض بمثل هذا حيث إن الشمس من الأجرام العلوية الأثيرية وهي عندهم ليست فيها برودة ولا حرارة نعم إن شراح قانون ابن سينا تصدوا لإثبات الحرارة والبرودة فيها حيث رأوا ذلك مخالفاً لبداهة الحس فقال بعضهم: إن الحرارة بسبب حركة الأشعة، وهذا خطأ على أصولهم فقد صرح ابن سينا في " الشفاء " — وهي داء في الحقيقة — إن الشعاع من مقولة الكيف فكيف توجد النقلة .

وأما أهل الهيئة الجديدة من أهل "أوروبا" فالشمس عندهم من أحر الأشياء في العالم ، وعلى كل حال لا مناص من الاعتراض نظراً إلى المشاهدة والحس والتجربة ، فالجواب هنا وفي أمثاله في كثير من المواضع : أن للأشياء الخارجية في العالم أسباباً ظاهرة وأسباباً باطنة، فالشريعة تتصدى لذكر الأسباب الباطنة التي تقصر العقول عن إدراكها ، وأما الظاهرة فالشريعة لا تنفيها، وإنما

وروى عن عمر عن النبي ﷺ في هذا ولا يصح .

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح وقد اختار قوم من

سكتت عنها لأن العقل يستقل بإدراكها ، فلا وجه لإنكار المؤمن عما أخبر به المخبر الصادق رسولنا الهاشمي ﷺ وصح عنه، وكذلك يقال في الرعد والبرق والمطر ونهر جيحان وسيحان ، ثم إنه ورد في حديث (أي في "صحيح البخاري في حديث أبي هريرة هذا): «واشتكت النار إلى ربها فقالت: يارب أكل بعضي بعضاً فأذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف أشد ما تجدون من الحر وأشد ما تجدون من الزمهرير» . ويرد على هذا اختلاف البلاد في زمان واحد حرارةً وبرودةً وصيفاً وشتاءً ، ويجاب بأن المراد بالنفسين إخراج النفس وإدخالها فإذا أدخلت النفس من جانب وجد البرد هناك وإذا أخرجتها إلى جانب آخر وجد الحر ، فهكذا يختلف البلاد حراً وبرداً في زمان واحد .

تنبيه : قال الراقم : دل الحديث على أن مثار وهج الحر في الأرض من فيح جهنم ، واختلف أقوال العلماء في ذلك هل هو حقيقة أو خرج مخرج التمثيل والتشبيه مجازاً ، وكذلك اختلفت كلماتهم في اشتكاء النار هل هو بلسان القال أو بلسان الحال ، فالمحدثون أكثرهم أو كلهم قالوا : إنه لا استحالة في الحمل على الحقيقة فالحمل عليها أولى، منهم: ابن عبد البر ، والقاضي عياض، والقرطبي ، والنووي، والتوربشتي ،وابن المنير. وقيل: "من فيح جهنم" مجاز كأنه نار جهنم في الحر فاحذروها واجتنبوا ضررها، و"شكواها" مجاز عن غليانها ، و"أكلها بعضها بعضاً" مجاز عن ازدحام أجزائها، و"تنفسها" مجاز عن خروج ما يبرز منها . هذا ملخص ما في " المعالم " و " العمدة " و " الفتح " . وانظر تفصيل أبحاث الحديث وفوائده في "شرح التقريب" للعراقي من (٢ — ١٥٠ إلى ١٥٨) .

تنبيه آخر : زعم صاحب " تحفة الأحوذي" (١ — ١٤٧) أن جواب

أهل العلم تأخير صلاة الظهر فى شدة الحر، وهو قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق.

إمام العصر الشيخ لا يتمشى فى دفع اعتراض الفلسفة الجديدة لأن هناك تخالفاً بين الأسباب الظاهرة والباطنة. قلت: لا منافاة هنا بين الأسباب الظاهرة والباطنة أصلاً فإن التجربة والهيئة الجديدة دلتا على كون الشمس فى غاية من الحرارة وقصرت كلتاهما عن إدراك استفادة الشمس الحرارة من أى منبع، فالحديث أرشدنا إلى أنها تستفيدها من فيح جهنم، وإذا كانت جهنم مخلوقة الآن موجودة فى العالم، وتضافرت الأدلة السمعية بوجودها، وأجمع على ذلك أهل السنة والجماعة على رغم المعتزلة القائلين بخلقها يوم القيامة، وأن التنزيل العزيز نص عن الشمس "بالسراج الوهاج" والوهاج المشرق المضيئ وأيضاً البالغ فى الحرارة حداً لا يكاد يتصور من الوهج بمعنى اشتداد الحرارة جداً، وبكلا المعنيين فسر لفظ التنزيل، وأن منبع الحرارة ومركزها العظيم فى نظر الشرع هو جهنم، وأن أهل الهيئة الجديدة أقاموا أدلة على كون الشمس جذابة قوية فى غاية من الجذب فليس هناك أى مانع عقلى بأن تجذب الشمس وتستفيد الحرارة من مركز الحرارة العظيم. وأضف إلى ذلك ما حققه بعض المحققين من أن هذا الجو وهذه الفضاء هى بعينها ساحـة جهنم، وكما حققه الغزالى فى بعض مضنوناته بأن البرق الكامن فى الأشياء يبدو يوم القيامة، وأثبت أهل العلم الطبيعى والهيئة الجديدة وجود البرق والكهرباء فى هذه الأشياء كوجود النار فى الزند، فلا مانع فى أن تكون القدرة الإلهية خلقت رابطة بين الشمس وبين جهنم فتكتسب منها حرارة يحتاج إليها نظام العالم ومصالح الكون وأسرار التكوين والإبداع، بل لا مانع من أن تجذب الشمس الحرارة من كل شئ فيه حرارة كجذب المغناطيس الحديد وكاستفادة القمر النور من الشمس مع أن الله سبحانه سماه "قمراً منيراً" فأى مانع من أن تستفيد وتكتسب الشمس حرارة من جهنم فتصير سراجاً وهاجاً. وبالجملة أثبت الشرع ما سكت عنه أهل

قال الشافعى : إنما الإبراد بصلاة الظهر إذا كان مسجداً ينتاب أهله من

الهيئة الجديدة ولم يقم دليل عقلى من الهيئة على نفى ما أثبته الشرع فلامنافاة .
وعلى ماقررنا منهاج التفهيم لايبقى أى استبعاد بل أصبح الأمر فى غاية من النسق والنظام ، وراجع لبعض أطراف الموضوع من الشرع والهيئة الجديدة " توفيق الرحمن " للشيخ محمد بخيت المطيعى من (ص — ٢٢) .

تنبيه آخر : أمثال هذه الحقائق من المغيبات السمعية لايمكن أن يقوم بإدراكها العقل البشرى فإنها من وراء طور العقل فلاتكون التمثيلات إلا تقريباً للأذهان بنوع مثال لا أداءً لحقيقة وإصابة لحق ، فإذا أثبت الشرع أمراً وصح عن الشارع ولم يقم برهان عقلى صحيح على ضده فالأولى التسليم والقبول ، وتفويض كنهه إلى الله سبحانه من غير تأويل كما هو مذهب الأئمة وجمهور السلف فى سائر المتشابهات .

مسألة فقهية : فى إبراد الظهر لنا قولان : الأول أن الإبراد فى ظهر الصيف أفضل مطلقاً ولا فرق بين أن يكون فى شدة الحر أولا ، واختاره صاحب " البحر " (١ — ٢٤٧) فى شرح لفظ المتن « وظهر الصيف » .

والثانى : أن علة الأمر بالإبراد هى شدة الحر ، واختاره البدر العينى فى " العمدة " (٢ — ٥٢٥) وهو أولى لأنه أوفق بالحديث ، وكذلك لنا قولان فى التبكير بالجمعة ، قال فى " البحر الرائق " : والجمعة كالظهر أصلاً واستحباباً فى الزمانين ، كذا ذكره الأسبيجابى اﻫ . وفى " عمدة القارى " (٢ — ٥٢٦) : مذهبنا التبكير يوم الجمعة لما ثبت فى الصحيح أنهم كانوا يرجعون من صلاة الجمعة وليس للحيطان ظل يستظلون به من شدة التبكير لها أول الوقت اﻫ .

قوله : ينتاب أهله . الانتياب تارة يستعمل فى الإتيان نوبة بعد نوبة —

البعد فأما المصلى وحده والذى يصلى فى مسجد قومه: فالذى أحب له أن لا يؤخر الصلاة فى شدة الحر. قال أبو عيسى: ومعنى من ذهب إلى تأخير الظهر فى شدة الحر هو أولى وأشبه بالاتباع.

وأما ما ذهب إليه الشافعى أن الرخصة لمن ينتاب من البعد والمشقة على الناس فإن فى حديث أبى ذر ما يدل على خلاف ما قال الشافعى. قال أبو ذر:

أى مرة بعد أخرى - وتارة بمعنى الإتيان متوالياً. قال شيخنا: إذا كان فاعل الانتياب جمعاً كان بالمعنى الأول، وإذا كان مفرداً كان بالمعنى الثانى. ومنه قول الشاعر:

عجبت من ليلاك وانتيابها   من حيث زارتنى ولم أورى بها

ويفيد هذا اللفظ فى (باب الجمعة) للحنفية فى مسألة الجمعة فى القرى كما سيأتى، وفى حديث الجمعة ورد فى لفظ من باب الافتعال، وفى لفظ من باب التفاعل كما فى "صحيح البخارى" فى نسخة، والحديث فى الصحيح فى (باب من أين تؤتى الجمعة) من حديث عائشة: «كان الناس ينتابون الجمعة من منازلهم والعوالى» (١ - ١٢٣) قال البدر العينى فى "العمدة" (٣ - ٢٧٥) أى يحضرونها بالنوبة، وهو من الانتياب، ويروى يتناوبون (من التناوب) من النوبة أيضاً.

قوله: يدل على خلاف ما قاله الشافعى. قال الشيخ رحمه الله: اعترض الإمام الترمذى قول الشافعى فى هذا المقام مع كونه شافعياً مقلداً للإمام الشافعى. قال المباركفورى فى "تحفته" معترضاً عليه: بأن الترمذى لم يكن مقلداً للشافعى ولا لغيره، واعتراضه هذا يدل على أنه لم يكن مقلداً له فإنه ليس من شأن المقلد الاعتراض على إمامه الخ. قال الراقم: ياليت لو كان يعلم طبقات المقلدين ودرجاتهم والفروق بينهم، وياليت لو كان يعلم الفرق بين تقليد أكابر

«كنا مع النبي ﷺ في سفر فأذن بلال بصلاة الظهر، فقال النبي ﷺ يا بلال أبرد ثم أبرد» فلو كان الأمر على ما ذهب إليه الشافعي لم يكن للإبراد في ذلك الوقت معنى لاجتماعهم في السفر، وكانوا لا يحتاجون أن ينتابوا من البعد.

حدثنا : محمود بن غيلان حدثنا أبو داؤد (الطيالسي) قال : أنبأنا شعبة

المحدثين من السلف وبين تقليد المتأخرين. وما قيل في الترمذي أنه مقلد للشافعي فمعناه أنه مجتهد منتسب للشافعي ويقلده في فروع غامضة دقيقة كما هو دأب تقليد جمهور المحدثين، ثم هو يعلم من مذهب الشافعي القول القديم له من رواية الزعفراني، وكثيراً ما يكون القول القديم متروكاً عند الشافعية، والترمذي في كتابه يجعله مذهباً للشافعي، وقيل إنه مجتهد منتسب إلى أحمد وإسحاق كما يقوله الشاه ولي الله في "الإنصاف"، وعلى كل حال فهو مجتهد منتسب إلى الشافعي، وعليه أكثر علماء الطبقات والتراجم، أو إلى أحمد كما هو عند بعضهم، وإن تقليده في مسائل فقهية فرعية أو ما وافق رأيه كتقليد الإمام الطحاوي أبا حنيفة، وإن هذه الطبقة من المنتسبين فوق أصحاب التخريج وأصحاب الترجيح وأصحاب التمييز من المقلدين، وبين كل طبقة تفاوت ليس هذا موضع بيانها، وليس اعتراض مثل من في هذه الطبقة منافياً لتقليده واتباعه في مسائل أخرى، وللبسط مجال آخر والله الموفق.

ويمكن أن يجاب من جانب الإمام الشافعي: بأن الأحوال في السفر أيضاً ربما تختلف فتارةً تجتمعون في ظل شجر واحد وتارة في ظلال أشجار متفرقة، وبمثله تعقبه الكرماني بأن العادة في العسكر الكثير تفرقهم في أطراف المنزل للتخفيف وطلب الرعي فلانسلم اجتماعهم في تلك الحالة اه. وقال الحافظ ابن حجر: وأيضاً فلم تجر عادتهم باتخاذ خباء كبير يجمعهم، بل كانوا يتفرقون في ظلال الشجر، وليس هناك كن يمشون فيه الخ. ولا يخفى على المنصف قيمة

على مهاجر أبى الحسن عن زيد بن وهب عن أبى ذر : «أن رسول الله ﷺ كان فى سفر ومعه بلال فأراد أن يقيم فقال : أبرد ثم أراد أن يقيم فقال رسول الله ﷺ : أبرد فى الظهر ، قال: حتى رأينا فئ التلول ثم أقام فصلى فقال رسول الله ﷺ : إن شدة الحر من فيح جهنم فأبردوا عن الصلاة . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح :

هذه التأويلات بمقابلة نص صريح ، وللبدر العينى بحث فى كلام الكرمانى والعسقلانى، انظر "العمدة" (٢ ــ ٥٣١) .

قوله : فأراد أن يقيم . وفى "صحيح البخارى": «فأراد المؤذن أن يؤذن للظهر» ورواية أبى عوانة: «فأراد بلال أن يؤذن» فقال البدر فى "العمدة" والشهاب فى "الفتح" : والتوفيق بينهما بأن إقامته ما كانت تتخلف عن الأذان ، فرواية الترمذى: «فأراد أن يقيم» يعنى بعد الأذان، ورواية الصحيح: فأراد أن يؤذن ثم يقيم اهـ . قال الراقم : الأولى أن يقال : إن المراد أن يؤذن ويقيم فحفظ كل ما لم يحفظه الآخر ، ولعل الاختلاف على شعبة فروى عنه أبو داود الطيالسى عند الترمذى «أن يقيم» وروى آدم بن أبى إياس عند البخارى «أن يؤذن» ورواه غندر عن شعبة عند البخارى: «أذن مؤذن النبى ﷺ» أى أراد أن يؤذن .

قوله : حتى رأينا فئ التلول . وفى بعض ألفاظ الحديث «حتى ساوى فئ التلول» وهو فى الصحيح . وقد تقدم تخريجه ، وهذا يدل على تأخير كثير فإن التلول غير منتصبة بل تكون منبطحة ؛ فمساواة الفئ لها يكون فى مكث ومهلة ، وحمله النووى على الجمع وقتاً ، وتقدم البحث فيه مفصلاً فراجعه . وزعم بعض المستغرقين فى السفاهة مع أئمة الدين : أن مراد الحديث : أبردوا

ـ: باب ما جاء فى تعجيل العصر :ـ

نار جهنم بأداء صلاة الظهر تعجيلا" لا تأخيراً ، هكذا لفظ " العرف الشذى" تقريباً، ولم أقف على قائله من هو؟ وفى "فتح الباری" (٢ ـ ١٣) : وذهب بعضهم إلى أن تعجيل الظهر مطلقاً، وقالوا: معنى "أبردوا" صلوا فى أول الوقت أخذاً من برد النهار وهو أوله ، وهو تأويل بعيد يرده قوله : « فإن شدة الحر من فيح جهنم » إذ التعليل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير ، وحديث أبى ذر........ صريح فى ذلك حيث قال: "انتظر انتظر الخ". فلعل مثله يريد الشيخ رحمه الله والله أعلم . وقوله " فئ التلول" الفئ: يكون بالعشى كما أن الظل يكون بالغداة ، قاله ثعلب وأنشد :

فلا الظل من برد الضحى تستطيعه ولا الفئ من برد العشى تذوق

وعن ابن الأعرابى : الظل ما نسخته الشمس ، والفئ ما نسخ الشمس . وقيل الفئ لا يكون إلا بعد الزوال والظل أعم ، وقيل غير ذلك ، وجمعه أفياء وفيوء . والتلول جمع تل ، قال ابن سيدة : من التراب معروف ، ومن الرمل كومة منه ، وكلاهما من التل الذى هو القاذى جثة ، والتل الرابية ، ومنه تكون مكدوساً وليس بخلقة ، من " العمدة " (٢ ـ ٥٢٧) ملتقطاً ملخصاً . وبالجملة ترد عليهم صرائح النصوص فإنه ﷺ قال لبلال : "أبرد أبرد" ثم يقول الراوى: « حتى ساوى فئ التلول » وأيضاً فى لفظ : « أبردوا عن الصلاة » فكيف يستقيم تأويلهم الركيك .

ـ: باب ما جاء فى تعجيل العصر :ـ

قال بتعجيل العصر فى أول وقتها مالك والشافعى وأحمد ، وبتأخيرها أبو حنيفة وأصحابه والثورى ما لم تتغير الشمس كما فى " شرح المهذب" ، ويأتى تفصيل التغير عندهم ، وقد قدمنا أنه يستحب عندنا تأخير كل صلاة فى

حدثنا : قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها

الجملة ما عدا المغرب، وعند الشافعية تعجيل كل صلاة فى الجماة إلا العشاء، فاتفقوا فى تعجيل المغرب وتأخير العشاء، واستدلوا لتعجيل العصر بحديث الباب وقالوا: إن الأفضل التبادر إلى العمل ، وكذلك استدلوا بقوله تعالى : (حافظوا على الصلوات) وبقوله : (فاستبقوا الخيرات) وبقوله : (سارعوا إلى مغفرة من ربكم) والصلاة من الخيرات وسبب المغفرة كما فى "نهاية المحتاج". وكذا استدلوا بحديث : «أى العمل أفضل ؟ قال : الصلاة على ميقاتها» أخرجه الشيخان البخارى فى (باب فضل الجهاد) (١-٣٩٠) ومسلم فى (باب كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال) (ص - ٦٢) وكذا البخارى فى (المواقيت) بلفظ: «أى العمل أحب إلى الله؟ قال: الصلاة على وقتها» (ص - ٧٦) من حديث ابن مسعود بطرق مختلفة . وورد فى حديث: «أى الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة فى أول وقتها» أخرجه الترمذى وأبو داؤد والحاكم من حديث أم فروة ، وفيه عبد الله بن عمر العمرى وهو ليس بالقوى عندهم ، وذكر الدارقطنى فى "كتاب العلل" فيه اختلافاً كثيراً واضطراباً كما فى "الزيلعى" (١ - ٢٤١) . ورواه الحاكم فى "المستدرك" (١ - ١٨٩) وسكت عليه، وكذا حكى سكوته الزيلعى . وأخرجه الحاكم من حديث ابن مسعود من طريق عثمان ابن عمر بن فارس وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه اهـ . انظر التفصيل فى "الزيلعى" (١ - ٢٤١) . قال النووى فى "الخلاصة" : أحاديث «أى الأعمال أفضل قال: الصلاة لأول وقتها»، وأحاديث «أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله» كلها ضعيفة . حكاه "الزيلعى" (١-٢٤٣) ، ومر الحافظ ابن حجر فى "التلخيص" على حديث عبد الله ما رواه الحاكم وضعفه . وانظر تفصيل هذه الأحاديث فى "الزيلعى" و"التلخيص الحبير" فقد ذكرا أن

قالت : « صلى رسول الله ﷺ العصر والشمس فى حجرتها

الأحاديث كلها معلولة بلفظ : "أول وقتها" وما يشاكله . ونحن معاشر الحنفية تركنا الأدلة العامة والمجملة وأخذنا بالأدلة الخاصة ، وإن العموم ينفع إذا لم يكن فى الباب عدة من الخصوص ، فأثبتنا الإسفار بالفجر بحديث خاص ، وكذا الإبراد بالظهر بأحاديث خاصة ، وكذلك أثبتنا التأخير فى العصر بدليل خاص كما سيأتى . بقى العشاءان فالتعجيل فى أولاهما والتأخير فى أخراهما متفق عليه بيننا وبينهم . ولينظر المنصف بإمعان نظره أى المنهاجين من الاستدلال — أى العموم والخصوص — أوفق بالدليل وأقرب إلى القبول .

وأما عمله ﷺ وكذا قوله فى العصر فكان على كلا الوجهين تارةً بالتعجيل وتارةً بالتأخير فلاحجة فى اختيار جهة واحدة من العمل وإلغاء أخرى .

قوله : والشمس فى حجرتها . الشمس قد يراد بها قرصها ، وقد يراد بها ضوءها وهو المراد هنا ، قال الشاعر (١) :

قامت تظللنى ومن عجب شمس تظللنى من الشمس

والحجرة بناء غير مسقف، وإذا كان مسقفاً فهو البيت . قال ابن سيدة : الحجرة من البيوت معروفة ، سميت بذلك لمنعها الداخل من الوصول إليها . وفى "الصحاح" و"القاموس" : الحجرة الغرفة ، وحظيرة الإبل ، ومنه حجرة الدار ، والجمع حجر وحجرات — بضمتين — وحجرات — بضمة — من "العمدة" (٢ — ٥٠٨) بزيادة ونقص . ويقول الحافظ : المراد بالحجرة البيت . قلت : وفيه نظر سيأتى . ذكر السيد السمهودى فى "وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى"

(١) وهو ابن العميد الكاتب المفلق وقبله :

قامت تظللنى من الشمس نفس أعز على من نفسى

لم يظهر الفئ من حجرتها » (قال) : وفى الباب عن أنس وأبى أروى وجابر ورافع بن خديج .

(١ ــ ٣٢٥) : أنه ﷺ لما بنى مسجده الشريف بنى بيتين لزوجتيه عائشة وسودة رضى الله عنهما على نعت بناء المسجد من لبن وجريد النخل اه . وفى (١ ــ ٣٢٨) رجح أنه بنى أولاً بيت سودة ثم بعد أشهر بنى بيت عائشة .

قوله : لم يظهر الفيئ. الظهور هنا بمعنى العلو والصعود كما فى قوله : [وتلك شكاة ظاهر عنك عارها] (١) أى لم يعل على الجدار الشراق بل كان فى قعر الحجرة . قال الخطابى : معنى الظهور ههنا الصعود يقال ظهرت على الشئ إذا علوته ، ومنه قول الله تعالى : (ومعارج عليها يظهرون) قال : وقلت: وحجرة عائشة ضيقة الرقعة والشمس تتقلص عنها سريعاً فلا يكون مصلياً العصر قبل أن تصعد الشمس عنها إلا وقد بكربها اهـ . وهذا هو وجه الاستدلال بالحديث،والأوضح أن يعبر عن معنى الظاهر هنا بالزائل كما فى قول الشاعر: [وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر] وهو المراد فى الحديث .

قال الإمام الطحاوى: لا دلالة فيه على التعجيل لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها فيدل على التأخير لا على التعجيل . حكاه البدر العينى فى " العمدة " بهذا اللفظ (٢ ــ ٥٣٩) وكذا الشهاب فى " الفتح" (٢ ــ ٢١) ولفظه فى " شرح الآثار": قد يجوز ذلك أن يكون كذلك وقد أخر العصر لقصر حجرتها فلم يكن الشمس تنقطع منها إلا بقرب غروبها الخ .

قال شيخنا : اقتدى الصحابة خلفه ﷺ فى التهجد وهو فى حجرته ،

(١) وصدره : [وعيرنى الواشون أنى أحبها] .

ويصح الاقتداء فى مثله إذا عرفت انتقالات الإمام ، ولا بد لمعرفته ذلك من أن تكون جدران الحجرة قصيرة . قال الراقم : الحديث رواه البخارى (١ — ١٠١) (باب إذا كان بين الإمام وبين القوم طريق أو جدار) عن عائشة قالت : «كان رسول الله ﷺ يصلى من الليل فى حجرته وجدار الحجرة قصيرة فرآى الناس شخص النبى ﷺ فقام معه أناس يصلون بصلاته الخ » ففى هذا الحديث تصريح بقصر الجدران ، وهذه الواقعة غير اتخاذه ﷺ حجرة من الحصير فى مسجده واقتداء الصحابة خلفه وهو فيها كما فى حديث عائشة فى " الصحيح " (١ — ١٠١) (باب صلاة الليل) : إن النبى ﷺ كان له حصير يبسطه بالنهار يحتجره بالليل فثاب إليه ناس فصفوا وراءه . وانظر للتفصيل " الفتح " (٢ — ١٧٨) و (٣ — ٩) فلا يلتبس الأمر .

تنبيه : حكى الشهاب فى " الفتح " (٢ — ٢١) كلام الطحاوى فى عدم صحة الاستدلال لتعجيل العصر بحديث الباب ، وقال : وتعقب بأن ذلك يتصور مع اتساع الحجرة ، وقد عرف بالاستفاضة والمشاهدة أن حجر أزواج النبى ﷺ لم تكن متسعة ولا يكون ضوء الشمس باقياً فى قعر الحجرة الصغيرة إلا والشمس قائمة مرتفعـــة وإلا متى مالت جداً ارتفع ضوؤها عن قاع الحجرة ولو كانت الجدر قصيرة الخ . ورد عليه البدر فى " العمدة " (٢ — ٥٣٩) بقوله : قلت: لاوجه للتعقب فيه لأن الشمس لا تحتجب عن الحجرة الصغيرة الجدار إلا بقرب غروبها ، وهذا يعلم بالمشاهدة فلا يحتاج إلى المكابرة ولا دخل لاتساع الحجرة ولا لضيقها ، وإنما الكلام فى قصر جدرها الخ . قال الراقم : إن كان الحافظ الشهاب أراد بالحجرة البيت كما تقدم فالبيت هو البناء بسقف ، وإذن دخول الشمس فيه ليس إلا من جهة الباب الذى كان شارعاً فى المسجد لأن باب بيت عائشة كان غربياً والبيت كان شرقياً من المسجد الشريف فليس فيه للجدار علاقة فضلاً عن طولـــه وقصره ، وكذا ليس لاتساع الحجرة

وقصرها أثر ، وظاهر إذن أن الشمس تبقى في قعر بيتها إلى قرب من أوان غروبها ، ولكن الظاهر أن المراد بالحجرة هي الإحاطة المحتجرة بالجدران غير البيت . وقال السمهودي في "وفائه" (ص - ٣٢٩) : وكان لكل بيت حجرة . وحكى عن الحسن البصري أنه قال : كنت أدخل بيت رسول الله ﷺ وأنا غلام مراهق وأنال السقف بيدي الخ . وعلى هذا تكون عادة وعرفاً جدران الحجرة أقصر من حيطان البيت ، وعلى الأقل مساوية معها فتكون قصيرة جداً ، وإذا ضممنا هذا النقل إلى حديث البخاري الذي نص فيه بقصر الجدار فالنتيجة ظاهرة ، واحتمال الطحاوي أصبح أمراً واقعياً ، وعلى كل حال فاستدلالهم بتعجيل العصر أمر يرتاب فيه المتأمل والله أعلم بالصواب .

تنبيه آخر : اعترض صاحب "التحفة" عبارة "العرف الشذي" : اقتدى الصحابة خلفه الخ فقال : قلت : من انتقالات الإمام الانتقال من الجلوس إلى السجدة ومن السجدة إلى الجلوس فيلزم أن تكون جدران الحجرة قصيرة قدر الذراع الخ . . . . وهذا كما ترى فإن قال : يعرف هذه الانتقالات بتكبيرات الانتقال قيل له فلا يلزم كون الجدران قصيرة فإن انتقالات الإمام تعرف بتكبيرات الانتقال ثم لا يثبت بمجرد كون الجدران قصيرة تأخير العصر اهـ . يقول الراقم : هذا كلام من لم يثلج بالعلم صدره ولا أضاء بالفهم فكره .

أما أولاً : فإن قصر جدران الحجرة ثبت بنص حديث البخاري وفيه : «وجدار الحجرة قصيرة فرأى الناس شخص النبي ﷺ الخ» كما تقدم بيانه فكأنه غفل عن هذا النص الصريح والحديث الصحيح ، ثم لزوم كون الجدار قدر الذراع غير لازم ، ولو كان قدر ذراع فلاغرو فيه أيضاً كما أسلفنا ذلك في التنبيه الأول ، وفي حديث عائشة من طريق عامر بن صالح عن هشام عن عروة في "مسند أحمد" : «كان يصلي العصر والشمس لم تخرج من حجرتها ، وكان

(قال) : ويروى عن رافع أيضاً عن النبي ﷺ في تأخير العصر ولا يصح .

الجدار بسطة وأشار عامر بيده » . والبسطة : المتسع المنبسط الغير المرتفع ؛ فما قاله الطحاوي اجمالاً ثبت في رواية عامر نصاً، وهذا أوضح حجة على قصر الجدار ، والإشارة إلى اليد دلت على أنه مثل ذراع ، فليلاحظ المعترض ما كان يستبعده .

وأما ثانياً : فإن معرفة انتقالات الإمام للمقتدي وعدم التباسها عليه يكاد يكون أمراً متفقاً عليه بين الأمة لصحة الاقتداء ، ومنهم من منع الاقتداء مطلقاً إذا كان حائلاً وليس هذا موضع بيانه .

وأما ثالثاً : فالفرق واضح جلي بين سماع التكبيرات من وراء جدران قصيرة ومن وراء جدران رفيعة ، ومن ذا الذي يكابر فينكر هذه البداهة اللهم إلا من أخذته العجلة عند سنوح الفرصة للاعتراض .

وأما رابعاً : فمعرفة قيام الإمام من ركوعه وركوعه من سجوده يعترف هو بذلك ، نعم ينكر معرفة انتقال الإمام من الجلوس إلى السجود فليكن المعرفة في الأول بالتكبيرات وبشهود شخصه ﷺ كليهما وفي الثاني بالتكبيرات فقط ولاغرو فيه .

وأما خامساً: فتعقبه هذا يستهدف حديث البخاري قبل كل شئ فما يجيب هو به عن حديث البخاري نجيب نحن به عن كلام الشيخ رحمه الله .

وأما سادساً : فإنكاره من عدم لزوم تأخير العصر بقصر الجدران من غير دليل شئ عجاب ، وكان يكفي هنا لو كان أمامه ما جرى من النقض والإبرام بين "الفتح" و"العمدة" ، وقد أوضحنا لزوم ذلك عند قصر الجدران في التنبيه الأول ، والأمر لا خفاء فيه والله ولي التوفيق والهداية .

قوله : ويروى عن رافع الخ . أخرجه الدارقطني في "سننه" (ص —

قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح ، وهو الذى اختاره بعض (أهل العلم من) أصحاب النبي ﷺ ، منهم : عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وعائشة ، وأنس ، وغير واحد من التابعين : تعجيل صلاة العصر ، وكرهوا تأخيرها . وبه يقول عبد الله بن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، و إسحاق .

حدثنا على بن حجر حدثنا إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن: « أنه دخل على أنس بن مالك فى داره بالبصرة حين انصرف من الظهر - وداره

---

٩٣) ولفظه : « أخبرنى أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بتأخير هذه الصلاة » وعزاه الزيلعى (١ ــ ٢٤٥) إلى "البيهقى" و"التاريخ الكبير" للبخارى أيضاً، وكلهم ضعفوه بعبد الله بن رافع بن خديج ، ولرافع بن خديج حديث صحيح فى التعجيل رواه الشيخان قال : « كنا نصلى العصر مع رسول الله ﷺ ثم تنحر الجزور فتقسم عشر قسم ثم نطبخ فنأكل لحماً نضيجاً قبل مغيب الشمس» "البخارى" فى (باب الشركة) (١ ــ ٣٣٨) ، و"مسلم" فى (باب استحباب التبكير بالعصر) (ص ــ ٢٢٥) واللفظ "لمسلم" .

قوله : دخل أنس بن مالك . كان ذلك فى عهد الحجاج بن يوسف الثقفى مبير هذه الأمة ، وكان يميت الصلوات، ويؤخرها عن أوقاتها ، فكان السلف لا يصلون معه ، وفى بعض الآثار أن بعض التابعين صلى الظهر حين يخطب الحجاج يوم الجمعة بالإشارة ، وكان يطيل الخطبة إلى أن يدخل العصر وكانوا يخافون القتل على أنفسهم فيصلون بالإشارة . فإذن تعجيل أنس لم يكن فيصلاً فى نزاع الفريقين فإنه عجل نظراً إلى تأخير الحجاج حيث كان يؤخر الصلاة عن وقتها . قال الراقم : حديث أنس هذا رواه "مسلم" (ص ــ ٢٢٥)

بجنب المسجد — فقال : قوموا فصلوا العصر ، قال : فقمنا فصلينا ، فلما انصرفنا قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « تلك صلاة المنافق ،

(باب استحباب التبكير بالعصر) ورواه النسائي وأبوداؤد وغيرهم ، وفي رواية عن أبي أمامة قال : « صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم دخلنا على أنس فوجدناه يصلي العصر فقلت : ياعم ما هذه الصلاة التي صليت ؟ قال : العصر الخ » رواه "مسلم" . الأول واقعة البصرة حين كان الحجاج والياً على العراق في أمارة الوليد بن عبد الملك ، والثاني واقعة المدينة وكان عمر بن عبد العزيز لم يكن حينئذ خليفة بل كان والياً في عهد الوليد فإن أنساً توفي قبل خلافة عمر بن عبدالعزيز بنحو تسع سنين ، وكان بنو أمية أمرائهم وخلفائهم وولاتهم وعلى الأخص الوليد بن عبد الملك يؤخرون الصلوات عن وقتها ، وكذا الحجاج ابن يوسف أظلم هذه الأمة وأسفك عباد الله ، وهؤلاء كلهم كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها . ويقول البدر والشهاب في " العمدة " (٢ — ٣٥١) و " الفتح" (٢ — ١١) : والآثار في ذلك مشهورة .

منها : ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : أخر الوليد الجمعة حتى أمسى فجئت فصليت الظهر قبل أن أجلس ثم صليت العصر وأنا جالس إيماء وهو يخطب ، وإنما فعل ذلك عطاء خوفاً على نفسه من القتل ، ولعل إلى هذا الأثر أشار الشيخ في "العرف" ولم أجده على سياق "العرف الشذي" ؛ فالمراد ببعض التابعين هو عطاء ، والواقعة عند الوليد لا الحجاج ، وصلاته بالإيماء صلاة العصر لا الظهر .

ومنها : ما رواه أبونعيم شيخ البخاري في (كتاب الصلاة) من طريق أبي بكر بن عتبة قال : « صليت إلى جنب أبي جحيفة فمسى الحجاج بالصلاة فقام أبوجحيفة فصلى الخ » . وإذن يتضح ما رواه البخاري في (باب تضييع الصلاة عن وقتها) عن أنس قال : « ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي ﷺ

قيل : الصلاة ؟ قال أليس صنعتم ما صنعتم فيها » وكذا روى عن الزهرى يقول : « دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكى فقلت له: ما يبكيك ؟ فقال : لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة وهذه الصلاة قد ضيعت » . وكان قدوم أنس دمشق فى أمارة الحجاج على العراق قدمها شاكياً من الحجاج للخليفة وهو إذ ذاك الوليد بن عبد الملك كما فى "العمدة" (٢ — ٥٢٢) و ذلك قوله تعالى : (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة) .

يقول الراقم : وبضوء هذه الآثار الصحيحة والوقائع الثابتة لا يبقى حجة لأحد فى تعجيل العصر بحديث أنس هذا ، وبحديث نحر الجزور ، وبحديث « والشمس بيضاء نقية » ، وبحديث « الذهاب إلى العوالى والشمس حية » وما عدا ذلك فإن لفظ التعجيل فى الروايات إنما هو بالنظر إلى التأخير الذى أصبح فيهم عادة سارية وسنة متبعة ولاسيما فى بنى أمية ، وإلى التأخير عن وقتها كما كان فى عهد الحجاج والوليد خاصة ، وأما نحر الجزور وقسمها وطبخها وأكلها فهذا عمل ممكن للطباخين المهرة الناشطين فى العمل كما يكون غالباً مع الأمراء فى أسفارهم كما يقوله ابن الهمام، ففى مثل هذا الوقت إذا صلى فى وقت مستحب وهو مشاهد اليوم فى الرجال الذين تعودوا الشواء من رجال الجبال والعوالى بدؤها من ميلين فاذا صلى العصر فى المثل الثالث ولاسيما فى البلاد الحارة من سكان الإقليم الأول والثانى وعلى الأخص فى أيام الصيف الطويلة فمن السهل اليسير ستة أميال للذين اعتادوا الأسفار وسرعة المسير قبل غروب الشمس وهذا مشاهد ومجرب والإنكار مكابرة . وبالجملة إذا لاحظنا أحاديث مشيرة إلى التأخير ولاحظنا هذه الوجوه فى الآثار المشيرة إلى التعجيل وجدنا أنه لا تعارض هناك أصلاً فى الأخبار وإن التعجيل والتأخير من الأمور النسبية ليس لها حد حقيقى يفصل النزاع إلا بمثل ما قلنا والله ولى التوفيق والهداية .

يجلس يرقب الشمس ، حتى إذا كانت بين قرنى الشيطان

قوله : يجلس يرقب الشمس . أجمعوا على كراهـة الصلاة تحريماً بعد الاصفرار والتغير ، وأما حد التغير فاختلف فيه علماؤنا فقيل : أن يتغير ضوء الشمس ، وقيل أن يتغير قرص الشمس وهو المختار وصححه فى " الهداية " وفسره بأن يصير بحال لا تحار فيه الأعين أى يذهب الضوء فلا يحصل للبصر بالنظر إليه حيرة ، وقد اختار سفيان وإبراهيم النخعى القول الأول بأن المعتبر تغير الضوء الذى يقع على الجدران ، والثانى قاله الشعبى ، ويقول السرخسى : أخذنا بقول الشعبى . وهناك أقوال أخر انظر " العناية " على " الهداية " وابن عابدين على " الدر المختار " ، وحكى قاضيخان فى " فتاواه " القولين من غير ترجيح .

قوله : إذا كانت بين قرنى الشيطان . الصحيح فى شرح الحديث حمله على حقيقته وظاهر لفظه ، والقرنان : جانبا الرأس ، والمراد أنه يحاذيها بقرنيه عند غروبها وكذا عند طلوعها لأن الكفار يسجدون لها حينئذ فيقارنها ليكون الساجدون لها فى صورة الساجدين له ويخيل لنفسه ولأعوانه أنهم يسجدون له ، كذا قاله النووى واختاره فى " شرح مسلم " (١ ــ ٢٢٥) وهو الوجه الخامس من الوجوه الخمسة التى ذكرها الخطابى فى "المعالم" (١ ــ ٣١) وكذا اختاره ابن قتيبة وفصله تفصيلاً فى " تأويل مختلف الحديث " (ص ــ ١٥٤ و ١٥٥) وفى حديث : « إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها وإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقها فإذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقها ، ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة فى تلك الساعات » رواه مالك فى " الموطأ " من حديث عبد الله الصنابحى فى (باب النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر) قال الحافظ فى " الفتح " (٢ ــ ٥١) : هو مرسل . قال

الراقم : مداره على أن عبد الله الصنابحي تابعي وابن حجر نفسه غير جازم به كما في " الإصابة " بل كأنه رجح أن عبد الله وأبا عبد الله الصنابحيين اثنان، وقد تقدم بعض البحث فيه فراجعه .

وأما الوجوه الأخر في شرحه من حمله على المجاز والاستعارة أو التمثيل فغير صحيحة عند شيخنا، انظر لتفصيلها " المعالم " (١ — ١٣٠ و ١٣١) .

فائدة : الأرض كروية قطعاً فيكون طلوع الشمس في بلاد وغروبها في أخرى مستمراً دائماً فقيل : إن الشياطين كثير، ولكل أفق شيطان ، وكذلك يختلف ليلة القدر في البلاد إذ ذاك ، وكذلك نزوله سبحانه وتعالى في الثلث الآخر من غير تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل يكون لكل بلد في وقت مخصوص .

وأما سجدة الشمس بعد الغروب تحت العرش كما في حديث أبي ذر في "الصحيحين" وغيرهما فعند شيخنا : أنها متعينة بعد دورة واحدة في أفق خاص لا أنها مستمر كل حين في سائر الغوارب في الآفاق المختلفة ، وعين ذلك الموضع الشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي والحافظ ابن كثير في " تفسيره " (٧ — ٩٦) — طبعة المنار — فيقول : فالشمس إذا كانت في قبة الفلك وقت الظهيرة تكون أقرب ما تكون إلى العرش، فإذا استدارت في فلكها الرابع إلى مقابلة هذا المقام وهو وقت نصف الليل صارت أبعد ما تكون من العرش فحينئذ تسجد وتستأذن في الطلوع . قال الراقم : وهناك خلاف بين العلماء في سجدة الشمس هل هي على الحقيقة أم كناية عن كون ذلك السجود على هذا الوجه المستمر انقياداً أو خضوعاً لما أراد الله تعالى بها أو أن الشمس دائماً تحت العرش كسائر الكواكب والسماوات السبع ؟ وللآلوسي في " روح المعاني " كلام طويل في تفسير قوله تعالى : (والشمس تجري لمستقرلها) وكذلك للشيخ بخيت المطيعي بحث جيد طويل فيه في كتابه "توفيق الرحمن" من (ص — ٢٢ إلى ٢٨) وكذلك

قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً. قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

ـــ: باب ما جاء فى تأخير صلاة العصر :ـــ

حدثنا : على بن حجر حدثنا إسماعيل بن علية عن أيوب عن ابن أبى مليكة

لشيخنا إمام العصر كلام متين فى " مشكلاته " (ص ـــ ٢٢٩) ولىراجع هذه المراجع ويجد الباحث هنا ما يشفى غلته ، ولولا خوف الإطالة لحررت البحث بفصوثها فليراجعها من رام التحقيق والله ولى التوفيق .

قوله : فنقر أربعاً ، يريد به تخفيف السجود وإنه لا يمكث فيه إلا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد أكله ، كذا فى " النهاية " (٤ـــ ١٨٠) وهذا يدل على وجوب تعديل الأركان فإن الحديث جعل السجدات أربعاً مع كونها ثمانى لعدم اشتمالها بالجلسة بين السجدتين ، وعن أبى حنيفـــة : من ترك القومة أو الجلسة أخاف أن لا تجوز صلاته ، حكاه فى "البحر" (١ـــ ٢٩٩) عن الإمام محمد رحمه الله تعالى . ثم إن تعديل الأركان واجب على تخريج الكرخى وهو الصحيح ، وسنة على تخريج الجرجانى ، وفرض على ما نقله الطحاوى عن أئمتنا الثلاثة ، وحمله صاحب " البحر " على الفرض العملى وأدناه مقدار تسبيحة ، ويأتى البحث والتحقيق فى موضعه إن شاء الله تعالى . وفى الحديث دليل على عدم فساد صلاة العصر بغروب الشمس بخلاف صلاة الفجر عند طلوع الشمس ، ووجه الاستدلال به أن الشرع سماها صلاة مع كونها عند الغروب وأما تسميتها صلاة المنافق فلاشتمالها على الكراهة تحريماً مع بقاء أصل الصلاة ، وكذلك مذهب الحنفية . وأما حديث : « من أدرك ركعة من الصبح فقد أدرك الصبح الخ » فسيأتى شرحه فى موضعه .

ـــ٠ـــ باب ما جاء فى تأخير صلاة العصر :ـــ

عن أم سلمة أنها قالت : « كان رسول الله ﷺ أشد تعجيلاً للظهر منكم وأنتم أشد تعجيلاً للعصر منه . »

قال الشيخ : حديث الباب صحيح ، ورجاله ثقات ، فلا أدرى لما ذا لم يحكم المؤلف عليه بالتصحيح على عادته فى سائر الكتاب . ثم إن حديث الباب ظاهره مبهم ، والتأخير أمر إضافى ، والألفاظ الإضافية لا يكاد ينفصل بها الأمر ، ومع هذا فقد استدل به الإمام الترمذى للتأخير ، واستدل به على القارى وغيره من الحنفية للتأخير ، نعم يؤيد مذهب الحنفيـة فى استحباب التأخير نحو تأييد وإن لم يكن صريحاً . قال الراقم : وذلك لأن القائلين باستحباب التعجيل يقولون بأدائها فى أول وقت دخوله ، والحديث دل على أن رسول الله ﷺ كان يؤخرهـا عن الوقت الذى كانوا يصلون فيـه . وبالجملة فلم يكن صلاته ﷺ فى أول وقته كما كانوا يصلون ، وهم كانوا يصلون فى الوقت قطعاً ، ويكفى الاستدلال هذا القدر ؛ فعلى كل حال يصح أن يقال له : التأخير ، نظراً إلى عدم أدائها فى أول الوقت تعجيلاً وهو خلاف القائلين بالتعجيل . ولنا أدلة كثيرة على استحباب التأخير لم أرد استيفاءها هنا وأذكر منها شيئاً ، منها : ما عن رافع بن خديج : « أن رسول الله ﷺ كان يأمر بتأخير العصر » رواه أحمد والطبرانى فى "الكبير" والدارقطنى والبيهقى ، وفيه عبد الواحد بن نافع الكلابى ذكره ابن حبان فى "الثقات" وفى "الضعفاء" ، وكذا عبد الله بن رافع كما تقدم . ومنها : ما عن عبد الرحمن بن يزيد : « إن ابن مسعود كان يؤخر العصر » رواه الطبرانى فى "الكبير" ورجاله موثقون ، أخرجها الهيثمى فى " زوائده " (١ ــ ٣٠٧) . قلت : وإذا صح من عمل ابن مسعود وصح أنه كان أشبه هدياً ودلاً وسمتاً برسول الله ﷺ فأفاد ذلك قوة ولابد . ومنها : أثر على فى " مستدرك الحاكم " بإسناد صحيح كما فى " نصب الرايـة " (١ ــ ٢٤٥) . ومنها : ما رواه " أبو داود " (باب الإجابة أية ساعة هى

٦

قال أبو عيسى : وقد روى هذا الحديث (عن إسماعيل بن علية) عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سامة نحوه . (ووجدت في كتابي : أخبرني علي بن حجر عن إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج) (وحدثنا بشر بن معاذ البصري قال حدثنا إسماعيل بن علية عن ابن جريج بهذا الإسناد نحوه) (وهذا أصح) .

في يوم الجمعة ؟) (ص - ١٥٠) والنسائي والحاكم كما في "الفتح" باسناد حسن عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال : «يوم الجمعة ثنتا عشرة - يريد ساعة - لا يوجد مسلم يسأل الله شيئاً إلا آتاه الله عز وجل، فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر» ، وذكره الحافظ في "الفتح" أيضاً (٢ - ٣٤٩) (باب الساعة التي في يوم الجمعة) وقال: إسناده حسن ، وكذا ذكره في (٢ - ٥٠) . وقد يستأنس له بحديث عمرو بن عبسة عند أبي داؤد وفيه : «حتى تصلي الصبح ثم أقصر حتى تطلع الشمس فترتفع قيس رمح أو رمحين فإنها تطلع بين قرني الشيطان .... وفيه حتى تصلي العصر ثم أقصر حتى تغرب الشمس فإنها تغرب بين قرني الشيطان اهـ» فيدل هذا الحديث نحو دلالة على أن الوقت بعد الصبح إلى الطلوع مثل الوقت بعد العصر إلى الغروب. نعم ليس هو نصاً في الاستدلال وللخصم فيه مجال .

وذكر الحافظ في موضع من أن الوقت من بعد العصر إلى الغروب ربع النهار، وفي موضع آخر أنه خمس النهار كذا قال الشيخ، انظر "فتح الباري" (٢ - ٣٣) (باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب) ، وجعله في آخر هذه الصفحة تقريباً . ولعله يريده الشيخ بالخمس والله أعلم ، والبدر العيني في "العمدة" استدل على أنه أقل من ربع النهار بحديث: «بعثت أنا والساعة كهاتين» راجعها (٢ - ٥٦٢) . وقال ابن عابدين في "رد المحتار": أن الوقت بعد العصر إلى الغروب قدر سدس النهار اهـ . وقد تقدم بعض البحث

ـــ: باب ما جاء فى وقت المغرب :ـــ

حدثنا : قتيبة حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبى عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : « كان رسول الله ﷺ يصلى المغرب إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب » (قال) : وفى الباب عن جابر (والصنابحى) وزيد بن خالد وأنس ورافع بن خديج وأبى أيوب وأم حبيبة وعباس بن عبد المطلب (وابن عباس). وحديث العباس قد روى موقوفاً عنه وهو أصح. (والصنابحى) لم يسمع من النبى ﷺ وهو صاحب أبى بكر رضى الله عنه.

فى تأخير العصر، والاستدلال بحديث « إنما مثلكم الخ » فراجعه.

تنبيه : لصاحب "التحفة" إيرادات فى هذا الباب على عبارات فى "العرف الشذى" وبعضها واهٍ جداً يستغنى عن الجواب، وجاء فى ضمن ما كتبنا أجوبة بعض منها، فأغنانا عن استقلال الرد عليها والجواب عنها.

ـــ: باب ما جاء فى وقت المغرب :ـــ

لاخلاف فى استحباب تعجيل المغرب، وفى "الدر المختار" : وكره تأخير المغرب إلى اشتباك النجوم تحريماً، وكذلك فى "البحر" عن "القنية"، واستثنى فى "الدر المختار" التأخير بعذر السفر وكونه على الأكل، وفى "الحلية" للمحقق ابن أمير حاج: أن التأخير إلى ما قبل الاشتباك مكروه تنزيهاً، والتأخير إلى الاشتباك مكروه تحريماً، كذا فى "العرف". وفى "رد المحتار": لكن فى "الحلية" أن كلام الطحاوى يشير إلى أن الكراهة فى تأخير المغرب تنزيهية وهو الأظهر اهـ. انظر "رد المحتار" (١ ـ ٣٤٢) ثم قال ابن عابدين (١ ـ ٣٤٣) ـ مستنبطاً من نصوصهم من "الحلية" و"النهر" و"شرح المنية" (لإبراهيم الحلبى) ـ ما يؤيد نقل الشيخ عن "الحلية".

قال أبو عيسى: حديث سلمة بن الأكوع حديث حسن صحيح، وهو قول (أكثر) أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين: اختاروا تعجيل صلاة المغرب، وكرهوا تأخيرها حتى قال بعض أهل العلم: ليس لصلاة المغرب إلا وقت واحد، وذهبوا إلى حديث النبي ﷺ حيث صلى به جبريل، وهو قول ابن المبارك والشافعي.

ـــ: باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الاخرة :ـــ

حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن

نعم كلام شارح "المنية" الحلبي أقرب إلى ما في "العرف" دون لفظ "الحلية" وكلاهما شرح "المنية"، ويكاد يكون الاشتباه من هذه الجهة. ثم إنه ذكر صاحب "البحر" قبيل الأذان جواز الجمع بين المغرب والعشاء في سفر الحج تقليداً للإمام الشافعي، ولكن بشرط مراعاة شروط الجمع عنده، وذكر في "الأشباه" (آخر كتاب الصلاة من الفن الثاني): أن تأخير المغرب مكروه إلا في السفر أو على مائدة اهـ.

ـــ: باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة :ـــ

العشاء منقسم إلى ثلاثة أجزاء، فيستحب العشاء إلى ثلث الليل، وإلى النصف مباح، وإلى ما بعده يكره تحريماً أو تنزيهاً على القولين، أطلق القاضيخان الكراهة فيما بعد النصف في "فتاواه"، وصرح صاحب "القنية" بالكراهة تحريماً كما في "البحر الرائق"، ونص صاحب "الحلية" بالكراهة تنزيهاً كما في "رد المحتار"، وقد تقدم بعض البيان فيه، وكل هذا عند الحنفية، و تقرب منه المذاهب الأخر، ولم يقل بقضاء العشاء قبل الفجر إلا الأصطخري من الشافعية، فعنده العشاء بعد النصف قضاء وليس بأداء، وعند الجمهور آخر وقت جواز العشاء طلوع الفجر، وراجع "آثار الطحاوي". وفي رواية: تأخير العشاء إلى النصف مندوب، والترديد في روايات الفقهاء جاء على طبق

بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير قال : « أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة ، كان رسول الله ﷺ يصليها لسقوط القمر لثالثة »

حدثنا أبوبكر محمد بن أبان حدثنا عبد الرحمن بن مهدى عن أبي عوانة بهذا الإسناد نحوه . قال أبوعيسى : روى هذا الحديث هشيم عن أبي بشر عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير ، ولم يذكر فيه هشيم « عن بشير بن ثابت » . وحديث أبي عوانة أصح عندنا ، لأن يزيد بن هارون روى عن شعبة عن أبي بشر نحو رواية أبي عوانة .

الترديد في لفظ الخبر كما سيأتي عند الترمذي .

قوله : لثالثة . هذا يدل على تأخير كثير فإن القمر يتأخر غروبه كل ليلة قدر ستة أسباع الساعة ٧ / ٦ أي نحو ساعة تقريباً ، فيكون الوقت كله بعد غروب الشمس إلى غروب القمر لثالثة ساعتين ونصفها أو ثلاث ساعات إلا الربع ، كذلك قال الحافظ علاء الدين في " الجوهر النقي" (١ ــ ٤٥٠) على هامش " البيهقي " : أن القمر في ليلة الثالثة يسقط بعد مضي ساعتين و نصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك الليلة المجزأة على ثنتي عشرة ساعة ، والشفق الأحمر يغيب قبل ذلك بزمن كثير . والبيهقي قد فهم منه التعجيل وعقد عليه (تعجيل العشاء) ورد عليه علاء الدين بما حكينا عنه وقال: فليس في ذلك دليل على التعجيل عند الشافعية ومن يقول بقولهم اهـ . قال الراقم : هذا أمر يختلف باختلاف الفصول والمواسم ، وباختلاف الآفاق و البلاد ، فيزيد وينقص وقت غروبه لثالثة ، وعلى كل حال ليس فيه دليل للتعجيل كما أنه ليس بدليل صريح للتأخير على الاستمرار ، وحديث جابر عند الشيخين : « والعشاء إذا كثر الناس عجل وإذا قلوا أخر » أوضح الأمر بأن عادته الشريفة كانت مختلفة .

قوله : وحديث أبي عوانة أصح . غرض المؤلف بهذا ترجيح رواية

ـــ : باب ما جاء فى تأخير صلاة العشاء الاخرة :ـــ

حدثنا هناد حدثنا عبدة عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة قال: قال النبى ﷺ : « لو لا أن أشق على أمتى لأمرتهم أن يؤخروا

أبى عوانة عن أبى بشر على رواية هشيم عن أبى بشر بمتابعة شعبة أبا عوانة ، ورواية هشيم أخرجه أحمد والطيالسى والحاكم كذلك كما قاله الترمذى ، ولم يذكر « بشير بن ثابت » . ورواية شعبة أخرجه أحمد والحاكم من طريق يزيد بن هارون نحو رواية أبى عوانة ، والقاضى أبوبكر فى " عارضته " يؤيد كلام الترمذى ويقول : حديث صحيح وإن لم يخرجه الإمامان . . . . . وإن كان هشيم قد رواه عن أبى بشر عن حبيب بن سالم بإسقاط بشير ، وما ذكرناه أصح الخ . والحافظ علاء الدين يخالف الترمذى ويقول : إنه مضطرب الإسناد والمتن ، و أشار إلى الاختلاف المذكور فى الإسناد وقال : إن حبيباً فيه نظر ، كذا قال البخارى ، وقال ابن عدى : قد اضطرب فى أسانيد ما يروى عنه الخ .

قال الراقم : لو كان مدار الترجيح لأجل متابعة شعبة أبا عوانة فقد تابع رقبة بن مصقلة هشيماً عند النسائى كما فى " الجوهر النقى " وعند الحاكم ، و قال الحاكم: هو إسناد صحيح ، وخالفهما شعبة وأبو عوانة فقالا : عن أبى بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم آه . فإذن هشيم غير متفرد بل تابعه ثقة ، والحاكم يرجح رواية هشيم ويصححه على خلاف الترمذى ، فإما أن يقال بالاضطراب فى سنده ـــ كما قال الماردينى ـــ أو يقال كلا الإسنادين صحيح ، فلعله سمعه أبو بشر من حبيب مباشرة وبواسطة بشير كليهما ولا مانع من ذلك ، والرواة من أبى بشر المثبتون الواسطة والنافون لها كلهم ثقات ، ولكل متابع ، ولذا اختلف الأنظار فى الترجيح والله أعلم .

ـــ : باب ما جاء فى تأخير صلاة العشاء الآخرة :ـــ

العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » .

(قال) : وفى الباب عن جابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وأبى برزة وابن عباس وأبى سعيد (الخدرى) وزيد بن خالد وابن عمر.

قوله : ثلث الليل أو نصفه . حديث أبى هريرة من طريق المقبرى رواه أحمد وابن ماجه بالشك فى ثلثه أو نصفه . ورواه الحاكم من هذا الطريق ، وفيه : « لأخرت العشاء إلى نصف الليل » ورواه البيهقى مثله ، وكذا رواه البزار من طريق آخر بلفظ : « لو لا أن أشق على أمتى لجعلت وقت العشاء إلى نصف الليل » وفيه إسحاق ابن أبى فروة متروك . وبطريق آخر عند أحمد : « إلى ثلث الليل الأول » من غير شك ، وعند البزار من طريق على « إلى ثلث الليل » من غير شك ، وكذلك من حديث زيد بن خالد عند الترمذى فى (الطهارة) والنسائى فى (الصوم) بلفظ : « إلى ثلث الليل » من غير شك ، وعند النسائى وأبى داؤد وابن ماجه بإسناد صحيح من حديث أبى سعيد: « إلى شطر الليل » من غير شك ، وعند البخارى من حديث أنس : « من نصف الليل » وثبت من حديث عائشة عند الشيخين : « صلوا فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل » ، وحديث ابن عمر عند مسلم وفيه : « فخرج إلينا حين ذهب الليل أو بعضه » وفيه : « ولو لا أن يثقل على أمتى لصليت بهم هذه الساعة » ، وكذا عنده فى طريق لحديث ابن عمر : « فإذا صليتم العشاء فإنه وقت إلى نصف الليل » وفى رواية له : « إلى نصف الليل الأوسط » . هذا ملخص ما فى " نصب الراية " و" التلخيص " مع زيادة من غيرهما من الأصول ، وانظر لتخريج الألفاظ الواردة فى الباب " العمدة " (٢ — ٥٧٨ و٥٧٣) فطرق حديث أبى هريرة وأحاديث زيد بن خالد وعلى وعائشة و أنس وغيرها قد اختلفت فى الثلث والنصف والترديد بينها ، فالذى يطمئن

قال أبوعيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح . وهو الذى اختاره أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين (وغيرهم) : رأوا تأخير صلاة العشاء الآخرة . وبه يقول أحمد وإسحاق .

(باب ما جاء فى كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها)

إليه القلب أن الغرض التنويع والحث على التأخير إلى أحد هذين الوقتين ، و الاقتصار فى بعض طرق الأحاديث على أحد اللفظين من قبيل ذكر كل ما لم يذكره الآخر . ولفظة " أو " عند الترمذى وغيره ليست للشك بل للتنويع ، ويحتمل أن يرجح لفظ الشيخين فى حديث عائشة ، ويرجح لفظ الثلث بهذا الشاهد الصحيح ، وقد استحب التأخير أبوحنيفة وأحمد وإسحاق وجمهور الصحابة والتابعين ، وحكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس ، وكذا عن الشافعى كما فى " شرح المهذب " والأصح عند الشافعية رواية عن الإمام التعجيل ولكن الأفضل والأصح دليلاً عند كثير منهم التأخير ، ثم التأخير عند الحنفية إلى ما قبل ثلث الليل أو الثلث قولان عندهم كما فى " البحر الرائق " ، وفى " الوجيز " من كتب الشافعية : ما لم يجاوز ثلث الليل . وفى " المجموع " : الثلث والنصف قولان عندهم . وعند أحمد نصاً عنه : وقت الاختيار ثلث الليل . وفى " المغنى " وهو قول عمر وأبى هريرة وعمر بن عبد العزيز ومالك . والرواية الثانية عنه آخره نصف الليل ، وهو قول الثورى وابن المبارك وأبى ثور كما فى " المغنى " ، وعزاه إلى أصحاب الرأى أيضاً . انظر " المغنى " (١ ـ ٣٩٨) ولم أره فى كتب علمائنا ، وكذا عزاه القاضى عياض إلى أصحاب الرأى وأصحاب الحديث جميعاً كما حكاه البدر العينى فى " العمدة " (٢ ـ ٥٧٣) هذا ملخص ما دار فى هذا الموضوع رواية وفقهاً فاغتنمه والله الموفق .

ـ : باب ما جاء فى كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها :ـ

حدثنا أحمد بن منيع نا هشيم أنا عوف قال أحمد : ونا عباد بن عباد هو

السمر فى الأصل : لون ضوء القمر لأنهم كانوا يتحدثون فيه ، ثم قالوا للحديث بالليل : السمر توسعاً ، هذا ملخص ما فى " العمدة " و" الفتح" فى (العلم والصلاة) .

أما مسألة النوم قبل صلاة العشاء فقال الفقهاء : يجوز إذا كان عنده من يوقظه لصلاة الجماعة وإذن لا يكره ، قال البدر العينى فى " العمدة" (٢ — ٥٧٧) : وفى " التوضيح " : واختلف السلف فى ذلك فكان ابن عمر يسب الذى ينام قبلها ، وعنه أنه كان يرقد قبلها ، وعنه أنه كان ينام ويوكل من يوقظه ، وحكى الكراهة عن عمر وأبى هريرة وابن عباس وعطاء وإبراهيم و مجاهد وطاؤس ومالك والكوفيين ، وروى عن على رضى الله عنه أنه ربما أغفى قبل العشاء ، وعن أبى موسى وأبى عبيدة : ينام ويوكل من يوقظه ، وعن عروة وابن سيرين والحكم : أنهم كانوا ينامون نومة قبل الصلاة ، وكان أصحاب عبد الله يفعلون ذلك ، وبه قال بعض الكوفيين ، واحتج لهم بأنه إنما كره ذلك لمن خشى الفوات فى الوقت والجماعة ، وأما من وكل به من يوقظه لوقتها فمباح . فدل على أن النهى ليس للتحريم لفعل الصحابة ، لكن الأخذ بظاهر الحديث أحوط . وحمل الطحاوى الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء ، و الكراهة على ما بعد دخوله اه ملخصاً . وأما مسئلة السمر بعد العشاء فسيأتى بيانه فى الباب اللاحق .

فائدة : تقرر فى أصول الفقه : أن النص المقطوع لايجوز تخصيصه بأخبار الآحاد ، والخبر المقطوع يجوز بظنى مثله ، وذكر فى شرح " تحرير الأصول" جواز التخصيص بالرأى إذا كان الوجه جلياً ، ومثله ذكر الحافظ تقى الدين ابن دقيق العيد فى " إحكام الأحكام " (٢ — ٤٥ طبع الهند) فى (مسألة تلقى الجلب) . قال شيخنا الإمام : وهذا عندى صحيح ، وإذن ينبغى أن يقيد ما قاله

المهلبي وإسماعيل بن علية جميعاً عن عون عن سيار بن سلامة عن أبي برزة قال:

علماء الأصول ، فكثيراً ما نجد تخصيص النصوص الواردة في باب الأخلاق من الشكر والصبر وما إلى ذلك ، وكذلك رأيناهم يخصصون النصوص في باب المعاملات بالرأي .

قوله : عن عون . كذا في النسخ الهندية عون - بالنون - وهو خطأ وتصحيف ، والصحيح " عوف " - بالفاء - وهو عوف بن أبي جميلة الأعرابي ، وكذلك وقع في النسخة الصحيحة المطبوعة بالقاهرة بالمطبعة الحلبية بعناية الشيخ محمد أحمد شاكر القاضي ، وكذلك وقع في إسناد البخاري في "صحيحه" عن عوف عن أبي المنهال في حديث طويل في (باب ما يكره من السمر بعد العشاء) وحديث الترمذي هذا طرف منه ، وبالجملة فلا يوجد في هذه الطبقة في شيوخ هشيم "عون" ، ولا في شيوخ عباد بن عباد المهلبي ، وإسماعيل ابن علية من يسمى عوناً ، فالمدار في الإسنادين هو عوف ، وهو ابن أبي جميلة الأعرابي ، والرواة عنه هشيم ، وعباد بن عباد ، وابن علية ، وفي الإسناد تحويل فأحمد بن منيع يروي عن هشيم وهو يروي عن عوف بقوله "أخبرنا" ، وكذلك يروي هو عن عباد وابن علية وهما يرويان عن عوف "بالعنعنة" وهذا الفرق ألجأ ابن منيع إلى تحويل الإسناد . انظر "التهذيب" من ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي البصري (١ - ٢٧٥) ومن ترجمة عباد بن عباد العتكي المهلبي (٥ - ٩٥) ومن ترجمة عوف بن أبي جميلة الأعرابي (٨ - ١٦٦) . وقد وقع ههنا في " العرف الشذي " سهو في الضبط من الضابط الكجراتي البنجابي فجعل المدار سياراً ، والراويان عنه عوناً وعوفاً ، فاستثمر صاحب " تحفة الأحوذي " هذه الفرصة للنقد والنقض ، ورحم الله من أنصف ، وراعى الحقائق ، وارعوى عن البقابق والزقازق .

« كان النبي ﷺ يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها » . وفي الباب عن عائشة وعبد الله بن مسعود وأنس . قال أبوعيسى : حديث أبي برزة حديث حسن صحيح . وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ، ورخص في ذلك بعضهم . وقال عبد الله بن المبارك : أكثر الأحاديث على الكراهة ، ورخص بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان .

ـــ: باب ما جاء من الرخصة في السمر بعد العشاء :ـــ

حدثنا : أحمد بن منيع نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب قال : « كان رسول الله ﷺ يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمر المسلمين وأنا معهما » .

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وأوس بن حذيفة وعمران بن حصين . قال أبو عيسى : حديث عمر حديث حسن .

ـــ: باب ما جاء من الرخصة في السمر بعد العشاء :ـــ

ليست الرخصة في السمر الذي نهي عنه بل المذكور ههنا مايتعلق بأمور الدين وحاجات المسلمين ، ولايسمى ذلك سمراً في الحقيقة ، وإنما أطلق عليه السمر مشاكلة ومسامحة في التعبير . قال الشيخ : إن كثيراً من الأمور ربما يختلف بالنيات فقد جوز في " فتح القدير " إنشاد أشعار النسيب والتشبيب بقصد تحصيل اللغة العربية إذا لم تكن صاحبة النسيب حاضرة ، وقد ثبت عن عمر الإذن بإنشاد الشعر .

قال الراقم : ذكرابن الهمام في شهادات " فتح القدير " : أن المحرم منه (أي الشعر) ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية ، ووصف الخمر المهيج إليها ، والاحانات ، والهجاء لمسلم أو ذمي إذا أراد

وقد روى هذا الحديث الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن علقمة عن رجل من جعفي يقال له : قيس أو ابن قيس عن عمر عن النبي ﷺ ، هذا الحديث في قصة طويلة ، وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين

المتكلم هجاءه لا إذا أراد إنشاد الشعر لاستشهاد به أو ليعلم فصاحته وبلاغته ، ويدل على أن وصف المرأة كذلك غير مانع إنشاد أبي هريرة رضى الله عنه لذلك وهو محرم وكذا ابن عباس الخ . حكاه ابن عابدين (١ ـ ٤٤) .

فائدة عد ابن عابدين في "رد المحتار" (١ ـ ٣٩) حاكياً من "تبيين المحارم" النحو واللغة والحساب وغيرها من فرض الكفاية ، وفي (١ ـ ٤٣) حكى عن "ريحانة" الشهاب الخفاجي : الشعر الجاهلي وشعر المخضرمين و شعر المولدين من الإسلاميين أنه فرض كفاية ، وراجعه للتفصيل .

قوله : وقد روى هذا الحديث الحسن بن عبيد الله الخ . الحديث بالقصة الطويلة أخرجه أحمد في " مسنده " (١ ـ ٢٥) في مسند عمر لكن من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر كما هو عند الترمذي مختصراً بإسناده ، وأما طريق الحسن بن عبيد الله فأخرجه أحمد في " مسنده " عنه عن إبراهيم عن علقمة عن القرثع عن قيس أو ابن قيس رجل في عن عمر ، ولكن ليس فيه ذكر السمر ، والقصة فيه مختصرة ، انظر " مسند أحمد " (١ ـ ٣٨) و" سنن البيهقي " (١ ـ ٤٥٢ و ٤٥٣) ، وأيضاً فيه بين علقمة وقيس " القرثع " ولم يذكره الترمذي ، فيحتمل أن يكون التبس على الترمذي إسناد طريق مع متن طريق آخر والله أعلم بالصواب .

وعلقمة هنا هو ابن قيس النخعي الكوفي ، سمع من عائشة وعمر ، ثم هذا الحديث يشير صنيع الترمذي إلى أنه لم يسمعه علقمة عن عمر حيث عقب رواية الأعمش عن إبراهيم برواية الحسن بن عبيد الله عنه غير أنه يحتمل أنه

ومن بعدهم فى السمر بعد العشاء الآخرة فكره قوم منهم السمر بعد صلاة العشاء ، ورخص بعضهم إذا كان فى معنى العلم وما لابد منه من الحوائج ، وأكثر الحديث على الرخصة . وقد روى عن النبى ﷺ قال : لا سمر إلا لمصل أو مسافر .

أشار إلى رواية الحديث بكلا الطريقين لصحة سماع علقمة عن عمر عند المحدثين أما سماعه هذا الحديث عنه فيمكن أن يحكم فيه المحدث وجداله فى تصحيح كلا الطريقين أو ترجيح إثبات الواسطة بينهما . وبالجملة سماع علقمة عن عمر صحيح ، وسماعه عنه هذه الرواية يحتمل أن يكون بلا واسطة أو بالواسطة ، و البيهقى يرجح الثانى ، والحافظ الماردينى فى "الجوهر" يصحح الأول والله أعلم .

قوله : وقد روى عن النبى ﷺ . هذا تعليق ، وأخرجه الإمام أحمد وأبويعلى و الطبرانى فى " الكبير " و"الأوسط" موصولا عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « لا سمر بعد الصلاة — يعنى العشاء الآخرة — إلا لأحد رجلين مصل أو مسافر » كذا قال الهيثمى فى " الزوائد " (١ — ٣١٤) وقال : ورجال الجميع ثقات . وانظر " الفتح الربانى " (١ — ٢٧١) . فما قاله الشوكانى فى " نيل الأوطار " : وقد أخرج الإمام أحمد والترمذى عن ابن مسعود . . . . بلفظ : « لاسمر الخ » فوهم منه حيث لم يخرجه الترمذى موصولاً وإنما هو تعليق ، وأيضاً إن الترمذى قال : وقد روى ، ولم يذكر من رواه فوهم فى موضعين ، وأخرج أبو يعلى عن عائشة موقوفاً قالت : « السمر لثلاثة : لعروس أو مسافر أو متهجد بالليل » قال الهيثمى : ورجاله رجال الصحيح ، وعزاه الحافظ ابن حجر فى "الفتح" إلى الضياء المقدسى فى " الأحكام " من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ : « لا سمر إلا لثلاثة لمصل أو

ــــ: باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل :ــــ

حدثنا أبوعمار الحسين بن حريث نا الفضل بن موسى عن عبد الله بن عمر العمرى عن القاسم بن غنام عن عمته أم فروة وكانت ممن بايع النبي ﷺ قالت: « سئل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة لأول وقتها » .

حدثنا أحمد بن منيع نا يعقوب بن الوليد المدنى عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « الوقت الأول من الصلاة رضوان الله والوقت الآخر عفو الله » . وفي الباب عن علي وابن عمر وعائشة وابن مسعود .

مسافر أو عروس ، وقد تقدم أثر مجاهد في هذا الباب منقولاً من البدر العيني ، وحديث عبد الله بن مسعود أخرجه " البيهقي " موصولاً (١ ــ ٤٥٢) بلفظ الترمذي ، ثم إن نعاسهم في المسجد على قصد انتظار الصلاة ليس من النوم المنهى عنه وإنما هو من السنة التي هي مبادى النوم كما قال :

وسنان أقصده النعاس فرنقت ... في جفنه سنة وليس بنائم

قاله ابن سيد الناس اليعمرى ، حكاه الشوكاني ، وقد تقدم بيان المذاهب .

ــ: باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل :ــ

استحب الشافعية الصلاة في أول وقتها وهو ابتداء دخول الوقت ، وفي أصل المذهب عندهم يعم الصلوات الخمس غير أن أكثر أتباع الإمام الشافعي خصوا عن ذلك العشاء لكثرة الأحاديث في استحباب التأخير ، وقد تقدم بعض البيان في ذلك الصدد ، والمراد بأول الوقت عند الحنفية أول وقت كان رسول الله ﷺ يعتاد فيه الصلاة فلا يتأخر عنه ، وتمسك الشافعية في هذا الباب بالروايات العامة ، وتمسكنا على نصوص خاصة ، وهذا الصنيع أقرب وأولى . وحديث الباب ساقط سنداً ، وضعفه في رواية من قبل عبد الله بن عمر العمرى

حدثنا قتيبة نا عبد الله بن وهب عن سعيد بن عبد الله الجهنى عن محمد بن عمر بن على بن أبى طالب عن أبيه عن على بن أبى طالب أن النبى ﷺ قال له: « يا على ثلاث لا تؤخرها : الصلاة إذا آنت »

وهو ضعيف عندهم ، ومع هذا ففيه اضطراب كثير غير هذا، انظر للتفصيل "نصب الراية" (١ — ٢٤١) ، وطريقه الآخر ضعف من جهة يعقوب ابن الوليد المدنى أيضاً . وبالجملة ليس فى حديث صريح فى الموضوع طريق صحيح سالم حتى قيل فى طريق يعقوب أنه موضوع ، وقد صرح أحمد ثم البيهقى ثم النووى ثم الحافظ ابن حجر وغيرهم من الحفاظ أنه روى هذا الحديث بأسانيد كلها ضعيفة ، وكذلك أحاديث : « أول الوقت رضوان الله الخ » كلها ضعيفة ، انظر للتفصيل "الزيلعى" (من ١ — ٢٤١ إلى ٢٤٤) و"التلخيص" (ص — ٦٧) ، وأخرجه الحاكم فى "مستدركه" من طريق العمرى عن القاسم بن غنام (١ — ١٨٩) ، وتعرض إلى التصحيح ولا يمكنه ذلك ، و مما يؤيد ضعف هذا الحديث أن الحديث ورد فى "صحيح البخارى" فى (فضل الجهاد) (١ — ٣٩٠) ، وفى "صحيح مسلم" فى (الإيمان) (ص — ٦٢) (باب كون الإيمان بالله أفضل الأعمال) فى مواضع وفيه : « الصلاة على ميقاتها » أى ليس فيها "أول ميقاتها" ، فكان الغرض أن لا يخرج الصلاة عن وقتها .

تنبيه : أحسن حديث وأصحه فى هذا الباب حديث أخرجه الحاكم فى "المستدرك" من طريق ليث بن سعد عن أبى النضر عن عمرة عن عائشة قالت: « ماصلى رسول الله ﷺ الصلاة لوقتها الآخر حتى قبضه الله» قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبى ، والأمر كما قال ، وأخرجه الحافظ فى "التلخيص" ، غير أنه ليس بصريح فيما يوافق مذهبهم فإنا أيضاً لا ندعى

والجنازة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت لها كفؤاً » . قال أبوعيسى : حديث أم فروة لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمرى . وليس هو بالقوى عند أهل الحديث واضطربوا فى هذا الحديث .

استحباب الصلاة فى آخر وقتها بل ربما يكره تحريماً أو تنزيهاً كالعصر بل ندعى استحباب التأخير فى الجملة ، وأما مذهبهم فهو الصلاة فى أول دخول الوقت ، وأين الصلاة فى أول الوقت من عدم الصلاة فى آخر الوقت ؟ وبينهما مفاوز ! ولا تلازم بين عدم آخر الوقت وبين أول الوقت ، وأيضاً عمومه معارض بأحاديث صحت فى تأخير الصلاة فى وقائع مرت الإشارة إلى بعضها، وأيضاً التعجيل عند الحنفية أداء الصلاة فى النصف الأول من وقتها كما حكاه صاحب " البحر" (١ – ٢٤٨) عن (كتاب الأسرار) والتأخير أداؤها فى النصف الثانى من وقتها كما يستفاد من عبارة " السراج الوهاج " حكاه كذلك ابن نجيم (١ – ٢٤٧) . فالحديث لا يرد علينا ولا حجة لهم فيه، وقد تقدم أن التأخير أمر نسبي إضافى، والمراد بالتأخير عند الحنفية –ولا سيما فى الظهر والعصر– هو التوسيط ولاريب أن فى الوسط تأخير نظراً إلى أول الوقت وتعجيل إلى آخر الوقت . والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

قوله : والجنازة إذا حضرت . الجنازة – بالكسر والفتح – : الميت بسريره ، وقيل بالكسر : السرير ، وبالفتح الميت ، " النهاية " (١ – ٢١٣) . وفى " المصباح " للفيومى (١ – ١٣٧) : والكسر أفصح ، وقال الأصمعى وابن الأعرابى : بالكسر الميت نفسه وبالفتح السرير ، وروى أبوعمر الزاهد عن ثعلب عكس هذا ، واشتقاقها من : جنز الشئ ستره من باب ضرب اه بتغيير . وقيل : لا يقال للسرير نعش إلا إذا كان عليه ميت وإلا فهو جنازة ، وقيل بالعكس، كذا قاله الثعالبى وغيره . ومذهب الحنفية فيه أن

حدثنا قتيبة نا مروان بن معاوية الفزارى عن أبى يعفور عن الوليد بن العيزار عن أبى عمرو الشيبانى أن رجلاً قال لابن مسعود: «أى العمل أفضل؟ قال: سألت عنه عن رسول الله ﷺ فقال: الصلاة على مواقيتها، قلت: وما ذا يا رسول الله؟ قال: وبر الوالدين، قلت: وما ذا؟ قال: الجهاد فى سبيل الله»، قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن صحيح، وقد روى المسعودى

الجنازة إذا حضرت فى الأوقات الثلاثة المكروهة تجوز الصلاة عليها فيها من غير كراهة، ثم اختلفوا فقيل: الأفضل تأخيرها إلى خروج الوقت المكروه، وقيل: تعجيلها فيه، وإذا حضرت قبلها فلا يجوز أداءها فيها فإن الوجوب كامل فيجب الأداء كاملاً كذلك، ومثلها حكم سجدة التلاوة. هذا خلاصة ما حققه فى "البحر" (١ — ٢٥٠) وراجعه للتفصيل.

قوله: أى العمل أفضل اختلفت الأحاديث فى بيان أفضل الأعمال حيث اختلفت أجوبته ﷺ للسائلين فقال البدر والشهاب ما ملخصه: أن الاختلاف إما باختلاف أحوال السائلين فأرشد كل قوم بما يحتاجون إليه، أو بما لهم فيه رغبة، أو بما هو لائق بهم، أو باختلاف الأوقات، فكان ذلك أفضل للسائل فى الوقت نفسه وإن كان غيره أفضل فى وقت آخر. انظر للتفصيل "العمدة" (١ — ٢٢١) و (٢ — ٥١٨) و"الفتح" (١ — ٥٣ و ٢ — ٧) وحكى الحافظ فى "الفتح" (٢ — ٧) عن الحافظ تقى الدين ابن دقيق العيد فى حديث: «أى العمل أحب إلى الله؟ قال: الصلاة على وقتها»: الأعمال فى هذا الحديث محمولة على البدنية، وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنه من أعمال القلوب فلا تعارض حينئذ بينه وبين حديث أبى هريرة: «أفضل الأعمال إيمان بالله الخ».

قال شيخنا: وقيل ينظر إلى خصوص ألفاظ الحديث ففى بعضها: «أى

وشعبة والشيباني وغير واحد عن الوليد بن العيزار هذا الحديث .

حدثنا قتيبة نا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن إسحاق ابن عمر عن عائشة قالت: «ما صلى رسول الله ﷺ صلاة لوقتها الآخر مرتين حتى قبضه الله» .

العمل أحب» وفي بعضها: «أي الأعمال أفضل» وفي بعضها: «أي العمل خير» وإليه ذهب الشيخ الأكبر الشيخ محي الدين ابن العربي الأندلسي، وقال: ليس في اللغة ترادف فالأفضل معناه غير معنى الخير، قال: ولكل اسم من أسماء الله تعالى حضرة لا يدخل فيها غيره، قال: وما قاله الشيخ الأكبر هو المختار، والحافظ ابن تيمية أيضاً ممن ينفي الترادف بين الكلمات .

قال الشيخ: وأجاب الإمام الطحاوي في "مشكل الآثار" بما ملخصه: أن كل ما ورد فيه أنه الأفضل في الأحاديث فيجمع ذلك ويجعل ذلك أنواعاً، ويضم كل إلى نوعه فيكون الأفضل يحوي عدة أموراً من ذلك النوع، وهكذا في نوع آخر وآخر، وهذا أقرب الأجوبة غير أنه مع هذا يبقى الإشكال في اختلاف طرق الأحاديث تقديماً وتأخيراً في بيان أفضل الأعمال، وذلك يحتاج إلى تتبع الطرق واعتبار المتون ورعاية ألفاظ الخبر وليس لها ضابطة، كذا قاله شيخنا. وكنت أود أن أعثر على لفظ الطحاوي في "مشكله" حتى أتمكن من تلخيصه بضوء عبارته وقد تصفحت لذلك الأجزاء الأربعة المطبوعة من الكتاب في عجلة المستوفز فلم يقع نظري عليه، وكذلك راجعت المظان المتعلقة به من كتاب "المعتصر من مختصر المشكل" فكبا نظري عنه والله ولي الأمور، وراجع "الفتح" من (كتاب الإيمان) .

قوله: ما صلى رسول الله ﷺ صلاةً لوقتها الآخر مرتين الخ . ثبت التأخير مرتين: مرة بمكة عند إمامة جبريل، ومرة في المدينة حين تعليمه ﷺ

قال أبوعيسى: هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل . قال الشافعى: والوقت الأول من الصلاة أفضل ، ومما يدل على فضل أول الوقت على آخره

رجلاً سأل عن المواقيت كما تقدم تحقيق ذلك مفصلاً فراجعه . وأما نفى عائشة فقال الشيخ : يحمل على علمها ، حيث إنها لم تكن بمكة عند تلك الواقعة عند النبى ﷺ . قال الراقم : هذا توجيه للفظ الخبر كما هو فى نسخ الهند المطبوعة ، وكذا رواية أبى عبد الله الحاكم فى " مستدركه " ، ورواية ابن قدامة فى " المغنى " (١ ــ ٤١٠) ، ورواية البيهقى (١ ــ ٤٣٥) يوافق هذا اللفظ . والذى أخرجه الزيلعى فى " نصب الراية " (١ ــ ٢٤٤) ففيه : « إلا مرتين » ، وكذلك رواه الدارقطنى (ص ــ ٩٢) بلفظ : «إلا مرتين» وكذلك الذهبى فى " الميزان " فى ترجمة إسحاق بن عمر (٢ ــ ٩١) أخرجه بلفظ : « إلا مرتين » ، وكذلك فى بعض نسخ الترمذى بزيادة "إلا" كما فى حواشى الطبعة الحلبية ، وإذن لا يحتاج إلى التوجيه المذكور والله أعلم بالصواب .

قوله : غريب، وليس إسناده بمتصل . أما كونه غريباً فلأن إسحاق بن عمر قال أبوحاتم : مجهول ، ومثله قال ابن القطان ، وقال ابن عبد البر : أحد المجاهيل ، وفى " الميزان " : تركه الدارقطنى . أما كونه ليس بمتصل فإن إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة فهو منقطع ، وأخرجه الدارقطنى أيضاً عن عمرة عن عائشة وفيه معلى بن عبد الرحمن قال فيه أبو حاتم : متروك الحديث ، وأخرجه أيضاً عن أبى سلمة عن عائشة نحوه ، وفيه الواقدى و هو معروف ، هذا ملخص ما قاله الزيلعى بزيادة . وأصح إسناد لهذا الحديث ما روينا فى " مستدرك الحاكم " من طريق الليث عن أبى النضر عن عمرة عن عائشة كما تقدم ، وفيه ما ذكرته سابقاً ، ثم رأيت مثله فى كلام الماردينى فقال

اختيار النبي ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر فلم يكونوا يختارون إلا ما هو أفضل ، ولم يكونوا يدعون الفضل ، وكانوا يصلون في أول الوقت ، حدثنا بذلك أبوالوليد المكي عن الشافعي .

(باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر)

حدثنا قتيبة نا الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله ». وفي الباب عن بريدة ونوفل بن معاوية.

في "الجوهر النقي" : قلت : لا يلزم من كونه ﷺ لم يصل في آخر الوقت أن يكون أوله أفضل إذ بينهما واسطة الخ .

قوله : وكانوا يصلون في أول الوقت. لا يخلص هذا من نظر ، وفي "العرف" " هذا منظور فيه " ولم يبين الشيخ وجه النظر ، ولعله اقتنع بما سبق من الإشارات ، وقد تقدم إسفارهم بصلاة الفجر عند الطحاوي ، وإذا ثبت الإبراد من حضرة الرسالة فكيف يقال أنهم تركوا ذلك ، وكذلك استحب التأخير في العشاء ، فمن البعيد أن يتركوه لأجل أن خلافه أفضل ، والتعجيل في المغرب لا خلاف فيه ، وقد بقي العصر فقط ، وقد بينا فيه وجوه البحث والكشف للمتأمل المنصف .

—: باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر :—

قوله : وتر أهله وماله . روى منصوباً ومرفوعاً ، والأول أفصح ، فيكون متعدياً إلى المفعولين ، ومنه قول الله عز وجل : (ولن يتركم أعمالكم) أي لن ينقصكم أعمالكم ، والمفعول الأول في الحديث يكون مفعول ما لم يسم فاعله ، وهو عائد على الذي فاتته . وعلى رواية الرفع معناه : أخذ أهله وماله ، وانظر للتفصيل "العمدة" (٢ ــ ٥٤٥) و "الفتح" (٢ ــ ٢٤) و

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح ، وقد رواه الزهرى

"تنوير الحوالك" للسيوطى . وقال الخطابى فى "المعالم" : معنى وتر: أى نقص وسلب فبقى وتراً فرداً بلا أهل و مال يريد : فليكن حذره من فوتها كحذره من ذهاب أهله وماله ويقال : وتر أهله وماله فى الموتور الذى قتل له قتيل فلم يدرك بدمه ولا بديته فهو موتور الأهل والمال ، كذا أفاده الشيخ . قال الراقم : حكاه البدر والشهاب عن "الجوهرى" غير أنه لم يذكر الإدراك بالدية ، وهو أقرب إلى اللغة لأن الوتر يقال فى اللغة للثأر وهو القصاص دون الدية ، وقريب من هذا المعنى ما حكاه البدر العينى عن أبى عمر ابن عبد البر : أن معناه : كالذى يصاب بأهله وماله إصابة يطلب بها وتر و هى الجناية التى تطلب ثأرها فيجتمع عليه غمان غم المصيبة وغم مقاساة طلب الثأر .

ثم اختلفوا فى المراد بالفوات، فقال الأوزاعى: فواتها أن تدخل الشمس صفرة كما فى "سنن أبى داؤد" (باب وقت صلاة العصر) (ص ـــ ٦٦) . قال الأوزاعى : أن ترى ما على الأرض من الشمس صفراء ، وذلك إذا كان وقت العصر إلى الاصفرار كما هو قول الحسن بن زياد من الحنفية كما فى "البحر الرائق" (١ ـــ ٢٤٥) ، وقول أبى سعيد الأصطخرى من الشافعية ، كذا فى " العرف الشذى ". والذى حكاه النووى فى "شرح المهذب" (٣ ـــ ٢٦) والرافعى فى "فتح العزيز" (٣ ـــ ١٧) فى ذيل "شرح المهذب" أن مذهبه فى العصر أنه لا يمتد إلى غروب الشمس بل آخر وقت العصر إذا صار ظل الشئ مثليه اهـ . وصرح النووى أن الصلاة بعد المثلين عنده يكون قضاء لا أداء . وما قاله الأوزاعى فى هذا الحديث نفسه هو من رواية الأوزاعى، فيقول ابن حجر : ولعله مبنى على مذهبه فى خروج وقت العصر اهـ . قال شيخنا : وكنت أزعم أنه مرفوع حتى رأيت فى " كتاب العلل " لابن أبى حاتم : أن

أيضاً عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ .

التفسير بذلك من قول نافع وهذا لطيف لكنه غير مرفوع . وكذلك حكاه السيوطي في "تنوير الحوالك" والزرقاني في "شرح المؤطأ" (١ — ٢٩) عن مغلطاي عن علل ابن أبي حاتم ، وقال المهلب شارح "البخاري" : إنما أراد فواتها في الجماعة لا فواتها باصفرار الشمس أو بمغيبها ، ويؤيده رواية ابن منده الأصبهاني في " معرفة الصحابة " : « الموتور أهله وماله من وتر صلاة الوسطى في جماعة » وهي صلاة العصر ، حكى الزرقاني متنه من غير سند في " شرح المؤطأ " (١ — ٢٩) والسيوطي في " التنوير " (١ — ٣٠) . قال الشيخ : تتبعت أسانيده فوجدت فيها ليث بن أبي سليم وهو من رجال "مسلم" مقروناً بالغير ، وربما يحسن حديثه فيكون من رواة الحسان . وقال شيخنا : والأولى : أن يحمل الفوات على الفوات بمغيب الشمس كما هو الظاهر . قال الراقم : وحكى البدر العيني في "العمدة" (٢ — ٥٤٥) ذلك عن الأصيلي و سحنون ، وقال الشهاب في "الفتح" (٢ — ٢٥) : ومما يدل على أن المراد بتفويتها إخراجها عن وقتها ما وقع في رواية عبد الرزاق فإنه أخرج هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع فذكر نحوه وزاد : « قلت لنافع : حين تغيب الشمس ؟ قال : نعم » ، وتفسير الراوي إذا كان فقيهاً أولى من غيره الخ . قلت : وقد صح عنه كما تقدم القول باصفرار الشمس فلم يبق وجه التأييد و الترجيح على مسلك الحافظ الذي اختاره هنا ، نعم ورد مصرحاً مرفوعاً فيما أخرجه ابن أبي شيبة عن هشيم عن حجاج عن نافع عن ابن عمر مرفوعا : « من ترك العصر حتى تغيب الشمس من غير عذر فكأنما وتر أهله وماله » نقله السيوطي في "التنوير" (ص — ٣٠) وهذا أوضح تأييد لما اختاره الأصيلي و سحنون ، ورجحه شيخنا ، ونقل ابن وهب إخراجها عن الوقت المختار ، حكاه البدر والشهاب . وإن قيل : إن تخصيص العصر بذلك يدل على أن الفوات هو

التأخير إلى أن يدخل الاصفرار . قال الشيخ: ذلك الحكم من وتر الأهل والمال يعم الصلوات الخمس غير أن وجه التخصيص للعصر بالذكر ما أخرجه مسلم فى "صحيحه" عن أبى بصرة الغفارى قال : « صلى بنا رسول الله ﷺ العصر بالمخمص فقال : إن هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضيعوها ، فمن حافظ عليها كان له أجره مرتين » ولأجل ذلك اعتنى القرآن الكريم بشأنها و أفردها بالذكر فى قوله تعالى: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) .

قال الراقم : وهذا أيضاً مما اختلفوا فيه فقيل خاص ذلك بالعصر لزيادة فضلها ، ولأنها الوسط ، ولأنها تأتى فى وقت تعب الناس من مقاساة أعمالهم ، ورجحه الرافعى والنووى . وقال ابن عبد البر : يحتمل أن الحديث خرج جواباً على سؤال السائل عمن تفوته صلاة العصر وأنه لو سأل عن غيرها لأجاب بمثل ذلك فيكون حكم سائر الصلاة كذلك خصوصاً ، وقد ورد الحديث بلفظ : « من فاتته الصلاة » وبلفظ : « من فاتته صلاة » عند ابن حبان ، وبلفظ : « لأن يوتر أحدكم أهله وماله خير له من أن تفوته وقت صلاة » عند عبد الرازق ، كل ذلك من حديث نوفل بن معاوية ، وثبت كذلك من حديث نوفل عند النسائى ، ومن حديث أبى الدرداء عند ابن أبى شيبة مرفوعاً : « من ترك صلاة مكتوبة حتى تفوته من غير عذر الخ » وفيه انقطاع ، ومع هذا فى "مسند أحمد" بلفظ : « من ترك العصر » وفى "فوائد تمام" من حديث أنس مرفوعاً: « من فاتته صلاة المغرب فكأنما الخ » فإن كان راويه حفظ دل على عدم الاختصاص ، هذا ملخص ما قاله البدر العينى وابن حجر والسيوطى ، وراجعها للتفصيل .

ثم إن مذهب الجمهور : أن الصلاة عند اصفرار الشمس تكره تحريماً ، وربما تجتمع الصحة مع الكراهة مثل البيع عند أذان الجمعة . ويقول ابن تيمية بعدم اجتماع الصحة والكراهة تحريماً ، وهو مردود عليه بجواز نكاح المخطوبة فى العدة مع كون الخطبة منهياً عنها فى العدة ، وكذلك الصلاة فى الأرض

(باب ما جاء فى تعجيل الصلاة اذا أخرها الامام)

حدثنا محمد بن موسى البصرى نا جعفر بن سليمان الضبعى عن أبى عمران

المغصوبة ، كذا أفاده الشيخ ، وفى كلام علمائنا الحنفية ربما نجد تفصيلاً فى اجتماع الصحة مع الكراهة التحريمية ، فتارةً تجتمع مع إساءة وتارةً لا ، انظر " البحر " و " رد المحتار " من آخر المواقيت بإمعان الفكر .

تنبيه : قال الحافظ فى " الفتح " (٢ – ٢٦) : وبوب الترمذى على حديث الباب (ما جاء فى السهو عن وقت العصر) فحمله على الساهى ، وعلى هذا فالمراد بالحديث أنه يلحقه من الأسف عند معاينة الثواب لمن صلى ما يلحق من ذهب منه أهله وماله ، وقد روى بمعنى ذلك عن سالم بن عبد الله بن عمر ، ويؤخذ منه التنبيه على أن أسف العامد أشد لاجتماع فقد الثواب وحصول الاثم آه . وقال الحافظ البدر العينى معترضاً على ترجمة الترمذى : لا تطابق بين ترجمته وبين الحديث ، فإن لفظ الحديث الذى تفوته أعم من أن يكون ساهياً أو عامداً ، وتخصيصه بالساهى لا وجه له بل القرينة دالة على أن المراد بهذا الوعيد فى العامد دون الساهى اه . " العمدة " (٢ – ٥٤٦) . قال الراقم : الراجح على ما أرى ما قاله البدر العينى ، ويؤيده لفظ : « من ترك صلاة العصر » فى حديث أبى الدرداء عند أحمد ، ولفظ : « من ترك صلاة مكتوبة » عند ابن أبى شيبة كما تقدم . ويحتمل أن ما قاله الحافظ أيضاً أن يكون صحيحاً غير أن ما بينه من المراد فيه تكلف ظاهر والله أعلم .

—: باب ما جاء فى تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام :—

ترجمة الترمذى تشير إلى أنه أراد تعجيلها فى الوقت المختار ، وأراد بالتأخير تأخيرها إلى الوقت الغير المختار ، فكأنه رجح صلاة المنفرد فى وقتها المختار على صلاة الجماعة فى الوقت الغير المختار ، وفيه نظر عندى كما سيتضح .

الجونى عن عبد الله بن الصامت عن أبى ذر قال : قال النبى ﷺ : « يا أبا ذر أمراء يكونون بعدى يميتون الصلاة ، فصل الصلاة لوقتها فإن صليت لوقتها كانت

ثم أنه أراد بالإمام الإمام الجائر .

قوله : يميتون الصلاة . الإماتة : إخراج الروح عن الجسد فكأن الصلاة فى غير وقتها جسد لا روح فيه لأن الله سبحانـــه وتعالى جعل الصلاة على المؤمنين كتاباً موقوتاً . ثم هل المراد بإماتتها إخراجها عن الوقت المستحب أو عن وقتها الموسع ؟ فالذى اختاره المهلب شارح " البخارى" والنووى شارح " مسلم " وجماعة فى أمثال هذه الأحاديث هو: تأخيرها عن وقتها المختار ، و أنكر النووى إخراجها عن الوقت عن الأمراء المتقدمين ، والذى يقتضيه لفظ الحديث هو إخراجها عن الوقت لا تأخيرها عن الوقت المستحب، وهو المتبادر فى حديث أنس : « وهذه الصلاة قد ضيعت» عند "البخارى"، واختاره البدر العينى والشهاب العسقلانى ، والآثار فى إخراج الحجاج الثقفى الصلاة عن وقتها كثيرة مشهورة ، فلا وجه لإنكار النووى ، وقد ذكرنا منها قدراً صالحاً فيما تقدم منقولاً عن البدر والشهاب فراجعه .

ثم ههنا مسألتان لا يختلط بينهما : الأولى مسألة إمام الجور إذا أمات الصلاة عن وقتها . والثانية : مسألة من صلى فى البيت لعذر من الأعذار ثم جاء المسجد وأقيمت الصلاة . فأما المسألة الأولى : فلم يذكرها فقهاءنا فى كتبهم ولم نعلم فيها مذهب أبى حنيفة ، وللشافعية فيها وجوه أربعة ، والمختار عندهم أن يصلى صلاته فى البيت ثم يصلى خلف إمام الجور صلاته التى صلاها فى بيته ، وحكم الصلوات الخمس عندهم سواء . فالحاصل أنه يعيد الصلاة وتقع نفلاً ، وصرحوا بأنه يتبع الإمام وإن ارتكب الكراهة تحريماً فى الإعادة ، فتلخص أنه يعيد الصلوات كلها وإن اضطر إلى ارتكاب المكروه التحريمى .

لك نافلة وإلا كنت قد أحرزت صلاتك . وفى الباب عن عبد الله بن مسعود و عبادة بن الصامت .

وأما المسألة الثانية : فمذكورة فى كتبنا ، ويجوز تعديتها إلى المسألة الأولى فيستفاد منها حكمها ، وحاصلها أنه إذا صلى منفرداً ثم أدرك الجماعة يعيد الظهر والعشاء لا سائر الصلوات ، ويذكرون أنه ينوى النفل مع الإمام ، وقد صرح الشابى بذلك فى حاشيته على "شرح الزيلعى" على "الكنز" (١ — ١٨١) ناقلاً عن "الغاية" للحافظ الإمام السروجى ، ولفظ "الكنز" : "ويقتدى متطوعاً" ، وذكر بعضهم أنه يعيدها متنفلاً . قال شيخنا : والصحيح أن غرض الفقهاء باعادتها نفلاً أنها تقع نفلاً لا أنه ينوى النفل بل ينوى ما صلى من قبل وتقع نفلاً ، وما فهمه بعضهم غير صحيح ، كيف ؟ ! والإمام الطحاوى يصرح فى "شرح الآثار" (١ — ٢١٤) (باب الرجل يصلى فى رحله ثم يأتى المسجد والناس يصلون) بالإعادة فى قوله : وممن قال بأنه لا يعاد من الصلوات إلا الظهر والعشاء الآخرة : أبوحنيفة وأبو يوسف ومحمد اه . وكذلك عبر الإمام محمد فى "مؤطئه" (ص — ١٠٦) (باب الرجل يصلى المكتوبة فى بيته الخ) : بالإعادة ، وكذا فى سائر كتبه من "كتاب الآثار" و"كتاب الحجج" و"الجامع الصغير" و"المبسوط" . انظر لتفصيل مذهب الشافعى وغيره من المذاهب "شرح المهذب" (٤ — ٢٢٤) وما بعدها و (٢ — ٢٦٢) . وانظر لشرح الحديث "شرح النووى على مسلم" من (باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها الخ) (١ — ٢٣٠) ، وراجع لبعض أطراف المسألة "فتح الملهم" (٢ — ٢١٦) وسيأتى تفصيل بعض الأطراف فانتظره . وحكى ابن نجيم عن "الحاوى القدسى" أن ما يؤدى مع الإمام نافلة يدرك بها فضيلة الجماعة الخ . والمسألة مذكورة فى كتبنا فى (باب إدراك الفريضة) وفى كتب الشافعية فى (باب صلاة الجماعة) ، ومذهب أحمد كالشافعى فكأنه

قال أبو عيسى: حديث أبي ذر حديث حسن ، وهو قول غير واحد من أهل العلم: يستحبون أن يصلي الرجل الصلاة لميقاتها إذا أخرها الإمام، ثم يصلي مع

لا خلاف في وقوع الثانية نفلاً عندهم جميعاً في أصل المذهب ، وإن كانت عند الشافعية أقوال ، وأما تفقه الشافعية في المسألة فهو : أنه إذا أمات الإمام الصلاة عن وقتها فيلزمه أداءها صحيحة في وقتها ، ثم لما كان يخاف جور الإمام دخل معه في الصلاة ، وشرح حديث الباب على طبق مذهب الشافعية أنه ﷺ أمره بأن يصلي منفرداً في وقتها ، ثم إن صليت تلك الصلاة مع الإمام في وقتها بعد أن صلى في بيته منفرداً تكون له هذه الصلاة المكررة نافلة ، فاختاروا في الشرح تكرار الصلاة في الشق الأول من الحديث . وشرحه على وفق الحنفية على ما قاله الشيخ (١) : أنه أمره ﷺ أن يهتم لأداء الصلاة في مواقيتها ، ويعود نفسه ذلك ويوطنها به وإن كان منفرداً ، نعم إن صلى أمراء الجور في وقتها قبل أن يصلي في بيته منفرداً فليصل معهم ، وتكن هي نافلة أي زيادة أجر لك ، فلا يكون فيه تكرار الصلاة في الوقت ، والنافلة بهذا المعنى ثبت في الحديث كما في حديث عبد الله الصنابحي مرفوعاً كما رواه مالك في "الموطأ" (ص — ١٠) والنسائي في "الصغرى" (ص — ٢٩): «إذا توضأ العبد المؤمن فمضمض خرجت الخطايا من فيه — إلى أن قال — : ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة له» وعلى هذا الاطلاق والتعبير قوله تعالى : (ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة .) وكذلك اختار بعض العلماء أن صلاة التهجد كانت عليه ﷺ

(١) لم أعثر على مأخذه صريحاً وفي "كون الصلاة معهم في الوقت دون أن يصلي منفرداً زيادة أجر" في نفسي منه شيء ، ولا يستبعد إطلاق النافلة على الفريضة غير أن كونه زائداً من غير أن يصلي أولاً غير بين . وبالجملة الشرح الأول أظهر وأوضح ، ولا يخالف مذهب الحنفية أصلاً والله أعلم .

الإمام ، والصلاة الأولى هي المكتوبة عند أكثر أهل العلم . وأبو عمران الجونى اسمه عبد الملك بن حبيب .

(باب ما جاء فى النوم عن الصلاة)

حدثنا قتيبة نا حماد بن زيد عن ثابت البنانى عن عبد الله بن رباح الأنصارى عن أبى قتادة قال : ذكروا للنبى ﷺ نومهم عن الصلاة فقال :

واجبةً ، ومعنى قول الله عز وجل : (فتهجد به نافلة لك) أى زائدة على الصلوات الخمس المكتوبة . قال ابن عباس : معناه زيادة لك فى الفرض ، قال : وكان قيام الليل فرضاً على النبى ﷺ كما فى "الجواهر الحسان" للجزائرى (٢ ـــ ٣٥٥) . والقرينة التى تشهد لهذا المعنى لفظ حديث الباب فى بعض الطرق عند "مسلم" (١ ـــ ٢٣١) (باب كراهة تأخير الصلاة الخ) من طريق أبى العالية عن عبد الله بن الصامت عن أبى ذر . قلت : وفى طريق آخر عنده: « فصل معهم فإنها زيادة خير » وهذا يؤيد المعنى الأول على الظاهر ، ويحتمل المعنى الثانى احتمالاً ، فدل على عدم التكرار . وتصدى الإمام النووى للتأويل فى هذا اللفظ حيث يقول : معناه صل فى أول الوقت ، وتصرف فى شغلك ، فإن صادفتهم بعد ذلك وقد صلوا أجزأتك صلاتك وإن أدركت الصلاة معهم فصل معهم ، وتكون هذه الثانية لك نافلة . وأما لفظ "مسلم" فى طريق آخر (١ ـــ ٢٣١) : « فلا تقل إنى صليت فلا أصلى » فمعناه: لا تقل باللسان أو لا يأتى عليك نوبة أن تقول : إنى صليت ، بل انتظر صلاة الإمام فإن صليت فى الوقت فصل معهم ، وأيضاً ظاهر شق حديث الباب يخالف مذهب الشافعية فإن الصلاة فى كلتا الحالين عندهم نافلة ـ أى على القول المختار .

ـــ: باب ما جاء فى النوم عن الصلاة :ـــ

قوله : ذكروا للنبى ﷺ نومهم عن الصلاة . هذه قصة ليلة التعريس ،

« إنه ليس فى النوم تفريط إنما التفريط فى اليقظة ، فإذا نسى أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها » .

والراجح عند المحدثين أنها حين القفول من غزوة خيبر ، قاله الشيخ رحمه الله .
قال الراقم : قصة التعريس رواها مالك فى " مؤطئه " فى (النوم عن الصلاة) من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب مرسلاً . ومسلم فى " صحيحه " فى (باب قضاء الصلاة الفائتة الخ) عن أبى هريرة متصلاً : « إن رسول الله ﷺ حين قفل من خيبر أسرى حتى إذا كان من آخر الليل عرس وقال لبلال : اكلأ لنا الصبح الخ » . ورواه كذلك أبوداؤد وابن ماجه من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبى هريرة موصولاً . وفى " صحيح البخارى " فى (باب الأذان بعد ذهاب الوقت) من حديث أبى قتادة : « سرنا مع النبى ﷺ ليلة فقال بعض القوم : لو عرست الخ » ، قال السيوطى فى " تنوير الحوالك " (١ — ٣٢) : قال النووى : واختلفوا هل كان النوم مرة أو مرتين ، قال : وظاهر الحديث مرتان ، وكذا رجحه القاضى عياض وغيره ، وبذلك يجمع بين الأحاديث . قوله : " من خيبر " — بالخاء المعجمة — قال الباجى وابن عبد البر وغيرهما: هذا هو الصواب ، وقال الأصيلى : إنما هو حنين — بالحاء المهملة والنون — . قال النووى : وهذا غريب ضعيف ، ولأبى داؤد والنسائى من حديث ابن مسعود من الحديبية ، وللطبرانى من حديث ابن عمرو من غزوة تبوك ، ولا يجمع إلا بتعدد القصة انتهى . قال الراقم : وقد اضطربت الروايات فى تعيين السفر غير ما ذكرنا ، ففى " الموطأ " كذلك عن زيد بن أسلم مرسلاً : « عرس رسول الله ﷺ ليلة بطريق مكة » ، وفى " مصنف عبد الرزاق " عن عطاء ابن يسار مرسلاً : « أنه كان بطريق تبوك » ، وكذا عند البيهقى فى " الدلائل " من حديث عقبة بن عامر ، وفى رواية لأبى داؤد « فى جيش الأمراء » ، وفى حديث عمران فى " الصحيح " فى (باب الصعيد الطيب وضوء المسلم الخ) : « كنا فى

وفى الباب عن ابن مسعود وأبى مريم وعمران بن حصين وجبير بن مطعم

سفر » بإبهام السفر ، وفى " مسلم " بلفظ : « كنت مع رسول الله ﷺ فى مسير له » فجزم الأصيلى بوحدة القصة ، وكذلك حاول ابن عبد البر الجمع بين الروايات ، وجزم القاضى عياض وأبوبكر ابن العربى بتعدد القصة ، وإليه جنح البدر العينى والشهاب العسقلانى . انظر للتفصيل " الفتح " (١ — ٣٧٩) من (التيمم) و" العمدة " (٢ — ١٨٠) . وقال ابن الحصار : هى ثلاث نوازل مختلفة ، حكاه فى " التلخيص " ، والذى يقتضيه ألفاظ الروايات ووجوه المغايرات واختلاف المواطن أن يكون القصة متعددة ، بل لا يكفى القول بالتعدد مرتين لأجل الجمع بينها إلا بالتكلف ، ومع هذا فالتعدد مستبعد ومستغرب لأن الحكمة فى إبقاء النوم عليه ﷺ من تعليم أحكام النوم عن الصلاة وما إلى ذلك من مسائل عدة تحصل بوقوع ذلك مرة والله أعلم بالصواب . ثم إن إجمال المذاهب كما بينه الترمذى ، وانظر التفصيل فى "الهداية" لابن رشد (١ — ٨١) و"العمدة" (٢ — ٥٩٠) و"الفتح" (٢—٤٨) . ثم إنه استحب القضاء على الفور عند الشافعية ، ويجوز التأخير لحديث عمران فى " الصحيحين " ، وقيل : يجب ، انظر التفصيل فى " المجموع " (٣ — ٦٩) فقال الشافعى وغيره : إن النائم إذا استيقظ صلى وإن كان ذلك فى الأوقات المكروهة ، فوقت استيقاظه هو وقت صلاته ، وقالوا : إن حديث الباب مخصص لحديث : « لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس » أخرجه الشيخان من حديث أبى سعيد وبمعناه من حديث أبى هريرة وكذا لأحاديث النهى عن الصلاة فى الأوقات الثلاثة ، وهى فى " الصحيح " و " المؤطأ " وسيأتى الكلام فيه ، وكذا تفصيل هذه القاعدة المستفادة منه فى موضعه بعد ثلاثة أبواب . وقال الحنفية : أنه لا يصلى فى الوقت المكروه ، وأطنب الإمام الطحاوى فى " شرح الآثار " فى (باب الرجل يدخل

وأبي جحيفة وعمرو بن أمية الضمري وذي مخبر وهو ابن أخي النجاشي .

في صلاة الغداة فيصلي منها ركعة ثم تطلع الشمس) في الاستدلال لهذه المسألة فجعل فعله ﷺ في هذه الواقعة من تأخير الصلاة إلى ارتفاع الشمس دليلاً على كراهة الفرائض في الوقت المكروه ، وجعله مفسراً لقوله ﷺ : « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها » بأن تأخيره عن وقت الاستيقاظ مع قوله ذلك دليل على أنه لا يصلي في الوقت الذي نهى عنه ، وأطال في الاستدلال (١ — ٢٣٣ و٢٣٤) . وبالجملة فقلنا في سبب تأخيره ﷺ الصلاة هو الخروج عن وقت الكراهة ، وفي "صحيح البخاري" (١ — ٨٣) (باب الأذان بعد ذهاب الوقت) من حديث أبي قتادة : « فلما ارتفعت الشمس وابياضت قام فصلى » . قال الحافظ في "الفتح" (٢ — ٥٤) : وفي رواية المصنف في التوحيد من طريق هشيم عن حصين : فقضوا حوائجهم فتوضئوا إلى أن ارتفعت الشمس . . . . . ويستفاد منه أن تأخيره الصلاة إلى أن طلعت الشمس و ارتفعت كان بسبب الشغل بقضاء حوائجهم لا لخروج وقت الكراهة انتهى .

قال الراقم : إذا جمعنا الألفاظ الواردة وسائر السياقات ظهر أن التأخير كان لأجل خروج وقت الكراهة ، ثم لما وقع التمادي فاشتغلوا بأمورهم وقضاء حوائجهم كيلا يمضي الوقت سدى ، وليس في ذلك السياق أيضاً دليل على ما يستفيده منه فإن ذلك السياق نص في اشتغال ذلك الوقت بقضاء الحوائج فقط لا أن التأخير وقع لأجل ذلك، ولفظه الذي أشار إليه الحافظ هكذا: « فقضوا حوائجهم وتوضئوا إلى أن طلعت الشمس وابيضت فقام وصلى» رواه البخاري (ص — ١١١٣) في (باب المشية والإرادة) من (كتاب التوحيد) على أن القضاء على الفور مستحب عندهم أو واجب في قول عندهم ، فلأي داع آثروا ترك المستحب ، وأي شغل كان أهم من قضاء الصلاة ، بل على ضد ذلك سياق رواية البخاري فيما ذكرنا نص فيما يقوله الحنفية ، وإن الراوي

قال أبو عيسى : حديث أبي قتادة حديث حسن صحيح . وقد اختلف

يعبره كأنه يفهم أن التأخير وقع لعدم ارتفاع الشمس ، فلفظ "مسلم" في حديث قتادة : « ثم قال : اركبوا فركبنا فسرنا حتى إذا ارتفعت الشمس نزل ثم دعا بميضأة الخ » ولفظه في حديث عمران : « فلما رفع رأسه ورأى الشمس قد بزغت فقال : ارتحلوا فسار بنا حتى إذا ابيضت الشمس نزل فصلى الخ » . ولفظ حديث عمران عند الطحاوي (١ — ٢٣٣) : « فأمرنا فارتحلنا من مسيرنا حتى ارتفعت الشمس ثم نزلنا فقضى القوم حوائجهم ثم أمر بلالاً فأذن الخ » وفي حديث أبي هريرة عند الطحاوي (١ — ٢٣٤) : « فاقتاد رسول الله ﷺ فاقتادوا أصحابه حتى ارتفع الضحى فأناخ رسول الله ﷺ الخ » كل هذه السياقات صريح فيما يقوله الحنفية ، وأيضاً لفظ الطحاوي في حديث عمران نص في أن قضاء الحوائج بعد ما ارتفت الشمس لا أن وقع التمادي إلى ارتفاع الشمس بقضاء الحوائج ، وأيضاً الظاهر أن قضاء الحوائج هنا من قبيل التخلي والتطهر لا غير . وبالجملة في المقام مجال واسع للبحث ، ورحم الله من أنصف . وفي "سنن الدارقطني" (ص — ١٤٧) (باب قضاء الصلاة بعد وقتها) من حديث عمران بن حصين : « حتى إذا أمكنتنا الصلاة صلينا » . وقال الشافعية : تأخيره ﷺ كان ليخرج عن موضع فيه الشيطان . قال النووي في "شرح مسلم" (١ — ٢٣٨) : فيه دليل على استحباب اجتناب مواضع الشيطان ، وهو أظهر المعنيين في النهي عن الصلاة في الحمام اهـ . وقد علمت أن الحافظ ابن حجر جعل سبب التأخير هو شغلهم بقضاء الحوائج والله أعلم . ثم رأيت في "المعتصر" (ص - ٤٤) : وقالوا سبب تأخير حضور الشيطان إياهم في ذلك الوادي على ما ورد فيه من قوله عليه السلام : « تحولوا عن هذا المكان الذي أصابتكم فيه غفلة . . . . » ورد بأن حضور الشيطان لا يصلح مانعاً ، إذ قد عرض للنبي ﷺ في صلاته فلم

أهل العلم فى الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها فيستيقظ أو يذكر وهو فى غير

يخرج منها حتى أتمها الخ » ونقول: أن لكل من الزمان والمكان تأثيراً فى التأخير لما تقدم من ألفاظ الحديث ، واعترف الحافظ ابن حجر فى " الفتح " (٢ — ٤٨) (باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس): بأنه: صح عن أبى بكرة وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرض فى هذه الأوقات آه ، كما هو مذهب الحنفية ، وقال مولانا بحر العلوم عبد العلى اللكنوى فى " رسائل الأركان " (ص — ٦٢) : وهذا — أى استدلال الشافعية — إنما يتم حجة لو كان " إذا " ظرفاً لعموم الأزمنة " كتى " ، وإن كان للشرط المحض فلا لعدم عموم " إذا " فى الوقت ، و " إذا " مشترك بينهما عند الكوفيين ، وهو المختار للإمام أبى حنيفة كما بين فى علم الأصول ، وحينئذ فمعنى الحديث : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها » على وجه يصح فى العمر إن ذكرها ، فإن ذلك أى الوقت الذى يؤدى فيه وقت لتلك الصلاة ، فلفظ " ذلك " إشارة إلى الوقت الذى يؤدى فيه وهو وقت من العمر يجوز فيه الأداء ، وليس إشارة إلى وقت التذكير اه . ثم حكى جواب الشيخ ابن الهمام بما ملخصه : إن هذا الحديث خاص من وجه وعام من وجه ، وكذا حديث النهى ، فتعارضا ، وفى التعارض يقدم المحرم على المبيح ، ثم قال : ويقول هذا العبد : لا معارضة بين الحديثين لأنه من البين أن المراد بقوله : « فليصلها » على وجه يصح ، ألا ترى أنه لا يجوز الصلاة فى زمان الحيض وإن تذكرت فيه ، فالمراد : فليصلها بوجه يصح أو فى وقت يصح فيه . وحديث النهى عن الصلاة فى الأوقات المكروهة موجب لبطلان الفرض فى هذه الأوقات عندنا ، فلا يشمله قوله ﷺ « فليصلها » فلا تعارض ، وإن بنى على أن الوقت المكروه غير مفسد فلابد من إثباته ، وقد كنتم تثبتونه بهذا الحديث ، وهو موقوف على شموله ، وهو مبنى على عدم

وقت صلاة عند طلوع الشمس أو عند غروبها . فقال بعضهم : يصليها إذا استيقظ وذكر وإن كان عند طلوع الشمس أو عند غروبها ، وهو قول أحمد

الإفساد ، فلا يخلو عن المصادرة ا هـ . قال الراقم : وهو كلام متين غير أن بعض كلماته محل نظر كما لا يخفى على المتأمل . قال الشيخ : فكأن بحر العلوم جعل منشأ خلاف الفريقين كون " إذا " ظرفية عند الحجازيين هنا ، وشرطية عند العراقيين ، وأراد بالمسألة الأصولية " ما إذا قال الرجل لزوجته : إذا لم أطلقك فأنت طالق " فيقع الطلاق فى آخر عهد الحياة إن لم يطلقها عند أبى حنيفة على أن " إذا " شرطية . وقال أبو يوسف ومحمد : يقع فى الحال إن لم يطلقها على أن " إذا " ظرفية فيه عندهما ، وأرى أنه ليس بناء الخلاف ههنا على ما قاله ، كذا فى " العرف الشذى " ولم يبين الشيخ وجه عدم البناء عليه . فيقول الراقم : إن علماء الأمة من الفريقين سلفاً وخلفاً لم يجعلوا سبب الخلاف ما ذكره ، وإن ما ذكره آئل إلى تخريج لفظى . ويقول ابن رشد فى " الهداية " (١ — ٨١) : وسبب الخلاف فى ذلك اختلافهم فى الجمع بين العمومات المتعارضة فى ذلك ، أعنى الواردة فى السنة ، وأى يخص بأى ، وذلك أن عموم قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا نسى أحدكم الصلاة فليصلها إذا ذكرها » يقتضى استغراق جميع الأوقات ، وقوله فى أحاديث النهى فى هذه الأوقات : « نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة فيها » يقتضى أيضاً عموم أجناس الصلاة ، أعنى المفروضات والسنن والنوافل ، فمتى حملنا الحديثين على العموم فى ذلك وقع بينهما تعارض ، وهو من جنس التعارض الذى يقع بين الخاص والعام إما فى الزمان وإما فى اسم الصلاة . . . . . — إلى أن قال — : فإنه إذا تعارض حديثان فى كل واحد منهما عام وخاص لم يجب أن يصار إلى تغليب أحدهما إلا بدليل الخ . فهذا النووى فى " شرح المهذب " وهذا الحافظ ابن حجر فى " الفتح " وهذا ابن الهمام فى " فتح القدير " وغيرهم من الأعلام كلهم جعلوا

وإسحاق والشافعي ومالك . وقال بعضهم : لا يصلى حتى تطلع الشمس أو تغرب .

(باب ما جاء فى الرجل ينسى الصلاة)

سبب الخلاف ما ذكره ابن رشد ، لا ما ذكره بحر العلوم ، بل كلام الإمام الشافعى نفسه فى " الأم " (١ — ١٣١ و١٣٢) صريح فى ذلك ، وكذا كلام الإمام الطحاوى فى " شرح الآثار " وفى " مشكل الآثار " نص فى ذلك ، فتبين أن الخلاف معنوى من باب اختلاف مدارك الاجتهاد والفقه ، وأيضاً إن " إذا " حقيقتها عند البصريين هو الظرف للحدث المستقبل مع وجود الشرط فيها ، ففيها زمان معين وهو المستقبل ، وفيها معنى الشرط ، ولذا اختير بعدها الفعل ، فكونها ظرفاً مجرداً خالياً عن معنى الشرط أو كونها شرطاً محضاً مجرداً عن الظرفية قليل نادر كما حققه الرضى فى " شرح الكافية " ، هذا إذا كانت غير مفاجائية ، انظر للتفصيل " شرح الرضى " (٢ — ١٠٨) وما بعدها (طبع الآستانه) و" المغنى " لابن هشام (الجزء الأول) من (إذا) ، ويمكن أن يعبر بأنها للزمان المحدود عند تغليب الظرفية على الشرطية ، وللزمان الغير المحدود عند تغليب الشرطية على الظرفية ، ثم إن كل فريق يستثنى من الأحاديث بالأحاديث ، فالشافعية وغيرهم يستثنون من أحاديث النهى هذه الصلاة ، والحنفية يجعلون أحاديث النهى أصلاً ويستثنون هذه الأوقات ، و لاريب أن الأبين حجة فيه: الحنفية فإن أحاديث النهى متواترة فكونها مخصصة أو ناسخة لأخبار الآحاد أولى من العكس ، وأيضاً يؤيده السنة الفعلية من عدم أدائه ﷺ الصلاة فى الوادى وارتحل منها حتى إذا ابياضت الشمس نزل فصلى كما سبق تفصيله والله أعلم .

—: باب ما جاء فى الرجل ينسى الصلاة :—

حدثنا قتيبة وبشر بن معاذ قالا نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من نسى صلاة فليصلها إذا ذكرها» . وفى الباب عن سمرة وأبى قتادة . قال أبوعيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح . ويروى عن على بن أبى طالب أنه قال فى الرجل ينسى الصلاة : « يصليها متى ذكرها فى

قد تقدمت أبحاث هذا الباب فى الباب السابق .

قوله : ويروى عن على بن أبى طالب الخ . قال الشيخ : يمكن أن يقال أن غرضه التعميم باعتبار وقت الأداء ووقت القضاء لا باعتبار وقت الكراهة أو غيرها . أقول : لعل الشيخ يريد : أنه يحتمل أن يكون غرضه أنه يصليها إذا استيقظ ، سواء كان ذلك الوقت وقتاً لها معهوداً فى الشرع من الأوقات الخمسة للصلوات فيكون الأداء فى الوقت أو لم يكن من الأوقات المعهودة و خرج وقتها فليصلها فيكون قضاء فى غير وقته ، فلا يختص أداء تلك الصلاة بالوقت بل يصليها بقى وقتها أو خرج ، كيلا يزعم أن الصلاة إذا كان موقوتاً لا يصلى عند خروج وقتها ، بل إنما كان يصلى على كل حال بقى وقتها أم فات ، فإنها لا تسقط عن الذمة بفوات وقتها ، بل الذمة مشغولة بها ما لم يصلها ؛ فقول على هو شرح لقوله ﷺ : « من نسى عن صلاة الخ » فأين مذهب الأئمة الثلاثة منه ؟ لا أنه يصليها فى وقت الكراهة أيضاً ، فإن ذلك ليس وقت للصلاة أصلاً لا للفرض ولا للنفل ، فالشريعة وقت للصلوات الخمس أوقاتاً معهودة معينة ، ولم يوقت للنفل غير أنها عينت الأوقات التى لا تصلى فيها ، فمنها أوقات معينة ، ومنها أوقات غير معينة ، لكنها تجوز فيها الصلوات ، ومنها أوقات نهى عنها عن الصلاة فيها مطلقاً ، وهذا لطيف جداً فلا مساغ إذن لاستدلال من استدل به لمذهبه والله أعلم بالصواب .

وقت أو فى غير وقت» ، وهو قول أحمد وإسحاق . ويروى عن أبى بكرة : أنه نام عن صلاة العصر فاستيقظ عند غروب الشمس فلم يصل حتى غربت الشمس . وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى هذا ، وأما أصحابنا فذهبوا إلى قول على بن أبى طالب .

(باب ما جاء فى الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ)

قوله : ويروى عن أبى بكرة الخ ، وتفصيل واقعته ما رواه الطحاوى فى " مشكل الآثار " وذلك فى الشطر الذى لم يطبع بعد من الكتاب ، ولفظه فى " المعتصر " (ص - ٤٤) : روى عن ابنه يزيد قال : «واعدنا أبو بكرة إلى أرض له فسبقنا إليها فأتيناه ولم يصل العصر فوضع رأسه فنام ثم استيقظ وقد تغيرت الشمس فقال : أصليتم العصر فقلنا : لا ، قال : ما كنت أنتظر غيركم فأمهل عن الصلاة حتى غابت الشمس ثم صلاها اهـ» . قال الطحاوى - كما هو فى " المعتصر " - : فهذا هو القياس فى هذا الباب ، ولكن عند أبى حنيفة وأصحابه خص من ذلك عصر اليوم الذى يصلى فيه لأن آخر وقت العصر غروب الشمس فأخرجوها من عموم النهى فى ذلك الوقت انتهى ملخصاً . ويعلم أن الطحاوى مال إلى أثر أبى بكرة لموافقته القياس ، انظر " المعتصر " . وبالجملة فأثر أبى بكرة يخالف مذهب الشافعى وأحمد ، ويقرب من مذهب أبى حنيفة ، وأثر على لم يبق لهم فيه حجة والله أعلم . وأبو بكرة الطائفى اسمه : نفيع بن الحارث صحابى جليل ، قال الحسن البصرى : لم ينزل البصرة من الصحابة ممن سكنها أفضل من عمران بن حصين وأبى بكرة كما فى " الاستيعاب " (٤ - ٢٣) على هامش " الإصابة " ، وقيل : اسمه نفيع بن مسروح ، وبه جزم ابن سعد كما فى " الإصابة " (٣ - ٥٧١) .

-: باب ما جاء فى الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ :-

حدثنا هناد نا هشيم عن أبي الزبير عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال : قال عبد الله : « إن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فأمر

قوله : قال: قال عبدالله . أى ابن مسعود ، وهو المراد إذا أطلق "عبد الله" فى مرتبة الصحابة ، كما يراد الحسن البصرى إذا أطلق " الحسن " فى طبقة التابعين ، وإذا أطلق "الحسن" فى طبقة الصحابة يراد به : الحسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهما ، أفاده الشيخ رحمه الله .

قوله : أربع صلوات وفى رواية " صحيح البخارى" : « صلاة العصر » فى (باب من صلى بالناس جماعة) وفى (باب قضاء الصلاة الأولى فالأولى) وكذا فى (الأذان) و (الخوف) و (المغازى) ورواه مسلم فى " صحيحه "، ووقع فى" المؤطا " من طريق أخرى: « إن الذى فاتهم الظهر والعصر» ، وفى حديث أبى سعيد الخدرى: « الظهر والعصر والمغرب » (عند النسائى) كذا فى " العمدة " و " الفتح " . وفى " صحيح مسلم " من حديث على: « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر» ومعنى فوت العشاء أنها فاتت عن الوقت الذى كان يصليها فيه غالباً ، قاله البدر العينى (٢ — ٦٠٥) فتعارض الحديثان ، و دفعه الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمرى بتعدد الواقعتين ، ولفظه على ما حكاه الحافظ فى "الفتح" (٢ — ٥٧) : قال اليعمرى : من الناس من رجح ما فى"الصحيحين"، وصرح بذلك ابن العربى فقال : إن الصحيح أن الصلاة التى شغل عنها واحدة وهى العصر ... . قال : ومنهم من جمع بأن الخندق كانت وقعته أياماً فكان ذلك فى أوقات مختلفة فى تلك الأيام ، قال : وهذا أولى اهـ . ولفظه على ما حكاه الشوكانى فى "نيله" (٢ — ٨) : وقال ابن سيد الناس : والجمع أرجح لأن حديث أبى سعيد رواه الطحاوى عن المزنى

بلالاً فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء » .

عن الشافعى قال : حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبرى عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ، قال : وهذا إسناد صحيح جليل انتهى . و كذلك يقول النووى : طريق الجمع بين هذه الروايات أن وقعة الخندق بقيت أياماً فكان هذا فى بعض الأيام وهذا فى بعضها اه . فاتفق كل من القاضى عياض والنووى واليعمرى على حمل الروايات المتعارضة على الجمع وتعدد الوقائع ، ثم إن رواية " شرح معانى الآثار " من طريق الشافعى أجل أسانيد هذه الرواية ، وأما مسألة الباب فحكمها أن الترتيب فى قضاء الفوائت واجب عند أبي حنيفة ومالك وأحمد ، ومستحب عند الشافعى وأبي ثور وابن القاسم و سحنون . قال ابن قدامة فى " المغنى " (١ ـــ ٦٤٥) : مذهب أحمد وجوب الترتيب ، وحكاه عن النخعى والزهرى وربيعة ويحيى بن سعيد القطان ومالك والليث وأبي حنيفة وإسحاق أيضاً ، وكذلك فى "العمدة" (٢ ـــ ٦٠٥) ، ثم عند معاشر الحنفية يسقط الترتيب بأحد ثلاثة : النسيان ، وضيق الوقت ، وكثرة الفوائت على الخمس ، وقال أحمد : يجب الترتيب وإن كثرت ، وقال مالك : يجب الترتيب مع النسيان ، كما فى " المغنى " ، ولكن حكى البدر العينى : الصحيح المعتمد من مذهبه سقوطه بالنسيان ، وهو الذى ذكره القاضى ابن العربى فى " العارضة " ، وقال الحافظ فى " الفتح " (٢ ـــ ٥٧) : والأكثر على وجوبه ـــ أى الترتيب مع الذكر لا مع النسيان ـــ وقال الشافعى : لا يجب الترتيب اهـ . ثم القائلون بالترتيب قالوا بالترتيب بين الفائتة نفسها و بينها وبين الوقتية . وقد ثبت ترتيبه ﷺ فى الصلوات عند الفريقين فى واقعة الباب فى غزوة الخندق ، وإنما الخلاف فى أن ذلك الترتيب هل هو كان على سبيل الوجوب أو الندب . ومال الشيخ عبد الحى اللكنوى فى " التعليق

وفى الباب عن أبى سعيد وجابر .

المجد " فى (باب الرجل يصلى فيذكر أن عليه صلاة) إلى مذهب الشافعى حيث ذكر كلام ابن الهمام وابن نجيم فى ترجيح مذهب الشافعى وتزييف دليل الحنفية للوجوب ، ويظهر منه رضاءه به . وقال ابن الهمام فى " الفتح " (١ - ٣٤٨) بعد بحث طويل : فظهر بهذا البحث أولوية قول الشافعى وغيره من القائلين بالاستحباب ، وهو محمل فعله ﷺ الترتيب فى القضاء يوم الخندق لأن مجرد الفعل لا يستلزم كونه المتعين لجواز كونه الأولى اه . قال شيخنا : والقاعدة هذه منقوضة فى عدة مواضع . قال الراقم : ليس المدار على هذا القدر بل هناك دلائل من السنة غير هذا وإن كان ابن الهمام بحث فيه بحثاً أصولياً لكن الإمام محمداً فى " مؤطئه " يستدل بأثر ابن عمر فى الباب ، انظر للتفصيل " فتح القدير " ، و" المؤطأ " للإمام محمد مع " حواشيه " للفاضل اللكنوى ، و" العمدة " للبدر العينى ، و" المغنى " (١ - ٦٤٥ و٦٤٦) . قال الراقم : والذى تنقح وتحقق لدى من مذهب ساداتنا الحنفية أنهم يجعلون الفرض علمياً و عملياً ، وعملياً فقط ، والعملى فقط فوق الوجوب الشائع بينهم وإن كان بعضهم يطلق على ذلك الوجوب أيضاً الفرض العملى ، وهذا الفرض العملى ربما يثبت عندهم بأخبار الآحاد ، والخبر الواحد وإن كان الأصل مفيداً للظن ولكنه ربما يرتقى ويقرب من القطعية ، فيثبتون بمثله الفرض العملى ، والفصل فى ذلك بصيرة المجتهد، وهذا كما يختلف حكم الآحاد بالسنية والوجوب فكذلك يختلف الوجوب نفسه وإن كان دون القطعية المطلقة ، ولأجل هذا يقول ابن عابدين فى " رد المحتار " فى (المسح على الرأس) وكذا فى (الوتر) : أن الفرض العملى ما يفوت الجواز بفوته كمسح ، وهو أقوى نوعى الواجب ، فهو فرض من جهة العمل ، ويلزم على تركه ما يلزم على ترك الفرض من الفساد لا من جهة العلم والاعتقاد ، فلا يكفر بجحده كما يكفر بجحد الفرض القطعى

بخلاف النوع الآخر من الواجب كقراءة الفاتحة فإنه لا يلزم من تركها الفساد ولا من جحودها الإكفار اهـ . ومن هذا القبيل عندهم وجوب الوتر ، ولذا يكون تذكره مانعاً عن فرض الفجر ، وبالجملة الواجب المصطلح عندهم نوعان : يتفقان فى عدم الكفر بالجحود ويختلفان فى الفساد بالترك وعدمه ، والفصل فيه بصيرة المجتهد ودقة مداركه والنظر إلى إشارات من النصوص فى الباب ، فلااطراد للحكم دائماً فى الآحاد كما يظن ، وقد سلموا تفاوت حكمها فى السنة والوجوب ، فليسلم تفاوته فى نوعى الوجوب . والتشكيك كيفاً فى الماهيات مذهب المحققين من أهل المعقول ، فلا عبرة بقول النافين له مطلقاً ، وسخافة أدلة النافين قد وضحت فى محله ليس هذا موضع بيانها . ثم ثبوت الفرض عند الجمهور بالآحاد شائع مستفيض ، فإن أفادت الآحاد فرضاً عند أبى حنيفة فى آحاد من المسائل وفاق الجمهور فأى بعد فيه عند التحقيق ، و تأثير أذواق المجتهدين واختلاف مداركهم وبصائرهم عامل قوى فى تنقيح مراتب الحكم وتحقيق مناطه ، ولايدخل مثل ذلك فى الضوابط ، فالمشى على الضوابط دائماً إلغاء للعوامل المعنوية ، وجمود على العوامل اللفظية . فالحاصل : أن بحث ابن الهمام ثم ابن نجيم فى أمر متفق بين أكابر الحنفية ، يكاد يكون شذوذاً لا يعتبر به ، ومن لطيف التعبير ما عبر به صاحب " الهداية " عن الترتيب فقال : الأصل أن الترتيب بين الفوائت وفرض الوقت عندنا مستحق ، وعند الشافعى مستحب الخ . فعبر بالمستحق ولم يعبر بالفرض أو الوجوب ، فلعله راعى العوامل المعنوية واللفظية معاً كما أشرت إليه ، فلله دره ما أدق نظره . ثم الفرق عندهم بين الظن وغالب الظن معروف بأن أحد الطرفين إذا قوى وترجح على الآخر ولم يأخذ القلب ما ترجح به ولم يطرح الآخر فهو الظن ، وإذا عقد القلب على أحدهما وترك الآخر فهو أكبر الظن وغالب الرأى كما فى " البحر الرائق " عن " أصول " اللامشى

(١ - ١٦١) في (باب التيمم) فيحتمل أنه إذا أفاد خبر الواحد ظناً أفاد تارةً سنية وتارةً أضعف نوعي الوجوب ، وإذا أفاد غالب الظن وأكبره فيفيد أعلى نوعي الوجوب . هذا ما تيسر لي في حل إشكال المقام ، وعسى أن يستلفت أنظار الباحثين والله سبحانه وتعالى أعلم . ثم اختلفوا في وجه تأخيره ﷺ الصلوات ذلك اليوم فقيل ، كان نسياناً ، واستدل له بحديث عند أحمد من طريق ابن لهيعة ، وقيل : عمداً للاشتغال بالقتال وعدم تشريع صلاة الخوف كما اختاره شارحا " الصحيح " انظر " العمدة " (٢ - ٦٠٥) و" الفتح" (٢ - ٥٦) ، قال العيني : اليوم لا يجوز تأخيرها عن وقتها بل يصلي صلاة الخوف الخ . قلت : هذا إذا أمكن ، أما عند المسايفة ومباشرة القتال فكلا . وقال المالكية: إنه ﷺ فرغ قبل غروب الشمس وأخر صلاة العصر فصلى بعد الغروب لأجل انتظار الصحابة ، وهذا المحمل مع بعده يجري في رواية "الصحيحين" في فوات العصر فقط ، قاله الشيخ ولم أره منقولاً عنهم ولا عن غيرهم هكذا إلا ما يقرب منه ما في" فتح الباري" (٢ - ٥٦) : فإن قيل : الظاهر أن عمر كان مع النبي ﷺ فكيف اختص بأن أدرك العصر قبل الغروب بخلاف بقية الصحابة والنبي ﷺ ؟ فالجواب : أنه يحتمل أن يكون الشغل وقع بالمشركين إلى قرب غروب الشمس ، وكان عمر حينئذٍ متوضأً فبادر فأوقع الصلاة ثم جاء إلى النبي ﷺ فأعلمه بذلك في الحال التي كان النبي ﷺ فيها قد شرع يتهيأ للصلاة، ولهذا قام عند الإخبار هو وأصحابه إلى الوضوء اهـ ، والله أعلم . وقال الشيخ : سبب التأخير أن الصلاة حالة المسايفة غير صحيحة ، هذا إذا كان تشريع صلاة الخوف قبل الخندق ، وفيه خلاف مشهور في العلماء لأجل اختلاف الروايات انظر " فتح القدير" (١ - ٤٤٤ و٤٤٥) . ويرد على الحنفية بأنهم يجوزون صلاة عصر يومه عند غروب الشمس ويخصونه من النهي ، والنبي ﷺ قد أخر العصر

قال أبوعيسى : حديث عبد الله ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة

إلى بعد الغروب حين أدركه وكادت الشمس تغرب ، وسيأتى جوابه ، غير أنه يصح لنا دليلاً إجمالياً بأن نتمسك بتأخيره ﷺ إلى أن تغيب الشمس كما تمسكنا بحديث ليلة التعريس أن ذلك للخروج عن الوقت المكروه . وهل الرجل مأمور عند الحنفية بأداء عصر يومه فى وقت الكراهة عند الغروب ؟ والإشكال فيه أنه كيف يكون الشئ مأموراً به مع كونه مكروهاً تحريماً ، وهل يجتمع الكراهة التحريمية مع الصحة ، عباراتهم هنا وفى غيره غير واضحة ، وسيأتى بعض البيان فى المسألة فى (باب من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس) . وقد تقدم منى أن الطحاوى يميل إلى عدم صلاة عصر اليوم أيضاً فى حين الغروب . قال شيخنا : فتتبعت لها كتباً كثيرة من كتب المذهب فلم أجده بل تدل كلمات محمد فى "مؤطئه" (ص — ١٢٥) على عدم المأمورية ، فلعل مسألـــة الحنفية فى الصحة لا غير ، هكذا فى "العرف الشذى" من تعيين الصفحة ، ولا أدرى أية طبعة هى ، والمسألة ذكرت فى الطبعة التى بين يدى فى (ص — ٩٩) فروى حديث « من نسى صلاة » ، ثم قال : قال محمد : وبهذا نأخذ إلا أن يذكرها فى الساعـــة التى نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة فيها . . . . . . إلا عصر يومه فإنه يصليها وإن احمرت الشمس قبل أن تغرب . . . . . . ثم استدل له بحديث : « من أدرك من الصبح ركعة الخ » وظاهر هذه الكلمات يدل على مأموريته بعصر اليوم فالله أعلم بالصواب . ويحتمل أن يقال : أنه أراد الشيخ من صنيع الإمام فى "المؤطأ" فى (باب الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها) . وبالجملة فالقلب غير مطمئن بالحوالة ثم دلالتها على المراد .

قوله : إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله ، حكى الحافظ فى "التهذيب"

لم يسمع من عبدالله ، وهو الذى اختاره بعض أهل العلم فى الفوائت أن يقيم الرجل لكل صلاة إذا قضاها وإن لم يقم أجزأه ، وهو قول الشافعى .

حدثنا محمد بن بشار نا معاذ بن هشام قال حدثنى أبى عن يحيى بن أبى كثير نا أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قال يوم الخندق وجعل يسب كفار قريش : قال يا رسول الله :

من الترمذى أنه لا يعرف اسمه . وقيل : اسمه كنيته ، والأشهر أن اسمه عامر ، وأما سماعه من أبيه فأكثرهم على أنه لم يسمع من أبيه ، وحكى عثمان البرى عن أبى إسحاق أنه سمع أبا عبيدة أنه سمع ابن مسعود فقال شعبة : أوه كان أبو عبيدة ابن سبع سنين وجعل يضرب جبهته ، وهذا الاستدلال بعدم السماع لأجل كونه ابن سبع غير قائم ، ولكن راوى الحديث عثمان ضعيف ، وقال الدارقطنى : أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك ونظرائه . انتهى ملخصاً من " التهذيب" (٥ ـ ٧٥ و٧٦) . وبالجملة الحديث فى نفسه قوى لا يقدحه ذلك لثبوته من حديث أبى سعيد وغيره عند النسائى والطحاوى وغيرهم ، و قد أسلفنا إثبات سماعه عن أبيه فى (الجزء الأول) عن " العمدة " (١ ـ ٧٣٤) بما رواه الطبرانى فى " الأوسط" من حديث زياد بن سعد عن أبى الزبير قال : حدثنى يونس بن عتاب الكوفى قال سمعت أبا عبيدة بن عبد الله يذكر أنه سمع أباه يقول : «كنت مع النبى ﷺ فى سفر» الحديث . وراجعه وكذا (ص ـ ٧٣٥) من الجزء الاول من العمدة .

قوله : وجعل يسب كفار قريش . وذلك لأنهم كانوا السبب لاشتغال المسلمين بحفر الخندق الذى هو سبب لفوات صلاتهم ، قاله البدر . وقال الشهاب : لأنهم كانوا السبب فى تأخيرهم الصلاة عن وقتها إما المختار كما وقع لعمر ، وإما مطلقاً كما وقع لغيره اهـ .

« ما كدت أصلى العصر حتى تغرب الشمس فقال رسول الله ﷺ : والله إن صليتها ، قال : فنزلنا بطحان فتوضأ رسول الله ﷺ وتوضأنا فصلى رسول الله ﷺ العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب » هذا حديث حسن صحيح .

(باب ما جاء فى الصلاة الوسطى أنها العصر)

حدثنا : هناد نا عبدة عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ أنه قال فى صلاة الوسطى صلاة العصر .

قوله : ما كدت أصلى . قال الحافظ ابن سيد الناس اليعمرى ــ كما حكاه البدر والشهاب ــ : أن هذا يدل على أن عمر صلى قبل الغروب اه . و المختار عند النحاة : أن " كاد " تستعمل استعمال سائر الأفعال إذا تجردت من النفى كان معناها إثباتاً ، وإن دخل عليها نفى كان معناها نفياً ، وأما إذا علم وجود الفعل وثبوته فى الواقع فتدل " كاد " مع دخول النفى على تحقق الفعل ببطوء وتراخٍ وهو الأصح ، نص عليه ابن الحاجب كما فى "العمدة" ، وهناك مذهبان آخران لهم انظر "العمدة" (٢ ــ ٦٠٤) .

ــ: باب ما جاء فى صلاة الوسطى أنها العصر :ــ

للعلماء فى تفسير الصلاة الوسطى أقوال كثيرة جداً ، وقد حكى البدر العينى فى " العمدة " (٨ ــ ٥٠٢) تسعة عشر قولاً عن "كشف المغطى عن الصلاة الوسطى" للحافظ الدمياطى ــ وهو أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطى من شيوخ الحافظ ابن كثير ــ وزاد الزرقانى فى شرح " الموطأ " نحو ثلاثة أقوال ، فيكون مجموع الأقوال نحو اثنين وعشرين قولاً للعلماء فى تبيينها ، انظر "الزرقانى" (١ ــ ٢٥٧) . وفى "الوهبانية" وشرحها : ثلاثة وعشرين قولاً ، كما حكاه ابن عابدين ، وكذا استوعب الكلام من المفسرين

حدثنا : محمود بن غيلان نا أبو داؤد الطيالسي وأبو النضر عن محمد بن طلحة بن مصرف عن زبيد عن مرة الهمداني عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « صلاة الوسطى صلاة العصر » .

قال أبو عيسى : هذا حديث صحيح . وفي الباب عن علي وعائشة وحفصة وأبي هريرة وأبي هاشم بن عتبة .

قال أبو عيسى : قال محمد قال علي بن عبد الله : حديث الحسن عن سمرة حديث حسن وقد سمع عنه . وقال أبو عيسى : حديث سمرة في صلاة الوسطى حديث حسن ، وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم .

الحافظ ابن كثير في "تفسيره" من (١ — ٥٧٣ إلى ٥٧٧) . والوسطى: تأنيث الأوسط بمعنى الأعدل والأفضل من كل شئ ، فمعناه الفضلى ، واختاره الزمخشري والبدر العيني وغير واحد ، وما وقع في "العرف الشذي" خمسة وأربعون قولاً لم أقف عليها ، وربما التبس باختلاف الأقوال في ساعة الجمعة فقد بلغت الأقوال فيها إلى ٤٥ قولاً . وظاهر الرواية عن أبي حنيفة : أنها العصر . وهو مذهب جمهور الصحابة والتابعين ، وهو الصحيح من مذهب أحمد ، وإليه معظم الشافعية ، وابن أبي حبيب ، وابن العربي ، وابن عطية من المالكية . قال ابن عبد البر : وهو قول أكثر أهل الأثر كما في " العمدة " وغيرها ، ولم يقع الإجماع على قول واحد ، بل لم يزل النزاع فيها موجوداً من زمان الصحابة إلى الآن ، قاله ابن كثير . وفي رواية شاذة عن أبي حنيفة : أنها الظهر ، ذكرها الحافظ ابن كثير (١ — ٥٧٧) والنووي في " شرح مسلم " (١ — ٢٢٦) و البدر العيني في " العمدة " (٨ — ٥٠٢) . قيل: ودليل هذه الرواية ما في "سنن أبي داؤد" من حديث زيد بن ثابت قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة ، ولم يكن يصلي صلاة أشد على أصحاب رسول الله ﷺ منها فنزلت: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) وقال : إن قبلها صلاتين وبعدها

وقال زيد بن ثابت وعائشة : « صلاة الوسطى صلاة الظهر . » وقال ابن عباس وابن عمر : « صلاة الوسطى صلاة الصبح » .

صلاتين » (ص — ٦٥) (باب الصلاة الوسطى)٠. قال الشيخ رحمه الله : ولا بد من توجيه الحديث . أقول : ليس فى الحديث نص على أنها الظهر ، ولا فى قوله : « إن قبلها صلاتين الخ » سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً من قول زيد ؛ لأنه يحتمل أن يكون الغرض أنهم كانوا يعتنون بالظهر كثيراً ، فأمرهم بأن يحافظوا على الصلوات كلها ، وبالأخص على الوسطى منها فإنها أحق بالمحافظة ، فيكون حثاً على محافظة الجميع ، وعلى الأخص العصر كيلا تتوانى عزائمهم من أجل ما كانوا يعالجون شدة فى إقامة صلاة الظهر . وأما قوله : « إن قبلها صلاتين الخ » فهو أدل على العصر منه على الظهر ، وسياق أحاديث أبى داؤد قبل هذا الحديث وبعده كله يدل على أن أبا داؤد فهم منه العصر ، وذلك القول لا يستقيم حمله على الظهر إلا بتكلف ، والله أعلم بالصواب . نعم إن العلماء نسبوا إلى زيد القول بأن الوسطى الظهر ، فلا أدرى مأخذه هذه الرواية أم غير ذلك ؟ نعم فى " العمدة " : الثانى الظهر وهو قول زيد بن ثابت رواه أبو داؤد ، والله أعلم بالصواب . وكذا تلك الرواية عن الإمام . قال الشيخ : والذى عندى أن ما فى "سنن أبى داؤد" هو من اجتهاد زيد بن ثابت — أى ظنه نزول الآية فى الظهر — ، وقال النووى فى " شرح مسلم " (١ — ١٢٦) حاكياً عن الماوردى من الشافعية : هذا — أى أنها العصر — مذهب الشافعى لصحة الأحاديث فيه ، وإنما نص على أنها الصبح ؛ لأنه لم يبلغه الأحاديث الصحيحة فى العصر ، ومذهبه اتباع الأحاديث اهـ . — أى قال الشافعى : إذا صح الحديث فهو مذهبى — . وممن قال : بأنها الصبح : الشافعى ومالك وبعض الصحابة والتابعين ، أنظر النووى وغيره .

حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى نا قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد

فائدة : روى البيهقي في "المدخل" عن الإمام أبي حنيفة أنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، حكاه ابن عبد البر عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة . وكذا الإمام الشعراني عن الأئمة الأربعة ، حكاه ابن عابدين (١ — ٦٣) في "شرح الدر المختار" وكذا رواه البيهقي : ما جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين ، وما جاء عن الصحابة فنختار منهم ، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال — أوقال — : زاحمناهم اهـ . وانظر الروايات في هذا الصدد في "عقود الجواهر" للزبيدي (ص — ٥) وما رواه البيهقي رواه ابن عبدالبر في "الانتقاء" (ص — ٤٤) عن أبي حمزة السكري وعن أبي يوسف وعن يحيى بن الضريس وعن أبي عصمة كلهم عن أبي حنيفة مثله ، وكذا رواه الحافظ أبو عبد الله الصيمري في "أخبار أبي حنيفة وأصحابه" (مخطوط) عن أبي يوسف وعن يحيى بن الضريس بأسانيده الصحيحة . وكذا الموفق المكي في "مناقبه" والله الموفق .

وروى أبو جعفر الشيرماذي بسنده إلى الإمام أنه كان يقول : نحن لا نقيس في مسألة إلا عند الضرورة ، وذلك إذا لم نجد دليلاً في الكتاب والسنة ولا في أقضية الصحابة ، حكاه الزبيدي في "العقود" . وطريق اجتهاد أبي حنيفة ذكره الخطيب أيضاً في "تاريخه" من (الجزء الثالث عشر) ، وراجع طريقة تفقيه أبي حنيفة من مقدمة الشيخ الكوثري على "نصب الراية" (ص — ٣٦) وما بعدها تجد ما يثلج به صدرك . وقيل : إنها صلاة الوتر ، واختاره الشيخ علم الدين السخاوي الشافعي ، وأفرده بكتاب ، وقال : إن الوتر ملحق بالصلوات الخمس ، وإنها فريضة ، وقال إني أبلغ الأمة أن الوتر فرض ، كذا في "العرف الشذي" . وتأليف علم الدين السخاوي هذا ذكره

قال : قال لي محمد بن سيرين : سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة ، فسألته

البدر العينى فى "العمدة" (٨ — ٥٠٢) وذكر : أنه اختار أن الوسطى هى الوتر ، نعم قال ابن عابدين فى (الوتر) (١ — ٦٢٢) : وقد صرح بعض المحققين من الشافعية بأن من أنكر مشروعية السنن الراتبة أوصلاة العيدين يكفر لأنها معلومة من الدين بالضرورة . . . . . . وصرح أيضاً بأن ما كان من ضروريات الدين وهو ما يعرفه الخواص والعوام أنه من الدين كوجوب اعتقاد التوحيد والرسالة ، والصلوات الخمس وأخواتها يكفر منكره وما لا فلا . . . . ولا شبهة أن ما نحن فيه من مشروعية الوتر ونحوه يعلم الخواص والعوام أنها من الدين بالضرورة الخ . فلعل المراد من بعض المحققين هوعلم الدين السخاوى الذى ألف فى الوتر كتاباً ، وقال : إنه الصلاة الوسطى . ثم إنى لم أجد عن علم الدين السخاوى ما فى "العرف الشذى" صريحاً ، ولعل الشيخ اطلع على أصل الكتاب ونقل منه ما نقل والله أعلم . وقدصحت الأخبار المرفوعة فى كونهاعصراً كما هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ، ومن ذلك ما فى "صحيح مسلم" من أن فى مصحف عائشة فروى عن أبي يونس مولى عائشة أنه قال : «أمرتنى عائشة أن أكتب لها مصحفاً وقالت : إذا بلغت هذه الآية فآذنى : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) قال : فلما بلغتها آذنتها فأملت على : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر » ومن ذلك حديث مصحف حفصة رواها مالك فى "مؤطئه" عن زيد بن أسلم عن عمرو بن رافع أنه قال : كنت أكتب مصحفاً لحفصة أم المؤمنين مثل حديث عائشة لفظاً ومعنى ؛ غير أن حديث عائشة مرفوع ، وحديث حفصة رواها مالك موقوفاً ، لكن ابن عبد البر أخرجه من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم مرفوعاً ، وقال : اسناده صحيح ، كما فى "شرح المؤطأ" للزرقانى (١ — ٢٥٥) . وفرق آخر : أن رواية حفصة رويت بالواو وبغير الواو جميعاً ، ورواية عائشة لم يرو إلا بالواو ،

قال : سمعته من سمرة بن جندب . قال أبو عيسى : وأخبرنى محمد بن اسماعيل عن على بن عبد الله عن قريش بن أنس هذا الحديث .
قال محمد : قال على: وسماع الحسن من سمرة صحيح ، واحتج بهذا الحديث .

قاله ابن عبد البر حكاه الزرقانى . قال الباجى من المالكية — كما فى الزرقانى — وكذا بعض الشافعية — كما فى النووى —: أن العطف يقتضى المغايرة ، والجواب أنهم صرحوا بأنه إذا كانت صفات لموصوف واحد جاز العطف وعدمه كما فى قوله :

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم

أو تكون لعطف الصفات لا لعطف الذات كقوله تعالى : (ولكن رسول الله وخاتم النبيين) و (سبح اسم ربك الأعلى . . . .) كما قاله ابن كثير فى " تفسيره " . وراجعه للتفصيل من (١ — ٥٨١ و٥٨٢) . ثم ههنا بحث أن القرآن يثبت بالتواتر لا بالآحاد ، وإذا لم يثبت كونه قرآناً فهل يبقى خبراً أو لا ، رجح النووى الثانى ، ونظيره ما قالوا فى خمس رضعات : بأنه ثبت كونه قرآناً بخبر الواحد فإذا لم يثبت لم يثبت الخبر والله أعلم ، وراجع " تفسير ابن كثير " للأدلة على الموضوع . وذكر ابن عابدين : أن صاحب " الحلية " قد استوفى الأدلة من الأحاديث الصحيحة .

قوله : وسماع الحسن من سمرة صحيح . الحسن : هو الحسن بن أبى الحسن اليسار البصرى أبو سعيد من كبار التابعين وثقاتهم ، رأى مائة وعشرين صحابياً ، وكان من أفصح أهل البصرة وأجلهم وأعبدهم وأفقههم ، وكان من الشجعان ، وروى عن سمرة نسخة كبيرة غالبها فى السنن الأربعة ، ورجح على بن المدينى والبخارى والترمذى والحاكم أن كلها سماع ، انظر " التهذيب " من (٢ — ٢٦٣) . وقد اختلفوا فى سماعه عن سمرة على ثلاثة أقوال: الأول: إنه لم يسمع

(باب ما جاء فى كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر)

حدثنا أحمد بن منيع نا هشيم أخبرنا منصور ــ وهو ابن زاذان ــ عن قتادة

منه شيئاً . والثانى : أنه سمع منه كثيراً . الثالث : أنه سمع منه حديث العقيقة فقط . والكلام المشبع فى تفصيل هذه المذاهب الثلاثة انظره فى " نصب الراية " من (١ ــ ٨٨ إلى ٩١) . وعلى كل حال مراسيله ــ إذا رواها عنه الثقات ــ صحاح عند ابن المدينى وأبى زرعة كما فى "التهذيب" . والقول الأول اختاره شعبة ، وابن حبان ، والبرديجى . والثانى اختاره ابن المدينى ، والبخارى كما تقدم . والثالث اختاره النسائى ، والبزار ، والدارقطنى ، وعبد الحق صاحب " الأحكام " وغيرهم . وكذلك اختلف فى سماع الحسن من على بن أبى طالب رضى الله عنه ، فيقول أبوزرعة : رأى عثمان وعلياً وما سمع منهما حديثاً . وقال الحسن : رأيت الزبير يبايع علياً كما فى " التهذيب " (٢ ــ ٢٦٧) .

ــ: باب ما جاء فى كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر :ــ

حديث : « لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس » ولا « صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » قال الطحاوى ثم ابن بطال ــ من القدماء ــ : أنه حديث متواتر ، ومن المتأخرين المناوى ــ كما فى " فتح الملهم " ــ ادعى التواتر . قال الطحاوى (١ ــ ١٧٩) : جاءت الآثار عن رسول الله ﷺ متواترة بالنهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ، وعمل بذلك أصحابه من بعده ، فلا ينبغى لأحد أن يخالف ذلك . وقال البدر العينى فى "العمدة" (٢ ــ ٥٨٩) : وقال ابن بطال تواترت الأحاديث عن النبى ﷺ أنه نهى عن الصلاة بعد الصبح الخ . وحكى شيخنا عن أبى عمر ابن عبد البر فى التمهيد " أنه

أنا أبو العالية عن ابن عباس قال: سمعت غير واحد من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر بن الخطاب، وكان من أحبهم إلى: « أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة

متواتر، وأرى أن السيوطي أيضاً عده متواتراً في رسالته " الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة " .

وحديث النهي عن الصلاة عند الطلوع والغروب والاستواء حديث صحيح أيضاً . رواه مسلم في "صحيحه" من حديث عقبة بن عامر الجهني، وكذا رواه الأربعة، وروى مالك في معناه حديث عبد الله الصنابحي، وقد تقدم نقله بنصه، وفي معناه حديث عمرو بن عبسة عند مسلم في (فضائل القرآن) وعند الطحاوي في (المواقيت) . فالأوقات التي نهى فيها عن الصلاة خمسة . ولفظ " الكنز " من كتبنا هكذا : ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة عند الطلوع والاستواء والغروب إلا عصر يومه، وعن التنفل بعد صلاة الفجر والعصر لا عن قضاء فائتة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة آه. فأبوحنيفة جعلها نوعين : النوع الأول: الأوقات الثلاثة : الطلوع والغروب والاستواء، فقال : لا تجوز الصلاة في هذه الأوقات الثلاثة، ثم إن صلى فيها أحد فإن كانت فريضة أو كل ما هو دين في الذمة ووجب كاملاً بطلت . وإن كانت نافلة صحت مع كراهة التحريم . فهكذا فصل الإمام في المسألة، وراجع " البحر الرائق" (١ — ٢٤٩) للتفصيل، ومثله منقحاً عند ابن عابدين عن الحلبي .

والنوع الثاني : الوقت بعد الصبح والعصر. فقال أبوحنيفة : تجوز فيه الفرائض والواجبات لعينها لا النوافل والواجبات بغيرها . والشافعي لم يفرق بين هذه الأوقات الخمسة، فتجوز عنده فيها الفرائض وماله سبب من النوافل مثل تحية الوضوء، وتحية المسجد، وصلاة الكسوف، والاستسقاء، ونافلة اتخذها ورداً، وسجدة تلاوة، وسجدة شكر، والجنازة، والفائتة ولو نافلة، وإعادة صلاة جماعة ومتيمم، فهذه كلها مستثنى عندهم من الكراهة، انظر

بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » .

وفى الباب عن على ، وابن مسعود ، وأبى سعيد ، وعقبة بن عامر ،

" نهاية المحتاج " (١ — ٢٨٦) و " حاشيته " للشبراملسى ، وكذا استثنى عندهم بمكة من جهة المكان . وأما جواز السنن عند الشافعى فى هذه الأوقات فذكره ابن رشد فى " البداية " . وكذا تجوز السنن المؤكدة عنده . وقال مالك : تجوز الفرائض دون النوافل . وتفقه الشافعية : بأن ماله سبب ليس فى قدرة العبد واختياره ، وكأنه ساوى فلم ينه عنه ، وما فى خياره وطوعه وقع النهى عنه . وقال صاحب " الهداية " فى وجه تفقه الحنفية فى المسألة ما حاصله : أن الوقت بعد الفجر والعصر فى حكم المشغول بالفرض ؛ فلم تظهر الكراهة فى حق الفرض والواجب لعينه ، فليست الكراهة لمعنى فى الوقت ، بل لما ذكر . وقال ابن الهمام فى " الفتح " (١ — ١٦٥) : ثم النظر إليه يستلزم نقيض قولهم العبرة فى المنصوص عليه لعين النص لا لمعنى النص ؛ لأنه يستلزم معارضة النص بالمعنى ، والنظر إلى النصوص يفيد منع القضاء تقديماً للنهى العام على حديث التذكر اه . يريد أن هذا تخصيص بالرأى ابتداءً ، ولم يجب عن إيراده ، وأخذ فى إثبات المسألة طريقاً آخر فقال : يكفى فى إخراج القضاء من الفساد العلم بأن النهى ليس لمعنى فى الوقت ، وذلك هو الموجب للفساد ، وأما من الكراهة ففيه ما سبق اه وكأنه لم يجب عنه أصلاً حيث لم يخرجه من الكراهة. وتعرضوا هنا للواجب لعينه والواجب لغيره تفصيلاً للمسألة . قال شيخنا : والذى عندى على ظاهر ما يستفاد من " الهداية " من كتبنا (ص — ٧٠) قبيل الأذان : أن الواجب لعينه : ما يكون مقصوداً لنفسه . والواجب لغيره: ما يكون مقصوداً لغيره . وقال شراح " الهداية " : إن الواجب لعينه : ما يكون مأموراً به من جهة الله . والواجب لغيره : ما يكون واجباً فى الذمة من جهة العبد، وكذلك الخ . وهكذا يستفاد مما قرره فى " العناية " على " الهداية " .

وأبي هريرة ، وابن عمر ، وسمرة بن جندب ، وسلمة بن الأكوع ، وزيد ابن ثابت ، وعبد الله بن عمرو ، ومعاذ ، وعفراء ، والصنابحي — ولم يسمع

وفي " فتح القدير " : المراد بما وجب لعينه ما لم يتعلق وجوبه بعارض بعد أن كان نفلاً كالمنذور ، وسواء كان مقصوداً بنفسه أو لغيره كمخالفة الكفار و موافقة الأبرار في سجدة التلاوة وقضاء حق الميت في صلاة الجنازة الخ (١ — ١٦٦) .

قال شيخنا : وأوهمهم لفظ " الهداية " : وظهرت في حق المنذور لأنه تعلق وجوبه بسبب من جهته الخ ، فأشكل عليهم ركعتا الطواف حيث جعلها من الواجب لغيره مع أنها من الواجب لعينه على ما قالوا ؛ فأجاب في " العناية " بما حاصله : أن ختم الطواف حاصل بفعله ، فكان كالنفل الخ . ثم إن ملخص ما ذكروه من الفرق بين هذه الثلاثة المذكورة وهذين الوقتين : أن النهي في الثلاثة لمعنى في الوقت ، وهو كونه منسوباً إلى الشيطان ، فيظهر في حق الفرائض والنوافل وغيرها . وفي الوقتين للشغل بالفرض التقديري ، وشغله بالفرض التقديري أولى من شغله بالنفل ، فظهر المنع في حق النوافل دون الفرائض الحقيقي والواجب لعينه كما في " العناية " وغيرها . وكذلك حققه الطحاوي في " شرح الآثار " (١ — ٢٣٤) . وأما على ما فسر شيخنا فركعتا الطواف من الواجب للغير — أي لختم الطواف — من غير تكلف ، فيظهر الفرق بين ركعتي الطواف وسجدة التلاوة ، فالأول من الواجب لغيره والثاني من الواجب لعينه. وقال في " فتح القدير " و " العناية " : السجدة قد تجب بتلاوة غيره إذا سمعه من قصد ، فيتعلق بالسماع لا بالاسماع ولا بالتلاوة ، وذلك ليس فعلاً من المكلف ، ولا كذلك ركعتا الطواف . ودليل الحنفية في النهي عن ركعتي الطواف في الوقتين المذكورين أثر عمر الفاروق : « أن عمر طاف بعد صلاة الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى » رواه البخاري (١ — ٢٢٠) في (باب

من النبي ﷺ — وعائشة ، وكعب بن مرة ، وأبي أمامة ، وعمرو بن عبسة ، ويعلى بن أمية ، ومعاوية . قال أبوعيسى : حديث ابن عباس عن عمر حديث

الطواف بعد الصبح والعصر) معلقاً ، والطحاوى (١ — ٣٩٦) موصولاً ، ووصله مالك كما فى " الفتح " و" العمدة " ، ووصاه البيهقى فى " سننه " (٢ — ٤٦٣) ، وفى معناه أخرج الطحاوى عن ابن عمر فعله ، وكذلك عن معاذ ابن عفراء (١ — ١٧٩) (باب الركعتين بعد العصر) ، ورواه أحمد (٤ — ٢١٩) والطيالسى والبيهقى ، واعترف الحافظ فى الإصابة " (٣ — ٤٢٨) أنه من طريق البغوى بسند صحيح ، وعزاه إلى " سنن النسائى " أيضاً (ولعله الكبرى) وفى الباب أثر عائشة . قال الحافظ فى " الفتح " (٣ — ٣٩٢) : رواه ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة أنها قالت : « إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر فطف وأخر الصلاة حتى تغيب الشمس أو حتى تطلع فصل لكل أسبوع ركعتين » وهذا إسناد حسن انتهى . وما ذهب إليه أبوحنيفة من كراهية ركعتى الطواف بعد الصبح والعصر هو مذهب مجاهد وسعيد بن جبير والحسن البصرى والثورى وأبي يوسف ومحمد ومالك كما فى " العمدة " ، ودلت عليه آثار عمر ، وعائشة ، وابن عمر ، ومعاذ بن عفراء كما أشرنا إليه من قبل ، وأيدته أحاديث العموم فى النهى عن الصلاة فى هذين الوقتين فى " الصحيحين " بما لا تقاومه أحاديث الجواز كما أشار إليه الزيلعى فى " التخريج " (١ — ٢٥٣) والأحاديث التى فيها استثناء ركعتى الطواف كلها ضعاف كما تجد تفصيلها فى " نصب الراية " . قال الشيخ : ولنا أيضاً حديث أم سلمة : قال لها رسول الله ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة للصبح فطوفى على بعيرك ، والناس يصلون ففعلت ذلك ولم تصل حتى خرجت » رواه البخارى فى " صحيحه " (١ — ٢٢٠) (باب من صلى ركعتى الطواف خارج المسجد) فلم ينكر عليها

حسن صحيح . وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم : أنهم كرهوا الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب

رسول الله ﷺ . قال الراقم : وهذا استدلال لطيف لم أر من استدل به في هذه المسألة ، ولولا وجه التأخير : النهي عن الصلاة بعد الصبح فليس هناك أي مانع عن الصلاة ، ولا أي داع إلى التأخير ، وتطلع الشمس في هذه المدة إلى عهد خروجها عن الحرم ، فصلت بعد ما خرجت من الحرم وطلعت الشمس ، فكان الحديث حجة في المسألتين ، والبخاري أورد في ترجمة هذا الحديث أثر عمر أيضاً ، فكما أن أثر عمر حجة في البابين فكذلك حديث أم سلمة .

وقال الإمام الطحاوي في " شرح معاني الآثار " (١ — ٢٣٤) في (باب الرجل يدخل في صلاة الغداة فيصلي منها ركعة ثم تطلع الشمس) : وأما نهي النبي ﷺ عن الصلاة بعد العصر . . . . . . وبعد الصبح . . . . فإن هذين الوقتين لم ينه عن الصلاة فيهما للوقت ، وإنما نهى عن الصلاة فيهما للصلاة ، وقد رأينا في ذلك الوقت يجوز لمن لم يصل أن يصلي فيه الفريضة والصلاة الفائتة ، فلما كانت الصلاة هي الناهية وهي فريضة كانت إنما ينهى عن غير شكلها من النوافل لا عن الفرائض اهـ . ومثله في (١ — ٩١) في (المواقيت) بتعبير مختلف . وهذا هو الذي أخذه صاحب " الهداية " فلخصه تعبيراً . وبالجملة يرد عليه ما أورد عليه ابن الهمام في " الفتح " كما تقدم آنفاً ، وأجاب عنه شيخنا الإمام : بأنه ليس هناك تخصيص بالرأي ، بل هناك تخصيص النص بالنص ؛ فقد جوز قضاء الوتر بعد الصبح كما في حديث أبي سعيد الخدري رواه الترمذي في (باب ما جاء في الرجل ينام عن الوتر أو ينسى) وفيه : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وتكلموا فيه ، وأخوه عبدالله بن زيد ثقة . وأخرجه أبو داود في " سننه " في (باب الدعاء بعد الوتر) (١ — ٢١٠) بإسناد ليس فيه عبد الرحمن بن زيد ، بل أخرجه من طريق أبي غسان عن زيد بن أسلم عن

الشمس . وأما الصلوات الفوائت فلا بأس أن تقضى بعد العصر وبعد الصبح .

عطاء بن يسار عن الخدرى ، ولذا صححه العراقى . وأخرجه الدارقطنى فى "سننه" (١ — ١٧١) ولفظه : « إن النبى ﷺ قيل له : إن أحدنا يصبح ولم يوتر قال : فليوتر إذا أصبح » . وفى طريق آخر : « من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكره » وكذا رواه الترمذى مرسلاً عن زيد بن أسلم : « من نام عن وتره فليصل إذا أصبح » . قال الراقم : وليس فيه تصريح أنه بعد صلاة الصبح ؛ ومورد النزاع هذا ، والله أعلم . وأيضاً قال الشيخ : وأما مسألة التخصيص بالرأى فقد يجوز إذا كان جلياً ؛ كما قد صرح به الحافظ ابن دقيق العيد بل الشيخ ابن الهمام نفسه صرح بجوازه إذا كان الرأى جلياً . وقد رأيت أنهم يخصصون أحاديث المعاملات و أحاديث الأخلاق بالرأى من غير نكير أحد على ذلك ، نعم يتورعون عنه فى أحاديث العبادات.
وقال الشافعية فى حديث الباب : إنه عام وخصصه حديث صلاة التحية ، قال الشيخ : وإذن تحولت المسألة إلى مسألة أخرى أصولية خلافية ، وهى تعارض العام والخاص، فعند الشافعية يعمل بالعام فيما و راء الخاص تقدم الخاص أوتأخر أو لم يعلم التاريخ . وعند الحنفية : إن علم التاريخ فالمتأخر ناسخ وإلا فيقع التعارض، فيحول إلى باب التعارض . أقول: وليراجع شرح "التحرير" لابن أمير الحاج (٣ — ٤) لتفصيل الموضوع . ثم قال الشافعية : يؤخذ بالزائد فالزائد . قال الشيخ : وتعبيرهم هذا جيد مؤثر أقوى مما يقوله الحنفية فى باب التعارض . قال الشيخ : والمراد من القول بالتعارض عندنا أن يعامل فيه بمقاسمة الأصول ؛ فإنه قد كثر تخصيص النوعيات بأحكام لا تكون فى الجنسيات . قال الشيخ : وهذا التعبير فى هذا الموضوع منى ، وإذن أصبح تعبيرنا أجود وأقوى من تعبيرهم حيث صارت ضابطتنا أشمل من ضابطتهم ، قال : ومقاسمة الأصول : أن يكون حكم واحد يصلح أن يندرج فى عام ،

قال علي بن المديني : قال يحيى بن سعيد :

وكذا يصلح لأن يكون فرداً من أفراد الخاص ، فإدخاله في الذي أحق به وله مزية معه خاصة يسمى مقاسمة الأصول . فكذلك نقول : تجرى هذه القاعدة فيما نحن بصدده : بأن الشريعة تنهى عن الصلاة في هذين الوقتين ، ثم ما كان ديناً من الله في الذمة من الفرائض والواجبات لعينها جاز أداءه ، وما كان تبرعاً من الواجب لغيره أو النافلة لا يجوز أداءه . فإن شئت فقل : ما كان من الله على ذمة المكلف يجوز أداؤه وإلا فلا يجوز . قال الشيخ : وكذلك تفيد هذه القاعدة فيما تقدم في حديث : « أمراء الجور يميتون الصلاة عن وقتها » فنقول : يعيد معهم بعد ما صلى منفرداً إذا كان الوقت متحملاً لها لا مطلقاً ، والشافعية يقولون بإعادتها مطلقاً في الصلوات الخمس . قال الراقم : فعمل الشافعية بالخاص هناك ثم بالعام فيما وراء الخاص . والحنفية كأنهم عينوا لكل مصداقاً خاصاً بحيث لا يبقى تعارض هناك في الواقع ، وإن كان ذلك في بادئ الرأي . وأرى أن ذلك هو الجمع والتطبيق الذي يرجعون إليه إذا لم يكن الترجيح ممكناً في الباب ، ثم إذا تعذر الجمع يرجعون إلى دليل آخر ، وعلى كل حال القول : بأنهما إذا تعارضا تساقطا تعبير ركيك غير جيد .

ثم قال الشيخ في أحاديث الإعادة : إن غرض الشارع هو أداء الصلوات في مواقيتها ، لا أن يصلي في الوقت مرتين كما يزعمه الشافعية ، نعم وقع الإذن بالإعادة معهم تنزيلاً على رغبتهم بعد ما سأله سائل : أصلي معهم ؟ قال : نعم إن شئت . ويدل على ذلك لفظ أبي داود في " سننه " في (باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت) من حديث عبادة بن الصامت قال : « قال رسول الله ﷺ : إنها ستكون عليكم بعدي أمراء تشغلهم أشياء عن الصلاة لوقتها حتى يذهب وقتها ، فصلوا الصلاة لوقتها . فقال رجل : يا رسول الله أصلي معهم ؟ قال : نعم إن شئت » . وظاهر : أنه لا تكون الإعادة إلا في ما

قال شعبة : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء : حديث عمر : « أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس » وحديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « لاينبغي لأحد أن

يحتمله الوقت من الإعادة ، ولم يكن هناك مانع . وإذن لا يبقى لإعادة الصلوات كلها وجه قوى ، هكذا فليفهم والله أعلم .

قوله : لم يسمع قتادة الخ . قلت : قال الحافظ : وذكر أبو داؤد فى " السنن " ويعقوب بن أبى شيبة فى " المسند " : أن قتادة سمع من أبى العالية أربعة أحاديث . . . . منها الحديث فى رؤية النبى ﷺ موسى ليلة الإسراء ، وحديث ما يقول عند الكرب ، قد صرح فيهما بالسماع فصارت خمسة ؛ لكن أحد الثلاثة المتقدمة — يريد حديث على — موقوف فصح المرفوع أربعة اهـ . قلت : الأربعة التى ذكرها أبو داؤد فى " سننه " فى (باب الوضوء من النوم) : هى الثلاثة التى فى " سنن الترمذى " ، والرابع حديث ابن عمر فى الصلاة . وحديث : رؤية موسى وحديث الكرب زادهما البيهقى أيضاً فى "سننه" (١ — ١٢١) فيكون المجموع ستة ، والمرفوع منها خمسة . وغرض المؤلف : أن حديث قتادة فى الباب موصول لا شبهة فيه للانقطاع ، نعم سائر رواياته عن أبى العالية منقطعة ما عدا هذه ، وحديث الباب منه .

قوله : لا ينبغى لأحد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى . اختلفوا فى شرحه فقيل : "أنا" عبارة عن كل متكلم وقائل . وقيل : أراد به ﷺ نفسه ، ثم احتاجوا فيه إلى تخريج المحامل وتوجيه شرحه ؛ فإن فضله ﷺ على جميع الأنبياء والمرسلين ثابت قطعاً ، فما ظنك بسائر البشر فهو سيد البشر وسيد ولد آدم أجمعين وسيد النبيين عليهم صلوات الله وسلامه ، فقال البدر العينى فى

يقول : أنا خير من يونس بن متى » وحديث على : « القضاة ثلاثة » .

" العمدة " (٧ — ٤١٨) : إنما قال ﷺ لما خشى على من سمع قصته أن يقع فى نفسه تنقيص له فذكره لسد هذه الذريعة . وقد فصل الكلام فيه فى "العمدة" (٧ — ٣٩٧) .

قوله : حديث على . حديث على هذا موقوف من قوله : وليس بمرفوع كما يقوله الحافظ فى " تهذيب التهذيب " (٨ — ٣٥٤ و ٣٥٦) ، وفى "العرف الشذى": أخرجه البيهقى فى "سننه الكبرى"، وقد بحثت عنه فى "السنن" فى مظانه فلم أظفر به وطال بحثى عنه فى سائر أمهات الحديث ، وظفرت به بعد برهة طويلة من الدهر تزيد على عشرين سنة فى " الإصابة " (٢ — ٤٥٨) مرفوعاً عن عجلان، فقال الحافظ : رواه مرفوعاً عجلان مولى رسول الله ﷺ أخرجه عبد الصمد بن سعيد فى "طبقات الحمصيين" . فإذن هو موقوف على علىّ ، وروى مرفوعاً أيضاً عن عجلان والله الموفق .

تنبيه : قال الشيخ : أما ما قلنا من كراهة الصلاة — أى النفل — فى الأوقات الثلاثة مع صحتها فاجتماع الكراهة مع الصحة غير مستبعد . وقال الشيخ ابن الهمام فى "التحرير" فى مباحث الأمر والنهى وفى "فتح القدير" من الصيام قبيل الاعتكاف ما ملخصه : إنهما يجتمعان فى المعاملات دون العبادات فإن فى المعاملات جهتين : جهة الدنيا وجهة الدين . وأما فى العبادات ففيها جهة واحدة وهى الأخروية فقط . قال شيخنا : يلزم على هذا ارتفاع باب الكراهة من الصلاة . قال : ويحتمل أن يقال : إن الكراهة فى نفس الصلاة لا تجتمع معها ، أما الكراهة فى بعض ما يكون خارجاً من الصلاة كالوقت فتجتمع ، فإذن يصح قوله، ولا يرد الاشكال من ارتفاع باب الكراهة بالكلية . قال : و يفيد هذا الشافعية فيما أشكل عليهم من عدم اجتماع الصحة مع الكراهة التنزيهية

ـــ: باب ما جاء في الصلاة بعد العصر :ـــ

حدثنا قتيبة نا جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « إنما صلى رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال

وهو قول عندهم .

قال الراقم : وقد حكى صاحب "العناية" عن "النهاية": أنه نقل اجتماع الجواز مع الكراهة عن الكرخي والأسبيجاني ، انظر "العناية" (١ ــ ١٦١) على هامش "الفتح" ، واستوعب صاحب "البحر" الكلام فيه فراجعه . ويقول ابن الهمام : النهي الوارد يفيد كراهة التحريم ، وقول صاحب "الهداية": لا تجوز الصلاة الخ ، إن أريد من عدم الجواز عدم الصحة ــ والصلاة عام ــ لم يصدق في كل صلاة، لأنه لو شرع في نفل في الأوقات المكروهة صح شروعه . . . وإن أريد عدم الحل كان أعم من عدم الصحة ، فلا يستفاد منه خصوص ما هو حكم القضاء من عدم الصحة ، وهو مقصود الإفادة . والظاهر : أن مقصوده هو المعنى الثاني ، ولذا استدل بحديث عقبة بن عامر ، وهو إنما يفيد عدم الحل في جنس الصلاة دون عدم الصحة في بعضها بخصوصه ، والمفيد لها قوله ﷺ : «إن الشمس تطلع بين قرني شيطان الخ» . . . . . فإنه أفاد كون المنع لما اتصل بالوقت مما يستلزم فعل الأركان فيه : التشبه بعبادة الكفار ، إلى آخر ما حققه وراجعه للتفصيل (١ ــ ١٦١) فقد أتينا به مختصراً بتغيير كلمات من لفظه .

ـــ: باب ما جاء في الصلاة بعد العصر :ـــ

حديث عائشة في "الصحيحين" في الركعتين بعد العصر "البخاري" (١ ــ ٨٣) (باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت) و "مسلم" (١ ــ ٢٧٧) (باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها) قالت : «ركعتان لم يكن

فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد لهما » . وفى الباب عن

رسول الله ﷺ يدعهما سراً ولا علانية" ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد العصر » — واللفظ للبخارى — يدل على مواظبته ﷺ . وحديث ابن عباس فى الباب حديث السنن ، وكذا حديث أم سلمة الذى أشار إليه فى الباب ، رواه البخارى موصولاً" فى (باب إذا كلم وهو يصلى) (١ — ١٦٥) وفى (المغازى) ومعلقاً فى (المواقيت) ورواه "مسلم" (١ — ١٧٧) وفيه : « أتانى ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلونى عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان » فهذان الحديثان يدلان على أنه ﷺ شغل عن الركعتين بعد الظهر فقضاهما بعد العصر ، والصريح فى عدم المداومة بل فعله مرة : هو حديث أم سلمة عند النسائى وفيه : « صلى فى بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة » وفى لفظ آخر عنده : « لم أره يصليهما قبل ولا بعد » . وما تأول به ابن حجر فيها بعدم علمها وقال : والمثبت مقدم على النافى فأقول : ولكن عارضه حديث عائشة : عند الطبرانى ، وفيه : « لم يصلها بعد » وفيه : أبو يحيى القتات انظر "الزوائد" (٢ — ٢٢٣) . وأيضاً المدار فى علم الواقعة على أم سلمة رضى الله عنها دون عائشة وقد أنكرت أم سلمة على عائشة فى وضع حديثها فى غير محله كما سيأتى مفصلاً" من رواية أحمد ، فكيف يقدم مثل هذا المثبت على النافى . فاختلف الأئمة فقال الإمام الشافعى : بجواز الركعتين بعد العصر ، وقال أبو حنيفة ومالك : بعدم الجواز ، ومحمل صلاته ﷺ عند الحنفية : أنه كان ذلك من خصائصه ﷺ ، واستدلوا بما فى "صحيح البخارى" (١ — ١٦٤) (باب إذا كلم وهو يصلى الخ) وفيه : « وقال ابن عباس : وكنت أضرب الناس مع عمر بن الخطاب عنها » . ورواه فى "شرح معانى الآثار" (١ — ١٧٩ و١٨٠) من طرق كثيرة وألفاظ متفقة المعنى من ضرب عمر وتعزيره بالضرب من يصلى ركعتين بعد العصر ، وظاهر أن هذا لا بد أن

عائشة وأم سلمة وميمونة وأبى موسى. قال أبوعيسى حديث ابن عباس حديث حسن .

يكون على رؤس الأشهاد وبمرأى منهم ومسمع ، ولم ينكر عليه أحد فيكون إجماعاً كما حققه فى " العمدة " (٢ ــ ٥٩٠) قال : وذكر الماوردى من الشافعية وغيره أيضاً أن ذلك من خصوصياته . وكذلك حكاه عن الخطابى وابن عقيل قال : وقال الطبرى : فعل ذلك تنبيهاً لأمته أن نهيه كان على وجه الكراهة لا التحريم . وقد حقق الطحاوى الخصوصية ببحث مشبع على عادته . فيكون اجماعاً ، فمن الجائز أن نقول أن ما ذهب إليه أبوحنيفة ومالك هو مذهب جمهور الصحابة . ويقول أبومحمد عبد الله السمرقندى الدارمى فى كتابه " المسند " (ص ــ ١٧٥) بقوله: سئل أبومحمد عن هذا الحديث فقال : أنا أقول بحديث عمر عن النبى ﷺ : « لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا بعد الفجر حتى تطلع الشمس» . وحديث الباب حجة لأبى حنيفة ومالك ، ويقول الحافظ ابن حجر فى "الفتح" (٢ ــ ٥٢) و"التلخيص" (ص ــ ٧١) بعد ما عزاه إلى "صحيح ابن حبان" أيضاً : هو من رواية جرير عن عطاء وقد سمع منه بعد اختلاطه، وإن صح فهو شاهد لحديث أم سلمة اه . وكذلك يحتج بحديث أم سلمة عند الطحاوى فى" شرح الآثار" (١ ــ ١٨٠) وفيه: « فقلت يا رسول الله: أفنقضيهما إذا فاتتا ؟ قال : لا» وعزاه الحافظ فى " الفتح" (٢ ــ ٥٢) إلى الطحاوى وضعفه فقال : فهى رواية ضعيفة لاتقوم بها حجة ، وعزاه فى " التلخيص " إلى أحمد وسكت عليه ، وترجمه بعنوان " فائدة " . أقول : حديث أم سلمة هذا رواه أحمد وابن حبان والطحاوى ، ويقول الهيثمى فى " الزوائد " (٢ ــ ٢٢٤) : ورجال أحمد رجال الصحيح اه . ورجال أحمد : يزيد عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن ام سلمة، ومن هذا الطريق يرويه الطحاوى عن على بن شيبة عن يزيد بن هارون الخ ،

وقد روى غير واحد عن النبي ﷺ أنه صلى بعد العصر ركعتين ، و

وعلي بن شيبة ذكره في رجال الطحاوي أنه نزل مصر من بغداد وحدث بها ولم يذكره بجرح ولا تعديل . وبالجملة لو كان مغمز في رواية الطحاوي من أجل علي بن شيبة فلا مغمز في رواية أحمد أصلاً ، فمن العجائب أن في " الفتح " يعزوه إلى الطحاوي فقط ويقول : " وفيه ما فيه " يشير إلى قوله : " فهي رواية ضعيفة " ولم يعز إلى أحمد ولا إلى ابن حبان ، ولما عزاه في " التلخيص " إلى أحمد سكت عليه ، ولم يصرح بالتصحيح ، ومن المستبعد جداً أن يذهل في " الفتح " عن رواية أحمد ، وليس من الممكن أن يضعف رجال أحمد هؤلاء الأعلام الثقات ، ولذا سكت عليه . وبذلك يعلم قدر تحامله على الحنفية . اللهم إلا أن يدعى ذهوله عن رواية أحمد ، ومع هذا فيؤخذ بعدم التصريح على التصحيح مع علمه بالصحة ، فيزيد بن هارون ثقة متقن من رجال الستة ، وحماد بن سلمة ثقة من رجال "مسلم" ونقم على البخاري تحاميه عن حديثه وروايته عمن دونه في العدالة ، راجع " الميزان " و " التهذيب " ، ورجحه أحمد على حماد بن زيد كما في " الميزان " ، وأزرق بن قيس من رجال " البخاري " بصري ثقة ، وذكوان هو أبو صالح السمان من رجال الستة ثقة ثبت ، فلا أدري كيف يحجم عن تصحيحه أحد . ثم للحديث شاهد من حديث عائشة عند أبي داود من طريق ابن إسحاق بلفظ : « كان يصلي بعد العصر وينهى ويواصل وينهى عن الوصال » ويقول الحافظ في " التلخيص " (ص — ٧١) : وينظر في عنعنة محمد بن اسحاق . قلت : رواه أبو داود وسكت عليه ، ورواه البيهقي في " الكبرى " (٢ — ٤٥٨) وسكت عليه ، بل استدل به على اختصاص المواظبة . — أقول : بل هو دليل على مطلق الاختصاص . وبالجملة فهو صحيح أو مما يحتج به عند البيهقي ، واستدل العلماء به في النهي عن الوصال فإذن لا يقل عن أن يكون شاهداً .

هذا خلاف ما روى عنه أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس .

وقال الشيخ : قال بعض الناس : إن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة فيه شئ فإن حماداً تغير حفظه . قال: وقد استقريت "كتاب مسلم" فاستخرجت منه رواية يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة فى مواضع كثيرة ـ فكيف يحكم ذلك على مثل هذا السند . ومر الشيخ جلال الدين السيوطى على حديث أم سلمة هذا فى "الخصائص الكبرى" وصححه وقال فيه (٢ ـ ٢٣٩) : وأخرج أحمد وأبويعلى وابن حبان بسند صحيح عن أم سلمة الخ . فالحديث أخرجه أحمد وابن حبان وأبويعلى والطحاوى وعزاه صاحب "ترتيب المسند" إلى البيهقى برمز "هق" ولم أر فيه إلا ما فى معناه حديث عائشة فى النهى عن الوصال والصلاة بعد العصر ، وروى عن حماد عن الأزرق عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة وليس فيه تلك الزيادة . وبالجملة حديث أم سلمة هذا فى أعلى مراتب الحسن لذاته ، والشيخ رحمه الله كان يرى أن مسلماً يخرج حديثاً حسناً لذاته فى كتابه مع اشتراطه الصحة فى كتابه وكان يقول : حصل لى ذلك باستقراء كتابه ، وكذلك حجتنا : حديث رواه البخارى (١ ـ ٨٣) (باب لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس) مختصراً ، وأحمد فى "مسنده" مطولاً عن معاوية رضى الله عنه قال : « إنكم لتصلون صلاة لقد صحبنا رسول الله ﷺ فما رأيناه يصليها ولقد نهى عنها يعنى الركعتين بعد العصر » وهذا لفظ "الصحيح" ، وفى "المسند" (٦ ـ ٣٠٩): « إن معاوية أرسل إلى عائشة يسألها : هل صلى النبى ﷺ بعد العصر شيئاً ؟ قالت : أما عندى فلا ، ولكن أم سلمة أخبرتنى أنه فعل ذلك ، فأرسل إليها فاسألها ، فأرسل إلى أم سلمة فقالت : نعم دخل على بعد العصر فصلى سجدتين ...... الخ » وكذلك فى "مسند أحمد" (٦ ـ ٢٢٩) من حديث عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال : « فدخلنا على مروان وعنده نفر ،

وحديث ابن عباس أصح حيث قال : لم يعد لها .

فيهم عبد الله بن الزبير ، فذكروا الركعتين اللتين يصليهما ابن الزبير بعد العصر فقال له مروان : ممن أخذتها يا ابن الزبير ؟ قال : أخبرني بها أبوهريرة عن عائشة ، فأرسل مروان إلى عائشة : ما ركعتان يذكرهما ابن الزبير أن أبا هريرة أخبره عنك أن رسول الله ﷺ كان يصليهما بعد العصر ؟ فأرسلت إليه : أخبرتني أم سلمة ، فأرسل إلى أم سلمة : ما ركعتان زعمت عائشة أنك أخبرتها أن رسول الله ﷺ كان يصليهما بعد العصر ؟ فقالت : يغفر الله لعائشة ! لقد وضعت أمري على غير موضعه ، صلى رسول الله ﷺ الظهر وقد أتي بمال فقعد يقسمه حتى أتاه المؤذن بالعصر ثم انصرف إلى وكان يومي فركع ركعتين الخ » وفيه قالت أم سلمة : « ما رأيته صلاهما قبل ولا بعد » .

وفي " الفتح " (٢ — ٥٢) : وقد روى النسائي أن معاوية سأل ابن الزبير عن ذلك فرد الحديث إلى أم سلمة فذكرت أم سامة قصة الركعتين حيث شغل عنها . وفي " الزوائد " (٢ — ٢٢٤) : عن أحمد باسناد فيه ابن لهيعة عن قبيصة بن ذويب أن عائشة أخبرت آل الزبير أن رسول الله ﷺ صلى عندها ركعتين بعد العصر فكانوا يصلونها ، قال قبيصة : فقال زيد بن ثابت : يغفر الله لعائشة ! نحن أعلم برسول الله ﷺ من عائشة ، إنما كان ذلك لأن ناساً من الأعراب . . . . (فذكر قصة شغله ﷺ عنها) وفي " مسند أحمد " (٦ — ٣١١) عن يزيد بن أبي زياد قال : سألت عبد الله بن الحارث عن الركعتين بعد العصر فقال : كنا عند معاوية فحدث ابن الزبير عن عائشة : أن النبي ﷺ كان يصليهما ، فأرسل معاوية إلى عائشة — وكنت فيهم — فسألنا فقالت : لم أسمعه من النبي ﷺ ولكن حدثتني أم سامة فسألتها فحدثت أم سلمة (فذكر القصة) . . . . فقالت أم سامة : ولقد حدثتها أن رسول الله ﷺ نهى عنها ، قال : فأتيت معاوية

وقد روى عن زيد بن ثابت نحو حديث ابن عباس . وقد روى عن

فأخبرته بذلك فقال ابن الزبير : أليس قد صلاهما لا أزال أصليهما ، فقال له معاوية : إنك لمخالف لا تزال تحب الخلاف ما بقيت ، ومثله (٦ — ٣٠٣) و (٦ — ١٨٤) . وبالجملة فإنكار معاوية ومروان على ابن الزبير ، وإنكار أم سلمة على عائشة ، وهذه المحاورات والمقاولات كل ذلك يدل على أن التشريع العام فى أداءهما هو من اجتهاد عائشة ومن اجتهاد ابن الزبير بل دلت الروايات على أن عائشة لم تصب فى اجتهادها وفى ظنها التشريع عاماً والله أعلم . وأيضاً أصبح المدار فيهما أم سلمة وعندها الخبر اليقين ، [فإن القول ما قالت حذام] والله الموفق .

وبالجملة فاضطرب حديث عائشة فى "الصحيحين" وغيرهما ، ولأجل هذا رجح الترمذى حديث ابن عباس على حديث عائشة فى "الصحيحين" فقال : وقد روى غير واحد عن النبى ﷺ : أنه صلى بعد العصر ركعتين . . . . وحديث ابن عباس أصح . ثم ما ورد فى آخره هنا زيادة قوله : لم يعد لهما " فإذن اللفظ هذا أصرح فى المقصود جداً . ومن أدلتنا ما رواه عبد الرزاق فى "مصنفه" عن أبى سعيد : نفعل ما أمرنا ، وفعل النبى ﷺ ما أمر ، كذا قاله الشيخ ، وبالأسف لم أر "المصنف" ولا من حكاه عنه مع تصفح وتفتيش ، فدل هذا على أنه يحملها على الخصوصية كما حمله الحنفية . ويقول الشافعية : إن الخصوصية باعتبار المداومة لا فى أصل مشروعيتها كما قال البيهقى ثم من بعده ، ولفظ البيهقى فى "الكبرى" (٢ — ٤٥٨) : فنى هذا وفى بعض ما مضى إشارة إلى اختصاصه ﷺ باستدامة هاتين الركعتين بعد وقوع القضاء الخ . وحكاه فى "الفتح" (٢ — ٥٢) عنه : قال البيهقى : الذى اختص به ﷺ المداومة على ذلك لا أصل القضاء

عائشة فى هذا الباب روايات : روى عنها : « أن النبى ﷺ ما دخل عليها بعد العصر إلا صلى ركعتين » . وروى عنها عن أم سلمة عن النبى ﷺ أنه : « نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس » .

اهـ . قال الراقم : وفيما سقناه من روايات أم سلمة دليل على نفس الاختصاص ، وذلك فهمته أم سلمة ، ولذا أنكرت على عائشة ، وفهم ذلك كثير من الشافعية كالخطابى والماوردى والسيوطى على خلاف ما يدعيه البيهقى ، وظاهر أن الجزئيات الخاصة والأحداث لا تقاوم القواعد العامة ، والأحاديث فى النهى بلغت التواتر — كما تقدم — وراجع " فتح الملهم " لشيخنا العثمانى (٢ — ٣٧٥) . والمسألة مختلف فيها من عهد السلف ، وقد علم ذلك من روايات أحمد فى " مسنده " ، وما ذكره الترمذى دل على أن أكثرهم على ما عليه الحنفية والله أعلم .

قوله : وروى عنها عن أم سلمة . رواية عائشة عن النبى ﷺ ثبتت من غير واسطة أم سلمة كما تقدم الإشارة إليه فى كلام المصنف : " وفى الباب عن عائشة " . قال شيخنا : فلعل لفظ " عن أم سلمة " غير صحيح . أقول : ويستفاد من حواشى الطبعة الحلبية أن كلمة " عن أم سلمة " عليها كلمة الإلغاء فى بعض النسخ أى مكتوب عليه لفظة " لا " إلا أن يشير إلى رواية عائشة عن أم سلمة ما أخرجه أحمد فى " مسنده " من قصة معاوية وابن الزبير . لعائشة فى الباب روايتان : الأولى : ما فى " الزوائد " عن " أوسط الطبرانى " : قالت : وفاتت رسول الله ﷺ ركعتان قبل العصر فلما انصرف صلاهما ثم لم يصلهما بعد » . قال : وفيه : أبو يحيى القتات ضعفه أحمد وابن معين فى رواية ووثقه فى أخرى اهـ . والثانية : أخرجه أبوداؤد فى " سننه " : « يصلى بعد العصر وينهى عنها الخ » ، وقد تقدم ، فكل منهما يحتمل ، والأظهر هو الأولى .

والذى اجتمع عليه أكثر أهل العلم على كراهية الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح تطلع الشمس إلا ما استثنى من ذلك مثل الصلاة بمكة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس بعد الطواف. فقد روى عن النبى ﷺ رخصة فى ذلك، وقد قال به قوم من أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ ومن بعدهم. وبه يقول الشافعى وأحمد واسحاق. وقد كره قوم من أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ ومن بعدهم: الصلاة بمكة أيضاً بعد العصر وبعد الصبح. وبه يقول سفيان الثورى ومالك بن أنس وبعض أهل الكوفة.

قوله: إلا ما استثنى من ذلك. الاستثناء ثبت من طريق ضعيف فى حديث أبى ذر عند الدارقطنى مرفوعاً: «لا يصلى أحدكم بعد الصبح إلى طلوع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس إلا بمكة»، يقول ذلك ثلاثاً. قال الزيلعى (١ — ٢٥٤): هو حديث ضعيف. وحكاه عن أحمد والبيهقى وغيرهما، وحكى عن "الإمام" أنه معلول بأربعة أشياء راجعه للتفصيل. والظاهر أن الترمذى يشير إلى حديث جبير بن مطعم أخرجه أصحاب السنن: أن النبى ﷺ قال: «يا بنى عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار». واستدل به الشافعى على جواز النافلة بمكة فى الأوقات الخمسة بدون كراهة، ووقع فى إسناده اختلاف، ولأجل الاختلاف لم يخرجاه، كما قال ابن دقيق العيد، انظر للتفصيل "الزيلعى" (١ — ٢٥٣).

قوله: وأحمد. هذا خلاف ما فى كتب الحنابلة، فقد ذكر فى "المغنى" (١ — ٧٦٢) مذهب أحمد كأبى حنيفة، فلعل ما عند الترمذى رواية عنه، وكان مذهب جمهور الأئمة عدم الجواز.

ــــ: باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب :ــــ

ــ: باب ما جاء فى الصلاة قبل المغرب :ــ

الركعتان قبل المغرب : اختلف فيها الأئمة الأربعة ، فلم يقل بها أبو حنيفة ومالك ، وقال أحمد بالجواز فقط ، واختلف فيها قول الشافعى ، فذكر النووى فى " شرح المهذب " (٤ ــ ٨) استحبابها ، وذكر فى " شرح مسلم " : أن الأشهر عدم الاستحباب . فإذن هو : الجواز فقط مثل مذهب أحمد على وفق ماذكره ابن قدامة فى "المغنى " (١ ــ ٧٧٠) وإن كان نقل الترمذى والحافظ فى " الفتح" على خلافه ، وما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك هو مذهب كثير من السلف كما ذكره ابن الهمام فى " فتح القدير " (١ ــ ٣١٧) ، والحافظ فى "الفتح" يحكيه عن الخلفاء الأربعة وجماعة من الصحابة كما سيأتى . ثم الاستحباب عند الشافعية بعد دخول وقت المغرب وقبل شروع المؤذن فى الإقامة ، أما إذا شرع فيها فيكره كما فى " شرح المهذب " . و اختار الشيخ ابن الهمام منا الجواز فقال : ثم الثابت بعد هذا هو نفى المندوبية ، وأما ثبوت الكراهة فلا اهـ .

وحديث الباب للشافعية ، وأجيب عنه بأن المراد : اللبث بين الأذان مقدار الصلاة . ويرده ما فى "صحيح البخارى" من حديث عبد الله بن مغفل (ص ــ ١٥٧) (باب الصلاة قبل المغرب) و (ص ــ ١٠٩٥) (باب نهى النبى ﷺ عن التحريم إلا ما يعرف إباحته) : عن النبى ﷺ قال : « صلوا قبل صلاة المغرب، قال فى الثالثة : لمن شاء، كراهية أن يتخذها الناس سنة » . قال شيخنا : وإنى استقريت وتصفحت كتب الحديث لحديث عبد الله بن مغفل : « بين كل أذانين صلاة » وحديثه : « صلوا قبل صلاة المغرب » هل هما حديثان أم حديث واحد؟ فلم أجد فيه شيئاً من المحدثين إلا أن البخارى (١ ــ ٨٧)

لما أراد التبويب على الفصل بين الأذانين أخرج فيه حديث الباب، ولما بوب على الصلاة قبل المغرب أخرج فيه حديث عبد الله بن المغفل: « صلوا قبل صلاة المغرب » ولكن كلام الزيلعي في " نصب الراية " يشير إلى أنهما حديث واحد بلفظين حيث قال — بعد حديث الباب — : وفي لفظ للبخاري قال : «صلوا قبل المغرب » . انظر " نصب الراية " (٢ — ١٤١) وأخرج البزار في " مسنده " مرفوعاً من حديث عبد الله بن بريدة عن بريدة كما في " الزوائد " (٢ — ٢٣١) بذلك اللفظ في الباب ، وكذا السيوطي في " اللآلى " (ص — ٣٠٦) وأخرجه الزيلعي (٢ — ١٤٠) بلفظ : « إن عند كل أذانين ركعتين ماخلا المغرب » وعزاه إلى الدارقطني و البيهقي والبزار . وذكر هذا اللفظ ابن الجوزي في " الموضوعات " كما حكاه الزيلعي وقال : ونقل عن الفلاس أنه قال : كان حيان — راوي الحديث — هذا كذاباً اهـ . قال السيوطي في " اللآلى المصنوعة " (ص — ٣٠٦) — طبع الهند — : قال البزار بعد تخريجه : لا نعلم رواه إلا حيان وهو بصري مشهور ليس به بأس . قال الهيثمي في " مجمع الزوائد " لكنه اختلط ، وذكره ابن عدي في الضعفاء اهـ . ثم يقول السيوطي : وحيان هذا غير الذي كذبه الفلاس ، ذاك حيان ابن عبد الله — بالتكبير — أبو حبلة الدارمي ، وهذا حيان بن عبيد الله — بالتصغير — أبو زهير البصري ، ذكرهما في "الميزان" . . . . . . ثم حكى عن " اللسان " في ترجمة البصري : وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال إسحاق ابن راهويه : كان رجل صدق ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حزم : مجهول فلم يصب اهـ . ومن العجيب أن الحافظ ابن حجر والحافظ الزيلعي حكيا كلام ابن الجوزي ولم ينبها بما نبه عليه السيوطي من الفرق بين حيان ابن عبدالله وحيان بن عبيد الله ، والذي كذبه الفلاس هو الأول لا الثاني ، وحديث البزار أخرجه الدارقطني أيضاً (ص — ٩٦) انظر "الفتح" (٢—٩٠) و"الزيلعي"

(٢ ــ ١٤٠) ، والبدر العينى حكى عن البزار توثيقه ولكن لم يتنبه لذلك هو أيضاً . نعم نبه عليه ابن حجر فى " اللسان " كما حكاه السيوطى ، وكذلك الذهبى فى "الميزان" (١ ــ ٢٩٢ و٢٩٣) وحكاه السيوطى ، ولكنه قال فى حيان بن عبد الله : "أبو حيلة" كما فى طبعة " اللآلى " ــ بالحاء المهملة وبالياء ــ (آخر الحروف) وفى الميزان "أبو جهلة" ــ بالجيم وبالموحدة ــ وأرى ما فى " اللآلى " تصحيفاً من الناسخ . وقال البيهقى فى "معرفة السنن والآثار" كماحكاه الزيلعى فى " التخريج " (ص ــ ١٤٠) وفى " السنن الكبرى " كما ذكره السيوطى فى " اللآلى " (ص ــ ٣٠٧) مختصراً : بأنه أخطأ فيه حيان بن عبيد الله فى الإسناد والمتن ، أما السند فهو عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل لا عن أبيه بريدة ، وأما المتن فهو أن زيادة الاستثناء من حيان بن عبيد الله ، ولعله لما رأى العامة لا تصلى قبل المغرب توهم أنه لا يصلى فزاد هذه الكلمة ، وكان ابن بريدة نفسه يصلى قبل المغرب ركعتين انتهى ملخصاً، وأشار إليه الحافظ فى " الفتح " مختصراً . قال شيخنا : وعندى قرائن من سياق روايات الدارقطنى لهذا الحديث أنه ليس بمدرج من حيان بل ممن فوقه . أقول: ويحتمل أن يكون صلاة ابن بريدة نظراً للإباحة دونالسنية ، والأمر فى الحديث كان للسنية و الندب فلا يعارض الاستثناء وفعله على أن العبرة لما روى لا لما رأى والله أعلم . فبقى الصلاة قبل المغرب على الإباحة ، ويحتمل أن يقال فى الحديث من غير الاستثناء : إن الأمر للإباحة دون الندب ، ومنشأ الأمر دفع ما يتوهم من أن النهى عن الصلاة بعد العصر ممتد إلى صلاة المغرب فلا يصلى قبلها ، فأباح أنه يجوز بعد الغروب قبل صلاة المغرب والله أعلم . قال شيخنا: ونقول بعد تسليم إباحة الركعتين قبل المغرب كما يقوله الشيخ ابن الهمام : أن الحديث لا يدل على الندب لما فى " صحيح البخارى " (ص ــ ١٥٧) و " سنن أبى داود " (١ ــ ١٨٩) (باب الصلاة قبل المغرب) : قال فى الثالثة : و لمن شاء

حدثنا هناد نا وكيع عن كهمس بن الحسين عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ قال : « بين كل أذانين صلاة لمن شاء » .

وفي الباب عن عبد الله بن الزبير . قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن صحيح . وقد اختلف أصحاب النبي ﷺ في الصلاة قبل المغرب ، فلم ير بعضهم الصلاة قبل المغرب . وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ : أنهم كانوا يصلون قبل صلاة المغرب ركعتين بين الأذان

كراهية أن يتخذها الناس سنة » قال : والفرق بين السنة والاستحباب بعيد في نصوص الشارع اهـ . يريد أنه ربما يطلق في تعبيرات الشارع السنة ويراد بها الندب ، وتعبيرات الشارع أرفع من أن تنزل على المصطلحات الرائجة بين القوم . وقال ابن شاهين في كتاب " الناسخ والمنسوخ " بالنسخ لحديث بريدة كما حكاه البدر العيني (٣ ــ ٦٧٥) . فدل ذلك على تصحيحه لحديث بريدة مع الاستثناء والله أعلم .

قوله : عن كهمس بن الحسين . كذا في النسخ المطبوعة بالهند ، وفي النسخة الحلبية المصرية : كهمس بن الحسن مكبراً لا مصغراً وهو الصحيح المطابق لما في كتب الرجال ، وليس هناك كهمس بن الحسين ، انظر ترجمة كهمس بن الحسن في " التهذيب " (٨ ــ ٤٥٠) .

قوله : قد روى عن غير واحد الخ . نقول : وحجتنا ما في " سنن أبي داود " (ص ــ ١٨٩) عن طاوس سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال : « ما رأيت أحداً على عهد رسول الله ﷺ يصليها » وإسناده حسن . قال ابن الهمام : سكت عنه أبو داود والمنذري بعده في " مختصره " وهذا تصحيح . وقال النووي في " الخلاصة " : إسناده حسن حكاه الزيلعي (٢ ــ ١٤٠) . وقال العيني في " العمدة " (٣ ــ ٦٧٥) : وسنده صحيح ،

والإقامة . وقال أحمد وإسحاق : إن صلاها فحسن ، وهذا عندهما على الاستحباب.

ثم ابن الهمام قد أفاض فى مناحى البحث هنا فبحث بحثاً متيناً حديثاً وفقهاً و أصولاً فراجعه من (١ — ٣١٧) من تتمة فى « باب النوافل » وراجع " فتح الملهم " (٢ — ٣٧٧) ، وقد اعترف النووى فى " شرح مسلم " (١ — ٢٧٨) فى (باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب) والحافظ فى " الفتح " : بأن الخلفاء الأربعة وجماعة من الصحابة كانوا لا يصلونها . ولكن الحافظ تعقبه بأن المنقول عن الخلفاء من طريق إبراهيم النخعى وهو منقطع .
قال الراقم : ومراسيله حجة عند كثير من المحدثين ، والحافظ نفسه صرح به فى " التهذيب " . على أن الانقطاع ليس بقادح فى الصحة عند مالك وأبى حنيفة وقد ذكره الحافظ عن مالك . والله أعلم . ولفظ النووى : لم يستحبها أبو بكر و عمر وعثمان وعلى وآخرون من الصحابة ومالك وأكثر الفقهاء ، قال : و قال النخعى : بدعة ولكن قال : والمختار استحبابها لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة . وفى " فتح البارى " (٣ — ٤٩) و " العمدة " (٣ — ٦٧٤) : قال الأثرم : قلت لأحمد : الركعتين قبل المغرب ؟ قال : ما فعلته قط إلا مرة حين سمعت الحديث وفى " الفتح " : حتى سمعت الحديث . ولفظه يدل ظاهره على أنه صلاها مرة قبل بلوغ الحديث ، ثم لما سمع الحديث استمر على أدائها ، وظاهر لفظ البدر العينى : أنه لم يصل قبل بلوغه الحديث ، وصلاها مرة بعد سماعه الحديث يتحقق العمل عليه ، وهو دأبه المعروف . والصواب عند شيخنا لفظ البدر العينى قال : ويدل عليه ما فى " مسند أحمد " ولم أدرك ذلك مع تصفح المظان . وبلفظ : « حين سمعت الحديث » فى " المغنى " (١ — ٧٧٠) ، فالظاهر بل المتعين أنه وقع التصحيف فى " الفتح " فى كلمة " حين " فتغيرت إلى " حتى " ، وأيضاً قوله " إلا مرة " لا يلائم " حتى " كما لا يخفى ، ويحتمل أن يكون قول الشيخ ما عن أحمد فى " بدائع الفوائد " فوقع الخطأ فى الضبط والله أعلم .

تنبيه : ما وقع فى حاشية " الترمذى " (طبع الهند) (١ — ٢٦) عن " اللمعات " للشيخ عبد الحق الدهلوى من حديث بريدة الأسلمى : « أن النبى ﷺ وأبابكر وعمر لم يصلوها » فخطأ فإن المروى فى حديث بريدة هو استثناء المغرب بلفظ : « إلا المغرب » أو : « ما خلا المغرب » . وأما الحديث المذكور فهو من رواية إبراهيم النخعى مرسلاً فى " كتاب الآثار " (ص — ٢٦) (باب ما يعاد من الصلاة وما يكره منها) قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد قال : سألت إبراهيم عن الصلاة قبل المغرب فنهانى وقال : « إن النبى ﷺ وأبا بكر وعمر لم يصلوها » والزيلعى (١ — ١٤١) قال : هو معضل . قال الراقم : إذا كان الحذف من آخر السند فهو المرسل ، والمعضل ما سقط من وسط الإسناد اثنان فصاعداً على ما هو المعروف فى المصطلح ، وعلى هذا فهو مرسل لا معضل والله أعلم . وفى مذكرة مخطوطة للشيخ رحمه الله : وهو فى "الكنز" (٤ — ١٩٢) من طريق آخر. قلت : عن منصور عن أبيه : « ما صلى أبو بكر وعمر وعثمان الركعتين قبل المغرب » وعلقه البيهقى عن سفيان عن منصور عن إبراهيم : « لم يصل أبو بكر ولا عمر ولا عثمان رضى الله عنهم قبل المغرب» (زيادة عثمان) وقال سفيان : نأخذ بقول إبراهيم ، أنظر البيهقى (٣ — ٤٧٦) . وفى" بدائع الفوائد " (٤ — ١١٥) عن أحمد : « ما فعلته إلا مرة فلم أر الناس عليه فتركتها » . وسئل سعيد بن المسيب عن الركعتين قبل المغرب فقال : ما رأيت فقيهاً يصليها ليس سعد بن مالك . وفى رواية : « كان المهاجرون لا يركعون الركعتين قبل المغرب وكان الأنصار يركعونها ، وكان أنس يركعها » ، كما فى " قيام الليل " لا بن نصر (ص — ٢٧) . قال الهنورى : وأرى أن قوله ﷺ : « صلوا قبل المغرب » فى حديث ابن مغفل ورد إباحةً ورفعاً للنهى الذى كان صدر عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، فهذا أمر بعد النهى ،

(باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس)

حدثنا الأنصاري نا معن نا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن

فيكون للاباحة وبياناً لانتهاء ذلك المنع على حد قوله : (وإذا حللتم فاصطادوا) فليس الغرض الندب والاستحباب والترغيب ، ولذلك قال : « لمن شاء كراهية أن يتخذها الناس سنة » ؛ وعلم منه أن الشارع لم يعجبه أن يتخذوها سنة بل أحب تركها ، فالإذن الإباحة مرجوحة ، والمنع راجح مرغوب ، فقول ابن عمر : « ما رأيت أحداً يصليها على عهد رسول الله ﷺ » كما في " مسند عبد بن حميد " حكاه في " آثار السنن " ، وقول أبي سعيد الخدري : « لم أدرك أحداً من الصحابة يصليها غير سعد بن مالك » كما في " المعتصر " ، وقول منصور عن أبيه — المتقدم — : « ما صلى أبوبكر ولا عمر ولا عثمان الركعتين قبل المغرب » كل ذلك دلالة واضحة على أنهم فهموا غرض الشارع من ذلك الأمر وقد أشرت إليه سابقاً ولله الأمر من قبل ومن بعد .

—: باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس :—

اتفق الأئمة الأربعة على أن من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ثم غربت الشمس في خلالها وأتم صلاته فقد صحت . وأما في الصبح فكذلك عند الثلاثة خلافاً لأبي حنيفة ، فعنده تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس في أثنائها . وإليه ذهب صاحباه أبويوسف ومحمد ، غير أنها تحولت نفلاً عند الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ، وبطلت أصلاً عند محمد . ثم في رواية ذكرها الإمام السرخسي في " مبسوطه " (١ — ١٥٢) والإمام الكاساني في " البدائع " (١ — ١٢٧) : أن الصبح لاتفسد أيضاً إذا صبر وانتظر حتى إذا ارتفعت الشمس أتم الصلاة ، ولفظ " البدائع " : وروى عن أبي يوسف : أن الفجر

يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ لا تفسد بطلوع الشمس لكنه يصبر حتى ترتفع الشمس فيتم صلاته اه . فعلم أنه رواية شاذة عن أبى يوسف فى عدم فساد الصلاة بهذا التدبير . ولكن فى "البدائع" (١ - ١٤٤) يقول : إن المصلى إذا لم يفرغ من الفجر حتى طلعت الشمس بقى فى التطوع عندهما إلا أنه يمكث حتى ترتفع الشمس ثم يضم إليها ما يتمها فيكون تطوعاً ، وعنده (أى محمد) يصير خارجاً من الصلاة اه . ودل هذا اللفظ على أمرين: الأول: أن تلك الرواية ليست عن أبى يوسف فقط بل هو مذهب الإمام أبى حنيفة وأبى يوسف جميعاً . والثانى : أن تحولها نافلة إنما يكون بهذه الحيلة والتدبير لا مطلقاً بل ثبت أن المسألة المشهورة من تحولها نافلة مطلقاً خطأ والله أعلم .

وبالجملة : فاتفق الأربعة فى العصر ، واختلفوا فى الفجر . والحديث بظاهره لا يفرق بينهما ، فإذن يصلح لأن يستدل به على أبى حنيفة ، ويقال : إن مذهبه يخالف الحديث . والغرض عندهم أنه لا يجوز التأخير إلى هذا الوقت إلا لمعذور كالناسى أو النائم كما ذكره الترمذى ، والتأخير لغير المعذور معصية وكبيرة عندهم ، وألحقوا بالمعذور اجتهاداً كل من صار من أهل الوجوب فى مثل هذا الوقت كصبى بلغ وكافر أسلم وحائض طهرت ، وإنهم مأمورون بالصلاة فى مثل الوقت ، والطلوع والغروب فى خلالها غير مفسد . وعلى كل حال حديث الباب وارد على الحنفية الخ . ولم يجب أحد منهم بما يشفى غلة الباحث ، و أجاب الإمام الطحاوى فى "شرح الآثار" (ص - ٢٣٣) (باب الرجل يدخل فى صلاة الغداة فيصلى منها ركعة الخ) : بأن محمل الحديث من صار من أهل الوجوب كالمجانين إذا أفاقوا ، والصبيان إذا بلغوا ، والنصارى إذا أسلموا ، والحيض إذا طهرن ، وقد بقى عليهم من وقت الصبح مقدار ركعة أنهم لها مدركون ، وبمثله أجاب السرخسى فقال : وتأويل الحديث أنه لبيان الوجوب

قال : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح »

بإدراك جزء من الوقت قل أو كثر اهـ . ثم ذكر الطحاوى أنه يرد على هذا التأويل حديث أبى هريرة : « من أدرك من صلاة الغداة ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى » . وهو حديث "صحيح البخارى" بلفظ : « وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته » . رواه فى (باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب) وانظر ألفاظ الحديث فى "العمدة" (٢ — ٥٥٦) و "الفتح" (٢ — ٤٦) . ثم اختار بأن ما فيه الإباحة يحتمل أن يكون منسوخاً بما فيه النهى ، وأحاديث النهى قد تواترت . فكان الحديث منسوخاً عنده بكلا الجزئين ، وقد اعترض الحافظ ابن حجر (٢ — ٤٦) محمل الإمام الطحاوى بعد نقل حديث : « فليصل إليها أخرى » من البيهقى فقال : ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوى حيث خص الادراك باحتلام الصبى الخ . ورده بما رد به الطحاوى نفسه ولم يعز إليه الرد، وهذا عجيب منه . ثم قال الحافظ : وادعى بعضهم أن أحاديث النهى ناسخة لهذا الحديث ، وهى دعوى تحتاج إلى دليل ، وإنه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال الخ . وأجاب عنه البدر العينى : بأنه اجتمع محرم ومبيح ، وتواترت الأخبار فى المحرم ما لم تتواتر فى المبيح ، والترجيح للمحرم عند التعارض ، ولا يجوز العكس حيث يلزم النسخ مرتين انتهى ملخصاً ، لكن الحافظ حاول الجمع بتخصيص أحاديث النهى على ما لا سبب له من النوافل وقال : التخصيص أولى من ادعاء النسخ . قلت : وفيه مجال للبحث والنظر ، وأجاب أرباب التصنيف من علمائنا بمسألة أصولية كما ذكر صاحب "شرح الوقاية" : بأن الجزء المقارن للأداء سبب لوجوب الصلاة، وآخر وقت العصر وقت ناقص إذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصاً ، فإذا أداه أداه كما وجب ، فإذا اعترض الفساد بالغروب لا تفسد ، وفى الفجر كل وقته وقت كامل لأن الشمس لا تعبد قبل

ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » .

الطلوع فوجب كاملاً فإذا اعترض الفساد بالطلوع تفسد لأنه لم يؤدها كما وجب . قال : فإن قيل : هذا تعليل فى معرض النص وهو قوله عليه السلام : « من أدرك ركعة . . . . . . » قلنا : لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين النهى الوارد عن الصلاة فى الأوقات الثلاثة رجعنا إلى القياس كما هو حكم التعارض ، والقياس رجح هذا الحديث فى صلاة العصر ، وحديث النهى فى صلاة الفجر اه . وقال السرخسى (١ — ١٥٢) فى بيان الفرق بينهما : أن بالغروب يدخل وقت الفرض فلايكون منافياً للفرض ، وبالطلوع لا يدخل وقت الفرض ، فكان مفسداً للفرض كخروج وقت الجمعة فى خلالها مفسد الجمعة لأنه لا يدخل وقت مثلها اه .

قال الشيخ : والذى ظهر لى أن يقال : إن الحديث وارد فى حكم صلاة المسبوق ولا علاقة له بالمواقيت . وقبل "طلوع الشمس" و" قبل الغروب" تعبيران عن الفجر والعصر ، وسيأتى وجه تخصيصها بالذكر ؛ فالمعنى : من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة ، سواء كان ذلك فى الفجر قبل طلوع الشمس أو فى العصر قبل الغروب ، فلتكن الركعتان جميعاً قبل الطلوع والغروب ، فتكون الركعة الثانية بعد الإمام محسوباً مع الإمام فيكون من أحكام المسبوق ، فإذن لا إشكال فى قوله : « فليصل إليها ركعة أخرى » كما فى " معانى الآثار" أو " فليتم صلاته " كما فى " الصحيح " حيث إن المسبوق يصل ما فاته إلى ما أدركه ، وزعم الحجازيون : أن الركعة الثانية بعد الطلوع والغروب كما هو المتبادر ، فيكون من باب المواقيت دون المسبوق. والذى ذكرته يدل عليه أن حديث أبى هريرة قد روى فى عدة أبواب من الحديث بألفاظ متقاربة ، واتفقوا فى ثلاثة مواضع منها أنه فى حق المسبوق .

الأول : حديث أبى هريرة عند الشيخين ولفظ البخارى : « من أدرك

وفى الباب عن عائشة . قال أبوعيسى: حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح .

ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » .

والثانى : حديثه عند مسلم بلفظ : « من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة » وهذا اللفظ الثانى نص فى المسبوق . ويشير صنيع مسلم فى إخراجهما فى باب واحد وسياق واحد إلى أنهما من باب واحد ، و مصداقهما واحد ، وأضف إلى ذلك أن حديث : « قبل أن تطلع الشمس الخ » رواه بطريقين فى هذا الباب . وكذلك فى معناه حديث عائشة عنده فى الباب .

والثالث : حديثه عند أبى داؤد (١ — ١٣٦) (باب الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع) ونصه : قال رسول الله ﷺ : « إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » وأريد بالركعة الركوع . وهذا أيضاً صريح فى حكم المسبوق ، و الحديث وإن غمزه البخارى فى "جزء القراءة خلف الإمام" ولكنه أخرجه ابن خزيمة فى "صحيحه" فهو صحيح عنده ، ولفظ البخارى فى « جزء القراءة » غير لفظ أبى داؤد ، وغمزه بأنه موقوف . وابن خزيمة أخرجه بلفظ أبى داؤد فى باب وبلفظ آخر فى باب آخر ، انظر للتفصيل "التلخيص" (ص — ١٢٧) .

وفى معناه : حديث ابن عمر عند "النسائى" (ص — ٩٥) (باب من أدرك ركعة من صلاة الصبح) . مرفوعاً : « من أدرك ركعة من الجمعة أو غيرها فقد تمت صلاته » فالحديث بهذه الألفاظ كلها فى حق المسبوق عندهم ، فليكن حديث الباب كذلك فى حقه مسوقاً لحكمه . ثم إن النسائى أورد فى هذا الباب نفسه حديث أبى هريرة الذى عند المؤلف بطرقه ، وذلك أيضاً يشير إلى ما أشار إليه صنيع مسلم ، ويستأنس به لما يقول شيخنا رحمه الله ، وأيضا عند النسائى فى الباب عن سالم مرسلاً : « من أدرك ركعة من صلاة من الصلوات فقد أدركها إلا أنه يقضى ما فاته » . وقد تكلم فى رواية النسائى المذكور أبوحاتم

والدارقطني ، انظر للتحقيق والتفصيل " التلخيص " (ص ١٢٦ — ١٢٧)

قال شيخنا : لست أدعي أن الحديث حديث واحد والاختلاف إنما اختلاف في اللفظ تطرق إليه من الرواة بل يحتمل أن يكون لأبي هريرة في الباب أحاديث تلقاها من رسول الله ﷺ في أوقات مختلفة ، فكأن النبي ﷺ أرشد إلى ذلك مراراً بألفاظ مختلفة في أوقات مختلفة ، وإنما مفادها وحكمها واحد لا يختلف باختلاف التعبير مهما كان . ثم يرد على هذا التوجيه أن هذا الحكم عام لسائر الصلوات أيضاً ، فما وجه تخصيص الفجر والعصر بالذكر في الحديث ؟ فالجواب من وجوه :

الوجه الأول : أن الحديث لعله ورد حين كانت فرضت هاتان الصلاتان الفجر والعصر فقط ، وما يرد عليه من أنه من رواية أبي هريرة ، فجوابه أنه يمكن أن يكون رواه أبوهريرة مرسلاً ، ويكون بينه وبين النبي ﷺ واسطة .

والوجه الثاني: أن آخر الوقت إجماعاً ليس إلا لهاتين الصلاتين وما عداهما مختلف فيه كما علم مما تقدم .

والوجه الثالث : أن آخر الوقت حساً الذي يشترك في معرفته الخاصة والعامة ولا يلتبس على أحد ليس إلا للفجر والعصر خاصة ، وما عدا ذلك فيحتاج إلى معرفة دقيقة وعلم راسخ ، فلما كان انتهاء الوقت فيهما يعرفه كل أحد ؛ فجاء التخصيص من هذه الجهة وإن كان حكم جميع الصلوات واحداً . فظهر وجه النكتة في « قبل أن تطلع الشمس » و « قبل أن تغرب الشمس » .

قال الراقم : والذي ذهب إليه الجمهور أنه من باب المواقيت ، وأنه يدل على أن خروج الوقت غير مفسد لأصحاب العذر لا بد أن يبينوا وجه التخصيص بهما أيضاً ؛ فالمطالبة بوجه التخصيص لا فرق بينهما على كل حال ، سواء كان الحديث في حكم المسبوق بالصلاة أو المسبوق بالوقت ؛ ولذا قال ابن الأثير فيما حكاه السيوطي في " تنوير الحوالك " (١ — ٢٣) : وأما تخصيص هاتين الصلاتين

بالذكر دون غيرهما مع أن هذا الحكم ليس خاصاً بهما بل يعم جميع الصلوات فلأنهما طرفا النهار ، والمصلى إذا صلى بعض الصلاة وطلعت الشمس أو غربت عرف خروج الوقت ، فلم يبين النبي ﷺ هذا الحكم لما عرف (فى الأصل : وعرف) المصلى أن صلاته تجزيه لظن فوات الصلاة وبطلانها بخروج الوقت ، وليس كذلك آخر أوقات الصلاة الخ . وبالجملة فالعهدة على التأويلين فى التخصيص لا تختلف .

والوجه الرابع : أن يقال : إن الوجه هنا كما قيل فى حديث فضالة عند أبى داؤد (١ ـــ ٦٧) (باب فى المحافظة على الصلوات) : « حافظ على العصرين . . . . . فقلت : وما العصران ؟ فقال : صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها » : أن الغرض تأكيد المحافظة وزيادة الاهتمام والعناية بهما ، حكى السيوطى هذا التأويل عن ابن حبان فى حاشيته على " سنن أبى داؤد " انظر " البذل " (١ ـــ ٢٤٨) وذلك لأن مظنة الفوات فيهما أكثر فقاله ترغيباً لهم بإدراك فضل الجماعة وحثاً لهم فى أدائها مع الجماعة وإن أدركوا ركعةً منها وإن كان نفس الحكم سواء فى الكل ، وقال السيوطى : إنه من خصائصه ﷺ ، إنه يخص من شاء بما شاء من الأحكام ويسقط عمن شاء ما شاء من الواجبات ، قاله فى حاشيته على " أبى داؤد " وفى " الخصائص " كما فى " البذل " : واستدل بحديث أحمد وفيه : « فأسلم على أنه لا يصلى إلا صلاتين فقبل منه ذلك » فيدل صراحة على أنه أسقط عنه ثلاث صلوات . قال الراقم : ويحتمل أنه علم بالوحى أنه إذا مرت بشاشة الإيمان قلبه حافظ على الخمس فإن المؤمن الصادق المخلص يجد حلاوة وقرة عين فى الصلاة ، فكيف يرضى بترك الثلاث ؟ فيكون تدبيراً لطيفاً لحثه على الإسلام والله أعلم . ثم إنه ينافى ما ذكره الشيخ من أنه فى حق المسبوق ما عزاه الحافظ فى " الفتح " (٢ ـــ ٤٦) إلى " سنن البيهقى " : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة

وبه يقول أصحابنا والشافعى وأحمد وإسحاق . ومعنى هذا الحديث عندهم لصاحب

بعد ما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة » . قال الحافظ بعد نقله : وأصرح منه رواية أبى غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء وهو ابن يسار عن أبى هريرة بلفظ : « من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ثم صلى ما بقى بعد غروب الشمس لم يفته العصر » ، وقال مثل ذلك فى الصبح . اهـ قال الشيخ : ولكنى لم أجده فى هذا الباب فى " السنن الكبرى " من القطعة التى عندى من الكتاب ، ولعله لأجل هذا نقله الشوكانى ، وقال : وفى بعض الروايات وأخذه من " الفتح " ولم يذكر " السنن الكبرى " ولم يعزه إليه ، غير أن الإنصاف أنه لا بد أن تكون الرواية ثابتة كما حكاه الحافظ فإنه متثبت فى النقل غير متهم فيه . قال الراقم : صدق الشيخ فى ظنه والحديث موجود فى النسخة المطبوعة بدائرة المعارف بالهند (١ ــ ٣٧٩) بلفظ : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس وثلاثاً بعد ما تغرب فقد أدرك العصر » نعم بين لفظ نقله الحافظ وبين هذا فرق ، ويحتمل أن يكون الحافظ حكاه مختصراً ، والجواب على ما تلخص وتنقح عند شيخنا أن حديث " سنن البيهقى " ذلك محمول على سنة الفجر لمن صلاها بعد طلوع الشمس وقد صلى الفجر قبل طلوعها ، والمراد بالركعة الصلاة ، فالصلاة قبل الطلوع الفريضة وبعد طلوعها سنة الفجر ، وهذا الحديث رواه الترمذى فى " جامعه " فى (باب ما جاء فى إعادتها بعد طلوع الشمس) من حديث أبى هريرة مرفوعاً : « من لم يصل ركعتى الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس » قال : ودليل ذلك أن الحديث ثبت عندى بطرق كثيرة تزيد على عشرين طريقاً ، ومدار جميع الطرق قتادة : خمس فى " مسند أحمد " ، وخمس فى " سنن الدارقطنى " ،

العذر مثل الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها فيستيقظ ويذكر عند طلوع الشمس

وثلاث فى "سنن البيهقى" ، وطريقان فى "صحيح ابن حبان" ، وطريقان فى "مستدرك الحاكم" ، وطريق فى "طبقات الذهبى" — أى "تذكرة الحفاظ" — ، وطريق عند النسائى فى "الكبرى" ، وعند الطحاوى فى "معانى الآثار" ، وطريق عند "الترمذى". فيعبر خمس من الرواة بلفظ : « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس وركعةً بعدها » والمراد فيه من الركعة قبل الطلوع هو الصلاة المكتوبة قبل طلوعها ، ومن الركعة بعد الطلوع سنة الفجر . ويعبر بعضهم بالمراد فى صراحة ووضوح كما هو عند الترمذى والدارقطنى ، فكان ما فى "سنن البيهقى" فى سنة الفجر ، وزعم الحافظ أنه من جملة ألفاظ حديث الباب . ثم الحافظ نفسه صرح فى "التهذيب" (٧ — ١٩١) فى ترجمة عزرة بن تميم: أنه ليس بالقوى وتفرد عنه قتادة بالرواية وعزاه إلى النسائى — ولعله فى "الكبرى" — ولم ينبه فى "الفتح". يقول الراقم : الذى ضعفه الحافظ فى "التهذيب" هو حديث قتادة عن عزرة عن أبى هريرة وتقدم لفظه ، وفيه : « فليصل إليها أخرى » . والذى تمسك به فى "الفتح" هو حديث أبى هريرة بلفظ : « وركعةً بعد ما تطلع الشمس الخ » وليس فيه عزرة بن تميم ، نعم الحديث هذا بمعناه . ثم المتن المذكور روى من غير طريق عزرة أيضاً كما هو عند أحمد والدارقطنى والطحاوى والحاكم كما تقدم ، وله شاهد من حديث أبى هريرة فى معناه عند أحمد وغيره فيشكل الخروج عن العهدة والله أعلم بالصواب .

والدلائل والشواهد على ما قال شيخنا مبسوطة فى مذكرته كما أفاده . قال الراقم : ولعل هذه الطرق تبلغ إلى هذا العدد إذا نظرنا إلى شيوخ هؤلاء أصحاب الكتب التى ذكرها الشيخ أو شيوخ شيوخهم وإلا فلا يبلغ من يروى عن قتادة أو من يروى عنه قتادة إلى هذا العدد فقد تصفحت "مسند أحمد"

وعند غروبها .

من مسند أبي هريرة من (٢ — ٢٢٨ — إلى — ٥٤١) ، وكذلك راجعت " سنن الدارقطني " ثم " الطحاوي " ثم " البيهقي " ثم " المستدرك " فلم يبلغ الرواة عن قتادة إلى ذلك العدد، ولا أظن طرق " ابن حبان " و"طبقات الذهبي" و"كبرى النسائي" خارجة عنها، ولو كانت ما عدا ذلك وضمت إليها فلا تبلغ أيضاً ، وإليك ما تلقيته مختصراً ملخصاً :

الأول : حديث أبي هريرة من طريق سعيد — وهو ابن أبي عروبة — عن قتادة عن خلاس عن أبي رافع بلفظ : « إذا أدركت ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فصل عليها أخرى » رواه أحمد (٢ — ٢٣٦) ، والطحاوي (١ — ٢٣٢) وفيه : « فليصل إليها أخرى » . والبيهقي (١ — ٣٧٩) بلفظ الطحاوي ، وكذا أحمد بهذا اللفظ (٢ — ٤٨٩) .

الثاني : حديث أبي هريرة من طريق همام عن قتادة عن النضر بن أنس بلفظ : « من صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس فليصل إليها أخرى » أحمد (٢ — ٥٢١) و (٢ — ٣٤٧) والحاكم (١ — ٢٧٤) والدارقطني (ص — ١٤٧) ولفظهما : « فليصل الصبح » بدل: « فليصل إليها أخرى » .

الثالث : من طريق همام قال : سئل قتادة عن رجل صلى ركعة من صلاة الصبح ثم طلعت الشمس فقال : حدثني خلاس عن أبي رافع أن أبا هريرة حدثه أن رسول ﷺ قال : « فليتم صلاته » أحمد (٢ — ٤٩٠) ، وبهذا اللفظ أحمد (٢ — ٣٤٧) من طريق همام عن قتادة عن النضر بن أنس، والدارقطني ص — ١٤٧) والبيهقي (١ — ٣٧٩) والحاكم (١ — ٢٧٤) .

الرابع : حديث أبي هريرة من طريق هشام عن قتادة عن عزرة بن تميم بلفظ : « إذا صلى أحدكم ركعة من صلاة الصبح ثم طلعت الشمس فليصل إليها أخرى » الدارقطني (ص — ١٤٦) والبيهقي (١ — ٣٧٩) .

الخامس : من طريق همام عن قتادة عن النضر بن أنس بلفظ : « من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلها بعد ما تطلع الشمس » الترمذي (١ ـــ ٥٧) والدارقطني (ص ـــ ١٤٧) إلى قوله : « فليصلها » فهذا ما وقفت عليه من الألفاظ من طريق قتادة ، ولم أجد في هذه الكتب الخمسة "مسند أحمد" و "سنن الدارقطني" و "البيهقي" و "الطحاوي" و "مستدرك الحاكم" طريقاً آخر عن قتادة ، نعم حديث أبي هريرة : « من أدرك الخ » من غير طريق قتادة باللفظ المعروف بألفاظ متقاربة المعنى ، انظره في "المسند" (٢٥٤ و ٢٦٠ و ٢٨٠ و ٢٨٢ و ٣٤٨ و ٣٩٩ و ٤٦٢ و ٤٧٤) كله من (الجزء الثاني) . وطريقا ابن حبان أشار إليها الحافظ الزيلعي (١ ـــ ٢٢٨) ثم الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (ص ـــ ٦٥)، وطريق النسائي في "الكبرى" هو عن همام عن قتادة عن عزرة، ذكره الزيلعي ثم ابن حجر في "التهذيب" (٧ ـــ ١٩١) وكل منهما عزاه إلى النسائي ، ورمز في "التهذيب" لعزرة برمز (س) ولكنه ليس في "الصغرى" التي بأيدينا ، فلو لم يكن من اختلاف النسخ فهو في "الكبرى" ، وعلى كل حال هو طريق الدارقطني والبيهقي كما تقدم، وطريق الذهبي في "طبقاته" وجدته بعد بحث في ترجمة علي بن نصر بن علي الجهضمي (٢ ـــ ١١١) . قال الراقم : وهذا جهد المقل وبالله التوفيق . ثم صادفت ما ذكره الشيخ في تعليقاته على "الآثار" للنيموي فأحببت ذكر لفظه فقال: هو (أي حديث أبي هريرة) : « من لم يصل ركعتي الفجر فليصلها بعد ما تطلع الشمس » من طريق قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة أخرجه أحمد في (٢ ـــ ٣٠٦) و (٢ ـــ ٣٤٧) و (٢ ـــ ٥٢١) ومن طريق قتادة عن خلاس عن أبي رافع عن أبي هريرة ، أخرجه أحمد أيضاً في (٢ ـــ ٢٣٦ و ٤٨٩ و ٤٩٠) . وراجع لأبي رافع (٧ ـــ ١١٢) من "الفتح" ولخلاس (ص ـــ ٥٠٠) من "التخريج" ، وأخرجه الدارقطني

بهاتين الطريقتين ، وطريق قتادة عن عزرة بن تميم عن أبي هريرة أيضاً . وراجع لعزرة (١ ــ ٣٢٥) من "الجوهر النقي" و (٧ ــ ١٩١) من "التهذيب" ، ولم أجد ما عزواه لمسلم وللنسائي وكذا عزاه في " التخريج " للنسائي فلعله في "الكبرى" وأخرجه البيهقي من طريق قتادة بالوجهين كما في " الفتح " وليس عند أحد منهم ذكر العصر ولا لفظ : « من أدرك ركعة من الصبح فقد أدرك الصبح » كما حكاه الترمذي في متن هذا الإسناد أنه هو المعروف . فالذي يظهر : أنه حديث آخر في مسألة سنة الفجر لا مسألة إدراك الصبح ، . . . . حديث واحد بنحو خمسة عشر طريقاً تدور على قتادة ثم تنشعب إلى ثلاث طرق ، و إطلاق الركعة على شفع في مقابلة شفع نظيره عند "ابن ماجه" من حديث أبي سعيد في قدر قراءة الظهر ، يفسره رواية " مسلم " فيه ، وأخرجه " حب " و "هق" (أي ابن حبان والبيهقي) أيضاً بلفظ الترمذي على ما في "شرح المنتقى" فتمت تسعة عشر طريقاً كلها حديث واحد ، ستة بلفظ ، وثلاثة عشر بلفظ ، و كلها بمعنى واحد . وذكر الشيخ أيضاً (مكتوباً بفصل) خمسة طرق لأحمد، وخمسة للدارقطني ، وثلاثة للبيهقي ، واثنان لابن حبان ، وواحد للطحاوي ، وللترمذي والحاكم اثنان كما في "الاعلام" ، وأخرجه في "تذكرة الحفاظ" لعلي بن نصر بن علي أبي الحسن الجهضمي ، فإن كان عند النسائي أيضاً في " الكبرى " فقد وصلت الطرق إلى عشرين أو أزيد . وراجع اختلاف المتون مع اتحاد المخارج (١١ ــ ٢٩٠) من " الفتح " وعن النسائي من طريق معاذ بن هشام وهو كذلك عند الدارقطني ، ويدل سياقه على أنه ضرب اجتهاد من أبي هريرة ، وراجع حاشية "الدارقطني" (٢ ــ ٢٧٥) وإسناد الترمذي في (التيمم) . وراجع لعزرة أيضاً ما ذكره في " التلخيص " من حديث شبرمة فقد خالفه بعض ما ذكره في "التهذيب" ، وراجع "العمدة" (١ ــ ٣٦٥) عن البيهقي . قال الشيخ : وما عند الدارقطني : « من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس

فليصلها ، فبناء على النهى السابق ، وتذكير له ولا مفهوم له كما زعمه شارح "المنتقى" أو تعليل لعدم صلاته حتى تطلع فلا وجه للمفهوم اهـ . وإنما جئت بهذه القطعة من تعليقته على "آثار السنن" بنحو ترتيب وجمع شتيت لكى تقدر فى قلبك ذلك الجهد والمكابدة فى البحث والتنقيب وافقت أولم توافق ، ورحم الله من أنصف وعرف المقادير .

تنبيه : إن ما اختاره الشيخ رحمه الله فى شرح الحديث : بأنه فى حق المسبوق فله سلف من العلماء ، فيقول " الزيلعى" (١ ــ ٢٢٩) : ومنهم من يفسر بالمأموم، ويشهد له رواية الدارقطنى : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه » انتهى ثم بعد الفراغ عن الباب كله رأيت فى " فتح الملهم " لشيخنا العثمانى (٢ ــ ١٨٨) أنه حكى عن شيخنا إمام العصر جوابه بنصه مشيراً إلى طريق قتادة فى " مسند أحمد " بما ذكرته كله ، ثم اختار شيخنا العثمانى مسلكاً آخر فى الجواب بأن الحكم فى المسألة ينبغى أن يكون عندنا على وفق الجمهور وعلى وفق الحديث لما يدل عليه قواعد الحنفية الفقهية فراجعه. والحافظ البدر العينى لما تصدى لذكر اختلاف ألفاظ الحديث فأخرج ألفاظاً تدل على إدراك ركعة بعد الطلوع والغروب . وعند شيخنا أن ذلك من قول أبى هريرة موقوفاً وليس بمرفوع ولا أدرى أى لفظ يريده الشيخ رحمه الله تعالى ، فالبدر العينى قد أخرج ذلك عن " مسند السراج " وعن أبى نعيم وغيرهما ، انظر " العمدة " (٢ ــ ٥٥٦) . ولعل الحافظ العينى لم يفصل الأمر . قال شيخنا : ويدل على ما قلت : عبارة البيهقى فى " سننه الكبرى" ولم أدرك ذلك ، ولم أقف عليه فى مظانه ، انظر " سنن البيهقى " (١ ــ ٣٧٨ و٣٧٩) وأيضاً قال شيخنا : من جملة من روى حديث الباب هو ابن عباس عند " مسلم " وفتواه بفساد الصلاة بطلوع الشمس فى خلال الصلاة

أخرجها أبوداود الطيالسي بسند صحيح . لعل الشيخ يريد بذلك ما أخرجه من طريق عمرو بن هرم عن جابر بن زيد عن ابن عباس أنه كان يقول : « وقت الصبح من طلوع الفجر إلى أن يطلع شعاع الشمس فمن غفل عنها فلا يصلين حتى تطلع وتذهب قرونها فقد أداج رسول الله ﷺ ثم عرس فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس أو بعضها فلم يصل حتى ارتفعت » " مسند أبي داود الطيالسي " (ص ـــ ٣٤٠ و٣٤١) وإن كان أراد غيره فلم أجده . فتلخص من هذا البحث أن حديث الباب لا رابطة له بمسألة فقهية اختلف فيها الفقهاء من الحجازيين والعراقيين ، فكان الحديث من أحكام المأموم المسبوق . قال الشيخ : ولتكن هذه الخلافية من قبيل الاختلاف في المجتهدات فيكون الاختلاف اجتهادياً صرفاً غير مستند إلى النص الصريح أو يكون مستنداً إلى حديث أنس ابن مالك عند الترمذي في صلاة المنافق ، وإذا لم يبق للحديث علاقة بتلك المسألة الخلافية وأصبحت الخلافية في الفرق بين الفجر والعصر اجتهادية فالأمر واسع والفرق واضح ، والله أعلم .

بحث و تنبيه : المعنى الذي ذكره الإمام الطحاوي لحديث الباب في صدد الجواب ذكره ابن القاسم في " المدونة " (١ ـــ ٩٣) عن ابن وهب قال : وبلغني عن أناس من أهل العلم أنهم كانوا يقولون : إنما ذلك للحائض تطهر عند غروب الشمس أو بعد الصبح ، أو النائم أو المريض يفيق عند ذلك اهـ . قال الراقم : فعلم أن الطحاوي لم يتفرد به بل سبقه إلى ذلك ابن وهب وأناس آخرون ، فمن الخطأ أو من العجب تفويق السهام إلى الحنفية أو إلى الطحاوي خاصة ، ثم كل ذلك يدل على أن أبا حنيفة ومالكاً لم ينقل عنهما صراحة معنى حديث الباب ، فذلك يؤيد ما قاله شيخنا من أن المسألة الفقهية الخلافية اجتهادية ، بل كلام الشافعي في " الأم " (١ ـــ ٦٣) في وقت العصر يرمي إلى ذلك الغرض حيث روى حديث الباب من طريق مالك عن زيد بن أسلم ، ثم استدل به فقال : فمن لم يدرك

ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد فاتته العصر اهـ . ثم لما ذكر المسألة لم يستدل بالحديث فقال فى "الأم" (ص — ٦٨) : ولو كان تأخى فعلم أنه صلى إحداهما قبل مغيب الشمس والأخرى بعد مغيبها أجزأتا عنه وكانت إحداهما مصلاة فى وقتها وأقل أمر الأخرى أن تكون قضاء" اهـ . قلت : وإذن يمكن لأحد أن يدعى أن رواية : « وركعة بعد ما تطلع » أو قوله : « فليتم » كل ذلك من الرواية بالمعنى ، وأصل لفظ الحديث هو : « من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الفجر الخ » ولا يخفى على البصير فرق بين قوله : « من أدرك ركعة من العصر » وبين « من صلى ركعة من العصر » فيكون تبادره فى حق المسبوق من غير لفظ « قبل أن تطلع » و « قبل أن تغرب » وبهما فى حق من حمل عليه ابن وهب وأبو جعفر وغيرهما ، وليس معنى « فقد أدرك » أنه يكفيه ركعة بالاتفاق فإذن هو مأول كأنه أدرك كلها فوجب عليه الصلاة قضاء" إذا لم يمكنه أداء" فكأنه نبه على أنه لا يفوت الصلاة بفوات وقتها بل إدراك بعض الوقت يكفى للوجوب ، وعلى ذلك لا تبقى أية علاقة لحديث الباب بالموضوع الخلافى بين الحجازيين والعراقيين والله أعلم . فجواب الطحاوى نافذ فى الجملة . قال الشيخ : ويؤيد ذلك أن فخر الإسلام البزدوى وشمس الأئمة السرخسى اختلفا فى أن أصحاب الأعذار إذا زال عذرهم أو الكافر أسلم أو الصبى بلغ فى وقت لا يمكنه أداء الصلاة فيه إلا بطلوع الشمس فى تلك الصلاة أو غروبها هل يجب عليهم الأداء فى الحال أو بعد خروج الوقت المكروه اهـ . أقول : قال السرخسى : يلزمهم أداؤها فى الحال كما هو المتبادر من كلامه فى "المبسوط" (١ — ١٥٢) ، ولكنه خص هناك بالغروب ، وراجع لبعض تفاصيل المسألة "البحر الرائق" (١ — ٢٥١) ولم أر الفرق بين قول السرخسى والبزدوى هكذا منقحاً مصرحاً ، وراجع للتحقيق "التحرير" وشرحه (١ — ١٢٠) وما بعدها و (١ — ١٢٣) وما

ــ: باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين :ــ

حدثنا هناد نا أبو معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال : « جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر ،

بعدها . ثم إن ما يؤيد مذهب إمامنا أبي حنيفة ويرد قول غيره من الحجاز بين تأخيره صلاة العصر في غزوة الخندق كما في "الصحيحين" ، وعلى الأخص في رواية مسلم ، وكذلك عمله ﷺ في قصة ليلة التعريس ، تقدم تخريج الروايتين في (باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ) .

ــ: باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين :ــ

الجمع بين الصلاتين ـ أي أداء الصلاتين ـ الظهر والعصر أو المغرب والعشاء في وقت أحدهما تقديماً أو تأخيراً خلافية بين الأربعة ، فاتفق الثلاثة على جوازها مع اختلاف بينهم في سبب الجواز من سفر أو مطر أو مرض ، وأنكره أبو حنيفة مطلقاً أي تقديماً وتأخيراً ، وبعذر أو بغير عذر ما عدا صلاتين : الظهر والعصر بعرفات جمع تقديم ، وما عدا صلاتين : المغرب والعشاء بجمع (المزدلفة) جمع تأخير ، وأنكر البخاري جمع التقديم كما يدل عليه صنيعه في "صحيحه" فقال : (باب تأخير الظهر إلى العصر) وأخرج فيه حديث ابن عباس : « صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء » . ومعلوم من عادته أنه يشير في تراجمه إلى ما يختاره ، وكذا تراجمه في أبواب السفر ترمي إلى ذلك الغرض . وانظر "الفتح" (٢ ــ ٤٨) و"العمدة" (٣ ــ ٥٧٣ و٥٧٤) . ونقل الحاكم في "علوم الحديث" (ص ــ ١٢٠) عن البخاري يقول : قلت لقتيبة بن سعيد : مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ؟ فقال : كتبته مع خالد المدائني قال البخاري : وكان

وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر » . قال : فقيل لابن عباس : ما أراد بذلك ؟ قال : أراد أن لا تحرج أمته . وفى الباب عن أبى هريرة .

خالد المدائنى يدخل الأحاديث على الشيوخ اهـ . والحاكم قد قال بعد كلام طويل : فنظرنا فإذا الحديث موضوع ، وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون اهـ . وروى عن أبى داؤد كما قال الشوكانى فى "النيل" : قال أبوداؤد : هذا ـــ أى حديث معاذ ـــ حديث منكر وليس فى جمع التقديم حديث قائم اهـ . وقال أبو داؤد فى "سننه" فى النسخة التى بأيدينا (١ ـــ ١٧٩) (باب الجمع بين الصلاتين) : لم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحده اهـ . انظر للتفصيل كلام البدر والشهاب فى " العمدة " (٣ ـــ ٥٦٩) و" الفتح" (٢ ـــ ٤٨٠) . ثم لجمع التقديم عندهم كما ذكره النووى وغيره شروط : منها : أن ينوى الجمع قبل فراغه من الصلاة الأولى . ومنها : أن لا يفرق بينهما ولا يتطوع بينهما . ومنها : الترتيب . ويشترط لجمع التأخير أن ينويه فى وقت الأولى ، ويكون قبل ضيق وقتها بحيث يبقى من الوقت ما يسع تلك الصلاة فأكثر . وذكر فى "العمدة" (٢ ـــ ٥٣٧ و٥٣٨) و(٥ ـــ ٥٦٦) تفصيل المذاهب، ويأتى مزيد البحث عنها فى أبواب التقصير من هذا الكتاب . وبالجملة قال أبوحنيفة وأصحابه : لا يجوز الجمع الحقيقى وقتاً فيما عدا عرفة والمزدلفة ، وجميع ما ورد فى الروايات المثبتة للجمع فيراد به الجمع الفعلى دون الحقيقى الوقتى بأن يصلى صلاة فى آخر وقتها والأخرى فى أول وقتها ، والتعبير بالجمع فعلاً أولى من التعبير بالجمع الصورى فإنه يوهم الناظر القاصر فى الخطأ والوهم . والتعبير بالجمع الفعلى وقع فى " المبسوط" (١ ـــ ١٤٧) ثم "البدائع" (١ ـــ ١٢٦ و ١٢٧) ثم " العمدة " (٢ ـــ ٥٣٦) و" البحر الرائق " (١ ـــ ٢٥٤) . قال شيخنا : وكذلك عبر به فى " البرهان شرح مواهب الرحمن" للشيخ إبراهيم الطرابلسى (المتوفى سنة ٩٢٢ هـ) وهو كتاب جيد يستدل لمذهب الإمام بأحاديث صحيحة ، وأجاب النووى عن حديث الباب فى "شرح مسلم" (١ـــ٢٤٦)

قال أبوعيسى : حديث ابن عباس قدروي عنه من غير وجه ، رواه جابر : زيد وسعيد بن جبير وعبد الله بن شقيق العقيلي .

حاكياً عن القاضي حسين والخطابي والمتولي والرؤياني من الشافعية بحمله بعذر المرض أو نحوه في معناه من الأعذار ، ولكن مذهب الشافعي والأكثرين من الشافعية أنه لا يجوز للمريض كما صرح به النووي . قال الشيخ رحمه الله : كيف يستقيم هذا الجواب ، ويرده لفظ الحديث : «من غير خوف ولا مطر» كما هو عند مسلم ، وكيف ؟ وهل مرض القوم كله جميعاً ؟ ! قال الراقم : ومن خصه بالسفر كمالك وبعض الشافعية يرده ما عن ابن عباس عند مسلم : «بالمدينة من غير خوف ولا سفر» ، ومن خصه بالعذر من مرض أو مطر كأحمد يرده تعليل ابن عباس : «أراد أن لا يحرج أمته» ، وكل ما قيل في تأويله وحمله بالجمع الوقتي الحقيقي فمردود لا يخلو عن تكلف كما اعترف به الحافظ في "الفتح" (٢ — ١٩). ثم حكى عن بعض القدماء كابن سيرين وأشهب من المالكية والقفال والشاشي الكبير من الشافعية وجماعة من أصحاب الحديث ، واختاره ابن المنذر من الشافعية كما في النووي و"فتح الباري" و" العمدة " وغيرها: جواز الجمع في الحضر لحاجة لمن لا يتخذه عادة . قال شيخنا : كل هذا تكلف والصحيح الذي يعتمد أن يقال : كان هو الجمع فعلاً لا وقتاً ، واعترف به الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٢ — ١٩) قال : واستحسنه القرطبي ، ورجحه قبله إمام الحرمين ، وجزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاوي ، وراجع " العمدة " (٣ — ٥٦٥ إلى ٥٦٩) لتفصيل المسألة بما لها وما عليها . وكذلك فهمه أبو الشعثاء جابر ابن زيد تلميذ ابن عباس كما هو عند مسلم في "صحيحه" (١ — ٢٤٦) وفيه : «قلت: يا أبا الشعثاء — وهو راوي الحديث عن ابن عباس — أظنه أخر الظهر وعجل العصر ، وأخر المغرب وعجل العشاء ، قال : وأنا أظن ذلك» . قال الراقم : وكذلك قواه ابن سيد الناس اليعمري وقال : وراوي الحديث أدرى بالمراد من

وقد روى عن ابن عباس عن النبي ﷺ غير هذا .

غيره كما في " الفتح " (٢ — ٢٠) ورواية أبي الشعثاء هذه رواها البخاري أيضاً كما في " الفتح " ولينظر فيه . وفي " سنن النسائي " (١ — ٩٨) (باب الوقت الذي يجمع فيه المقيم) ، عن ابن عباس نفسه — وهو راوي حديث الباب — : « أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء » .

قوله : وقد روى عن ابن عباس عن النبي ﷺ غير هذا . لعله يشير إلى ما عن ابن عباس عند " مسلم " (١ — ٢٤٦) ما يدل على أنها واقعة السفر حيث قال ابن عباس : « إن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاة في سفرة سافرها في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر الخ » ويحتمل أن يريد الترمذي بذلك ما حدثه بعده عن ابن عباس . ويؤيد كون الواقعة في السفر حديث معاذ ابن جبل عند " مسلم " و " النسائي " و " أبي داؤد " ، وكذلك ما رواه عبد الله ابن شقيق عند مسلم قال : « خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس الخ » فلعلها أيضاً واقعة السفر ، ويحتمل أن يكون بالبصرة كما في رواية عند النسائي من طريق عمرو بن هرم عن أبي الشعثاء : « أن ابن عباس صلى بالبصرة الأولى والعصر ليس بينهما شئ الخ » انظر " فتح الباري " (٢ — ٢٠ و ٤٨٠) . ويدل حديث الباب على أنها واقعة المدينة لا السفر ، وألفاظ الحديثين متقاربة بل متحدة ، فلا ندري وجه ذلك هل هو من اختلاط الرواة أو غيره من تعدد القصتين ، ولم يتوجه إليه أحد من المحدثين ، وقد تنبه له المحقق الشاه ولي الله الدهلوي في " شرح تراجم البخاري " في (باب تأخير الظهر إلى العصر) فقال : ليعلم أن ما وقع في الحديث من قوله : « صلى بالمدينة » وهم من الراوي ، لأنه روى أن ذلك كان في تبوك ، وقال الراوي في بيان تلك القصة : أنه ﷺ جمع من غير سفر — أي من غير سير — ؛ لأنهم كانوا نازلين ، فروى الآخرون هـذا الحديث بالمعنى فهو من قول

حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصرى نا المعتمر بن سليمان عن أبيه عن

الراوى : « أى فى حضر » وعبروا عن ذلك بقوله : « بالمدينة » وإلا كان ذلك فى سفر فاحفظ . ولا يرد عليه ما وقع عن ابن عباس فى التعليل من دفع التحريج لأن عدم التحريج يحصل فى السفر أيضاً ، ولكن يرد عليه أنه كيف صدر من الرواة الثقات مثل هذا الوهم الفاحش ؟ وعلى مثله يرتفع الأمان و الثقة عن الرواة ، ثم كيف خفى ذلك على الصحابة ؟ ! انتهى ملخصاً . قال الراقم : كل هذه التكلفات يضطر إليها المرأ إذا كان الجمع بين الصلاتين جمعاً لها فى وقت أحدها ، وعلى ما اختاره الحنفية وكثير من المحققين من غيرهم يحتمل صحة كلتا الروايتين ، وليس فيه إذن أى بعد ، وغاية ما يلزم أنه ترك ما هو الأولى فى أداء الصلاة فى التعجيل فى بعض والتأخير المعمول به فى بعض ، وإنما يجب الحمل على الجمع فعلاً فقط لأن قوله تعالى : (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) وقوله : (حافظوا على الصلوات) وحديث ابن مسعود حبر القادسية فى "الصحيحين" : « ما صلى رسول الله ﷺ صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين الخ » نصوص صريحة ، وتكاد تكون قطعية فى الدلالة كما أن الآيتين قطعيتان فى الثبوت ، وهو تشريع عام لا يقاومها أخبار آحاد تحتمل تأويلاً ، ثم أنها وقائع جزئية ، وفى مثل هذا يجب المصير إلى قواعد الشريعة والأصول الواضحة ، وقد أجمعوا على أن تأخير الصلاة من غير عذر نسيان أو نوم ونحوهما لا يجوز ، وإن ذلك معصية ، ودل على ذلك روايات وآيات ، وكذلك إجماع الأئمة الأربعة أنه لا يجوز الجمع من غير عذر . وما أولوه من الصرائح بالعذر فلا يحتمله اللفظ والنص ، فيجب المصير إلى ما قاله الحنفية فى الباب ، وهو قول فصل فى الموضوع ، وبذلك يقع كل حديث فى موقعه ، ويتأتى العمل بكل نص من غير تأويل ، وإلى عدم جواز الجمع ذهب ابن مسعود ، وسعد بن أبى وقاص ، وابن عمر ، وابن سيرين ، وجابر بن زيد ، ومكحول ، وعمرو بن

حنش عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر » . قال أبوعيسى : وحنش هذا هو أبوعلى الرحبي وهو حنش بن قيس وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه أحمد وغيره . والعمل على هذا عند أهل العلم : أن لا يجمع بين الصلاتين إلا فى السفر أو بعرفة ، ورخص بعض أهل العلم من التابعين فى الجمع بين الصلاتين للمريض . وبه يقول أحمد وإسحاق . وقال بعض أهل

دينار ، والأسود وأصحابه ، وعمر بن عبد العزيز ، وسالم ، والليث ، والثورى ، كما فى "العمدة" (٣ — ٥٦٧) والله الموفق .

قوله : من جمع بين الصلاتين من غير عذر الخ . هذا الحديث لوصح لا يقوم به حجة على الحجازيين القائلين بجواز الجمع لأنهم تأولوا الجمع بالعذر ، وصح هذا موقوفاً على عمر بن الخطاب رضى الله عنه قاله الشيخ ، ولم أجده ، وفى " العمدة " (٣ — ٥٦٧) عن أبى موسى الأشعرى موقوفاً مثله عن ابن أبى شيبة .

قوله : وحنش . (بفتحتين) حنش هذا هو : حسين بن قيس ضعيف ، وصحح الحاكم حديثه غير أن تصحيح الحاكم لا يعتمد عليه كما لا يعتمد على تضعيف ابن الجوزى ما لم يوافقها غيرهما من المحدثين ، وكذلك حسن ابن كثير فى " تفسيره " رواية حنش بن قيس إلا أنه كذلك متساهل فى الرواة ، وحنش آخر هو ابن ربيعة يروى عن على ثقة ، انظر لحنش بن قيس "التهذيب" (٢ — ٣٦٤) ، ولابن ربيعة (٣ — ٥٨) ، وهناك غيرهما .

قوله : وبه يقول أحمد وإسحاق . وحكاه النووى عن طائفة من الشافعية أيضاً كالقاضى حسين ، والخطابى ، والمتولى ، والرؤيانى ، ولعل الإمام الترمذى لم يعتمد على هذه الرواية ، ولذا قال فى " العلل الصغرى" الملحق بآخر الكتاب المطبوع بالهند (١ — ٢٣٥) فى أول (كتاب العلل): جميع ما فى هذا الكتاب

العلم : يجمع بين الصلاتين فى المطر . وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق ، ولم ير الشافعى للمريض أن يجمع بين الصلاتين .

من الحديث فهو معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ، ما خلا حديثين : حديث ابن عباس : « إن النبى ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة ، و المغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر » وحديث : « إذا شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد فى الرابعة فاقتلوه الخ » ثم إنه حكاه النووى ، ورد قوله فى الأول ، ثم ذكر من قال به . قال الراقم : يحتمل أنه أراد به أنه لم يأخذ به أحد من الصحابة وكبار التابعين ، أو لم يصح عنده الإسناد إليه ، أو لم يقل به أحد من غير تأويل ، وكل من عمل به متأول فى معناه بتقييده بالمرض أو السفر ونحوه ، أو يقال لم يعلمه الترمذى ، ومن علم حجة على من لم يعلم والله أعلم . ونقول : عملنا بكلا الحديثين ، فقلنا فى حديث الجمع : أنه جمع فعلى ، وذلك جائز ، وقلنا فى حديث قتل شارب الخمر فى المرة الرابعة : أنه يجوز القتل عندنا تعزيراً كما يجوز عندنا قتل المبتدع تعزيراً . أفاده الشيخ فى (الحدود) وهو فى " العرف الشذى " (ص — ٤٧٢) . والحاصل أن الحديث إذا كان صحيحاً إسناداً وإن لم يأخذ به أحد من الأمة ، وأمكن حمله على ما أخذه البعض حمل عليه — وليس الغرض أن الحديث تابع لأقوال الناس بل الاجماع على تركه من الأدلة على أنه منسوخ أو مأول ، وبالأخص إذا كان هناك فى الباب أقوى منه فليس فى مثل ذلك ترك للنص وأخذ بالرأى بل استناد إلى ما هو معروف فى الدين ثابت باليقين أجمع عليه أئمة المسلمين ، و إذا أخذ به بعض كان ذلك دليلاً معنوياً على ثبوت الحديث وصحته ، ثم إذا لم يعمل به آخر فهو إما لمعارضته بآخر ، أو نسخه ، أو تأويله ، أو لأمر آخر بين تفصيله فى محله ، وعلى كل حال هو شئ آخر فاحفظه .

قوله : ولم ير الشافعى للمريض . وهذا صحيح فإنه ﷺ لم يكن مريضاً

(باب ما جاء فى بدأ الاذان)

حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموى نا أبى نا محمد بن إسحاق عن محمد

واليه يشير لفظ الحديث : « من غير خوف ولا مطر » . هب أنه كان مريضاً وانه جمع لأجل المرض فهل من اقتدى به كانوا كلهم مرضى ، فإن الظاهر أنه ﷺ جمع بأصحابه ، وقد صرح بذلك ابن عباس فى روايته قاله الحافظ ، فهذا الاحتمال مما لا مساغ له فى المقام ، ولا يصح أن يقبله عاقل .

— باب ما جاء فى بدأ الأذان :—

الأذان فى اللغة : الإعلام ، قال الله تعالى : (وأذان من الله ورسوله) اسم مصدر من أذن تأذيناً . وفى الشريعة : إعلام مخصوص بألفاظ مخصوصة فى أوقات مخصوصة . قال القرطبى وغيره : الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة ، لأنه بدأ بالأكبرية وهى تتضمن وجود الله وكماله ، ثم ثنى بالتوحيد ونفى الشريك ، ثم بإثبات الرسالة لمحمد ﷺ ، ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة — أى الصلاة — عقيب الشهادة بالرسالة ، لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ، ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم ، وفيه الإشارة إلى المعاد، ثم أعاد توكيداً . ويحصل من الإذان الاعلام بدخول الوقت والدعاء إلى الجماعة ، وإظهار شعائر الإسلام، والحكمة فى اختيار القول له دون الفعل سهولة القول، وتيسره لكل أحد فى كل زمان ومكان ، انتهى من " العمدة " (٢ — ٦١٧) و " الفتح " (٢ — ٦٢) ، ومثله تقريباً عن القاضى عياض فى " شرح المهذب" (٢ — ٧٥) .

ثم إن بدأ الأذان كان بالمدينة كما هو فى حديث ابن عمر فى " الصحيحين وأخرجه الترمذى وقد أشار إليه البخارى فى ترجمة (باب بدأ الأذان) بإيراد آيتين : ١ — (وإذا ناديتم إلى الصلاة) . ٢ — (وإذا نودى للصلاة من يوم

ابن ابراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه قال : « لما أصبحنا أتينا رسول الله ﷺ فأخبرته بالرؤيا فقال : إن هذه لرؤيا حق فقم مع بلال

الجمعة) ، وكلتا الآيتين مدنية ، انظر شرحي الصحيح للتفصيل ، وأيضاً في الآيتين دليل على ثبوت الأذان بنص الكتاب كما يقوله الزمخشري وإن كان مبدأ تشريعه بالرؤيا ، ثم توكيده بشهادة ذوق النبي ﷺ بقوله : « إنها لرؤيا حق إن شاء الله تعالى فقم مع بلال فألقها عليه » فكان العمل بأمر النبي ﷺ لا برؤيا صحابي فقط ، ثم تلاه الوحي المتلو في التنزيل بتقريره وتصديقه ، فآل منتهى التشريع إلى وحي متلو في ضمن سياقه لأصل آخر ، وهكذا شأن القرآن لا يخلو عن مهمات الأمور وشعائر الدين نصاً أو إشارة أو دلالة كما أوضحنا ذلك من قبل . وروى عن ابن عباس : « أن فرض الأذان نزل مع هذه الآية — أي (إذا نودي للصلاة) — » أخرجه أبو الشيخ . ثم إن فرضية الجمعة في السنة الأولى على الراجح ، وقيل : في الثانية ، كما في " العمدة " و" الفتح " . ثم ما يروى من رؤيا أبي بكر وغيره الأذان فلم يصح . ووردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة في ليلة الإسراء ، ولا يصح شيء من هذه الأحاديث ، كذا في " الفتح " (٢ — ٦٣) . قال : وقد جزم ابن المنذر بأنه ﷺ كان يصلي بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة وإلى أن وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر ثم عبد الله بن زيد انتهى . والأذان عندنا سنة مؤكدة ، وقال بعضهم بالوجوب ، ولعل مأخذه قول محمد : لو اجتمع أهل بلد على تركه قاتلناهم عليه اهـ . وهذا لا يدل على الوجوب ، وهكذا في " البحر الرائق " (١ — ٢٥٥) . واختار ابن الهمام وجوبه ، انظر " فتح القدير " (١ — ١٦٧) ، ورده صاحب " البحر " ، انظر تفصيل المذاهب في حكم الأذان في " العمدة " (٢ — ٦٢٠) . وقد

فإنه أندى وأمد صوتاً منك فألق عليه ما قيل لك وليناد بذلك . قال : فلما سمع عمر بن الخطاب نداء بلال بالصلاة خرج إلى رسول الله ﷺ وهو يجر إزاره وهو يقول : يا رسول الله والذى بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذى قال . قال : فقال رسول الله ﷺ : فلله الحمد فذلك أثبت » . وفى الباب عن ابن عمر . قال أبوعيسى: حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح . وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق أتم من هذا الحديث وأطول

روى مثله عنه فى أهل بلد اجتمعوا على ترك الختان . قال شيخنا : ثم مدار القتال عندى أنهم تركوا ما هو من شعائر الإسلام، وإن البون بين القتل والقتال لبعيد . ومن ههنا ظهر ضعف ما احتج به النووى فى شرح "مسلم" (١ — ٦١) (باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة) على قتل تارك الصلاة بحديث: « أمرت أن أقاتل الناس الخ » من رواية جابر ، وابن عمر ، وأبى هريرة فى الصحاح ، فإن المذكور فى الحديث هو القتال لا القتل .

قوله : أندى وأمد الخ . الأندى : من حسن صوته كما فى " القاموس " ، وفى " النهاية ": أرفع وأعلى صوتاً ، وقيل: أحسن وأعذب ، وقيل : أبعد اه (٤ — ١٤٣) والأمد: الأبعد فالعطف إما للتفسير أو للتغيير ، واجتماع الكلمتين يؤيد الثانى ، والاكتفاء بالأولى فى بعض الروايات يؤيد الأول والله أعلم .

قوله : خرج إلى رسول الله ﷺ وهو يجر إزاره . دل هذا اللفظ على أنه خرج عمر إذ سمع الأذان فى الحال . وورد فى بعض الروايات ما يدل على أنه كتمه عشرين يوماً ثم أخبر به النبى ﷺ رواه أبوداود من حديث أبى عمير ابن أنس عن عمومته من الأنصار وفيه : « وكان عمر قد رآه قبل ذلك فكتمه عشرين يوماً الخ » وسنده صحيح إلى أبى عمير كما فى " الفتح " (٢ — ٦٦) ، وأما أبوعمير فمختلف فيه ، وثقه ابن سعد ، وذكره ابن حبان فى الثقات ،

وذكر فيه قصة الأذان مثنى مثنى والإقامة مرة مرة ، وعبد الله بن زيد هو ابن عبد ربه ويقال ابن عبد رب . ولا نعرف له عن النبي ﷺ شيئاً يصح إلا هذا الحديث الواحد فى الأذان . وعبد الله بن زيد بن عاصم المازنى له أحاديث عن النبي ﷺ وهو عم عباد بن تميم .

حدثنا ابوبكر بن أبى النضرنا الحجاج بن محمد قال : قال ابن جريج أنا نافع عن ابن عمر قال : كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلوات وليس ينادى بها أحد فتكلموا يوماً فى ذلك فقال بعضهم : اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى . وقال بعضهم : اتخذوا قرناً مثل قرن اليهود . قال : فقال عمر : أولا تبعثون رجلاً ينادى بالصلاة . قال : فقال رسول الله ﷺ : يا بلال قم فناد بالصلاة .

وصحح حديثه ابن المنذر وابن حزم وغيرهما كما فى كى "التهذيب" وغيره وجعل ابن عبد البر طرق حديث عبد الله بن زيد حساناً، وهذا الطريق من أحسنها كما فى "العمدة" و"الفتح". وللحافظ ابن حجر والحافظ البدر العينى فيه كلام طويل فى "الفتح" (٢ — ٦٦) و"العمدة" (٢ — ٦٢١) وما بعدها، وسيأتى ملخصه.

قوله يا بلال قم فناد بالصلاة . اختلفوا فى أن هذا النداء هل هو الأذان المعروف ، أو نداء غيره ، واختار ابن حجر الثانى ، والعينى الأول ، ولهما كلام مطنب فى تأييد آراءهما ، وما اختاره الحافظ ابن حجر هو المختار عند شيخنا لما دلت عليه روايتان قويتان مرسلتان ، الأولى : لسعيد بن المسيب ، أخرجها ابن سعد فى "الطبقات" كما فى "الفتح" (٢ — ٦٦) . والأخرى: عند عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع بن جبير فى قصة صبيحة ليلة الإسراء فى الظهر : « فصيح بأصحابه: الصلاة جامعة ، فاجتمعوا فصلى به جبريل الخ » كما فى "الفتح" (٢ — ٣) . ولفظ الشيخ فى ما كتبه على "آثار السنن"

قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر .

بعد ذكر أثر ابن المسيب ، وكذلك فى إمامة جبريل ، راجع " الفتح " (٢ — ٣) ، وراجع " الكنز " (٤ - ٢٦٤) ، و" الإتحاف " (٣ — ٣٩٤) ، و" السعاية " (٢ — ٦) ، ولعله الرشيد الكازرونى شارح " المصابيح " كما فى " الوفاء " (١ — ٣٨٨) ، ولعله المراد بقوله تعالى : (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) فإن الظاهر تقدم الآية على مشروعية الأذان انتهى كلامه . فتحقق أن اللفظ الذى ينادى به بلال الصلاة قوله : « الصلاة جامعة » فكان ذلك قبل تشريع الأذان المعروف . وعلى الأول تحتاج حديث ابن عمر إلى تقدير فى العبارة وهو خلاف ظاهر السياق كما ذكر ذلك القرطبى احتمالاً كما فى " الفتح " حيث قال : يحتمل أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر برؤياه، وصدقه النبى ﷺ بادر عمر فقال . . . . . فالفاء هى الفصيحة ، فالتقدير : فافترقوا فرأى عبد الله بن زيد فجاء إلى النبى ﷺ فقص عليه فصدقه فقال عمر اه ، ومثله فى " العمدة " .

تنبيه : تقدم كلام ابن حجر والعينى ما ملخصه : أن ابن حجر يدعى أن الظاهر أنه وقعت المشاورة فى الإعلام للصلاة ، وعقيب المشاورة بادر عمر فأشار إلى إرسال رجل ينادى " بالصلاة جامعة " ، ثم أرى عبد الله بن زيد الأذان فى الرؤيا فقصها عليه ﷺ ولم يكن عمر حاضراً فى هذا المجلس فجرى العمل به ووقع الأمر فسمع عمر الأذان فى بيته فخرج وأخبر بما رآه مثله قبل عشرين يوماً اه . وما اختاره الحافظ فى النداء الأول هو مختار القاضى عياض والنووى ، ومال العينى إلى ما ذكره القرطبى ، وقد فكرت فيه طويلاً ولم أجد شيئاً يطمئن به القلب أمام الروايات فإن فى حديث " أبى داود " الذى هو أحسن طرقه عند أبى عمر : « فقال : ما منعك أن تخبرنا ؟ فقال : سبقنى عبد الله بن زيد فاستحييت ، فقال رسول الله ﷺ : يا بلال قم فانظر ما

يأمرك به عبد الله بن زيد فافعله ، فأذن بلال » . فهذا يدل على أن الأذان إنما جرى العمل به بعد ما أخبر به عمر ، وأن عمر قد كان حاضراً حين قص عبد الله بن زيد رؤياه ، ولكن كيف يتصور سبق عبد الله بن زيد لو كان أخبر هو فى ذلك المجلس أيضاً ؟ وحديث عبد الله بن زيد عند الترمذى وحديث ابن عمر عند البخارى كلاهما يدل على أنه جرى العمل بالأذان قبل أن يخبر عمر ، وأنه أخبر به بعد ما سمع الأذان ، وأنه علم برؤيا عبد الله بعد ذلك ، ولكن كيف يصح إذن قوله : « سبقنى فاستحييت » فإن هذا القول يدل على أنه علم برؤيا عبد الله بن زيد قبل هذا . وبالجملة العقدة كما هى لا تنحل بما أفاده البدر والشهاب ، ونظراً إلى توفيق الألفاظ الواردة فى الباب يدور بالبال ، و يكاد يطمئن به القلب أن يقال: وقعت المشاورة وعقيبها وقع العزم على نداء « الصلاة جامعة » ثم أرى عمر الأذان فى المنام فنسى أو تأخر لأمر عن أن يقصه على رسول الله ﷺ ، ثم أرى عبد الله بن زيد فقص على رسول الله ﷺ وكان عمر حاضراً متذكر رؤياه ولكنه لم يخبر بها فى هذا المجلس استحياء حيث سبقه عبد الله بن زيد ، وظهرت منقبته ، ثم لما سمع الأذان وهو فى بيته خرج يجر إزاره ، ووقع فى قلبه أن يخبر الآن رسول الله ﷺ برؤياه ، فأخبره بأنه رآى مثله قبل عشرين يوماً ، فقال رسول الله ﷺ : فلله الحمد ، ثم قال له : ما منعك أن تخبرنا قبل هذا ؟ قال : سبقنى عبد الله بن زيد بقص رؤياه عليك فاستحييت من إظهار رؤياى فى ذلك المجلس — وهكذا القلوب اللطيفة تستحيي من إبداء شركتها فى مزية أصبحت مخصوصة بآخر — فيكون الحديث من قبيل ذكر كل ما لم يذكره الآخر ، وانزاحت الدجلة التى لم تنقشع بتنوير البدر والشهاب . وإذن جملة : « وكان عمر بن الخطاب قد رآه قبل ذلك الخ » فى حديث " أبى داود " فى سياق قصة عبد الله بن زيد وقعت معترضة ، وليس الغرض هنا بيان ترتيب الواقعة ، وإنما الغرض التنبيه برؤيا عمر ، ويكون قوله

باب ما جاء فى الترجيع فى الأذان

حدثنا بشر بن معاذ ثنا إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبى محذورة

فى حديث "أبى داود" : « يابلال قم الخ » مرتبطاً بقوله : « فأرانى الأذان » فى سياق قصة عبد الله بن زيد فيكون تشريع الأذان على حديث عبد الله بن زيد ، وكثيراً ما نرى أن الرواة يذكرون طرفاً من الكلام فى رواياتهم إما لعدم خفاء الواقعة عليهم أولعدم عنايتهم بالبحث، ويلتبس الأمر على من بعدهم لبعد عهدهم فيحدث تزاحم فى الروايات، فهم فى رواياتهم لم يكونوا كالمؤرخين بصدد ترتيب الوقائع إلا نادراً ، ويعترض رواياتهم من لم يعرف دأبهم ولم يضع الأمور مواقعها ، ولله الأمر من قبل ومن بعد . وهذا الذى قلنا نظراً إلى الروايات الصحيحة فى الباب ، وفى بعض الروايات بعض أشياء يزاحم ذلك ، ولكنه لا تقاوم تلك الروايات التى جعلنا مدار الحل عليها والله أعلم .

تنبيه آخر : حديث عبد الله بن زيد عند الترمذى فى الباب من رواية محمد بن إسحاق بالعنعنة ، ولكنه صرح بالتحديث عن محمد بن إبراهيم التيمى عند أبى داود وابن ماجه وأحمد وغيرهم فانزاحت شبهة التدليس .

—: باب ما جاء فى الترجيع فى الأذان :—

الترجيع هنا : إعادة الشهادتين مرتين بصوت عالٍ بعد النطق بهما بصوت منخفض ، وقد اختلف فيه الأئمة ؛ فقال أبوحنيفة وأحمد بعدمه ، وإليه ذهب الثورى . وقال به مالك والشافعى ، وعن أحمد جواز الأمرين . قال فى "المغنى" (١ — ٤٢١) : وهذا من الإختلاف المباح ، فإن رجع فلا بأس ، نص عليه أحمد وكذلك قال إسحاق اهـ . وحكى الخرقى والأثرم عن أحمد أنه لا يرجع . قال الشيخ : واختاره الحنابلة كما فى "التحقيق" لابن الجوزى . أقول : وذلك لأجل رواية الخرقى فى "مختصره" كما فى "المغنى" و "المجموع" (٣ — ٩٣) .

قال : أخبرنى أبى وجدى جميعاً عن أبى محذورة : « أن رسول الله ﷺ أقعده

واستدل أبوحنيفة بأذان بلال ، وهو خال عنه كما ثبت ذلك بأسانيد صحيحة. وكذلك أذان الملك النازل من السماء . قال ابن الجوزى فى "التحقيق" : حديث عبد الله بن زيد هو أصل التأذين وليس فيه الترجيع ؛ فدل على أن الترجيع غير مسنون اهـ . حكاه "الزيلعى" (١ – ٢٦٢) ثم إن حديث عبد الله بن زيد مخرج فى "سنن أبى داود" و "ابن ماجه" من طريق محمد بن إسحق بالسماع من محمد ابن إبراهيم التيمى ، ورواه ابن حبان وابن خزيمة فى "صحيحيهما" وقال محمد ابن يحيى الذهلى : ليس فى أخبار عبد الله بن زيد فى فضل الأذان خبر أصح من هذا ، وصححه البخارى كما فى "العلل" للترمذى ، ورواه ابن الجارود فى "المنتقى" ، وكذلك رواه أحمد فى "مسنده" وزاد فى آخره : « ثم أمر بالتأذين وكان بلال يؤذن بذلك الخ » انظر "الزيلعى" (١ – ٢٥٩) . وبالجملة فحديث عبد الله بن زيد بجميع طرقه ليس فيه الترجيع كما قاله ابن الهمام . وفيه حديث ابن عمر عند أبى داود وابن حبان وابن خزيمة : « إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة » . قال ابن الجوزى : إسناده صحيح كما فى " فتح القدير " (١ - ١٦٨) ، وأعلى إسناد لحديث عبد الله بن زيد ما يستدل به لأبى حنيفة هو ما رواه ابن أبى شيبة فى " مصنفه " : فقال : حدثنا وكيع نا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ « أن عبد الله بن زيد الأنصارى جاء إلى النبى ﷺ فقال : يا رسول الله رأيت فى المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أخضران فقام على حائط فأذن مثنى مثنى وأقام مثنى مثنى » اهـ قال – أى ابن دقيق العيد – فى " الإمام " : وهذا رجال الصحيح كذا فى "الزيلعى" (١ – ٢٦٧) ، وقال ابن حزم فى " المحلى " : وهذا إسناد فى غاية الصحة من إسناد الكوفيين اهـ . انظر " الزيلعى " مع حاشيته .

وألقى عليه الأذان حرفاً حرفاً، قال إبراهيم: مثل أذاننا، قال بشر: فقلت له: أعد

واستدل القائلون بالترجيع بأذان أبي محذورة وفيه الترجيع ، وأما إقامة أبي محذورة فورد فيها التثنية من طرق صحيحة ، وورد في إقامة بلال : الإفراد والتثنية كلاهما . وأما الروايات التي لم تصح فهي مختلفة فثبت عدم الترجيع في أذان أبي محذورة عند الطبراني ، وثبت إيتار الإقامة في حديثه عند الحازمي ، كما في "تخريج الزيلعي" . وكذا عند البيهقي والدارقطني وغيرهم . ثم كلمات الأذان : تسع عشرة كلمة عند الشافعي بتربيع التكبير في أوله وترجيع الشهادتين ، وسبع عشرة كلمة عند مالك بالترجيع من غير تربيع ، وروى مثله عن أبي يوسف في "الدر المختار" أي في تثنية التكبير في أول الأذان ، فيكون الأذان عنده ثلاث عشرة كلمة وهي رواية محمد والحسن أيضاً كما في "رد المحتار" (١ — ٣٥٨) . وخمس عشرة كلمة عند أبي حنيفة وأحمد على ما هو المختار عند الحنابلة على رواية الخرقي كما تقدم .

فائدة : سمى ابن رشد في "قواعده" الأول : أذان المكيين ، والثاني: أذان المدنيين ، والثالث : أذان الكوفيين ، وزاد أذاناً رابعاً ، وهو : أذان البصريين ، بتربيع التكبير الأول وتثليث الشهادتين والحيعلتين ، يبدأ بالشهادة حتى يصل إلى "حي على الفلاح" ثم يعيد الكلمات الأربع مرة ثانية وثالثة ، قال : وبه قال الحسن البصري وابن سيرين ، فهي أيضاً تسع عشرة كلمة ولكن بهذا التفصيل . وأما كلمات الإقامة فسبع عشرة عند أبي حنيفة بزيادة تثنية الإقامة ، وعشر عند مالك بإفراد "قد قامت الصلاة" ، وإحدى عشرة عند الشافعي وأحمد كما في "المغني" ، وعند الشافعية أقوال أخر : عشرة ، وتسع ، و ثمان ، وتثنية إقامة إن رجع في الأذان كما في "شرح المهذب" .

ثم المأثور: الوقف على أواخر الكلمات . وقد ورد: «الأذان جزم» من قول إبراهيم النخعي موقوفاً كما يأتي عند الترمذي وهو الصحيح ، وما روى عنه

على فوصف الأذان بالترجيع . قال أبوعيسى : حديث أبى محذورة فى الأذان

مرفوعاً فلم يثبت ، راجع للتفصيل "رد المحتار" (١ — ٣٥٨ و٣٥٩) وحكى فى "العمدة" عن أبى العباس — وهو المبرد — بأن سمع وقفاً لا اعراب فيه اه . وحكى ابن عابدين عن "روضة العلماء" قال ابن الأنبارى · عوام الناس يضمون الراء فى " أكبر" ، وكان المبرد يقول : الأذان سمع موقوفاً فى مقاطيعه ، و الأصل فى " أكبر" تسكين الراء ، فحولت حركة ألف اسم الله إلى الراء كما فى" آلـم الله"، وفى "المغنى" : حركة الراء فتحة وإن وصل بنية الوقف، ثم قيل : هى حركة الساكنين ولم يكسر حفظاً لتفخيم الله ، وقيل : نقلت حركة الهمزة اه . وعلم من هذا أن المأثور عن المبرد هو فتحة الراء فى"أكبر" الأول من التكبيرين ، والوقف على الثانى، وبذلك يتفق القولان عنه ، ولكن لا تساعده الرواية . قال ابن عابدين : وكل هذا خروج عن الظاهر، والصواب أن حركة الراء ضمة إعراب . . . . . . إلا أنها سمعت موقوفة اه ملخصاً . وللشيخ عبد الغنى النابلسى رسالة فيه سماها " تصديق من أخبر بفتح راء الله أكبر" كما ذكرها ابن عابدين ، ثم على كل كلمة أذان وقف اصطلاحى ، إلا أن "الله أكبر" مرتين بمنزلة كلمة . وفى " الدر المختار" وشرحه : ويترسل فيه بسكتة وهذه السكتة بعد كل تكبيرتين لا بينهما كما أفاده فى " الإمداد " أخذاً من الحديث وبه صرح فى " التتارخانية" اه . قلت : وفى " البدائع " (١ — ١٤٧) : كل تكبيرتين بصوت واحد عندنا فكأنهما كلمة واحد فيأتى بهما مرتين الخ ، وكذا قاله النووى من الشافعية فى " شرح المهذب" ، وهذا الوقف ترسل ، وفى الإقامة الوقف على كل كلمتين ، ويسمى هذا حدراً فى الإقامة ، فإن ترسل أحد فى الإقامة أو حدر فى الأذان فهل يعيد ؟ والذى فى أكثر كتبنا أنه لا يعيد الإقامة ولا الأذان ، حكاه فى " البحر" (١ — ٢٥٧) عن "الكافى" ،

حديث صحيح . وقد روى عنه من غير وجه ، وعليه العمل بمكة ، وهو قول الشافعي .

وحكى خلافه عن " الظهيرية " : بأنه يعيد الأذان لو جعله إقامة ولا يعيد الإقامة لو جعلها أذاناً ، وحكى عكسها عن " المحيط " فراجعه . ثم الإعادة إنما هي أفضل فقط كما في " البدائع " ، قاله ابن عابدين . وكلام قاضيخان — على ما حكاه في "البحر" — وإن كان سياقه في إعادة الإقامة لكنه يفيد إعادتها لترك السنة . وإن رجع حنفي في الأذان فقال صاحب " البحر" (١ — ٢٥٦) : والظاهر من عباراتهم أن الترجيع عندنا مباح فيه ليس بسنة ولا مكروه اهـ ، وهو المعتمد . وقال صاحب " النهر" : أنه خلاف الأولى على ما حكاه ابن عابدين ، وكل من قال بالكراهة فيأول كلامه بأنه مفضول ، كما يأول كلام صاحب" الدر المختار" في كراهية صيام عاشوراء منفرداً بأنه مفضول وبالجملة فالقول بكراهة الترجيع خلاف الصواب ، وكيف وقد استمر الترجيع من عهد النبوة بمكة إلى عهد الشافعي ، وكان السلف يشهدون مكة في مواسم الحج كل سنة ولم ينكره أحد منهم ، وهذا يدل على ما قلنا ، أفاده الشيخ . ثم لا يخفى أن الترجيع بمعنى التطريب والتغني بغير كلماته ، فهو مكروه عندهم من غير خلاف كما في " البحر" وغيره ، وقد وقع التعبير من هذا المعنى بالترجيع في الأذان في " المبسوط" للسرخسي فكرهه فليتنبه ، وقد أشار إليه ابن عابدين أيضاً في حاشية " البحر" .

وأما إيتار الإقامة عندنا فهل حكمه حكم الترجيع عندنا ؟ قال الشيخ رحمه الله : فلم أر التصريح به في كتب فقهائنا ، نعم صرح به غيرنا . قال ابن عبد البر : ذهب أحمد وإسحاق وداؤد وابن جرير إلى أن ذلك من الاختلاف المباح ، فإن ربع التكبير الأول في الأذان أو ثناه ، أو رجع في التشهد أو لم يرجع ، أو ثنى الإقامة أو أفردها كلها أو إلا "قد قامت الصلاة" فالجميع جائز . حكاه

حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى نا عفان نا همام عن عامر الأحول عن مكحول

الحافظ فى " الفتح " (١ — ٦٩) . وكلام النووى فى " شرح المهذب " (٣ — ٩٦ و٩٧) يشير إلى عدم جواز تثنية الإقامة كما يدل كلامه على جواز عدم الترجيع فى (١ — ٩١ و٩٢) مع كراهة . وحكى فى آخر كلامه عن محمد بن نصر المروزى : فأرى فقهاء أصحاب الحديث قد أجمعوا على إفراد الإقامة و اختلفوا فى الأذان يعنى إثبات الترجيع وحذفه اه . قال الراقم : ويعارض ما يحكيه من الإجماع ما حكاه ابن عبد البر كما تقدم آنفاً . وبالجملة ما صرح به أحمد وإسحاق قول وسط ، فلا حاجة إلى تفسيح ساحة الخلاف . وادعى ابن خزيمة تثنية الإقامة مع الترجيع فى الأذان ، وإفرادها بحذف الترجيع فى الأذان ، وادعى أنه لم يثبت خلافه فلايجوز إفراد الإقامة بترجيع فى الأذان عنده ، وهو تحكم ولم يرض به الشافعية . ورده البيهقى لأجل ادعائه صحة التثنية فى الإقامة ، وهذا منه عجيب ، والله سبحانه يقول : (ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لاتعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) . فرحم الله من أنصف ولم يتعسف . قال شيخنا : وبالجملة لابد من القول بجوازه ، وفى " مواهب الرحمن " أن الإيتار فى الإقامة لعله كان . فالحاصل : أنه لابد من القول بثبوت الترجيع وعدمه وإيتار الإقامة وتثنيتها ، وإنما يبقى الخلاف فى الأولوية ويبحث فى الترجيح والله أعلم.

ثم إنه عبر علمائنا بأن أبا حنيفة أخذ بأذان بلال وإقامة أبى محذورة . قال الشيخ : وأجود منه ما أفاده صاحب " الهداية " فقال فى الأذان كما أذن الملك النازل من السماء . وقال فى الإقامة : هكذا فعل الملك النازل من السماء اه . قال : وهذا تعبير فى غاية من النفاسة . وأما ما ورد فى " سنن أبى داؤد " من إيتار الإقامة من إقامة الملك النازل من السماء فى حديث عبد الله بن زيد فى (باب كيف الأذان) وفيه : « ثم تقول إذا أقمت الصلاة : الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حى على الصلاة ، حى على

عن عبد الله بن محيريز عن أبي محذورة : « أن النبي ﷺ علمه الأذان تسع

الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله» اهـ.

قال شيخنا : فيقال : إن تلك الرواية فيها اختصار من الراوي أو إحالة على كلمات الأذان ، فإن الكلمات كانت مشتركة وحدث قبلها بالأذان ، فيحتمل أنه حدث بها فرادى وقال اجعلها كالأذان كما وقع التعبير في إجابة عمر الأذان بالإفراد في كلمات الأذان عند مسلم في " صحيحه " (١ ــ ١٦٧) (باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه) وعند الكل هو اختصار ولابد . وذلك لأنه لم يثبت الإفراد في الأذان لا رواية ولا تعاملاً . ثم إنهم قد تصدوا للإجابة عن الترجيع في حديث أبي محذورة فقال الطحاوي (١ ــ ٧٩) (باب الأذان كيف هو) من "شرح معاني الآثار" ما ملخصه : أنه يحتمل أن يكون أبو محذورة لم يمد بذلك صوته على ما أراد النبي ﷺ منه فقال له : « ارجع وامدد عن صوتك » . وقال صاحب "الهداية" (١ ــ ٧٠) (باب الأذان) : وكان ما رواه تعليماً فظنه ترجيعاً اهـ . وقال ابن الجوزي في "التحقيق" حكاه "الزيلعي" (١ ــ ٢٦٣) : إن أبا محذورة كان كافراً قبل أن يسلم فلما أسلم ولقنه النبي ﷺ الأذان أعاد عليه الشهادة وكررها لتثبت عنده ويحفظها ، ويكرر على أصحابه المشركين ؛ فإنهم كانوا ينفرون منها خلاف نفورهم من غيرها ، فلما كررها عليه ظنها من الأذان فعده تسع عشرة كلمة اهـ . وحاصله : أنه كان حديث عهد بالإسلام فأعاد عليه الشهادتين ليرسخ التوحيد في قلبه وينتفع به من وراءه من المشركين فظنه سنة عامة في الأذان . والأحسن في هذه الأقوال ما أفاده ابن الجوزي فإن الحق أن الترجيع ثابت غير أن الحنفية رجحوا عدمه لأن بلالاً استمر أذانه بين يدي رسول الله ﷺ من غير ترجيع فيه قبل تعليمه ﷺ أبا محذورة الأذان وبعده . قال الزيلعي : وهذه الأقوال الثلاثة متقاربة في المعنى ، ويردها لفظ أبي داؤد : « قلت : يا رسول علمني سنة الأذان ، وفيه : ثم

عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن

تقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله تخفض بها صوتك ثم ترفع صوتك بها » . فجعله من سنة الأذان ، وهو كذلك فى " صحيح ابن حبان " و " مسند أحمد " ولكنه معارض بما أخرجه الطبرانى عن أبى محذورة وليس فيه ترجيع اه . قال الراقم : وأحسن من هذه الأقوال وأبلغ منه فى المقصود ما أفاده ابن قدامة فى " المغنى " (١ — ٤٢١) : ويحتمل أن النبى ﷺ إنما أمر أبا محذورة بذكر الشهادتين سراً ليحصل له الإخلاص بها فإن الإخلاص فى الإسرار بهما أبلغ من قولهما إعلاناً للإعلام ، وخص أبا محذورة بذلك لأنه لم يكن مقراً بهما حينئذ ، فإن فى الخبر أنه كان مستهزءاً يحكى أذان مؤذن النبى ﷺ ، فسمع النبى ﷺ صوته فدعاه فأمره بالأذان . قال : ولا شئ عندى أبغض من النبى ﷺ ولا مما يأمرنى به ، فقصد النبى ﷺ نطقه بالشهادتين سراً ليسلم بذلك ولا يوجد هذا فى غيره ، ودليل هذا الاحتمال كون النبى ﷺ لم يأمر به بلالاً ولا غيره ممن كان مسلماً ثابت الإسلام ، انتهى كلامه . قال الراقم البنورى : وما أشار إليه من الخبر فأخرجه الدارقطنى فى " سننه " وفيه قصة طويلة وفى آخره : « ثم دعانى حين قضيت التأذين وأعطانى صرة فيها شئ من فضة ثم وضع يده على ناصية أبى محذورة ثم أمرها على وجهه ثم أمر بين ثدييه ثم على كبده حتى بلغت يده سرة أبى محذورة ثم قال رسول الله ﷺ : بارك الله فيك وبارك عليك ، فقلت يا رسول الله : مرنى بالتأذين بمكة ؟ فقال : قد أمرتك ، وذهب كل شئ كان لرسول الله ﷺ من كراهيته وعاد ذلك كله محبة للنبى ﷺ » وهذه القصة تؤيد ما أفاده ابن قدامة ، وأيضاً فليس فيه الأمر بالترجيع حين جعله مؤذناً بل كان ذلك حين يلقى كلمات الأذان ، فلعل أبا محذورة أبقاه تذكاراً لتلك البركة التى حصلت له بذلك ، والتذاذاً بإعادتها ، فجرى سنة فى أذانه وفى أذان ولده بعده وهكذا حتى شاعت فيما شاعت من البلاد ، فلا يبعد أن يكون

صحيح . وأبومحذورة اسمه سمرة بن معير . وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا في الأذان . وقد روى عن أبي محذورة أنه كان يفرد الإقامة .

وجه التعامل به هذا لا غير ، ويؤيده ما روى أبوداؤد في "سننه" : فكان أبومحذورة لا يجز ناصيته ولا يفرقها لأن النبي ﷺ مسح عليها اهـ . فإذا كان استمر على عدم جزناصيته تبركاً وتيمناً فاظنك بكلمتي الشهادة بالترجيع ، و قد حصل له ما حصل من نورهما وحلاوتهما . وتقرير الوجه هكذا أرى أنه ألصق بالواقعة وأعلق بالقلب والله أعلم بالصواب . وقال ابن الجوزي في "التحقيق" — على ما حكاه الزيلعي — : حديث عبد الله بن زيد أصل في التأذين وليس فيه ترجيع ، فدل على أن الترجيع غير مسنون ، وأيضاً حكى في موضع آخر : وأيضاً فأذان أبي محذورة عليه أهل مكة ، وما ذهبنا إليه عمل أهل المدينة والعمل على المتأخر من الأمور اهـ . قال الراقم : فالحاصل أن الترجيع كان في أذان أبي محذورة غير أن كل فريق اختاروا ما اختاروا بوجوه الترجيح . فقال النووي في " المجموع " (١ — ٩٣) : وهو — أي حديث أبي محذورة — مقدم على حديث عبد الله بن زيد لأوجه : أحدها : أنه متأخر . والثاني : أن فيه زيادة وزيادة الثقة مقبولة . والثالث : أن النبي ﷺ لقنه إياه . والرابع: عمل أهل الحرمين بالترجيع اهـ . ويقول الحنفية والحنابلة : عدم الترجيع مقدم على الترجيع لوجوه : الأول : أن حديث عبد الله أصل في التأذين ، وأذان الملك النازل من السماء كان من غير ترجيع . الثاني : أذان بلال لم يكن فيه ترجيع وهو مؤذن رسول الله ﷺ بإطباق أهل الإسلام سفراً وحضراً إلى أن توفى ﷺ ومؤذن أبي بكر الصديق إلى أن توفى من غير ترجيع . الثالث : أنه المتأخر إذ أقره النبي ﷺ حين رجع إلى المدينة بعد ما لقن أبا محذورة الأذان بمكة الرابع : أنه جرى تعامل أهل المدينة بحديث عبد الله في عهد النبوة وفي عهد الصديق ، ولم يدر متى حدث الترجيع في أهل المدينة . الخامس : أن رواية

ـــ: باب ما جاء في افراد الاقامة :ـــ

حدثنا قتيبة نا عبد الوهاب الثقفي ويزيد بن زريع عن خالد الحذاء عن أبي

عدم الترجيع أكثر وأصح إسناداً . السادس: أن حديث أبي محذورة روى مختلفاً، فروى بعدم الترجيع عند الطبراني، ولم يقع اختلاف في حديث بلال ولا حديث عبد الله بن زيد . السابع : أن ما عدا الشهادة لا ترجيع فيه بالإجماع ، واختلفوا فيها فالقياس على ما أجمعوا أولى . الثامن : أن الترجيع يحتمل محامل قوية كما سلفت وعنده هذه المحامل أنى يقوى به الاستدلال . وأما الإقامة عندنا فتصدى الشافعية إلى نفي التثنية في إقامة بلال ، كما يقول حامل لوائهم في ذلك البيهقي في " سننه الكبرى " وعنه في " شرح المهذب " ، غير أن النفي ما هو بممكن فإن التثنية في الإقامة ثابتة من غير ريب كما حققه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١ ــ ٨٠) وأسنده عن الأسود وسويد بن غفلة عن بلال أنه كان يؤذن مثنى ويقيم مثنى ، وأسند حديث ابن أبي ليلى من طرق في تثنية الإقامة وإلقاءها على بلال . وكذلك حققه الزيلعي في "نصب الراية" (١ ــ ٢٦٦ و ٢٦٧) وفي " شرح معاني الآثار" (١ ــ ٨١) : إن بلالاً اختلف فيما أمر به من ذلك ، ثم ثبت هو من بعد على التثنية في الإقامة بتواتر الآثار في ذلك . فعلم أن ذلك هو ما أمر به اهـ . وقال ابن الهمام في " الفتح " (١ ــ ١٦٩) : وقد قال الطحاوي : تواترت الآثار عن بلال أنه كان يثني الإقامة حتى مات . وعن إبراهيم النخعي كانت الإقامة مثل الأذان حتى كان هؤلاء الملوك فجعلوها واحدة واحدة للسرعة إذا خرجوا ، يعني بني أمية ، كما قال أبو الفرج ابن الجوزي : كان الأذان والإقامة مثنى مثنى ، فلما قام بنو أمية أفردوا الإقامة اهـ .

ـــ: باب ما جاء في إفراد الإقامة :ـــ

هذا الباب للحجازيين كما أن الباب اللاحق للعراقيين .

قلابة عن أنس بن مالك قال : « أمر بلال

قوله : أمر بلال . « أمر » . هكذا وقع فى معظم الروايات على البناء للمفعول كما أفاده الحافظ فى "الفتح" (٢ ــ ٦٥) وهل هذه الصيغة تقتضى الرفع عند المحدثين والأصوليين؟ فيه خلاف مشهور ، ورجح الكرمانى ثم العسقلانى هنا رفعه ، انظر "العمدة" (٢ــ٦١٩) و "الفتح" (٢ــ٦٥) وفى رواية روح بن عطاء عن خالد عن أبى قلابة عن أنس وفيها : « فأمر بلالاً » ــ بالنصب ــ . قال الحافظ : وهو بين فى سياقه ، قال : وأصرح من ذلك رواية النسائى وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ : « إن النبى ﷺ أمر بلالاً الخ » وقال فى "التلخيص" : ورواه النسائى وابن حبان والحاكم ولفظهم : « إن رسول الله ﷺ أمر بلالاً الخ » ولكن فى "كتاب العلل" لابن أبى حاتم (١ ــ ١٩٤) : سئل أبو زرعة عن حديث رواه عثمان بن أبى صالح المصرى عن أبى لهيعة (كذا فى الأصل والصحيح ابن لهيعة) عن عقيل عن الزهرى عن أنس بن مالك : « أن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » . قال أبو زرعة هذا حديث منكر. وفى "نصب الراية" فى هذا الحديث قال الشيخ فى "الإمام" : والصحيح من مذهب الفقهاء والأصوليين أن قول الراوى : "أمر" أو "أمرنا" ملحق بالمسند لكنه ورد بصيغة الرفع كما روى قتيبة عن عبد الوهاب عن أيوب عن أبى قلابة عن أنس : « أن النبى ﷺ أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » إلا أن ابن أبى حاتم ذكر عن أبى زرعة أنه قال : هذا حديث منكر اهـ . ويقول البدر العينى : و يحتمل أن يكون الآمر فيها غير الرسول ﷺ ، ثم رد كلام ابن حجر بقوله : قلت : روى البيهقى فى "سننه الكبير" من حديث ابن المبارك عن يونس عن الزهرى عن سعيد عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، وأبو عوانة فى "صحيحه" من حديث الشعبى عنه ولفظه : « أذن مثنى وأقام مثنى » . وحديث أبى محذورة عند الترمذى صحيحاً : « علمه الأذان مثنى مثنى والإقامة مثنى مثنى » ، وحديث أبى جحيفة :

أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » . وفى الباب عن ابن عمر . قال أبو عيسى :

«أن بلالاً رضى الله عنه كان يؤذن مثنى مثنى ويقيم مثنى مثنى الخ» فعارض حديث روح بن عطاء بما ذكره كما ترى . قال الراقم : ويعارض أيضاً بما ذكره الحافظ فى "التلخيص" (ص — ٧٤) : وروى الحاكم والبيهقى فى الخلافيات والطحاوى من رواية سويد بن غفلة : «أن بلالاً كان يثنى الأذان والإقامة» وادعى الحاكم فيه الانقطاع ؛ ولكن فى رواية الطحاوى : « سمعت بلالاً الخ » ، وبما ذكره أيضاً : وروى عبد الرزاق والدارقطنى والطحاوى من حديث الأسود بن يزيد « أن بلالاً كان يثنى الأذان ويثنى الإقامة وكان يبدأ بالتكبير ويختم بالتكبير» اه . ويعارض كذلك بما تقدم من حديث ابن أبى ليلى من طرق صحيحة متصلة .

قوله : أن يشفع الأذان . استدل به المالكية على تثنية " الله أكبر " فى الأول ، وعن أبى يوسف مثله كما فى " البدائع " . ونقول : التربيع هنا بمنزلة التثنية عندنا أيضاً لأدائها فى نفسين لا أربع . هذا فى صورة التطبيق حيث صح التربيع فى حديث أبى محذورة عند الشافعى وأبى داؤد والنسائى وابن ماجه وابن حبان ، وجاء فى بعض طرقه كون الأذان تسع عشرة كلمة ، وبالتربيع والترجيع يتم ذلك العدد ، وكذلك صح التربيع فى حديث عبد الله بن زيد من عدة طرق ، انظر " نصب الراية " و "التلخيص" فدل ذلك على أن التربيع فى التكبير الأول ثابت صحيح بلا ريب ، فإن لم يوفق بين الروايات تعين المصير إلى ما هو أصرح فى الباب وما لا يحتمل تأويلاً .

قوله : ويوتر الإقامة . أمر بإيتار الإقامة ، واحتج به الجمهور فى إفراد ألفاظها ، وأجاب الحنفية بأن الغرض إيتار صوتها بأن يحدر فيها قاله المحقق ابن الهمام وغيره ، وقال : يجب الحمل على هذا المعنى ليوافق ما رويناه من النص

حديث أنس حديث حسن صحيح ، وهو قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين . وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق .

الغير المحتمل ، كيف ؟ وقد قال الطحاوى : تواترت الآثار عن بلال أنه كان يثنى الإقامة حتى مات الخ ، وكذلك الشافعية وغيرهم مضطرون إلى التأويل فى إيتار ألفاظها ؛ فإن التكبير مثنى مثنى عندهم ، فأجابوا بأن التثنية فى تكبير الإقامة بالنسبة إلى الأذان إفراد كما فى " فتح البارى " (١ — ٦٨) ولفظ النووى فى " شرح المهذب " (٣ — ٩٣) : فالجواب أنه وتر بالنسبة إلى تكبير الأذان فإن التكبير فى أول الأذان أربع كلمات ، ولأن السنة فى تكبيرات الأذان الأربع أن يأتى بها فى نفسين كل تكبيرتين فى نفس ، وفى الإقامة يأتى بالتكبيرتين فى نفس فصارت وتراً بهذا الاعتبار والله أعلم ، انتهى لفظه ، وهذا قريب مما قاله الحنفية بل أبعدوا فى التأويل عنهم فإنهم ذهبوا إلى التجوز فى إيتار التكبيرات واختاروا الحقيقة فى سائر الكلمات فكأنهم جمعوا بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد كما هو مذهبهم فى قواعد الأصول ، فاضطروا إليه لتصحيح المذهب . و أما الحنفية فتأولوها على منهاج واحد توفيقاً بين الروايات ، ولما ثبت من تواتر التثنية فى إقامة بلال ، فانظر أيهم أهدى إلى الحقيقة ، ولكنه يخالفهم ما ورد من الاستثناء فى رواية " الصحيحين " من طريق أيوب عن أبى قلابة عن أنس فى " البخارى " فى (باب الأذان مثنى) وفى " مسلم " (باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة) : « إلا الإقامة » ولم يتوجهوا إليه . قال الشيخ : الاستثناء بقوله : « إلا الإقامة » ليس من قوله : « ويوتر الإقامة » بل الغرض بيان أن الإقامة مثل الأذان مع بيان اختلاف كيفية الأداء « إلا الإقامة » أى ما عدا لفظ «قد قامت الصلاة» فإنه زيادة على ذلك . وقال شيخنا العثمانى فى " فتح الملهم " (٢ — ٤) : والأظهر ما قاله شارح " النقاية " : أن الأمر بإيتار الإقامة من باب الاختصار فى بعض الأحوال تعليماً للجواز ، ولا يستمر سلة بدليل

ــــ: باب ما جاء فى أن الاقامة مثنى مثنى :ــــ

حدثنا أبو سعيد الأشج نا عقبة بن خالد عن ابن أبى ليلى عن عمرو بن مرة

ما ذكرنا سابقاً من إقامة بلال رضى الله عنه اه . وكان شيخنا المحمود قدس الله روحه قد أفصح بهذا الجواب فى دروس الترمذي ثم رأيته فى شرح "النقاية" ولله الحمد اه . وادعى ابن مندة والأصيلى بأن الاستثناء ليس من الحديث بل مدرج من قول أيوب ، وهذا يؤيد الحنفية ، ونظر فيه الحافظ فى " الفتح " بأن رواية عبد الرزاق وسياقه يدل على رفعه ، وكأن الحافظ يستدل على الاحتمال ولم يقم عليه حجة قوية عنده ، انظر " الفتح" (٢ ــ ٦٧ و ٦٨) .

تنبيه : وثبت فى رواية عن ابن عمر " الله أكبر" ثلاثاً فى " مصنف ابن أبى شيبة " . قال الشيخ : وكنت أزعم أنه سهو الناسخ حتى رأيت مثله فى "مؤطأ محمد" (ص ــ ٨٦) فى (باب الأذان والتثويب) عن مالك عن نافع عن ابن عمر : « أنه كان يكبر فى النداء ثلاثاً ويتشهد ثلاثاً الخ » . قال الراقم : وهو كذلك فى " المحلى " لابن حزم (٣ ــ ١٥٥) قال : روى معمر عن أيوب السختيانى عن نافع عن ابن عمر : « الأذان ثلاثاً ثلاثاً » . ورواه البيهقى فى " الكبرى" (١ ــ ٤٢٤) فى (باب ما روى فى حى على العمل) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ رواية محمد إلا أنه قال : ويشهد . وأغرب منه ما تقدم من أذان البصريين بتربيع التكبير وتثليث الشهادتين والحيعلتين كما ذكره ابن رشد ، ولعله من "استذكار" الحافظ أبى عمر فإنه صرح بأنه نقل المذاهب منه فلعل هناك أصلاً لكل ذلك ، ولكن لا يخلو عن الغرابة روايةً وتعاملاً .

ــ باب ما جاء فى أن الإقامة مثنى مثنى :ــ

هذا الباب للعراقيين كما كان الأول للحجازيين ، وأجاب الحجازيون عنه

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال : « كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً في الأذان والإقامة » . قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن زيد رواه وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى : « أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام » . وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبدالرحمن ابن أبي ليلى قال : ثنا أصحاب رسول الله ﷺ أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام . وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد .

بأن هذا الحديث معلول بالانقطاع والاضطراب ، ثم بالمعارضة بحديث أنس في "الصحيحين" انظر "السنن الكبرى" للبيهقي (١ — ٤٢١) و"شرح المهذب" (٣ — ٩٥) وما بعدها ، ولكن قال البيهقي (١ — ٤١٨) : وفي صحة التثنية في كلمات الإقامة سوى التكبير وكلمتي الإقامة نظر ففي اختلاف الروايات ما يوهم أن يكون الأمر بالتثنية عاد إلى كلمتي الإقامة الخ . ورده المارديني في "الجوهر النقي" بأنه يدل على بطلان هذا التأويل عد كلمات الإقامة سبع عشرة كلمة ، وأيضاً روح بن عبادة في روايته عن ابن جريج عد الكلمات كلها مثناة ، وكذا حجاج عن ابن جريج فيما رواه النسائي ، وحسنه الحازمي ، فكيف تعود التثنية إلى كلمتي الإقامة فقط مع هذا التصريح اهـ .

قوله : وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد ، أجاب عنه الزيلعي فقال في "نصب الراية" (١ — ٢٦٧) : وقال المنذري في "مختصره" قول ابن أبي ليلى : «حدثنا أصحابنا» إن أراد الصحابة فهو قد سمع جماعة من الصحابة فيكون الحديث مسنداً وإلا فهو مرسل اهـ . قلت : أراد به الصحابة ، صرح بذلك ابن أبي شيبة في "مصنفه" فقال حدثنا وكيع ثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي ﷺ فقال : «يارسول الله رأيت في المنام كأن رجلاً قام

قال بعض أهل العلم : الأذان مثنى مثنى والإقامة مثنى مثنى . وبه يقول سفيان الثورى وابن المبارك وأهل الكوفة .

وعليه بردان أخضران فقام على حائط فأذن مثنى مثنى وأقام مثنى مثنى، انتهى . قال فى "الإمام" : وهذا رجال الصحيح ، وهو متصل على مذهب الجماعة فى عدالة الصحابة ، وإن جهالة أسمائهم لا تضر ، انتهى ما أفاده الزيلعى. قال الدارقطنى فى "الهبوع" (ص ــ ٥١٠) : عبد الله بن زيد بن عبد ربه توفى فى خلافة عثمان الخ ، كما قاله شيخنا . وحكى الحافظ فى "الإصابة" (٢ ــ ٣١٢) : عن محمد بن عبد الله بن زيد : مات أبى سنة اثنتين وثلاثين وهو ابن أربع وستين وصلى عليه عثمان اهـ . وعبد الرحمن أدرك عهد عمر ، ورأى مائة وعشرين صحابياً . وقال الحافظ فى "التهذيب" (٦ ــ ٢٦٠) : ولد لست بقين من خلافة عمر ، وروى عن أبيه وعمر وعثمان وعلى . . . . . . وعبد الله بن زيد بن عبد ربه ولم يسمع منه الخ . قلت : لا مانع من السماع إذ سنه حين توفى عبد الله بن زيد نحو ثمانية أعوام، وهو سن يتحمل السماع ، على أن الإمام علاء الدين المارديني قال : ولد ابن أبى ليلى سنة سبع عشرة ، ويقول الحافظ أبوعمر فى "الاستيعاب" فى ترجمة عبد الله بن زيد هذا : وروى عنه سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن أبى ليلى وابنه محمد بن عبد الله بن زيد اهـ . والمتبادر منه أنه يروى عنه سماعاً . وقال البدر العينى فى "العمدة" (٣ ــ ١٢٨) : عبد الرحمن بن أبى ليلى الأنصارى الكوفى كان أصحابه يعظمونه ، كان أميراً أدرك مائة وعشرين صحابياً . قال عبد الملك بن عمير : رأيت ابن أبى ليلى فى حلقة فيها نفر من الصحابة يستمعون لحديثه وينصتون له اهـ . وفى "التهذيب" مثله ، وزاد "فيهم البراء" . مات رحمه الله غريقاً بنهر البصرة شهيداً سنة ثلاث وثمانين . وعلى هذا فلا يبقى إذن ريب فى صحة السماع ، ولو فرضنا أنه روى عن عبد الله بن زيد بواسطة أحد من الصحابة ولم يسمع منه

بغير واسطة فيكون مرسلاً عن الصحابة وهو فى حكم المسند مقبول اتفاقاً .
وبالجملة لا يخلو إما أن تكون روايته مسندة من غير وسيط كما هو الأقرب إلى الصواب، أو تكون مرسلة بواسطة الصحابة ، وهى مسندة حكماً، والله ولى التوفيق . وبالجملة زالت علة الانقطاع من غير شك ، وقد جاءت الأجوبة عن البقية فى التفصيل الذى سقناه فى ما سبق .

وأبوليلى اسمه : بلال ، وقيل : يسار صحابى .

تنبيه : حكى البيهقى فى " الكبرى " (١ — ٤١٩) والنووى فى " المجموع " (٣ — ٩٧) رواية الزعفرانى فى القديم عن الشافعى ما نصه : الرواية فى الأذان تكلف لأنه خمس مرات فى اليوم والليلة فى المسجدين — يعنى مسجدى مكة والمدينة — على رؤس المهاجرين والأنصار ، ومؤذنو مكة آل أبى محذورة ، وقد أذن أبو محذورة للنبى ﷺ وعلمه الأذان ثم ولده بمكة ، وأذن آل سعد القرظ منذ زمن رسول الله ﷺ وأبى بكر رضى الله عنه ، كلهم يحكى الأذان والإقامة والتثويب وقت الفجر كما ذكرنا ، فإن جاز أن يكون هذا غلطاً من جماعتهم والناس بحضرتهم ، ويأتينا من طرف الأرض من يعلمنا ذلك، جاز له أن يسألنا عن عرفة ومنى ثم يخالفنا ولو خالفنا فى المواقيت لكان أجوز له من مخالفتنا فى هذا الأمر الظاهر المعمول به ، انتهى كلام الشافعى رحمه الله . قال الراقم عفا الله عنه : يا ليت لو كان قائل هذا الكلام غير الإمام الشافعى، فإن فى كل قطعة من المقال مجالاً للبحث واسعاً ، وأستغرب من مثل الإمام دأبه فى الرد بهذه اللهجة التى فيها جفوة وقسوة، ونظراً إلى جلالة قدره أتلكأ عن جواب كلمة كلمة بيد أن الكلام غير مستساغ ، وأرى أنه أحس الإمام نوع قوة فى الروايات فى الجانب الآخر أو معارضة بينها بحيث لا يمكن انصرامها أو ترجيح مذهبه بالرواية فقط ، فحاول أن يتمسك بالتعامل الحادث فى عصره ، وهو على علم من أن الحرمين قد تداولتها دول وحكومات ، واستخلفتها إمارات وولايات

من عهد رسول الله ﷺ إلى عهده فكم وكم غيرت أمور وأمور وحدثت ظروف وأحوال ، فأنى يستقيم التمسك والحال هذه على تعامل ماض في عهده ؟ ! فأقول مقتنعاً بإشارات في الباب : قال أبو محمد ابن حزم في "المحلى" (٣ – ١٥٣ وما بعدها) : الأذان منقول نقل الكافة بمكة والمدينة وبالكوفة ؛ لأنه لم يمر بأهل الإسلام – مذ نزل الأذان على رسول الله ﷺ إلى يوم مات أنس بن مالك آخر من شاهد رسول الله ﷺ وصحبه – يوم إلا وهم يؤذنون فيه في كل مسجد من مساجدهم خمس مرات فأكثر ، فمثل هذا لا يجوز أن يلبس ولا أن يحرف – إلى أن قال – : وكذلك فتحت الكوفة ونزل بها طوائف من الصحابة رضي الله عنهم ، وتداولها عمال عمر بن الخطاب وعمال عثمان رضي الله عنهما كأبي موسى الأشعري وابن مسعود وعمار والمغيرة وسعد بن أبي وقاص ولم تزل الصحابة الخارجون عن الكوفة يؤذنون في كل يوم . . . . خمس مرات إلى أن بنوها وسكنوها ، فمن الباطل المحال أن يحال الأذان بحضرة من ذكرنا ، ويخفى ذلك على عمر وعثمان أو يعلمه أحدهما فيقره ولا ينكره ثم سكن الكوفة علي بن أبي طالب إلى أن مات ونفذ العمال من قبله إلى مكة والمدينة ، ثم الحسن ابنه رضي الله عنه إلى أن سلم الأمر لمعاوية رحمه الله ، فمن المحال أن يغير الأذان ، ولا ينكر تغييره علي والحسن ، ولو جاز ذلك على علي لجاز مثله على أبي بكر وعمر وعثمان وحاشا لهم من هذا ، فما يظن بهم ولا بأحد منهم مسلم أصلاً . . .

. . . فصح يقيناً أن لأذان أهل مكة من ذلك ما لأذان أهل المدينة سواء بسواء ، وأن لأذان أهل الكوفة من ذلك ما لأذان أهل مكة وأذان أهل المدينة ولا فرق . فإن قالوا : لم يغير ذلك الصحابة لكن غير بعدهم . قلنا : إن جاز ذلك على التابعين بمكة والكوفة فهو على التابعين بالمدينة أجوز ، فما كان في المدينة في التابعين كعلقمة ، والأسود ، وسويد بن غفلة ، والرحيل (كذا في الأصل ويحتمل أنه ابن شراحيل وهو الشعبي) ومسروق ونباتة وسليمان بن ربيعة وغيرهم ، فكل هؤلاء

أفتى في حياة عمر بن الخطاب آه. وقال في (٣ — ١٥١) : سويد بن غفلة من أكبر التابعين قدم بعد موت النبي ﷺ بخمس ليال أو نحوها ، وأدرك جميع الصحابة الباقين بعد موته عليه السلام اه . قلت : وفي "التهذيب" (٤ — ٢٧٨) : وقدم المدينة حين نفضت الأيدي من دفن رسول الله ﷺ وهذا أصح اه. قلت: وهذا الذي روى عند الطحاوي وغيره: «سمعت بلالاً يؤذن مثنى ويقيم مثنى» . وبالجملة ما قاله ابن حزم قول وسط في الباب، ومثله حكى أبوعمر عن أحمد بن حنبل ، وابن راهويه ، وداؤد ، ومحمد بن جرير إجازة القول بكل ما روى وحملوه على الإباحة والتخيير كما تقدم ، وحكاه علاء الدين في "الجوهر" أبسط منه، ولقائل أن يقول في مزية مذهب الكوفيين في ذلك حيث روى عبد الرزاق عن الثوري عن فطر عن مجاهد ذكر له الإقامة مرة مرة فقال : هذا شئ استخفته الأمراء الإقامة مرتين مرتين . وقال ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع نا فطر فذكره ، ورواه الطحاوي بإسناده عن مجاهد فذكر بمعناه كما في "الجوهر النقي" ، وروى البيهقي في الخلافيات بإسناده عن إبراهيم النخعي : أول من نقص الإقامة معاوية بن أبي سفيان . — وهو بالصاد المهملة لا بالضاد المعجمة كما توهمه الحاكم واقتدى به البيهقي لأثر مجاهد — أفاده الحافظ المارديني . قلت: ولفظ الطحاوي عن إبراهيم النخعي: «كانت الإقامة مثل الأذان حتى كان هؤلاء الملوك فجعلوها واحدة واحدة للسرعة إذا خرجوا يعني بني أمية ، كما قال أبوالفرج ابن الجوزي : كان الأذان والإقامة مثنى مثنى فلما قام بنو أمية أفردوا الإقامة كما في "فتح القدير" وأضف إلى ذلك ما لكوفة من المنزلة السامية والمزية بعد عهد الخلفاء الراشدين في العلم و الفقه والدين،حتى أصبحت الكوفة في عهد الأموية طول أيام الجور معقل أهل الدين يفر إليها المضطهدون، كما أشار إليه الشيخ محمد زاهد الكوثري في تقدمة "نصب الراية" . فلا يبعد أن تبقى سنة الأذان بصفتها محفوظة هناك ، وأن

تصيبها سلطة أمراء الجور فيدخله تغير فى بعض الصفات . لست أقول : إن ذلك التغير غير معهود فى الشرع أصلاً ، وإنهم قاموا بتشريع جديد ، وإن القوم أكرهوا بذلك وأصبحوا لا قبل لهم بدفعه ، ولكنما أقول : لعل كان هناك سعة فى الأمر من ثبوت التخفيف والاختصار فى الإقامة أحياناً لعذر أو بياناً للجواز ، فاختاروه تخفيفاً للمؤنة وتيسيراً للأمر ، لا أنهم أحدثوا أمراً لم يعهد فى الشرع ، وسكت القوم فى شتى البلاد على رغمهم . وبالجملة فأبوحنيفة وسفيان الثورى ومن اختار مسلكهم لم يكونوا فى عمية من أمر الحرمين ومن تعامل أهلها فى عصرهم ، بل يكاد يكون ذلك ممتنعاً لأن وفود جميع أهل الأرض يردون مكة كل سنة فما كان ليخفى ذلك أصلاً على الناس كما يقوله ابن حزم فى " محلاه " (٣ — ١٥٦) . وأبوحنيفة نفسه حج خمساً وخمسين حجة ، وأقام بمكة سنين عديدة فى آخر عهد الأموية كما لا يخفى ، فهل يخفى على مثله تعامل أهل الحجاز ، وكان موسم الحج ملتقى لجهابذة الأمة ينفق فيه سوق المناظرات العلمية والدينية بحثاً عن الحقائق الدينية ، وتحقيقاً للأحكام الخلافية ، وكشفاً للغوامض الفقهية والحديثية ، فمن المحال عادة أن يكون تعامل أهل مكة على الإفراد فى الإقامة ، ويخفى على أبى حنيفة ، فلا يكون تعامل عصر الإمام الشافعى على الإفراد حجة ما لم يثبت أن هذا التعامل متوارث من عهد رسول الله ﷺ إلى عهد الشافعى . ويرى أن الشافعية أنفسهم لم يروا العمل على تشدد إمامهم فى هذا الباب ، فإن كلمات الشافعى تدل على أنه لا يرى العمل بالأذان من غير ترجيع ، ولا بتثنية الإقامة ، ولم يوافقه أتباعه على ذلك ، انظر كتاب " الأم " (١ — ٧٣) ، وأرى أن هذا القول عن الإمام خامل فيهم أو كأنه خامل على رغم ذكر البيهقى والنووى إياه ، ولم يذكره الشافعى فى " الأم " ولا المزنى فى " مختصره " وذكره البيهقى ولم يسنده ، وتابعه النووى ، والتمس القارئ أن يقرأ

ــــ: باب ما جاء فى الترسل فى الأذان :ــــ

حدثنا أحمد بن الحسن نا المعلى بن أسد نا عبد المنعم ــ وهو صاحب السقاء ــ نا يحيى بن مسلم عن الحسن وعطاء عن جابر أن رسول الله ﷺ قال لبلال :

ثانياً ما أفاده الإمام الشافعى أمام هذه الأمور ، ثم يحاكم بما يمليه نصفته والله الموفق .

تنبيه آخر : للشيخ المباركفورى إيرادات على عبارات من " بذل المجهود " و" العرف الشذى " ، وفيما بثثنا من أطراف البحث ما يكفى لرده ولظهور عدم نصفته فيما يدعى ، وأخيراً حكى عن " العرف الشذى " الاعتراف بثبوت الترجيع فى أذان أبى محذورة وعدم كراهته عند الحنفية ، وترجيح عدمه لأن أذان بلال لم يكن فيه ترجيع ، ثم عقبه بقوله : فحاصل الكلام أنه ليس لإنكار سنية الترجيع فى الأذان إلا التقليد أو قلة الاطلاع اهـ . قال الراقم عفا الله عنه : هذا كلام لايقوله من يدرى ما يقول ، فإن الشيخ رحمه الله يستدل بعدم سنية الترجيع لأذان بلال سفراً وحضراً لصلوات رسول الله ﷺ ، واستمر بلال بين يديه على عدم الترجيع ، فلوكان الترجيع سنة مقصودة فى التأذين كيف لم يأمره ﷺ وقد رجع عن سفره الذى علم فيه أبا محذورة الأذان وفيه الترجيع ولم يغير أذان بلال ، فلعل هناك كانت مصلحة خاصة فى الترجيع ، وهذا الذى استدل به الإمام أحمد وغيره من أئمة الدين على ترجيع أذان بلال ، وقد فرغنا من البحث فيه فلا حاجة بنا إلى الإعادة . وأى شئ هو أبداه فى اطلاعه حتى يدعى قلة الاطلاع لغيره ؟ ولله در القائل :

يقولون أقوالاً ولا يعلمونها ‏ ‏ ‏ ‏ وإن قيل هاتوا حققوا لم يحققوا

ــ: باب ما جاء فى الترسل فى الأذان :ــ

«يا بلال إذا أذنت فترسل فى أذانك وإذا أقمت فاحدر واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله ، والشارب من شربه ،

قوله : فترسل . الترسل هو التأنى ، أى تأن ولا تعجل ، يقال : ترسل فى كلامه ومشيه إذا لم يعجل ، هو والترتيل سواء ، قاله فى " النهاية " (٢ ـــ ٨٥) . والسنة فى الأذان الترسل والترفق لأنه يكون لإسماع جميع المصلين، وعنده يحصل الإعلام ، قاله القاضى أبوبكر فى " العارضة " (١ ـــ ٣١٣) .

قوله : فاحدر . الحدر هو الإسراع ، يقال : حدر فى قراءته أى أسرع ، وهو من الحدور ضد الصعود ، يتعدى ولا يتعدى ، كذا فى " النهاية " . وحدد الفقهاء الترسل فى الأذان : بأن يفصل بين كل كلمتين من كلماته ، أى يسكت ويقطع نفسه . ولكن جعلوا التكبيرتين من الأربع بمنزلة كلمة ، فيستحب نطقها فى نفس كما تقدم . وحددوا الحدر فى الإقامة بأن لا يفصل .

والسنة المتوارثة فى الأذان الترسل، وفى الإقامة الحدر حتى يكره الأذان بترك الترسل ، والإقامة بترك الحدر، كما أفاده المحقق ابن الهمام وغيره . قال فى " العارضة " : يسرع فى الإقامة لأنها افتتاح الصلاة وتقدمتها لإعلام من حضر فى المصلى آه .

قوله : قدر ما يفرغ الآكل الخ . اتفق العلماء من سائر المذاهب على أن يتوقف بين الأذان والإقامة ما عدا المغرب ، وقدر هذا التوقف علماؤنا بمقدار أربع ركعات يقرأ فى كل ركعة نحو عشر آيات ، وروى الحسن عن أبى حنيفة : المكث بعد أذان الفجر نحو عشرين آية ثم يثوب ثم يمكث كذلك ثم يقيم ، كما فى " البحر" . وقال فى " تنوير الأبصار" وشرحه " الدر المختار" : ويجلس بينهما بمقدار ما يحضر الملازمون مراعياً لوقت الندب اه وقال فى " البحر" :

والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته ، ولاتقوموا حتى ترونى » .

حدثنا عبد بن حميد نا يونس بن محمد عن عبد المنعم نحوه . قال أبو عيسى: حديث جابر هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، من حديث عبد المنعم وهو إسناد مجهول .

وقالوا : ينبغى للمؤذن مراعاة الجماعة فإن رآهم اجتمعوا أقام وإلا انتظرهم ، قال : ولعله — والله أعلم — أنه لم يذكر فى ظاهر الرواية مقداره لهذا لأنه غير منضبط اهـ . وأما فى المغرب فلا يسن الجلوس بل السكوت مقدار ثلاث آيات قصار أو آية طويلة أومقدارثلاث خطوات عند أبى حنيفة ، كما فى "البحر" وكذا عند مالك ، كما فى " المجموع " . وقال أبو يوسف ومحمد : يفصل بجلسة خفيفة قدر جلوس الخطيب بين الخطبتين ، وهى مقدار أن تتمكن مقعدته من الأرض بحيث يستقر كل عضو منه فى موضعه ، كما فى " البحر" وهو مذهب الشافعى وأحمد غير أنهما أطلقا مقدار هذا المكث إما بالجلسة أو بالسكوت كما فى " المجموع " ، والاختلاف فى الأفضلية لا غير ، ويكره الوصل إجماعاً فى سائر الصلوات ، انظر للتفصيل " البحرالرائق " (١ — ٢٦٠ و ٢٦١) و" المجموع" (٣ — ١٢١) .

قوله : والمعتصر . هو الذى يحتاج إلى الغائط ليتأهب للصلاة قبل دخول وقتها ، وهو من العصر (بسكون الصاد) أو العصر (بفتح الصاد) وهو الملجأ والمستخفى ، قاله فى " النهاية " (٣ — ١١٥) .

قوله : وهو إسناد مجهول . عبد المنعم هذا ضعفه الدارقطنى ، وقال أبوحاتم : منكر الحديث جداً لا يجوز الاحتجاج به ، وشيخه يحيى بن مسلم متروك الحديث ، ورواه الحاكم من طريق عمرو بن فائد الاسوارى عن يحيى بن مسلم وهو طريق آخر لم يقف عليه الترمذى ولهذا قال : لا نعرفه إلا من

(باب ما جاء في ادخال الاصبع الاذن عند الاذان)

حدثنا محمود بن غيلان نا عبد الرزاق نا سفيان الثورى عن عون بن أبى

هذا الوجه ، كما لم يعرفه الحاكم من طريق الترمذى ، وعمرو بن فائد متروك ، وأخرجه ابن عدى عن يحيى بن مسلم به ، وقال فيه : « فاحذم » بحاء مهملة وذال معجمة مكسورة . وروى الدارقطنى من حديث سويد بن غفلة عن على قال : « كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نرتل الأذان ونحذف الإقامة » . وفيه عمرو ابن شمر وهو متروك ، وقال البيهقى : روى بإسناد آخر عن الحسن وعطاء عن أبى هريرة ثم ساقه وقال : الإسناد الأول – أى طريق جابر – أشهر . وروى الدارقطنى نحوه موقوفاً من حديث عمر ، وليس فى إسناده إلا أبو الزبير مؤذن بيت المقدس ، وهو تابعى قديم مشهور ، ولفظه : « إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فاحذم » . وروى الطبرانى فى "الأوسط" عن سعيد بن علقمة من حديث على : « كان رسول الله ﷺ يأمر بلالاً أن يرتل الأذان ويحدر فى الإقامة » . هذا كله ملخص من "تخريج الحافظ الزيلعى" و "تلخيص الحافظ العسقلانى" . ونتقح من هذا كله أن الحديث ورد مرفوعاً من حديث جابر من طرق ضعيفة ومن حديث أبى هريرة عند البيهقى ومن حديث على عند الطبرانى والدارقطنى . وروى موقوفاً عن عمر عند الدارقطنى فينجبر الضعف فيه بتعدد الطرق ، و تعدد المخارج ، وتعدد الروايات . وعلى الوهن والضعف فى الأسانيد : إن التعامل المتوارث بموجبه حجة لتصحيح الأحاديث فى الباب ، فإن كان الإسناد به مجهولاً فالتعامل به معلوم ، وكفى بذلك دليلاً والله أعلم بالصواب .

–: باب ما جاء فى إدخال الإصبع الأذن عند الأذان :–

دل الحديث على إدخال الإصبعين فى الأذنين وذلك ليرتفع الصوت . قال فى " البحر " (١ – ٢٦٠) : وإنما كان ذلك أبلغ فى الإعلام لأن

جحيفة عن أبيه قال: «رأيت بلالاً يؤذن ويدور ويتبع فاه ههنا وههنا وإصبعاه

الصوت يبدأ من مخارج النفس فإذا سد أذنيه اجتمع النفس فى الفم فخرج الصوت عالياً من غير ضرورة ، وفيه فائدة أخرى وهى أنه ربما لم يسمع انسان صوته لصمم أو بعد أو غيرهما فيستدل بإصبعيه على أذانه . ولا يستحب وضع الإصبعين فى الأذن فى الإقامة لأن الإقامة أخفض من الأذان اه . وورد الأمر مصرحاً بجعل الإصبعين فى الأذنين ناطقاً بتعليله نصاً فى حديث سعد المؤذن عند ابن ماجه والحاكم والطبرانى وابن عدى وغيرهم : «إن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يجعل إصبعيه فى أذنيه ، وقال : إنه أرفع لصوتك» انظر "نصب الراية" (١ - ٢٧٨) ، ولكن فيه ضعف كما فى "فتح البارى" .

ثم الأذان فى حديث الباب كان فى رجوعه من منى ونزوله بالأبطح ، ولفظ "صحيح مسلم" : «قال : أتيت النبى ﷺ بمكة وهو بالأبطح فى قبة له حمراء من أدم الخ» ولفظ "النسائى" فى "سننه" فى (باب اتخاذ القباب الحمر) (٢ - ٣٠٢) : عن أبى جحيفة قال : "كنا مع النبى ﷺ بالبطحاء وهو فى قبة حمراء وعنده أناس يسير فجاءه بلال الخ» قال الشيخ أبو الحسن السندى: أى يريد السير إلى المدينة اه . فكان ﷺ فرغ من الحج ويريد الرجوع إلى المدينة وكان نزوله فى محصب مكة ، وأيضاً يدل عليه لفظ "مسلم" (١ - ١٩٦) : «فصلى الظهر ركعتين . . . . . ثم صلى العصر ركعتين ثم لم يزل يصلى ركعتين حتى يرجع إلى المدينة» ثم إن المحصب من حدود مكة فى أعلى مكة وهو الكداء وهى المعلاة وهى البطحاء وهى الحجون فى قول الشاعر :

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا   أنيس ولم يسمر بمكـة سامر
بـلى نحن كنـا أهلهـا فأبادنـا   خطوب الليالى والجدود العواثر

وشعر الإمام الشافعى يوصى إلى أنه من حدود منى كما فى قوله :

يا راكباً قف بالمحصب من منى   واهتف بقاطن خيفها والناهض

وفى كتب الفقه : أنه إذا أذن فى المئذنة يخرج فاه يميناً وشمالاً ولا يحول صدره عن القبلة ، وفى " الكنز " من كتبنا : ويلتفت يميناً وشمالاً بالصلاة والفلاح ويستدير فى صومعته . قال فى " البحر " : وقيد بالالتفات لأنه لا يحول قدميه . . . . . . وإن لم يتم الإعلام بتحويل وجهه مع ثبات قدميه فإنه يستدير فى الميذنة ليحصل التمام آه . وفى "تنوير الأبصار" وشرحه : ويستدير فى المنارة لو متسعة ويخرج رأسه منها اه . وهذا يشير إلى تحويل الوجه والصدر فى الاستدارة ، نعم يقبل بوجهه وصدره عند الحيعلتين . وقال النووى فى "شرح مسلم" : فيه يسن للمؤذن الالتفات فى الحيعلتين يميناً وشمالاً برأسه وعنقه . وقال أصحابنا : ولا يحول قدميه وصدره عن القبلة ، وإنما يلوى رأسه وعنقه الخ ، وكذلك مذهب أحمد والثورى ، ولا يلتفت عند مالك إلا أن يريد الإسماع ، انظر "العمدة" (٢ — ٦٦٩) . وأما فى الإقامة فقال بالتحويل يميناً وشمالاً كما فى "الغنية" ، وفى " السراج الوهاج" : لا يحول كما فى " البحر" .

تنبيه : ورد فى حديث الباب فى الترمذى : « يؤذن ويدور » وكذلك فى " سنن ابن ماجه " « فأذن فاستدار فى أذانه » ويخالفه لفظ أبى داود : « لوى عنقه يميناً وشمالاً ولم يستدر » وأنكر البيهقى ثبوت الاستدارة فى حديث صحيح ، ورده الحافظ ابن دقيق العيد فى "الإمام" ، انظر "نصب الراية" (١ — ٢٧٦ و ٢٧٧) ، وكذا رده الحافظ علاء الدين الماردينى فى " الجوهر النقى " والبدر العينى فى "العمدة" (٢ — ٦٦٩) فراجعها للتفصيل .

تنبيه آخر : وقع هنا فى رواية الباب : « ويتبع فاه ههنا وههنا » من الإتباع أى يدير فاه يميناً وشمالاً . ووقع فى رواية وكيع عن الثورى عند أحمد ومسلم : «فجعلت أتتبع فاه ههنا وههنا» . فاللفظ الأول هو حال المؤذن والثانى هو حال الناظر أبى جحيفة ، وفى رواية أبى عوانة فى "صحيحه" : « فجعل يتتبع بفيه يميناً وشمالاً » وفى رواية وكيع عن سفيان عند الإسماعيلى : « يتتبع بفيه » .

فى أذنيه و رسول الله ﷺ فى قبة له حمراء ، أراه قال : من أدم فخرج بلال بين يديه بالعنزة فركزها بالبطحاء فصلى إليها رسول الله ﷺ يمر بين يديه الكلب والحمار ، وعليه حلة حمراء كأنى أنظر إلى بريق ساقيه . قال سفيان نراه .

وهـذا يؤيـد الأول ، فقال البدر والشهاب : والحاصل أن بلالاً كان يتتبع بفيه الناحيتين ، وكان أبوجحيفة ينظر إليه . فكل منهما متتبع باعتبار انتهى كلامهما.

قوله : فى قبة . أى خيمة . قال فى " النهاية " . والقبة من الخيام بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب اه .

قوله : من أدم : ـــ بالدال المهملة المفتوحة ـــ اسم جمع للأديم وهو الجلد أو الأحمر منه أو المدبوغ ، كذا فى " القاموس " .

قوله : بالعنزة ، العنزة ـــ بالعين المهملة والنون والزاء المعجمة المفتوحتان ـــ عصاً فى أسفلها حديدة ، قاله النووى .

قوله . فركزها ، أى غرزها .

قوله : بالبطحاء ، أى بطحاء مكة ، وهو موضع خارج مكة فى شرق الكعبة ، ويقال له : الأبطح ، والمحصب ، وهو الذى كان ﷺ ينزل بها عند الرجوع عن منى . وصلى فيها صلوات ، ومكث بها ، وبنى مسجد فى ذلك المقام الذى نزل فيه ﷺ ، ويسمى الآن " مسجد الإجابة " وهو واقع فى سفح الجبل ، وفى المحصب نفسه بنى الملك ابن سعود قصره الملكى ، وهذا هو خيف بنى كنانة ، وفيها تقاسمت قريش ضد رسول الله ﷺ وأعوانه .

قوله : حلة حمراء . الحلة : ثوبان إزار ورداء من جنس واحد ، كذا فى " النهاية " . وقال الخطابى : الحلة ثوبان إزار ورداء ولا تكون حلة إلا وهى جديدة تحل من طيها فتلبس اه . حكاه السيوطى فى " تلخيص النهاية "

حبرة . قال أبو عيسى: حديث أبي جحيفة حديث حسن صحيح وعليه العمل عند أهل العلم: يستحبون أن يدخل المؤذن اصبعيه في أذنيه في الأذان . وقال بعض أهل

وهي من برود اليمن ، جمعها حلل . والحلة الحمراء في حديث الباب كانت فيها خطوط حمر مع السود كما قال ابن القيم في "الهدى" قال : وغلط من ظن أنها كانت حمراء بحتاً لا يخالطها غيرها الخ . ورده الشهاب المكي قال : وما قاله هو الغلط لأن حمل الحلة على ما ذكر لا يشهد له لغة ولا شرع الخ . انظر " شرح المواهب" (٥ — ٢٣) . ويؤيد ابن القيم لفظ " الحبرة " ، وهي ما كان موشياً مخططاً من برود اليمن ، كذا في " النهاية "، والحبرة بوزن العنبة ، وجمعها حبروحبرات مثل عبر وعبرات . وفي حديث أنس في"الصحيح" (٢ — ٨٦٥) (من اللباس) : « كان أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ أن يلبسها الحبرة » وفي حديث عائشة في" الصحيح " : « إن رسول الله ﷺ حين توفي سجي ببرد حبرة » . وأيضاً روى أبوداؤد في"سننه" (في اللباس) — (باب الحمرة) ، واختلف الرواة في اللفظ فقال بعضهم : مورداً ، وقال بعضهم : معصفراً ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « رآني رسول الله ﷺ وعلي ثوب مصبوغ بعصفر مورداً فقال : ما هذا ؟ فانطلقت فأحرقته . قال : أفلا كسوته بعض أهلك » . وأما لبس الثوب الأحمر القاني للرجال فصنف الشرنبلالي فيه رسالة سماها " تحفة الأكمل والهمام المصدر لبيان جواز لبس الأحمر " وذكر فيها ثمانية أقوال في المسألة فقيل : يستحب ، وقيل : يحرم ورجح فيها الجواز بل الاستحباب ، وتعقبه ابن عابدين في " رد المحتار" وقال : ولكن جل الكتب على الكراهة " كالسراج " و" المحيط" و" الاختيار" و" المنتقى" و" الذخيرة " وغيرها ، وبه أفتى العلامة قاسم . وفي " الحاوي الزاهدي": ولا يكره في الرأس إجماعاً ، راجع "رد المحتار" (٥ — ٢٥٢ و

العلم : وفى الإقامة أيضاً يدخل اصبعيه فى أذنيه ، وهو قول الأوزاعى وأبو جحيفة اسمه : وهب السوائى .

(باب ما جاء فى التثويب فى الفجر)

حدثنا أحمد بن منيع نا أبو أحمد الزبيرى نا أبو اسرائيل عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن بلال قال : « قال رسول الله ﷺ : لا تثوبن فى شئ من الصلوات إلا فى صلاة الفجر » .

---

٢٥٣) . ثم رجح ابن عابدين الحرمة فى فتاواه " تنقيح الفتاوى الحامدية " فراجعها من أواخر الجزء الثانى . قال الراقم : وكنت قد جمعت الروايات فى النهى عن لبس الأحمر فبلغت إلى ما يقرب عشرين حديثاً ما بين صحيح و حسن ومتصل ومرسل ، وأقلها كراهة التحريم والله أعلم . والحافظ البدر العينى أيضاً ذكر فى المسألة سبعة أقوال ، وحمل النهى فى الأحاديث على الأحمر الخالص ، وحمل الحلة الحمراء على ما كانت ذات خطوط حمر وغيرها ، فإن الحلل اليمانية غالباً تكون كذلك ، انظر " العمدة " (١٠ — ٢٦١) . قال شيخنا : إن المعصفر والمزعفر يكره تحريماً ، وأما الأحمر القانى فيكره تنزيهاً ، وما فيه خطوط حمر فلبسه جائز ، ويمكن أن يدعى استحبابه حيث لبسه ﷺ .

قوله : وهب السوائى . هو وهب بن عبد الله السوائى ، والسوائى — بضم السين المهملة وتخفيف الواو — نسبة إلى بنى سواءة بن عامر بن صعصعة من هوازن . ملخصاً من " الإصابة " و" القاموس " وغيرهما .

—: باب ما جاء فى التثويب فى الفجر :—

التثويب إعلام بعد إعلام . والأصل فى التثويب : أن يجئ الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر فسمى الدعاء تثويباً لذلك ، وكل داعٍ مثوب ، وقيل : إنما سمى تثويباً من ثاب يثوب إذا رجع فهو رجوع إلى الأمر بالمبادرة

وفى الباب عن أبى محذورة . قال أبو عيسى : حديث بلال لا نعرفه إلا من حديث أبى اسرائيل الملائى ، وأبواسرائيل لم يسمع هذا الحديث من الحكم ابن عتيبة . قال: إنما رواه عن الحسن بن عمارة عن الحكم بن عتيبة ، وأبو إسرائيل إسمه اسماعيل بن أبى إسحاق وليس بذلك القوى عند أهل الحديث . وقد اختلف أهل العلم فى تفسير التثويب فقال بعضهم : التثويب أن يقول فى أذان الفجر :

إلى الصلاة ، وأن المؤذن إذا قال : " حى على الصلاة " فقد دعاهم إليها ، وإذا قال بعدها : " الصلاة خير من النوم " فقد رجع إلى كلام معناه المبادرة إليها اه . كما فى " النهاية " و" شرح المهذب" و" شرح التقريب" للعراقى و" لسان العرب" للإفريقى . وقال الراغب فى " مفرداته " : أصل الثوب رجوع الشئ إلى حالته الأولى التى كان عليها أو إلى الحالة المقدرة المقصودة بالفكرة وهى الحالة المشار إليها بقولهم : أول الفكرة آخر العمل . . . . قال: الثوب سمى بذلك لرجوع الغزل إلى الحالة التى قدرت له آه .

والتثويب قسمان : أحدهما : زيادة " الصلاة خير من النوم" فى أذان الفجر ، وثبت مرفوعاً كما فى حديث الباب ، ورواه بهذا الإسناد ابن ماجه فى (باب السنة فى الأذان) ولكن الحديث ضعيف كما قال الترمذى ، وفيه حديث آخر من طريق عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن بلال عند البيهقى : « أمرنى رسول الله ﷺ أن لا أثوب إلا فى الفجر » . قال البيهقى: وعبد الرحمن لم يلق بلالاً. كذا فى " نصب الراية " (١ ــ ٢٧٩) . وحديث آخر عند ابن خزيمة والدارقطنى والبيهقى عن أنس قال : « من السنة إذا قال المؤذن فى أذان الفجر " حى على الفلاح" قال : " الصلاة خير من النوم " » وصححه ابن السكن كما فى " التلخيص " (ص ــ ٧٥) وفيه حديث ابن عمر عند ابن ماجه والسراج والطبرانى والبيهقى بطرق متعددة ، وثبت فى حديث أبى محذورة فى بعض طرقه عند أبى داؤد وغيره انظر " التلخيص " .

" الصلاة خير من النوم " ، وهو قول ابن المبارك وأحمد . وقال اسحاق فى التثويب غير هذا ، قال : هو شئ أحدثه الناس بعد النبي ﷺ إذا أذن المؤذن فاستبطأ القوم قال بين الأذان والإقامة : " قد قامت الصلاة حى على الفلاح " . وهذا الذى قال اسحاق هو التثويب الذى كرهه أهل العلم والذى أحدثوه بعد النبي ﷺ والذى فسر ابن المبارك وأحمد أن التثويب أن يقول المؤذن فى صلاة الفجر : " الصلاة خير من النوم " فهو قول صحيح ويقال له التثوب أيضاً .

وبالجملة فثبت من حديث بلال من طريقين ومن أحاديث أنس وابن عمر وأبى محذورة ، ومن العجيب أن الترمذى رحمه الله لم يشر إليها فى الباب على دأبه المعروف فى كتابه فليضف عليه ذلك فى الباب . وهو سنة عندنا فى الفجر كما هو فى كتب مذهبنا قاطبة ، وصرح الطحاوى بأنه مذهب أئمتنا الثلاثة ، لا كما يقوله النووى فى " المجموع " (٣ — ٩٤) : ولم يقل أبوحنيفة بالتثويب على هذا الوجه اه . وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد والثورى وغيرهم ، وممن قال به عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن وابن سيرين والزهرى كما قاله النووى . ثم وجه إنكار النووى لعله ما روى عن علماء الكوفة فى معنى التثويب فى الفجر : " حى على الصلاة حى على الفلاح " مرتين بين الأذان و الإقامة ، وهذا إثبات أمر آخر لا إنكار أمر متفق ، وانظر تفصيل المسألة فى " الهداية " وشروحها .

والآخر : قول " حى على الصلاة " بين الأذان والإقامة . قال محمد فى " الجامع الصغير " : التثويب الذى يصنعه الناس بين الأذان والإقامة فى صلاة الفجر " حى على الصلاة حى على الفلاح " مرتين حسن اه . حكاه فى " البدائع " (١ — ١٤٨) . وقال الزيلعى فى " نصب الراية " : فقال أصحابنا : هو أن يقول بين الأذان والإقامة : " حى على الصلاة حى على الفلاح " مرتين الخ . وقال محمد فى " مؤطئه " بعد نقل أثر ابن عمر : فى زيادة " حى على خير العمل "

وهو الذى اختاره أهل العلم ورأوه . وروى عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول فى صلاة الفجر: " الصلاة خير من النوم " . وروى عن مجاهد قال : دخلت مع عبد الله بن عمر مسجداً وقد أذن فيه ونحن نريد أن نصلى فيه ، فثوب المؤذن فخرج عبد الله بن عمر من المسجد وقال: أخرج بنا من عند هذا المبتدع ولم يصل فيه . وإنما كره عبد الله بن عمر التثويب الذى أحدثه الناس بعد .

بعد "حى على الفلاح" : قال محمد : " الصلاة خير من النوم" يكون ذلك فى نداء الصبح بعد الفراغ من النداء، ولا يجب أن يزاد فى النداء ما لم يكن منه انتهى. فدل هذا على أنه أنكر زيادة : " حى على خير العمل" لا "الصلاة خير من النوم" ، وربما يكون منشأ ما نسبه النووى إلى أبى حنيفة هذا القول والله أعلم . وبالجملة كتب المذهب ناطقة بالتثويب الأول وكذا بالثانى فى الفجر فقط دون بقية الصلوات خلافاً لما فى " الدر" وشرحه ، حيث قال فى " الدر المختار" و شرحه : ويثوب بين الأذان والإقامة فى الكل للكل بما تعارفوه ا هـ . قوله بما تعارفوه كتنحنح أو قامت قامت أو الصلاة الصلاة الخ . فالمخالفة فى أمرين فى تعميم الصلوات وفى تعميم لفظ التثويب، وإنما خصه محمد بالفجر وبلفظ مخصوص، نعم مخالفته مع كلام الزيلعى فى الأخير فقط . والثانى حدث فى عهد التابعين كما فى " البدائع" و"الهداية" ، ولفظ " الهداية " : وهذا تثويب أحدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة رضى الله عنهم لتغير أحوال الناس وخصوا الفجر لما ذكرنا ، أى لأنه وقت نوم وغفلة ا هـ . وعن أبى يوسف جوازه للإمام ، كذا فى " البدائع " و"الهداية" وغيرهما بقوله : لا أرى بأساً أن يقول المؤذن للأمير فى الصلوات كلها "السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته حى على الصلاة حى على الفلاح يرحمك الله" . واستبعده محمد لأن الناس سواسية فى أمر الجماعة ، وأبو يوسف خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بأمور المسلمين كيلا تفوتهم الجماعة ، فكان هذا الإعلام من باب التعاون على البر والتقوى ، وعلى هذا

ـــ: باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم :ـــ

حدثنا هناد نا عبدة ويعلى عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن زياد

القاضي والمفتي والمدرس ومن يعمل للعامة لاختصاصهم بزيادة شغل بسبب النظر في أمور الرعية والدين ، واختاره قاضيخان ، هذا ملخص ما في كتبنا ، وجاز استدعاء الأمراء إلى الصلاة عند الشافعية أيضاً كما في " شرح المهذب " (٣ ــ ١٢٤) ، كما ثبت نداء بلال رضي الله عنه النبي ﷺ ، أخرج عبد الرزاق في " مصنفه " عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب « أن بلالاً أذن ذات ليلة ثم جاء يؤذن النبي ﷺ فنادى : " الصلاة خير من النوم " فأقرت في صلاة الصبح » . حكاه الشيخ اللكنوي في " تعليق الموطأ " . وفي " الصحيحين " عن عائشة رضي الله عنها قالت : « لما ثقل رسول الله ﷺ جاء بلال يؤذن بالصلاة فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس » .

ـــ: باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم :ـــ

في كتب فقهائنا أن الأولى أن يقيم من أذن وإن أقام غيره فجاز إن لم يتأذ بذلك المؤذن . قال في " البدائع " (١ ــ ١٥١) : فإن كان يتأذى بذلك يكره لأن اكتساب أذى المسلم مكروه ، وإن كان لا يتأذى به لا يكره ، وقال الشافعي : يكره تأذى أو لم يتأذ اهـ . وفي " البحر " (١ ــ ٢٥٧) وإن أذن رجل وأقام آخر بإذنه لا بأس به ، وإن لم يرض به الأول يكره . . . . وفي « الفتاوى الظهيرية » : والأفضل أن يكون المقيم هو المؤذن ولو أقام غيره جاز انتهى مختصراً . قال الشيخ : ووجه الأولوية : أن من أذن أحرز أجر الأذان الموعود فيستحق أن ينال هو ثواب الإقامة كذلك . قال الراقم : ولعل هذا تعليل حديث الباب وبيان حكمته لادليل ما قاله الفقهاء من الأولوية فلم أره منقولاً عنهم ، وحديث الباب فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم

ابن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحارث الصدائي قال :

الإفريقي وهو عندهم ضعيف كما قاله الترمذي ، فلا يقوى الإحتجاج به للشافعية . واستدل صاحب " البدائع " للجواز بأحاديث يحتاج بعضها إلى كشف حال أسانيدها . منها : حديث عبد الله بن زيد وفيه : أذان بلال وإقامة عبد الله ، وقد رواه أبو داؤد من حديث محمد بن عبد الله بن زيد عن عبد الله بن زيد ، وسكت عليه ، فهو عنده مما يصلح للإحتجاج . ويقول الحازمي : حديث الصدائي أقوم إسناداً من حديث عبد الله بن زيد كما في " شرح المهذب ". و لكن يقول ابن عبد البر : إسناده حسن وأحسن من حديث الإفريقي كما في "التلخيص" (ص — ٧٨) . ولحديث الصدائي طريقان آخران ليس فيهما الإفريقي ذكرهما الحافظ في " الإصابة " (١ — ٥٥٧) . وما ذهب إليه أبو حنيفة هو مذهب مالك وأكثر أهل الحجاز وأبو ثور من الشافعية وأكثر أهل الكوفة كما في " شرح المهذب " (٣ — ١٢١) . والكراهة تنزيهية والخلاف في الأولوية كما قاله أبو بكر الحازمي في الناسخ والمنسوخ ، حكاه النووي في"شرح المهذب" وفي كتب الشافعية : أن الإقامة حق من أذن ، فصار الأمر ضيقاً على مذهبهم . وقد صح في كون المؤذن والمقيم رجلين مختلفين أحاديث : منها الحديث المذكور من أذان بلال وإقامة عبد الله بن زيد رواه أحمد وأبو داؤد وحسنه ابن عبد البر كما ذكرنا . ومنها : ما روى أن ابن أم مكتوم كان يؤذن وبلال كان يقيم ، وربما أذن بلال وأقام ابن أم مكتوم كما في " البدائع " (١ — ١٥٢) .

قوله : زياد بن الحارث الصدائي ، الصدائي — بضم الصاد وتخفيف الدال المهملتين وبالمد — منسوب إلى صداء تصرف ولا تصرف ، وهو أبو هذه القبيلة ، واسمه : يزيد بن حرب . قال البخاري في "تاريخه" : صداء حي من اليمن اهـ ، قاله في " شرح المهذب" . ووقع في " شرح معاني الآثار " عبد الله بن

«أمرنى رسول الله ﷺ أن أؤذن فى صلاة الفجر فأذنت فأراد بلال أن يقيم فقال رسول الله ﷺ: إن أخا صداء قد أذن ومن أذن فهو يقيم». وفى الباب عن ابن عمر. قال أبو عيسى: حديث زياد إنما نعرفه من حديث الإفريقى والإفريقى هو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره. قال أحمد: لا أكتب حديث الافريقى. قال: ورأيت محمد بن اسماعيل يقوى أمره ويقول: هو مقارب الحديث. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم: من أذن فهو يقيم.

الحارث من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم. وفى إسناد آخر عنده من طريق عبد الله بن وهب عن عبد الرحمن بن زياد، وفيه زياد بن الحارث الصدائى. وقال الحافظ فى "الإصابة" (٢ - ٢٩٣): هكذا رأيته فى نسخ من هذا الكتاب (أى كتاب الطحاوى) والمشهور رواية المصريين عن عبد الرحمن بن زياد عن زياد بن الحارث الصدائى والله أعلم اهـ. والظاهر أن عبد الله بن الحارث فى كتاب الطحاوى من سهو الناسخين والصحيح زياد بن الحارث، والمذكور فى الحديث واقعته.

قوله: أمرنى الخ. هذه واقعة سفر كان النبى ﷺ فى سير فحضرت الصلاة فنزل القوم فطلبوا بلالاً فلم يجدوه كما أسنده الحافظ فى "التلخيص" عن الطبرانى والعقيلى وأبى الشيخ.

قوله: هو مقارب الحديث. اختلف المحدثون فى أن هذه اللفظة من ألفاظ الجرح أو من ألفاظ التعديل والصحيح أنه من ألفاظ التوثيق كما قد صرح هنا بأنه يقوى أمره، وقد أسلفنا بيانه تفصيلاً فى الجزء الأول فى (باب ما جاء فى مفتاح الصلاة الطهور). وهو من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل. قال السيوطى فى "ألفيته": [وصالح الحديث أو مقاربه * جيده حسنه مقاربه] قال شيخنا: ونظير ذلك اختلافهم فى قولهم: "فلان على يدى عدل" كما

ـــ: باب ما جاء فى كراهية الاذان بغير وضوء :ـــ

حدثنا على بن حجر نا الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيى عن الزهرى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « لا يؤذن إلا متوضئ » .

يرد كثيراً فى "كتاب العلل" لابن أبى حاتم فقال الحافظ : كان يقول شيخنا العراقى أنه من ألفاظ التوثيق بإضافة اليد إلى ياء المتكلم ــ أى عندى عدل ــ وكنت أمشى على قوله حتى رأيت أنه بإضافة اليدين إلى عدل ، و العدل : إسم من ولى شرطة تبع ، وكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه ، فيقول الناس : فلان على يدى عدل ، أى يستحق الحبس ، فكان من ألفاظ الجرح ، فيكون معناه باللغة الأردوية : فلان شخص جيلخانے كے قابل هے . وذلك من محاورات أهل اليمن .

ــ: باب ما جاء فى كراهية الأذان بغير وضوء :ــ

المذاهب متقاربة ، فمذهب أبى حنيفة : أنه يكره الإقامة ويجوز الأذان، وعنه : يكره الأذان أيضاً ، كما فى " الهداية " . وهذه الرواية ينبغى الاعتناء بها ، فإن الحديث يساعده ، وفيه حديث وائل بن حجر موقوفاً بسند صحيح أخرجه " الزيلعى" (١ ــ ٢٩٢) عن أبى الشيخ موقوفاً على وائل لكنه مرفوع حكماً كما تقرر فى محله، ورواه البيهقى والدارقطنى فى الأفراد كما فى"التلخيص" (ص ــ ٧٦) . ومذهب الشافعى على ما ذكره فى " شرح المهذب" (٣ ــ ١٠٥) : الكراهة ، كما قال الترمذى ، وظاهر " مغنى ابن قدامة " أن التطهر مستحب عند أحمد فى الأذان والإقامة ، ويصح كل منهما من الجنب والمحدث ، فلعل الكراهة تنزيهية عند هؤلاء الأئمة . قال فى " المجموع" : مذهبنا أذان الجنب والمحدث وإقامتهما صحيحان مع الكراهة . . . . . ثم قال: وقال مالك:

حدثنا يحيي بن موسى نا عبد الله بن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال : قال أبوهريرة : « لا ينادى بالصلاة إلا متوضئ » . قال أبوعيسى : وهذا أصح من الحديث الأول . وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب وهو أصح من حديث الوليد بن مسلم . والزهرى لم يسمع من أبي هريرة . واختلف أهل العلم فى الأذان على غير وضوء : فكرهه بعض أهل العلم، وبه يقول الشافعي

يصح الأذان ولا يقيم إلا متوضئ ، وأما أذان الجنب فالمشهور عندنا إعادته كما فى متن "الهداية" و "البحر الرائق" ثم الإعادة لأذان الجنب مستحبة لا واجبة مع أنه تجب الطهارة فيه عن أغلظ الحدثين دون أخفهما ولا تعاد إقامته على الأشبه انظر التفصيل فى "البحر" (١ — ٢٦٣) و "الهداية" وغيرهما . وحديث الباب قال ابن حجر فى "التلخيص" : وإسناده حسن إلا أن فيه انقطاعاً لأن عبد الجبار لم يسمع من أبيه ، ونقل النووى اتفاق الأئمة على عدم سماعه انتهى ملخصاً . وفيه حديث ابن عباس عند أبي الشيخ كما فى التخريج بلفظ : « إن الأذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحدكم إلا وهو طاهر » ، وفيه عبد الله بن هارون ، قال الحافظ وهو ضعيف . وفيه حديث مهاجر بن قنفذ بعمومه عند أبي داؤد والنسائي والطحاوى ، انظر "التلخيص" واستدل به فى "المجموع" (٣ — ١٠٥) . وسيأتى تحقيق سماع عبد الجبار بن وائل عن أبيه فى بحث التأمين .

قوله : وهذا أصح الخ . يقول : إن اسناد الموقوف أصح ، والمرفوع فيه معاوية بن يحيي الراوى عن الزهرى ضعيف ، والانقطاع فى كليهما فإن الزهرى لم يسمع من أبي هريرة .

قوله : وبه يقول الشافعي . وكذلك حكى مذهبه من الكراهة فى "المجموع" (٣ — ١٠٥) وذكر معه أبا حنيفة والثورى وأحمد وغيرهم على خلاف ما

وإسحاق، ورخص فى ذلك بعض أهل العلم، وبه يقول سفيان وابن المبارك وأحمد .

ـــ: باب ما جاء أن الامام أحق بالاقامة :ـــ

حدثنا يحيى بن موسى نا عبد الرزاق نا اسرائيل أخبرنى سماك بن حرب سمع جابر بن سمرة يقول : «كان مؤذن رسول الله ﷺ يمهل فلا يقيم حتى إذا رأى رسول الله ﷺ قد خرج أقام الصلاة حين يراه» . وقال أبوعيسى: حديث جابر بن سمرة حديث حسن، وحديث سماك لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهكذا قال بعض أهل العلم : أن المؤذن أملك بالأذان والإمام أملك بالإقامة .

ذكره الترمذى .

قوله : وإسحاق ، حكى مذهبه النووى وابن قدامة أنه لا يجوز أذان المحدث وإقامته على خلاف ما ذكره الترمذى ، وذكر النووى مثله مذهب الأوزاعى، وإليه ذهب عطاء ومجاهد .

ـــ: باب ما جاء أن الإمام أحق بالإقامة :ـــ

الغرض من حديث الباب أنه لا يقام إلا عند خروج الإمام والخروج يكون بالقيام إن كان فى الصف وبدخول المسجد إن كان خارجه . أما الأذان فهو حق المؤذن وهو به أحق منه أن يؤذن من غير أن ينتظر الإمام .

قوله : قال بعض أهل العلم الخ . ذكر الحافظ فى "بلوغ المرام" (ص ـ ٢٣) هذا لفظ حديث أبى هريرة مرفوعاً ، وقال : رواه ابن عدى وضعفه ، وللبيهقى نحوه عن على من قوله .

تذييل : واختلفوا فى وقت قيام المقتدى إلى الصلاة وفى تكبير الإمام ، فذهب مالك وجمهور العلماء إلى أنه ليس لقيامهم حد ، ولكن استحب عامتهم القيام إذا أخذ المؤذن فى الإقامة، وكان أنس يقوم إذا قال المؤذن : "قد قامت

الصلاة " وكبر الإمام ، وحكاه ابن أبي شيبة عن سويد بن غفلة ، وقيس بن أبي حازم ، وحماد ، وعن سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز : « إذا قال المؤذن : " الله أكبر " وجب القيام ، وإذا قال: " حي على الصلاة " اعتدلت الصفوف ، وإذا قال : " لا إله إلا الله " كبر الإمام » . وذهب عامة العلماء إلى أنه : لا يكبر حتى يفرغ المؤذن من الإقامة . ومذهب الشافعي وطائفة : أنه يستحب أن لا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة ، وهو قول أبي يوسف . وعن مالك : السنة في الشروع في الصلاة بعد الإقامة وبداية استواء الصف . وقال أحمد : إذا قال المؤذن : " قد قامت الصلاة " يقوم . وقال أبو حنيفة ومحمد : يقومون في الصف إذا قال : " حي على الصلاة " فإذا قال : " قد قامت الصلاة " كبر الإمام لأنه أمين الشرع ، وقد أخبر بقيامها ، فيجب تصديقه، وإذا لم يكن الإمام في المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه . كذا في "عمدة القاري" مختصراً ، وراجعها للتفصيل من (٢ — ٦٧٦).

قال الراقم : والغرض أنه لا يجب القيام على المقتدي الجالس المنتظر قبل ذلك على اختلاف بينهم في تعيين ذلك الحد لا أن القيام قبله غير جائز ، وأنه إذا قام يجب عليه أن يجلس وينتظر ذلك الحد ثم يقوم ولو كان هناك حاجة إلى تسوية الصفوف ، وظاهر : أن التسوية لا تمكن إلا بقيام المأمومين فإذن يجب أن يقوموا قبل الاقامة أو في وسطها فإن تسوية الصفوف واجبة من إقامة الصلاة وتمامها ، فما يفعله الجهلة من الناس أو المغترون بظاهر ما نقل من الأئمة في الكتب بدون أن يتأملوا مغزاه لا عبرة به . ومن الجهل الفاضح والغباوة الفاحشة أن الإمام يأتي المصلى والمحراب والمؤذن يأخذ في الاقامة فيجلس الإمام وينتظر وصول المؤذن إلى قوله: " حي على الفلاح " ثم يقوم فهذا لم يثبت ولن يثبت بدليل ولا شبه دليل ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . ثم رأيت في " شرح الطحطاوي على الدر المختار " في شرح قوله: " والقيام حين قيل : " حي

(باب ما جاء فى الاذان بالليل)

حدثنا قتيبة ثنا الليث عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال :

على الفلاح" والظاهر أنه احتراز عن التأخير لا التقديم حتى لو قام أول الإقامة لا بأس آه . فالحمد لله على هذه الموافقة والتوارد .

—: باب ما جاء فى الأذان بالليل :—

اتفقوا على عدم جواز الأذان قبل الوقت فى الأوقات كلها ما عدا الفجر كما فى " شرح المهذب" وغيره ، واختلفوا فى الفجر فذهب مالك والشافعى وأحمد إلى الجواز والمشروعية ، وإليه ذهب الأوزاعى وأبويوسف وابن المبارك واسحاق وداؤد وابن جرير ، ثم لا يحتاج عند الأئمة الثلاثة إلى الإعادة ، و خالفهم ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل الحديث ، وبه قال الغزالى فقالوا بالاعادة ، وقال أبوحنيفة والثورى ومحمد وزفر : أن حكمه مثل حكم بقية الأوقات فلا يجوز وإن أذن يعاد ، هذا ملخص ما فى "العمدة" و"الفتح" و" شرح المهذب" . ثم إن مبدأه من نصف الليل كما حكاه فى" الفتح" (٢— ٨٨) قال : وصححه النووى فى أكثر كتبه . وقال القاضى حسين والمتولى : وقته قبل الفجر وقت السحور ، وقطع به البغوى ، وكلام ابن دقيق العيد يشعر به ، راجع " الفتح" (٢ — ٨٧) . واختاره تقى الدين السبكى فى " شرح المنهاج" كما حكاه فى " الفتح" عنه وقال : وهو أحد الأوجه فى المذهب آه . قال الراقم : والأوجه عندهم خمسة ، وجهان ما ذكرهنا ، والثالث : يؤذن فى الشتاء لسبع يبقى من الليل ، وفى الصيف لنصف سبع . والرابع : يؤذن بعد وقت العشاء المختار وهو ثلث الليل فى قول ونصفه فى قول . والخامس: جميع الليل وقت له ، وقد صرحوا على بطلان الثالث والخامس ، أنظر " شرح المهذب" (٣ — ٨٨) ، ثم اختلفوا فى الأذان الثانى بعد طلوع

« إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم » .
قال أبو عيسى : وفى الباب عن ابن مسعود وعائشة وأنيسة وأنس وأبى ذر وسمرة . قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح .

الفجر ، فمنهم من يقول : يؤذن للصبح عقب طلوعه ، قالوا: وهو السنة كما فى " شرح المهذب" (٣ — ٨٩) فالسنة عندهم أذانان ، وادعى المالكية توارث الأذانين فى عهد السلف فى المدينة كما حكاه الحافظ فى " الفتح" عن القرطبى والحافظ البدر العينى عن القاضى عياض . قال البدر العينى حاكياً كلام عياض فى " العمدة " (٢ — ٦٥١) : وإليه رجع أبو يوسف حين تحققه الخ . وفى " البدائع (١ — ١٥٤) : وقد قال أبو يوسف أخيراً : لا بأس به أن يؤذن للفجر فى النصف الأخير من الليل الخ . ونقله السرخسى فى " مبسوطه " وابن الهمام فى " فتح القدير" وابن نجيم فى " البحر الرائق" وغيرها . ولم يتنقح عندى من مذهبه هل هو جواز أذان الفجر قبل طلوعه بعد منتصف الليل فقط أو الأذانان مثل الشافعية والمالكية ؟

قوله : إن بلالاً يؤذن بليل الخ . دل حديث الباب على أن بلالاً كان يؤذن بليل ، وكان ابن أم مكتوم يؤذن بعد طلوع الفجر ، ويدل ما رواه ابن خزيمة على عكس ذلك ، أخرج ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والطحاوى والطبرانى من طريق منصور عن خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا ، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا الخ » كما فى " الفتح " (٢ — ٨٥) و"العمدة" (٢ — ٦٥٠). وفى "العمدة": وروى النسائى . . . نحو حديث ابن خزيمة اهـ . قال الراقم : أخرجه " النسائى" (١ — ١٠٥) (باب هل يؤذنان جميعاً أو فرادى ؟) وكذا أخرجه أحمد فى " مسنده " (٦ — ٤٣٣) وكذا أخرجه ابن خزيمة من حديث عائشة والبيهقى من حديث زيد بن ثابت بطريق الواقدى كما

وقد اختلف أهل العلم في الأذان بالليل ، فقال بعض أهل العلم : إذا أذن المؤذن بالليل أجزءه ولا يعيد . وهو قول مالك وابن المبارك والشافعي وأحمد

في " نصب الراية " (١ — ٢٩٠) ، وقد روى بالشك أيضاً ، أنظر " شرح الآثار " (١ — ٨٢) . وأجيب بأن الأمرين وقعا في زمانين مختلفين فإن بلالاً كان يؤذن للصبح ثم لحق بصره شئ فأخذ يقدم الأذان تارةً ويؤخر تارةً ، و كان ابن أم مكتوم لا يؤذن إلا باخبار الناس إياه بالصبح فعكس الأمر وجعل أذان بلال بالليل وأذان ابن أم مكتوم بعد طلوع الفجر ، كما في " الفتح " (٢ — ٨٥) وبه جمع ابن خزيمة والصبغي احتمالاً كما حكاه ، قال : وجزم ابن حبان بذلك ولم يبده احتمالاً وأنكر عليه الضياء وغيره اه . ولفظ ابن خزيمة حكاه الزيلعي في نصب الراية " والبدر العيني في " العمدة " مفصلاً فراجعه . وقيل : لم يكن نوباً وإنما كانت لهما حالتان مختلفتان فإن بلالاً كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر . . . . . . ثم أردف بابن أم مكتوم وكان يؤذن بليل ، واستمر بلال على حالته الأولى ثم في آخر الأمر أخر ابن أم مكتوم لضعفه ووكل به من يراعي له الفجر (لكونه ضرير البصر) واستمر أذان بلال بليل ، وادعى ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بأنه مقلوب وأن الصواب حديث الباب (أي في " صحيح البخاري ") . قال الحافظ في " الفتح " : وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في " صحيح ابن خزيمة " من طريقين آخرين عن عائشة ، وفي " شرح معاني الآثار " (ص — ٨٤) من حديث أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يغرنكم أذان بلال فإن في بصره شيئاً » . وفي رواية : « فإن في بصره سوء » كذا في " نصب الراية " (١ — ٢٨٨) وعزاه إلى الطحاوي ، وفي حديث شيبان عند الطبراني : « ولكن مؤذننا هذا في بصره سوء — أو قال — : شئ » كما في " آثار السنن " عن " الدراية " . وجاء عن عائشة : أنها كانت

وإسحاق . وقال بعض أهل العلم : إذا أذن بالليل أعاد . وبه يقول سفيان الثوري.

تنكر حديث ابن عمر وتقول : إنه غلط ، أخرج ذلك البيهقي كما حكاه في "الفتح" (١ - ٨٥) ولكن رواية أذان بلال بالليل عن عائشة نفسها أخرجها البخاري في (باب الأذان قبل الفجر) وفي "عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة » للسيوطي كما حكاه الحافظ عن البيهقي أفاده الشيخ .
قال : الشيخ : فلابد من ثبوت تلك الرواية عن عائشة أيضاً ، ووجه التوفيق بين روايتيها : أن أذان بلال كان بقرب الفجر جداً كما في حديث أنيسة في "شرح الآثار" (ص - ٨٣) من طريق ابن مرزوق عن وهب عن شعبة .
وكذا في حديث عائشة عنده من طريق ابن داؤد عن مسدد عن يحيى بن سعيد: « ولم يكن بينهما إلا مقدار ما يصعد هذا وينزل هذا » بسند قوي ، وفي بعض أسانيده علي بن معبد بن نوح وهو ثقة وهو غير علي بن معبد بن شداد راوي "الجامع الكبير" وشيخ البخاري . وهو أيضاً ثقة فقيه كما في "التقريب" ، وقد أشكل على النووي هذا الفصل القليل فتأول وقال في "شرح مسلم" (ص - ٣٥٠) (باب بيان أن الدخول في الصوم الخ) : قال العلماء : معناه أن بلالاً كان يؤذن قبل الفجر ويتربص بعد أذانه للدعاء ثم يرقب الفجر ، فإذا قارب طلوعه نزل فأخبر ابن أم مكتوم فيتأهب ابن أم مكتوم بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشرع في الأذان مع أول طلوع الفجر اه .

والجواب عن حديث الباب للحنفية : بأن الأذان الأول قبل الفجر كان للتسحير حكاه شيخنا عن "كتاب الحجج" للإمام الشيباني،وذكره في "المبسوط" و"البدائع" و"فتح القدير" و"البحر الرائق" وغيرها . ولفظ "الفتح" : فيجب حمل ما رووه على أحد أمرين: إما أنه من جملة النداء عليه يعني : لا تعتمدوا على أذانه فإنه يخطئ . . . . وإما أن المراد : التسحير بناءً على أنه كان في رمضان ، كما قاله في "الإمام" . . . . أو التذكير الذي يسمى في

وروى حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر : « إن بلالاً أذن بليل فأمره النبي ﷺ أن ينادي أن العبد نام » . قال أبوعيسى: هذا حديث

هذا بالتسبيح ليوقظ النائم ويرجع القائم الخ . وهو الذي يتبادر من لفظ حديث "الصحيحين" من حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه البخاري في (باب الأذان قبل الفجر) وفي (الطلاق) ، وفي (أخبار الآحاد) ومسلم في الصيام في (باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر) : « لا يمنعن أحدكم أو أحداً منكم أذان بلال من سحوره فإنه يؤذن ــ أو ينادي ــ بليل ليرجع قائمكم و لينبه نائمكم الخ » ويلزم من ذلك أن يكون الأذانان في رمضان . وصرح بذلك أبو الحسن عبد الملك بن القطان المغربي الفاسي الشافعي كما في "الفتح" (٢ ــ ٨٦) والحافظ ابن دقيق العيد كما في "نصب الراية" (١ ــ ٢٨٧) .

فائدة : قال الشيخ رحمه الله فيما كتبه على "آثار السنن" : والذي يظهر أن حديث ابن عمر : « إن بلالاً ينادي بليل » ليس من جملة المناداة عليه ولم يقصد به ذلك ، وإنما قصد به التسحير عند الفجر الأول لا غير ، وإنما قصد المناداة بقوله : « فإن في بصره سوء » وكان في وقت آخر ، وليس في حديث ابن مسعود : « لا يغرن » وإنما فيه : « لا يمنعن آه » ولا يستلزم المناداة . ثم لوكان قوله : « ليرجع قائمكم » أراد به من قام للحوائج إلى الصلاة فات أن يكون هذا للتسحير أي أذان بلال ، نعم كان إجازة منه ﷺ للتسحير من عنده ، وليس في حديثه ذكر الأذان الثاني ، نعم فيه : أنه عند الفجر الأول، لكن ليس فيه أنه في رمضان ، فإن كان في غيره فقد نهى أن يؤذن حتى يستبين له الفجر ، وأما في رمضان فكان تسحيراً على حديث ابن عمر وعائشة . . . . . ونفس حديث ابن مسعود يدل على أن الأذان لم يكن للتسحير فإنه قال : « لا يمنعن أحدكم الخ » فجعله غير مانع لأنه للتسحير ، وقال : « فإنه يؤذن

غير محفوظ ، والصحيح ما روى عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن بلبل « فكان على المعهود فى وقته ، ثم قال : « ليرجع قائمكم » فكان غير التسحير لا عينه ولا مانعاً آه . انتهى كلامه ماخصاً وماتقطاً . وفى " شرعة الإسلام " إن الأذان للتسحير فى رمضان مستحب ، والكتاب معتبر ، ومؤلفه هو : الإمام محمد بن أبى بكر المعروف "بإمام زاده" الحنفى المتوفى سنة ٥٧٣ ــ هـ . كذا فى " كشف الظنون " انظر ترجمته فى " الفوائد البهية " (ص ــ ١٦١) .

قال شيخنا : إن سنة الأذانين لم تكن مستمرة فى السنة كلها ، ويدل عليها روايات كثيرة عند الطحاوى من (ص ٨٣ إلى ٨٤) (باب التأذين للفجر الخ) و "نصب الراية" (١ ــ ٢٨٣) من الحديث العاشر إلى (١ ــ ٢٨٧ و٢٨٩) من الفائدة . قال شيخنا : وثبتت عندى روايات أخرى غير ما ذكراه : روى الدارقطنى (ص ــ ١٩٦) من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة أن بكير الأشج حدثه أنه كان بالمدينة تسعة مساجد مع مسجد رسول الله ﷺ يسمع أهلها تأذين بلال على عهد رسول الله ﷺ فيصلون فى مساجدهم ثم ذكرها . وفى " وفاءالوفاء " للسمهودى (٢ ــ ٦٤) : وروى يحيي بن بكر بن عبد الوهاب عن محمد بن عمر قال : قالوا : كان بالمدينة تسعة مساجد يسمعون فيها مؤذن النبى ﷺ فيصلون فى مساجدهم الخ ، وفى (٢ ــ ٦٢) : عن المحب الطبرى أنه ذكر المساجد التى كانوا يصلون فيها بأذان بلال الخ . هذه الروايات أشار إليها الشيخ فى ما كتبه على "آثار السنن" وهذه تدل على أن تأذين بلال بالليل لم يكن دأباً مستمراً له ، فلعله كان يؤذن بليل فى زمان مخصوص للمعانى التى ذكروها والله أعلم . ولعل أذان بلال فى رمضان كان حين كان تحريم الأكل والشرب فى رمضان بفعل اختيارى ، ويدل على ذلك ما أخرجه فى " معانى الآثار" بسند قوى (١ ــ ٨٣) عن نافع عن ابن عمر

عمر : إن النبي ﷺ قال : « إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » .

وروى عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع : أن مؤذناً لعمر وأذن بليل فأمره

عن حفصة بنت عمر : « إن رسول الله ﷺ كان إذا أذن المؤذن بالفجر قام فصلى ركعة الفجر ثم خرج إلى المسجد وحرم الطعام وكان لا يؤذن حتى يصبح » . وفي ابتداء الصوم للحنفية قولان : قيل : من بدأ طلوع الفجر ، و قيل : حين ينتشر الضوء ، قال ابن عابدين في " رد المحتار " : وهل المراد أول زمان الطلوع أو انتشار الضوء ، فيه خلاف كالخلاف في الصلاة ، والأول أحوط ، والثاني أوسع كما قال الحلواني كما في " المحيط " انتهى كلامه . وقال الآخرون : إن حكم الأكل إلى ما بعد الصبح منسوخ وعليه حملوا ما روى سعيد ابن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر من طرق عن أبي بكر : « حين كان يأكل وقد طلع الفجر فأخبر بطلوعه فقال : أغلق الباب » حكاه في " العمدة (٥ ـ ٢١٠) وفي " فتح الباري" (٤ ـ ١١٧) (باب قول النبي ﷺ لا يمنعنكم من سحوركم أذان بلال) وكذا في "العمدة " (٥ ـ ٢١٠) روايات مرفوعة وموقوفة تدل على أن التسحير ينتهي بفعل اختياري .

قوله : ابن أم مكتوم . اسمه عبد الله ، ويقال : عمرو وهو الأكثر ، ويقال : كان اسمه الحصين ، فسماه النبي ﷺ : عبد الله ، وهو : ابن قيس ابن زائدة القرشي العامري ، واسم أم مكتوم : عاتكة بنت عبد الله بن عنكثة المخزومية ، وهو : ابن خال خديجة رضي الله عنها ، وهاجر إلى المدينة قبل مقدم النبي ﷺ ، واستخلفه النبي ﷺ على المدينة ثلاث عشرة مرةً ، وهو الأعمى المذكور في سورة " عبس " ، وسمي مكتوماً لكتمان نور عينيه ، كذا في " العمدة " ملخصاً . وقيل : ولد ضريراً ، وقيل : عمي بعد بدر بسنتين .

قوله : إن مؤذناً لعمر . اسمه : مسروح كما في " سنن أبي داود " ،

عمر أن يعيد الأذان ، وهذا لا يصح لأنه عن نافع عن عمر منقطع ولعل حماد ابن سلمة أراد هذا الحديث ، والصحيح رواية عبيد الله بن عمر وغير واحد عن نافع عن ابن عمر والزهري عن سالم عن ابن عمر : إن النبي ﷺ قال : « إن بلالاً يؤذن بليل » . قال أبوعيسى : ولو كان حديث حماد صحيحاً لم يكن لهذا الحديث معنى إذ قال رسول الله ﷺ : « إن بلالاً يؤذن بليل » فإنما أمرهم فيما يستقبل فقال : « إن بلالاً يؤذن بليل » ولو أنه أمره بإعادة الأذان حين أذن قبل طلوع الفجر لم يقل : « إن بلالاً يؤذن بليل » . قال على بن المديني : حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ هو غير محفوظ ، وأخطأ فيه حماد بن سلمة .

وغرض الترمذي من هذا كله تضعيف حديث ابن عمر المذكور : « إن العبد نام » وأخرج الحافظ ابن حجر حديث ابن عمر هذا بسبعة طرق كلها ضعاف ما يدل على أن الواقعة وقعت لبلال ، انظر " الفتح " (٢ — ٨٥ و٨٦) . وملخصه أن حديث حماد بن سلمة ذلك عن أيوب عن نافع قد تابعه سعيد بن زربي عن أيوب عند البيهقي ، ومعمر عن أيوب عند عبد الرزاق ، ورواه غير أيوب عن نافع عند الدارقطني وغيره ، وكذلك له طريقان مرسلتان ما عدا ذلك . وقال في " الفتح " (٢ — ٨٦) رداً على ابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري والذهلي وأبي حاتم وأبي داؤد والترمذي والأثرم والدارقطني حيث اتفقوا على خطأ حماد في رفعه وتفرده بالرفع ، وهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً قوة ظاهرة الخ . قال ابن رشد في " البداية " (ص — ٨٤) : خرجه أبوداؤد ، وصححه كثير من أهل العلم اهـ . وراجع كلام الشيخ محمود رحمه الله من " فتح الملهم " (٣ — ١١٨) ثم كلام صاحب " الفتوحات " منه .

قوله : لم يكن لهذا الحديث معنىً . قال الشيخ : اعتراض الترمذي هذا معنوي أي فقهي أي إيراد على طريقة الفقهاء لا على طريق المحدثين فإنه فهم

(باب ما جاء فى كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان)

حدثنا هناد ثنا وكيع عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر عن أبى الشعثاء قال : « خرج رجل من المسجد بعد ما أذن فيه بالعصر فقال أبوهريرة : أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ » قال أبوعيسى : وفى الباب عن عثمان . حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح ، وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ ومن بعدهم: أن لا يخرج أحد من المسجد بعد الأذان إلا من عذر:

تعارضاً بينهما فأسقط واحداً للتعارض . والجواب عنه أن تأذين بلال بالليل يكون عند العمل بالأذانين . وقوله : « إن العبد نام » فى زمان يؤذن مؤذن واحد أو ما يكون عند ما كان نوبة أذانه بالفجر ونوبة أذان ابن أم مكتوم بالليل كما تقدم من " فتح البارى" .

وأما ما ذكره من على بن المدينى فنقول فى جوابه كما قال الحافظ ابن حجر بعد ما بين متابعات حماد بن سلمة وشواهده : وهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً ، فعلم أن له أصلاً لا أنه ليس بمحفوظ .

تنبيه : مسألة جواز أذان الفجر قبل وقته عند الأئمة الثلاثة وعند أبى يوسف لم نقف على حجة صريحة فى مورد النزاع بحيث يكون صدر أذان قبل الفجر للصلاة واكتفى به ولم يؤذن ثانياً ، ولو ثبت مثله لكان حجة ودليلاً وثبوت الأذانين لا يكون دليلاً للجواز قبل وقته حيث لم يكتف بأذان واحد، ولو كان أذان واحد يكفى ، فلما ذا أذن ثانياً ؟ فإذن لابد أن يقال: إن الأذان الأول لم يكن إلا للتسحير والتنبيه، وأتعجب من اتفاق هؤلاء الأئمة الأعلام على مسألة مأخذها غير واضح والله أعلم .

—: باب ما جاء فى كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان :—

من دخل مسجداً قد أذن فيه أو أذن بعد دخوله فيكره أن يخرج قبل أن

أن يكون على غير وضوء ، أو أمر لابد منه ويروى عن إبراهيم النخعى أنه قال : يخرج ما لم يأخذ المؤذن فى الإقامة . قال أبوعيسى : هذا عندنا لمن له عذر فى الخروج منه .

وأبوالشعثاء اسمه : سليم بن الأسود وهو والد أشعث بن أبى الشعثاء . و قد روى أشعث بن أبى الشعثاء هذا الحديث عن أبيه .

يصلى . المسألة ذكرها أرباب المتون من أصحابنا فى (باب إدراك الفريضة) وصرح فى "البحر" بأن الكراهة تحريمية . والمسألة كذلك عند غيرنا من المذاهب فذكر مثله ابن قدامة فى " المغنى" من مذهب أحمد . وهذا الحكم مقتصر على من كان داخل المسجد . قال الشيخ : وهذا يدل على أن الحكم الشرعى ربما يختلف مع اتحاد الغرض ، يريد أن الغرض من ذلك هو عدم فوت الجماعة و يستوى فيه من دخل المسجد ومن لم يدخل ، ومع هذا فقد صرحوا بكراهة من دخل فقط . وهذا يدل على أنه قد يختلف الحكم مع اتحاد الغرض . قال : و يصلح مثل هذا نظراً على ابن تيمية حيث ادعى أنه لا يختلف الحكم إذا اتحد الغرض باختلاف الصور والتفاصيل . وكذلك يرد عليه ما سيأتى من شراء الصحابة التمر الجيد بالردئ ضعفاً فنهاهم ﷺ وقال : « بيعوا الردئ بالنقد ثم اشتروا الجيد بثمنه » فاختلف الحكم مع اتحاد الغرض ، وكذلك يجوز استقراض الدراهم ولا يجوز بيعها نسيئة مع أن الغرض واحد ، وصرح فى " البحر الرائق " بجواز الخروج للحاجة لمن يريد الرجوع بعد قضاء حاجته فقال لحديث ابن ماجه : « من أدرك الأذان فى المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق » الخ . قال الراقم : وهو حديث عثمان مرفوعاً أخرجه ابن ماجه فى " سننه " (ص ـــ ٥٤) إلا أن فيه : « من أدركه » بدل « من أدرك » وفيه « لحاجته وهو لا يريد الرجعة » وروى من حديث أبى هريرة مرفوعاً ولفظه : « لا يسمع النداء فى مسجدى ثم يخرج منه إلا

ـــ: باب ما جاء فى الاذان فى السفر :ـــ

حدثنا محمود بن غيلان نا وكيع عن سفيان عن خالد الحذاء عن أبى قلابة عن مالك بن الحويرث قال : قدمت على رسول الله ﷺ أنا وابن عم لى فقال لنا : « إذا سافرتما فأذنا وأقيما وليؤمكما أكبركما » . قال أبو عيسى : هذا

لحاجة ثم لا يرجع إليه إلا منافق » . رواه الطبرانى فى " الأوسط " كما فى " العمدة " وحديث عثمان هو الذى ذكره الترمذى : وفى الباب الخ . وفى الباب بمعناه مرسل سعيد بن المسيب فى مراسيل أبى داؤد كما فى " الزيلعى " و " فتح القدير " . وحديث أبى هريرة فى الباب أخرجه الجماعة إلا البخارى فهو فى حكم المسند كما قاله أبوعمر ابن عبد البر وغيره ، ورواه ابن راهويه فى " مسنده " كما فى " الزيلعى " وأحمد فى " مسنده " (٢ ـــ ٥٣٧) والطيالسى فى " مسنده " (ص ـــ ٣٣٧) وزادوا فيه ما لفظه عند أحمد: « ثم قال: « أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنتم فى المسجد فنودى بالصلاة فلا يخرج أحدكم حتى يصلى» فأصبح الآن مرفوعاً حقيقة وصراحة ثم أنه كره خروجه من مسجد أذن فيه حتى يصلى وإن صلى لا إلا فى الظهر والعشاء إن شرع فى الإقامة كما فى "الكنز" من كتبنا.

ـــ: باب ما جاء فى الأذان فى السفر :ـــ

الإقامة لصلاة الجماعة سفراً متفق عليها بين الأئمة ، وإنما اختلفوا اختلافاً يسيراً فى الأذان مع اتفاقهم فى أولوية الإقامة والأذان كليهما ، فمذهب أبى حنيفة ومالك أنه : لا يسن الأذان وإن اكتفى بالإقامة جاز من غير كراهة . ومذهب الشافعى وأحمد : سنيتهما جميعاً ، كما فى " شرح المهذب " (٣ ـــ ٨٢). بل قال بسليتهما للمقيم والمسافر والمنفرد وأهل الجماعة ، وجعل ذلك مذهب أبى حنيفة وإسحاق وجمهور العلماء وما ذكر من مذهب إمامه فذكره الشافعى نفسه فى "الأم" (١ ـــ ٧٢) مثله ، وقال : لا أحب أن يترك الأذان . . . . .

حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم : اختاروا الأذان فى

. . وكذا المزنى فى "مختصره" (ص ــ ٦٠ على هامش "الأم") ولكنه قال : وإن لم يفعله أجزأه اهـ . فعلم منه أن سنيته للمسافر غير مؤكدة . ومذهب أحمد مثل الشافعى ذكره فى "المغنى"، ومذهب مالك مثل أبى حنيفة ذكره الباجى فى "المنتقى" (١ ــ ١٣٩) وهو مذهب الحسن وابن سيرين كما حكاه ابن قدامة فى "المغنى" .

وبالجملة إن الكراهة عندنا فى تركهما جميعاً كما فى "الهداية" وغيرها ، وغرض حديث الباب أن تسويتهما للتأذين من غير مفاضلة ، فأيهما أذن يكفى ، وتقديم الأكبر للإمامة ، فلما كان الغرض عدم ترجيح أحدهما على الآخر فى الأذان والإقامة وقع التعبير بقوله : « فأذنا وأقيما » وكان فى الإمامة الفضل لأكبرهما فقال : « وليؤمكما أكبركما » أو أن الغرض الإرشاد لكل منهما بالأذان والإقامة فى السفر إذا كانا منفردين فيكون حكماً آخر ، وإليه أشار النسائى فى "سننه" (ص ــ ١٠٤) فقال : (باب أذان المنفردين فى السفر) وأخرج فيه هذا الحديث ، والمسألة هذه كذلك من غير خلاف . قال الشيخ : والعجب من النسائى حيث ترجم على الحديث (ص ــ ١٠٨ من "سننه" (إقامة كل واحد لنفسه) وليس ذلك مذهب أحد فيتأول فى كلامه بأن غرضه أن أحدهما من غير تعيين يكفى. قال الراقم : ويحتمل أنه أراد إقامة المنفرد فى السفر لصلاته فبوب عليه فى (ص ــ ١٠٤) أذان المنفردين ثم إقامة المنفردين لأنه يريد إذا كانا اثنين فيؤذنان معاً ويقيمان معاً والله أعلم. وأيضاً أخرج الحديث فى الإمامة وترجم عليه (تقديم ذوى السن) فاستدل به فى ثلاثة أحكام ، وإذا كان حكم الأذان لواحد فبالأولى أن يكون هو حكم الاثنين . فالحديث كان نصاً فيه فاستفاد من لفظه حكماً آخر فترجم على ذلك ، هذا ما سنح لى والله أعلم .

السفر، وقال بعضهم: تجزئ الإقامة إنما الأذان على من يريد أن يجمع الناس . والقول الأول أصح . وبه يقول أحمد وإسحاق .

(باب ما جاء فى فضل الأذان)

حدثنا محمد بن حميد الرازى ثنا أبو تميلة نا أبو حمزة عن جابر عن مجاهد عن

قوله : وقال بعضهم : تجزئ الإقامة . أراد به المالكية والحنفية ، وهو مذهب الحسن وابن سيرين كما تقدم .

فائدة : الجمع عند الأصوليين والنحاة وأهل المعانى عام ، ويشتمل الحكم على سبيل عموم الأفراد فيكون فيه الحكم على فرد فرد كالمتعاطفات ، وأما اسم الجمع فالحكم فيه على سبيل الاجتماع دون الانفراد ، فيشتمل المجموع من حيث المجموع ، وقد يستعمل فى معناه الجمع أيضاً بقرينة المقام كذا أفاده الشيخ رحمه الله . قال الراقم: البحث فى كتب الأصول من صيغ العموم لكنهم ذكروا الجمع المحلى استغراقه كل الفرد لكل فرد ، قالوا : وعليه أكثر أئمة الأصول والعربية وأئمة التفسير كما فى "التحرير" وشرحه "التحبير" (١ — ١٩٣) ، وليس الجمع المنكر عاماً عندهم كما فى "التحرير" (١ — ١٨٩) إلا عند فخر الإسلام ، انظر "شرح التحرير" (١ — ١٧٩) وما بعدها . قال الشيخ : وأما التثنية فجعلوها من صيغ الخصوص ولم يذكروا حكمها إلا أنه يفهم من "تحرير الشيخ ابن الهمام" أنه للعموم حيث قال فيمن قال لامرأتيه : إذا دخلتما هاتين الدارين أو ولدتما ولدين فطالقتان فدخلت كل داراً أو ولدت كل ولداً طلقت . أقول : انظر "التحرير" مع شرحه (١ — ٢٣١) .

—: باب ما جاء فى فضل الأذان :—

قد صحت عدة من الأحاديث فى فضل الأذان ، وقد أشار إليها الترمذى

ابن عباس أن النبي ﷺ قال: من أذن سبع سنين محتسباً كتبت له براءة من النار. قال أبو عيسى : وفي الباب عن ابن مسعود وثوبان ومعاوية وأنس وأبي هريرة وأبي سعيد. وحديث ابن عباس حديث غريب. وأبو تميلة اسمه يحيى بن واضح، وأبو حمزة السكري اسمه محمد بن ميمون، وجابر بن يزيد الجعفي ضعفوه، تركه

في الباب أيضاً، ومن العجيب أنه لم يرو الترمذي في الباب إلا ما هو ضعيف وساقط فأخرج فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما من طريق جابر عن مجاهد، وجابر هو ابن يزيد الجعفي وسيأتي الكلام فيه قريباً. ومن ههنا قال بعض الحفاظ فيه: إن من عادته ربما يخرج من الأحاديث في الأبواب ما لا يخرجه غيره ويكون غرضه بذلك الإخبار والاطلاع بذلك الحديث، قاله الشيخ، ولعله يشير إلى ما قاله الحافظ أبو الفضل المقدسي حيث قال في "شروط الأئمة الستة": وكان من طريقته ـ أي الترمذي رحمه الله ـ أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه، وأخرج من حديثه في الكتب الصحاح؛ فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول؛ إلا أن الحكم صحيح ثم يتبعه بأن يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور وأكثر، وقلما يسلك هذه الطريقة إلا في أبواب متعددة اهـ. والأحاديث التي أشار إليها في الباب قد أخرجها البدر العيني في "العمدة" (٢ـ٦٣) ما عدا حديث ابن مسعود وثوبان، وأخرج أيضاً عن جابر وأبي بن كعب، ثم لأبي هريرة وكذا لأبي سعيد أحاديث عدة في الباب، انظر "العمدة" و"التلخيص" (ص-٧٧) و"زوائد الهيثمي" (١-٣٢٥ إلى ٣٢٨) ولم أجد رواية عبد الله وثوبان في هذه المصادر، ولم أوغل في طلبهما فإن محل ذلك تأليفي "لب اللباب فيما يقول الترمذي وفي الباب"

قوله : وجابر بن يزيد الجعفي ضعفوه. جابر الجعفي هذا اختلف فيه أقوال المحدثين اختلافاً كثيراً، وعن أبي حنيفة رحمه الله قال: ما رأيت أفضل

يحيى بن سعيد و عبدالرحمن بن مهدى . قال أبوعيسى : سمعت الجارود يقول :

من عطاء بن أبى رباح ولا أكذب من جابر الجعفى ، ما أتيته بشئ إلا جاءنى فيه بحديث ، وقول أبى حنيفة هذه رواها الترمذى فى نسخة من الحمانى وهو أبو يحيى جرير بن يحيى الحمانى ، وروايته عنه سماعاً حكاها الذهبى فى "ميزانه" (١ ــ ١٧٦) وابن حجر فى "تهذيبه" (٢ ــ ٤٨) بألفاظ متقاربة . وذكرها الشيخ على القارى فى "شرح مسند أبى حنيفة" عن كتاب العلل للترمذى بإسناده عن محمد بن غيلان عن جرير بن يحيى الحمانى قال : سمعت أبا حنيفة الخ ، فذكرها . ثم إن سفيان الثورى وشعبة ووكيعاً كلهم ممن وثق الجعفى فقال الثورى: ما رأيت أورع منه فى الحديث . وقال شعبة : صدوق فى الحديث . وقال وكيع : مهما شككتم فى شئ فلا تشكوا فى أن جابر الجعفى ثقة ، حدثنا عنه مسعر وسفيان وشعبة وحسن بن صالح كما فى "الميزان" و"التهذيب" . و من ههنا تبين أن ما حكاه الترمذى عن وكيع قوله : "لو لا جابر الجعفى لكان أهل الكوفة بغير حديث" الخ ليس تضعيفاً له ، وإنما هو إجلال له ومبالغة فى الثناء عليه أفاده شيخنا رحمه الله . وقال أيضاً : وعن أحمد فى "سنن الدارقطنى" أنه متهم فى رأيه دون روايته اهـ . وقال الشيخ : إن أبا محمد الجوينى أكفره ، والجوينى هو أبومحمد عبد الله النيسابورى المتوفى سنة ٤٣٧ هـ والد أبى المعالى إمام الحرمين شيخ الغزالى . أقول: ولم أقف على مأخذه ولا على من حكاه ، ولعل ذلك الإكفار لأجل أنه كان يؤمن بالرجعة مستدلاً بقوله تعالى : (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى) . وأنت تعلم أن الآية فى إخوة يوسف ، انظر "الميزان" و"التهذيب" . وقال زائدة : كان جابر كذاباً ليس بشئ . وقيل : إنه كان يهيج به مرة فى السنة مرة ــ أى الصفراء ــ فيهذى ويخلط فى الكلام . قال الشيخ: فلعل ما حكى عنه كان فى مثل ذلك الوقت . قال الشيخ : وظنى أنهم يطلقون الكاذب فيمن أخطأ مرة والكذاب فيمن أخطأ مراراً ، ومن لم يجرب

سمعت وكيعاً يقول : لولا جابر الجعفى لكان أهل الكوفة بغير حديث ، ولولا

الفن يقع فى ضلال من أمثال هذه الكلمات . قال الشيخ : وربما يكون سبب جرحه ما حكى عنه أنه كان يقول : عندى خمسون ألف باب من العلم ما حدث به أحد (كما حكاه فى "التهذيب" عن سلام بن أبى مطيع) ولكن مثل هذا لا يصلح سبباً لجرحه وكونه كذاباً ، فكان السلف من المحدثين يحفظون ذخائر من الأحاديث ، فهذا أحمد بن حنبل قيل : كان يحفظ ألف ألف حديث بأسانيده. قال الراقم : ولنظائر حفظ المحدثين من قتادة والزهرى والأوزاعى وإسحاق ابن راهويه والبخارى وغيرهم مما هو مسجل فى كتب الرجال والطبقات والتاريخ لا ينكرها إلا موسوس أو مجنون ، فمثل هذا لا يصلح حجة للجرح . وقيل : كان يؤمن بالرجعة . قال الشيخ : ويمكن أن يتأول هذا فإن عمر حين توفى رسول الله ﷺ قال : والله ما مات رسول الله ﷺ ، وقال : والله ما كان يقع فى نفسى ذلك وليبعثنه الله فليقطعن أيدى رجال وأرجلهم الخ . حتى جاء أبوبكر فخطب كما فى " الصحيح " من حديث عائشة فى المناقب . وقيل : كان صاحب نيرنجات وشعبذات فكان يأتى بفاكهة وقثاء فى غير موسمه ، كما حكاه فى " التهذيب" عن ابن قتيبة فى " مشكله " . قال الشيخ : وهذا أيضاً لا يصلح جرحاً إذ يمكن حمله على محمل حسن ، يريد أن يكون كرامة كما وقع لسيدتنا مريم عليها السلام كما حكاه الله سبحانه فى التنزيل العزيز . قال الراقم : ليس غرض الشيخ الذب عنه وتوثيقه أو ترجيح تعديله على جرحه فأئمة الرجال أعرف بحاله والأمر إليهم ، ولكنما الشيخ رحمه الله قد نبه على أن تلك الكلمات فى حقه فقط ليست كافية فى جرحه وهؤلاء ربما يجرحون رجلاً بكلمات مأثورة عن الأئمة ، ولا تكون صريحة فى الجرح ، والراجح عنده ضعفه كما سمعته صريحاً ، وكما ذكره فى كتاب " فصل الخطاب فى مسألة أم الكتاب " ، ويكاد يكون القول الوسط فيه قول الحافظ ابن حجر فى " التقريب" : ضعيف رافضى اهـ .

حماد لكان أهل الكوفة بغير فقه .

تنبيه كثير من الناس يتذرعون بحكايات الجرح فى بعض الأئمة وطائفة من رجال الحديث إلى أن يشفوا غيظ قلوبهم الكامن نحو رجال الدين ثم لما سمعوا خوارق حافظتهم المحيرة أخذوا يستهزءون ويسخرون ولكنه جهل فاضح فإنهم يقيسون أولئك الأعلام على أنفسهم، وقياس العهد الغابر على الحاضر فى الحفظ والضبط والإتقان تكذيب لمتواترت التاريخ . علا أن تفاوت الناس فى بلد واحد ، و تفاوت الرجال فى بلاد مختلفة عظيم جداً كما هو اليوم مشاهد . فإنكار هذه الحقائق الملموسة والوقائع الثابتة كما يتعالل به الملاحدة إلى إنكار الروايات الحديثية ويتذرعون به إلى إنكار السنة عواء وهراء . ولاغرو إذا اختار الله قوماً لحفظ دينه آثرهم بحافظة خارقة . ثم إن لكل قوم خصائص أورثتهم البيئة وجو البلاد وإن الغرام بشئ والمراس بفن يصبح سبباً لتقوية الحفظ بما يتعلق بذلك الموضوع ، فاقرأ حال حافظة العرب العرباء فى كتب الأدب و التاريخ لكى يتجلى لك الأمر ثم شغفهم المفرط بحفظ آثار الرسول ﷺ و محبتهم البالغة معه ﷺ كل ذلك أورثتهم خوارق فى مجال الحفظ والضبط . وبالجملة لا يستبعد ذلك من أطال قراءته لكتب الطبقات والتاريخ وطالت مزاولته بأحاديث الرجال وعرف رجالها حق المعرفة . والله الموفق لكل سعادة وحسنى .

تنبيه آخر : قول وكيع : لو لا جابر الجعفى لكان أهل الكوفة بغير حديث الخ . تقدم آنفاً أنه مبالغة فى شأن حديث جابر لا الطعن فى تقليل حديث الكوفة ، ووكيع نفسه هو إمام المسلمين وأكثر حديثه من أهل الكوفة من غير جابر ، ويحدثنا الرامهرمزى فى "المحدث الفاصل" بإسناده عن عفان بن مسلم البصرى ـــ شيخ أحمد و إسحاق والبخارى ـــ يقول : وسمع قوماً يقولون نسخنا كتب فلان ونسخنا كتب فلان ،

(باب ما جاء أن الامام ضامن والمؤذن مؤتمن)

حدثنا هناد ثنا أبو الأحوص وأبومعاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم ارشد الأئمة واغفر للمؤذنين» . قال أبوعيسى : و في الباب عن عائشة وسهل بن سعد و عقبة بن عامر . حديث أبي هريرة رواه سفيان الثوري وحفص بن غياث

فسمعته يقول: نرى هذا الضرب من الناس لا يفلحون ، كنا نأتي هذا نسمع منه ما ليس عند هذا ، ونسمع من هذا ما ليس عند هذا ؛ فقدمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر ، ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديث لكتبناها فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث ، وما رضينا إلا بالإملاء إلا شريكاً فإنه أبى علينا آه . انظر " تقدمة نصب الراية " للشيخ محمد زاهد الكوثري لمزية الكوفة في ذلك العصر على غيرها في الحديث والفقه .

—: باب ما جاء أن الإمام ضامن و المؤذن مؤتمن :—

حديث الباب يشتمل على مسائل كثيرة فقهية للحنفية خلافاً للشافعية ، و أما الشافعية فهم يجيبون عن الحديث لدلالة الحديث على خلاف مسائلهم فيقولون : الضامن من ضمن من باب سمع معناه رعى ، فالضامن الراعي ، والإمام يرعى عدد ركعات الصلاة ، يقول الخطابي في " معالم السنن" (١-١٥٦) : قال أهل اللغة : الضامن في كلام العرب معناه الراعي ، والضمان معناه الرعاية ، قال الشاعر :

رعاك ضمان الله يا أم مالك   ولله أن يشقيك أغنى و أوسع

والإمام ضامن من أنه يحفظ الصلاة وعدد الركعات على القوم الخ . و مذهبهم : أن صلاة الإمام إذا ظهرت فسادها فصلاة المقتدي صحيحة لا تجب عليه الإعادة لأن فساد صلاة الإمام غير مؤثر في فساد صلاة المقتدي . قال

وغير واحد عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة عن النبى ﷺ وروى أسباط بن محمد عن الأعمش قال : حدثت عن أبى صالح عن أبى هريرة عن النبى ﷺ ، وروى نافع بن سليمان عن محمد بن أبى صالح عن أبيه عن عائشة عن النبى ﷺ هذا الحديث. قال أبوعيسى: وسمعت أبا زرعة يقول : حديث أبى صالح عن أبى هريرة أصح من حديث أبى صالح عن عائشة .

الشافعى فى " الأم " (١ — ١٤٨) فى إمامة الجنب : فمن صلى خلف رجل ثم علم أن إمامه كان جنباً أو على غير وضوء ، وإن كانت امرأة أمت نساء ثم علمن أنها كانت حائضاً أجزأت المأمومين من الرجال والنساء صلاتهم و أعاد الإمام صلاته . ولو علم المأمومون من قبل أن يدخلوا فى الصلاة أنه على غير وضوء ثم صلوا معه لم تجزهم صلاتهم لأنهم صلوا بصلاة من لاتجوز له الصلاة عالمين ، ولو دخلوا فى الصلاة غير عالمين أنه على غير طهارة وعلموا قبل أن يكملوا الصلاة أنه على غير طهارة كان عليهم أن يتموا لأنفسهم وينوون الخروج من إمامته مع علمهم فتجزئ صلاتهم . وقال فى (١ - ١٥٤) : وإن صلى به الإمام شيئاً من الصلاة ثم خرج المأموم من الإمام بغير قطع من الإمام للصلاة ولا عذر للمأموم كرهت له ذلك وأحببت أن يستأنف احتياطاً ، فإن بنى على صلاة لنفسه منفرداً لم يبن لى أن يعيد الصلاة . وقال فى (١ — ١٥٥) : وهكذا لو استأخر الإمام من غير حدث وتقدم غيره أجزأت من خلفه صلاتهم، وأختار أن لا يفعل هذا الإمام وليس أحد فى هذا كرسول الله ﷺ . . . . . ولو أن إماماً كبر . . . . . ولم يركع حتى ذكر أنه على غير طهارة كان مخرجه أو وضوءه أو غسله قريباً ، فلا بأس أن يقف الناس فى صلاتهم حتى يتوضأ ويرجع ويستأنف ويتمون هم لأنفسهم الخ . وكل هذه المسائل من فروع القدوة عند الإمام الشافعى فمذهبه أن صلاة المأموم غير مرتبطة بصلاة الإمام حتى إن من كبر قبل إمامه فصلاته تامة، وسائر الفقهاء لا يجيزون

قال أبو عيسى: وسمعت محمداً يقول : حديث أبي صالح عن عائشة أصح ، وذكر عن علي بن المديني أنه لم يثبت حديث أبي صالح عن أبي هريرة ، ولا حديث أبي صالح عن عائشة في هذا .

ذلك كما يقوله ابن بطال كما حكاه البدر العيني في "العمدة" (٢ — ٧٤٠) ومتابعة الإمام عنده في الأفعال الظاهرة دون الصحة والفساد كما حكاه البدر العيني (٢ — ٧٤٨) عن النووي ، وراجع بعض تفصيله في "العمدة" (٢ — ٧٦٢) : حتى قال بعضهم : إن المقتدي لو شاهد أن الإمام ترك ركناً من أركان الصلاة فصلاة المقتدي جائزة كما في "فتح الباري" (٢ - ١٥٨) في (باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه) وقال : وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه ، والأصح عندهم صحة الاقتداء إلا بمن علم واجباً اه‍ . وذكره مختصراً في (٢ — ١٤٩) . وبالجملة فهذه مسائلهم وفروعهم كلها تخالف حديث الباب . وأما نحن فنقول : إن الضمان في الحديث هو الكفالة ، وهذا المعنى هو المعروف في اللغة السائر في كلامهم وأيضاً ضمن الشئ أي تضمنه واحتواه ، ومنه حديث نهى عن بيع المضامين والملاقيح ، وهذا أيضاً قريب من تفريعات الحنفية بل أقرب وتكاد تكون كتب اللغة ومعاجم الغريب متطابقة على هذين المعنيين ، انظر "القاموس" (٤ — ٢٤٣) و "المصباح" (٢ — ١٢) و "النهاية" (٣ — ٢٩) . ومعنى الرعاية هنا ليس إلا تطبيقاً له على المذهب ، فكأنه سرى التفقه إلى اللغة . وأما الشعر الذي استدل به الخطابي في "معالمه" فليس نصاً في ذلك بل معنى الكفالة فيه أظهر جداً . ومن ملحقات هذه المسألة مسألة القراءة خلف الإمام فالإمام يتكفل لهم قراءتها عند الحنفية وعند الشافعي كل فيه ولي نفسه ، انظر "فصل الخطاب" (ص — ٨٤) للشيخ رحمه الله ، وسيأتي إن شاء الله بعض تفصيله في موضعه والله الموفق . فالإمام ضامن أي يتكفل لهم صلاتهم فيسرى فساد

صلاته إلى صلاتهم فجعلوا الحديث دليلاً كذلك فى ترك قراءة الفاتحة خلف الإمام ، وخص بعض الحنفية الكفالة والنيابة بالقول — وعليه أن يخص ذلك بقراءة بعض دون بعض؛ فإنه يشترك المقتدى مع الإمام فى سائر الأقوال ماعدا القراءة وانظر سر ذلك وحكمته فى "توثيق الكلام" للامام محمد قاسم النانوتوى رحمه الله — دون الأفعال فإن الأفعال يؤديها المقتدى بنفسه، وكان سهل بن سعد الساعدى لايؤم وكان يحترز عن الإمامة وكان يقول: الإمام ضامن كما فى رواية. قال الشيخ : وظنى أن الرواية ثابتة ففهم من الحديث ما فهمه الحنفية . أقول: ورواية سهل هذه هى التى أشار إليه الترمذى فى الباب أخرجها ابن ماجه فى " سننه " (ص — ٧٠) (باب من أحق بالإمامة) والحاكم فى " المستدرك " (١ — ٢١٦) كلاهما من طريق عبد الحميد بن سليمان عن أبى حازم قال : كان سهل بن سعد الساعدى يقدم فتيان قومه يصلون بهم ، فقيل : تفعل ذلك ولك من القدم مالك ؟ قال : إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: الإمام ضامن فإن أحسن فله ولهم وإن أساء يعنى فعليه ولا عليهم ، واللفظ لابن ماجه . قال الحاكم : وهذا حديث صحيح على شرط " مسلم " ولم يخرجاه بهذا اللفظ ، وأقره الذهبى فى " تلخيصه " فقال : على شرط " مسلم " . فالرواية هكذا صحيحة ثابتة بلاريب . قال الراقم : وكذلك فهم منه ما فهمه الحنفية عقبة ابن عامر الجهنى عند ابن ماجه أنه — أى أبا على الهمدانى — خرج فى سفينة فيه عقبة بن عامر الجهنى فحانت صلاة من الصلوات فأمرناه أن يؤمنا وقلنا أنك أحقنا بذلك أنت صاحب رسول الله ﷺ فأبى فقال : إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أم الناس فأصاب فالصلاة له ولهم ومن انتقص من ذلك فعليه ولا عليهم » . وهنا وإن لم يستدل باللفظ المذكور فى رواية سهل ولكن يؤدى معناه . وأخرج الطبرانى فى " الأوسط " من حديث ابن عمر : « من أم قوماً

فليتق الله وليعلم أنه ضامن مسئول لما ضمن وإن أحسن كان له من الأجر مثل أجر من صلى خلفه من غير أن ينتقص من أجورهم شئ وما كان من نقص فهو عليه ». ذكره الزبيدى فى " الاتحاف" (٣ — ١٧٣) وأخرجه الهيثمى فى " الزوائد " (٢ — ٦٦) قال: وفيه معارك بن عباد ضعفه أحمد والبخارى وأبو زرعة والدارقطنى ، وذكره ابن حبان فى الثقات اه. قال الراقم : ويكفى للاستشهاد والمتابعة مثله. وفى "قوت القلوب" لأبى طالب المكى (٤—١٠٧): وقد كان بعض الورعين يزع عن الامامة لما فيها ولما على الامام من ثقلها وتحماها . وكانوا يختارون الأذان على الإمامة، وفى (٤ — ١١٣) : وكان السلف يكرهون أربعاً ويتدافعونها عنهم : الإمامة ، والفتيا ، والوصية ، والوديعة . وقال بعضهم : ما أحب إلى من الصلاة فى جماعة وأكون مأموماً فاكفى سهوها ويتحمل غيرى ثقلها الخ . وحكاها الزبيدى أيضاً فى " الاتحاف" (٣ — ١٧٢ و ١٧٣) . فهذا كله من الأدلة الناهضة على أن معنى الضمان هو الذى اختاره الحنفية لا ما قاله الشافعية ، فيكون الحديث حجة للحنفية فى مسائل القدوة ومؤيداً لمعنى حديث: « إنما جعل الامام ليؤتم به » .

ثم إنه تعرض المصنف رحمه الله إلى إسقاط حديث الباب حيث ذكر عن على بن المدينى أنه لم يثبت حديث أبى هريرة الخ . وحاصل كلام الترمذى : أن الحديث روى من طريق أبى صالح عن أبى هريرة ، ومنه عن عائشة ، فاختلفوا فيه على ثلاثة أقوال : فرجح أبو زرعة الأول ، والبخارى الثانى ، وأسقط ابن المدينى كليهما . ثم لهم كلام فى رواية الأعمش عن أبى صالح هل هى بواسطة أو بغيرها ؟ وغيرها من أبحاث إسنادية ما يؤول الأمر إلى أئمة الفن وهم أحق بذلك، ويروى عن أبى صالح الأعمش كما هنا . ويروى عنه ابنه سهيل عند أحمد وغيره، ومحمد بن أبى صالح ابنه يروى عنه كما علقه الترمذى، ثم جرى الكلام هل لأبى صالح ابن غير سهل وعباد أم لا؟ انظر " علل ابن

ـــ: باب ما يقول اذا أذن المؤذن :ـــ

حدثنا إسحاق بن موسى الأنصارى نا معن نا مالك ح وثنا قتيبة عن مالك

أبى حاتم " (١ ــ ٨١) وقد صحح الحديثين جميعاً أى حديث أبى هريرة وعائشة ابن حبان ثم قال : وقد سمع أبو صالح هذين الحديثين من عائشة وأبى هريرة جميعاً ، حكاه ابن حجر فى " التلخيص " (ص ــ ٧٧) . وفى الباب حديث أمامــة عند أحمد كما فى " التلخيص " واسناده حسن كما فى " الاتحاف " عن العراقى (٣ ــ ١٧٣) . وقال الهيثمى : رجاله موثوقون ، وفيه حديث واثلة عند الطبرانى فى " الكبير " فى " زوائد الهيثمى " (٢ــ٢) ، وقال ابن عبد الهادى فى " تنقيح التحقيق " كما حكاه الحافظ فى " التلخيص " (ص ــ ٧٧) أنه أخرج مسلم فى " صحيحه " بهذا الاسناد نحواً من أربعة عشر حديثاً ، رواية سهيل عن أبيه أبى صالح لا رواية الأعمش عن أبى صالح والله أعلم .

ـــ: باب ما يقول إذا أذن المؤذن :ـــ

ثبتت أذكار وأدعية أثناء التأذين وبعده ، أنظر " الحصن الحصين " للجزرى و" فتح القدير " (١ ــ ١٧٤) ، وثبتت إجابة الأذان فى السكتات فى ثنايا الأذان يدل عليه حديث عمر الفاروق عند " مسلم " ، وأصرح منه حديث أم حبيبة عند النسائى : « إنه ﷺ كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت » .

ثم فى " الصحيحين " وهو حديث الباب من رواية مالك عن الزهرى عن عطاء الليثى عن أبى سعيد ، ورواها مالك فى " الموطأ " وأحمد فى " مسنده " وأصحاب الأمهات الست ، وظاهره : أن يقول مثل قوله فى جميع الكلمات ، قاله الحافظ وغيره . فيقول مثل ما يقول المؤذن فيكون جواب الحيعلتين

عن الزهرى عن عطاء بن يزيد الليثى عن أبى سعيد قال قال رسول الله ﷺ :

أيضاً بمثلها غير أنه فى رواية أخرى جوابها بالحوقلة واختاروها للعمل فإنها رواية مفسرة وهى رواية معاوية فى الصحيح . وكذا رواية عمر فى " صحيح مسلم " : أن يقول السامع : " لاحول ولاقوة إلا بالله " عند قول المؤذن : " حى على الصلاة " و" حى على الفلاح " وفيه أيضاً عن الحارث بن نوفل وأبى رافع عند الطبرانى وغيره وعن أنس عند البزار وغيره كما فى " فتح البارى " (٢ — ٧٧) و " زوائد الهيثمى " (١ — ٣٣١) .

ثم مذاهب العلماء فى ذلك : فقال النخعى والشافعى وأحمد — فى رواية — ومالك — فى رواية — : ينبغى لمن سمع الأذان أن يقول كما يقول المؤذن حتى يفرغ من أذانه ، وهو مذهب أهل الظاهر أيضاً ، وقال الثورى وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد فى الأصح ومالك فى رواية : يقول سامع الأذان مثل ما يقول المؤذن إلا فى الحيعلتين فإنه يقول فيهما : " لاحول ولاقوة إلا بالله " واحتجوا بحديث مسلم عن عمر ، كذا فى " العمدة " (٢ — ٢٣٨) ، ولم أر هذا التفصيل عند غيره ، وجعل فى " فتح البارى " هذا الأخير مذهب الجمهور ، قال : وقال ابن المنذر : يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح ، فيقول تارة كذا وتارة كذا اهـ . وقول الشافعى فى " الأم " وكذا فى " شرح المهذب " وغيره هو استثناء الحيعلتين من ذلك واجابتها بالحوقلة ، فكذلك يفهم الاختيار من كلام ابن حزم فى " المحلى " (٣ — ١٤٨ و ١٤٩) . وذكر ابن رشد فى " البداية " الاختلاف اجمالاً ، وجعل مذهب مالك الأخير جوابها بالحوقلة ، وقال طائفة بالجمع بينهما ، واختاره الشيخ ابن الهمام حيث قال فى " الفتح " (١ — ١٧٤) : وقد رأينا مشائخ السلوك من كان يجمع بينهما فيدعو نفسه ثم يتبرأ من الحول والقوة ليعمل بالحديثين . وساق قبله حديث أبى أمامة عند أبى يعلى وفيه : " وإذا قال حى على الصلاة قال : حى على الصلاة وإذا قال

« إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن » . وفى الباب عن أبى رافع وأبى هريرة

حى على الفلاح قال: حى على الفلاح الخ " وأقره فى " البحر " و " النهر " وهو مذهب الشيخ الأكبر فى " فتوحاته " كما قاله ابن عابدين . قال الشيخ : وغرض الشارع هو اختيار أحدهما لا الجمع بينهما فتارة يجيب كذا وتارة أخرى يجيب كذا ، وسمعت الشيخ رحمه الله يقول : عملت بالجمع بينهما نحو خمسة عشر عاما ثم ظهرلى أن غرض الشارع هو اختيار أحدهما لاالجمع بينهما فتركت الجمع اه ، وفى بعض الروايات جواب الشهادتين بقوله : وأنا أشهد . وفى " فتح البارى " فى الجمعة (باب ما يجيب الإمام على المنبر إذا سمع النداء) (٢ ــ ٣٢٩) وإن قول المجيب و " أنا كذلك " ونحوه يكفى فى إجابة المؤذن اه . ويرده ما فى النسائى من حديث أبى أمامة بن سهل بن حنيف (١ ــ ١٠٩) (باب القول مثل ما يتشهد المؤذن) وفيه : فقال أشهد أن لا إله إلا الله فتشهد اثنتين الخ فالقول بالشهادتين فيه منصوص ، وكان الحافظ اعتمد على ظاهر لفظ البخارى فى " الصحيح " فى (باب ما يجيب الإمام على المنبر إذا سمع النداء) من كتاب الجمعة . وقد حكى الحافظ فى " الفتح " (٢ ــ ٧٦ و ٧٧) روايات مختلفة فى كلمات الاجابة ، وكذا البدر العينى فى " العمدة " (٢ ــ ٦٣٧) فليراجعها من شاء .

ومن الأذكار: الصلاة على النبى ﷺ بعد الفراغ من الأذان وفيه حديث عبد الله بن عمرو عند مسلم وغيره مرفوعاً : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فإنه من صلى على واحدة صلى الله عليه بها عشراً ثم سلوا الله لى الوسيلة فإنها منزلة فى الجنة لاتنبغى إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون هو فمن سأل لى الوسيلة حلت له الشفاعة » . ثم الأفضل فى الصلاة مطلقاً هو صلاة التشهد وهو المختار كما قاله ابن القيم فى " الهدى " وانظر للبحث والتحقيق فى هذا الموضوع " القول البديع فى الصلاة على الحبيب الشفيع "

وأم حبيبة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن ربيعة وعائشة ومعاذ بن أنس ومعاوية .

للسخاوى (مطبوع بالهند) .

ومن جملة الأذكار الواردة فى الباب ما فى حديث الباب . ومنها حديث الوسيلة وهى: « اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته »، رواها البخارى فى " الصحيح" من حديث جابر مرفوعاً . وزيادة : « والدرجة الرفيعة » ليس لها أصل كما قال الحافظ فى " التلخيص " (ص — ٧٨) : وليس فى شئ من طرقه ذكر: « الدرجـة الرفيعة » . وقال السخاوى فى " المقاصد الحسنة " : وزيادة « والدرجة الرفيعة » كما يفعله من لاخبرة له بالسنة لاأصل لها اه . حكاه الشهاب الخفاجى فى " شرح الشفاء " وحكاه غيره كذا قال ابن حجر المكى فى " شرح المنهاج" كما حكاه ابن عابدين . قال الراقم : وردت هذه الزيادة عند ابن السنى فى "عمل اليوم والليلة " (ص — ٣٣ و ٣٤ المطبوع بدائرة المعارف) من طريق النسائى عن عمرو بن منصور عن على بن عياش الخ ، ولكن النسائى نفسه فى " سننه " رواه عن عمرو بن منصور ولم يذكرها والله أعلم . فليراجع نسخة مخطوطة صحيحة من " عمل اليوم والليلة " حتى يتبين الأمر ، وذكره الشاه ولى الله فى " الحجة البالغة " وهو متثبت فى النقل . ومعناه ورد فى روايات أخرى فى " الحصن " للجزرى و" عمل اليوم والليلة " لابن السنى و"كتاب الدعاء" للطبرانى وغيرها . وزيادة قوله : « إنك لاتخلف الميعاد » ثابتة فى " السنن الكبرى" للبيهقى بسند قوى حكاه البدر العينى فى " العمدة " والشهاب العسقلانى فى "الفتح" و "التلخيص " وابن الهمام فى " الفتح" وهو فى "السنن الكبرى" المطبوعة (١—٤١٠) قال: ورواه البخارى . قال الشيخ: وهو بالنسبة إلى أصل الحديث لا لزيادة ، أو بالنسبة إلى الزيادة أيضاً ، وهو فى البخارى فى نسخة الكشميهنى. وأما زيادة : « وارزقنا شفاعته » فلا أصل لها

قال أبو عيسى : حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح . وهكذا روى معمر

أيضاً ، وكذا لم يثبت فى شئ من طرقه زيادة : « يا أرحم الراحمين » . قاله فى " التلخيص " . والوسيلة منزلة فى الجنة كما تقدم فى حديث " مسلم " وغيره عن " عبد الله بن عمرو " لا " ابن عمر " كما وقع فى " فتح البارى " و " فتح القدير " ولعله خطأ مطبعى فسقط الواو . ونحوه للبزار عن أبى هريرة كما فى " فتح البارى " . فالغرض من الدعاء أن الفائدة ترجع فيه إلى الداعى دون النبى ﷺ . كذا أفاده الشيخ . وأما جواب الأذان : فهو مستحب عند الحنفية وغيرهم ونسب إلى البعض وجوبه ، قال فى " فتح القدير " (١١ — ١٧٣) : أما الاجابة فظاهر " الخلاصة " و " الفتاوى " وجوبها . وقول الحلوانى : الإجابة بالقدم فلو أجابه بلسانه ولم يمش لايكون مجيباً ، ولو كان فى المسجد فليس عليه أن يجيب باللسان . قال : وحاصله : نفى وجوب الاجابة باللسان ، وبه صرح جماعة وإنه مستحب الخ . قال ابن عابدين بعد بحث طويل : والذى ينبغى تحريره فى هذا المحل أن الاجابة باللسان مستحبة ، وأن الاجابة بالقدم واجبة إن لزم من تركها تفويت الجماعة وإلا بأن أمكنه إقامتها بجماعة ثانية فى المسجد أو فى بيته لاتجب بل تستحب مراعاة لأول الوقت والجماعة الكثيرة فى المسجد بلا تكرار هذا ما ظهر لى اهـ . فإن قيل : إن الأذان سنة فكيف جوابه واجباً ؟ قلنا : مثل سلام التحية ، إنه سنة وجوابه واجب ، وقيل : الواجب عنده الإجابة بالقدم وبالفعل لا بالقول ، وأما من فاته جواب الأذان فهل يجيب بعد الفراغ أم لا ؟ فتردد فيه النووى وصاحب " البحر " ، فقيل : يجيب إن لم يكن الفصل طويلاً كذا اختاره فى " البحر " . (١ — ٢٦٠) وابن حجر المكى فى " شرح المنهاج " والنووى فى " شرح المهذب " (٣ — ١٢٠) .

قوله : وهكذا روى معمر وغير واحد الخ . قال البدر العينى فى " العمدة "

وغير واحد عن الزهرى مثل حديث مالك ، وروى عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهرى هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة عن النبى ﷺ ، ورواية مالك أصح

(باب ما جاء فى كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجراً)

حدثنا هناد نا أبو زبيد عن أشعث عن الحسن عن عثمان بن أبى العاص

(٢ — ٦٣٤ و ٦٣٥) : واختلف على الزهرى فى اسناد هذا الحديث وعلى مالك أيضاً ولكنه اختلاف لايقدح فى صحته فرواه عبد الرحمن ابن اسحاق عن الزهرى عن سعيد عن أبى هريرة أخرجه النسائى وابن ماجه ، وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داؤد والترمذى: حديث مالك ومن تابعه أصح، ورواه أيضاً يحيى بن سعيد القطان عن مالك عن الزهرى عن السائب بن يزيد أخرجه مسدد فى " مسنده " عنه ، وقال الدارقطنى : إنه خطأ والصواب الرواية الأولى اه . ومثله فى " الفتح " (٢ — ٧٤) .

—: باب ما جاء فى كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجراً :—

أخذ الأجرة بالأذان وغيره ، المسألة خلافية قديمة بين الأئمة الأربعة ، فقول أبى حنيفة وأصحابه وأحمد : عدم الجواز ، وقول مالك والشافعى : الجواز ، قال ابن قدامة فى " المغنى " (١ — ٤٣٠) : ولا يجوز أخذ الأجرة على الأذان فى ظاهر المذهب ، وكرهه القاسم بن عبد الرحمن والأوزاعى و أصحاب الرأى وابن المنذر آه . وهو أحد الوجوه الثلاثة عند الشافعية ، و اختاره أبوحامد وصاحب " الحاوى " والقفال ، وصححه المحاملى والبنديجى و الهروى وغيرهم كما فى " شرح المهذب " (٣ — ١٢٧) والوجه الأول عندهم الجواز ، والثالث الجواز للإمام باعطاء الأجر دون آحاد الناس كما فى " شرح المهذب " وفى " العمدة " (٥ — ٦٤٧) وقد اختلف العلماء فى أخذ الأجر

قال : « إن من آخر ما عهد إلى رسول الله ﷺ أن أتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » . قال أبوعيسى : حديث عثمان حديث حسن ، والعمل على

على الرقية بالفاتحة وفى أخذه على التعليم ، فأجازه عطاء وأبوقلابة وهو قول مالك والشافعى وأحمد وأبى ثور ، ونقله القرطبى عن أبى حنيفة فى الرقية ، و هو قول إسحاق ، وكره الزهرى تعليم القرآن بالأجر ، وقال أبوحنيفة وأصحابه: لا يجوز أن يأخذ الأجر على تعليم القرآن .... وفى " خلاصة الفتاوى" ناقلاً عن " الأصل" – أى " المبسوط" للإمام محمد بن الحسن الشيبانى – : لا يجوز الاستيجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والأذان والتذكير والتدريس والحج والغزو ، يعنى لا يجب الأجر ، وعند أهل المدينة يجوز ، وبه أخذ الشافعى ونصير وعصام وأبونصر الفقيه وأبو الليث رحمهم الله ، والأصل الذى بنى عليه حرمة الاستيجار على هذه الأشياء : إن كل طاعة يختص به المسلم لا يجوز الاستيجار عليها لأن هذه الأشياء طاعة وقربة تقع عن العامل ، قال تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) . فلا يجوز أخذ الأجرة من غيره كالصوم والصلاة ، واحتجوا على ذلك بأحاديث الخ ثم ساقها . وقال فى " البحر الرائق " (١ – ٢٥٤): وهو – أى عدم أخذ الأجر على الأذان– قول المتقدمين ، أما على المختار للفتوى فى زماننا فيجوز أخذ الأجر للإمام و المؤذن والمعلم والمفتى كما صرحوا به فى كتاب الإجارات . وصاحب " الهداية" خص الجواز بتعليم القرآن فقط كما يدل عليه لفظه فقال فى (باب الاجارة الفاسدة) : وبعض مشائخنا استحسنوا الاستيجار على تعليم القرآن اليوم لأنه ظهر التوانى فى الأمور الدينية ، ففى الامتناع يضيع حفظ القرآن وعليه الفتوى اه . أقول : ولكن الدليل عام فيمكن أن يعم الحكم فى كل ما ظهر فيه التوانى وعدم العناية اللائقة بشأنه والله أعلم .

هذا عند أهل العلم ، كرهوا أن يأخذ على الأذان أجراً ، واستحبوا للمؤذن أن يحتسب فى أذانه .

وبالجملة فالقدماء من الحنفية على النهى والمتأخرون على الجواز على الأذان والإمامة وتعليم القرآن وليس هو أصل المذهب ، والأصل فيه ما تقدم ذكره ، وقد ذكر مثله فى " البدائع " و" الهداية ". وقال صاحب "الهداية": ولأن التعليم مما لا يقدر المعلم عليه إلا بمعنى من قبل المتعلم فيكون ملتزماً ما لا يقدر على تسليمه فلا يصح اه . فكان الجواز لأجل الضرورة، وأشار صاحب " الهداية " إلى أن مثار النهى فى التعليم لأجل أن الوقت غير منضبط لتفاوت أفهام المخاطبين أفاده الشيخ . ويقول قاضى خان فى الجزء الثالث فى (الاجارة الفاسدة) (٣ — ٤٣٤) : إنما كره المتقدمون الاستيجار على تعليم القرآن و كرهوا أخذ الأجر على ذلك لأنه كان للمعلمين عطيات فى بيت المال فى ذلك الزمان وكان لهم زيادة رغبة فى أمر الدين وإقامة الحسبة ، وفى زماننا انقطعت عطياتهم وانتقصت رغائب الناس فى أمر الآخرة ، فلو اشتغلوا بالتعليم مع الحاجة إلى مصالح المعاش لاختل معاشهم قلنا بصحة الاجارة و وجوب الأجرة للمعلم . . . . . وهذا بخلاف المؤذن والإمام لأن ذلك لايشغل الإمام والمؤذن عن أمر المعاش اه . فصاحب " الخانية " وصاحب " الهداية " اتفقا على عدم الجواز على الإمامة والتأذين ولكن الدليل الذى استدل به صاحب " الخانية " لعدم الجواز فى السلف ثم الجواز لارتفاع العلة يجعل المذهب اليوم الجواز على تعليم القرآن ، وطبقة القاضى خان أعلى من طبقة صاحب " الهداية " كما صرح به الحافظ قاسم بن قطلوبغا أفاده الشيخ . ويقول صاحب " البدائع " (١ — ١٥٢): وإن علم القوم حاجته فأعطوه شيئاً من غير شرط فهو حسن؛ لأنه من باب البر والصدقة والمجازات على إحسانه بمكانهم وكل ذلك حسن والله أعلم اه . واستدل أبوحنيفة بحديث انكاره ﷺ على أخذ القوس على قراءة

—: باب ما يقول اذا أذن المؤذن من الدعاء :—

القرآن كما هو فى حديث عبادة بن الصامت عند أبى داؤد وابن ماجه والحاكم ، وفى حديث أبى بن كعب عند ابن ماجه ، وحديث أبى الدرداء عند الدارمى راجع " العمدة " (٥ — ٦٤٨) و" نصب الراية " (٤ — ١٣٦) .

واحتج الشافعية بحديث أبى سعيد الخدرى فى " الصحيح " فى (باب ما يعطى فى الرقية بفاتحة الكتاب) من (كتاب الإجارات) حيث أخذ قطيع الغنم على الرقية بالفاتحة على اللديغ وضحك رسول الله ﷺ وأقره . و الجواب عنه بالتسليم بأن ذلك جائز عند أبى حنيفة ، وبمثله أجاب ابن الجوزى من الحنابلة والقرطبى من المالكية فى أحد وجوه الجواب كما فى " العمدة " .

وأما أخذ الأجرة على ختم " القرآن " و" صحيح البخارى " لأمر من أمور الدنيا فذلك جائز ، وأما لأمر الآخرة من ايصال الثواب إلى الميت وغيره فكلا ثم كلا ، وقد صرح به ابن عابدين فى " رد المحتار " فى الجزء الخامس فى (باب الاجارة الفاسدة) وأبسط منه فى رسالته " شفاء العليل وبل الغليل فى حكم الوصية بالختمات والتهاليل " . ثم إنه قال الشيخ ابن الهمام فى " الفتح " (١ — ١٧٣) : وفى " فتاوى قاضيخان " : المؤذن إذا لم يكن عالماً بأوقات الصلاة لا يستحق ثواب المؤذنين اه . قال : ففى أخذ الأجر أولى ، وحكاه صاحب " البحر " ورده ، وقال : وقد يمنع لما أنه فى الأول للجهالة الموقعة فى الغرر لغيره بخلافه فى الثانى . وتبعه صاحب " النهر " كما فى " رد المحتار " ثم تبعه صاحب " الدر المختار " ، ومال ابن عابدين إلى عدم الثواب إذا لم يكن محتسبا . انظر " رد المحتار " (١ — ٣٦٤) من الأذان والله أعلم . وأرى فى هذه النقول من أركان المذاهب مقنع وكفاية والله ولى التوفيق والهداية .

—: باب ما يقول إذا أذن المؤذن من الدعاء :—

حدثنا قتيبة نا الليث عن الحكيم بن عبد الله بن قيس عن عامر بن سعد عن سعد بن أبي وقاص عن رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يسمع المؤذن حين يؤذن : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً غفر الله له ذنوبه ». قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث الليث بن سعد عن حكيم بن عبد الله بن قيس .

محل الدعاء أن يقوله بعد الشهادتين كما هو مصرح في رواية " شرح معاني الآثار " وفيه : « من قال حين يسمع المؤذن يتشهد » وكذا ذكر النووي في "شرح مسلم" (١ — ١٦٦) أنه يستحب أن يقول بعد قوله "أن محمداً رسول الله" : رضيت بالله رباً الخ .

قوله : حين يؤذن ، لم يوجد هذا اللفظ في أكثر الأصول من نسخ "الترمذي" المخطوطة كما حكاه بعض المحشين ، وكذلك لم يوجد عند من رواه كمسلم في "صحيحه" والنسائي وأبي داود في "سننيهما" والحاكم في "المستدرك" وغيرهم فعدمه أولى ؛ نعم لو كان "يؤذن" بدون لفظة " حين " لكان أبلغ . ثم إنه وقع في " المستدرك " الحكم بن عبد الله مكبراً بدل الحكيم بن عبد الله مصغراً ، وقد يؤاخذ الحاكم باستدراكه حيث أخرجه "مسلم" كما قيل .

قوله : لانعرفه إلا من حديث الليث بن سعد الخ . قلت : تابعه عبيد الله ابن المغيرة عند الطحاوي في " شرح الآثار " ، وهو إما عبيد الله بن المغيرة ابن أبي بردة الكناني من رجال ابن ماجه ، أو عبيد الله بن المغيرة بن معيقيب من رجال الترمذي وابن ماجه ، وكلاهما مقبول من الرابعة كما في " التقريب " فالمتابعة صحيحة فارتفعت الغرابة وبالله التوفيق .

ـــ: باب منه أيضاً :ـــ

حدثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادى وإبراهيم بن يعقوب قالا نا على ابن عياش نا شعيب بن أبي حمزة نا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : « من قال حين يسمع النداء : " اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة

ـــ: باب منه أيضاً :ـــ

فى الحلبية : "باب منه آخر" ، وفى العابدية : " باب آخر منه " كذا فى حواشى الحلبية .

قوله : هذه الدعوة التامة ، الدعوة ــ بفتح الدال ــ وأريد بها كلمات الأذان التى يدعى بها الشخص إلى عبادة الله تعالى وهى دعوة التوحيد كقوله تعالى : (له دعوة الحق) وسميت تامة لأن الشركة نقص أو لأنها لا يدخلها تغيير ولا تبديل تبقى إلى يوم القيامة ، أو لأنها تستحق صفة التمام والكمال ، وما عداها فمعرض للفساد . وقال ابن التين : وصفت بالتامة لأن فيها أتم القول وهو « لا إله إلا الله » . وقال الطيبى من أوله إلى قوله : « محمد رسول الله » هى الدعوة التامة .

قوله : والصلاة القائمة ، أى الدائمة التى لا يغيرها ملة ولا ينسخها شريعة ، وإنها قائمة ما دامت السموات والأرض . وقيل : الحيعلة الصلاة القائمة فى قوله : "يقيمون الصلاة" ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة الدعاء وبالقائمة الدائمة كما مر فيكون بياناً للدعوة التامة والأول أظهر .

قوله : الوسيلة ، الوسيلة لغة هى ما يتقرب به إلى الكبير ، وتطلق على المنزلة العلية ، وبها فسرت فى حديث مسلم عن عبد الله ابن عمرو بن العاص : بأنها منزلة فى الجنة كما تقدم .

والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته" إلاحلت له الشفاعة يوم القيامة » .

قوله : والفضيلة : أى المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ويحتمل أن تكون أخرى .

قوله : مقاماً محموداً ، انتصاب مقاماً على أن يلاحظ معنى الاعطاء فى البعث فيكون مفعولاً ثانياً له قاله البدر العينى ، وهو أولى من سائر الوجوه التى ذكروها من النصب على الظرفية أو تضمين البعث معنى الإقامة أو الحالة بتقدير كائنة " ذا " وروى منكراً كما هنا وهو أوفق بلفظ القرآن وأبلغ لما فى معنى التنكير من الفخامة كأنه قيل : مقاماً أى مقام محموداً بكل لسان كما يقوله الطيبى . وروى معرفاً باللام فى رواية النسائى وابن خزيمة وابن حبان والطحاوى والطبرانى والبيهقى ، وعلى ذلك يصلح للموصوفية بما بعده من غير تأويل (أى يكون علماً فيصاح نعتاً له ما بعده) والمراد " بالمقام المحمود" هو الشفاعة الكبرى كما هو منصوص فى الروايات الصحيحة فى " البخارى" وغيره ما يكاد يكون متواتراً وعليه الأكثر كما قاله ابن الجوزى .

قوله : " الذى وعدته " ، بدل من قوله : مقاماً محموداً أو عطف بيان أو مرفوع بتقدير هو على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو منصوب على المدح ، وإن قلنا المقام المحمود صار علماً لذلك المقام فيجوز أن يكون صفة وإلا لا يجوز لأنه نكرة .

تنبيه : زاد البيهقى وغيره: " إنك لاتخلف الميعاد " . قال الطيبى : المراد بذلك قوله تعالى : (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً)، وأطلق عليه الوعد لأن عسى من الله واقع كما صرح به ابن قتيبة وغيره .

قوله :إلا حلت له الشفاعة، جواب من على تقدير أنها استفهام انكارى،

قال أبو عيسى : حديث جابر حديث حسن غريب من حديث محمد بن المنكدر ، لانعلم أحداً رواه غير شعيب بن أبي حمزة .

(باب ما جاء أن الدعاء لايرد بين الاذان والاقامة)

حدثنا : محمود نا وكيع وعبد الرزاق وأبو أحمد وأبو نعيم قالوا نا سفيان عن زيد العمى عن أبي إياس معاوية بن قرة عن أنس بن مالك قال : قال

ومعنى حلت: استحقت ووجبت أو نزلت عليه، ويؤيده رواية مسلم: « وحلت عليه » وفى حديث ابن مسعود عند الطحاوى: « وجبت له » وليس من الحل ضد الحرمة لأنها لم تكن محرمة من قبل . وفى رواية " صحيح البخارى" من نفس هذه الطريق "حلت" من غير لفظة "إلا" وهو ظاهر لا يحتاج إلى تأويل .

قوله : لانعلم له أحداً رواه غير شعيب، قال البدر العينى · وقد توبع ابن المنكدر عليه عن جابر أخرجه الطبرانى فى " الأوسط" من طريق أبى الزبير عن جابر نحوه انتهى ، ومثله قال الشهاب . قال الراقم : وحديث أبي الزبير عزاه فى " الزوائد " إلى أحمد والطبرانى فى " الأوسط" قال : وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف، وأيضاً سياق متنه يدل على أنه حديث آخر فلا يكون متابعاً بل يصلح شاهداً له وحديث أبي داؤد عند الطبرانى فى " الكبير" أيضاً شاهد له ؛ ولكن فيه حدقة بن عبد الله السمين ضعفه أحمد والبخارى ، ووثقه دحيم وأبو حاتم ، انظر للتفصيل " زوائد الهيثمى " (١ ــ ٣٣٢ و ٣٣٣) .

ـــ: باب ما جاء أن الدعاء لا يرد بين الأذان والاقامة :ـــ

ليس فى الباب ما يحتاج إلى الشرح ، و " زيد العمى " هو زيد بن الحوارى أبو الحوارى العمى البصرى قاضى هراة ، وهو مولى زياد بن أبيه ، وقد اختلفوا فيه ، قال فى " التقريب" : ضعيف من الخامسة وقد أخرج له

رسول الله ﷺ: « الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة ». قال أبو عيسى: حديث أنس حديث حسن، وقد رواه ابن اسحاق الهمدانى عن بريد بن أبى مريم عن أنس عن النبى ﷺ مثل هذا.

الأربعة. قال أحمد والدارقطنى: صالح روى عن أنس وابن المسيب. ثم وجه تسميته بالعمى فقيل: لأنه كان كلما يسأل عن شئ قال: لا حتى أسأل عمى كما حكاه الزيلعى فى "نصب الرايـة" عن أحمد بن صالح. والحافظ فى "التهذيب" عن على بن مصعب. وقيل: منسوب إلى بنى العم بطن من تميم كما حكاه الحافظ فى "التهذيب" عن الرشاطى. قال شيخنا: وهو الصواب. ثم إن ما علقه الترمذى فقد وصله النسائى وابن خزيمة وابن حبان من طريق بريد بن أبى مريم عن أنس. كما فى "التلخيص" (ص — ٧٩) ولكن فيه "يزيد" بدل "بريد" وهو من خطأ الناسخ، والترمذى لم يذكر فيه ما فى الباب. وفيه حديث سهل بن سعد عن أبى داود، وابن خزيمة وابن حبان والحاكم كما فى "التلخيص" ولفظه: « قل ما ترد على داع عند حضور النداء » الحديث. ثم إن الدعاء فى هذا الوقت من مظنة الاجابة. والدعوات على قسمين: أحدهما ما يكون المقصود منه: أن تملأ القوى الفكرية بملاحظة جلال الله وعظمته أو يحصل حالة الخضوع والاخبات. والثانى: ما يكون فيه الرغبة فى خير الدنيا والآخرة والتعوذ من شرهما لأن همة النفس، وتأكد عزيمتها فى طلب شئ يقرع باب الجود بمنزلة إعداد مقدمات الدليل لفيضان النتيجة كما بسطه الشيخ الشاه ولى الله فى "حجة الله البالغة" فى الجزء الثانى من أبواب الاحسان، وهو كلام حكيم تغلغل فى أسرار الشريعة وحكمها ففطن مصالحها وذاق عبرها فتجد هناك من كلماته ما يشفى غليل صدرك والله الموفق.

(باب ما جاء كم فرض الله على عباده من الصلوات)

حدثنا محمد بن يحيى نا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن أنس بن

-: باب ما جاء كم فرض الله على عباده من الصلوات :-

قال العلماء: فرضت خمسون صلاة ثم نسخت وبقيت منها خمس صلوات. قال الشيخ : لا نسخ فيها ، والاختلاف بحسب اختلاف العالمين والآن كذلك خمسون لكن ثواباً في عالم الآخرة وخمس فعلاً في عالم الدنيا بضابطة : إن الحسنة بعشرة أمثالها . قال : ثم رأيته في "الروض الأنف" . قال الراقم : نفس افتراض الخمسين ثم بقاء افتراض الخمس بمراجعات النبي ﷺ في التخفيف منصوص في حديث أنس هذا حديث الباب وهو قطعة من حديث طويل في "البخاري" في مواضع ، وفي "مسلم" منها ما في الصحيح في الصلاة من حديث أنس عن أبي ذر في (باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء) ثم اختلفوا في أنه هل هناك كان نسخاً أو نوع تعبير عن افتراض الخمس بالخمسين ثم إذا كان نسخاً فهل هو نسخ في الإنشاء أو في الخبر؟ وهل يصح هو قبل العمل أو قبل البلاغ إلى الأمة ؟ أبحاث خلافية أصولية ، ولما كان يرد على القول بالنسخ - هو من أقوى ما يرد عليه - : إنهم اتفقوا جزماً على أن النسخ لا يتصور قبل البلاغ ، فاختار الشيخ رحمه الله ما لا يحتاج فيها إلى كثير تكلف ، ولا إلى مزيد تنطع ، ويستأنس للقول بعدم النسخ وللقول بأن هذا كان تعبيراً وعنواناً محضاً بقوله ﷺ حاكياً عن الله جل ذكره: « وهن خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدي » وذكر الشارحون كالشهاب العسقلاني وغيره : المراد هن خمس عداً باعتبار الفعل وخمسون اعتداداً باعتبار الثواب اهـ . انظر "الفتح" (١ - ٣٩٢) . ويقول السهيلي في "الروض الأنف" (١ - ٢٥٢) : و

مالك قال: «فرضت على النبي ﷺ ليلة أسرى به الصلاة خمسين ثم نقصت حتى جعلت

الوجه الثانى أن يكون هذا خبراً لا تعبداً ، وإذا كان خبراً لم يدخله النسخ ومعنى الخبر : أنه عليه السلام أخبره ربه أن على أمته خمسين صلاة ومعناه أنها خمسون فى اللوح المحفوظ ، وكذلك قال فى آخر الحديث هى خمس وهى خمسون والحسنة بعشر أمثالها فتأوله رسول الله ﷺ على أنها خمسون بالفعل فلم يزل يراجع ربه حتى بين له أنها خمسون فى الثواب لا بالعمل اهـ . ومثله فى "العمدة" عنه . وأيضاً ذكر السهيلى نكتة أخرى فى نقصها بدفعات ولكنه بناها على رواية نقصها عشراً فعشراً فقال : فإن قيل ما معنى نقصها عشراً بعد عشر؟ قلنا : ليس كل الخلق يحضر قلبه فى الصلاة من أولها إلى آخرها ، وقد جاء فى الحديث أنه يكتب منها ما حضر قلبه فيها وإن العبد يصلى الصلاة فيكتب له نصفها وربعها حتى انتهى إلى عشرها ووقف ، فهى خمس فى حق من كتب له عشرها وعشر فى حق من كتب له أكثر من ذلك وخمسون فى حق من كملت صلاته وأداها بما يلزمه من تمام خشوعها وكمال سجودها وركوعها انتهى كلامه . قال الراقم : الحديث الذى أشار إليه السهيلى رواه أبوداؤد فى "سننه" فى (باب ما جاء فى نقصان الصلاة) من كتاب الصلاة من حديث عمار بن ياسر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها» اهـ . (١ — ١١٥ طبع الكانفورية الجديدة) وأخرجه المنذرى فى "الترغيب" وعزاه إلى النسائى وليس فى "الصغرى" فلعله فى "الكبرى" ، وفى حديث "مسلم" ما يدل على أن ضابطة الحسنة بعشرة أمثالها من جملة ما أعطاه الله نبيه ﷺ ليلة الإسراء أخرجه فى (باب الإسراء) من حديث ثابت البنانى عن أنس الحديث الطويل وفيه : «يا محمد إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلاة عشر فذلك خمسون صلاة ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فإن عملها كتبت له عشراً ،

خمساً، ثم نودى يا محمد ! إنه لا يبدل القول لدى، وإن لك بهذا الخمس خمسين ». وفى

ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب شيئاً فإن عملها كتبت سيئة واحدة » إلى آخر الحديث، وهذا التعبير يكاد يكون نصاً فى أن الخمسين كان مآلاً وأجراً لا فعلاً وصورة . ثم إن أراد أحد أن يبحث عن الحكمة فى افتراض الخمسين بمثل هذا الأسلوب من الحكم خمساً خمساً بالمراجعات والعرض والشفاعة فأقول أولاً : لا وصمة علينا لو نعترف بقصور مداركنا عن ادراكها كما هو عند الله سبحانه وتعالى من حكمها ومصالحها فهو حقيق بعلمها، وأما ثانياً : فيمكن أن نقول: إن فيه أموراً عدة :

الأمر الأول : أن عظمة هذه المزية من الخمس حقيقةً وفعلاً، والخمسين أجراً وثواباً تكون أبين ظهوراً وأقرب طمأنينة بهذا الأسلوب، فلو كان فرض الله سبحانه وتعالى من أول مرة خمس صلوات لم يكن له هذا الموقع من النفس ولا هذا الوضوح فى بيان عظمة النعمة ولا هذا الفرح والتقدير العظيم .

الأمر الثانى : أن فيه مزية للنبى ﷺ من وجاهته ﷺ عند الله سبحانه وتعالى بقبول شفاعته وظهور رأفته وعطفه على الأمة .

الأمر الثالث: أن فيه ظهوراً لنصح موسى عليه السلام للنبى ﷺ ولأمته وكأنه وقع تفسيراً لميثاق الأنبياء بنصرة النبى ﷺ ما ذكره الله سبحانه وتعالى فى التنزيل العزيز بقوله : (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين) الآية .

الأمر الرابع : أن فيه تسلية لقلب موسى عليه السلام بالتجليات الربانية التى كانت تحيط به ﷺ فتصل نفحاتها وأشعتها إلى موسى عليه السلام ، وفى ضمن ذلك مزية أخرى له ﷺ حيث حصل لموسى عليه السلام ببركته ما لم يحصل من قبل مع سؤاله ورغبته فى المشاهدة المقدسة وما إلى ذلك من مزايا جليلة كانت له ﷺ من حلاوة المناجاة والتحظى بالتجليات ورفع الدرجات وتقوية نفسه المقدسة وروحانيته ﷺ وأمثال ذلك أو ما هو فوق ذلك ما استأثر به

الباب عن عبادة بن الصامت وطلحة بن عبيد الله وأبي قتادة وأبي ذر ومالك بن

نفسه والله أعلم بالصواب. والنسخ على ثلاثة أقسام : أحدها النسخ فى اصطلاح القدماء وهو تقييد المطلق أو تخصيص العام أو تأويل الظاهر كما صرح به ابن حزم ثم ابن تيمية ثم السيوطى ، تجد تفصيل ذلك فى تآليف ابن القيم . منها ما ذكره فى " اعلام الموقعين " وكذلك فى "الاتقان" و كذلك فى "الفوز الكبير" للشاه ولى الله . وثانيها : نسخ يذكره الامام الطحاوى فى كلامه ، وهو ظهور أمر على خلاف ما كنا نعلمه وإن كان بقى حكمها وهو مصرح فى مواضع فى كلام الطحاوى فى " شرح معانى الآثار " ولذلك قال بنسخ رفع اليدين ، ومن ثم قيل : إن الطحاوى يطلق النسخ كثيراً . والثالث: نسخ فى اصطلاح المتأخرين كما فى " التحرير " وشرحه و " المسلم " وشرحه : رفع حكم أمر شرعى من الفروع بعد ما كان مشروعاً . وفى " شرح الأسنوى على المنهاج " وهو بيان انتهاء حكم شرعى بطريق شرعى متراخ عنه ، واختاره الأسنوى ورد الأول . وقيل : الاختلاف لفظى ، وقيل : معنوى انظر تحقيقه فى " الفواتح شرح المسلم " (٢ ــ ٥٤) المطبوع مع " المستصفى " وبحث النسخ بحث واسع الأرجاء متشعب الأطراف ومن شاء تفصيل ذلك فليراجع " شرح التحرير " لابن أمير الحاج من (ص ــ ٤٤ إلى ــ ٧٨) من الجزء الثالث . وملخص ما فى " شرح التحرير " و " شرح المنهاج " : أن جمهور الحنفية والشافعية و الأشاعرة قالوا : يجوز نسخه قبل العمل بعد التمكن من الإعتقاد بالقلب . و جمهور المعتزلة وبعض الحنابلة والكرخى والجصاص والماتريدى والدبوسى من الحنفية والصيرفى من الشافعية : أنه لا يجوز قبل التمكن من الفعل وإن كان بعد التمكن من الاعتقاد . ومنشأ ذلك : أن النسخ عندهم بيان مدة العمل بالبدن و ذلك لايتحقق إلا بعد الفعل أو التمكن منه ، انظر "شرح التحرير" (٣ ــ ٤٩) .

صعصعة وأبي سعيد الخدري . قال أبوعيسى : حديث أنس حديث حسن

ثم إنهم اتفقوا على جواز النسخ للحكم المتعلق بالفعل بعد التمكن من الفعل بعد علمه بتكليفه به بمضى ما يسع من الوقت المعين له شرعاً إلاما روى عن الكرخي أنه لابد من العمل حقيقة سواء مضى من الوقت ما يسع الفعل أولا .

فالنسخ قبل العمل على وجوه: فى الوقت، وما قبله، وما بعده، وصرح ابن الحاجب بأن ما بعد الوقت ليس محلاً للخلاف كما فى "شرح الأسنوى" (٢ - ٣٢ و ٣٣) على هامش "المنهاج"، ويرد على الأولين النسخ فى الاسراء فأجابوا بأن المكلف بها كان هو ﷺ وهو الأصل فى الشريعة والأمة تابعة له. وقد علمه ﷺ واعتقد كما فى "شرح التحرير"، واستدلوا للجواز قبل العمل بقصة ذبح سيدنا اسماعيل حيث نسخ قبل العمل، وفيه بحث طويل فى "الفواتح" (٢ - ٦٤ و ٦٥)، وعلى هذا فما فى "فتح البارى" (١ - ٣٩٢) من النسبة إلى المعتزلة من عدم الجواز قبل العمل غير صحيح على ظاهره فيتأول بأنه لايجوز قبل التمكن من العمل والله أعلم .

ثم اختلف العلماء فى التكليف بالناسخ فقال الحنفية والحنابلة : بعد تبليغ الناسخ إلى مكلف واحد من المكلفين . وقيل : إن الشرط وصوله إلى النبى ﷺ ولايلزم التبليغ إلى المكلف كما حققه فى "الفتح" (١ - ٣٩٢) من قوله: قلت: وكذا فى "شرح التحرير" عن صدر الإسلام (٣-٤٩)، ويرد على هذا صلوات أهل مسجد قباء حين تحويل القبلة فإنهم اطلعوا على تحويل القبلة فى صلاة الفجر، أخرج "البخارى" و "مسلم" من حديث ابن عمر قال: «بينا الناس بقباء فى صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال : إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة» : واللفظ للبخارى من (باب ما جاء فى القبلة)

صحيح غريب .

وهذا التحويل وقع فى اليوم الثانى فى مسجد بنى عمرو بن عوف ووقع قبله التحويل فى صلاة العصر فى مسجد بنى حارثة ونزل القرآن فى صلاة الظهر حين يصلى رسول الله ﷺ فى مسجد بنى سلمة ، وكان نزل به لما مات بشر ابن البراء بن معرور ، وأول صلاة صلاها رسول الله ﷺ إلى الكعبة العصر فى المسجد النبوى كما حققه الحافظ فى " الفتح " (١ — ٩٠ و ٤٢٤) ، وسيأتى ما يزيد التحقيق وضوحاً فى (باب ما جاء فى إبتداء القبلة) إن شاء الله تعالى . ولم يؤمروا بالقضاء فلايصح على أحد من المذهبين . قال شيخنا : وظنى أن رسول الله ﷺ له أن يحكم بما شاء فى عهده ، وإنما العمل بالضابطة والقواعد بعد عهده عليه السلام ، ودلت عليه نصوص كثيرة منها : أنه لم يأمر ﷺ عدى بن حاتم بقضاء الصيام التى صامها قبل بيانه ﷺ مسألة الصوم أى شرح الخيط الأبيض والأسود ، ولم يثبت أمره ﷺ بالقضاء فى طريق صحيح ولا ضعيف من طرق الحديث ، وحديث عدى بن حاتم أخرجه الستة ، ولفظ " البخارى " فى (الصوم) : عن عدى بن حاتم قال : لما نزلت (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود) عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض فجعلتها تحت وسادتى فجعلت أنظر فى الليل فلايستبين لى فغدوت على رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال : « إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار » . وكذلك فيه حديث سهل بن سعد عند " البخارى " وغيره وراجع " العمدة " (ص — ٢٠٦) وما بعدها من الجزء الخامس أو " الفتح " للتفصيل والتحقيق . وأيضاً تصدى رسول الله ﷺ نفسه لاخبارهم بارسال رسول إليهم كما يدل عليه حديث أنس عند الدارقطنى فى " سننه " (ص — ١٠٢) : « جاء منادى رسول الله ﷺ فقال : إن القبلة قد حولت إلى الكعبة الخ » فالقول بلزوم التكليف قبله يعود على موضوعه بالنقض ، أفاده الشيخ .

قال البدر العينى فى " العمدة " (١ — ٢٨٨) باب الصلاة من الإيمان) : فقال المازرى وغيره : اختلفوا فى النسخ إذا ورد متى يتحقق حكمه على المكلف ويحتج بهذا الحديث لأحد القولين وهو أنه لا يثبت حكمه حتى يبلغ المكلف لأنه ذكر أنهم تحولوا إلى القبلة وهم فى الصلاة ولم يعيدوا مامضى ، فهذا يدل على أن الحكم إنما يثبت بعد البلاغ . وقال غيره : فائدة الخلاف فى هذه المسألة فى أن ما فعل من العبادات بعد النسخ وقبل البلاغ هل يعاد أم لا ؟ ولا خلاف أنه لا يلزمه حكمه قبل تبليغ جبريل عليه السلام . وقال الطحاوى : وفيه دليل على أن من لم يعلم بفرض الله سبحانه ولم تبلغه الدعوة ولا أمكنه استعلام ذلك من غيره فالفرض غير لازم والحجة غير قائمة عليه إنتهى .

ثم إن أورد علينا قولنا بوجوب الوتر قلنا : إن الصلوات الخمس فرائض والوتر واجب ليس بفرض كما تقرر من الفرق بينهما عندنا كما سيأتى تحقيق المسألة فى موضعها من أبواب الوتر إن شاء الله تعالى نرجوه التوفيق والإعانة . وأيضاً الوتر ليست صلاة مستقلة وإنما هو تبع للعشاء فإن وقته بعد صلاة العشاء إلى آخر وقت العشاء . وأيضاً قد قيل : خمس صلوات فى خمس أوقات ، والوتر ليس له وقت مخصوص ، وذكر محمد بن نصر المروزى فى " قيام الليل " : أن رجلاً سأل أبا حنيفة عن الصلوات المكتوبة كم هى ؟ فقال : خمس . فقال السائل : الوتر ؟ فقال : واجب ، ثم قال السائل : الوتر ؟ فقال : واجب ، فقال السائل : والمكتوبات كم هى ؟ فقال : خمس ، فقال الرجل : إنك لا تحسن الحساب ، فقام وذهب . وراجع " فتح الملهم " لشيخنا العثمانى (١ — ١٧٤) . قال شيخنا : أجابه أبوحنيفة مرتين غير أنه لم يدرك هو مراده لقلة العلم والفهم .

(باب فى فضل الصلوات الخمس)

حدثنا على بن حجر نا اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه

ـ: باب ما جاء فى فضل الصلوات الخمس :ـ

صحت أحاديث كثيرة فى فضائل الأعمال من الوضوء والصلاة والصوم وغيرها بأنها كفارات للذنوب ، وهذه الأحاديث مذكورة فى الصحاح فى مواقعها و من شاء تفصيلها فليراجع " الترغيب والترهيب" للمنذرى ، ولا حاجة بنا لإطالة الكلام فيها . ويرد عليها أنه إذا أصبح عمل كالصوم مثلاً كفارة فما الذى يكفره الجمعة أو الوضوء مثلاً . قال الشيخ : وجوابه أن الذى ذكر فى الأخبار هى خواص مفردة لهذه الأعمال فيتحقق فى هذا العالم مفردات كمفردات الأدوية وخواصها وطبائعها فيبحث عن طبائعها وخواصها وكيفياتها هنا فى هذا العالم كما يبحث فى كتب الطب أولاً من مفردات الأدوية ككتب " تذكرة المفردات" ثم يبحث فى عالم الآخرة عن جماع هذه الأعمال ومزاجها الحاصل من جمعها وتركيبها فيقابل بين الحسنات و السيئات هناك فى الآخرة كما يبحث فى كتب القرابادينات عن مزاج المركبات فمثلها كمثل "التذكرة" و"القرابادين"(١)

---

(١) التمثيل هذا فى غاية من اللطافة يوضح تلك الحقيقة غاية الايضاح ، ولعل الشيخ أراد بالتذكرة الكتب المفردة فى بيان طبائع الأدوية المفردة ، وفيها كتب خاصة وإن لم أقف بهذه التسمية فى الكتب الخاصة فقط ولذا عبرت سابقاً بكتب تذكرة المفردات كيلا يبقى ابهام ، نعم ألفت كتب عديدة بهذه التسمية ولكنها تبحث عن المركبات كما تبحث عن المفردات "كتذكرة ابن بيطار" المتوفى ٦٤٦ هـ ومن تذكرة ابن حمدون " المتوفى ٥٦٢ هـ و" تذكرة السويدى" لابن طرخان السويدى المتوفى ٦٣٠هـ و" تذكرة الشيخ داوٗد الأنطاكى" المتوفى ١٠٠٥هـ وهى أشهر كتبها فى عصرنا هذا وقد طبع . وأما القرابادين فلعلها كلمة تركية أو يونانية معناها المركبات وربما يعربونها فيقولون " القراباذين "

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « الصلوات الخمس والجمعة إلى

وأما العوارض والموانع التي تحول دون آثارها فهذا شيء آخر ، وأي شيء يخلو عن العوارض والموانع ومع هذا كله يحكم على الأشياء بآثارها فأهل الطب يذكرون دواء ويصفون خواصها وآثارها ثم إذا تخلف الدواء عن التأثير لعارض لا يقال : إنهم كذبوا في بيان وصفها فكذلك للأعمال تاثيراتها ولها عوارضها وموانعها ربما يتخلف ظهور أثرها لموانع تبطل تأثيرها .

تنبيه : إن ما أفاده الشيخ رحمه الله يكاد ينحل به ما استصعبه ابن بزيزة في حديث العلاء كما في "فتح الباري" (٢ — ١٠) (باب الصلاة الخمس كفارة) وأجاب عنه البلقيني ثم ابن حجر نفسه انظر "فتح الباري" و "فتح الملهم" (٢ — ٢٢٩ و ١ — ٣٩٧ وما بعدها) ويأتي في كلام الشيخ رحمه الله ما ينفي التعارض بين الآية والحديث .

قوله : والجمعة إلى الجمعة ، والمراد من صلاة الجمعة إلى صلاة الجمعة لا يوم الجمعة إلى يوم الجمعة فإنه ورد في بعض طرق الحديث : « وزيادة ثلاثة أيام » بضابطة الحسنة بعشرة أمثالها فتكون الأيام عشرة وعلى التقدير الثاني تكون أحد عشر يوماً . قال الراقم : والحديث ذلك أخرجه "مسلم" وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً : قال : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ومن مس الحصا فقد لغا » . وفي طريق آخر عند "مسلم" : « من اغتسل الخ » (١ — ٢٨٣) كتاب الجمعة ، والظاهر أنه حديث مستقل ، وليس حديث

ومن الكتب المشهورة فيها في بلادنا هذه : « قرابادين قادري » للشيخ محمد أكبر الأرزاني و "قرابادين كبير" بالفارسية و "قرابادين أعظم" لأعظم خان و "قرابادين احساني" وغيرها من القرابادينات الصغيرة والكبيرة.

الجمعة كفارات لما بينهن ما لم يغش الكبائر . وفى الباب عن جابر وأنس

الباب من طرقه ، وحديث الباب أخرجه " مسلم " أيضاً (١ — ١٢٢) (باب فضل الوضوء) من طريق يحيى بن أيوب وقتيبة وعلى بن حجر كلهم عن اسمعيل بن جعفر الخ . وهو نفس طريق الباب ، ثم الذى ذكره الشيخ من مراد الحديث هو الذى ذكره النووى (١ — ٢٨٣) كتاب الجمعة .

قوله : ما لم يغش الكبائر . هكذا فى النسخة الهندية ، وفى عدة النسخ : « ما لم تغش الكبائر » بصيغة المجهول بتاء التانيث . وكذلك فى رواية مسلم فى " صحيحه " : « ما لم تغش كبيرة » وفى حديث آخر عن عثمان عند " مسلم " : « ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوئها وخشوعها وركوعها إلاكانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم تؤت كبيرة وذلك الدهر كله » .

فى تفسير الكبيرة للعلماء أقوال ذكرها الامام الرازى فى تفسير قوله تعالى : (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيآتكم) فى الجز الثالث من "تفسيره" ، والإمام النووى فى "شرح مسلم" (١ — ٦٤) (باب الكبائر وأكبرها) وشيخنا فى " فتح الملهم " (١ — ٢٥١) عن " شرح الاحياء " للزبيدى من شاء فليراجعها .

منها : أن كل ذنب صغيرة إلى ما فوقه كبيرة إلى ما دونه فلاتقسم إذن إلى الكبيرة والصغيرة بل تتفاوت فيما بينها ، وإليه ذهب ابن حزم الأندلسى ، كذا فى " العرف الشذى" ولم أقف على قول ابن حزم هذا ، وفى " فتح الملهم " عن " عقيدة السفارينى " حكى عنه : أن هذه الأعمال تكفر الكبائر ، ورد عليه ابن عبدالبر ثم ابن رجب أنظر "فتح الملهم" (١ — ٣٩٣) . نعم ذكره الغزالى وغيره ولكن مختار الغزالى هو الفرق بين الصغيرة والكبيرة كما هو مذهب جمهرة العلماء سلفاً وخلفاً راجع " شرح النووى" (١ — ٦٤) و " فتح الملهـم" (١ — ٢٥١) والله أعلم . ثم إن هذا القول عزاه فى

وحنظلة الأسيدى . قال أبوعيسى : حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح .

" الجواهر الحسان " (١ - ٣٦٦) إلى أئمة الكلام القاضى أبى بكر الباقلانى وأبى المعالى وغيرهما . ثم إن المتاخرين قيدوا سائر أحاديث الكفارة بغفران الصغائر دون الكبائر مستدلين بما ورد فى حديث الباب وأمثاله . قال الشهاب فى " الفتح " (١ - ٢٢٨) (باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً) فى شرح قوله (غفرله ما تقدم من ذنبه) : ظاهره يعم الكبائر والصغائر لكن العلماء خصوا بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر فى غير هذه الروايات وهو فى حق من له كبائر وصغائر فمن ليس له إلا صغائر كفرت عنه ، ومن ليس له إلا كبائر خفف عنه منها بمقدار ما لصاحب الصغائر، ومن ليس له صغائر ولا كبائر يزاد فى حسناته بنظير ذلك اه . وقال البدر فى " العمدة " (١ - ٧٤٥) : يعنى من الصغائر دون الكبائر كذا هو مبين فى " مسلم " ، وظاهر الحديث يعم جميع الذنوب ولكنه خص بالصغائر . والكبائر إنما تكفر بالتوبة ، وكذلك مظالم العباد . ثم بعد سؤال وجواب فى الموضوع ناقش الشهاب فى تفصيله المذكور من الأقسام الثلاثة الأخيرة فراجعه إن شئت . ثم إن مغفرة الكبائر تكون بالندم والاستغفار والتوبة ويكاد يكون هذا إجماعاً منهم أنظر ما حكاه فى " فتح الملهم " عن " السفارينى " والله أعلم بالصواب .

قال الشيخ : لا يعتبر التقييد إلا فيما ورد مقيداً والباقى على إطلاقه ، بيد أنه ينظر إلى خصوص الألفاظ الواردة فى الروايات فإن الذنوب والخطايا والمعاصى بينها فروق وليست بألفاظ مترادفة ، والحذاق ينكرون الترادف فى اللغة . والجمهور على وقوع الترادف كما هو مبسوط فى موضعه من كتب أصول الفقه المبسوطة انظر شرحى الأسنوى والسبكى على منهاج البيضاوى (١ - ١٥٤) وما بعدها ، وأفرده بالبحث السيوطى فى " المزهر " (١ - ٢٣٨) وممن أنكر الترادف ثعلب وابن فارس من أئمة اللغة ، انظر " فقه اللغة "

لابن فارس (ص — ٦٥) . قلت : تقدم بعض تحقيقه فى حديث أبى هريرة فى أوائل الطهارة، والذى حققه الشيخ رحمه الله يكاد يكون فصلاً لوانقطع احتمال الرواية بالمعنى فى تلك الروايات فتأمله والله أعلم .

تحقيق أن قوله: «ما لم يغش» هل هو خارج مخرج الاستثناء أو الغاية؟ قال الشاه ولى الله فى "المصفى" (١ — ٢٩) ما ترجمته من الفارسية إلى العربية: إن قوله : "ما اجتنب الكبائر" يحتمل معنيين: الأول : أن يكون خرج مخرج الاستثناء فمعناه إذن : إلا الكبائر . والثانى : أن يكون غاية وشرطاً أى تحصل هذه الفضيلة من تكفير هذه الأعمال صغائر الرجل إذا اجتنب الكبائر فمن لم يجتنبها لا تحصل له هذه ، وهذه الأخير أقرب إلى قوله تعالى : (إن تجتنبوا كبائر ماتنهون عنـــه نكفر عنكم سيآتكم) والقول بكونه مخصصاً فى باب المكفرات أفعد ، ومال النووى إلى الأول اه . أى فى حديث عثمان : «ما لم تؤت كبيرة» فى (باب الوضوء) . والجمهور اختاروا كونه استثناء لأن التقدير الثانى يؤيد مذهب الاعتزال فإن عندهم الصغائر تغفر دون الكبائر فلاغفران لمن لم يجتنب الكبائر، ومن ارتكبها فهو فى جهنم خالد . وقال أهل السنة : لا يجب على الله شئ ، وغفران الصغائر والكبائر كلها بفضل الله ومشيته . ثم يرد على المعتزلة ما ثبت من خروج العصاة من النار فى أحاديث كثيرة وبتواتر القدر المشترك فيها وإن كان أخبارها آحاداً فأنكروا من مثل هذا التواتر . قال شيخنا : لا تأييد لمذهب الاعتزال فى التقدير الثانى أيضاً فإن الحديث ورد فى سياق الوعد دون سياق المشية ، وكذلك الآية نزلت فى سياق الوعـــد دون بيان المشية . قال الراقم : وهذا تحقيق شريف واضح لمن تأمل النصوص القرآنية فقوله سبحانه وتعالى : (إن تجتنبوا الخ) قانون إلهى عام خرج مخرج الوعد والبشارة تفضلاً منـــه سبحانه وتعالى ،

والمفهوم المخالف لا يعتبر اتفاقاً إذا خالفه منطوق نص آخر، وهناك كذلك فإن قوله سبحانه وتعالى : (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) نص فى تفويض غفران ما دون الشرك إلى مشية الله سبحانه وهى الآية هى الحاكمة ببيان ما تعارض من آيات الوعد والوعيد ، وهى النص فى موضع النزاع . قال الثعالبى فى " الجواهر الحسان " (١ — ٣٧٩) : وذلك أن قوله تعالى : (إن الله لا يغفر أن يشرك به) فصل مجمع عليه ، وقوله : (ويغفر ما دون ذلك) فصل قاطع للمعتزلة راد على قولهم رداً لا محيد لهم عنه ، ولو وقفنا فى هذا الموضع من الكلام لصح قول المرجئة فجاء قوله : (لمن يشاء) رداً عليهم مبيناً أن غفران ما دون الشرك إنما هو لقوم دون قوم بخلاف ما زعموه من أنه مغفور لكل مؤمن اه ، وانظر (١ — ٣٦٧) من "الجواهر" . وراجع من " فتح الملهم " (١ — ٢٥٢) تفسير قوله : (إن تجتنبوا) الآية على ما قاله السدى، واختاره الحجة القاسم النانوتوى والشيخ محمود حسن الديوبندى .

فائدة : ذكر فى " الجامع الكبير " : من قال لامرأته : " لا تخرجى من البيت إلا أن آذن لك " أنها تحتاج إلى الإذن فى كل مرة بخلاف قوله : " لا تخرجى حتى آذن لك " ، كذا فى " العرف الشذى " بطوله والمسألة فى " تحرير الأصول " وشرحه " التقرير " بصورة أخرى ، فقد بين الفرق بين قوله : " إن خرجت إلا بإذنى " وبين قوله : " إن خرجت إلا أن آذن " فيلزم فى البر تكرره فى الصورة الأولى ، فالاستثناء مفرغ والمستثنى منه فى معنى النكرة المنفية ، ولا يلزم فى البر تكرره فى الصورة الثانية لأن الإذن غاية للخروج تجوز فيها بإلا لتعذر استثناء الإذن من الخروج لعدم المجانسة ، هذا ملخص ما هناك انظر "شرح التحرير" (٢ — ٦٣) من (حرف الجر) ثم هذا دل على أن "إلا أن آذن" لا يحتاج إلى التكرر فى الإذن بخلاف ما هنا والله أعلم .

وقال الشيخ كما فى "العرف الشذى" : وأشكل على الإمام الرازى وجه الفرق فى

(باب ما جاء فى فضل الجماعة)

حدثنا هناد نا عبدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال

المسألتين فى "التفسير الكبير" والحال أن وجه الفرق ظاهر فإن الاستثناء إخراج من متعدد كالاخراج من البيت ، والغاية انتهاء المغيا فينعدم الحكم بعد ذلك بنفسه . قال الراقم : ولم أقف عليه فى "تفسيره" من مظانه ، وأكبر مظنته كان قوله تعالى : (فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) من "سورة النور" ، وقوله تعالى : (لاتدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه) من "الأحزاب" لكنه لم يذكره فيهما . نعم مفاد كلامه عدم الفرق بين "حتى" فى الأولى وبين "إلا" فى الثانية . وقال فى "التحرير" : و لزوم تكرار الإذن فى دخوله بيوته مع تلك الصيغة بخارج عنها وهو تعليل الدخول بلا إذن بالأذى .

ـــ: باب ما جاء فى فضل الجماعة :ـــ

ورد الفضل فى حديث الباب بسبع وعشرين درجة ، وفى رواية بخمس وعشرين درجة كما هو فى رواية أبي هريرة الآتية ، وقد رواها "البخارى" أيضاً ، وكما هو فى رواية أبي سعيد الخدرى فى "الصحيح" (١) ، و اختلفوا فى وجه الجمع بينهما ، وتبلغ الوجوه التى ذكروها فى الجمع إلى أحد عشر وجهاً انظر "الفتح" (١ ـــ ١١٠ وما بعدها) و "العمدة" (١ ـــ ٤٥٠) فقيل : الفضل بسبع وعشرين فى الجهرية وبخمس وعشرين فى السرية. قال الشهاب: وهذا الوجه عندى أوجهها لما سأبينه . ثم بينه فى سياق الأسباب

(١) ومن أراد تفصيل الروايات واختلاف ألفاظها فليراجع "العمدة" (٢ ـــ ٤٤٩) من (باب الصلاة فى مسجد السوق) و "الفتح" (٢ ـــ ١١٠) من (باب فضل صلاة الجماعة) .

رسول الله ﷺ : « صلاة الجماعة تفضل على صلاة الرجل وحده بسبع و وعشرين درجة » وفى الباب عن عبد الله بن مسعود وأبى بن كعب ومعاذ بن

المقتضية للدرجات المذكورة . وقيل : الفرق بحال المصلى من صدق النية و خلوص الخشوع ، وجعله النووى فى " شرح مسلم " (١ — ٢٣١) من الوجوه الثلاثة المعتمدة وقال سراج الدين البلقينى كما حكاه الحافظ فى " الفتح " : (١) قال وقرأت بخط شيخنا البلقينى فيما كتب على "العمدة" : ظهر لى فى هذين العددين شئ لم أسبق إليه لأن لفظ ابن عمر : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ » ومعناه الصلاة فى الجماعة كما وقع فى حديث أبى هريرة : « صلاة الرجل فى الجماعة » فعلى هذا فكل واحد من المحكوم له بذلك صلى فى جماعة ، وأدنى الأعداد التى يتحقق فيها ذلك ثلاثة حتى يكون كل واحد صلى فى جماعة وكل واحد منهم أتى بحسنة وهى بعشرة فيحصل من مجموعه ثلاثون ، فاقتصر فى الحديث على الفضل الزائد وهو سبعة وعشرون دون الثلاثة التى هى أصل ذلك إنتهى . ثم قال الحافظ : وظهر لى فى الجمع بين العددين أن أقل الجماعة إمام ومأموم ، فلولا الإمام ما سمى المأموم مأموماً وكذا عكسه ، فإذا تفضل الله سبحانه على من صلى جماعة بزيادة خمس وعشرين درجة حمل الخبر الوارد بلفظها على الفضل الزائد ، والخبر الوارد بلفظ سبع وعشرين على الأصل والفضل اهـ . وحكى الطيبى عن "التوربشتى" كما فى "العمدة" و"الفتح" ما حاصله : أن ذلك لايدرك بالرأى بل مرجعه إلى علوم النبوة التى قصرت العقول عن ادراك جملها وتفاصيلها . ثم قال : ولعل الفائدة هى اجتماع المسلمين مصطفين كصفوف الملائكة والاقتداء بالإمام واظهار شعائر الإسلام وغيرها اهـ . وقال ابن عبد البر : الفضائل لاتدرك بقياس ولا مدخل فيها للنظر وإنما هى بالتوقيف ، قال : و

---

(١) وقع فى "العرف الشذى" (المطبوع) بدل " البلقينى " : "سراج الدين ابن الملقن" وهو سهو ، وكلاهما شيخان : للحافظ متعاصران كل منهما يلقب "بسراج

جبل وأبي سعيد وأبي هريرة وأنس بن مالك . قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح ، وهكذا روى نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « تفضل صلاة الجميع على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة . وعامة من روى عن النبي ﷺ إنما قالوا : " خمس وعشرين "

قد روى عن النبي ﷺ بإسناد لا أحفظه الآن : « صلاة الجماعة تفضل صلاة أحدكم أربعين درجة » اهـ حكاه السيوطي في "تنوير الحوالك" (١ — ١٤٩) وذكر البدر العيني وجهين في الجمع مما ظهر له أنظر "العمدة" (٢ — ٤٥١) فجميع الأجوبة التي ذكروها في التوفيق بين العددين يبلغ إلى خمسة عشر جواباً، والإمام الشاه ولي الله قد أفاد في " حجة الله البالغة " جواباً آخر دقيقاً في غاية من اللطافة وهو من باب الحقائق والأسرار من شاء فليطالعه ثمه في (باب أسرار الأعداد والمقادير) (١ — ١٠١) طبع الدمشقي بالقاهرة . قال الشيخ : ولم يذكر البلقيني وجه خمس وعشرين فيقال : إن كل صلاة لها ارتباط بالصلوات الأربعة الباقية كما يشير إليه حديث : « من صلى الصبح فهو في ذمة الله فلا تخفروا الله في ذمته » وهو حديث جندب بن سفيان مرفوعاً يأتي في " جامع الترمذي " ، وقد رواه أحمد ومسلم والطيالسي بعدة طرق ، فيكون أجر صلاة واحدة أجر صلوات خمس فيحصل خمس وعشرون من ضرب الخمس في الخمس ، ولعله لهذا الارتباط ذهب أبو حنيفة ومالك إلى وجوب الترتيب في قضاء الصلوات الخمس . قال الراقم : ولكن مع هذا يحتاج إلى التوفيق بين الحديثين فلايتم دفع التعارض إلا بمثل ما ذكروه والله أعلم .

ثم ليعلم : أن لقلة الجماعة وكثرتها دخلاً وأثراً في تقليل الأجر وتكثيره ،

الدين" ، و"ابن الملقن" هذا هو عمر بن علي بن الملقن له شرح كبير على "صحيح البخاري" في عشرين مجلداً وبين ولادتها سنة كما أن بين وفاتها سنة ، وراجع ترجمتها في "ذيول تذكرة الحفاظ" .

إلا ابن عمر فإنه قال : « بسبع وعشرين » .

حدثنا إسحاق بن موسى الأنصارى نا معن نا مالك عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إن صلاة الرجل فى الجماعة تزيد على صلاته وحده بخمس وعشرين جزأ » . قال أبوعيسى : هذا حديث حسن صحيح .

ويدل عليه حديث أبى بن كعب عند ابن حبان : « وصلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وصلاته مع الثلاثة أزكى من صلاته مع الرجلين ، وما كثر فهو أحب إلى الله عزوجل » . أخرجه فى "العمدة" (٢ — ٤٤٩) . قال الشيخ : ثم المراد بالخمس والعشرين أو السبع والعشرين الصلوات أى يكون أجر صلاة واحدة فى الجماعة أجر خمس وعشرين أو سبع وعشرين منفرداً كما فى بعض الروايات فى هذا الباب . قلت : ورد ذلك فى رواية ابن مسعود عند أحمد وكذا عند "السراج" بلفظ يقربه ومن رواية أنس عند "السراج" ، ومن رواية أبان عند "الكشى" أنظرها فى "العمدة" (٢ — ٤٥٠) فقد ورد فيها "صلاة" بدل "درجة" و"جزء" . قلت : وفى حديث أبى هريرة عند "مسلم" (١ — ٢٣١) من طريق أبى بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم : « صلاة الجماعة تعدل خمسة وعشرين من صلاة الفذ » .

قوله : إلا ابن عمر الخ . يريد أن لفظ سبع وعشرين قد ثبت من غير رواية ابن عمر كما ساقه من رواية أبى هريرة ، وقد ثبت ذلك أيضاً من رواية ابن مسعود وأبى بن كعب وعائشة وأنس ومعاذ وزيد بن ثابت وعبد الله بن زيد وأبى سعيد أنظر لتخريجها وألفاظها شرحى "البدر" و"الشهاب" . وقال الشهاب

(باب ما جاء فيمن سمع النداء فلا يجيب)

حدثنا هناد نا وكيع عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة

في " الفتح " (٢ — ١١٠) بعد حكاية قول الترمذي هذا : لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه : خمس وعشرين لكن العمري ضعيف، ووقع عند أبي عوانة في "مستخرجه" من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فإنه قال فيه : بخمس وعشرين ، وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع وإن كان راويها ثقة اهـ .

تنبيه : صرح الذهبي في "الميزان" وابن حجر في " التهذيب" بأن رواية عبد الله العمري عن نافع .

—: باب فيمن سمع النداء فلا يجيب :—

أراد بالإجابة الإجابة الفعلية . ثم الجماعة واجبة عندنا في القول الراجح ، وقد تقدم أن الوجوب عندنا غير الفرضية ، وسبق تفصيل المذاهب والأقوال في حكم الجماعة في (باب إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء) فلا نعيده ، وكذا تقدم بيان أعذار ترك الجماعة ، فتاركها فاسق ، وفي قول لنا : سنة مؤكدة ، والمختار عند الشافعية : سنيتها ، وفي وجه عندهم: فرض كفاية ، وعند الحنابلة : فرض عين شرط الصحة أو غير شرط قولان وعلى الثاني عندهم لو صلى منفرداً صحت صلاته مع ارتكاب الحرام، وعند الظاهرية: شرط لصحة الصلاة . ثم للجماعة أعذار عند كل من المذاهب الخمسة ، وانظر الكلام المستوفى من جميع مناحي البحث في " العمدة " (٢ — ٦٨٣ إلى ٦٨٩) و" الفتح " (٢ — ١٠٤ إلى ١٠٩) . قال الشيخ : ثم هذا الاختلاف في حكم الجماعة يبتنى على نظر فقهي إجتهادي وملحظ معنوي دقيق هناك ، وبيان

عن النبى ﷺ قال : « لقد هممت أن آمر فتيتى أن يجمعوا حزم الحطب ثم

ذلك : أنه ثبت فى أحاديث ما يدل على وجوب الجماعة وغاية الاعتناء بحالها والوعيد لتاركها والترغيب فيها بشتى الفضائل ، ومع هذا وردت أعذار لترك الجماعة ما يدل على أن أمرها هين يسير فأبيح التخلف عنها بالأمور المبسوطة فى محلها ، فمن راعى الأمر الأول جعلها واجبة ولم يدخل الأعذار فى حقيقتها ، وإنما تلحقها هذه من خارج وعارض لا يتأثر بها حقيقتها ومن لاحظ معها أعذارها من بدأ الأمر فيها لم يمكنه أن يحكم عليها بالوجوب فحكم فيها بسنيتها أو استحبابها ، وظاهر أن الحكم على المجموع ربما يختلف من الحكم على الأجزاء إذا كان هناك تفاوت ، فالاختلاف فى أمثالها إنما جاء من الملاحظ و الأنظار ، وسرى هذا النظر فى حكم صلاة الوتر فلها حكمها بانفرادها ولها حكمها بضم التهجد وصلاة الليل معها فمن لاحظ استقلالها وراعى الأحاديث الواردة فيها وراعى أحكامها الخاصة بها جعلها واجبة كأبى حنيفة ، ومن لاحظها مع صلاة الليل لم يمكنه أن يقول بوجوبها بل قال بسنيتها كالشافعى و غيره ، وانعكس نظر أبى حنيفة والشافعى فى صلاة الاستسقاء والمأثور فى الاستسقاء أنواع ثلاثة : أحدها : الاستسقاء بالدعاء من غير صلاة . والثانى : الاستسقاء فى خطبة الجمعة أو فى اثر صلاة مفروضة . والثالث : أن يكون بصلاة ركعتين وخطبتين كما قاله النووى فى "شرح مسلم" (١ — ٢٩٢) (كتاب صلاة الاستسقاء) فذهب الشافعى إلى الأخير ولم يلاحظ النوعين الأولين ، وذهب أبوحنيفة بالاستحباب ملاحظاً الأنواع الثلاثة ، ومثل هذا النظر من مدارك الاجتهاد وملاحظ التفقه يختلف فيها فقهاء الأمة وعلماء الأمصار . قال الراقم : أوضحت غرض الشيخ غير مقتنع بالاجمال الذى كان فى أماليه على "جامع الترمذى" "العرف الشذى" والكلام فى غاية من المتانة والدقة ، ينبغى أن يلاحظه من عنى بمنشأ الاختلافات الواقعة بين الأئمة

آمر بالصلاة فتقام ثم أحرق على أقوام لا يشهدون الصلاة » . وفى الباب عن ابن مسعود وأبي الدرداء وابن عباس ومعاذ بن أنس وجابر . قال أبوعيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح . وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا : من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له . وقال بعض أهل العلم : هذا على التغليظ والتشديد ولا رخصة لأحد فى ترك الجماعة إلا من عذر . قال مجاهد : وسئل ابن عباس عن رجل يصوم النهار ويقوم الليل لا يشهد جمعة ولا جماعة ؟ فقال : هو فى النار . حدثنا بذلك هناد نا المحاربي عن ليث عن مجاهد ، ومعنى الحديث أن لا يشهد الجماعة والجمعة رغبة عنها واستخفافاً بحقها وتهاوناً بها .

والله الموفق .

قوله : ثم أحرق على أقوام . قال الشيخ : التحريق على القوم أعم من أن يكون القوم فى البيوت أو لم يكونوا ، لعل الشيخ يريد : أن التحريق للبيوت لا يستلزم تحريق من فيها فلا يلزم تعذيب الحيوان بالنار كما يرد عليه ؛ وإن كانوا أجابوا عنه ، ولعل هذا مختار الشيخ رحمه الله . وفى "فتح الباري" (٢ ــ ١٠٨) : قوله : فأحرق عليهم يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبعاً للقاطنين بها ؛ وفى رواية "مسلم" من طريق أبي صالح : « فأحرق بيوتاً على من فيها » انتهى ، واستدل بحديث الباب على جواز الجماعة الثانية من غير كراهية فإنه ﷺ لا بد أن يصلي بالجماعة بعد الرجوع ، وتمسك الآخرون بضد ذلك بكراهة الجماعة الثانية بالحديث حيث لوجازت الجماعة الثانية فكان من الممكن لهم بأن يجيبوا متعذرين بالأداء فى الجماعة الثانية . قال الشيخ : والصواب أن حديث الباب لا يصلح حجة لكلا الأمرين . وراجع "العمدة" و"الفتح" لما يصلح هذا الحديث حجة له ولما لا يصلح .

(باب ما جا في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة)

حدثنا أحمد بن منيع نا هشيم نا يعلى بن عطاء نا جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال : « شهدت مع النبي ﷺ حجته فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته انحرف فإذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصليا معه فقال : على بهما فجئ بهما ترعد فرائصهما فقال : ما منعكما أن تصليا معنا ؟ فقالا : يا رسول الله : إنا كنا قد صلينا في رحالنا ، قال : فلا تفعلا إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكما نافلة » . وفي الباب عن محجن ويزيد بن عامر .

قال أبو عيسى : حديث يزيد بن الأسود حديث حسن صحيح ، وهو قول غير واحد من أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد و إسحاق قالوا : إذا صلى الرجل وحده ثم أدرك الجماعة فإنه يعيد الصلوات

—: باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة :—

قوله : في مسجد الخيف . أراد به مسجد منى لا خيف بني كنانة وهو المحصب كما تقدم بيانه .

قوله : في أخرى القوم . أي من كان في آخرهم كما في "القاموس" وغيره .

قوله: ترعد . أي ترجف وتضطرب من الفزع ، ويستعمل بالبناء للمفعول .

قوله: فرائصهما . — بالصاد المهملة— جمع فريصة ، وهي اللحمة التي بين الجنب والكتف تضطرب عند الفزع . قال صاحب "مجمع البحار" : وأراد هنا عصب الرقبة ، وقيل : أراد شعر الفريصة آه .

قوله : وإذا صلى الرجل المغرب وحده . ضم الرابعة معها قول الشافعية وقولهم الآخر أن لا تضم وتصح النافلة وتراً وهذا قول شاذ لم يذهب إليه أحد

كلها فى الجماعة . وإذا صلى الرجل المغرب وحده ثم أدرك الجماعة قالوا : فإنه يصليها معهم ويشفع بركعة والتى صلى وحده هى المكتوبة عندهم .

ولا قام عليه دليل . قال الشيخ : وقد صرح الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح فى "طبقات الشافعية" بأنه : لا دليل لهم عليه .

(المذاهب فى مسألة الباب)

قال أبو حنيفة : من صلى منفرداً ثم أدرك الجماعة لايعيد إلا الظهر والعشاء ، وهو قول للشافعى . وقال مالك : يعيد الكل إلا المغرب وهو مذهب الأوزاعى والثورى كما فى "المغنى" لابن قدامة إلا أنه يضم الرابعة فى المغرب . ثم على الاعادة عند الشافعى هل تقع الأولى فريضة والثانية نافلة أو على العكس أو هو مفوض إلى الله والفرض أحدهما على الابهام أو الكل فرض أو أكملها فرض أقوال عندهم ذكرها النووى فى " شرح مسلم " (١ — ٢٣١) فى (باب كراهة تأخير الصلاة عن وقتها المختار) وذكر أن الصحيح الأول ومثله فى" شرح المهذب" (٤ — ٢٢٤) وصرح فى" شرح المهذب" استحباب الاعادة وإن صلى جماعة ، وهو مذهب أحمد كما فى " المغنى" و " بداية ابن رشد" ، وتقدم تفصيل مذهب الشافعى فى (باب تعجيل الصلاة إذا أخرها الامام) . وحجة أبى حنيفة كراهة التنفل بعد الفجر والعصر ، وقد صحت بالنهى أحاديث وتكاد تتواتر كما يقوله الامام الطحاوى، فتقدم هى لزيادة قوتها ولأن المانع مقدم ، واعتبار كون الخاص مطلقاً مقدماً على العام ممنوع بل يتعارضان فى ذلك الفرد كما تقرر فى الأصول ، أو يحمل على ما قبل النهى فى الأوقات المعلومة جمعاً بين الأدلة ، كيف وفيه حديث صريح أخرجه الدارقطنى عن ابن عمر أن النبى ﷺ قال : إذا صليت فى أهلك ثم أدركت الصلاة فصلها إلا الفجر والمغرب ، قال عبد الحق : تفرده برفعه سهل بن صالح الأنطاكى وكان ثقة ، وإذا كان كذلك فلا يضر وقف من وقفه لأن زيادة

الثقة مقبولة ، وإذا ثبت هذا فلا يخفى وجه تعليل اخراجه الفجر بما يلحق به العصر خصوصاً على رأيهم فإن الاستثناء عندهم من المخصصات ، ودليل التخصيص مما يعلل ويلحق به إخراجاً ، كذا أفاده المحقق ابن الهمام فى " الفتح" (١ — ٣٣٧ و٣٣٨) . وأما عدم إعادة المغرب فلما روينا ولأن التنفل بالثلاث مكروه ، وفي جعلها أربعاً مخالفة لإمامه وهو ظاهر الرواية كما فى "الهداية" ، وروى عن أبي يوسف أنه يدخل معه ويتمها أربعاً كما فى " فتح القدير" ، و قد تقدم بعض تفصيل أدلتنا فى المواقيت فراجعه . وراجع "العمدة" (ص — ٥٨٩) وما بعدها من الجزء الثانى ، ويأتى فى هذا الباب ما يكفى . وحجة هؤلاء كما فى "شرح مسلم" للنووى هو عموم الأحاديث الواردة فى الباب، ثم لما يذكرون مسألة الصلوات التى لها سبب جديد ويخصصونها من أحاديث النهى فيذكرون فى أمثلتها تحية المسجد وركعتى الطواف وإعادة الصلاة جماعة وغيرها كما تقدم بيانها مستوفى من بعض شروح " المنهاج " فى (باب كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر) فلا نعيده .

(بيان ما ذكروه من الأجوبة وتحقيق ذلك)

قال الإمام الطحاوى فى " شرح الآثار " (باب الرجل يصلى فى رحله ثم يأتى المسجد والناس يصلون) (ص — ٢١٣) ما ملخصه : إن آثار النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر متواترة فهى ناسخة لتلك الأحاديث ، وإنما يصلى مع الجماعة كل صلاة يجوز التطوع بعدها وما يجوز أن يكون تطوعاً ، والمغرب لاتعاد لأن التطوع لايكون وتراً . وأجاب أيضاً : ويحتمل أن يكون ذلك كان فى وقت كانوا يصلون فيه الفريضة مرتين الخ ، والجواب الأول هو الذى ذكره الإمام محمد فى "كتاب الآثار" فى (باب من صلى الفريضة) غير أنه لم يقل بالنسخ ، وتعميم النسخ عند الطحاوى على اصطلاح خاص له كما تقدم فلا ضير . ويرد عليه : أن الحديث ورد فى صلاة الفجر وإذا خصصتم

الفجر لزم تخصيص السبب من الحكم وذلك غير جائز كما تقرر فى موضعه من كتب أصول الفقه ، والجواب عنه بوجوه :

أما أولاً : فأقول ربما يخصص المورد من النص إذا كان النص عاماً مطرداً كما أفاده الشيخ الحافظ التقى السبكى فى قصة ابن وليدة زمعة فى حديث «الولد للفراش وللعاهر الحجر» رواه البخارى فى "صحيحه" فى الفرائض وفى المحاربين من حديث عائشة ، ورواه سائر أصحاب الصحاح ومالك ، وقد روى من بضعة وعشرين صحابياً كما يقوله ابن عبد البر ، وانظر للتفصيل "العمدة" من (الجزء الحادى عشر) ويأتى بيانه وتحقيقه فى موضعه من هذا الشرح مستوفى إن شاء الله تعالى ، نرجو الله سبحانه وتعالى التوفيق والإعانة . فقال فى تخصيص صورة السبب عن العموم . . . . . . أنه قد يقصد المتكلم بالعام إخراج السبب وبيان أنه ليس داخلاً فى الحكم فإن الحنفية . . . . لهم أن يقولوا فى قوله ﷺ : « الولد للفراش » وإن كان وارداً فى أمة فهو وارد لبيان حكم ذلك الولد ، وبيان حكمه إما بالثبوت أو بالإنفاء (فى الأصل هنا : بالإنفاق) فإذا ثبت أن الفراش هى الزوجة لأنها التى يتخذ لها الفراش غالباً وقال : « الولد للفراش » كان فيه حصر أن الولد للحرة وبمقتضى ذلك لا يكون للأمة فكان فيه بيان الحكمين جميعاً نفى النسب عن السبب واثباته لغيره اه . حكاه الزرقانى فى "شرح الموطأ" (٣ ــ ١٩٩ و ٢٠٠) وقد ظفرت به بعد ما بلغت الجهد فى تصفحه ، ثم إنى حكيت القول بقدر ما له صلة بهذا المقام وينقل برمته فى محله إن شاء الله تعالى . ثم رأيت لفظ الشيخ فى ما كتبه على هوامش "آثار السنن" بخطه : وفى تخصيص صورة السبب عن العموم كلام نفيس للشيخ تقى الدين السبكى ، راجعه من "شرح الموطأ" (٣ ــ ٢٠٤) (هى طبعة أخرى) و "جمع الجوامع" (٢ ــ ٢٧) و "الفتح" . وبالجملة هو كقوله ﷺ لسعد فى جعبل : « أومسلما » وقوله لعائشة : « أوغير ذلك » .

وراجع "العارضة" (٢ — ٤٥) اهـ .

وأما ثانياً : فإن فى الحديث انتقالاً إلى شئ آخر وهو مثار الحكم فيه ، وهو رد ما زعموه من عدم جواز الصلاة خلف الإمام بعد ما صلوا منفردين مطلقاً وهذا الزعم باطلاقه كان غير صحيح فلا بد أن يبطل ويرشد إلى أمر آخر صحيح ، ويدل عليه رواية "كتاب الآثار" (ص — ١٨ و١٩) (باب من صلى الفريضة) للإمام محمد بن الحسن الشيبانى قال: أخبرنا أبوحنيفة نا الهيثم بن أبى الهيثم يرفعه إلى النبى ﷺ : وإن رجلين من أصحاب النبى ﷺ صليا الظهر فى منازلهما وهما يريان أن الصلاة قد صليت الخ ، وفيه: فقالا يا رسول الله ظننا أن الصلاة قد صليت فصلينا فى رحالنا ثم جئنا فوجدناك فى الصلاة فظننا أنه لا يصلح أن نصلى أيضاً ، فقال : « إذا كان كذلك فادخلوا فى الصلاة واجعلوا الأولى فريضة وهذه نافلة » ، ورواه كذلك الإمام أبو يوسف فى "كتاب الآثار" (ص — ٦٥ رقم ٣٢١) من طريق أبى حنيفة ، غير أنه أرسله عن الهيثم ولم يقل يرفعه الخ . ووصله الحارثى فى "مسند أبى حنيفة" كما سيأتى، والهيثم هو : ابن حبيب من رجال " التهذيب" . وقد سبق نظير ذلك فى حديث ابن عباس فى قصة نومه ﷺ وسؤال ابن عباس فقال رسول الله ﷺ : « إنما الوضوء على من نام مضطجعاً فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله » والسبب والمورد هو النبى ﷺ ، وما أجاب به ﷺ فليس هو حكمه اتفاقاً فإن عينيه تنامان ولا ينام قلبه فأجاب بما هو حكم عام وضابطة كلية تفيد السائل وإن كان هو ﷺ مستثنى عنها بنص آخر فكان هو الغرض ، فلذا انتقل فيه إلى أمر آخر ، وقد تقدم بعض توضيح ذلك فى الطهارة ، وهو ﷺ وإن كان مخصصاً عن ذلك الحكم العام بنص آخر ولكن هناك يشمله هذا العام أيضاً فإنه ﷺ لم يضطجع و لم ينقض وضوءه فكان جواباً عن ذلك بأسلوب يفيد المخاطب حكماً عاماً كل مكلف ،

فلو أجاب ﷺ بقوله : « إنما تنام عينى الخ » لم يقع هذا الموقع ولم يفد هذه الفائدة العظيمة ، فلذا انتقل هو ﷺ إلى أمر آخر وأرشد إلى ضابطة عامة تشريعية ، فكان الجواب على أسلوب الحكيم ، ومن لم يلاحظ هذه النكتة طعن فى الحديث من جهة الفقه والنظر أيضاً ، والأمر كما أفاده شيخنا رحمه الله . نعم لهم أن يبحثوا فى اسناده ما شاؤوا ولكنهم لم يكتفوا بمنصبهم فى الحكم ، وسرى فقههم إلى الحديث فاحفظ فهى ينفعك إن شاء الله تعالى . فعلم أن مثار الحكم أمر آخر لا مازعموه .

وأما ثالثاً : فلأن الحديث مضطرب لا يصلح حجة فى الباب فقد ورد فى "كتاب الآثار" للامام محمد بن الحسن و"كتاب الآثار" لأبى يوسف ، وفى كليهما : « الظهر » وكذا فى " عقود الجواهر المنيفة " و"أمالى أبى يوسف" كما فى " البدائع" (١ — ٢٨٧) و " المبسوط" للسرخسى (ص — ١٧٥) (باب الحدث فى الصلاة) من الجزء الأول نقلاً عن أبى يوسف فى " الاملاء" وكذا فى " البنايـة شرح الهداية " للعينى أن تلك الحادثة كانت فى صلاة الظهر اهـ كما فى حديث الباب ، ثم إن حديث الباب قال الحافظ فى "التلخيص" (ص — ١٢٢) فيه : وقال الشافعى فى القديم : إسناده مجهول . قال البيهقى : لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ولا لابنه جابر راو غير يعلى . قلت : يعلى من رجال " مسلم " وجابر وثقه النسائى وغيره ، وقد وجدنا لجابر بن يزيد راوياً غير يعلى أخرجه ابن منده فى " المعرفة " من طريق بقية عن ابراهيم ابن ذى حماية عن عبد الملك بن عمير عن جابر اهـ . قال الراقم : وبقية مدلس وابراهيم بن ذى حماية ليس من رجال الست فلينظر حاله من هو ؟ واسناد " مسانيد أبى حنيفة " من طريق الهيثم عن جابر أحسن حالاً منه بلاريب و فيه : " الظهر " لا " الصبح " فليرجح لعدم مخالفته أحاديث النهى والله أعلم . ثم رأيت رواية بقية عن ابراهيم عند " الدارقطنى " (ص — ١٥٩) وصرح

بالسماع ، وأخرجه محمد في "كتاب الآثار" مرسلاً ولفظه ولفظ حديث الباب متقارب ، ووصله الحارثي في "مسند أبي حنيفة". أقول : وكذلك هو موصول في "مسند أبي حنيفة" لصدرالدين موسى الحصكفي وقد رتبه الشيخ محمد عابد السندي على أبواب الفقه ، انظر (ص — ٨١) منه . وكذلك هو في "عقود الجواهر المنيفة" (١ — ٦٨) (١) فرواه عن الهيثم عن جابر بن الأسود ، وهو جابر بن يزيد الأسود . قال الشيخ : غير أن الحارثي متكلم فيه وهو مع هذا حافظ كما صرح به الحافظ ابن حجر ، وهو شيخ الحافظ ابن منده الأصبهاني . أقول : الحارثي هو : الامام الحافظ أبومحمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري المعروف "بالأستاذ" روى عنه الحافظ أبوالعباس ابن عقده ، وأبوبكر بن آدم الكوفيان ، وأبوبكر بن الجعاني ، وأحمد بن محمد بن يعقوب البغدادي ، وعامة أهل بخاري . كذا في "اعلاء السنن" (٣ — ٧٣) . وترجمته في "فوائد البهية" (ص — ١٠٤) وتعليقاتها ، وفيها عن السمعاني : كان كثير الحديث ، وكان معروفاً "بالاستاذ" ولد سنة ثمان وخمسين ومائتين ، ومات في شوال سنة أربعين وثلاثمائة ، أخذ عن عبد الله بن أبي حفص الكبير عن أبيه عن محمد ، وله "كشف الآثار الشريفة في مناقب أبي حنيفة" . قال الراقم : كذا سماه في "الفوائد" ، و

(١) وتبلغ مسانيد أبي حنيفة إلى خمسة عشر مسنداً راجع تفصيلها من شرح على القاري على "المسند" ومن مقدمة "تنسيق النظام في شرح مسند الإمام" (ص — ٤ وما بعدها) ، وأشهرها "مسند الحارثي" و"مسند ابن خسرو" وطائفة من هؤلاء الجامعين لمسند أبي حنيفة حفاظ ثقات ، وعليها شروح الأعلام وخرج جالها ابن حجر في "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة" أي أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ولم يبلغ "مسند الامام الشافعي" هذا المبلغ من التخريج والرواية والشروح وللبسط موضوع آخر .

ذكره البدر العينى فى " العمدة " فى (بحث قراءة الفاتحة خلف الإمام) فسماه "كشف الأسرار" ، وظنى أنه هو الصحيح والله أعلم . قال الشيخ الكوثرى : له " مناقب أبى حنيفة " وله " مسند أبى حنيفة " أيضاً أكثر جداً من سوق طرق الحديث، وقد أكثر ابن منده الرواية عنه ، وكان حسن الرأى فيه، وقد تكلم فيه أناس بتعصب، وأكبر ما يرمونه به اكثاره من الرواية عن النجيرمى أبناء بن جعفر فى " مسند أبى حنيفة " ولم ينتبهوا إلى أن روايته عنه ليس فى أحاديث ينفرد هو بها بل فيما له مشارك فيه كما فعل مثل ذلك الترمذى فى محمد بن سعيد المصلوب والكلبى اه ، وترجمه الحافظ ابن حجر فى " لسان الميزان " (٣ — ٣٤٧) قال : وأكثر عنه أبو عبد الله ابن منده الخ . قال الشيخ : الحارثى حافظ بلاريب ، ولكن تآليفه غير منقودة ، وقد احتج الحافظ ابن حجر فى " تهذيب التهذيب" بالحارثى فى تعيين راو مبهم وهو ابن عبد الله بن مغفل . قال فى " التهذيب" (١٢ — ٣٠٢) : قيل اسمه يزيد . قلت : ثبت كذلك فى " مسند أبى حنيفة " للبخارى اه . قال الراقم: وهذا هو الأستاذ الحافظ الفقيه الامام أبو محمد الحارثى البخارى الكلاباذى السبذمونى الذى تقدم ذكره آنفاً . وبالجملة هو من رواة الحسان عندى . و حجتنا فى مسألة الباب ما رواه محمد فى " الآثار" (ص — ١٩) (باب من صلى الفريضة) من أثر ابن عمر قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه قال: « إذا صليت الفجر والمغرب ثم أدركتها فلا تعد لها غير ما صليتها » . ورواه مالك ولفظه : « من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركهما مع الامام فلا يعد » ، ورواه الدارقطنى مرفوعاً من طريق سهل بن صالح الأنطاكى كما حكاه ابن الهمام عن عبد الحق صاحب " الأحكام " . قال شيخنا رحمه الله : ولم أجده فى " سننه " نسخة ابن بشران ولعله فى كتابه " الأفراد من غرائب مالك " اه . وهو من رجال " التهذيب" . وفى

" التقريب " : صدوق من الحادية عشرة . وفى " كتاب علل بن أبى حاتم " (١ ـــ ٧٩) : قال أبى : حدثنا سهل بن صالح الأنطاكى وكان ثقة . قال الشيخ : وليضم معها العصر أيضاً لما رواه الدارقطنى فى " سننه " (ص ـــ ١٦٠) بسند قوى من طريق حسين بن ذكوان عن عمرو بن شعيب عن سليمان مولى ميمونة تفرد به حسين المعلم عن عمرو بن شعيب والله أعلم اهـ . قال : وأتيت على ابن عمر ذات يوم وهو جالس بالبلاط والناس فى صلاة العصر فقلت : أبا عبدالرحمن الناس فى الصلاة ، قال : إنى قد صليت إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لاتصلى صلاة مكتوبة فى يوم مرتين » . قال الدار قطنى : وتفرد به حسين المعلم عن عمرو بن شعيب والله أعلم اهـ . قال الراقم : الحديث رواه النسائى فى "سننه" (١ - ٥٤) (باب سقوط الصلاة عمن صلى مع الامام فى المسجد جماعة) من طريق المعلم نفسه ، وكذا أبوداؤد فى (باب إذا صلى فى جماعة ثم أدرك جماعة يعيد) غير أنه ليس فيه : « والناس فى صلاة العصر » . وبالجملة هى زيادة وهى من الثقة مقبولة وقد رواه البيهقى أيضاً بالزيادة فى " سننه " (٢ ـــ ٣٠٣) .

بحث وتنبيه

ثم من الاضطراب فى أحاديث الباب أن الحافظ أبا الحجاج المزى الشافعى فى " التهذيب " والحافظ ابن حجر فى " تهذيب التهذيب " (١٠ ـــ ٥٤) كلاهما ذكر أن أبا محجن بن أبى محجن الديلى : هو الذى مربه النبى ﷺ بعد انصرافه من الفجر . ووقع فى "مسند أحمد" بسند جيد (٤ ـــ ٢١٥) فى حديث رجل من بنى الديل أخرج من طريق يعقوب عن ابن اسحاق قال حدثنى عمران بن أبى أنس عن حنظلة بن على الأسامى عن رجل من بنى الديل قال : « صليت الظهر فى بيتى ثم خرجت بأباعر لى لأصدرها إلى الرأى فمررت برسول الله

ﷺ وهو الذى يصلى بالناس الظهر فمضيت ولم أصل معه الخ » وحديث محجن الديلى هو الذى أشار إليه الترمذى فى الباب رواه مالك والنسائى وابن حبان و الحاكم كما فى "التلخيص" ورواه "الطحاوى" وأحمد فى "مسنده" (٤ — ٣٣٨) و"الدار قطنى" (ص — ١٥٩) والبيهقى : أن واقعة محجن فى صلاة الظهر ، وعند "الطحاوى" (١ — ٢١٣) (باب الرجل يصلى فى رحله ثم يأتى المسجد الخ) قال : « صليت فى بيتى الظهر أو العصر » بالشك فى الظهر و العصر . وأخرج أبو داؤد فى "سننه" رواية يزيد بن الأسود كما عند الترمذى وفيه قصة رجلين ، وأخرج رواية يزيد بن عامر وفيه : أنه هو صاحب القصة كما فى رواية محجن بن أبى محجن نفسه صاحب القصة ، ولفظ رواية ابن عامر ومحجن متقارب جداً ، ففى رواية يزيد : « جئت والنبى ﷺ فى الصلاة فجلست ولم أدخل معهم فى الصلاة قال : فانصرف علينا رسول الله ﷺ فرآى يزيد جالساً فقال : ألم تسلم يا يزيد ؟ فقال : بلى يا رسول الله قد أسلمت الخ » أخرجه فى (باب فيمن صلى فى منزله ثم أدرك الجماعة) وفى رواية محجن : أنه كان فى مجلس مع رسول الله ﷺ فأذن بالصلاة فقام رسول الله ﷺ فصلى ثم رجع و محجن جالس فى مجلسه فقال له رسول الله ﷺ : « ما منعك أن تصلى مع الناس ؟ ألست برجل مسلم ؟ فقال : بلى يا رسول الله الخ » وفى رواية ابن عامر : « تكون لك نافلة وهذه مكتوبة » والمراد بهذه الأولى لا الثانية . وبالجملة فقصة محجن شبيهة بقصة يزيد بن عامر لكن فيه نوح بن صعصعة ، و ضعفه النووى فى "الخلاصة" . قال فى "التلخيص" (١ — ١٢٢) : ضعفه النووى . قال الشيخ : وذكره ابن حبان فى الثقات ، حكاه فى "التهذيب" (١٠ — ٤٨٥) . قال : وقال الدار قطنى : حاله مجهولة اهـ فلا بد كونه من رواة الحسن . قال : و أخرجه الدارقطنى والبيهقى فى "سننيهما" متناً و إسناداً ، البيهقى فى "السنن"

(٢ — ٣٠٢) من طريق نوح بن صعصعة . وأما فى " سنن الدار قطنى " فلم أجد فيه رواية نوح بن صعصعة . نعم قال الحافظ فى " التلخيص " (ص — ١٢٢) بعد ذكر رواية يزيد بن عامر من طريق نوح : ورواه الدارقطنى بلفظ : « وليجعل التى صلى فى بيته نافلة » قال : وقال الدارقطنى وهى رواية ضعيفة شاذة اهـ . قال الراقم : ولفظ الدارقطنى ذلك رواه فى حديث يزيد ابن الأسود لا يزيد بن عامر وأيضاً ليس فيه نوح بن صعصعة ، أنظر " سنن الدار قطنى " (ص — ١٥٩) ، وأيضاً يظهر من كلامهم أن منشأ التضعيف لرواية نوح بن صعصعة هو قوله : « وهذه مكتوبة » لمخالفته سائر الروايات ما يدل أن الثانية نافلة . قال الشيخ : وله طريق آخر عندى . قال الراقم : لم أقف عليها إلا أن يكون أراد الشيخ طريق حديث يزيد بن الأسود ، وابن الأسود وابن عامر واحد عنده كما يأتى ، ويحتمل أنه أراد الشيخ رواية قصة الخيف من طريق ابن أبى الجريف فى "الزوائد" (٢ — ٤٤) و ابن أبى الجريف لم يعرفه الهيثمى ، وفى " التاج " : إسمه عبيد الله بن ربيعة السوائى تابعى ، وقصة الرجلين أيضاً لها شبه بقصة محجن ، وعلى الأخص إذا ثبت قصة الظهر فى كليهما وقد تقدم من " مسند أبى حنيفة " للحارثى أنه روى الهيثم عن جابر بن الأسود فيؤمى إلى أن الواقعة واقعة محجن والله أعلم . كذا أفاده الشيخ فى تعليقاته على "آثار السنن" . قال الشيخ : وقد ثبت عندى من نقول كثيرة أن يزيد بن الأسود ويزيد بن عامر كلاهما رجل واحد . منها : أن الحافظ الذهبى جعل يزيد بن الأسود ويزيد بن عامر فى "التجريد" واحداً فقد ذكر واقعة الاسلام بعد حنين ليزيد بن الأسود ، فقال : يزيد بن الأسود العامرى السوائى روى عنه ابنه جابر وقد شهد حنيناً مشركاً ثم أسلم اهـ (٢ — ١٤٤) . وكذلك ذكرها يزيد بن عامر بن الأسود السوائى يكنى أبا حاجز شهد حنيناً مع المشركين ثم أسلم بعد اهـ (٢—١٤٨) . ولزم منه كونهما

واحداً وإن لم يصرح به . ومنها : أن ابن سعد كنى يزيد بن الأسود أبا حاجز في "طبقاته" (٥ - ٣٧٨) ولكنه قال : يكنى - أي يزيد - أبا حاجزة (أي بالتاء) . وقال : شهد حنيناً مع المشركين ثم أسلم كما في "التجريد" والحافظ ابن حجر جعله كنية يزيد بن عامر في "التهذيب" (١١- ٣٣٩) وكذا في "الاصابة" (٣ - ٦٥٩) فقال : يزيد بن عامر بن الأسود أبو حاجز السوائي الخ وكذا في "التجريد" كما ذكر آنفاً . قال الشيخ : وإذا ثبت أن يزيد بن الأسود ويزيد بن عامر واحد لا إثنان فأقول : أن صاحب الواقعة هو محجن ومعه رجل آخر . قال الشيخ في تعليقاته على "آثار السنن" : ولعله كان معه أخوه ، ذكره ابن الأسود وابن أبي الحريف في روايته ولم يذكره محجن لتفرده بالاستغفار عنه ﷺ كما في "المسند" (٤ - ١٦١) : « فقال أحدهما : يا رسول الله استغفر لي ، قال: غفر الله لك اهـ ». قال الراقم : وحديث ابن أبي الحريف عن أبيه عن جده ذكره في "الزوائد" عن الطبراني وفيه : « أتيت أنا وأخي رسول الله ﷺ وهو في مسجد الخيف وقد صلينا المكتوبة » (٢ - ٤٤) وليس صاحب الواقعة يزيد بن عامر لأنه في حديث يزيد بن الأسود صرح بأنه صلى خلف رسول الله ﷺ وإذا كان هو وابن عامر واحداً فكيف يكون قصة عدم الصلاة خلفه عليه السلام لابن عامر ، وقد تقدم في رواية "معاني الآثار" شك الراوي بين الظهر والعصر ، وفي "مسند أحمد" أنه واقعة الظهر بسند جيد كما تقدم . ثم مجد الدين ابن تيمية جد الحافظ ابن تيمية ذكر في "المنتقى" في (باب من صلى ثم أدرك جماعة الخ) رواية محجن وسماه : محجن بن أدرع وهذا غلط قطعاً فإن ابن أدرع صحابي آخر ، وحديثه عند أحمد (٤ - ٣٣٨) وأبي داود في (باب ما يقول بعد التشهد) وعزاه إلى أحمد ، ورواه أحمد في "مسنده" (٤ - ٣٣٨) ولم يذكره في حديث ابن الأدرع بل ذكره في حديث محجن الديلي ، فالتبس على المجد ابن تيمية . وكذلك أخطأ

السيوطى فى " الجامع الكبير " حيث جعله محجن بن أدرع . وذكر الحافظ فى "الاصابة" (٣ — ٣٦٧) قال : وأخرج مالك فى " الموطأ " والبخارى فى " الأدب المفرد " و" النسائى " و" ابن خزيمة " و" الحاكم " . . . . . عن بشر بن محجن الديلى عن أبيه : أنه كان جالساً الخ . قال الشيخ : وتتبعت "الأدب المفرد " فلم أجد فيه رواية محجن بن أبى محجن ، نعم أخرج رواية ابن أدرع فالتبس على الحافظ أيضاً ، هذا ما تيسرلى من البحث والكلام على بعض الأطراف ، ولاريب أن الحديث مضطرب ، وملخصه : أنه هل الحديث فى الصبح أو فى الظهر؟ أو الظهر أو العصر؟ بالشك ، وهل المذكور فيه قصة محجن أو يزيد ابن عامر ؟ وهل هما واقعتان أو واقعة واحدة ؟ ثم قصة الرجلين هى تلك أو غيرها ؟ وهل يزيد بن الأسود ويزيد بن عامر واحد أو اثنان ؟ ثم هل تقع الأولى فريضة أو الثانية ؟ والروايات مختلفة فهل مثل هذا الحديث يقاوم الصرائح الصحيحة من أحاديث النهى عن الصلاة بعد العصر والصبح ، وحديث : « لا تصلوا فى يوم مرتين » ؟ وبالجملة فللخصم فيه مجال واسع سنداً ومتناً وفقهاً ونظراً .

(فرق الملاحظ فى أحاديث الإعادة)

ليعلم أن حكم الاعادة ليس إلا فى ثلاثة أحاديث : الأول حديث أئمة الجور ، وقد سبق أى حديث أبى ذر عند "مسلم" وأصحاب السنن ، وقد تقدم فى (باب تعجيل الصلاة إذا أخر الإمام) وفيه حديث عبد الله عند " مسلم " أيضاً ، وحديث قبيصة بن وقاص عند أبى داؤد ، وحديث شداد بن أوس عند البزار كما فى "التلخيص" وحديث عبادة عند أحمد وأبى داؤد ، وأحاديث أخر فى "زوائد الهيثمى" (١ — ٣٢٤ و ٣٢٥) وغرض الشارع فيه المحافظة على وقت الصلاة لاحكم الاعادة ، فلا يكون ذلك فى الصلوات الخمس كما يدل عليه ما فى "سنن

أبي داؤد" في (باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت) من حديث عبادة ابن الصامت وفيه: «فقال يارسول الله ﷺ أصلي معهم ؟ قال : نعم إن شئت» . ورواه أحمد (٥ — ٣٢٩) والثاني: حديث الباب، والغرض منه إحراز فضيلة الجماعة لا حكم الاعادة . والثالث: حديث في الباب اللاحق : «أيكم يتجر على هذا ؟» والغرض منه حصول الجماعة للغير ، فالمناسب أن يقتصر الحكم فيها في مواضعها ، ويدور على مواردها وليعمل بالتشريع العام الوارد في قوله: «لا تصلوا صلاة مكتوبة في يوم مرتين» أخرجه النسائي (١ — ١٣٨) من حديث ابن عمر بلفظ : «لاتعاد الصلاة في يوم مرتين» وأبو داؤد (١ — ٩٣) بلفظ : «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين» . وابن السكن والطحاوي وغيرهم، وعزاه في "التلخيص" (ص — ١٢٢) إلى ابن خزيمة وابن حبان أيضاً ، ولم يعزه إلى ابن السكن ، ورواه الدار قطني كما تقدم . واستدل الشافعية بحديث معاذ أنه كان يصلي خلف رسول الله ﷺ ثم يؤم قومه تلك الصلاة ، والمشهور من الاستدلال بحديث معاذ في مسألة اقتداء المفترض خلف المتنفل كما قاله النووي وابن حجر وغيرهما ، ويأتي إن شاء الله تعالى مع مايتعلق من النقض والابرام فيما استدل به ، وأجابوا عن التشريع العام بأن النهي فيما إذا نوى الصلاتين فريضة . قال الشيخ رحمه الله : لاإيماء إلى هذا في الحديث أصلاً ، وأيضاً قصة معاذ فيها إعادة الصلاة المؤداة جماعة بالجماعة مرة أخرى . ولم يقل به إلا الشافعية ، وتقدم أن مذهب أحمد كالشافعي في إعادة الصلاة المؤداة بالجماعة .

فائدة : ومما أفاد الشيخ بلفظه في بعض كتاباته : والذي يظهر أن الأحاديث في الباب على كلا الوجهين على الاحراز وعلى الاعادة إن شاء لا على الإعادة مطرداً كما ذهبوا إلى أنه الأمر ابتداء" وشتان بينهما ، وإنما أمرهم بمحافظة الوقت لاالاعادة وإنما علقها بالمشيئة. والحاصل أنه علمهم المخلص عند هذه الضرورة

(باب ما جاء فى الجماعة فى مسجد قد صلى فيه مرة)

حدثنا هناد نا عبدة عن سعيد بن أبى عروبة عن سليمان الناجى عن أبى المتوكل عن أبى سعيد قال : جاء رجل وقد صلى رسول الله ﷺ فقال :

بالمحافظة على الوقت لا بالاعادة فلا يبقى فيه إذن قوة العموم ، والاعادة جاء فى الإمامة والانفراد والانجار ، وجاء فى غيرها : لا تصلى صلاة مكتوبة فى يوم مرتين . ولعل الحنفية إنما خصوا من الاعادة ما لا يكون بعدها نافلة مكان الاختلاف فى نية الاعادة ، وأيضاً المقصود هو ترك الانتهاذ عن الجماعة لاتحصيلها — أى فى أحاديث الإمامة — فصار تعميمه فى الصلوات تعمياً فى غير مقصود وهو ضعيف آه ، وهو كلام متين ويقدره من عنى بأمثاله وبالله التوفيق . ونقول : إن حديث « لاتصلوا صلاة فى يوم مرتين » ناسخ لحديث معاذ يأتى تفصيله فى موضعه . ويقول الحافظ فى "فتح البارى" (٢ — ١٦٦) (باب إذا طول الامام وكان للرجل حاجة فخرج) وكون القصة فى حجة الوداع منطوق فى حديث الباب ، ولكن فى كونه ناسخاً لذاك نظر .

ثم إن حديث الباب فى حجة الوداع ، ولم ينسخه حديث: « لاتصلوا صلاة الخ » . قال شيخنا : مورد حديث الباب فيما إذا صلى منفرداً ثم أقيمت الجماعة لامطلقاً ، فكيف يستدلون به مطلقاً ؟ وقد أشكل عليهم جواب حديث : « لا تصلوا صلاة » . وأجابوا باحتمال أن يكون النهى عن أن يصلوها مرتين على أنها فريضة . قال الحافظ فى " الفتح " (٢ — ١٦٥) : وبذلك جزم البيهقى جمعاً بين الحديثين اه . ويأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى نرجو الله التوفيق .

—: باب ما جاء فى الجماعة فى مسجد قد صلى فيه مرة :—

وأيكم يتجر على هذا ؟ فقام رجل وصلى معه» . وفي الباب عن أبي أمامة وأبي موسى والحكم بن عمير . قال أبوعيسى: وحديث أبي سعيد حديث حسن . وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم من التابعين قالوا : لا بأس أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه ، وبه يقول أحمد وإسحاق . وقال آخرون من أهل العلم : يصلون فرادى ، وبه يقول سفيان وابن المبارك ومالك والشافعي يختارون الصلاة فرادى .

قوله : يتجر على هذا ، افتعال من التجارة لا من الأجر ، ويقول ابن الأثير في " النهاية " وكذا الزمخشري في " الفائق " : أن الرواية " يأتجر " أي افتعال من الأجر ، قالا : وإن صح فيها يتجر فيكون من التجارة لا الأجر كأنه بصلاته معه قد حصل لنفسه تجارة أي مكسباً انتهى بلفظ "النهاية" ، ومنشأ الاشكال عدم ادغام الهمزة في تاء الافتعال عند البصريين ، وإنما ذكروا الادغام في الحروف الأحد عشر غيرها ، وأجازه الكوفيون كما حكاه الصغاني في " مجمع البحرين " ، وأجازه الهروي في كتابه ، ونظيره لفظ " إتزر " في حديث عائشة جرى فيه هذا النقض والابرام ، وقول من قال : قول عائشة — وهي من الفصحاء — حجة على جوازه وكذا قول من قال : هذا القول فيصل في موضع الخلاف اهـ كل ذلك ليس فيه حجة لشيوع الرواية بالمعنى ولشيوع تصرف الرواة ، ولذا لم يجعل الجمهور الحديث حجة في اللغة ، راجع " الفتح " (١ — ٣٤٤) و" العمدة " (٢ — ٩١) وما فيها هو العمدة في الباب والله أعلم . ولفظ أبي داؤد في " سننه " في نفس الحديث في (باب الجمع في المسجد مرتين) : «ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه» ، وفي حديث الباب تضمن لفظ يتجر التصدق ، أي أيكم يتجر متصدقاً عليه .

قوله : فقام رجل. هو أبوبكر الصديق فقد بينه البيهقي في روايته من طريق

اللؤلؤى عن أبى داؤد السجستانى فى هذا الخبر نفسه : « فقام أبو بكر رضى الله عنه فصلى معه و قد كان صلى مع رسول الله ﷺ » . أنظر "السنن الكبرى" للبيهقى (٣ — ٦٩ و٧٠) ، وكذلك قال الحافظ الزيلعى والحافظ ابن حجر وغيرهما .

ثم من فاتته الجماعة فى مسجده له أن يصلى فى مسجد حيه منفرداً أو يأتى بيته فيجمع بأهله ويصلى بهم أو يذهب إلى مسجد آخر للجماعة وذلك حسن ، كذا فى " رد المحتار " عن " فتح القدير " فلا يجب الطلب عليه فى المساجد بالاتفاق بين الحنفية ، وهنا سوال وجواب فى " رد المحتار " (١ — ٥١٨) فراجعه . ثم الجماعة الثانية باعادة الأذان والاقامة — أى فى مسجد المحلة — مكروه تحريماً ، ولفظ " الخزائن " كما حكاه ابن عابدين : يكره تكرار الجماعة فى مسجد محلة بأذان وإقامة إلا إذا صلى بهما فيه أولاً غير أهله أو أهله لكن بمخافتة الأذان وكرر أهله بدونهما ، أو كان مسجد طريق جاز اجماعاً كما فى مسجد ليس له إمام ولا مؤذن ويصلى الناس فيه فوجاً فوجاً فإن الأفضل أن يصلى كل فريق بأذان وإقامة على حدة كما فى " أمالى قاضيخان " . و كذلك تكره تحريماً من غير اعادتهما عند أبى حنيفة ، وهو ظاهر الرواية كما فى "رد المحتار" (١ — ٥١٧) (باب الإمامة) وفى (ص — ٣٦٧) من الأذان حكاه عن "الظهيرية". وفى رواية شاذة عن أبى يوسف أنه لاتكره إذا لم تكن الجماعة على الهيئة الأولى ، حكاه ابراهيم الحلبى فى "شرح المنية" وابن عابدين وغيرهما بلفظ وروى عن أبى يوسف ، قال ابن عابدين فى الأذان وفى الاقامة : وهو الصحيح وبالعدول عن المحراب تختلف الهيئة ، وفى " الولوالجية " : وبه نأخذ انتهى ملخصاً . كذا فى " البدائع " (١ — ١٥٣) و" البحر " (١ — ٣٤٦) و لفظ " البدائع " : وروى عن أبى يوسف أنه إنما يكره إذا كانت الجماعة الثانية كثيرة ، وأما إذا كانوا ثلاثة أو أربعة فقاموا فى زاوية من زوايا المسجد

وصلوا بجماعة لا يكره . وحكى صاحب " البدائع " وغيره عن محمد : إنما يكره إذا كانت الثانية على سبيل التداعي والاجتماع ، فأما إذا لم يكن فلايكره اﻫ . وحمل مولانا الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي المحدث في رسالته " القطوف الدانية في الجماعة الثانية " رواية أبي يوسف بقوله : لا بأس إذا لم تكن على الهيئة الأولى على الكراهة التنزيهية كما قالوا فيكون خلاف الأولى . أقول : و روايته فيما وقفنا عليه بلفظ : لا تكره كما في " البحر " وغيره وهو الذي أثبته سابقاً والله أعلم . وأما مذهب مالك فقريب من مذهب أبي حنيفة كما في "المدونة" قال في (١ — ٨٩) : قلت : فلو كان رجل هو إمام مسجد قوم ومؤذنهم أذن وأقام فلم يأته أحد فصلى وحده ثم أتى أهل ذلك المسجد الذين كانوا يصلون فيه ؟ قال : فليصلوا أفذاذاً ولا يجمعون لأن إمامهم قد أذن و صلى ، قال : وهو قول مالك آﻫ . ومثله في "موطئه" في النداء للصلاة (١ — ٩٢) وكذلك حكى الترمذي مذهب الشافعي كمذهب أبي حنيفة كما حكى مذهب مالك وسفيان الثوري وابن المبارك ، فكان ذلك مذهب الجمهور ، ولفظ الشافعي في " الأم " (١ — ١٣٦) : وإذا كان للمسجد إمام راتب ففاتت رجلاً أو رجالاً فيه الصلاة صلوا فرادى ولا أحب أن يصلوا جماعة فإن فعلوا أجزأتهم الجماعة فيه ، وإنما كرهت ذلك لهم لأنه ليس مما فعل السلف قبلنا بل قد عابه بعضهم آﻫ . وجعل ذلك في " المغني " (٢ — ٧ و ٨) قول سالم ، وأبي قلابة ، وأيوب ، وابن عون ، والليث ، والبتي ، والأوزاعي أيضاً ، وفي "نصب الراية" (٢ — ٥٧) : منعها مالك وأجازها الباقون اﻫ . وهذا خلاف التفصيل المذكور ، فلعله أراد أن الباقين جوزوها مع الكراهة ، ولكن مع هذا فأحمد لايقول بالكراهة ، كذا في "شرح الموطأ" عن ابن عبد البر (١ — ١٣٥) : أن مذهب أبي حنيفة والشافعي والجمهور أنه لا بأس أن يجمع في المسجد مرتين آﻫ . فلعله حمل الكراهة على خلاف الأولى . وبالجملة

فالك مذهبه أضيق فى المسألة ، وذكر ابن عابدين فى " رد المحتار " كراهة ما يفعله أهل الحرمين من الصلاة بأئمة متعددة وجماعات مترتبة ، وانكاره على مشائخ الحنفية حين حضر الموسم بمكة سنة ٥٥١ هـ ، وقال : إنه أفتى بعض المالكية بعدم جواز ذلك على مذهب العلماء الأربعة ، حكاه فى " رد المحتار " وفى " حاشيته على البحر " عن رسالة الشيخ رحمة الله السندى تلميذ ابن الهمام ، وراجعها للتفصيل .

ثم ليعلم أن حكم الكراهة مقتصر على الاعادة فى داخل المسجد لا خارجه ولو بذراع ، ولقد صنف مولانا الشيخ رشيد أحمد الكنكوهى رحمه الله تعالى رسالة سماها "القطوف الدانية فى حكم الجماعة الثانية" مطبوعة فى مسألة الباب ، واستدل للكراهة بما فعله عليه السلام حيث جمع أهله فصلى بهم جماعة حين دخل المسجد وقد صلى فيه ، رواه الطبرانى فى " الكبير " و " الأوسط " من حديث أبى بكرة : « أن رسول الله ﷺ أقبل من نواحى المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا فمال إلى منزله فجمع أهله فصلى بهم » . قال : ولو كانت جائزة من غير كراهة لما ترك فضيلة الصلاة فى مسجده ، وكذلك استدل الكاسانى فى "البدائع" (١ — ١٥٣) فراجعه . وقال الحافظ نور الدين الهيثمى فى "الزوائد" (٢ — ٤٥) : رجاله ثقات . قال الشيخ : وفى سنده معاوية ابن يحيى من رجال " التهذيب " متكلم فيه ، يريد به معاوية بن يحيى الطرابلسى دون الصدفى . قال الشيخ فى " مذكرته " : وفيه معاوية بن يحيى أبو مطيع الطرابلسى كما فى "الميزان" ، وعده ابن عدى من مناكيره ، وهو من رجال " التهذيب " اهـ أنظر " الميزان " (٣ — ١٨٢) . ومن أدلة المجوزين لاعادة الجماعة أثر أنس بن مالك وهو أنه : « جاء أنس إلى مسجد قد صلى فيه فأذن وأقام وصلى جماعة » رواه " البخارى "تعليقاً فى (باب فضل صلاة الجماعة) ، ووصله ابن أبى شيبة وأبو يعلى والبيهقى من طريق الجعد أبى عثمان ، وفى لفظ

البيهقى فى "سننه" (٣ — ٧٠) : فى مسجد بنى رفاعة ، وقال فجاء أنس فى نحو عشرين من فتيانه ، وقال : فأمر بعض فتيانه فأذن وأقام الخ ، وفى لفظ أبى يعلى كما فى "الفتح" (٢ — ١٠٩) مسجد بنى ثعلبة . قال الشيخ رحمه الله: وأثر أنس فيه تعارض ففى لفظ عند ابن أبى شيبة : « أنه قام وسطهم » كذا حكاه الشيخ فى بعض مذكراته بهذا اللفظ . وهذا تغيير لهيئة الجماعة كثيراً على الخلاف الهيئة المسنونة فى المذكور ، بل هو على شاكلة جماعة النساء وهو مكروه اتفاقاً . وورد فى لفظ آخر لابن أبى شيبة وكذا للبيهقى فى "الكبرى" (٣ — ٧٠) : « ثم تقدم فصلى بهم » فتعارض اللفظان . قال الراقم : ويعارضه : ما روى عن أنس : « أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا إذا فاتتهم الجماعة صلوا فى المسجد فرادى » كما فى "البدائع" (١ — ١٥٣) . وحديث أنس هذا وإن لم نطلع عليه غير أن ابن أبى شيبة عنده عن الحسن عن الصحابة أنهم كانوا يصلون فرادى كما حكاه شيخنا رحمه الله فى تعليقاته على "آثار السنن" للنيموى والله أعلم . وأما واقعة حديث الباب فلاتقوم بها حجة للمجوزين على الجمهور فإن المسألة الخلافية أن الإمام والمأموم كلاهما مفترضاً ، وفى حديث الباب كان المأموم متنفلاً ، ويصلح حجة للجمهور فى مسألة الباب حديث ابن عمر مرفوعاً تقدم تخريجه : « لا تصلوا صلاة فى يوم مرتين » أخرجه النسائى والطحاوى وغيرهما .

تنبيه : لا ريب أن مذهب من كره تكرار الجماعة فى مسجد غير مساجد الشوارع وقوارع الطرق أوفق لمصالح الشرع ونظام الأمة وقيام الألفة وفيه توحيد لكلمة المسلمين بل هو سر تشريع الجماعة وروح اجتماع الأمة . وبالجملة لايخفى ما فيه من المصالح العامة والخاصة ، يقول الإمام الشافعى فى "الأم" (١ — ١٣٦) : وأحسب كراهية من كره ذلك منهم إنما كان لتفرق الكلمة وأن يرغب رجل عن الصلاة خلف إمام جماعة فيتخلف هو ومن أراد عن المسجد فى وقت

الصلاة فإذا قضيت دخلوا فجمعوا فيكرن فى هذا اختلاف ، وتفرق كلمة و فيها المكروه آه . وقال ابن قدامة فى " المغنى " (٢ — ٧) : وإن كان البلد ثغراً فالأفضل اجتماع الناس فى مسجد واحد ليكون أعلى للكلمة وأوقع للهيبة ، وإذا جاءهم خبر عند عدوهم سمعه جميعهم ، وإن أرادوا التشاور فى أمر حضر جميعهم وإن جاء عين الكفار رآهم فأخبر بكثرتهم . قال الأوزاعى : لو كان الأمر إلى لسمرت أبواب المساجد التى فى الثغر أو نحو هذا ليجتمع الناس فى مسجد واحد اه . قال الشيخ : قطب الدين القسطلانى فى " شرح عمدة الأحكام " : لمشروعية الجماعة حكمة ذكرها فى مقاصد الصلاة منها : قيام نظام الألفة بين المصلين ولذا شرعت المساجد فى المحال ليحصل التعاهد باللقاء فى أوقات الصلاة بين الجيران اه . حكاه الزبيدى فى " الاتحاف " (٣ — ١٣) . وقال حكيم الهند المحدث الشاه ولى الله فى "الحجة البالغة" (٢ — ٢٥) . . . . . . وأيضاً فلاجتماع المسلمين راغبين فى الله راجين راهبين منه وجوههم إليه خاصية عجيبة فى نزول البركات وتدلى الرحمة . . . . . فراد الله من نصب هذه الأمة أن تكون كلمة الله هى العليا وأن لا يكون فى الأرض دين أعلى من الاسلام ولا يتصور ذلك إلا بأن يكون سنتهم أن يجتمع خاصتهم وعامتهم وحاضرهم وباديهم وصغيرهم وكبيرهم لما هو أعظم شعائره وأشهر طاعته إلى آخر ما قال فراجعه من (الجماعة) فى الجزء الثانى ومن (الاستسقاء) و (الحج) وبالجملة فما أبداه فقهاء الأمة وحكماء الملة من أسرار تشريع الجماعة فهى تلائم مذهب الجمهور ، وفى أحاديث هذا الموضوع إشارات إلى ذلك وللبسط مجال آخر .

تنبيه : قال صاحب " تحفة الأحوذى" : معترضاً على كلام " العرف الشذى" : واقعة الباب ليس حجة . . . . فإن المختلف فيه إذا كان الإمام

والمقتدى مفترضين الخ . قلت : إذا ثبت من حديث الباب حصول ثواب الجماعة بمفترض ومتنفل فحصول ثوابها بمفترضين بالأولى . . . على أنه لم يثبت عدم جواز تكرار الجماعة أصلاً لا بمفترضين ولا بمفترض ومتنفل فالقول بجواز تكرارها بمفترض ومتنفل وعدم جواز تكرارها بمفترضين مما لا يصغى إليه ، كيف؟ وقد تقدم أن أنساً جاء في نحو عشرين من فتيانه إلى مسجد قد صلى فيه فصلى بهم جماعة . وظاهر أنه وفتيانه كلهم كانوا مفترضين وكذلك جاء ابن مسعود قد صلى فيه فجمع بعلقمة ومسروق والأسود ، وظاهر أن هؤلاء الثلاثة كلهم كانوا مفترضين فتفكر انتهى كلامه . قال الراقم: وما قاله فغير صحيح لوجوه:

أما أولاً : فإن الاعادة تصدق على تكرار الجماعة لأهلها في مسجد المحلة بأذان وإقامة ، ويكون كل من الإمام والمأموم مفترضاً بل أن تكون الثانية في محل الأولى فإن ترك شئ من هذه الأمور لا تسمى إعادة عندهم كما هو مبسوط في كتب فقهاء الأمة ، غير أنه ربما كره بعضهم صورة الاعادة أيضاً وإن تغيرت الأمور المذكورة لكي لا يحتالوا في ترك الجماعة الأولى ولئلا يفضى نظام الجماعة إلى تقليل فيفوت المعنى الروحي في هذا الأمر ثم ظاهر على هذا أن اقتداء المتنفل الواحد خلف المفترض لا تكون اعادة أصلاً ، ولم ينقل عن أحد منهم الكراهة في مثلها ، ويحتمل أن يكون في زاوية في غير محل الأولى فيختلف الهيئة فليس دليلاً في مورد النزاع .

وأما ثانياً : فإن هذه واقعة حال محتملة فلا ينهض حجة في عدم الكراهة كما يقوله الزرقاني في "شرح الموطأ" (١ — ١٣٥) .

وأما ثالثاً : فأثر أنس فيه اضطراب وتعارض كما تقدم ، وأيضاً وقع فيه أنه كان في مسجد بني رفاعة ، وفي آخر أنه في مسجد بني ثعلبة ، وليس هذا المسجد ولا ذاك من المساجد المعروفة في عهد النبوة ، وقد بلغ عددها فيما

(باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في جماعة)

حدثنا : محمود بن غيلان نا بشر بن السرى نا سفيان عن عثمان بن حكيم عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان بن عفان قال قال رسول الله ﷺ : « من شهد العشاء فى جماعة كان له قيام نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر فى جماعة كان له كقيام ليلة » . وفى الباب عن ابن عمر وأبى هريرة وأنس وعمارة ابن أبى رويبة وجندب وأبى بن كعب وأبى موسى وبريدة .

حدثنا : محمد بن بشار نا يزيد بن هارون نا داؤد بن أبي هند عن الحسن

حققه البدر العينى فى " العمدة " والسمهودى فى " الوفا " إلى أربعين مسجداً فيحتمل أن يكون مسجد شارع أو طريق وممر عام حيث لم يذكر هذا ولا ذاك أحد فى ما ذكروه أو يكون مما بنى بعد ذلك والله أعلم .

وأما رابعاً : فأثر ابن مسعود لاحجة فيه فى موضع الخلاف ما لم يثبت أن علقمة والأسود ومسروق كانوا مفترضين كذلك ، ولفظ الرواية يشير إلى أنهم كانوا متنفلين معه وقد صلوا قبله : أخرج ابن أبى شيبة فى " مصنفه " عن سلمة بن كهيل أن ابن مسعود دخل المسجد وقد صلوا فجمع بعلقمة ومسروق والأسود كما هو نفسه حكاه، فالظاهر أنه وحده كان لم يصل وهؤلاء الثلاثة قد صلوا حيث ذكر فيه : « دخل المسجد » وليس فيه أنهم دخلوا ولا أنه دخل وهؤلاء معه فقوله : « الظاهر كانوا مفترضين» خلاف الظاهر وخلاف المتبادر من سياق الرواية فيحتاج إلى دليل على ذلك صريح فى المقصود ، ودون ذلك لا يجديه نفعاً .

—: باب ما جاء فى فضل العشاء والفجر فى الجماعة :—

قال الشيخ : إن قيل أن الأجر يزداد بزيادة المشقة وظاهر أن المشقة فى قيام الليل أوفر وأكثر وفى حديث : « أفضل الأعمال أحمزها » . قال ابن

عن جندب بن سفيان عن النبى ﷺ . قال : « من صلى الصبح فهو فى ذمة الله فلا تخفروا الله فى ذمته » . قال أبوعيسى : حديث عثمان حديث حسن صحيح ، وقد روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبى عمرة عن عثمان موقوفاً، وروى من غير وجه عن عثمان مرفوعاً .

الأثير فى " النهاية " (١ — ٢٩٣) فى مادة حمز : أحمزها أى أقواها وأشدها، وهو حديث ابن عباس : « سئل رسول الله ﷺ أى الأعمال أفضل ؟ فقال: أحمزها » قال الراقم : ذكره ابن الأثير ولم يعزه إلى من خرجه ولم أقف عليه وهو متداول فى غير كتب الحديث كثيراً . قال الشيخ : وأجاب عنه القرطبى شارح " مسلم " : بأن المذكور فى هذا الحديث هو ثواب الأصل والفضل جميعاً وفى قيام الليل ثواب الأصل فقط .

أقول : لم أقف على من حكاه مع تتبع وتصفح فى مظانه فى شروح الحديث والله أعلم .

وليعلم أن ثواب الأصل هو ثواب العمل بقدره والفضل هو الزائد بضابطة: الحسنة بعشرة أمثالها ، وسيأتى جواب آخر فى فضل " سورة الاخلاص " على ما ذكره ابن تيمية ، ومما يؤيد جواب القرطبى أن صلاة الفجر والعشاء بالجماعة قد أخذنا فى الحديث حقيقة فيكون ثوابهما التحقيقى الأصل والفضل معاً ، وأما فى قيام الليل فأخذ تقديراً لا تحقيقاً فيؤخذ ثواب الأصل فقط دون الفضل .

قوله : فلاتخفروا الله فى ذمته ، الاخفار من الإفعال : نقض العهد ، وخفرت الرجل أجرته وحفظته من باب " ضرب " ، وقيل : قتل، والاسم الخفارة — بالكسر والضم — الذمام فالهمزة للإزالة كأشكيته إذا أزلت شكايته ، هذا ملخص ما قاله ابن الأثير والفيومى . ولفظ أنس بن سيرين

حدثنا عباس العنبرى نا يحيى بن كثير أبو غسان العنبرى عن اسماعيل الكحال عن عبد الله بن أوس الخزاعى عن بريدة الأسلمى عن النبى ﷺ قال: « بشر المشائين فى الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة » . هذا حديث غريب .

عن جندب فى رواية "مسلم" (١ — ٢٣٣) (باب فضل الجماعة) : « فلا يطلبنكم الله من ذمته بشئ الخ » ويرد عليه أنه كيف يتحقق إخفار ذمة الله من العباد ؟ والجواب أن فعل الله سبحانه وتعالى وكذا قدرته وإرادته أصبحت فى الدنيا محجوبة تحت الأسباب الظاهرة كذا أفاده الشيخ رحمه الله ، يريد أن الله سبحانه قد أنفذ فى هذا العالم نظام الأسباب والمسببات وأصبحت المسببات مربوطة بالأسباب ، وكل ذلك بمشيئته وحكمته وقدرته ، ولايكاد يتخلف ترتب المسبب عن السبب إلا لحكمة خاصة اقتضته ، والمسبب (بالكسر) هو الله سبحانه حقيقة فالبحث فى هذا العالم يكون عن النظام الذى أنشأه فلابد إليه ينسب التأثير وإن كان كل ذلك بتدبيره وصنعه ، فمن أخفر ذمة الله وأراد شيئاً على غير ما أمره الله به فكأنه قام بضد المأمور به وقاوم قدرته ، وراجع "ضرب الخاتم على حدوث العالم" و « مرقاة الطارم لحدوث العالم » كلاهما للشيخ رحمه الله لكى يتجلى لك هذا الموضوع من زواياه .

قوله : حديث غريب . الغرابة فيه لتفرد اسمعيل بن سليمان الكحال البصرى فى اسناده عن عبد الله بن أوس الخزاعى كما حكاه المنذرى عن الدارقطنى وإن كان رجال اسناده ثقات كما قاله المنذرى ، ورواه أبو داؤد باسناد آخر من طريقة الكحال — وفيه حديث أنس عند ابن ماجه .

(باب ما جاء فى فضل الصف الاول)

حدثنا : قتيبة نا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها » وفى الباب عن جابر وابن عباس وأبى سعيد وأبى وعائشة والعرباض بن سارية وأنس . قال أبو عيسى : حديث أبى هريرة حسن صحيح . وقد روى النبى ﷺ : أنه كان

ـــ: باب ما جاء فى فضل الصف الأول :ـــ

اختلف فى الصف الأول هل هو الذى يلى الامام أو المبكر ؟ والصحيح الأول كما حكاه البدر العينى فى " العمدة " (٢ ــ ٦٤٥) عن " القرطبى " وكذلك هو مختار الشافعية كما قاله النووى فى " شرح مسلم " نعم للمبكرين ثواب التبكير غير أن محل الصف الأول من يلى الإمام . ثم اختلف هل هو الصف التام من جدار إلى آخر أو الصف الذى يكون فى المقصورة أو المحراب الكبير ، والمختار الأول انظر تفصيل المسألة فى " رد المحتار " (١ ــ ٥٣٢) (باب الامامة) و " البحر " (باب الجمعة) و " فتح الملهم " .

قوله : وشرها ، المراد بشر الصفوف فى الرجال والنساء أقلها ثواباً وفضلاً وأبعدها من مطلوب الشرع وخيرها بعكس ذلك ، قاله النووى فى " شرح مسلم " (١ ــ ١٨٢) وقال قبله : أما صفوف الرجال فهى على عمومها ، فخيرها أولها أبداً ، وشرها آخرها أبداً ، وأما صفوف النساء فالمراد صفوف النساء اللواتى يصلين مع الرجال . وأما إذا صلين متميزات لا مع الرجال فهن كالرجال خير صفوفهن أولها وشرها آخرها اه . ويقول السندى على النسائى ويمكن حمله على اطلاقه لمراعاة الستر فتأمل والله أعلم اه .

يستغفر للصف الأول ثلاثاً وللثانى مرة ، وقال النبى ﷺ : « لو أن الناس يعلمون ما فى النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا

قوله : وللثانى مرة : وفى "الأوسط" للطبرانى استغفر عليه الصلاة و السلام للصف الأول ثلاث مرات ، وللثانى مرتين ، وللثالث مرة . ذكره البدرالعينى فى "العمدة" (٢ ـ ٦٤٤) وذكره الهيثمى فى "الزوائد" (٢ ـ ٩٢) من حديث أبى هريرة بهذا اللفظ قال : ورواه البزار وفيه أيوب بن عتبة ضعيف من قبل حفظه اه . فيحتمل أن الراوى أوهم فى رواية الترمذى والله أعلم . ولكن روى "النسائى" (١ ـ ١٣١) (باب فضل الصف الأول على الثانى) حديث العرباض بن سارية عن رسول الله ﷺ : « كان يصلى على الصف الأول ثلاثاً وعلى الثانى واحدة » ورواه ابن ماجه فى "سننه" وأحمد والحاكم فلا أدرى هل أراد الترمذى بروايته تعليقاً الأول ذاك أو الثانى هذا ؟ والظاهر عندى أنه أراد الأول لاتحاد لفظهما ، وذكره بصيغة المجهول فأشار إلى ضعفه ، وحديث العرباض صحيح ، وأيضاً قد أشار فى الباب إلى حديث العرباض ، فلعل ما ذكره غيره والله أعلم .

قوله : والصف الأول : قال البدر العينى (٢ ـ ٦٤٣) : زاد أبو الشيخ فى رواية له . . . . . من الخير والبركة ، وقال الطيبى : أطلق مفعول يعلم وهو كلمة ما ولم يبين الفضيلة ما هى ليفيد ضرباً من المبالغة ، وإنه مما لايدخل تحت الوصف اه . وقال الشهاب العسقلانى فى "الفتح" (٢ ـ ٧٩) بعد نقله : والاطلاق إنما هو فى قدر الفضيلة وإلا فقد بينت فى الرواية الأخرى بالخير والبركة .

قوله : إلا أن يستهموا عليه ، من الاستهام وهو الاقتراع ، يقال : استهموا فسهمهم فلان سهماً إذا أقرعهم . . . . . قال النووى : معناه إنهم لو علموا فضيلة الأذان وعظيم جزائه ثم لم يجدوا طريقاً لم يحصلونه لاقترعوا فى تحصيله .

حدثنا بذلك اسحاق بن موسى الأنصارى نا معن نا مالك ح وثنا قتيبة عن مالك عن سمى عن أبى صالح عن أبى هريرة عن النبى ﷺ مثله .

وقال الطيبى : لو علموا ما فى النداء والصف الأول من الفضيلة ثم حاولوا الاستباق لوجب عليهم ذلك وأتى بثم المؤذنة بتراخى رتبة الاستباق من العلم وقد ذكر الأذان دلالة على تهيؤ المقدمة الموصلة إلى المقصود الذى هو المثول بين يدى رب العزة اه . من " العمدة " (٢ — ٦٤٤) .

قوله : وشرها آخرها . قال الحنفية : خير صفوف الرجال أولها ، ثم استثنوا صلاة الجنازة فإن خير صفوفها الأخر . والغرض التحريض على صلاة الجنازة كيلا يتخلفوا عنها لأجل أنها فرض كفاية . وقال فى " رد المحتار " فى (باب الامامة): أما فيها فآخرها اظهاراً للتواضع لأنهم شفعاء فهو أحرى بقبول شفاعتهم ، ولأن المطلوب فيها تعدد الصفوف فلو فضل الأول امتنعوا عند قلتهم اه نقلاً عن " رحمتى " . أما وجه كون أول الصف شراً فى النساء فى حديث الباب فهو أن النساء كن يحضرن المساجد والجماعة كما تقدم تفصيله من كلام النووى . وفى أصل المذهب عند الحنفية جواز حضورهن الجماعات إذا كن عجائز . والمتأخرون على المنع مطلقاً لفساد الزمان . وعبارة " الكنز " : " ولا يحضرن الجماعات " ، قال فى " البحر الرائق " (١ — ٣٥٨) : أطلقه فشمل الشابة والعجوز والصلاة النهارية والليلية . قال المصنف فى " الكافى " : والفتوى اليوم على الكراهة فى الصلوات كلها لظهور الفساد اه . وهناك بحث لابن الهمام وابن نجيم فراجعه إن شئت . ومذهب الشافعى ما ذكره النووى فى " شرح المهذب " (٤ — ١٩٨) وإن أرادت المرأة حضور المسجد للصلاة قال أصحابنا : إن كانت شابة أو كبيرة تشتهى كره لها وكره لزوجها ووليها تمكينها منه ، وإن كانت عجوزة لاتشتهى لم يكره . قال : وقد جاءت أحاديث صحيحة تقتضى هذا التفصيل الخ . وهو مذهب أكثر الفقهاء كما قاله فى (٤ —

(باب ما جاء فى اقامـــة الصفوف)

٢٠٠) من " شرح المهذب " ، والأفضل لها عند الكل صلاتها فى بيتها كما هو منصوص فى أحاديث وللتفصيل موضع آخر .

ـ: باب ما جاء فى إقامة الصفوف :ـ

تسوية الصفوف على ذمة الإمام، فى " الدر المختار " كما حكى عن " الشمنى " : وينبغى أن يأمرهم بأن يتراصوا ويسدوا الخلل ويسووا مناكبهم ويقف وسطاً اه . وظاهره الندب أو السنية دون الوجوب . وفى " مغنى ابن قدامة " : ويستحب للإمام تسوية الصفوف الخ . ولعله متفق عند الكل ، ويكره تركها . قال البدرالعينى (٢ ــ ٧٨٩) : وهى من سنة الصلاة عند أبى حنيفة والشافعى ومالك اه . وقال فى (٢ ــ ٧٩٢) : ولا خفاء أن تسوية الصف ليست من حقيقة الصلاة ، وإنما هى من حسنها وكمالها وإن كانت فى نفسها سنة أو واجبة أو مستحبة على خلاف الأقوال اه . وقال فى (٢ ــ ٧٩٣) : ومع القول بوجوب التسوية فتركها لا يضر صلاته لأنها خارجة عن حقيقة الصلاة . . . . ولا يعتبر ما ذهب إليه ابن حزم من بطلان صلاته آه . وفى " الفتح " (٢ ــ ١٧٥) : ومع القول بأن التسوية واجبة فصلاة من خالف ولم يسو صحيحة لاختلاف الجهتين . . . . . وأفرط ابن حزم فجزم بالبطلان آه . و راجعها للتفصيل . وأما فى " صحيح البخارى " من (باب إلزاق المنكب بالمنكب) . . . . وفيه قال النعمان بن بشير : رأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه . ووصله أبوداؤد فى " سننه " من حديث أبى القاسم الجدلى عن نعمان بن بشير ، وصححه ابن خزيمة كما فى " الفتح " ، وأخرجه ابن حبان فى " صحيحه " كما فى " العمدة " . فزعمه بعض الناس أنه على الحقيقة ، وليس

حدثنا : قتيبة نا أبو عوانة عن سماك بن حرب عن النعمان بن بشير قال:

الأمر كذلك بل المراد بذلك مبالغة الراوى فى تعديل الصف وسد الخلل كما فى "الفتح" (٢ — ١٧٦) و"العمدة" (٢ — ٢٩٤) . وهذا يرد على الذين يدعون العمل بالسنة ويزعمون التمسك بالأحاديث فى بلادنا حيث يجتهدون فى إلزاق كعابهم بكعاب القائمين فى الصف ويفرجون جداً لتفريج بين قدميهم ما يؤدى إلى تكلف وتصنع ويبدلون الأوضاع الطبيعية ويشوهون الهيئة الملائمة للخشوع ، وأرادوا أن يسدوا الخلل والفرج بين المقتدين فأبقوا خللاً وفرجة واسعة بين قدميهم ولم يدروا أن هذا أقبح من ذلك . وقد وقعوا فيه لعدم تنبههم للغرض ولجمودهم بظاهر الألفاظ وقبائح ذلك لا تخفى ويعلم ذلك من درس مذهب الظاهرية .

وبالجملة فالجمود بالظواهر ربما يفضى بالمرأ إلى الخروج عن السنن المتوارثة كما أن التوغل والتنطع فى التاويل وأخذ الباطن ربما يلجئ الرجل إلى القرمطة والسفسطة ، وإنما الأمر بين تفريط الباطنية وإفراط الظاهرية كما سلكه الأئمة الفقهاء المحدثون ، وللتفصيل موضع آخر . والحاصل أن الشيخ رحمه الله يشير إلى الرد على هؤلاء الجامدين على الظاهر المدعين التمسك بالسنة . وفى "رد المحتار" (ص — ٤١٤) فى صفة الصلاة : وما روى أنهم ألصقوا الكعاب بالكعاب أريد به الجماعة أى قام كل واحد بجانب الآخر ، كذا فى " فتاوى سمرقند " اه . والحاصل أن المراد هو التسوية والاعتدال لكيلا يتأخر أو يتقدم ، فالمحاذاة بين المناكب وإلزاق الكعاب كناية عن التسوية .

وأما الفصل بين القدمين فالحق عدم التحديد فى ذلك ، وإنما الأنسب بحال المصلى ما يكون أقرب إلى الخشوع وأوفق بموضوع التذلل ، وفى "سنن النسائى" (١ — ١٤٢) (باب الصف بين القدمين فى الصلاة) أن عبد الله رأى رجلاً يصلى قد صف بين قدميه فقال : أخطأ السنة ولو راوح بينهما

« كان رسول الله ﷺ يسوى صفوفنا فخرج يوماً فرأى رجلاً خارجاً صدره

كان أعجب إلى . والصف هنا هو الوصل بين القدمين ، والمراوحة فى الأصل هو الاعتماد على أحدهما تارةً وبالأخرى تارةً كما فى حديث وفد ثقيف فى " سنن أبى داؤد " : « حتى يراوح بين رجليه من طول القيام » ولكن فى التفريج قليلاً أيضاً مراوحة ، ولعله هو المراد بالمراوحة هنا . وبالجملة ثبت من هذا عدم التفريج الكثير بين القدمين ثم لم ينكر ابن مسعود الوصل فقط بل عدم المراوحة ، ولعل الغرض هو الانكار على المبالغة فى إلزاق قدمه بقدمه ، فالسنة أن لا يفرج المصلى بين قدميه جداً ولا يصل جداً بل بين التفريج والوصل فإذا لم يكن التفريج كثيراً لم يكن إلزاق كعب المصلى بكعب آخر ، فإذن تكون رواية الإلزاق محمولة على ما ذكره البدر والشهاب وهذا الذى يعينه الشيخ رحمه الله فى هذا الباب والله أعلم بالصواب . وفى " سنن أبى داؤد " (باب وضع اليمنى على اليسرى فى الصلاة) (١ ــ ١١٧) بسند صحيح عن زرعة ابن عبد الرحمن قال : سمعت ابن الزبير يقول : « صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة » .

تنبيه : لعله أريد بالصف هنا تسوية القدمين من غير تقديم رجل و تأخير أخرى فكان من السنة ، وأريد فى حديث النسائى الإلزاق فجعله ابن مسعود خلاف السنة ، فلا تعارض فى المعنى وإن كان يخيل نظراً إلى ظاهر اللفظ ، وهذا ظاهر لمن تأمل فى القرائن . ثم فى أكثر كتب الشافعية أن يفرج المصلى فى القيام بين القدمين قدر شبر . قال فى " نهاية المحتاج " (١ ــ ٣٤٧) : ويسن أن يفرق بين قدميه بشبر خلافاً لقول " الأنوار " بأربع أصابع اه . والنووى فى " شرح المهذب " لم يحدد ولفظه (٣ ــ ٢٦٦) : ويكره أن يلصق القدمين بل يستحب التفريق بينهما اه . وفى كتبنا قال فى " رد المحتار " (١ ــ ٤١٤) : وينبغى أن يكون بينهما مقدار أربع أصابع اليد لأنه أقرب

إلى الخشوع ، هكذا روى عن أبى نصر الدبوسى أنه كان يفعله كذا فى "الكبيرى" اه . وكذا قاله الأردبيلى (١) فى "الأنوار" كما حكاه الرملى فى "نهاية المحتاج" وفى تسوية الصف حديث محمد بن مسلم بن السائب صاحب "المقصورة": « قال : صليت إلى جنب أنس بن مالك يوماً فقال : هل تدرى لم صنع هذا العود؟ فقلت : لا والله ، قال : كان رسول الله ﷺ يضع يده عليه ويقول: استووا وعدلوا صفوفكم » أخرجه أبو داؤد فى "سننه" فى (باب تسوية الصفوف) (١ ـ ١٠٥) وكذلك ذكره فى "الوفا" .

وكان رجال فى عهد عمر وعثمان يمرون بين الصفوف ويقولون : سووا صفوفكم كما أشار إليه الترمذى فى نفس الباب . وفى "موطأ مالك": أن عمر بن الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف فإذا جاؤه وأخبروه أن قد استوت كبر ، ونحوه شئ من عثمان عنده . قال الشيخ : ثم إن استوى بعض الصف ولم يستو البعض فظنى أن رجال ذلك الصف والذين خلفه آثمون فإنه كان عليهم التسوية لا على الذين قدامهم والله أعلم . ومن رأى فرجة فى الصف المقدم جاز له أن يدخله وإن اضطر إلى تخطى الرقاب كما هو منصوص فى كتب الفقه ، ولفظ "البحر" عن "القنية" : وجد فى الصف الأول فرجة دون الثانى فله أن يصلى فى الصف الأول ويخرق الثانى لأنه لا حرمة له لتقصيرهم حيث لم يسدوا الصف الأول اه (١ ـ ٢٥٤) . وفى "رد المحتار" عن "القنية" : قام فى صف آخر وبينه وبين الصفوف مواضع خالية فللداخل أن يمر بين يديه ليصل الصفوف لأنه أسقط حرمة نفسه فلا يأثم المار بين يديه الخ .

---

(١) والأردبيلى هو جمال الدين يوسف بن ابراهيم الأردبيلى الشافعى توفى سنة ٧٧٦ هـ . وكتابه "الأنوار" فى الفقه الشافعى فى مجلدات ، جمعه من "الشرحين" و"الروض" و"اللباب" و"المحرر" و"الحاوى" و"التعليقات" مع ضم زيادات من المؤلف .

عن القوم فقال: «لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم». وفى الباب عن جابر بن سمرة والبراء وجابر بن عبد الله وأنس وأبى هريرة وعائشة قال أبو عيسى: حديث نعمان بن بشير حديث حسن صحيح. وقد روى عن النبى ﷺ أنه قال: «من تمام الصلاة إقامة الصف». وروى عن عمر أنه كان يوكل

قوله: أو ليخالفن الله بين وجوهكم، والمعنى ليخالفن الله إن لم تقيموا الصفوف لأنه قابل بين التسوية وبينه فيكون الواقع أحد الأمر، قاله البدر العينى ولكن فيه لفظ الإقامة بدل التسوية نظراً إلى لفظ: لتقيمن فى رواية أخرى. قيل: المراد من الوعيد المذكور الحقيقة أى مسخ الصورة، وقيل: العداوة والبغضاء واختلاف القلوب، كذا قاله فى "العمدة" (٢ — ٧٨٨) و"الفتح" (٢ — ١٧٣) وراجعهما للتفصيل. ثم يرد على الأول أن المسخ مرفوع عن هذه الأمة وأجيب بأن الذى رفع عنهم هو المسخ العام دون مسخ أفراد خاصة.

قوله: وروى عن النبى ﷺ الخ ترجم به البخارى فى "صحيحه" فقال (باب إقامة الصف من تمام الصلاة) ولعله يشير إلى هذا الحديث كما هو معروف من عادته، وبمعناه ما أخرجه هو و"مسلم" وغيرهما من طرق عن أنس، والحديث بهذا اللفظ أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبرانى عن جابر قال قال رسول الله ﷺ: «إن من تمام الصلاة إقامة الصف» ذكره فى "الزوائد" (٢ — ٨٩). قال: وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وقد اختلف الاحتجاج به اهـ. قلت: ولعله لأجل ذلك ذكره الترمذى بصيغة التمريض كما يشير إلى ضعفه، وقد حسن له الترمذى فيما تقدم غير مرة.

قوله: من تمام الصلاة. التمام يستعمل باعتبار الأجزاء، والكمال يستعمل فى الأوصاف كما قاله صاحب "الاتقان"، وأخذ الحافظ تقى الدين ابن دقيق العيد ههنا من التمام المعنى الوصفى الزائد على الحقيقة بناءً على متفاهم العرف

رجلاً باقامة الصفوف ولا يكبر حتى يخبر أن الصفوف قد استوت» . وروى عن علي وعثمان أنهما كانا يتعاهدان ذلك ويقولان استووا . وكان علي يقول : تقدم يا فلان تأخر يا فلان .

(باب ما جاء ليليني منكم أولو الاحلام والنهى)

حدثنا نصر بن علي الجهضمي ثنا يزيد بن زريع نا خالد الحذاء عن أبي معشر عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ قال : « ليليني منكم أولو الاحلام والنهى . ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ولا تختلفوا

دون أصل الوضع ، وناقشه فيه البدر والشهاب ، انظر " العمدة " (٢ — ٧٩٢) و" الفتح " (٢ — ١٧٥) وأرى أن الحق مع ابن دقيق العيد والله أعلم . ويقول الراغب (ص — ٧٤) : تمام الشئ انتهاؤه إلى حد لا يحتاج إلى شئ خارج عنه . وفي (ص — ٤٥٧) من " مفرداته " : كمال الشئ حصول ما فيه الغرض اه . وقد تقدم بعض البيان فيه في أول الكتاب .

فائدة : إن لتسوية الصفوف تأثيراً في رفع الحقد والشحناء من صدور المصلين .

—١ باب ما جاء ليليني منكم أولو الأحلام والنهى :—

قوله : الأحلام والنهى ، الأحلام جمع حلم بالكسر ، أو حلم بالضم . والنهى العقول ، ولفظ النهى يؤيد الأول ، واختار الأول الجزري في "النهاية" فقال : واحدها حلم بالكسر وكأنه من الحلم الأناءة والتثبت في الأمور وذلك من شعار العقلاء اه . فحاصله أن الحلم بالكسر العقل ويلزمه الأناءة والوقار ، وبالضم ما يراه النائم ، ويراد به البلوغ مجازاً فإن الحلم سببه فأولو الأحلام البالغون . والنهى جمع نهية بضم النون وهي العقل ، قال النووي في " شرح

مسلم " (١ — ١٨١) : فعلى قول من يقول أولو الأحلام العقلاء يكون اللفظان بمعنى فلما اختلف اللفظ عطف أحدهما على الآخر تاكيداً ، وعلى الثانى معناه البالغون العقلاء اهـ . قال الخطابى فى " معالم السنن" (١ — ١٨٤) : قلت: إنما أمر النبى ﷺ أن يليه ذوو الأحلام والنهى ليعقلوا عنه صلاته، ولكى يخلفوه فى الإمامة إن حدث به حدث فى صلاته ، وليرجع إلى قولهم إن أصابه سهو أو عرض فى صلاته عارض فى نحو ذلك من الأمور اهـ . وقال الحافظ التوربشتى فى " شرح المصابيح" : والمعنى ليدن منى العلماء النجباء أولو الأخطار ذوو السكينة والوقار ، وإنما أمرهم بالقرب منه ليحفظوا صلاته و يضبطوا الأحكام والسنن التى فيها فيبلغوها فيأخذ عنهم من بعدهم ، ثم لأنهم أحق لذلك الموقف والمقام ، وفى ذلك بعد الايضاح بجلالـة شؤونهم ونباهة أقدارهم حثهم على المسابقة إلى تلك الفضيلة والمبادرة إلى تلك المواقف و المصاف قبل أن يتمكن منها من هو دونهم فى الرتبة ، وفيه إرشاد لمن قصر حاله عن المساهمة معهم فى المنزلة أن يزاحمهم فيها ، وقد كان رسول الله ﷺ إذا صلى قام أبوبكر خلفه محاذياً له لا يقف ذلك الموقف غيره ، والذى نعول عليه من هذه الوجوه ونقطع به هو الأول لما ورد أن النبى ﷺ كان يعجبه أن يليه المهاجرون والأنصار ليحفظوا عنه والله أعلم انتهى كلامه حكاه فى " التعليق الصبيح" (٢ — ٤٤ و٤٥) وانظر النووى على " مسلم" (١ — ١٨١) .

تنبيه : وقع فى نسخ "جامع الترمذى" : ليليني غير مجزوم على خلاف قواعد العربية ، ويدعى الطيبى أنه كذلك فى سائر الكتب ويقول : والظاهر أنه غلط اهـ . وضبطه النووى مجزوماً وهو كذلك فى " صحيح مسلم " قال : ويجوز اثبات الياء مع تشديد النون على التاكيد اهـ . وقد انتصر ابن مالك فى " شواهد التوضيح" لوروده غير مجزوم فى الحديث وجوازه بوجوه متعددة والله أعلم .

فتختلف قلوبكم وإياكم وهيشات الأسواق » . وفى الباب عن أبى بن كعب و ابن مسعود وأبى سعيد والبراء وأنس . قال أبو عيسى : حديث ابن مسعود حديث حسن غريب . وروى عن النبى ﷺ أنه كان يعجبه أن يليه المهاجرون والأنصار ليحفظوا عنه ، وخالد الحذاء هو خالد بن مهران يكنى أبا المنازل . سمعت محمد بن اسماعيل يقول : إن خالداً الحذاء ما حذا نعلاً قط إنما كان يجلس إلى حذاء فنسب إليه ، وأبو معشر اسمه زياد بن كليب .

قوله : فتختلف قلوبكم . هذا يدل على أن المراد بالمخالفة فى الحديث فى الباب السابق الحقد والشحناء ، وأصرح ما ورد فى الحديث السابق لفظ أبى داؤد وغيره : « أو ليخالفن الله بين قلوبكم » بدل « أو ليخالفن الله بين وجوهكم » ويؤيد حمل الحديث السابق على الظاهر حديث أبى أمامة فى " مسند أحمد " : « لتسون الصفوف أو لتطمسن الوجوه » ولكن قال الحافظ فى " الفتح " و "التلخيص" : فى إسناده ضعف اه .

قوله : وإياكم وهيشات الأسواق . الهيشات — بفتح الهاء وإسكان الياء وبالشين المعجمة — : ما يكون فيها من الجلبة وارتفاع الأصوات وما يحدث فيها من الفتن ، وأصله من الهوش وهو الاختلاط ، تهاوش القوم إذا اختلطوا ودخل بعضهم فى بعض ، وبينهم تهاوش أى اختلاط واختلاف قاله الخطابى. قال الشيخ : والمعنى قيل هو كلام مستأنف يتعلق بالنهى عن الذهاب إلى الأسواق من غير ضرورة ، وقيل : له علاقة بالحديث ، والغرض النهى عن رفع الأصوات والضوضاء فى المسجد ، الأول قاله الطيبى ولفظه : و يجوز أن يكون المعنى : قوا أنفسكم من الاشتغال بأمور الأسواق فإنه يمنعكم أن تلونى اه . حكاه فى "التعليق الصبيح" . والثانى مفاد قول عامة الشارحين . ويقول على القارى فى "المرقاة" بعدم جواز الذكر بالجهر فى المسجد ، وقد ثبت النهى

(باب ما جاء فى كراهية الصف بين السوارى)

حدثنا هناد نا وكيع عن سفيان عن يحيى بن هانئ بن عروة المرادى عن عبد الحميد بن محمود قال : « صلينا خلف أمير من الأمراء فاضطرنا الناس

عن ذلك فى أثر ، وفى "البزازية" ناقلاً عن "الفتاوى" : إن الذكر بالجهر فى المسجد لايمنع احترازاً عن الدخول تحت قوله تعالى : (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه) الآية آه . وذكر فى "الطريقة المحمدية" حديث فى المنع عن الكلام فى المسجد فذكر فى الآفات اللسانية : عن ابن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « سيكون فى آخر الزمان قوم يكون حديثهم فى مساجدهم ليس لله فيهم حاجة » . وعزاه بالرمز إلى "صحيح ابن حبان". قال الراقم : وذكره العراقى فى "تخريج الإحياء" (١ — ١٣٦) بلفظ آخر وقال: أخرجه ابن حبان من مسعود وك — أى "المستدرك" — من حديث أنس وقال: صحيح الإسناد اهـ . وفيه أثر ابن عمر كما ذكره الزبيدى فى " الإتحاف " (٣ — ٣٠) ما أخرجه فى "تاريخه" عن ابن عمر : « يأتى على الناس زمان يجتمعون فى مساجدهم ويصلون وليس فيهم مؤمن » اهـ . وحديث : « الحديث فى المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهائم الحشيش » وإن ذكره الغزالى فى "الإحياء" وابن الهمام فى " فتح القدير " وصاحب "البريقة المحمودية" وصاحب "الوسيلة الأحمدية شرحى الطريقة المحمدية" ولكن العراقى فى " تخريج الإحياء " يقول : لم أقف له على أصل .

— : باب ما جاء فى كراهية الصف بين السوارى :—

حكم القائم بين عضادتى المسجد هو حكم القائم بين الساريتين كما فى " معراج الدراية " للشيخ قوام الدين الكاكى عن أبى حنيفة على ما حكاه ابن

فصلينا بين الساريتين فلما صلينا قال أنس بن مالك : كنا نتقى هذا على عهد رسول الله ﷺ » . وفى الباب عن قرة بن إياس المزنى .

قال أبوعيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح . وقد كره قوم من أهل العلم أن يصف بين السوارى . وبه يقول أحمد واسحاق . وقد رخص قوم من أهل العلم فى ذلك .

عابدين فى مكروهات الصلاة من " رد المحتار " ما لفظه : قال : أكره للإمام أن يقوم بين الساريتين ، أو زاوية ، أو ناحية المسجد ، أو إلى سارية ، لأنه بخلاف عمل الأمة اه . وكذلك حكاه ابن الهمام فى " الفتح " فى (باب الامامة) (١ — ٢٥٢) وفى " الفتح " : لأنه خلاف عمل الأمة . قال الشيخ : فيصدق ذلك على القيام بين المضادين ، وأما المقتدى فلم يذكر حكمه فى كتبنا ، نعم ذكر الحافظ ابن سيد الناس اليعمرى كما حكاه الشوكانى فى " نيل الأوطار" ولفظه : ورخص فيه — أى الصف بين السوارى — أبوحنيفة ومالك والشافعى وابن المنذر قياساً على الإمام والمنفرد الخ ، ثم حكى عن ابن رسلان جوازه عن الحسن وابن سيرين الخ ، وانظر "العمدة" للتفصيل (٢ — ٤٨٠) . وأما المنفرد فلا كراهة لــه عند أحد ، قال القاضى أبوبكر فى " عارضة الأحوذى" : ولا خلاف فى جوازه عند الضيق ، وأما مع السعة فهو مكروه للجماعة ، فأما الواحد فلا بأس به وقد صلى النبى ﷺ فى الكعبة بين سواريها اه . وهو كما فى "صحيح البخارى" من حديث ابن عمر فى مواضع من كتاب الصلاة وكتاب المناسك وعدة مواضع أخر ، ومن لفظه فى (باب قول الله عز وجل : واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى) (١ — ٥٧) فقلت: «أصلى النبى ﷺ فى الكعبة ؟ قال : نعم ركعتين بين الساريتين اللتين على يسارك إذا دخلت ثم خرج فصلى فى وجه الكعبة ركعتين» ، وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : « إنما كرهت الصلاة بين السوارى للواحد و

(باب ما جاء فى الصلاة خلف الصف وحده)

حدثنا هناد نا أبو الأحوص عن حصين عن هلال بن يساف قال : « أخذ زياد بن أبى الجعد بيدى ونحن بالرقة فقام بى على شيخ يقال له وابصة بن معبد من بنى أسد فقال زياد حدثنى هذا الشيخ أن رجلاً صلى خلف الصف وحده

الاثنين » حكاه الهيثمى فى " الزوائد " (٢ — ٩٥) وعزاه إلى الطبرانى فى "الكبير" قال: وإسناده حسن . وأخرج عنه أيضاً: « لا تصطفوا بين السوارى ولا تأتموا بقوم وهم يتحدثون » . وفى " العمدة " (٢ — ٤٨٠) قال ابن مسعود : « لا تصلوا بين الأساطين وأتموا الصفوف » .

—: باب ما جاء فى الصلاة خلف الصف وحده :—

ذهب أبوحنيفة ومالك والشافعى إلى أنه يكره قيام المصلى وحده خلف الصف ، كما فى " العمدة " (٣ — ١١٦) قال : وهو مذهب الثورى و الأوزاعى وعبد الله بن المبارك والحسن البصرى أيضاً ، وقال أحمد : صلاته باطلة ، وهو مذهب حماد بن أبى سليمان وابراهيم النخعى وابن أبى ليلى ووكيع والحسن بن صالح واسحاق وابن المنذر كما حكاه فى " العمدة " ، ومن أجل هذا ينبغى عندنا أن يجذب الرجل من الصف بالإشارة . وفى " الظهيرية " : لوجاء والصف متصل انتظر حتى يجيئ الآخر ، فإن خاف فوت الركعة جذب واحداً من الصف إن علم أنه لا يؤذيه وإن اقتدى خلف الصف جاز اه حكاه ابن نجيم . وأفتى أرباب الفتوى بعدم الجذب اليوم لقلة العلم وفساد الزمان . وفى " القنية " والقيام وحده أولى فى زماننا لغلبة الجهل على العوام اه حكاه ابن نجيم . وحجة أصل مذهبنا من جذب المصلى ما رواه أبوداؤد فى مراسيله عن مقاتل بن حيان أن النبى ﷺ قال : «إن جاء رجل فلم يجد أحداً فليختلج إليه رجلاً من الصف فليقم معه ، فما أعظم أجر المختلج » أخرجه الزيلعى

ــ والشيخ يسمع ــ فأمره رسول الله ﷺ أن يعيد الصلاة» . وفي الباب عن علي بن شيبان وابن عباس . قال أبو عيسى: حديث وابصة حديث حسن . وقد كره قوم من أهل العلم أن يصلى الرجل خلف الصف وحده، وقالوا: يعيد إذا صلى خلف

(٢ ــ ٣٩) قال : ورواه البيهقي اهـ . قال الراقم : حكاه البيهقي في " الكبرى" (٣ ــ ١٠٥) عن المراسيل نفسه ولم يسنده باسناده ، نعم أسند ما في معناه من طريق السري بن اسماعيل عن الشعبي عن وابصة قال وتفرد به السري وهو ضعيف اهـ . وقال الحافظ في " فتح الباري" (٢ ــ ٢٢٣) في حديث أبي بكرة : واستنبط بعضهم من قوله : " لا تعد " أن ذلك الفعل كان جائزاً ثم ورد النهي عنه بقوله : " لا تعد " فلا يجوز العود إلى ما نهى عنه النبي ﷺ ، وهذه طريقة البخاري في " جزء القراءة خلف الإمام " اهـ.

قوله : فأمره رسول الله ﷺ أن يعيد الصلاة . قال الشيخ : الاعادة عند أحمد لبطلان الصلاة وعندنا لأداء الصلاة بالكراهة التحريمية . ولا يقال : إن هذا إعادة الصلاة بعينها فكيف الفرق ، لأنا نقول هذه الصلاة المعادة إنما هي لتكميل الأولى فقط حتى لا يجوز لأحد أن يقتدي به . ثم إعادة الصلاة التي أديت بكراهة التحريم فظاهر " الهداية " : يدل على أن كل صلاة أديت مع كراهة التحريم تجب إعادتها سواء كانت الكراهة داخلة أو خارجة حيث ذكر المسألة في سياق الصلاة في ثوب فيه تصاوير وهذه الكراهة خارجة. ولفظه : ولو لبس ثوباً فيه تصاوير يكره لأنه يشبه حامل الصنم ، والصلاة جائزة في جميع ذلك لاستجماع شرائطها وتعاد على وجه غير مكروه ، وهذا الحكم في كل صلاة أديت مع الكراهة اهـ ، وتردد فيه ابن عابدين في " رد المحتار" من صفة الصلاة (١ ــ ٤٢٥ و٤٢٦) بأن مقتضى هذا أنه لو صلى منفرداً يؤمر باعادتها بالجماعة وهو مخالف لما صرحوا به في (باب إدراك

الصف وحده . وبه يقول أحمد واسحاق . وقد قال قوم من أهل العلم : تجزئه إذا صلى خلف الصف وحده . وهو قول سفيان الثورى وابن المبارك والشافعى. وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى حديث وابصة بن معبد أيضاً ، قالوا : من صلى خلف الصف وحده يعيد،منهم حماد بن أبى سليمان وابن أبى ليلى ووكيع . وروى حديث حصين عن هلال بن يساف غير واحد مثل رواية أبى الأحوص

الفريضة) من أنه لو صلى ثلاث ركعات من الظهر ثم أقيمت الجماعة يتم و يقتدى متطوعاً اه . وقال : فيخالف تلك القاعدة إلا أن يدعى تخصيصها بأن مرادهم بالواجب السنة التى تعاد بتركه ما كان من ماهية الصلاة وأجزائها فلا يشمل الجماعة لأنها وصف لها خارج من ماهيتها . قال الشيخ رحمه الله : لا إعادة عليه فى مثل ذلك بل يستغفر . ثم إعادة الصلاة المؤداة بالكراهة قيل : واجبة واختاره السرخسى وصاحب " الهداية " وابن الهمام ، وقيل : مستحبة ، انظر تفصيل المسألة فى " رد المحتار " فى صفة الصلاة (١ — ٤٢٥) و" البحر الرائق " فى قضاء الفوائت ، وحاشية ابن عابدين على " البحر " (٢ — ٨٠) . وقال ابن الهمام فى " فتح القدير " من مكروهات الصلاة : والحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم فتجب الإعادة وتنزيهه فتستحب اه . ثم اختلفوا هل هذا الوجوب أو الندب فى الوقت أو بعده أيضاً ، وإلى كل ذهب ذاهب . وقال صاحب " البحر " : تجب فى الوقت وتستحب بعده ، وقال ابن عابدين : جمع صاحب " البحر " بين القولين ، والقائلون بالوجوب قائلون به فى الوقت وبعده ، والقائلون بالاستحباب قائلون به كذلك فى الوقت وبعده انظر التفصيل والتحقيق فى هذا البحث فيما ذكره ابن عابدين فى قضاء الفوائت من " رد المحتار " و" منحة الخالق " . قال ابن عابدين : ولم أر من صرح بهذا التفصيل سوى صاحب " البحر " . . . . ثم رجح ابن عابدين القول بالوجوب فى الوقت وبعده .

عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة . وفي حديث حصين ما يدل على أن هلالاً قد أدرك وابصة فاختلف أهل الحديث في هذا ، فقال بعضهم : حديث عمرو ابن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة أصح . وقال بعضهم : حديث حصين عن هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ابن معبد أصح .

قال أبو عيسى : وهذا عندي أصح من حديث عمرو بن مرة لأنه قد روى من غير حديث هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ابن معبد .

قوله : وفي حديث حصين ما يدل على أن هلالاً قد أدرك وابصة . و الذي دل على ذلك هو أخذ زياد بن أبي الجعد يد هلال وقيامه به على وابصة.

قوله : فقال بعضهم : حديث عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة أصح . هذا الذي هو يرويه الترمذي فيما بعد من حديث شعبة عن عمرو بن مرة عن هلال .

قوله : وقال بعضهم : حديث حصين عن هلال الخ هو الذي أخرجه الترمذي في أول الباب .

قوله : قال أبو عيسى : هذا أصح الخ أي الذي ذكر أول الباب .

قوله : لأنه قد روى من غير حديث هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد أي روى الحديث غير هلال عن ابن أبي الجعد كما ساقه من حديث شعبة عن عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجعد . والحاصل أن زياد بن أبي الجعد يروى عنه هلال بن يساف وعمرو بن مرة وكلاهما عنه عن وابصة ، وأما حديث عمرو ابن مرة عن هلال عن عمرو بن راشد فلم يتابع هلال عن عمرو بن راشد فالأول لأجل المتابعة يكون أصح .

حدثنا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة عن عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة قال ونا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة عن عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة بن معبد: «أن رجلاً صلى خلف الصف وحده فأمره النبي ﷺ أن يعيد الصلاة» . قال أبو عيسى : سمعت الجارود يقول سمعت وكيعاً يقول : إذا صلى الرجل وحده خلف الصف فإنه يعيد .

بحث وتحقيق

حديث وابصة حسنه الترمذي وصححه أحمد وابن خزيمة ولعله صححه أو حسنه من ذهب إليه . والأئمة الثلاثة احتجوا للجواز بحديث أبي بكرة في الصحيح حين ركع خلف الصف وحده فقال له رسول الله ﷺ : «زادك الله حرصاً ولا تعد» . واستدلوا بأحاديث أخر ذكرها البدر العيني والحافظ الزيلعي وللخصوم في وجه الاستدلال بها كلام . وأجابوا من حديث الباب بأن في سنده اختلافاً واضطراباً كما يتضح ذلك من ما ذكره الترمذي فمنهم من يروي عن هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة ، ومنهم من يروي عن هلال عن ابن أبي الجعد عن وابصة ، ومنهم من يروي عن هلال عن وابصة . ولذا يقول الشافعي : لو ثبت الحديث لقلت به . ويقول الحاكم إنما لم يخرجه الشيخان لفساد الطريق إليه . وقال البزار عن عمرو بن راشد ليس معروفاً بالعدالة فلا يحتج بحديثه . وأما حديث حصين فإن حصيناً لم يكن بالحافظ فلايحتج بحديثه في حكم . وقال أبو عمر : فيه اضطراب ولا تثبته جماعة . وقال البيهقي في "المعرفة" : وإنما لم يخرجه صاحبا الصحيح لما وقع في إسناده من الاختلاف . وأبو حاتم يرجح حديث عمرو بن مرة على حديث حصين كما في " كتاب العلل " لابن أبي حاتم (١ — ١٠٠) قال : عمرو بن مرة أحفظ . وهذا يضعف ما قال الترمذي . و

على كل حال لو ثبت الحديث لم يكن فيه حجة على بطلان صلاة من صلى وحده خلف الصف حيث يحتمل الاعادة على الندب كما قاله ابن الهمام أو لأداء الصلاة بالكراهة تحريماً كما أفاده شيخنا رحمه الله . وأما حديث على بن شيبان عند ابن ماجه وفيه لمن صلى فرداً خلف الصف : « استقبل صلاتك لاصلاة للذى خلف الصف » وإن أخرجه ابن حبان فى "صحيحه" ولكن فيه عبدالله بن بدر ، قال البزار : ليس بالمعروف وإنما حدث عنه ملازم بن عمرو ومحمد بن جابر ، فأما ملازم فقد احتمل حديثه وإن لم يحتج به . وأما محمد بن جابر فقد سكت الناس عن حديثه ، وعلى بن شيبان لم يحدث عنه إلا ابنه وابنه هذا غير معروف وإنما ارتفع الجهالة إذا روى عنه ثقتان مشهوران ، فأما إذا روى عنه من لايحتج بحديثه لم يكن ذلك الحديث حجة ولا ارتفعت الجهالة . ولو ثبت فمعناه على ما يقوله الامام الطحاوى أن معنى قوله : " لا صلاة " : لا صلاة كاملة لأن من سنة الصلاة مع الإمام اتصال الصفوف وسد الفرج فإن قصر عن ذلك فقد أساء وصلاته مجزية ولكنها ليست بالكاملة كما قال ﷺ : « ليس المسكين الذى ترده التمرة والتمرتان » الخ أى المسكين الكامل فى المسكنة إذ هو يسأل فيعطى ما يقوته ويوارى عورته ولكن المسكين الذى لا يسأل الناس ولايعرفونه فيتصدقون عليه . قلت : ونظائره كثيرة جداً كقوله : « لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد » وكقوله : « لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له » وغيرهما . وقال الخطابى فى حديث أبى بكرة : وفيه دليل على أن قيام المأموم من وراء الإمام وحده لا يفسد صلاته ؛ وذلك أن الركوع جزء من الصلاة فإذا أجزأه منفرداً عن القوم أجزأه سائر أجزائها كذلك إلا أنه مكروه لقوله : « فلا تعد » ، ونهيه إياه عن العود إرشاد فى المستقبل إلى ما هو أفضل ولو كان نهى تحريم لأمره بالاعادة اهـ . قلت : لاريب أن حديث أبى بكرة أصح من كل حديث عارضه فى هذا الموضوع فالعمل به أولى من غيره . وإن

(باب ما جاء فى الرجل يصلى ومعه رجل)

حدثنا قتيبة نا داؤد بن عبد الرحمن العطار عن عمرو بن دينار عن كريب

سلمنا ما عداه فحكم الإعادة فيه على ما ذكرنا ، ويكون عدم الحكم بياناً لأصل الجواز . وما حكاه الحافظ فى " الفتح " (٢ ــ ٢٢٣) عن أحمد فى الجمع بأن حديث أبى بكرة مخصص لعموم حديث وابصة ، فمن ابتدأ الصلاة منفرداً خلف الصف ثم دخل الصف قبل القيام من الركوع لم تجب عليه الاعادة كما فى حديث أبى بكرة وإلا فيجب على عموم حديث وابصة اهـ . وإنما يستقيم فى الجملة إذا أمكن لمثل حديث وابصة أن يعارض حديث أبى بكرة وقد تقدم ما قيل فى حديث وابصة ، هذا ما تيسر كتابته بضوء ما أفاده الزيلعى (٢ ــ ٣٨) والبدر العينى (٣ ــ ١١٦ و١١٧) مع زيادة من الراقم والله أعلم .

تنبيه : ما ذكره المؤلف هنا من اسناد شعبة عن عمرو بن مرة عن زياد ابن أبى الجعد عن وابصة فهذه الزيادة ثبتت عندنا فى النسخ المطبوعة كذلك ولم يثبتها أهل الطبعة الحلبية زعماً منهم أنها زيادة لا أصل لها وهى خطأ ولم تذكر فى النسخ الثلاث المخطوطة اهـ . ولم يتحقق عندى خطأها بل الأقرب إلى سياق كلام المؤلف وجودها والله أعلم .

ــ ٤ باب ما جاء فى الرجل يصلى ومعه رجل :ــ

مذهب أبى حنيفة وأبى يوسف أن يقف الواحد عن يمين الإمام محاذياً له من غير تأخير ، قال فى " الفتح " و" البحر " وغيرهما : هو ظاهر الرواية ، واستدلوا بحديث الباب قالوا : وهو ظاهر فى محاذاة اليمين وهى المساواة والعبرة للقدم لا للرأس ، فلو كان الإمام أقصر من المأموم يقع رأس المأموم قدام الإمام يجوز بعد أن كان محاذياً بقدمه كما فى " البحر " وغيره . وقال

مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : وصليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فقمت عن يساره فأخذ رسول الله ﷺ برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه » . وفي الباب عن أنس . قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح . و العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم قالوا: إذا كان الرجل مع الإمام يقوم عن يمين الإمام .

محمد: يتأخر المقتدى قليلاً بحيث يجعل إصبعه عند عقب الإمام كما في "الهداية" وغيرها وكذلك عند الشافعية يستحب أن يتأخر المأموم عن مساواة الإمام قليلاً صرح به النووي في "شرح المهذب" (٤ — ٢٩٢) وعليه جرى العمل ، ولعله لأجل الاحتياط حيث لا يأمن التقدم عند المحاذاة التحقيقية والله أعلم . ثم رأيت في "البدائع" (١ — ١٥٩) بعد نقل مذهب محمد : وهو الذي وقع عند العوام اهـ . وحديث الباب طويل أخرجه البخاري في "صحيحه" في عدة مواضع مختصراً ومطولاً والمطول الذي اشتمل على تلك القصة أخرجه في "الصحيح" (١ — ١٣٥) في (أبواب الوتر) وليس فيه لفظ حديث الباب ، ولفظ حديث الباب أخرجه في (باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته) وليس فيه القصة . وفيه أن رسول الله ﷺ وميمونة ناما في طول الوسادة وابن عباس نام في عرض الوسادة وكان ابن عباس إذ ذاك صغيراً غير محتلم .

قوله : ذات ليلة . إن موصوف ذات مقدرة أي مدة ذات ليلة ذكر الرضي في "شرح الكافية" في بحث الاضافة (١ — ٢٨٦) ما ملخصه : أن ذا وذات في : جئت ذا صباح وذات يوم صفة موصوف محذوف ، وذا من الأسماء الستة فمعنى الأول : جئت وقتاً صاحب هذا الاسم ، ومعنى الثاني : جئته مدة صاحبة هذا الاسم انتهى ملخصاً . وفعله عليه الصلاة و السلام ذلك يدل على جواز دفع المكروه في خلال الصلاة إذا حدث في خلال

ـــ: باب ما جاء فى الرجل يصلى مع الرجلين :ـــ

حدثنا بندار محمد بن بشار نا محمد بن أبى عدى قال أنبأنا اسماعيل بن مسلم

الصلاة ، وصرح فقهائنا بأن من سقطت عمامته فى الصلاة يجوز له أن يضعها على رأسه بيد واحدة . قال فى " الدر المختار" من المكروهات : ولو سقطت قلنسوته فإعادتها أفضل إلا إذا احتاجت لتكوير أو عمل كثير اهـ . وكذلك المسألة فى" شرح المنية " و" الدرر" كما قاله ابن عابدين . قال الشيخ رحمه الله: وفى " شرح ابن الملك (١) أيضاً صرح بجواز دفع المكروه فى الصلاة .

تنبيه : قال الشيخ : واعلم أن الفتوى قد يكون على الأقوى دليلاً ، و قد يكون على الأرفق بالناس ، وقد يكون على الموافق لعرف بلدة ، وقد يكون على الأوفق بالحديث، وقد يكون على ما يوافق إماماً من الأئمة المجتهدين. قال الراقم : الشيخ رحمه الله كأنه أراد أن يستقصى الجهات التى راعاها المفتون الفقهاء فى فتياهم، وأما ما ذكره من "رسم المفتى" فراجعه من أوائل "شرح ابن عابدين على الدر" وفيما ذكروه مجال للبحث واسع ليس هذا موضع تحقيقه . وبالجملة ما أفاده الشيخ نفيس جامع لأنواع جهات الفتوى وربما يخطر بالبال وجوه أخر كأن تكون الفتوى لأجل سد الذرائع وهو أصل معروف عند المالكية وربما يعملون به غيرهم أو تكون لحسم مادة الفتنة كما فى منع النساء المساجد وقد تكون لعموم البلوى ويمكن إرجاعها إلى المذكورة كما يمكن فى المذكورة إرجاع بعضها إلى بعض والله أعلم .

ـــ: باب ما جاء فى الرجل يصلى مع الرجلين :ـــ

---

(١) هو الشيخ الفقيه عزالدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن فرشته الحنفى شرح "مجمع البحرين " و" مشارق الأنوار" للصغانى سماه "مبارق الأزهار" وله " شرح المنار" وطبع الأخيران بمصر، توفى سنة ٨٨٥ ـــ هـ

عن الحسن عن سمرة بن جندب قال : « أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا ثلاثة أن يتقدمنا أحدنا » وفى الباب عن ابن مسعود وجابر . قال أبو عيسى وحديث

المرأة الواحدة لا تدخل صف الرجال ويدل حديث أنس فى الباب الذى بعده على أن الصبى الواحد يصف مع الرجال وترجم عليه البخارى فقال : المرأة تكون وحدها صفاً . ثم رأيت فى " البحر " (١ — ٣٥٣) فقال : و ظاهر حديث أنس أنه يسوى بين الرجل و الصبى ويكونان خلفه فإنه قال : فصففت أنا واليتيم وراءه والعجوز من وراءنا . ويقتضى أن الصبى الواحد لا يكون منفرداً عن صف الرجال بل يدخل فى صفهم . . . . . . بخلاف المرأة الواحدة فإنهاتتأخر عن الصفوف كجماعتهن اه مختصراً . وبالجملة مفاد الحديث هو مذهب أبى حنيفة رحمه الله كما ذكر فى " الدر المختار" ومأخذه قول صاحب " البحر" الذى حكيناه آنفاً ، ولعله لم ينقل من الأئمة فيه شئ كما يظهر من كلام ابن عابدين أيضاً . وإن كان صبيان فصاعداً فيستفاد حكمه من حديث « ليلينى منكم أولو الأحلام والنهى » وقد تقدم كما استدل به صاحب " الهداية " وصاحب " البحر " وغيرهما . مذهب أبى حنيفة ومحمد أن الإمام يتقدم الرجلين ، وعن أبى يوسف يتوسطهما كما ذكره صاحب "البدائع" (١—١٥٨) وصاحب "الهداية" وغيرهما كما روى ذلك عن ابن مسعود كما ذكره الترمذى فى هذا الباب ، وفى "الدر المختار" فى (باب الإمامة) وقال فى "الهداية": والأثر — أى أثر ابن مسعود — دليل الاباحة ، ولابن الهمام فيه بحث طويل راجع " الفتح" (١—٢٥٢): او توسط اثنين كره تنزيهاً وتحريماً او أكثر.

فائدة : قال الشيخ : الحديث الساكت عن العذر لا يحمل على المعذور بدون ضيق . كذا فى " العرف الشذى" بلفظه وهو غير واضح ولذا لم أخبره، والمراد فيما أرى أن الحديث الساكت عن العذر لا يحمل عليه إلا إذا ضاق حمله على الظاهر بمعنى لا يتأول فيه من غير ضرورة ، ولعل غرض الشيخ

سمرة حديث غريب ، والعمل على هذا عند أهل العلم قالوا : إذا كانوا ثلاثة قام رجلان خلف الإمام . وروى عن ابن مسعود أنه صلى بعلقمة والأسود فأقام

عدم رضائه بما أجيب عن أثر ابن مسعود من أنه محمول على ضيق المكان كما حكاه صاحب " البدائع " عن ابراهيم النخعى .

قوله : وقد روى عن ابن مسعود رضى الله عنه ، وصله مسلم فى " صحيحه " فى (باب الندب إلى وضع الأيدى على الركب فى الركوع) (١ ــ ٢٠٢) من ثلاث طرق موقوفاً ومرفوعاً ، ورواه أبوداؤد أيضاً مرفوعاً ، وقد أجابوا عنه بثلاثة وجوه ذكرها الزيلعى فى " نصب الراية " (٢ - ٣٤) الأول : أنه لم يبلغه حديث أنس الآتى . الثانى : أنه كان لضيق المسجد أسنده الطحاوى عن ابن سيرين . الثالث : أنه رأى النبى ﷺ يصلى وأبوذر عن يمينه كل واحد يصلى لنفسه فقام ابن مسعود خلفهما فأومأ إليه النبى ﷺ بشماله فظن عبد الله أن ذلك سنة الموقف قاله البيهقى فى " المعرفة " . وقال الحازمى : إنه منسوخ . قال الشيخ : قال بعضهم (أراد به طائفة من غير المقلدين الذى أصبح شغلهم الطعن فى أئمة الدين والازدراء بأئمة المسلمين هداهم الله للانصاف) : لم يبلغ ابن مسعود حكم تقديم الإمام على الإثنين كما لم يبلغه نسخ التطبيق فى الركوع . وكذلك لعله لم ير رفع اليدين قبل الركوع وبعد الركوع لقصر قامته وقال : هذا قول من وصل فى الجهل غايته فإن رفع اليدين يعمل بـه كل يوم وليلـة مرات كثيرة فكيف خفى على مثله ولا يقول مثله عاقل ، وأما التطبيق فروى عن على رضى الله عنه أيضاً بسند حسن كما اعترف به الحافظ ابن حجر فى " الفتح " (٢ ــ ٢٢٧) . . . . روى ابن أبى شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن على قال : « إذا ركعت فإن شئت قلت هكذا يعنى وضعت يديك على ركبتيك وإن شئت طبقت » ، وإسناده حسن وهو ظاهر فى أنه كان يرى التخيير . . . ويدل على أنه ليس بحرام

أحـدهما عن يمينه والآخر عن يساره . ورواه عن النبي ﷺ .

كون عمر وغيره ممن أنكره لم يأمر من فعله بالاعادة انتهى كلام الحافظ . فلعلهما حملا النسخ على الرخصة . سيأتي نبذ من مسألة التطبيق في رفع اليدين ، وللشيخ فيه كلام طويل في "نيل الفرقدين" فليراجع . قال الشيخ : وأما ما ذكره الترمذي عنه في هذا الباب فهو واقعة حال ، ولعله تأسى فيه بالنبي ﷺ في واقعة قد مضت له معه ﷺ ولا يجعله سنة هذا ظاهر في أن الشيخ رحمه الله لم يرض بتأويلات القوم وظنه من باب الرخصة والجواز وقد ثبت في موضعه أن رسول الله ﷺ ربما فعل ما فيه كراهة التنزيه بياناً للجواز فلا يبعد أن فعله مرة لبيان الجواز وتأسى به عبد الله بن مسعود ذلك الحبر فقيه الصحابة . وذكر صاحب "الدر المختار" أن التوسط بين الإثنين يكره تنزيهاً كما تقدم على أن صاحب "الهداية" جعله للإباحة فيحتمل مع الكراهة التنزيهية أو بدونها وإن ناقشه فيه ابن الهمام . وبالجملة ففي المحل مجال واسع ومحامل صحيحة فتفويق السهام في مثله وشفاء الصدور بابداء الغيظ الكامن عند تحيين الفرصة وسوء الأدب مع الأكابر لايصدر إلا ممن يرثى له على عقله وفهمه ودينه معاً والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . ثم رأيت لفظ الشيخ في بعض مذكراته : والذي يظهر أن ابن مسعود رضي الله عنه وقع له مثل ذلك مع النبي ﷺ في مثل هذه الحالة مع التطبيق والتوسط بين الإثنين ففعله في مثله كترك أبي محذورة جز الناصية وآخر زر الجيب أو التوسط لكون الجماعة ناقصة كجماعة النساء ، والظاهر أنه فعله مطابقة للحكاية مع المحكى عنه ، ثم رأيت في "بدائع الفوائد" أن أحدهما كان غير بالغ وكذلك المسألة عندهم فيه من (٤ — ٩١) انتهى ما ذكره الشيخ رحمه الله فاغتنمه شاكراً . وفي "التلخيص الحبير" (ص—٧٢) في (باب الأذان) عزاه إلى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : من صلى بأرض فلاة صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك و إن أذن وأقام الصلاة صلى

وقد تكلم بعض الناس في اسماعيل بن مسلم من قبل حفظه .

(باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجال ونساء)

حدثنا اسحاق الأنصاري نا معن نا مالك عن اسحاق بن عبد الله ابن أبي

وراءه من الملائكة أمثال الجبال . وهو موقوف على ابن المسيب وقد أخرج نحوه مرفوعاً من طرق في بعضها كلام فليراجع ، والشيخ رحمه الله يستأنس به لتوسط الإمام بين الإثنين فافهمه وبالله التوفيق .

قوله : وقد تكلم بعض الناس في اسمعيل بن مسلم الخ . اسمعيل بن مسلم : اثنان في رجال الستة . وهناك عدة من غير رجال الستة من نفس طبقتهم أحدهما: عبدي وهو ثقة هو أبو محمد اسمعيل بن مسلم المكي البصري القاضي من رجال "مسلم" ، قال الحافظ في " التقريب": ثقة من السادسة ترجمته في " التهذيب" (١ ــ ٣٣١). والثاني : مكي وهو ساقط وهو أبو إسحاق اسمعيل بن مسلم المكي البصري من رجال " الترمذي" و"ابن ماجه" سكن مكة ــ أي سنين ــ ولكثرة مجاورته قيل له مكي ، كان فقيهاً مفتياً كما في " التهذيب" ، وفي " التقريب": وكان فقيهاً ضعيفاً في الحديث من الخامسة اهـ . قال في " التهذيب " (١ ــ ٣٣٣) : وذكره العقيلي والدولابي والساجي وابن الجارود وغيرهم في الضعفاء . وقال ابن سعد : قال محمد بن عبد الله الأنصاري : كان له رأي وفتوى وبصر وحفظ للحديث فكنت أكتب عنه لنباهته اهـ . ذكره ابن سعد في " طبقاته " (٧ ــ ق ق ٣٤) وذكر أيضاً عن الأنصاري ما يدل على أنه رجح على مثل يونس بن عبيد شيخه ، وهو المذكور هنا وقد وثقه الترمذي في بعض المواضع من "جامعه" .

ــ: باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجال ونساء :ــ

لم يشرحــه في " العرف الشذي " غناء بما ذكره في الباب السابق وإنما

طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته فأكل منه ثم قال : « قوموا فلنصل بكم » ، قال أنس : فقمت إلى حصير لنا

أوردناه بشرح ملخص واكتفينا بما هو الأهم .

قوله : إن جدته مليكة ، مليكة بضم الميم وفتح اللام تصغير ملكة ، والضمير في جدته إما يعود على اسحاق بن عبد الله — وجزم به ابن عبد البر و عبد الحق وعياض وصححه النووي — وإما يعود على أنس وبه قال ابن سعد و ابن منده وابن الحصار ، وكل من الاحتمالين مؤيد برواية ولا تنافي بين كون مليكة جدة أنس وبين كونها جدة اسحاق بل هي جدتهما جدة أنس من قبل أمه أم سليم وجدة لاسحاق من قبل الأب أي عبد الله بن أبي طلحة ، قال ابن سعد في " الطبقات " : تزوج أم سليم مالك بن النضر فولدت له أنس بن مالك ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت له عبد الله وأبا عمير ، وعبد الله هو والد اسحاق راوي حديث الباب ، ومليكة هي أم سليم . وبالجملة هذا الحديث يحتمل كلا الأمرين ثم ما رواه البخاري في أبواب الصفوف من رواية أن أمي أم سليم خلفنا فيحتمل أن تكون واقعة أخرى فلا يجزم بالاحتمال الثاني . هذا ملخص ما أفاده في "العمدة" (٢ — ٢٧٨ و٢٧٩) و" الفتح" (١ — ٤١١) و"نصب الراية" (٢ — ٣٥) وتبين من ذلك كله أن من قال هي جدة اسحاق وليس هي جدة أنس بل هي أم أنس وهي أم سليم فخطأ صرح بـه ابن عبد البر في " الاستيعاب" وكذا غير واحد ، واسم أم سليم كما تقدم في الطهارة الغميصاء أو الرميصاء أو سهلة أو أنيفة أو أميتة ، فما يقوله الحافظ في " الفتح" (١ — ٤١١) : ومقتضى كلام من أعاد الضمير في جدته إلى اسحق أن يكون اسم أم سليم مليكة آه فغير صحيح وليس ذلك مقتضى كلامهم فهذا ابن عبد البر يجزم بأن الضمير عائد على اسحق ومع ذلك يصرح في " الاستيعاب" بأن من قال أنها — أي مليكة — أم سليم وقيل أم حرام لايصح اه .

قد اسود من طول ما لبس فنضحته بالماء فقام عليه رسول الله ﷺ وصففت عليه أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى بنا ركعتين ثم انصرف » .
قال أبو عيسى : حديث أنس حديث صحيح والعمل عليه عند أهل العلم قالوا : إذا كان مع الإمام رجل وامرأة قام الرجل عن يمين الإمام والمرأة خلفهما .

قوله : من طول ما لبس ، معناه من كثرة تمتعه به لطول الزمان ، وأصل مادة اللبس يدل على المخالطة والمداخلة وليس هو من لبس الثوب فلا يصح الاستدلال به على منع افتراش الحرير لأجل النهى عن لبس الحرير ، هذا ملخص ما أفاده البدر العينى .

قوله : فنضحته بالماء ، النضح هنا هو الرش وذلك لأجل تليين الحصير أو إزالة الوسخ لأنه اسود من كثرة الاستعمال ، وقيل: أو للتطهير وليس بذاك لأن النضح للتطهير لا يكفى وبالأخص فى مثل الحصير كما هو مذهب الجمهور اللهم إلا عند المالكية يكفى النضح فى المشكوك ، هذا ملخص ما قالوا . قال الراقم : ويحتمل أن يكون النضح بمعنى الغسل وهو أبلغ فى التنظيف ولايلائم الرش للتنظيف لأن بالرش يزداد الوسخ وينتشر ويلوث به الثياب ، وكذلك هو أوفق بالتطهير ، نعم إن كان للتليين فيكفى الرش كما هو مشاهد والله أعلم .

قوله : واليتيم ، هو ضميرة بن أبى ضميرة مولى رسول الله ﷺ له ولأبيه صحبة ، واسم أبى ضميرة سعد الحميرى على الصحيح أنظر التفصيل فى "العمدة" (٢ — ٢٨٠) .

قوله : والعجوز ، هى مليكة المذكورة فى أول الحديث وراجع لتفصيل فوائده المستنبطة "العمدة" (٢ — ٢٨٠ و ٢٨١) واكتفينا من شرح كلمات الحديث والفوائد بما كان أهم فى هذا الباب وأوفق بالموضوع ، وبالجملة فنها

وقد احتج بعض الناس بهذا الحديث فى اجازة الصلاة إذا كان الرجل خلف الصف وحده . وقالوا: إن الصبى لم تكن له صلاة، وكان أنس خلف النبى ﷺ وحده وليس الأمر على ما ذهبوا إليه لأن النبى ﷺ أقامه مع اليتيم خلفه ، فلولا أن النبى ﷺ جعل لليتيم صلاة لما أقام اليتيم معه ولا أقامه عن يمينه . وقد روى عن موسى بن أنس عن أنس: «أنه صلى مع النبى ﷺ فأقامه عن يمينه» . وفى هذا الحديث دلالة أنه إنما صلى تطوعاً أراد ادخال البركة عليهم .

—: باب من أحق بالامامة :—

قيام الصبى إذا كان واحداً مع الرجال فى صف واحد ، وتأخر النساء عن الرجال ، وقيام المرأة خلف صف الرجال وإن كانت مفردة وإنها لا تكره كما تكره قيام الرجل أو الصبى وحده، وأن إمامة النساء لا تصح لأن الإمامة تقتضى التقدم وإنما يجب عليها التأخر ، وإليه ذهب الجمهور خلافاً للطبرى وأبى ثور فى إجازتها الإمامة مطلقاً أو فى التراويح خاصة ، وفيه صحة الصلاة الصبى المميز ، وفيه جواز النافلة جماعة فى غير التراويح ، وفيه تفصيل فى كتب فقهائنا وراجع لهقية الفوائد والأبحاث شرحى البدر والشهاب .

—: باب من أحق بالإمامة :—

الإمامة صغرى وكبرى فالكبرى هى تولى أمور المسلمين واستحقاق تصرف عام ، والكبرى تحقيقها فى علم الكلام ، وأما الصغرى فمحل تحقيقها كتب الفقه وقد ذكر فى "الدر المختار" وشرحه نبذاً من أحكام الكبرى أيضاً وهى الخلافة واشترطوا لها أن يكون الإمام قرشياً وفى "التحرير المختار" (١ - ٦٨) عن أبى حنيفة أنه لا يشترط، نقله عن "شرح الحموى على الأشباه" فى الفن الثالث ، حكاه عن الطرطوسى فى كتابه "تحفة الترك فيما يجب أن يعمل به فى الملك" قال : قال الإمام وأصحابه: لا يشترط فى صحة تولية السلطان أن

حدثنا هناد نا أبو معاوية عن الأعمش ح وثنا محمود بن غيلان نا أبو معاوية

يكون قرشياً ولا مجتهداً ولا عدلاً آه . ثم حكى عن الشافعية اشتراط ذلك كله فليراجعه من شاء . قال الشيخ : واختاره إمام الحرمين أيضاً . وأما الصغرى فهي كون الإمام ضامناً لصلاة من يقتدى خلفه وهذا الضمان مختلف في مفهومه بين الحنفية والشافعية ، وقد سبق نبذ منه وسيأتي إن شاء الله أيضاً وكان في عهد السلف الإمام في الكبرى والصغرى واحداً فكان الخليفة يؤم الناس ويخطب ويتولى أمورهم ثم تغيرت الحال وافترق منصب الكبرى والصغرى في بلاد الإسلام من أزمان متطاولة فإلى الله المشتكى. وحديث الباب لم يخرجه البخاري لأن مداره على اسمعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج وليسا جميعاً من شرط البخاري، وقد نقل ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه أن شعبة كان يتوقف في صحة هذا الحديث . قال الحافظ في "الفتح" (٢ — ١٤٢) : غير أنه تعرض للمسألة فترجم عليها بابين فقال : (باب إذا استووا في القراءة فليؤمهم أكبرهم) .

واختلفوا فيمن أولى بالإمامة فقال طائفة: الأعلم بالسنة أي بالفقه والأحكام الشرعية إذا كان يحسن من القراءة ما تجوز به الصلاة ، وبه قال أبوحنيفة ومالك والأوزاعي والشافعي والجمهور. وقال طائفة : الأقرأ أي أعلمهم بالقراءة وكيفية أداء حروفها ، وإليه ذهب أبويوسف وأحمد واسحاق والشافعية في وجه ، هذا ملخص ما في "العمدة" (٢ — ٧٣٢) . قال الراقم : وعند الشافعية خمسة أوجه وأصحها تقديم الأفقه كما قاله النووي في "شرح المهذب" (٤ — ٢٨٢) وشرح "مسلم" وهو الموافق لما ذكره في "العمدة" من مذهب الشافعي ، وعن أحمد مثل الجمهور كما في "الروض المربع" . واحتج صاحب "الهداية" بحديث الباب وجعله دليلاً للمختار عنده حيث قال بعد ما استدل به : وأقرؤهم كان أعلمهم لأنهم كانوا يتلقونه بأحكامه فقدم في الحديث ولا كذلك في زماننا اليوم فقدمنا الأعلم اه. وقد سبقه إلى ذلك صاحب "المبسوط"

وابن نمير عن الأعمش عن اسماعيل بن رجاء الزبيدى عن أوس بن ضمعج

كما حكاه البدر العينى فى " العمدة " (٢ — ٧٣٢) وبمثله تأول ابن رشد فى " الهداية " والخطابى فى " المعالم " بل كل من المالكية والشافعية حين تصدى لتأويله . قال الشيخ : وكان الأولى أن يجيب عنه لا أن يحتج به فإن ظاهر الحديث يخالف أبا حنيفة . وقال : إن معنى الأقرأ فى الحديث من كان أحفظهم للقرآن ، وبهذا المعنى استعمل لفظ القراء فى حديث قتلى بئر معونة كما روى البخارى فى الصلاة وفى المغازى وفى الدعوات والاعتصام وغيرها حديث شهداء بئر معونة مطولاً ومختصراً ، ومن لفظه فى غزوة ذات الرجيع (٢ — ٥٨٦) عن أنس بن مالك أن رعلاً وذكوان وعصية وبنى لحيان استمدوا رسول الله ﷺ على عدوهم فأمدهم بسبعين من الأنصار كنا نسميهم القراء فى زمانهم كانوا يحتطبون بالنهار ويصلون بالليل حتى كانوا ببئر معونة قتلوهم غدراً الخ ،وتسمى هذه سرية القراء،وبئر معونة فى بلاد هزيل بين مكة وعسفان . قاله البدر العينى وغيره وكذا فى وقعة اليمامة (١) كما فى " الصحيح" (٢ — ٧٤٥) عن زيد بن ثابت قال أرسل إلى أبوبكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده قال أبوبكر : إن عمر أتانى فقال إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن وإنى أخشى أن استحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن الخ . أنظر الصحيح من (باب جمع القرآن) فأريد من القراء هنا وهناك من كان أحفظهم القرآن وأكثرهم حفظاً له . و

(١) غزوة اليمامة فى عهد أبى بكر لقتال بنى حنيفة وفيها قتل مسيلمة الكذاب قتله وحشى بن حرب قاتل حمزة رضى الله عنه ، واليمامه مدينة على مرحلتين من الطائف وهى معدودة من نجد كما فى " معجم البلدان " لياقوت ، وعن أنس فى الصحيح (٢ — ٥٨٤) أنه قتل منهم — أى الأنصار — يوم أحد سبعون ويوم بئر معونة سبعون ويوم اليمامة سبعون الخ .

قال : سمعت أبا مسعود الأنصارى يقول قال رسول الله ﷺ : « يؤم القوم

يقول البدر العينى فى " العمدة " (٩ ـــ ٣٠٤) : وقتل القراء يومئذ ـــ أى فى مقتل اليمامة ـــ سبعمائة وقيل أكثر اهـ . ثم إن ما ذكر الشيخ معنى الأقرأ ورد صريحاً فى حديث عمرو بن سلمة عند أبى داود فى (باب من أحق بالإمامة) وفيه فلما أرادوا أن ينصرفوا قالوا : يا رسول الله من يؤمنا ؟ قال : أكثركم جمعاً للقرآن ، أو قال : أخذاً للقرآن الخ دون العرف الحادث أى من يحسن القراءة بقواعد التجويد فإذن لا صلة للفظ الأقرأ فى حديث الباب بمورد النزاع حيث يأخذون الأقرأ فى عبارات الفقهاء على ما اشتهر فى العرف وإنما الأقرأ فى الحديث من كان أكثرهم قرآناً لا أجودهم قراءة . ثم إن ابن الهمام أورد على صاحب " الهداية " ايرادين فى " الفتح" (١ ـــ ٢٤٦) فقال : وهذا أولا يقتضى فى رجلين أحدهما متبحر فى مسائل الصلاة والآخر متبحر فى القراءة وسائر العلوم ومنها أحكام الكتاب : أن التقدمة للثانى لكن المصرح به فى الفروع عكسه بعد احسان القدر المسنون . . . . وثانياً يكون النص ساكتاً عن الحال بين من انفرد بالعلم عن الأقرئية بعد إحسان القدر المسنون ومن انفرد عن الأقرئية عن العلم بل الحديث يتناول من اجتمع فيه الأقرئية والأعلمية إلا أن يدعى إرادة الأعلم فقط من الأقرأ فيكون مجازاً خلاف الظاهر انتهى ملخصاً ومختصراً ، وملخص النظرين على ما تأملته : أن الأقرأ صار أعلم الكتاب و الصلاة يحتاج لها إلى أعلم السنة فكيف يقدم الأول على خلاف تصريحاتهم ، ولم يتناول النص من تخصص بأحدهما وسياق الحديث بيان ذلك لا غير والله أعلم. قال الشيخ : ويندفع النظر الأول بالنظر فى أحوال الصحابة . والثانى بأن ذلك يكاد يكون نزاعاً لفظياً فإن صاحب " الهداية " لم يدع أن الأعلم هو الأقرأ والسلف كانوا يتعلمون مسائل السنة أيضاً كما كانوا يتعلمون أحكام الكتاب فمن كان أعلم بالكتاب يقدم إذا ساوى الآخر فى العلم بالسنة . قال الراقم : حاصله

أقرأهم لكتاب الله فإن كانوا فى القـراءة سواء

أنه قل من يوجد من بين الصحابة أن يأخذ الكتاب من غير أن يأخذ علم السنة فكانوا يستقون من كلا المنهلين نعم ربما يفوق أحد منهم فى واحد منهما فإذا استووا فى العلم بالسنة يقدم من فاق فى علم الكتاب وإذا استووا فى علم الكتاب يقدم من برع فى السنة وهذا ظاهر لاخفاء فيه .

ثم استدل ابن الهمام من تلقائه لمختار الحنفية فقال فى " فتح القدير " (١ — ٢٤٦) : وأحسن ما يستدل به لمختار المصنف حديث « مروا أبا بكر فليصل بالناس » ، وكان ثمة من هو أقرأ منه لا أعلم . دليل الأول قوله ﷺ: «أقرؤكم أبى» . ودليل الثانى قول أبى سعيد — الخدرى — : «كان أبوبكر أعلمنا » وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ فيكون المعول عليه انتهى كلامه . قال الراقم : أخرج الشيخان عن أبى سعيد الخدرى واللفظ للبخارى (١ — ٥١٦) قال : خطب رسول الله ﷺ الناس فقال : « إن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ذلك العبد ما عند الله قال : فبكى أبوبكر فتعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله ﷺ عن عبد خير فكان رسول الله ﷺ هو المخير وكان أبوبكر أعلمنا » إلى آخر الحديث وراجع من استدلال العلماء بأعلميته ما ذكره السيوطى فى " تاريخ الخلفاء " (ص — ١٦) . قال الراقم : وكذلك استدل النووى كما فى " فتح البارى " (٢ — ١٤٣) وابن كثير كما فى " تاريخ الخلفاء " للسيوطى ، ولفظ " التاريخ " : كان الصديق رضى الله عنه أقرأ الصحابة أى أعلم بالقرآن لأنه ﷺ قدمه إماماً للصلاة بالصحابة رضى الله عنهم مع قوله : «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله » اهـ . وقد حكى الحافظ عن النووى مثله تقريباً ثم قال : وهذا الجواب يلزم منه أن من نص النبى ﷺ على أنه أقرأ من أبى بكر كان أفقه من أبى بكر فيفسد الاحتجاج بأن تقديم أبى بكر لأنه الأفقه اهـ . و انظر " عمدة القارى " (٢ — ٧٣٢ و٧٣٣) . قال الشيخ : ثم تنبهت

فأعلمهم بالسنة فإن كانوا فى السنة سواء فأقدمهم هجرة

أن البخارى كذلك أشار إلى هذا الاستدلال حيث ذكر فى (باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة) حديث إمامة أبى بكر فى مرضه ﷺ ، قال فى "العمدة" (٢ — ٧٣٤) : مطابقته للترجمة فى قوله فأومأ النبى ﷺ بيده إلى أبى بكر لأن إشارته إليه بالتقدم أمر له بالصلاة للقوم على سبيل الخلافة ولم يؤم إلا إليه لكونه أعلمهم وأفضلهم اهـ . قال الراقم : كان حديث إمامة أبى بكر بأمره ﷺ يكون ناسخاً لقوله : « يؤم القوم أقرؤهم » كما كان إمامته ﷺ جالساً ناسخة لقوله : « إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً » الخ والذى يظهر لى أن يقال أن غرض الحديث «يؤم القوم أقرؤهم» أى إذا كانوا فى العلم سواء ، وهذا هو المذهب عندنا وعند الشافعية والمالكية جميعاً ، وقرينته سياق الحديث : « فإن كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة » . فيكون فى الجملة الأولى أن يؤم أقرؤهم إذا كانوا فى العلم سواء وهذا لطيف فإذن يكون حديث الباب حجة للجمهور بعد ما كان حجة عليهم والله أعلم .

ثم إن قيل : كيف اعتبر الفقهاء فى وجوه الأولوية بالإمامة الحسن كما قال فى " تنوير الأبصار" : والأحق بالامامة الأعلم بأحكام الصلاة ثم الأحسن تلاوة للقراءة ثم الأورع ثم الأسن ثم الأحسن خلقاً ثم الأحسن وجهاً ثم الأشرف نسباً ثم الأنظف ثوباً اهـ . وزادوا من عداهم أيضاً ، وانظر " البدائع" (١ — ١٥٧ و١٥٨) و" البحر" و" رد المحتار" . وقد ذكر صاحب " الهدائع" وجه تقديم الأحسن وجهاً تكثير الجماعة . قلنا : إن الشريعة راعت تقديم ذوى الوقار والجميل ذو وقار ، ومن ههنا كان رسول الله ﷺ يرسل دحية الكلبى إلى الملوك لجماله ووقاره .

قوله : فأقدمهم هجرة . الهجرة من جملة الأسباب المرجحة عند الشافعية وإن كانت هى فى المرتبة السادسة عندهم كما فى " شرح المهذب" مع اختلاف

فـإن كانوا في الهجـرة سواء فأكبرهم سناً ،

بينهم فيه . فقالوا كانت الهجرة في عهد النبوة قبل فتح مكة هو الانتقال من مكة إلى المدينة وبعده الهجرة من دار الحرب إلى دار الاسلام باقية إلى يوم القيامة ، وفي حكمها تقديم أولاد المهاجرين على غيرهم . وقال الحنفية : لم يبق وجوب الهجرة بعد الفتح إلا على من أسلم في دار الحرب فيلزمه الهجرة إلى دار الإسلام . ولما انتسخ وجوب الهجرة وضعوا مكانها الهجرة عن الخطايا والهجرة عما نهى الله عنه كما في الحديث ، فهذه الهجرة هي الورع فلذا ذكروا في كتبهم الأورع بعد الأعلم بالسنة . هذا ملخص ما في " الفتح " و" البحر " و " المجموع " و" شرح النووي على مسلم " وغيرها .

قوله : فأكبرهم سناً : ذكر أصحاب المذاهب كبر السن في المرتبة الرابعة ودليله أيضاً حديث مالك بن الحويرث في الصحاح وفيه : « وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » واللفظ للبخاري في (باب إذا استووا في القراءة فليؤمهم أكبرهم) . وعند أبي داؤد فيه من طريق اسمعيل عن خالد عن أبي قلابة قال خالد: قلت لأبي قلابة فأين القرآن ؟ قال : إنهما كانا متقاربين . وفي طريق آخر عنده : « وكنا يومئذ متقاربين في العلم » و علله صاحب " البدائع " بأن من امتد عمره في الاسلام كان أكثر طاعة فيدل أن المراد به الأقدم إسلاماً . ويؤيده حديث " الصحيحين " : « فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم إسلاماً » وكذا علله النووي في " شرح المهذب " وهذا يرجع إلى الورع ، وكلامهم ظاهر في تقديم الأورع على الأسن وعلى التفريق بينهما، ولذا لم يرضه بعضهم وجعل قدم الاسلام مرجحاً آخر جمعاً بين روايات الحديث وأقوال الفقهاء عامة وهو أحسن والله أعلم ، ووجهه كما قال الفخر الزيلعي : أن الأكبر سناً يكون أخشع قلباً عادة وأعظم حرمة ورغبة الناس في الاقتداء به أكثر فيكون في تقديمه تكثير الجماعة ، حكاه ابن عابدين (١ ـ

ولا يؤم الرجل فى سلطانه ، ولا يجلس على تكرمته فى بيته

٥٢١) ، وكذا علله ابن قدامة فى " المغنى " فقال : ولأن الأسن أحق بالتوقير والتقديم ، وكذلك قال النبى ﷺ لعبد الرحمن بن سهل لما تكلم فى أخيه : « كبر كبر » .

ثم إن ما ذكره فى حديث الباب من وجوه الفضل وأسباب الترجيح هذه الوجوه الأربعة ، وزاد العلماء من أرباب المذاهب أوصافاً أخر إعتباراً بأغراض الشارع وتعليلاً بالوصف الملائم هناك فأوصلها الحنفية إلى اثنى عشر وصفاً وقد تقدم منها ثمانية ، وانظر تفصيلها فى " الفتح " و " البحر " و " رد المحتار " . وقال النووى من الشافعية فى " شرح المهذب " : قال أصحابنا : الأسباب المرجحة فى الإمامة ستة : الفقه ، والقراءة ، والورع ، والسن ، والنسب ، والهجرة اه (٤ — ٢٨٠) . ثم زادوا وجوهاً أخر انظر " شرح المهذب " (٤ — ٢٨٣) وقريب من الشافعية فى وجوه الأولوية مذهب أحمد كما فى " المغنى " (٢ — ١٩ و٢٠) ولم يتضح لى مذهب المالكية فى الأسباب المرجحة كلها إلا ما ذكروه من تقديم الأفقه على الأقرأ ، نعم قالوا : إن للسن حقاً وإن للصلاح والورع حقاً كما فى " المدونة " فى مواضع . ثم إنه اجتمعت هذه الفضائل كلها واستووا فيها فالحكم عند الحنفية كما فى " الدر المختار " والشافعية كما فى " المجموع " و الحنابلة كما فى " المغنى " كلهم السماحة عند الرضا والاقتراع عند التنافس ، و فى " الدر المختار " : أو الخيار إلى القوم اه .

قوله : ولا يؤم الرجل فى سلطانه ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه ، التكرمة — بفتح التاء وكسر الراء — : الفراش والسرير وما يعد لإكرامه من وطأ ونحوه ، قاله الخطابى وغيره . السلطان يستعمل مصدراً وصيغة صفة وأريد هنا الأول . قال الفقهاء كما فى " شرح مسلم " : (١ — ٢٣٦) ذكر

إلا بإذنه » . قال محمود قال ابن نمير في حديثه أقدمهم سناً . وفي الباب عن

أصحابنا وغيرهم أن صاحب البيت والمجلس وإمام المسجد أحق من غيره وإن كان ذلك الغير أفقه وأقرأ وأورع وأفضل منه ويستحب لصاحب البيت أن يأذن لمن هو أفضل منه اهـ مختصراً . ومثله في "الدر المختار" وشرحه من كتبنا .

وبالجملة فحق الزائر أن لايتقدم في الصلاة، نعم على القوم والإمام الراتب أن يقدمه إن كان أحق بالإمامة علماً وفضلاً، وهذا شبيه ما رواه مسلم من حديث ابن عمر مرفوعاً ولفظه : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » وفي "الصحيحين" من حديثه مرفوعاً : « إذا استأذنت أحدكم إمرأته إلى المسجد فلا يمنعها » و اللفظ لمسلم ، وفي رواية لهما « إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن » . عن عائشة عند الشيخين : « لو أن رسول الله ﷺ رآى ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل » فأمر الأزواج أن لا يمنعوهن إذا أردن ومع هذا فرغب النساء في صلاتهن في البيوت والمخدع ، كما أخرج أبوداؤد في "سننه" عن ابن مسعود مرفوعاً : « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها » . و اسناده على شرط مسلم كما قال في "المجموع" (٤ — ١٩٨) وقد تقدم بيان مذهب الحنفية والشافعية في ذلك ، وفي هذا الباب آثار وأخبار أخرجها العيني في "العمدة" (٣ — ٢٢٨) وابن حجر في "الفتح" (٢ — ٢٩٠) فليراجعها من شاء . وبالجملة مثل هذه الأمور يتكون نظامها بالجهتين فالشارع أمر كلاً بما يليق بشأنه .

قوله : إلا باذنه . قال الشيخ : قيل : استثناء من الجملتين جميعاً وقيل من الأخيرة فقط . قال الراقم : القائل هو ابن الملك كما في "فتح الملهم" لشيخنا، ولعله عن "المرقاة" والقول الثاني لم أقف على تعيين قائله ونقله في "المنتقى"

أبى سعيد وأنس بن مالك ومالك بن الحويرث وعمرو بن سلمة . قال أبو عيسى : وحديث أبى مسعود حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم قالوا :

كذلك مبهماً والله أعلم . قال الراقم : وحكى الترمذى نفسه عن أحمد أن الإذن فى الكل ، ويؤيده ما رواه سعيد بن منصور وفيه : « لا يؤم الرجل الرجل فى سلطانه إلا باذنه » نقله المجد ابن تيمية فى " المنتقى " فثبت أن الإذن فى الكل وسقط الاحتمال الآخر .

مسئلة : أوردها الشيخ هنا استطراداً ومناسبة فى الجماعة بقوله : "ولا يؤم الرجل الخ" حيث قد يتفق ذلك عند التزاور وقد تقدم بيان المسألة بأبسط من هنا فى (باب التسمية فى الوضوء) فى الجزء الأول فراجعه قال : الاقتداء خلف المخالف فى الفروع من أتباع الأئمة الأربعة جائز مطلقاً من غير كراهة وهو الظاهر . وحكى الشيخ ابن الهمام فى " الفتح" (١ — ٣١١) عن شيخه الشيخ سراج الدين قارئ " الهداية " أنه كان ينكر أن يكون فساد الصلاة بذلك مروياً عن المتقدمين . وكذا ذكره الشاه عبد العزيز الدهلوى فى " فتاواه " . واعتراض ابن الهمام عليه بمسألة تحرى القبلة (أنظر تفصيلها فيما سلف) فى " الجامع الصغير" لا يرد فإنه ليس مبنى ما فى " الجامع الصغير" من مسألة التحرى على ما زعمه ابن الهمام حيث الاختلاف فى مثل ذلك خلاف فى داخل الصلاة وذلك ينافى موضوع الإمامة والإقتداء . قال الراقم : ورده الشيخ فيما سبق بنحو آخر ، ولعل هذا المنحى أقوى من السابق والكل سائغ ، ولفظ " العرف الشذى" : أقول إن مبنى ما فى "الجامع الصغير" ليس على ما زعمه الشيخ ابن الهمام فإنه خلاف المتابعة فى داخل الصلاة اه . فغيرته إلى ما ترى إيضاحاً لغرض الشيخ على ما فهمته . قال الراقم : ومن العجيب أن ابن الهمام يتحمل جواز الاقتداء خلف مخالف فى كثير من الأصول وخلف مبتدع ما لم يبلغ ابتداعه إلى الكفر ثم لم يتخلص كلامه فى جوازه خلف من يخالف فى

أحق الناس بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله وأعلمهم بالسنة وقالوا : صاحب المنزل أحق بالإمامة . وقال بعضهم : إذا أذن صاحب المنزل لغيره فلا بأس أن يصلي

الفروع مطلقاً فيقول في " الفتح " (١ ــ ٢٤٧) الإقتداء بأهل الأهواء جائز إلا الجهمية والقدرية والروافض الغالية والقائل بخلق القرآن والخطابية والمشبهة وجملته : أن من كان من أهل قبلتنا ولم يغل حتى لم يحكم بكفره تجوز الصلاة خلفه وتكره إلى آخر ما قال ثم يبحث في (باب الوتر) (١ ــ ٣١١) في اقتداء الحنفي خلف الشافعي ويضيق فيه الأمر ويميل إلى بعض قيود فراجعه . وبالجملة فتوسعه مع أهل الهوى وتحجره مع أهل التقوى يكاد يكون من قبيل طرفي النقيضين . وإذا تحمل الأمر مع أولاء من أهل الهوى فأولى أن يحتمل مع هؤلاء أهل التقوى من أتباع أئمة الهدى والله الموفق . وأما كتب الفتاوى ففيها اختلاف في المسألة انظر هذه الأقوال المختلفة لشيخ الإسلام وقاضي خان والهندواني وغيرهم في " فتح القدير " (١ ــ ٣١١) و" العناية " على هامش " الفتح " ففي بعضها صحة الصلاة وإن لم يتحرز الإمام في الخلافيات ، وفي بعضها صحتها إن تحامى مواضع الخلاف ، وفي بعض كتب المذهبين ــ أي الحنفية والشافعية ــ عدم الجواز عند مشاهدة المقتدي من حال إمامه ما ينقض به الوضوء عند المقتدي كشافعي يرى أن الإمام الحنفي مس المرأة أو الذكر ولم يتوضأ ثم يقتدي به . والجواز إذا لم ير ذلك من غير أن يكون مأموراً مكلفاً بالسؤال عن حال الإمام . وقال الشيخ : وقد أجمع السلف عملاً على جواز الإقتداء مطلقاً من غير نكير ولا خلاف فكان يقتدي بعضهم خلف بعض مع اختلافهم في الفروع من غير نكير ولا سؤال من الإمام : هل توافقني في الفروع وهل صدر منك كذا وكذا؟ . ثم قال طائفة من أرباب الفتيا أن العبرة في موضع الخلاف لرأي الإمام وقيل لرأي المقتدي . قال الشيخ : والحق عندي ما ذكرت وليس ذلك خروجاً عن المذهب بل هو المذهب .

بهم وكرهه بعضهم . وقالوا : السنة أن يصلى صاحب البيت . قال أحمد بن حنبل : وقول النبي ﷺ : لايؤم الرجل فى سلطانه ولا يجلس على تكرمته فى

واقعة قال الشيخ : ذكر ابن خلكان فى "تاريخه" أن الدامغانى الحنفى مر بمسجد الأستاذ أبى اسحاق الشيرازى عند صلاة المغرب فدخل المسجد فأشار الأستاذ أبو اسحاق إلى المؤذن أن لا يرجع فى أذانه وقدم الدامغانى فصلى بهم صلاة الشافعية . قال الراقم : لم يذكره فى ترجمة الشيرازى ولم يترجم للدامغانى فلعله ذكر فى موضع آخر من كتابه استطراداً ثم رأيت الواقعة بعينها بين القاضى أبى عاصم العامرى الحنفى وبين القفال الشافعى فى " شرح الطحطاوى على الدر المختار " (١ ــ ٥٠) فيحتمل أن يكون الواقعة بينهما لا بين الدامغانى والشيرازى والله أعلم .

قال الراقم : أحببت أن أذكر بعض عبارات أصحاب المذاهب فى هذه المسألة كى يتضح الموضوع وإن كان فى ما ذكرت فى (باب التسمية) وما ذكره الشيخ هناك وهنا غنى فى أصل المسألة وبالله التوفيق . قال الموفق ابن قدامة فى "المغنى" (٢ ــ ٢٧) : وأما المخالفون فى الفروع كأصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى فالصلاة خلفهم صحيحة غير مكروهة نص عليه أحمد ، لأن الصحابة والتابعين ومن بعدهم لم يزل بعضهم يأتم ببعض مع اختلافهم فى الفروع فكان ذلك اجماعاً ، ولأن المخالف إما أن يكون مصيباً فى اجتهاده فله أجران أجر لاجتهاده وأجر لإصابته ، أو مخطئاً فله أجر على اجتهاده ولا إثم عليه فى الخطأ لأنه محطوط عنه . فإن علم أنه يترك ركناً أو شرطاً يعتقده المأموم دون الإمام فظاهر كلام أحمد صحة الإئتمام به . . . . ثم قال أبو عبد الله ــ أى أحمد ــ : لو أن رجلاً لم ير الوضوء من الدم لم يصل خلفه ؟ ثم قال : نحن نرى الوضوء من الدم فلا نصلى خلف سعيد بن المسيب ومالك ومن سهل فى الدم ، أى بلى آه . ومثله فى " شرح المقنع" للشمس ابن قدامة . وقال

بيتـه إلا بإذنه فإذا أذن فأرجو أن الإذن فى الكل ولم ير به باساً إذا أذن له أن يصلى به .

النووى فى " شرح المهذب " (٤ — ٢٨٨ و ٢٨٩) : الاقتداء بأصحاب المذاهب المخالفين . . . . فيه أربعة أوجه : أحدها الصحة مطلقاً قاله القفال ، والثانى : لا يصح مطلقاً قاله أبو إسحاق الاسفرائينى ، والثالث : إن أتى بما نعتبره نحن لصحة الصلاة صح وإن ترك شيئاً منه أو شككنا فى تركه لم يصح ، والرابع : وهو الأصح وبه قال أبو إسحاق المروزى وأبو حامد الاسفرائينى والبندنيجى وأبو الطيب والأكثرون : إن تحققنا تركه لشئ نعتبره لم يصح وإن تحققنا الإتيان بجميعه أو شككنا صح انتهى مختصراً وملخصاً . ومثله ذكره فى (١ — ٢٠٢ و ٢٠٣) من " شرح المهذب " . وقال الإمام أبو بكر الرازى الحنفى : إن إقتداء الحنفى بمن يسلم على رأس الركعتين فى الوتر يجوز ويصلى معه بقيته ؛ لأن إمامه لم يخرجه بسلامه عنده لأنه مجتهد فيه كما لو اقتدى بإمام قد رعف يقتضى صحة الاقتداء وإن علم منه ما يزعم به فساد صلاته بعد كون الفصل مجتهداً فيه اه حكاه ابن الهمام فى " الفتح " (١ — ٣١١) . وقد حكى ابن عابدين الشامى أقوالاً عديدةً من متأخرى الحنفية فى " رد المحتار " ثم قال : و الذى يميل إليه القلب عدم كراهة الاقتداء بالمخالف ما لم يكن غير مراع فى الفرائض لأن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا أئمة مجتهدين وهم يصلون خلف إمام واحد مع تباين مذاهبهم اه (١ — ٥٢٧) . قال الراقم : وكفى قول الجصاص السابق حجة فى الجواز مطلقاً وكذا قول سراج الدين قارئ " الهداية " بأنه لم ينقل فساد الصلاة فى مثله عن المتقدمين وكان يعتقد قول أبى بكر الرازى الجصاص كما حكاه ابن الهمام . هذا ولم يتيسر لى نقل فى الباب من كتب المالكية بعد . ولله الأمر من قبل ومن بعد .

(باب ما جاء اذا أم أحدكم الناس فليخفف)

حدثنا قتيبة نا المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « إذا أم أحدكم الناس فليخفف فإن فيهم الصغير والضعيف والمريض فإذا صلى وحده فليصل كيف شاء » . وفي الباب عن عدى بن حاتم

—: باب ما جاء إذا أم أحدكم بالناس فليخفف :—

قال الشيخ : التخفيف إنما يظهر في القراءة لا في الركوع والسجود وتعديل الأركان كما هو معلوم من عمل صاحب الشريعة ، يوضحه حديث أنس الذي يأتي بعده عند المؤلف ، وأوضح منه حديثه عند أبي داؤد في (باب طول القيام من الركوع) قال : « ما صليت خلف رجل أوجز صلاة من رسول الله ﷺ في تمام وكان رسول الله ﷺ إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى نقول قد أوهم ثم يكبر ويسجد وكان يقعد بين السجدتين حتى نقول قد أوهم » . ونفس حديث أنس رواه الشيخان غير أن الغرض أنه وقع في رواية أبي داؤد القطعة الأخيرة كالشرح للقطعة الأولى ، وأيضاً يوضحه ما رواه أحمد في " مسنده " (٣ — ١٦٢) عن ابراهيم بن عمر بن كيسان عن أبيه عن وهب ابن مانوس عن سعيد بن جبير عن أنس بن مالك قال : « ما رأيت أحداً أشبه بصلاة رسول الله ﷺ من هذا الغلام ، يعني عمر بن عبد العزيز . قال فحزرنا في الركوع عشر تسبيحات وفي السجود عشر تسبيحات اهـ ورواه أبوداؤد في مقدار الركوع والسجود وكذا النسائي . وبالجملة ليس معنى الايجاز والتخفيف أن لا يقيم الركوع والسجود أو يأتي بأقل ما يجزئ من التسبيح فيهما بل المطلوب في الصلاة كلها التودة والاناءة والخشوع دون الاجفال و الاستعجال ، أو الحذف والاختلال ، والأحاديث التي أشار إليه الترمذي في الباب مما يوضح هذا المعنى وبالأخص حديث البراء ورواه البخاري ومسلم و

وأنس وجابر بن سمرة ومالك بن عبد الله وأبي واقد وعثمان بن أبي العاص و أبي مسعود وجابر بن عبد الله وابن عباس . قال أبوعيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، وهو قول أكثر أهل العلم اختاروا : أن لا يطيل الإمام

فيما ذكرنا كفاية والله الموفق . قال الراقم : قال الشيخ تقي الدين — ابن دقيق العيد — في شرح "العمدة" : التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشئ طويلاً بالنسبة إلى عادة قوم ، وقد يكون خفيفاً بالنسبة إلى عادة آخرين ، وقد قال بعض الفقهاء : إنه لا يزيد الإمام على ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود والمروى عن رسول الله ﷺ أكثر من ذلك مع أمره بالتخفيف وكأن ذلك لأن عادة الصحابة لأجل شدة رغبتهم في الخير تقتضي أن لا يكون ذلك طويلاً هذا إذا كان فعل النبي ﷺ ذلك عاماً في صلاته أو أكثرها . . . . . . وظاهر الحديث المروى لا يقتضي الخصوص ببعض صلاته ﷺ انتهى بحذف من شرح العراقي على "التقريب" (٢ — ٣٥٠) وقال في (٢ — ٣٤٨) : المراد بتخفيف الصلاة أن يكون بحيث لا يخل بسننها ومقاصدها اهـ . وقال في ((٢ — ٣٤٩) حاكياً عن ابن رفعة : التخفيف في القراءة غير مستحبة وإنما المستحب فيها ما تقرر في بابه . . . . ولكن الشيخ في "المهذب" قال : ويستحب للإمام أن يخفف الأذكار والقراءة ومشى على ذلك النووي في "شرح المهذب" . وحكى عن ابن عبد البر في (٢ — ٣٤٦) قال: التخفيف لكل إمام أمر مجمع عليه مندوب عند العلماء إليه وقال أيضاً : لا أعلم خلافاً بين أهل العلم خلافاً في استحباب التخفيف لكل من أم قوماً على ما شرطنا من الإتمام بأقل مايجزئ آه . وحكى في (٢ — ٣٤٨) الوجوب عن جماعة وكذا عن ابن عبد البر وابن بطال المالكيين لزوم التخفيف ، وقد تقدم عن ابن عبد البر الندب فلينظر فيه . وفي المقنع من فقه الحنابلة : ويستحب الامام تخفيف الصلاة مع إتمامها . و استدل له في الشرح بأحاديث الباب . هذا ما في كتبهم . وفي متن "الهداية"

الصلاة مخافة المشقة على الضعيف والكبير والمريض . وأبو الزناد اسمه عبد الله ابن ذكوان . والأعرج هو عبد الرحمن بن هرمز المدينى يكنى أبا داود .

ولا يطول الإمام بهم الصلاة . واستدل له فى " الهداية " وشروحها بأحاديث الباب . قال ابن الهمام فى " الفتح " (١ — ٢٤٨) : وقد بحثنا أن التطويل هو الزيادة على القراءة المسنونة فإنه ﷺ نهى عنه وكانت قراءته هى المسنونة فلابد من كون ما نهى عنه غير ما كان دأبه إلا لضرورة ، وقراءة معاذ لما قال له ﷺ ما قال كانت بالبقرة على ما فى مسلم « أن معاذاً افتتح سورة البقرة فانحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف » آه واستثنى ابن الهمام من التطويل صلاة الكسوف فإن السنة فيها التطويل حتى تنجلى الشمس . وهذا الذى ذكره ابن الهمام بحثاً حكاه صاحب "البحر" عن " المضمرات شرح القدورى" : أى لا يزيد على القراءة المستحبة ولا يثقل على القوم ولكن يخفف بعد أن يكون على التمام والاستحباب . وفى " المنية " : ويكره للإمام أن يعجلهم عن إكمال السنة . قال فى " البحر " : والظاهر أنها فى تطويل الصلاة كراهة تحريم للأمر بالتخفيف وهو للوجوب إلا لصارف ولادخال الضرر على الغير آ هـ . وتبعه صاحب " النهر " و" الدر المختار " جزماً ، واعترضه الشيخ اسمعيل ، أنظر ابن عابدين على " الدر المختار " . قال الراقم : وفى بعض كتبنا أن الإمام لا يزيد فى تسبيحات الركوع والسجود على ثلاث . قال ابن عابدين : وإن الزيادة مستحبة بعد أن يختم على وتر . . . ما لم يكن إماماً فلا يطول آ هـ . فقالوا : ذلك طلباً للتخفيف المطلوب من الإمام . ونقل فى " الحلية " عن عبد الله بن المبارك واسحاق وابراهيم والثورى أنه يستحب للإمام أن يسبح خمس تسبيحات ليدرك من خلفه الثلاث ا هـ . حكاه ابن عابدين فى صفة الصلاة من شرح " الدر" والله أعلم .

حدثنا قتيبة نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال : « كان رسول الله ﷺ من أخف الناس صلاة فى تمام » . وهذا حديث حسن صحيح .

تنبيه : قال صاحب " تحفة الأحوذى " بعد نقل كلام الشيخ فى " العرف الشذى " : قلت : لكن أكثر الحنفية يخالفون فعل صاحب الشريعة فيخففون فى الركوع والسجود غاية التخفيف حتى يكون سجودهم كنقر الديك ، وأما تعديل الأركان فلا يخففون فيه . بل يتركونه رأساً فهداهم الله إلى فعل صاحب الشريعة الخ . قال البنورى عفا الله عنه هدانا الله سبحانه وتعالى ووفقنا للحق حيث ما كان وهدى كل من لم ينصف فى حمل وزر رجل على آخر . لست أريد أن أخوض فى غمار مسألة تعديل الأركان وبيان حكمه والاختلاف فيه ، وقد أفردت بتأليف من بعض متأخرى الحنفية ، ويترشح من كلامه هذا أنه لم يفهم معنى التعديل ولا معنى الأركان ، ومن ذا الذى ترك الركن . والمذكور فى كتبنا أن فى تثليث التسبيح فى الركوع والسجود ثلاثة أقوال ، قال ابن عابدين أرجحها من حيث الدليل الوجوب تخريجاً على القواعد المذهبية فينبغى اعتماده كما اعتمد ابن الهمام ومن تبعه رواية وجوب القومة والجلسة والطمأنينة فيهما اهـ . وكذلك المختار عند محققى الحنفية وجوب تعديل الأركان اختياراً لقول أبى يوسف من أئمتنا . فلو ترك التعديل وما شاكله من الواجبات قوم من العوام المنتسبين إلى المذهب الحنفى فما ذنب المذهب الحنفى فى ذلك ، والتعبير بأكثر الحنفية عن الجهلة العوام تعبير جاهلى لا يليق بالعالم وإن المسلمين اليوم لو فعلوا أمراً شنيعاً فما ذنب الملة الحنيفية النقية البيضاء والله يقول الحق وهو يهدى السبيل . ويأتى بعض مباحث الموضوع فى (باب ما جاء فى أن النبى ﷺ قال : إنى لأسمع بكاء الصبى فأخفف) . وأما ختم القرآن مرة فى التراويح فلا يترك لأجل كسل القوم كما قاله صاحب " الهداية " فى (قيام رمضان) . قال ابن الهمام قوله : " ولا يترك لكسل القوم " تأكيد فى مطلوبية الختم وإنه تخفيف على الناس

ـــ: باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها :ـــ

حدثنا سفيان بن وكيع نا محمد بن فضيل عن أبي سفيان طريف السعدى عن

لا تطويل كما صرح به فى "النهاية" اهـ . قال الراقم : يكون تخفيفاً إذا كان الختم فى التراويح كلها مرة مع رعاية تسوية القراءة فى كل ركعة وإلا فهو تطويل وتثقيل كما راج فى كثير من البلاد ولا ينبغى ذلك وشاهدنا فيه من المفاسد إلا ما شاء الله .

ـــ: باب ما جاء فى تحريم الصلاة وتحليلها :ـــ (١)

حديث الباب ليس بقوى فإن أبا سفيان تكلموا فيه وهو أبو سفيان طريف ابن شهاب أو ابن سعد السعدى البصرى ، ويقال له : الأعسم ضعيف من السادسة قاله فى " التقريب" . وحكى فى " التهذيب " (٥ ـــ ١٢) عن ابن عبدالبر أنهم أجمعوا على أنه ضعيف فى الحديث . والحديث لو كان صحيحاً لأفاد فى مسألة وجوب ضم السورة مع الفاتحة ؛ إلا أن هذا الحكم قد ثبت بأحاديث أخر فلا يضر ضعف هذا الحديث فقد ثبت من حديث عبادة عند " مسلم " و " أبى داؤد " و " ابن حبان " مرفوعاً : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً » ومن حديث أبى سعيد الخدرى عند أبى داؤد مرفوعاً « أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » . قال الحافظ ابن سيد الناس اليعمرى : إسناده صحيح ورجاله ثقات . وكذا قال الحافظ ابن حجر : إسناده صحيح ، ومن حديث أبى هريرة عند أبى داؤد وفيه " جعفر بن ميمون " وهو وإن ضعفه أكثرهم فقد وثقه ابن معين وأبو حاتم والدارقطنى . أنظر " التهذيب" ومع هذا فلا أقل من أن يصلح شاهداً علا أن فيما تقدم غنى من الاحتجاج

(١) قد سبقت مباحث هذا الحديث وفوائده فى (باب مفتاح الصلاة الطهور) بغاية من البسط فليراجعها من شاء .

أبى نضرة عن أبى سعيد قال قال رسول الله ﷺ : « مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة فى فريضة أو غيرها » .
وفى الباب عن على وعائشة .

بمثله . فهذه الروايات كلها حجة فى ضم السورة مع الفاتحة وأنها فى حق الصلاة لا المصلى وانظر مبادئ " فصل الخطاب " للشيخ رحمه الله حتى يتضح الفرق بينهما . وما تقدم من حديث على فهو قوى غير أنه لم يشتمل على هذه الزيادة .
وما أفاد فى "الهداية" أن من أحدث بعد التشهد فقد أجزأت صلاته من حيث أنه استدل لفرضية القعدة الأخيرة قدر التشهد بحديث ابن مسعود : « إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك » أنظر من " الهداية " أول صفة الصلاة وأواخرها . وفيه بحث ممن ذكر فى الفرائض : الخروج بصنع المصلى كصاحب " الكنز " وغيره من أصحاب المتون حيث ذكروا صحـة الخروج بفعل ينافى الصلاة وإن كان فعلاً مكروهاً كراهـة تحريم كأكل وشرب ومشى وكلام ولم ينقل ذلك من الأئمة وإنما هو من تخريج أبى سعيد البردعى من قول أبى حنيفة بالفساد فى المسائل الاثنى عشرية وخالفه أبو الحسن الكرخى وخطأه ، أنظر "البحر الرائق" (١ – ٢٩٤ و٢٩٥) . قال فى " الدر المختار" : والصحيح أنه ليس بفرض اتفاقاً قاله الزيلعى وغيره وأقره المصنف ، وفى "المجتبى" وعليه المحققون اهـ . وانتصر الشرنبلالى للبردعى فى رسالته " المسائل البهية الزكية على الاثنى عشرية " وراجع للتفصيل " البحر " و" ردالمحتار" من الاستخلاف وقد سبق بعض التفصيل فالمراد الصلاة المشتملة على الأركان لا أنـه لا يحتاج إلى الوضوء والفراغ عنها بالتسليم وقد صرحوا بأنه يتوضأ ويسلم كى يتفرغ ذمته عن الواجب لأن التسليم واجب وتركه مكروه تحريماً . ومن لم يتوضأ ولم يسلم وخرج عن الصلاة فكانت صلاته مشتملة على كراهة التحريم ، وصرحوا أن كل صلاة أديت مع كراهة التحريم وجبت إعادتها . وربما يطلق الصحة مع

وحديث على بن أبى طالب أجود اسناداً وأصح من حديث أبى سعيد و
قد كتبناه أول فى كتاب الوضوء ، والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبى

وجود الكراهة التحريمية (قد تقدم بيانه فى المواقيت) وفى كتب المذاهب الأربعة
أن من سجد قبل الإمام كره ذلك تحريماً وصحت صلاته وأجزأت كما قال الحافظ
فى "الفتح" (٢ — ١٥٤) فى (باب اثم من رفع رأسه قبل الإمام) : ومع القول
بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم وتجزئ صلاته . وعن ابن عمر تبطل ،
وبه قال أحمد فى رواية وأهل الظاهر بناءً على أن النهى يقتضى الفساد آه وقال
البدر العينى : فى "العمدة" (٢ — ٧٥٦) : والجمهور على عدم الاعادة .
وقال القرطبى : من خالف الامام فقد خالف سنة المأموم وأجزأته صلاته عند
جميع العلماء آه . وذكر ابن عابدين نقلاً عن "الخانية" الجواز مع الكراهة فى
مثله أنظر " الرد المحتار " (١ — ٥٥٦) من الإمامة . وكفى فى نقل المذاهب
ما ذكره البدر والشهاب فلاحاجة بنا إلى التطويل بنقل عبارات أصحاب المذاهب
والمسألة ذكرها ابن قدامة فى " المغنى " (١ — ٥٦٩ و٥٧٠) واجتماع الصحة
مع الكراهة له فروع كثيرة عند الفقهاء فى سائر المذاهب، وقد تقدم بعض بيانه
فى المواقيت فراجعه ، وابن تيمية بالغ جهده فى أن ينفى ذلك ويقول بالبطلان
كالظاهريـة على خلاف مذاهب الأئمة المتبوعين ويضطر فى ذلك إلى التكلف
والتأول فى روايات صحيحة ، وقد تعرض الشيخ إلى الرد عليه بأدلة فى مباحث الصوم
من " العرف الشذى " وسنعرج عليه إن شاء الله تعالى هناك استيفاءً للموضوع
وأداء لحق المسألة وبالله التوفيق .

قوله: وحديث على أجود إسناداً الخ . قد ظهر وجه ضعف الحديث بأبى
سفيان السعدى وحديث على المذكور فى (باب مفتاح الصلاة الطهور) وإن
كان فى اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل فقدوثقه غيرواحد بل بالغ فى توثيقه
الحافظ أبوعمر فقال : هو أوثق من كل من تكلم فيه . ولكن الوسط فيه هو

ﷺ ومن بعدهم . وبه يقول سفيان الثورى وابن المبارك والشافعى وأحمد و اسحاق : أن تحريم الصلاة التكبير ولايكون الرجل داخلاً فى الصلاة إلا بالتكبير. قال أبو عيسى : سمعت أبابكر محمد بن أبان يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول : لوافتتح الرجل الصلاة بتسعين اسماً من أسماء الله تعالى ولم يكبر لم يجزه . وإن أحدث قبل أن يسلم أمرته أن يتوضأ ثم يرجع إلى مكانه ويسلم ،

قول البخارى : هو مقارب الحديث . وبالجملة مثل هذا الحديث لاينزل عن الحسن لذاته وكونه أجود اسناداً من حديث أبى سعيد أظهر . وقدروى من حديث جابر بلفظ : « مفتاح الجنة ومفتاح الصلاة الوضوء » رواه أحمد فى " مسنده " (٣ — ٣٤٠) ورجح القاضى أبوبكر فى " العارضة " اسناد حديث جابر وفيه أبو يحيى القتات . قال ابن حجر فيه : لين الحديث من السادسة . وعزاه ابن حجر فى " التلخيص " إلى " الترمذى " وهو ليس فى عامة النسخ نعم هو فى نسخة الشيخ عابد السندى كما فى حواشى الطبعة الحلبية .

قوله : لوافتتح الرجل الصلاة الخ . يريد أنه لايصح افتتاح الصلاة من غير التكبير وهومذهب الجمهور مع بعض الخلاف فى الصيغة ، وقد تقدم مذهب أبى حنيفة فى أن صيغة التكبير بخصوصها واجبة ولا تفوت الصلاة بفواتها إذا افتتح الصلاة باسم آخر من أسماء الله يشعر بالتعظيم ، وقد تقدم البسط فى الطهارة فليراجع وقول ابن مهدى لايقوم حجة على ابى حنيفة أمام أدلته الناهضة .

قوله : إن أحدث الخ . كذلك مذهب أبى حنيفة أن من أحدث قبل أن يسلم فلينصرف وليتوضأ ثم ليسلم كما تقدم أول الباب ، نعم إذا تعمد الحدث بعد هذا الحدث الطارئ للخروج عن الصلاة فهل تصح؟ فقالوا : نعم . أنظر "البحر الرائق" و"منحة الخالق" من صفة الصلاة ولكن الصلاة مكروهة تحريماً واجبة الاعادة

إنما الأمر على وجهه . وأبونضرة اسمه منذر بن مالك بن قطعة .

ـــ: باب فى نشر الاصابع عند التكبير :ـــ

عندهم فأين تلزم القباحة التى يلزمونها الحنفية ، وجميع ما يستدلون لهذه الصيغة أخبار آحاد يثبت بها الوجوب دون الفرضيـة ، وما يذكره ابن القيم فى "اعلامه" من الإلزام كله من قبيل الزام ما لايلزم ، وكان هذا الإلزام صحيحاً لوأبطلوا بالدليل عدم ثبوت الفرضية بالمظنون أوأثبتوا بالحجة إفادة الآحاد القطع وأنى لهم ذلك ! والله الموفق .

قوله : إنما الأمر على وجهه . لعله يريد أن لاينبغى أن يتأول فى الحديث بل يمضيه كما ورد من التسليم والتكبير لا ما يقوم مقامها .

ـــ: باب فى نشر الأصابع عند التكبير :ـــ

ذكر الإمام الطحاوى : أن السنة فى رفع اليدين للتكبير أن يمد أصابع يديه ويستقبل بها مع الكف القبلة ، ولا يضم الأصابع كل الضم ولا يفرج كل التفريج كذا حكاه ابن عابدين عن " الحلية " وكذا ذكره الفخر الزيلعى وابن نجيم وغيرهما : أن لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفريج بل يتركها على حالها منشورة . وكذا صرحوا أنه ليس المراد بقول الفقهاء : " والسنة نشر الأصابع " التفريج الخاص بل المراد به عدم الطى . قال الراقم : ثم إنى لم أقف على هذا النقل من الطحاوى خاصة والله اعلم ، نعم فى " العمدة " عن " الطحاوى " : يرفع ناشراً أصابعه مستقبلاً بباطن كفيه القبلة آه . واختار هذه الكيفية الغزالى من الشافعية والمشهور عندهم النشر أنظار " المجموع " (٣ — ٣٠٧) . ثم إن الشافعى يقول : يرفع يديه إلى المنكبين ، وفى رواية إلى الأذنين ، والذى قاله فى مصر هو يجمع كليهما : أن تكون الأصابع حذاء الأذنين والكفان حذاء المنكبين . قال النووى فى " شرح مسلم " : وأما صفة

حدثنا قتيبة وأبوسعيد الأشج قالا نا يحيى بن يمان عن ابن أبي ذئب عن

الرفع فالمشهور من مذهبنا ومذهب الجماهير أنه يرفع يديه حذو منكبيه بحيث يحاذي أطراف أصابعه فروع أذنيه وابهاماه شحمتي أذنيه وراحتاه منكبيه . . . . . وبهذا جمع الشافعي بين روايات الحديث فاستحسن الناس ذلك منه آه . وانظر التفصيل في " المجموع " (٣ — ٣٠٥) وفي " فتح الباري " (٢ — ١٨٤) روى أبوثور عن الشافعي أنه جمع بينهما فقال الخ وقال : وبهذا قال المتأخرون من المالكية فيما حكاه ابن شاس في " الجواهر " الخ . وهو المختار عند الحنفية كما حققه ابن الهمام في " الفتح " واستدل برواية صريحة عند أبي داؤد عن وائل وفيها : قال : أبصر النبي ﷺ حين قام إلى الصلاة فرفع يديه حتى كانتا بحيال منكبيه وحاذى بابهاميه أذنيه . وبهذا دفع التعارض لا بما ذكره الطحاوي ، وتبعه صاحب " الهداية " من حمل رواية المنكبين على حالة العذر من البرد في الشتاء . وأما مذهب أحمد ففي الرفع تخيير إلى فروع الأذنين أو إلى المنكبين. ولكنه مال إلى ترجيح الثاني ، وفي الأصابع اختار الضم دون النشر وهذا ملخص ما في " المغني " (١ — ٥١٦) وإلى المنكبين أصح قولي مالك كما في " العمدة " عن القرطبي ، وتقدم نقل الحافظ عن ابن شاس ، وأما في المد والنشر والضم والتفريق فاختلف أقوال المالكية ، ونقل المحاملي منهم استحباب تفريق الأصابع وراجع لتفصيل أطراف المسألة ومذاهب الأئمة " العمدة " (٣ — ٦ و ٧) .

قوله : وحديث يحيى بن يمان خطأ ، يريد المؤلف الإمام أن متن حديث أبي هريرة الصحيح كما رواه ابن عبد المجيد الحنفي عن ابن أبي ذئب لا كما رواه ابن يمان عنه فأخطأ ابن يمان في ضبطه وأصاب ابن عبد المجيد فرواه على الوجه الصحيح . وكذلك يقول ابن أبي حاتم في "كتاب العلل " (١ — ٩٨ ٩٩) :

سعيد بن سمعان عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة نشر أصابعه » . قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة قد رواه غير واحد عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة : « أن النبي ﷺ كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً » وهو أصح من رواية يحيى بن اليمان ، وأخطأ ابن يمان في هذا الحديث .

حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن أنا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي نا ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان قال سمعت أبا هريرة يقول : « كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً » . قال أبو عيسى : قال عبد الله وهذا أصح من حديث يحيى بن يمان . وحديث يحيى بن يمان خطأ .

قال أبي : وهم يحيى ؛ إنما أراد "كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً" كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب اه . قال الراقم : إن كان الطعن في المتن لأجل ضعف يحيى من قبل حفظه أو غيره كما حققوه فالأمر إليهم وهم أحق بذلك لا يليق بنا أن ندخل فيه معهم ونحكم إلى ذوقهم وبصيرتهم أمر الأسانيد والمتون غير أنه ربما يخطر بالبال أنه لا يبعد أن يكون ذلك الحكم منهم من أجل الفقه ، وظنوه معارضاً للفظ عبيد الله بن عبد الحميد ؛ ولا معارضة فيه أصلاً . أما أولاً : فلما حكى ابن قدامة في "المغني" (١ — ٥١٦) عن أحمد: أهل العربية قالوا : هذا الضم — وضم أصابعه — وهذا النشر — ومد أصابعه — وهذا التفريق — وفرق أصابعه — آه . فإذن يكون مآل المد والنشر واحداً فللنشر معنيان أحدهما : ضد القبض والثاني : ضد الضم ، فإذن يجتمع بين المد والنشر ، وإذا كان المآل واحداً وارتفع التعارض فلا داعي لتضعيف اللفظ ، والرواية بالمعنى شائعة فيهم وقد تقدم تحقيقه . وأما ثانياً : فأقول : إن ذهبنا إلى الفرق بين اللفظين فلا تعارض أيضاً فإن مد اليدين بعد

(باب فى فضل التكبير الاولى)

حدثنا عقبة بن مكرم ونصر بن على قالا نا سلم بن قتيبة عن طعمة بن

أن جعلناه مد أصابع اليدين ـ يدل على بسط الأصابع بأن لا تكون مضمومة مقبوضة . والنشر هو التفريج ضد الالصاق فيكون مفادها أن تكون الأصابع مبسوطة ومنفرجة لا مقبوضة وملصقة ، فلا مانع إذن من صحة كلا اللفظين . ثم هذا يبتنى على أن اللفظين كل له موضعه ومحمله فوقع الاختصار فى الرواية ، فذكر كل ما لم يذكره الآخر ، ويحتمل أن يكونا حديثين عند ابن أبى ذئب عن ابن سمعان عن أبى هريرة فروى يحيى حديثاً وغيره حديثاً آخر ، واختيار بعض الأئمة التفريج بين الأصابع دليل على صحة الحديث عنده وعند كل من اختار التفريج . ثم لما كان التفريج المفرط خلاف هيئة الخشوع وكان فيه تكلف فاختار بعضهم التفريج الوسط واختار بعضهم الابقاء على الحالة الطبيعية وفيها بعض التفريج ، ثم إذا تعين محمل رواية يحيى بن يمان وعدم تعارضه مع رواية عبيد الله فلا بأس بالعمل به وإن لم يتابعه أحد ما لم يخالفه أحد فإنه على كل حال يكون أقوى من الرأى المحض الذى لا يستند إلى نص والله أعلم .

ـ: باب فى فضل التكبيرة الأولى :ـ

يدرك فضيلة الافتتاح من أدرك الركعة عند أبى حنيفة ، هذا هو الذى صححه ابن عابدين عن " التتارخانية " وفيه أقوال أخر راجع " رد المحتار " (١ ـ ٤٩١) من أواخر صفة الصلاة فى بحث السلام ، وهو أحد الوجوه الخمسة عند الشافعية انظر " المجموع " (٤ ـ ٢٠٧) . فيمتد فضل التحريمة إلى الركوع . وقال علماء المذاهب الأربعة : إن من أدرك الركوع مع الإمام فقد أدرك الركعة . قال النووى فى " المجموع " (٤ ـ ٢١٥) : وهذا الذى ذكرناه من أدرك الركعة بادراك الركوع هو الصواب الذى نص عليه الشافعى

عمرو عن حبيب بن أبي ثابت عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ :

وقاله جماهير الأصحاب وجماهير العلماء وتظاهرت به الأحاديث وأطبق عليه الناس اه . وخالفهم الصبغي (١) تلميذ ابن خزيمة وقواه تقي الدين السبكي كما قال الحافظ في " فتح الباري " في شرح قوله : " وما فاتكم " (٢ — ٩٩) واستدل به على أن من أدرك الإمام راكعاً لم تحسب له تلك الركعة للأمر باتمام ما فاته لأنه فاته الوقوف والقراءة فيه ، وهو قول أبي هريرة وجماعة بل حكاه البخاري في " القراءة خلف الإمام " عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام . قال : واختاره ابن خزيمة والصبغي وغيرهما من محدثي الشافعية ، وقواه الشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين والله أعلم اه . وقال النووي في " المجموع " : و فيه وجه ضعيف مزيف أنه لا يدرك الركعة بذلك ، حكاه صاحب " التتمة " عن إمام الأئمة محمد بن اسحاق بن خزيمة . . . . . وحكاه الرافعي عنه وعن أبي بكر الصبغي . . . . قال صاحب " التتمة " : هذا ليس بصحيح لأن أهل الأعصار اتفقوا على الادراك به فخلاف من بعدهم لا يعتد به اه . وقال الحافظ : ما نسب إلى ابن خزيمة لم أجده في " صحيحه " ، وقال في " التلخيص " (ص — ١٢٧) : قلت : وراجعت " صحيح ابن خزيمة " فوجدته أخرج عن أبي هريرة : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه » وترجم له

---

(١) تنبيه : وقع في " العرف الشذي " و " فتح الباري " الضبعي بالضاد المعجمة والعين المهملة وهو تصحيف ، والصحيح بكسر الصاد المهملة وإسكان الباء الموحدة والغين المعجمة كما ضبطه النووي في " المجموع " . وقال التاج السبكي في " الطبقات " (٢ — ١٦٨) : كان يبيع الصبغ بنفسه أو يعمله بنفسه الخ . وهو محمد بن عبد الله أبو بكر الصبغي توفي سنة ٣٤٤ — هـ وأحمد بن اسحاق الضبعي بالضاد المعجمة والعين المهملة رجل آخر .

« من صلى لله أربعين يوماً فى جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتب له براءتان براءة من النار وبراءة من النفاق » . قال أبو عيسى : قد روى هذا الحديث

ذكر الوقت الذى يكون فيه المأموم مدركاً للركعة إذا ركع إمامه قبل ، وهذا مغاير لما نقلوه عنه آه . قال الشيخ رحمه الله : كان هو منسوباً إلى تلميذه فاختلط على البعض وعزاه إلى ابن خزيمة . قال الراقم : ومما يؤيد ذلك أن التاج السبكى ذكر مسائله التى تفرد بها فذكر أن رفع اليدين ركن من أركان الصلاة. وذكر أن الجماعة شرط فى صحة الصلاة، وأن من صلى خلف الصف وحده يعيد، ولم يذكر ذلك من مسائله أنظر " الطبقات " (٢ — ١٣٥) فالحافظ حكاه عنه فى " الفتح " مشياً على ما قاله القوم ، وتردد فيه فى " التلخيص " والله أعلم . وكان الشوكانى يقول به ثم رجع عنه فى " فتاواه " .

قوله : من صلى لله أربعين يوماً ، اشتهر بين العوام : أن من صلى أربعين يوماً بالجماعة تعود الصلاة ، ولعلهم أخذوا عن هذا الحديث وهو ضـ ـف كما يقول الحافظ فى " التلخيص " (ص — ١٢١) ما ملخصه رواه الترمذى من حديث أنس ، وضعفه والبزار واستغرب به ، ورواه أنس عن عمر عند ابن ماجه أشار إليه الترمذى وهو ضعيف باسماعيل بن عياش رواه عن مدنى ، وله طرق أخرى ضعيفة عند الدارقطنى فى " العلل " وابن الجوزى كذلك فى " العلل " ثم ذكر الحافظ عدة أحاديث فى فضل التحريمة كلها ضعيفة . قال الراقم : الترمذى لم يصرح بالضعف فى الطريق الأولى غير أنه صرح بتفرد سلم بن قتيبة عن طعمة بن عمرو برفعه ، وسلم هذا صدوق ، وطعمة وثقه ابن معين ، وفى " التقريب " : أنه صدوق فكان من حقه أن يكون حسناً غريباً، ثم إن تعدد طرقه يزيده قوة ثم إن الباب باب الفضائل فيصح به الأخذ من غير ريب والله أعلم .

عن أنس موقوفاً ولا أعلم أحداً رفعه إلا ما روى سلم بن قتيبة عن طعمة بن عمرو ، وإنما يروى هذا عن حبيب بن أبي حبيب البجلي عن أنس بن مالك قوله حدثنا بذلك هناد نا وكيع عن خالد بن طهمان عن حبيب بن أبي حبيب البجلي عن أنس قوله ولم يرفعه . وروى اسماعيل بن عياش هذا الحديث عن عمارة بن غزية عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ نحو هذا، وهذا حديث غير محفوظ وهو حديث مرسل عمارة بن غزية لم يدرك أنس ابن مالك .

(باب ما يقول عند افتتاح الصلاة)

قوله : عن أنس موقوفاً ، قال الشيخ الموقوف فى مثله فى حكم المرفوع فإنه لا مدخل للعقل فى ذكر البراءتين . كما قاله القارى فى "المرقاة" وهو مسألة متفق عليها تقرر حكمها فى محله من كتب أصول الفقه والحديث .

— ٤ باب ما يقول عند افتتاح الصلاة :—

قال أبوحنيفة والشافعى وأحمد باستحباب دعاء الاستفتاح قبل الفاتحة ، وقال مالك بعدمه ، قال فى "شرح المهذب" (٣ — ٣٢١) : أما الاستفتاح فقال باستحبابه جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، ولا يعرف من خالف فيه إلا مالكاً رحمه الله فقال : لا يأتى بدعاء الاستفتاح ولا بشئ بين القراءة والتكبير أصلاً بل يقول : الله أكبر ، الحمد لله رب العالمين الخ. ثم اختلف الثلاثة فى الاختيار وقد ثبتت صيغ كثيرة للدعاء من الثناء ودعاء التوجيه وغير ذلك ، منها حديث على عند "مسلم" : « وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض . . . . إلى قوله أستغفرك وأتوب إليك » . منها حديث أبى هريرة عند الشيخين : « اللهم باعدبينى وبين خطاياى » الخ ومنها حديث عائشة مرفوعاً عند أبى داود والترمذى وغيرهما « سبحانك اللهم و

حدثنا محمد بن موسى البصرى نا جعفر بن سليمان الضبعى عن على بن على

بحمدك » الخ، وموقوفاً على الفاروق كما ذكره الشيخ ، وذكره الترمذى فيه من الزيادة وهى عند أبى داود والنسائى أيضاً ، ومنها حديث جابر عند البيهقى مرفوعاً وفيه جمع بين سبحانك اللهم والتوجيه . وانظر لبعض التفصيل " شرح المهذب" وما ذكره الجزرى فى " الحصن الحصين" والزيلعى فى " التخريج" (١ ــ ٣١٨) وما بعدها ، ويجوز كلها عندهم وإنما الخلاف فى الأفضلية ، فاختار الشافعى ما فى " الصحيحين" من حديث أبى هريرة : « اللهم باعد بينى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب » الخ ولكن الذى ذكره النووى والبدر العينى والموفق بن قدامة وغيرهم استحباب ما فى حديث على عند مسلم من الدعاء الطويل الذى أشرت إليه . انظر " شرح المهذب (٣ ــ ٣١٤) و" العمدة " (٣ ــ ٣٦) و" المغنى " (١ ــ ٥٢٠) . واختار أبوحنيفة و أحمد ما رواه مسلم فى " صحيحه " فى (باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة) (١ ــ ١٧٢) موقوفاً على عمر : « سبحانك اللهم وبحمدك » الخ روى أيضاً من حديث عمر مرفوعاً عند الدارقطنى ثم قال : والمحفوظ عن عمر من قوله وروى مرفوعاً عن أنس وعائشة وأبى سعيد الخدرى وجابر وابن عمر وعبد الله بن مسعود فى أكثرها كلام انظر " نصب الراية " (١ ــ ٣٢٠) وما بعدها و" فتح القدير" (١ ــ ٢٠٢) . قال الشيخ : ولنا مرفوع أيضاً أخرجه الطبرانى فى (كتاب الدعاء) حكاه الزيلعى وسنده صحيح . قال الراقم : ولعل الشيخ يريد ما أخرجه الزيلعى عن أنس رواه باسناد الدارقطنى ، و قال الدارقطنى : اسناده كلهم ثقات ، وأخرجه عن الطبرانى فى كتابه " المفرد فى الدعاء " من طريق عائذ بن شريح عن أنس ، ومن طريق حميد الطويل عنه وأراه أمثل طرقه . وفى " زوائد الهيثمى " (٢ ــ ١٠٧) وعن أنس عن النبى ﷺ : وأنه كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذى أذنيه يقول : سبحانك اللهم

الرفاعي عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري قال : « كان رسول الله صلى
وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » . رواه الطبراني في "الأوسط" ورجاله موثقون اه . وفي "المغني" (١ — ٥٢٢) رواه أنس واسناد حديثه كلهم ثقات رواه الدارقطني وعمل به السلف فكان عمر رضي الله عنه يستفتح به بين يدي أصحاب رسول الله ﷺ . فروى الأسود أنه صلى خلف عمر فسمعه كبر فقال سبحانك اللهم . . . . فلذلك أختاره أحمد آه . وبالجملة فاسناد الدارقطني والطبراني يصلح أن يقال له صحيح وسأذكر ما يتعلق بحديث أبي سعيد الخدري قريباً وبالله التوفيق . وأثر عمر أخرجه في "كتاب الآثار" (ص — ١٤) (باب افتتاح الصلاة) وفيه قصة سؤال أهل البصرة عن عمر ، قال محمد : أخبرنا أبوحنيفة عن حماد عن إبراهيم « أن أناساً من أهل البصرة أتوا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يأتوه إلا ليسألوه عن افتتاح الصلاة قال : فقام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فافتتح الصلاة وهم خلفه ثم جهر فقال : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم قال : وبهذا نأخذ في افتتاح الصلاة ولكنا لا نرى أن يجهر بذلك الإمام ولا من خلفه وإنما جهر بذلك عمر رضي الله عنه ليعلمهم ما سألوه عنه » آه وكذا أخرجه الامام أبو يوسف عن أبي حنيفة بهذا الاسناد في "الآثار" (ص—٢١) وفيه : أن رهطاً من أهل البصرة دخلوا على عمر رضي الله عنه الخ .

تنبيه : وقع في "العرف الشذي" هنا ، وفيه سؤال أهل كوفة عمر فعلمهم بالفعل الخ والصحيح "أهل البصرة" بدل أهل الكوفة كما في "كتاب الآثار" وأما المرفوع الذي أخرجه الزيلعي من كتاب الدعاء للطبراني فوقع في سنده زحويه بالزاء المعجمة وهو خطأ من الناسخ والصحيح بالمهملة ، الخطأ كان في النسخة المطبوعة بالهند والتي طبعت بنفقة المجلس العلمي ففيها ، بالمهملة وقد

إذا قام إلى الصلاة بالليل كبر

نبهت على أن الزيلعي أخرجه من كتاب الدعاء بسندين و رهوية وقع في الثاني فهو الذي أراده الشيخ وهو أمثل الاسنادين ، ولذا قال الشيخ " بسند صحيح " .

تنبيه : صحت أذكاره ﷺ في ستة مواضع : عقب التحريمة ، وفي الركوع ، والاعتدال منه ، وفي السجود ، وبين السجدتين ، وقبل السلام كذا في " المواهب " وكان يدعو أيضاً في القنوت وإذا مر بآية رحمة أو آية عذاب و الأحاديث في ذلك كلها في الصحاح ، ولاحاجة إلى تخريجها فإنها كلها مذكور في مظانها ليست بعيدة التناول ويكفي لها مراجعة " الحصن الحصين " أيضاً .

تنبيه آخر : قال الشيخ : ذكر ابن أمير الحاج في " الحلية " : أنه يجوز قرأة الأذكار المأثورة في الأحاديث في الصلاة النافلة ، وكذا يجوز في الفرائض إذا لم يثقل على القوم ، وأما عامة علمائنا فلم يذكروا هذه المسألة في تآليفهم فربما يتوهم أنهم تركوا الأذكار بتاتاً ، وليس الأمر هكذا فإن تصريحهم بالجواز في النوافل يدل أن منشأ عدم قرأتها في الفرائض هو مخافة الثقل على القوم . قال الراقم : "الحلية" غير مطبوعة لم أظفر بها واستقريت هذا النقل بواسطة ما عندى من الكتب المطبوعة التي ألفت بعدها فلم أفز بعد ، والنقل هذا مهم وعامة الحنفية يحملون هذه الأذكار والأدعية المأثورة على النوافل ، وقد جاء في دعاء التوجيه عند النسائي وأبي عوانة : « كان إذا قام يصلي تطوعاً قال : الله أكبر وجهت وجهي » الخ ويقولون بالتوسع في باب التطوع ، وبالتحجر في باب الفرائض ، نعم صرحوا بعدم الفساد في الفرائض بقرائتها كما حكاه الطحطاوي عن " الحلبي " في شرح " المراقي " فلو ثبت أن منشأ نهيهم عن قراءتها هو ثقلها على القوم ثبت أن قراءتها أفضل في الفرائض أيضاً للمنفرد بل للمقتدى أيضاً إذا تمكن والله أعلم . ثم رأيته في " رد المحتار " وفي مذكرة

للشيخ رحمه الله أحال على "إمام الكلام" (ص ـــ ١٧١) و"السعاية" كلاهما للشيخ اللكنوى، وعلى" رد المحتار" فقال فى" رد المحتار" (١ - ٤٧٢) من قوله : وليس بينهما ـــ أى بين السجدتين ـــ ذكر مسنون ، ناقلاً عن "الحلية" : و قال على أنه إن ثبت فى المكتوبة فليكن فى حالة الإنفراد أو الجماعة والمأمومون محصورون لا يتثقلون بذلك كما نص عليه الشافعية ولا ضرر فى التزامه وإن لم يصرح به مشائخنا ؛ فإن القواعد الشرعية لاتنبو عنه ، كيف والصلاة والتسبيح والتكبير والقراءة كما ثبت فى السنة اهـ . وقال ابن عابدين قبله : قال أبو يوسف سألت الإمام أيقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع والسجود : اللهم اغفر لى ؟ قال : يقول : ربنا لك الحمد وسكت ولقد أحسن فى الجواب إذ لم ينه عن الإستغفار "نهر" وغيره . أقول : بل فيه إشارة إلى أنه غير مكروه إذ لو كان مكروهاً لنهى عنه كما ينهى عن القراءة فى الركوع والسجود ، وعدم كونه مسنوناً لا ينافى الجواز كالتسمية بين الفاتحة والسورة بل ينبغى أن يندب الدعاء بالمغفرة بين السجدتين خروجاً عن خلاف الإمام أحمد لابطاله الصلاة بتركه عامداً ولم أر من صرح بذلك عندنا ولكن صرحوا باستحباب مراعاة الخلاف والله أعلم . انتهى ومثله فى "منحة الخالق" له . قال الراقم : فرق بين السكوت المجرد وبين السكوت عنه مع وجود السؤال والجواب فى البين فقول ابن عابدين محل نظر من جهة القواعد ، والظاهر من هذا السكوت هو النفى حيث اكتفى فى الجواب بقوله : يقول : ربنا ولك الحمد . والله أعلم .

تنبيه : حديث على فى دعاء التوجيه قدمنا أنه وقع فى رواية النسائى وأبى عوانة تقييده بالتطوع ، ورواه مسلم أيضاً فى التهجد فى (باب صلاة النبى ﷺ ودعائه بالليل) وهذا يدل على تقييده عنده أيضاً بالتطوع ، بل صرح الحافظ فى " بلوغ المرام " بعد تخريجه : وفى رواية له ـــ أى مسلم ـــ أن ذلك فى صلاة

الليل ولم نجده فى نسخ "مسلم" عندنا، والحافظ متثبت فيحتمل أن يكون فى نسخة عنده ولا يبعد فقد وقع ذلك عند النسائى ومسلم ، وهذا دليل التخصيص بالتطوع عندنا ، ولكن وقع فى رواية الشافعي فى "الأم" وأحمد فى "مسنده" والترمذى فى " الدعوات " فى رواية وأبى داؤد فى رواية وابن حبان فى " صحيحه " و الدارقطنى فى " سننه " تقييده بالمكتوبة ، فلفظ الترمذى : أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة . ولفظ الدارقطنى : كان إذا ابتدأ الصلاة المكتوبة . و تمسك به من ذهب إلى تعميم استحبابه فى الصلوات كلها . وأجيب من هذه الزيادة بوجوه : الأول : أن هذه الزيادة غير محفوظة ، قال ابن صاعد : لا أعلم يقول فى هذا الحديث فى المكتوبة إلا موسى بن عقبة حكاه فى "كنز العمال " (٤ — ٢١١) وقال صاحب " الهدى" (١ — ٧٢) بعد ذكر حديث على هذا : ولكن المحفوظ أن هذا الاستفتاح إنما كان يقوله فى قيام الليل اه . والثانى : أن هذا كان فى أول الأمر ، حكاه البدر العينى . وقال ابن قدامة : العمل به متروك فإنا لا نعلم أحداً استفتح بالحديث كله وإنما كانوا يستفتحون بأوله اه . حكاه البدر العينى فى " العمدة " (٣ — ٣٦) وهى فى" المغنى" . والثالث: أن الحديث المشتمل على هذه الزيادة يظهر أنه مركب من حديثين وذلك ظاهر جداً فى سياق الترمذى فى الدعوات ففيه : أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة رفع يديه حذو منكبيه ويصنع ذلك إذا قضى قراءته وأراد أن يركع ويصنعه إذا رفع رأسه من الركوع . . . . . ثم ذكر فيه : ويقول حين يفتتح الصلاة بعد التكبير وجهته الخ ووقع مفرقاً فى طرق . وفى " الزوائد " (٢ — ١٠٧) : وعن أبى رافع قال: دفع إلى كتاب فيه استفتاح رسول الله ﷺ كان إذا كبر قال : إنى وجهت الخ وراجع " الدارقطنى" (ص — ١٠٧) وهذا الثالث وما بعده لشيخنا فى مذكرته ، وقد أشار أيضاً فيها إلى ما ذكرته وأوضحته .

ثم يقول : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك

ويخطر بالبال أيضاً أن الثابت فى رواية أبى هريرة فى " الصحيحين " هو السكوت هنية ولا يحتمل ذلك الدعاء الطويل، ثم فيها تصريح اللهم باعد الخ دون ما ورد فى حديث على الطويل فلعل هذا الدعاء لم يكن فى المكتوبة فى صلاة الجماعة وإلا أجاب به ﷺ والله أعلم . ويقول الإمام النووى فى "كشف الغمة" (١ — ٧٨) وتارة يقول : سبحانك اللهم الخ ، وكان أكثر مداومته ﷺ على هذا حتى كان أبوبكر وعمر رضى الله عنهما يجهران به بمحضر جمع من الصحابة ليتعلمه الناس اه . وإنما أطلت الكلام فيه رداً على زعمه صاحب " تحفة الأحوذى" القوة فى جانب آخر لكى يظهر تعديل الكفتين وبالله التوفيق.

قوله : سبحانك اللهم وبحمدك ، قال الشيخ : قال أكثر العلماء : وبحمدك حال والواو زائدة (والباء للملابسة) وعندى اختصار من الجملتين أى سبحت سبحانك وحمدتك حمداً فلا يلزم القول بزيادة الواو . قال الراقم : والذى اختاره الشيخ هو الذى اختاره صاحب " البحر" فقال : وبحمدك أى نحمدك بحمدك فهو فى المعنى عطف الجملة على الجملة فحذفت الثانية كالأولى وأبقى حرف العطف داخلاً على متعلقها مراداً الدلالة على الحالية من الفاعل فهو فى موضع نصب على الحال ... فكأنه إنما أبقى ليشعر بأنه قد كان هنا جملة طوى ذكرها إيجازاً آه . وهو رحمه الله كأنه أراد أن يجمع بين كونه جملة معطوفة وبين كونه حالاً وهو لطيف جداً ، ثم ذكر : والحاصل أنه نفى بقوله سبحانك صفات النقص وأثبت بقوله بحمدك صفات الكمال لأن الحمد اظهار الصفات الكمالية ، ومن هنا يظهر وجه تقديم التسبيح على التحميد اه . قال الراقم : فيكون حاصل المعنى : ننزهك يا الله أى نعتقد نزاهتك عن كل صفة لا تليق بك ، وحال كوننا نثنى عليك بكل ما يليق بعظمتك فتكون هذه الجملة فى معرض التعليل للأولى . وبالجملة المختار أن الواو إما للعطف وإما

ولا إله غيرك ثم يقول : الله أكبر كبيراً ثم يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه و نفخه و نفثه » . وفى الباب عن على وعبد الله بن مسعود وعائشة وجابر وجبير بن مطعم وابن عمر . قال أبو عيسى: وحديث أبى سعيد أشهر حديث فى هذا الباب، وقد أخذ قوم من أهل

الحال ، وما ذكره الخطابى عن " الزجاج" من تفسيره بقوله : " سبحانك اللهم وبحمدك سبحت » فيحتمل كلا الاحتمالين كما يقوله الطيبى ، وراجع " التفسير البيضاوى" من قوله : (ونسبح بحمدك ونقدس لك) ، وراجع شرح سائر الكلمات من " البحر الرائق" . و" سبحان" مصدر سبح مجرداً ، قال صاحب " القاموس" : وسبح كمنع سبحاناً وسبح تسبيحاً قال سبحان الله اهـ . قال الراقم : واستدل الشيخ رحمه الله بقول الشاعر :

قبح الله وجوه تغلب كلما سبح الحجيج وكبروا إهلالاً

سمعته عنه فى درس " شرح السلم " لبحر العلوم اللكنوى . وكذا ذكر صاحب " البحر" أن سبحان مصدر كغفران اهـ . وذكره صاحب " القاموس" و استشهد بالبيت المذكور . لا من سبح المزيد كما قال بعض المنطقيين من أنه اسم مصدر أوعلم مصدر من التفصيل انظر " شرح القاضى على السلم" مع منهواته وتعليقاته . وكل ذلك يدل على عدم عنايتهم باللغة وعدم مهارتهم فيها .

قوله : من همزه ، بدل اشتمال من الشيطان أى وسواسه ونفخه أى كبره ونفثه أى سحره أو شعره . قال الراقم : ثم إنه قد جاء فى غير رواية أبى سعيد تفسير هذه الثلاثة نفثه: الشعر . ونفخه: الكبر . وهمزه : المؤتة أى الجنون قاله فى " شرح المهذب" (٣ — ٣٢٠) . قال الراقم : وهى عند أبى داؤد وابن ماجه من حديث جبير بن مطعم وفيه قال عمرو — وهو ابن مرة راوى الحديث عن عاصم عن ابن جبير عن أبيه — : همزه المؤتة الخ . فالظاهر أنه

العلم بهذا الحديث، وأما أكثر أهل العلم فقالوا : إنما يروى عن النبى ﷺ أنه كان يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » ، وهكذا روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم . وقد تكلم فى اسناد حديث أبى سعيد كان يحيى بن سعيد يتكلم فى على بن على وقال أحمد : لا يصح هذا الحديث .

مدرج من الراوى ، ولذا قال الحافظ التوربشتى الحنفى شارح "المصابيح" و الطيبى الشافعى شارح "المشكاة" : لو صح أن التفسير من المتن فلا محيد عنه وإلا فالأشبه تفسير النفث بالسحر لقوله تعالى : (ومن شر النفاثات فى العقد) وتفسير الهمز بالوسوسة لقوله تعالى: (وقل رب أعوذبك من همزات الشياطين وأعوذبك رب أن يحضرون) انتهى ملخصاً من عدة مصادر .

فائدة : إن حسن الشعر وقبحه بحسن مضمونه فحسنه حسن وقبيحه قبيح غير أنه لما كانت الأشعار أكثرها قبيح لذا ذمته الشريعة ، وللتاج السبكى فى "طبقاته" بحث نفيس حاو للفوائد فى الشعر ومدحه وهجوه، من شاء فليراجع "الطبقات الكبرى" (١ — ١١٦) وما بعدها . وأما الكلام من حيث الفقه فانظر له "رد المحتار" فى أوائله قبل رسم المفتى (١ — ٤٣) وقبيل الوتر والنوافل (١ — ٦١٧ و٦١٨) وثبت الشعر عن الامام الشافعى رحمه الله . قد أفرد السبكى فى "طبقاته" باباً لما روى من شعره فراجع (١ — ١٥٥ إلى ١٦٣) ومن شعره :

وأنزلنى طول النوى دار غربة   يجاورنى من ليس مثلى ليشاكله
أحامقــه حتى يقـال سجيــة   ولو كان ذا عقل لكنت أعاقله

ونسب الشيخ عبد القادر القرشى بيتين إلى أبى حنيفة فى "الجواهر المضيئة"

حدثنا الحسن بن عرفة ويحيى بن موسى قالا نا أبومعاوية عن حارثة بن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة قالت « كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة قال:

(٢ — ١٠١) فى ترجمة محمد بن عمر الديدوردى قال : وأنشد عن أبي حنيفة أنه أنشد عن قوله :

من طلب العلم للمعاد فاز بفضل من الرشاد
فى الخسر من كان قد عراه لنيل فضل من العباد

وكذا ذكرهما الخوارزمى فى " جامع المسانيد " (٢ — ٣٧٩) وصدر البيت الثانى عنده هكذا : [ونال حسناه من أتاه] .

وكذلك نسب شعر إلى البخارى ذكر السبكى فى " طبقاته " (٢ — ١٧ و١٨) ما روى من شعره ، ومن شعره حين بلغه خبر وفاة الدارمى صاحب " المسند " :

إن عشت تفجع بالأحبة كلهم وفناء نفسك لا أبالك أفجع

قال الشيخ : وأما مالك وأحمد فلم أقف لهما على شعر . قال الراقم : وذكر السفارينى عن ابن عبد البر بسنده عن أحمد هذه الأبيات :

دين النبي محمد آثار نعم المطية للفتى أخبار
لا تعدعن علم الحديث وأهله فالرأى ليل والحديث نهار
ولربما جهل الفتى طرق الهدى والشمس طالعة لها أنوار

وقد ثبت أنه ﷺ سمع مائة بيت من قصيدة أمية بن أبي الصلت كما أخرج مسلم فى " صحيحه " (٢ — ٢٣٩) عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال : « ردفت رسول الله ﷺ يوماً فقال هل معك من شعر أمية ابن أبي الصلت شيئاً ؟ قلت: نعم قال: هيه فأنشدته بيتاً فقال: هيه ثم انشدته بيتاً فقال: هيه حتى أنشدته مائة بيت» . وفى رواية أخرى له فلقد كاد يسلم فى شعره . قال النووى: ومقصود

سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » . قال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وحارثة قد تكلم فيه من

الحديث أن النبي ﷺ استحسن شعر أمية واستزاد انشاده لما فيه من الاقرار بالوحدانية والبعث ففيه جواز انشاد الشعر الذى لا فحش فيه وسماعه . وسواء شعر الجاهلية وغيرهم وإن المذموم من الشعر الذى لا فحش فيه إنما الاكثار منه وكونه غالباً على الإنسان فأما يسيره فلا بأس بانشاده وسماعه وحفظه انتهى.

قوله : وقد تكلم في إسناد حديث أبي سعيد . قال الشيخ : يمكن تحسين حديثه هذا فإن " النسائي" (١ — ١٤٣) أخرجه . قال الراقم : يريد الشيخ رحمه الله أن شرط النسائي في " مجتباه " أشد من شرط سائر أصحاب السنن بل التزم في كتابه هذا تخريج ما هو صحيح عنده فهو إذن صحيح على شرطه ولا ينزل عن الحسن عند غيره مثل هذا فأقل أحواله أن يكون حسناً . قال الراقم : وعلي بن نجاد بن رفاعة وثقه وكيع وابن معين وأبوزرعة وكفى بهم . قال ابن الهمام: وقال حرب عن أحمد: لم يكن به بأس، وفي رواية عن أحمد : صالح، وقال أبوحاتم: ليس بحديثه بأس، وقال النسائي: لا بأس به . وقال أبوبكر البزار: بصري ليس به بأس كما في " التهذيب"، وقال المنذري: وثقه غير واحد وتكلم فيه غير واحد كما في " تخريج الزيلعي" . وبالجملة مثل هذا لا ينزل عن الحسن وبالأخص إذا كان لـه شاهد من حديث أنس باسناد جيد عند الدارقطني و الطبراني ومن حديث عائشة أخرجه الحاكم باسناد أبي داؤد والترمذي كليهما ، وقال ، صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه ، قال : ولا أحفظ فيه أصح من هذا ، وصح عن عمر الافتتاح به بعده عليه السلام مع الجهر به لقصد تعليم الناس ليقتدوا به فكان دالاً على أنه الذى كان عليه ﷺ آخر الأمر . فهذه الشواهد والقرائن تؤيد صحة الحديث من رواية أبي سعيد بحيث يطمئن به القلب ولذا يقول الحافظ فضل الله التوربشتي الحنفي : حديث الاستفتاح "بسبحانك اللهم"

قبل حفظه ، وأبو الرجال اسمه محمد بن عبد الرحمن .

حديث حسن مشهور ، وأخذ به الخلفاء وعمر رضى الله عنه ، وقد أخذ به عبد الله بن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة وكثير من علماء التابعين ، واختاره أبوحنيفة ، وقد ذهب إليه الأجلة من علماء الحديث كسفيان الثورى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه . وأما ما ذكره الترمذى فهو كلام فى اسناد الحديث الذى ذكره ولم يقل أن إسناده مدخول من سائر الوجوه ، وهذا الحديث رواه الأعلام من أئمة الحديث وأخذوا به ، ورواه أبوداؤد فى " جامعه " باسناده وهو إسناد حسن رجاله مرضيون انتهى كلامه حكاه الطيبى كما فى حاشية "الترمذى المطبوع بالهند. قال الراقم : فمع هذه القوة من تعاضد الأسانيد وتعامل الخلفاء وفقهاء الصحابة واحتجاج الفقهاء المحدثين أصبح له مزية على سائر ما صح عنه ﷺ حيث اجتمعت فيه جهات لم تجتمع فى غيره . ثم إن الشافعية صرحوا بجواز كل ما صح وثبت وصرحوا بأدا السنة بكل ذلك والآخرون يدعون أداء السنة "بسبحانك اللهم" خاصة ، وما عدا ذلك يخصونه بالنوافل ، قال البدر العينى فى " العمدة " (٣ — ٣٧) : وقال البغوى : وبأى دعاء من الأدعية الواردة فى هذا الباب استفتح حصل سنة الإفتتاح . وعندنا لا يستفتح إلا " بسبحانك اللهم " إلى آخره اه . قلت : وقد تقدم أن النووى مال إليه فى "كشف الغمة " واعترف بأن الشيخين يعملان به ويجهران به بمحضر من الصحابة . فعلى هذا لا شك أن الأحوط ما اختاره الحنفية والحنابلة والله أعلم بالصواب .

فائدة لطيفة : فى مذكرة للشيخ رحمه الله : واقتصر الشافعية على التوجيه لما فى "الأنعام" بعد قول ابراهيم (هذا أكبر) : واكتفى الحنفية بالتسبيح لما فى الطور : (وسبح بحمد ربك حين تقوم) والذى يظهر أنه عام فى كفارة المجلس كما عند النحاس عن ابن مسعود ، والتسبيح هنا كما فيه و" الدر المنثور" وراجعه من " يونس " (ودعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام و

(باب ما جاء فى ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم)

حدثنا أحمد بن منيع نا اسماعيل بن ابراهيم نا سعيد الجريرى عن قيس بن عباية

آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) . انتهى وهذا ذقه إن كنت أهله و من لم يذق لم يدر .

—: باب ما جاء فى ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم :—

مسألة البسملة مسألة عظيمة أصبحت من معضلات المسائل الفقهية ، فهل تصح الصلاة بدونها أولا تصح؟ والصلاة هى أعظم أركان الإسلام بعد التوحيد وعنى بها العلماء قديماً وحديثاً سلفاً وخلفاً ، وأفردوها بالتآليف فاجتمع فيها مصنفات مفردة كثيرة منها لابن خزيمة وابن حبان والدارقطنى والبيهقى وابن عبد البر وآخرين كما ذكره ابن عبد الهادى وحكاه الزيلعى . قال الراقم : و منها للحافظ ابن طاهر المقدسى اختار فيها ما اختاره أبوحنيفة وأحمد بعد ما جرى عمله على ما ذهب إليه الشافعية لتأثره ببيئته وما حوله وقرأت كتابه بالقاهرة سنة ١٣٥٧ — ه وهو عندى مخطوط موجود ، وقد جمع أبومحمد عبد الرحمن المقدسى فى كتابه المشهور فى ذلك مجلداً كبيراً ، وحوى فيه معظمات المصنفات كما يقوله النووى فى "شرح المهذب"، ومنها لمحمد بن نصر المروزى ولأبى عبد الله الحاكم ولأبى بكر الخطيب كما أشار إليه النووى ، ولغير هؤلاء أبحاث مسهبة فى تآليفهم، والتصانيف المذكورة غير مطبوعة ما عدا تاليف ابن عبد البر حيث طبع بالقاهرة وسماه " الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف". وأوفاهم بحثاً محرراً من الشافعية النووى فى " شرح المهذب" ، ومن الحنابلة ابن عبد الهادى ، ومن الحنفية الزيلعى الحافظ ثم البدر العينى ؛ والزيلعى أبعدهم

شأواً فى البحث . ثم هنا مسألتان مسألة كون البسملة آية من " القرآن " أو غير آية ، وهى أشد غموضاً وتعقيداً ومسألة الجهر بها وهى أهون وأمرها أخف وأيسر وكل منهما مختلف فيه من لدن الصحابة إلى يومنا هذا .

أما الأولى : فقال أبوحنيفة وأصحابه هى آية مستقلة من القرآن بين كل سورتين غير الأنفال وبراءة وليست من السور كما حققه الجصاص فى " أحكام القرآن " والزيلعى فى " نصب الرأية " ، وهذا مذهب داؤد وأصحابه ورواية عن أحمد كما قاله النووى . وقال مالك وأصحابه : إنها ليست آية من القرآن لا من الفاتحة ولا من غيرها من سور " القرآن " كما ذكر ابن عبد البر فى " رسالته " (ص — ٤) قال : وروى مثله عن الأوزاعى وبه قال ابن جرير الطبرى وحكى ابن قدامة فى " المغنى " ذلك رواية عن أحمد قال : وهى المنصورة عند أصحابه أنظر " المغنى " (١ — ٥٢٦) . وقال الشافعى : إنها آية من أول الفاتحة بلاخلاف وهو المذهب عندهم قولاً واحداً ، وكذلك هى آية كاملة من أول كل سورة غير " براءة " على الصحيح من مذهبه . قاله النووى فى " شرح المهذب " (٣ — ٣٣٤) : ووافق أحمد فى رواية واسحاق وأبوعبيد الشافعى فى كونها جزءً من الفاتحة كما قاله النووى والموفق ابن قدامة فكان فيها عن أحمد روايات ثلاث توافق المذاهب الثلاثة ثم هذا الاختلاف فى البسملة التى فى أوائل السور ما عدا " براءة " ، وأما البسملة فى أثناء سورة النمل فلا اختلاف فيه أصلاً وهو قرآن بالاجماع فمن جحد منها حرفاً كفر بالاجماع ، وأما ما عدا سورة " النمل " فأجمعت الأمة على أنه لا يكفر من أثبتها ولا من نفاها صرح به غير واحد من الأعلام راجع " شرح المهذب " (٣٣٤ و٣٣٥ من الثالث) هذا هو القول الملخص المحرر فى المسألة الأولى ، وثبت أن الأقوال ثلاثة بالاجمال وأربعة بالتفصيل ، ولبيان أدلتها موضع آخر ، ويكفى ما ذكره النووى فى " شرح المهذب " .

وأما المسألة الثانية : ففيها أقوال ثلاثة أيضاً فقال أبوحنيفة وأصحابه وأحمد ابن حنبل واسحاق وأبوعبيد وابن المبارك والثورى وابن أبى ليلى والحسن بن حي : أنه يقرأها فى أول الفاتحة ويسن الإخفاء بها، وهو قول أهل العراق والمشرق كما قاله ابن عبدالبر و رواه الترمذى وغيره من الخلفاء الأربعة الراشدين، وهومذهب ابن مسعود وغيرهم من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وذهب إليه جماعة قراء الكوفيين مع قولهم إنها آية من " الفاتحة " . وذلك اتباعاً للآثار المرفوعة فى ذلك ، وقال مالك وأصحابه : لا تقرأ فى أول الفاتحة فى شئ من الصلوات المكتوبة سراً ولا جهراً ، وأجاز مالك وأصحابه قراءتها فى النافلة فى أول الفاتحة وفى سائر سور القرآن للمتهجدين ولمن يقرأ القرآن عرضاً على المقرئين هكذا حرر المذهب المالكى ابن عبد البر المالكى . وقال الشافعى : أنه يستحب بها الجهر حيث يجهر بقرءاة الفاتحة والسورة ، ويدعى النووى أنه مذهب أكثر الصحابة والتابعين ، ويحكيه الخطيب عن الخلفاء الأربعة . والأحاديث والآثار كثيرة فى الموضوع والخصام قائم والنزاع غير منفصم ولكن من أنصف اضطر إلى أن يقول إن أحاديث الفريق الأول وإن كانت أقل عدداً غير أنها أصح أسانيد وأثبت متوناً مخرجة فى الصحاح الأمهات التى عليها مدار الإسلام، وروايات الفريق الثانى مجملة أو أدون اسناداً عن الأول ، ومع هذا فهى ما يمكن حملها وتأويلها إلى أحاديث الفريق الأول . وروايات الفريق الثالث وإن كانت أكثر عدداً تبلغ إلى أربعة عشرة حديثاً غير أنها أضعف اسناداً ومتناً وهى وإن فاقت أحاديث الفريقين الأولين كماً ولكنها دونها بمراحل كيفاً ، وفى الشافعية حامل لوائهم الخطيب البغدادى ممن قد أجلب بخيله ورجله وعد رجلاً رجلاً ممن حكى عنه ما يوافق مذهبه فلذا اضطر خصومه أن يوفيه كيلاً بكيل وصاعاً بصاع حتى أن أبعد الحنفية عن العصبية المذهبية وأزهدهم لهجة وألينهم قولاً وأشدهم تسامحاً مع الخصوم باعتراف من مثل الحافظ ابن حجر ، وهو الشيخ الحافظ

جمال الدين الزيلعي بعد أن أجاب عن أحاديث استدل بها الخطيب وغيره حديثاً بكل إفادة وإجادة اضطر إلى أن يقول ما نص كلامه : وبالجملة فهذه الأحاديث كلها ليس فيها صريح صحيح بل فيها عدمها أو عدم أحدها ، وكيف تكون صحيحة وليست مخرجة في شئ من الصحيح ولا المسانيد ولا السنن المشهورة ؟ ! وفي رواتها الكذابون والضعفاء والمجاهيل الذين لا يوجدون في التواريخ ولا في كتب الجرح والتعديل كعمرو بن شمر ، وجابر الجعفي ، وحصين بن مخارق ، وعمر ابن حفص المكي ، وعبد الله بن عمرو بن حسان ، وأبي الصلت الهروي ، و عبد الكريم ابن أبي المخارق ، وابن علي الأصفهاني الملقب " بجراب الكذب " ، وعمر بن هارون البلخي ، وعيسى بن ميمون المدني ، وآخرون أضربنا عن ذكرهم . وكيف يجوز أن تعارض برواية هؤلاء ما رواه البخاري ومسلم في " صحيحيهما " من حديث أنس الذي رواه غير واحد من الأئمة الأثبات ، و منهم قتادة الذي كان أحفظ أهل زمانه ويرويه عنه شعبة الملقب بأمير المؤمنين في الحديث وتلقاه الأئمة بالقبول ولم يضعفه أحد بحجة إلا من ركب هواه و حمله فرط التعصب على أن علله ورد باختلاف ألفاظه مع أنها ليست مختلفة ، بل يصدق بعضها بعضاً كما بينا . وعارضه بمثل حديث ابن عمر الموضوع أو بمثل حديث معاوية الضعيف ، ومتى وصل الأمر إلى مثل هذا فجعل الصحيح ضعيفاً والضعيف صحيحاً والمعلل سالماً من التعليل والسالم من التعليل معللاً سقط الكلام ومع هذا ليس بعدل والله يأمر بالعدل ، وما تحلى طالب العلم بأحسن من الانصاف وترك التعصب ويكفينا في تضعيف أحاديث الجهر إعراض أصحاب الجوامع الصحيحة والسنن المعروفة والمسانيد المشهورة المعتمد عليها في حجج العلم ومسائل الدين . فالبخاري رحمه الله مع شدة تعصبه وفرط تحامله على مذهب أبي حنيفة لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً ، ولا كذلك مسلم رحمه الله فإنهما لم يذكرا في هذا الباب إلا حديث أنس الدال على الاخفاء .

ولا يقال فى دفع ذلك أنهما لم يلتزما أن يودعا فى " صحيحيهما " كل حديث صحيح يعنى فيكونان قد تركا أحاديث الجهر فى جملة ما تركاه من الأحاديث الصحيحة ، وهذا لا يقوله إلا سخيف أو مكابر ؛ فإن مسألة الجهر بالبسملة من أعلام المسائل ومعضلات الفقه ومن أكثرها دوراناً فى المناظرة ، وجولاناً فى المصنفات ؛ والبخارى كثير التتبع لما يرد على أبى حنيفة من السنة ، فيذكر الحديث ثم يعرض بذكره فيقول : قال رسول الله ﷺ كذا وكذا ،وقال بعض الناس كذا وكذا يشير ببعض الناس إليه ، ويشنع لمخالفة الحديث عليه . وكيف يخلى كتابه من أحاديث الجهر بالبسملة ؟ ! وهو يقول فى أول كتابه (باب الصلاة من الإيمان) ثم يسوق أحاديث الباب ويقصد الرد على أبى حنيفة : قوله : إن الأعمال ليست من الإيمان مع غموض ذلك على كثير من الفقهاء ،و مسألة الجهر يعرفها عوام الناس ورعاعهم هذا مما لا يمكن بل يستحيل . وأنا أحلف بالله ، وبالله لو اطلع البخارى على حديث منها موافق بشرطه أو قريباً من شرطه لم يخل منه كتابه ، ولا كذلك مسلم رحمه الله . ولئن سلمنا فهذا أبوداؤد والترمذى وابن ماجه مع اشتمال كتبهم على الأحاديث السقيمة والأسانيد الضعيفة لم يخرجوا منها شيئاً فلولا أنها عندهم واهية بالكلية لما تركوها ، وقد تفرد النسائى منها بحديث أبى هريرة وهو أقوى ما فيها عندهم ، وقد بينا ضعفه ، والجواب عنه من وجوه متعددة ، وأخرج الحاكم منها حديث على ومعاوية وقد عرف تساهله ، وباقيها عند الدارقطنى فى " سننه " التى مجمع الأحاديث المعلولة ومنبع الأحاديث الغريبة وقد بيناها حديثاً والله أعلم انتهى كلامه .

فانظر يا رعاك الله كيف اضطر إلى التصريح بمثله مثله . ويعجبنى قول الشيخ الكوثرى فى " تأنيب الخطيب" (ص ــ ٤٩) : ومن الغريب أن للإنقطاع وعدم الضبط ، وتهمة الكذب ، وجهالة العين ، وجهالة الوصف ، والبدعة أحكامها فى رد الخبر عند النقلة إلا إذا كان الخبر فى مثالب أبى حنيفة الذى

اتخذه شطر هذه الأمة بل ثلثاها إماماً فى دين الله على توالى القرون رغم تقول الجهلة الأغمار ، فهنك تقبل الأخبار كلها على علاتها الخ . قال الراقم : وهكذا حال كثير منهم فى ما يتمسك به من الأخبار فى الأحكام والله يقول الحق وهو يهدى السبيل . ثم إن ما نسب الخطيب الجهر بها إلى الخلفاء فأسانيدها واهية ساقطة كما صرح به الزيلعى ، وما روى عن بعضهم باسناد يتحمل مثله فمعارض بما هو أقوى منه فلا يكون فيه حجة وما صح عن بعض الصحابة فيحمل على التعليم ، وسيأتى عليك بعض تفصيل هذا . على أنا لا ننكر ثبوته عن بعضهم أحياناً ومن ذا الذى يثبت دوامه عن أحد فضلاً عن أكثرهم ! ولذا يقول الحازمى : استدل القائلون بالإخفاء بالأحاديث الثابتة وأكثرها نصوص لا تقبل التأويل ، وهى وإن عارضها أحاديث أخرى ، فأحاديث الإسرار أولى بالتقديم لأمرين: أحدهما ثبوتها وصحة سندها ، ولا خفاء أن أحاديث الجهر لا توازيها فى الصحة والثبوت . وأما الثانى إنها وإن صحت فهى منسوخة بما أخبرنا الخ ، وساق من طريق أبى داود . . . عن سعيد بن جبير قال : « كان رسول الله ﷺ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم بمكة » ، قال وكان أهل مكة يدعون مسيلمة : الرحمن فقالوا إن محمداً يدعو إلـه اليمامـة فأمر رسول الله ﷺ فأخفاها فما جهر بها حتى مات اهـ . حكاه الزيلعى هذا والله الموفق . وألف الدارقطنى فى الجهر بها جزءً مفرداً فأتاه بعض المالكية فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك فقال : كل ما روى عن النبى ﷺ فى الجهر فليس بصحيح . وأما عن الصحابة ففيه صحيح وضعيف حكاه ابن تيمية فى "الفتاوى" (١ — ٧٧) وذكره الزيلعى فى " نصب الراية " (١ — ٣٥٨ و٣٥٩) و بلفظه حكيت . قال الموفق فى " المغنى" (١ — ٥٢٦) : وقد بلغنا أن الدارقطنى قال : لم يصح فى الجهر حديث اهـ . وحكاه النووى فى " شرح المهذب" (٣ — ٣٤٣) وحكاه ابن الهمام فى " الفتح" (١ — ٢٠٤) .

قال الشيخ : وزعم بعضهم أن مدار الجهر وعدمه على جزئية البسملة من الفاتحة وعدمها وهذا زعم ليس بصحيح فإن طائفة من الذين ذهبوا إلى جزئيتها اختاروا الاسرار بها كما صرح به النووى فى " شرح المهذب " (٣ — ٣٤٢) وقد تقدم أن قراء الكوفة مع القول بقرآنيتها قالوا باخفائها لما ترجح عندهم من الأخبار والآثار فلا تلازم بين الجزئية والجهر . وقد ثبتت آثار فى الجهر بها ولم يصح مرفوع ، ولعرض بعض المتأخرين إلى اثبات المرفوعات كالسيوطى فى " الاتقان " والحال أنها معاولة كلها كما قال الحافظ الزيلعى (١ — ٣٥٩) : ثم تجرد الإمام أبو بكر الخطيب لجمع أحاديث الجهر فأزرى على علمه بتغطية ما ظن أنه لا ينكشف ، وقد بينا عللها وخللها اه . وراجع " نصب الراية " من (١ — ٣٢٣ إلى ٣٥٩) وفى " العمدة " (٣ — ٤٢٥) من بحث القنوت عن ابن الجوزى فى عبارة طويلة ، ومن نظر فى كتابه الذى صنفه فى القنوت وكتابه الذى صنفه فى الجهر بالبسملة ومسألة الغيم و احتجاجه بالأحاديث التى يعلم بطلانها اطلع على فرط عصبيته وقلة دينه الخ . قال الزيلعى فى " نصب الراية " (١ — ٣٥٧) : وإنما كثر الكذب فى أحاديث الجهر على النبى ﷺ وعلى أصحابه ؛ لأن الشيعة ترى الجهر ، وهم أكذب الطوائف فوضعوا فى ذلك أحاديث ، وكان أبو على بن أبى هريرة أحد أعيان أصحاب الشافعى يرى ترك الجهر بها ، ويقول : الجهر بها صار من شعار الروافض ، وغالب أحاديث الجهر نجد فى روايتها من هو منسوب إلى التشيع اه . قال الشيخ رحمه الله : وإن لم يصح فيه مرفوع من جهة السند غير أنه لابد من القول بثبوته منه ﷺ وإلا فكيف يختاره جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، نعم استمراره ﷺ على الاخفاء دون الجهر ونقول : كان جهر بها للتعليم أى تعليم البسملة نفسها لا الجهر بها ، وعلى التعليم حمله صاحب " الهداية " كما ذكر فى " كتاب الآثار " أن عمر جهر " بسبحانك اللهم " تعليماً لأهل الكوفة . ونظير ذلك

كما حمل الشافعي الذكر بالجهر بعد الفراغ من الصلاة على التعليم في حديث ابن عباس عند مسلم في " صحيحه " (١ — ٢١٧) : « كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير » . قال النووي : وحمل الشافعي رحمه الله هذا الحديث على أنه جهر وقتاً يسيراً حتى يعلمهم صفة الذكر لأنهم جهروا دائماً الخ . قال الشيخ : ولم ينقل بسنية الجهر بالذكر بعد الصلاة أحد إلا ابن حزم الأندلسي . قال الراقم : ولفظ النووي : وممن استحبه — أي رفع الصوت بالذكر — من المتأخرين ابن حزم الظاهري . قال : ونقل ابن بطال وآخرون أن أصحاب المذاهب المتبوعة وغيرهم متفقون على عدم استحباب رفع الصوت بالذكر والتكبير الخ . وأبسط منه في " العمدة " (٣ — ١٩٤) . وقد ثبت الجهر في مواضع لأجل التعليم ، منها ما روى السيوطي أنه ﷺ جهر بالقراءة في صلاة الظهر وقال بعد الفراغ : إنما جهرت لتعلموا . قال الشيخ : ولكني لم أجد سنده ، ولا يلزم سجدة السهو بجهر ما يخافت وعكسه عند الشافعي ، وله آثار في " مصنف ابن أبي شيبة " ويلزم عند أبي حنيفة وله أيضاً آثار راجع لآثار الفريقين " العمدة " (٣ — ٦٣) .

ومنها ما في " كتاب الآثار " جهر عمر بسبحانك اللهم الخ للتعليم كما تقدم ، وقد ثبت جهره ﷺ بآية في صلاة الظهر والعصر كما هو عند مسلم في " صحيحه " (١ — ١٨٥) من حديث أبي قتادة قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي بنا فيقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ويسمعنا الآية أحياناً » الخ والحديث أخرجه البخاري أيضاً في (باب إذا سمع الإمام الآية) وذلك للتعليم ، وحمله النووي على بيان الجواز واستدل به على أن الاسرار سنة ، قال : ويحتمل أن الجهر بالآية كان يحصل بسبق اللسان للاستغراق في التدبر اه . قال الراقم : ولفظ الحديث يدل على الاسماع القصدي وإلا لكان الأنسب في التعبير " وكنا نسمع أحياناً " لا قوله " ويسمعنا " الخ ثم

إنه إذا حمل الاسماع على تعليم القوم وإخبارهم بالسورة التي يقرؤها فلا يستقيم استدلال النووي به للجواز مطلقاً والله أعلم .

وأما تسبيح الركوع وكذا تسبيح السجود فلم تكن هناك حاجة إلى الجهرية تعليما حيث بينه النبي ﷺ لما نزلت : (فسبح باسم ربك العظيم) قال : « اجعلوها في ركوعكم » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والطحاوي والحاكم وصححه ، والبيهقي وغيرهم عن عقبة بن عامر الجهني قال : لما نزلت (فسبح باسم ربك العظيم) قال لنا رسول الله ﷺ : «اجعلوها في ركوعكم» فلما نزلت (سبح اسم ربك الأعلى) قال لنا رسول الله ﷺ : « اجعلوها في سجودكم ». وكذلك ثبت جهره ﷺ بالدعاء في القومة عند ابن ماجه في "سننه" (ص — ٦٣) في حديث أبي جحيفة .

قال الشيخ : والحافظ ابن حجر لم يستطع في " فتح الباري " في (باب جهر الإمام بالتأمين) (٢ — ٢٢١) أن يأتي بحديث مرفوع لمذهبه في الجهر بها إلا بحديث نعيم بن المجمر قال : صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن وفي آخره وإذا سلم قال : والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ وقال : وهو أصح حديث ورد في ذلك لخ وقد رد الحافظ جمال الدين الزيلعي الاحتجاج به بوجوه وبالغ في الرد وأجاد وأطال النفس فيه ، ومما قال أنه تفرد به نعيم بن المجمر من بين أصحاب أبي هريرة وهم مابين ثمانمائة مابين صاحب وتابع . . . . . وقد أعرض عن ذكر البسملة في حديث أبي هريرة صاحبا الصحيح . . . . . وعلى تقدير صحتها فلا حجة فيها لمن قال بالجهر لأنه قال فقرأ أو فقال بسم الله الرحمن الرحيم ، وذلك أعم من قراءتها سراً وجهراً وإنما هو حجة على من لا يرى قراءتها . . . ولم يكن سماع الصحابة ذلك منه دليلاً على الجهر وكان يسمعنا الآية

عن ابن عبد الله بن مغفل قال : سمعنى أبى وأنا فى الصلاة أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال لى : أى بنى محدث إياك والحدث قال : ولم أر أحداً من

أحياناً . . . . ـــ ثم ـــ إنما أراد به أصل الصلاة ومقاديرها وهيئتها . وتشبيه الشئ بالشئ لايقتضى أن يكون مثله من كل وجه بل يكفى فى غالب الأحوال إلى آخر ما قال ، ثم ذكر أنه كيف يظن بأبى هريرة أنه يريد التشبيه فى الجهر بالبسملة وهو الراوى عن النبى ﷺ قال : « يقول الله تعالى : قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين » الخ من شاء فليراجع " نصب الراية " (١ ـــ من ٣٣٥ إلى ٣٤١) وما ذكره الحافظ من الاحتيال لجواب بعض ما ذكره الزيلعى فلا يجديه شيئاً عند من أنصف فى الحكم وأمعن فى البحث ، ولذا اكتفى البدر العينى فى "العمدة" (٣ ـــ ١١٤) فى رد بعض المواضع بقوله : قلت : التشبيه لا عموم له فلا يلزم أن يكون فى جميع أجزاء الصلاة .

قال شيخنا رحمه الله : ونقول لاحجة فيه فإنه ربما يفعل الصحابى أموراً كثيرة ويقول : هكذا رأيت النبى ﷺ يفعل مع أن بعضاً منها لايكون مرفوعاً وإنما يكون من اجتهاده . قال الراقم : وجواب شيخنا رحمه الله يكاد يقطع كل وسوسة وهو لطيف لمن تأمله ، وبالجملة كيف يعارض مثل هذا الخبر المجمل الذى يحتمل محامل شتى الأحاديث الصرائح الصحاح فى الإسرار وبالله التوفيق .

قوله : عن ابن عبد الله بن مغفل . هكذا وقع مبهماً هنا عند الترمذى ، وكذا عند النسائى فى " سننه " (١ ـــ ١٤٤) وقع مبهماً ، والحافظ ابن حجر فى " التهذيب" من الكنى قد استعان " بمسند الحارثى" فى تعيينه وقال : إنه يزيد ابن عبد الله بن مغفل . وقد تقدم تفصيله وتخريجه ، وكذلك سماه فى "الدراية"، وأحال على " مسند أبى حنيفة " . ثم إنه كذلك سماه أبو يوسف الإمام فى " كتاب الآثار" (ص ـــ ٢٢) فقال عن أبى حنيفة عن أبى سفيان عن يزيد

أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليه الحدث فى الإسلام يعنى منه ، وقال : وقد صليت مع النبى ﷺ ومع أبى بكر وعمر ومع عثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها

ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه ، ووقع فى "الآثار" الإمام محمد مقلوباً : عبد الله ابن يزيد ، والصحيح الأول ، ووقع فى " فتح القدير" : زيد بن عبد الله بن مغفل هو أيضاً تصحيف أو خطأ ، وكذلك وقع يزيد بن عبد الله فى رواية الطبرانى كما فى "نصب الراية" (١ ــ ٣٣٢) .

واقعة : ذكر فى " الأشباه والنظائر " (٣ ــ ٢٢٩) (١) من كتب النحو : أنه وقع سؤال فى مجلس السلطان الملك الأشرف برسباى فى مجلس قراءة البخارى سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة سئل عنه الإمام العلامة كمال الدين ابن الهمام، وملخص السؤال : أنه إذا تعارض النفى والاثبات وكان المنفى مما يعلم بدليله فإنه يقضى على المثبت على رأى المحققين من الحنفية ، وأشكل على هذا الأصل نفيهم الجهر بالبسملة استدلالاً بحديث أنس رضى الله عنه فى رواية أنه صلى خلف رسول الله ﷺ قال : فلم أسمعه يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم . وأجاب ما ملخصه : أن ذلك غير صحيح بل الثابت عندهم أنه يعارضه حتى إن لم يوجد مرجح من خارج تساقطا إلى أن قال : ولا شك أن رجلاً واظب الصلاة خلف رجل فى الجهرية سنة كاملة وهو مع ذلك حريص على استعلام أحواله فى الصلاة ثم يقول بعد عدم شكه فى سماعه جهره بما جهر به فى القراءة : لم أسمعه قرأ كذا مع فرض أن ذلك الذى ذكر أنه لم يسمعه ليس مما يقرأ أحياناً ويترك غالباً بل هو مما يواظب عليه فى كل جهرية بادر كل عاقل سمعه أن ذلك المصلى لم يجهر بذلك . وكان أقل الأمر أنه كقوله لم يجهر

(١) كتاب للسيوطى جيد عديم النظير فى بابه رتبه على سبعة فنون طبع بالهند بدائرة المعارف ، ألفه السيوطى فى النحو على شاكلة كتب " الأشباه والنظائر " فى الفقه الحنفى والشافعى .

فلا تقلها إذا أنت صليت فقل : الحمد لله رب العالمين ؛

بكذا وكل احتمال يروجه الوهم مع هذه الحالة المفروضة من الراوى مما يثبته العلم العادى فكيف يقرب من العقل مع مواظبة أنس رضى الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبى ﷺ على الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة أن يسمعه فهذا محال عادة فكان قوله : لم أسمع كقوله : لم يجهر ، فعارض رواية الجهر اهـ .

مسألة : قال الشيخ : التسمية فى ابتداء كل ركعة سنة عند أبى حنيفة ، و فى رواية واجبة . وقال ابن وهبان فى "منظومته" :

ولو لم يبسمل ساهياً كل ركعة فيسجد إذ ايجابها قال أكثر

قال صاحب "البحر" (١ — ٣١٢) . . . . عدها المصنف فيما سبق من السنن وهو المشهور عن أهل المذهب ، وقد صحح الزاهدى فى شرحه ، وفى "القنية" وجوبها فى كل ركعة ، وصرح فى (باب سجود السهو) بأنه يلزم السهو بتركها ، وتبعه على ذلك ابن وهبان فى "منظومته" . . . . والشارح الزيلعى فى (باب سجود السهو) وعلل فى " البدائع " بما يفيده ، وروى المعلى عن أبى يوسف عن أبى حنيفة أنه يأتى بها فى كل ركعة ، وهو قول أبى يوسف ومحمد إلى آخر ما حكاه ثم ضعفه ، وهذا يدل على أنه أراد ابن وهبان بالأكثر أبا يوسف ومحمداً ورواية المعلى عن أبى يوسف عن أبى حنيفة وبعض مشائخ الحنفية والله أعلم .

قال الشيخ : والأكثر من الحنفية إلى سنيتها لا وجوبها ، ويحتمل أنه أراد بالأكثر سائر الأئمة من الشافعى وأحمد وأتباعهما ، واختار الوجوب الشيخ السيد محمود الآلوسى فى تفسيره " روح المعانى" (١ — ٤٢) وعن محمد استحباب التسمية بين السورة والفاتحة ، وعند أبى حنيفة وأبى يوسف : يجوز ولا يسن ، قال الراقم : قيد مذهب محمد صاحب " الهداية " و" البحر" بصلاة المخافتة لا مطلقاً ، وفى حاشية " البحر" لابن عابدين : قال فى "النهر"

قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن ،

وجعله في " الخلاصة " رواية الثاني عن الإمام ، وفي " المستصفى " : وعليه الفتوى ، وفي " البدائع " : الصحيح قولهما ، وفي " العتابية " و" المحيط " : قول محمد هو المختار آه ، وفي " البحر " : والخلاف في الاستنان أما عدم الكراهة فتفق عليه ولهذا صرح في " الذخيرة " و" المجتبى " بأنه إن سمى بين الفاتحة والسورة كان حسناً عند أبي حنيفة سواء كانت تلك السورة مقروءة سراً أو جهراً ، ورجحه المحقق ابن الهمام وتلميذه الحلبي آه .

قوله : حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن . قال النووي في "الخلاصة": وقد ضعف الحفاظ هذا الحديث وأنكروا على الترمذي تحسينه كابن خزيمة وابن عبد البر والخطيب ، وقالوا : إن مداره على ابن عبد الله بن مغفل وهو مجهول انتهى حكاه الزيلعي في " نصب الراية " (١ — ٣٣٢) وأطال الزيلعي في " نصب الراية " الرد على ما قاله النووي ما ملخصه : أنه يروى عن ابن عبد الله بن مغفل أبو نعامة قيس بن عباية عند أحمد ، وعبد الله بن بريدة عند الطبراني ، وأبو سفيان طريف السعدي أيضاً عند الطبراني وأبو نعامة ثقة ، وعبد الله بن بريدة أشهر من أن يثنى عليه ، وأبو سفيان يعتبر به إذا توبع عليه فقد ارتفعت الجهالة برواية هؤلاء الثلاثة ، ثم قال : وبالجملة فهذا حديث صريح في عدم الجهر بالتسمية وهو إن لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن ، وقد حسنه الترمذي والحديث الحسن يحتج به لا سيما إذا تعددت شواهده وكثرت متابعاته إلى أن قال : وهذا الحديث مما يدل على أن ترك الجهر عندهم كان ميراثاً عن نبيهم ﷺ يتوارثه خلفهم عن سلفهم وهذا وحده كاف في المسألة لأن الصلوات الجهرية دائمة صباحاً ومساءً ، فلو كان عليه السلام يجهر بها دائماً لما وقع فيه اختلاف ولا اشتباه ولكان معلوماً بالاضطرار ولما قال أنس : لم يجهر بها عليه السلام ولا خلفاؤه الراشدون ،

والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم أبوبكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق لا يرون أن يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قالوا : و يقولها في نفسه .

ولا قال عبد الله بن مغفل ذلك أيضاً وسماه حدثا ، ولما استمر عمل أهل المدينة في محراب النبي ﷺ ومقامه على ترك الجهر يتوارثه آخرهم عن أولهم وذلك جار عندهم مجرى الصاع والمد بل أبلغ من ذلك لاشتراك جميع المسلمين في الصلاة ، ولأن الصلاة يتكرر كل يوم وليلة ، وكم من إنسان لا يحتاج إلى صاع ومد ، ومن يحتاجه يمكث مدة لا يحتاج إليه ، ولا يظن عاقل أن أكابر الصحابة والتابعين وأكثر أهل العلم كانوا يواظبون على خلاف ما كان رسول الله ﷺ يفعله اه .

قوله : والعمل عليه عند أكثر أهل العلم الخ . قد تقدم بعض بيان ذلك آنفاً وأصرح شئ حديث أنس في الصحاح بلفظ ابن خزيمة في "صحيحه" : «كانوا يسرون ببسم الله الرحمن الرحيم»، وبلفظ أحمد وابن جارود والطحاوي و غيرهم : «فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم» . .وورد بسبعة ألفاظ كلها ترجع إلى معنى واحد يصدق بعضها بعضاً كما حققه الزيلعي ثم البدر العيني وهو حجة على الخصوم لا لهم كما زعموا راجع "نصب الراية" (١ — ٣٣٠) وما بعدها . ثم إن ترك الجهر بها قول الصديق والفاروق وعثمان وعبد الله وأنس وابن الزبير وعمار بن ياسر وعبد الله بن مغفل وأنس والحكم والحسن والشعبي والنخعي وقتادة وعمر بن عبد العزيز والأعمش والزهري ومجاهد والأوزاعي وابن المبارك وحماد وأبي عبيد وأحمد وإسحق وإليه ذهب أئمتنا الثلاثة كما أسلفناه، ولذا يقول الترمذي: والعمل عليه عند أكثر أهل العلم وكفى بنقله وقوله حجة .

باب من رأى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا أحمد بن عبدة نا المعتمر بن سليمان قال حدثنى اسماعيل بن حماد عن أبى خالد عن ابن عباس قال : « كان النبى ﷺ يفتتح صلاته ببسم الله الرحمن الرحيم » . قال أبوعيسى : وليس اسناده بذاك ، وقد قال بهذا عدة من أهل

:- باب من رأى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم :-

يدل صنيع الترمذى رحمه الله على أنه اختار الاخفاء بالبسملة كما هو مذهب المنصور حيث قدم باب الاخفاء وذكر فيه ما يؤيده تائيداً سنداً و تعاملاً غير أنه على دأبه ذكر عدة الفريق الآخر .

قوله : وليس إسناده بذاك ، حديث ابن عباس هذا له طرق كلها ضعيف ومعلول ، وقد بسط الزيلعى فيها الكلام فى " نصب الراية " من (١ — ٣٤٥) إلى ٣٤٧) . ومن طريق الترمذى أخرجه البزار وقال : وإسماعيل لم يكن بالقوى فى الحديث . وقال أبو داؤد : حديث ضعيف ، ورواه العقيلى فى كتابه وأعله باسمعيل هذا وقال : حديثه غير محفوظ ويرويه عن مجهول ، ولا يصح فى الجهر بالبسملة حديث مسند اه . ورواه ابن عدى وقال : حديث غير محفوظ ، وأبوخالد مجهول . وقال أبوزرعة فى خالد هذا : لا أعرفه ولا أدرى من هو ، ثم إنه مع هذا الضعف فى سنده لا يقوم حجة بمتنه فإن المشهور فيه لفظ الافتتاح أو الاستفتاح لا لفظ الجهر ، وكل من رواه بلفظ الجهر فإنما رواه بالمعنى ، قال ابن عبد الهادى : الجواب من حديث ابن عباس يتوجه من وجوه : أحدها : الطعن فى صحته فإن مثل هذه الأسانيد لا يقوم بها حجة لو سلمت من المعارض فكيف وقد عارضها الأحاديث الصحيحة ؟ ! وصحة الإسناد يتوقف على ثقة الرجال . ولو فرض ثقة الرجال لم يلزم منه صحة الحديث حتى ينتفى منه الشذوذ والعلة . الثانى : أن المشهور

العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو هريرة وابن عمر وابن عباس وابن الزبير ومن بعدهم من التابعين، رأوا الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم . وبه يقول الشافعي وإسماعيل بن حماد وهو ابن أبي سليمان . وأبو خالد هو أبو خالد الوالبي ، واسمه هرمز ، وهو كوفي .

(باب في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين)

حدثنا قتيبة نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال : « كان رسول الله ﷺ

لفظ الاستفتاح لا الجهر . الثالث : أن قوله جهر — أي في بعض الطرق — إنما يدل على وقوعه مرة، لأن "كان" يدل على وقوع الفعل ، وأما استمراره فيفتقر إلى دليل من خارج . وما روى من أنه لم يزل يجهر بها فباطل كما سيأتي إن شاء الله . الرابع : أنه روى عن ابن عباس ما يعارض ذلك ، قال الإمام أحمد : حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال : « الجهر ببسم الرحمن الرحيم قراءة الأعراب » وكذلك رواه الطحاوي . ويقوى ذلك ما رواه الأثرم عن عكرمة بإسناد ثابت أنه قال : « أنا أعرابي إن جهرت ببسم الله الرحمن الرحيم » وكأنه أخذ عن شيخه ابن عباس انتهى ملخصاً من كلام الزيلعي والله أعلم .

قوله : وأبو خالد الوالبي ، أبو خالد اسمه هرمز ويقال هرم كوفي ، وقد سلفت فيه أقوال أئمة الفن ولكن ابن حبان ذكره في الثقات ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث، والوالبي بموحدة قبلها كسرة ، كذا في " التقريب" والوالبة اسم قبيلة كما في " لسان العرب" ولعله منسوب إليها .

—: باب في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين :—

ظاهر حديث الباب يؤيد الحنفية والحنابلة في رواية عن أحمد في عدم

وأبوبكر وعمر وعثمان يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين» . قال أبوعيسى:

جزئية البسملة من الفاتحة والمالكية فى عدم قراءتها مطلقاً ، وكذلك استدل به المالكية على ترك دعاء الافتتاح كما فى " فتح البارى " واستدلالهم ضعيف فى كلا الأمرين لأن الحديث فى بيان ما يفتتح به القراءة الجهرية فليس فيه تعرض لنفى قراءة البسملة سراً كما ليس فيه تعرض لنفى دعاء الاستفتاح ، وقد صح كلا الأمرين فى نصوص أخر . وقال الشافعية متأولين فيه بأن الغرض قراءة الفاتحة وأن الحمد لله رب العالمين عنوان لسورة الفاتحة كما فى " فتح البارى " (٢ — ١٥٤) (باب ما يقول بعد التكبير) . والبسملة جزء منها فلابد من الافتتاح بها أولاً ، وأجاب الزيلعى من الحنفية فى " نصب الراية " (١ — ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٤) : بأن تأويله على إرادة إسم السورة يتوقف على أن السورة كانت تسمى عندهم بهذه الجملة فلا يعدل عن حقيقة اللفظ و ظاهره إلى مجازه إلا بدليل اه . وقد حاول الحافظ فى " الفتح " الإجابة عنه واستدل على ثبوت تسميتها بهذه الجملة بحديث أبى سعيد بن المعلى فى " صحيح البخارى " من فضائل القرآن وفيه : الحمد لله رب العالمين هى السبع المثانى الخ . قال الراقم — وبالله التوفيق — : الفرق بين السياقين ظاهر ففى حديث أبى سعيد هذا سبق قبله قوله : ألا أعلمك أعظم سورة فى القرآن . فكان الحمد لله رب العالمين إشارة إلى السورة بذكر مبدئها لا أنها كانت هذه الجملة عندهم اسم السورة ، وفى حديث أنس ذلك : المراد الافتتاح جهراً بأول ما كان فقال : كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين — يريد لا بقوله : بسم الله الرحمن الرحيم — ، وقد أيدته ألفاظ أخر واردة فيه ، والحافظ نفسه فى " الفتح " يقول : وقد تحرر أن المراد بحديث أنس بيان ما يفتتح به القراءة الخ ، ولذا يقول الحافظ الزيلعى : محمل الافتتاح بالحمد لله رب العالمين على السورة لا

هذا حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي

الآية مما تستبعده القريحة وتمجه الأفهام الصحيحة ؛ لأن هذا من العلم الظاهر الذي يعرفه الخاص والعام ، كما يعلمون أن الفجر ركعتان وأن الظهر أربع و أن الركوع قبل السجود ، والتشهد بعد الجلوس إلى غير ذلك ، فليس في نقل في مثل هذا فائدة فكيف يجوز أن يظن أنس قصد تعريفهم بهذا ، وإنهم سألوا عنه إلى آخر ما بسط فراجعه (١ — ٣٣١) . بل حديث أبي سعيد ابن المعلى هذا حجة للحنفية في عدم جزئية البسملة من الفاتحة ، وقد احتج به الزيلعي في " نصب الراية " . وما يقوله الحافظ في " الفتح " : فمتى وجدت رواية فيها اثبات الجهر قدمت على نفيه لا لمجرد تقديم رواية المثبت على النافي ؛ لأن أنساً يبعد جداً أن يصحب النبي ﷺ مدة عشر سنين ثم يصحب أبا بكر وعمر وعثمان خمساً وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة ، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه لبعد عهده به ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد جهراً ولم يستحضر الجهر بالبسملة فيتعين الأخذ بحديث من أثبت الجهر اهـ كلام في غاية الوهن فيا سبحان الله ! أين تردد أنس في الجهر بالبسملة ، وفي أية رواية وأي لفظ من طرق حديثه أشار إلى التردد فضلاً عن الصراحة، وقد روى حديثه في الصحاح بسبعة طرق ليس في واحدة منها إيماء خفي إلى ما يدعيه الحافظ ، فهل رجل حاله من الصحبة ما وصفه وفي استعلام أحوال النبي ﷺ ما عرف وما للصلاة من الأهمية وعهد صحبته مع رسول الله ﷺ ومع الخلفاء الثلاثة خمس وثلاثون سنة، والصلوات الجهرية في كل يوم ثلاث مرات فعلى الأقل في سنة واحدة تجاوز ألف صلاة وتجاوز خمس وثلاثين ألف صلاة جهرية في ذلك العهد الطويل فرجل يسمع شيئاً طول هذه الأعوام آلاف مرة ثم ينسى ثم هو صحابي ومثل أنس رضي الله عنه ، وأية كلمة تدل على نسيانه وهو يجزم بعدم السماع فهل تردد أو أظهر نسيانه والعصبية تعمل العجائب

ﷺ والتابعين ومن بعدهم كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين .

فرحم الله من أنصف . ثم ما لهذه المسألة من الصلة القوية بمهات الدين فلو كان يخفى على مثله مثله لارتفع الأمان من باب الرواية ، وكلام الحافظ نفسه يناقض أوله آخره ، وفيما أفاده محقق الحنفية الشيخ ابن الهمام — فيما ذكرنا لفظه من " الأشباه " — جواب شاف لما يقوله الحافظ . والخطيب لما لم يمكنه التأويل إلا فى لفظ " يفتتحون الخ " ذهب لوهن سائر الألفاظ ، و حمل " الحمد لله رب العالمين " على اسم السورة وكل ذلك من الانصاف بعيد ، والزيلعى أشبع فى ردود أمثال هذه الكلمات فشفى وكفى والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

قال الشيخ وحجتنا فى عدم جزئية البسملة من الفاتحة حديث أبى هريرة أخرجه مسلم فى " صحيحه " (١ — ١٧١) (باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة) إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « قال الله تعالى : قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين ولعبدى ما سأل فإذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين ، قال الله تعالى : حمدنى عبدى » إلى آخر الحديث . قال الزيلعى (١ — ٣٣٩) : وهذا الحديث ظاهر فى أن البسملة ليست من الفاتحة وإلا لابتدأ بها ؛ لأن هذا محل بيان واستقصاء لآيات السورة حتى إنه لم يخل منها بحرف والحاجة إلى قراءة البسملة أمس ليرتفع الاشكال . قال ابن عبد البر : حديث العلاء هذا قاطع لقلق المنازعين ، وهو نص لا يحتمل التأويل ، ولا أعلم حديثاً فى سقوط البسملة أبين منه اه . ومثله فى " العمدة " (٣ — ٢٢) . وحديث ابن عباس : « كان النبى ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه " بسم الله الرحمن الرحيم " » أخرجه أبوداود فى " سننه " (١ — ١١٥) (باب من جهر بها) — فى بعض النسخ — . قال الزيلعى (١ — ٣٢٧) وفى رواية : «لا يعرف انقضاء السورة» رواه أبوداود والحاكم وقال : إنه صحيح

على شرط الشيخين اه .

قال الشيخ : فعلم عدم كونها جزء من الفاتحة أيضاً فإنها نزلت مؤخرة من بعض القرآن . قال الراقم : ولعل الغرض أن الأقوى عند الشافعية أن البسملة جزء من كل سورة كما هى جزء من الفاتحة ، وعلم من هذا الحديث أن البسملة لم تنزل مع عدة من السورة فكان لا يعرف الفصل بين السور ، ثم كانت تنزل للفصل بعد ذلك فلو كانت جزءً من السورة لكانت نزلت مع كل سورة فإذا كانت هذه حال بعض السور ما عدا الفاتحة فلتكن حال الفاتحة مثلها سواء إذ لا قائل بالفرق عندهم فى الصحيح والله أعلم . قال الراقم : ومن أدلة الحنفية فى الباب حديث بديل بن ميسرة عن أبى الجوزاء عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بالحمد لله رب العالمين» أخرجه "مسلم"، وهذا ظاهر أيضاً فى عدم الجهر بالبسملة كحديث أنس ، وفى هذا القدر كفاية .

قال شيخنا رحمه الله: وقال الشيخ شمس الدين الجزرى فى كتابه "النشر": أنزل القرآن على سبعة أحرف والبسملة جزء — أى من الفاتحة — فى بعض منها . قال الراقم : ولم يكن عندى عند كتابة هذه الحروف حتى أحكيه لفظه ولكن وجدت لفظ الصفاقسى فى "غيث النفع فى القراآت السبع" فقال (ص — ٢٦) — المطبوع فى ذيل "سراج القارى" لابن القاصح — : وإذا قلنا أنها آية قطعاً لا حكماً كما هو ظاهر عبارة كثير فيكون من باب اختلاف القراء فى اسقاط بعض الكلمات واثباتها وكل قرأ بما تواتر عنده والفقهاء تبع للقراء فى هذا وكل علم يسأل عنه أهله اه . وبسطه السيوطى فى "تنوير الحوالك" بما لا مزيد عليه . قال الشيخ : فيكون قول الجزرى هذا جامعاً بين جميع المذاهب، وربما يختلف الحكم باختلاف الأحرف كما فى "ردالمحتار" (١— ٧١٦) فى اختلاف محل السجدة — فى النمل — عند قوله (رَب العرش العظيم) على

قال الشافعى : إنما معنى هذا الحديث أن النبى ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون القراءة بالحمدلله رب العالمين معناه إنهم كانوا يبدؤن بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة ، وليس معناه أنهم كانوا لا يقرؤن بسم الله الرحمن الرحيم . وكان الشافعى يرى أن يبدأ ببسم الله الرحمن الرحيم وأن يجهر بها إذا جهر بالقراءة .

قراءة العامة بتشديد "ألا" وعند قوله (ألا يسجدوا) على قراءة الكسائى بالتخفيف اه . ولعله لأجل الاختلاف فى الأحرف اختلفوا فى سور الحج بالسجدة أو السجدتين والله أعلم .

قوله : قال الشافعى : إنما معنى هذا الحديث الخ . قال الشيخ رحمه الله كيف يقال بمثل هذا وقد صرح بعدم الجهر بالبسملة فى بعض طرق حديث الباب عند مسلم فى "صحيحه" (١ — ١٧٢) فى (باب من قال لايجهر بالبسملة) ولفظه فى طريق : « فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » وفى طريق : لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم » ، وعند النسائى فى "سننه" (١ — ١٤٤) « فلم أسمع أحداً منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم » ورواه أحمـد وابن حبان والدارقطنى والطحاوى وابن جارود والخطيب وقالوا فيه : فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم ، وزاد ابن حبان: ويجهرون بالحمد لله رب العالمين ، انظر للتفصيل "نصب الراية" (١ — ٣٢٦) و (١ — ٣٢٧ و٣٢٩) .

حكاية : ذكر صاحب "الخيرات الحسان" (١) وغيره: زار الإمام

---

(١) هو الشيخ أحمد بن حجر المكى الشافعى المتوفى ٩٧٣هـ فقيه شافعى محدث له تصانيف نافعة جيدة وله فى مناقب أبى حنيفة تأليفان أحدهما هذا الكتاب "الخيرات الحسان فى مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان" طبع مرات

(باب ما جاء أنه لا صلاة الا بفاتحة الكتاب)

حدثنا : ابن أبي عمر وعلى بن حجر قالا نا سفيان عن الزهرى عن محمود

الشافعى قبر الإمام أبي حنيفة ببغداد وصلى ركعتين عنده ولم يجهر بالبسملة فقيل له فى ذلك فقال : أدباً لصاحب هذا القبر وقد صح هذا النقل ، ويقول الشافعية فلم لم يترك رفع اليدين ؟ قلنا : لعله كان الجهر بها غير مؤكد ورفع اليدين عنده سنة مؤكدة .

—: باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب :—

ههنا مسألتان خلافيتان : مسألة حكم الفاتحة فى الصلاة ، ومسألة الفاتحة خلف الإمام ، والباب موضوع هنا للأولى فقط ، فذهب أبوحنيفة إلى وجوب الفاتحة — والوجوب عنده مرتبة دون الفرضية كما تقرر فيما سلف غير مرة — وذهب مالك والشافعى وأحمد إلى ركنيتها وفرضيتها كما حكاه البدر العينى فى "العمدة" (٣ — ٦٤) غيرأنه أطلق الوجوب وهو يرادف عندهم الفرضية ، وإليه ذهب الأوزاعى وابن المبارك وإسحاق وداؤد . قال الشيخ : ويعلم من " عمدة القارى" للبدر العينى (٣ - ٦٤) أن ما ذهب إليه أبوحنيفة رواية مالك أيضاً حيث ذكر أن من ترك الفاتحة ناسياً فى ركعة يسجد سجدتى السهو ويجزيه ، وهى رواية ابن عبد الحكم وغيره عنه . وهذا بعينه مذهب أبي حنيفة . قال الشيخ : وكذا نقل الوزير ابن هبيرة الحنبلى رواية عدم ركنيتها عنده فى كتابه " الإشراف بمذاهب الأشراف" ورأيت مكتوباً على النسخة المخطوطة "الافصاح" بدل "الإشراف" وهو خطأ والتبس الأمر فإنما "الافصاح

بالهند وبمصر ، والكتاب الآخر غير مطبوع . وفى " الخيرات الحسان " أيضاً فيما أحفظ أنه لم يقنت الإمام الشافعى فى صلاة الفجر كذلك وأجاب بمثله حين سئل عن ذلك .

ابن الربيع عن عبادة بن الصامت عن النبى ﷺ قال :

عن شرح معانى الصحاح" شرح فيه أحاديث الصحيحين ، كتاب آخر للوزير ابن هبيرة وهو الوزير أبو المظفر يحيى بن محمد المعروف بابن هبيرة صاحب التصانيف المتوفى ٥٦٠ ھ . أقول و"الإشراف بمذاهب الأشراف" ذكره صاحب "كشف الظنون" فى (١ — ١٠٨) و"الانصاح" ذكره فى (١ — ١٢٧) ولابن المنذر أبى بكر محمد بن ابراهيم المعروف بابن المنذر النيسابورى الشافعى المتوفى ٣١٨ ھ أيضاً كتاب معروف سماه " الإشراف بمذاهب الأشراف" كتاب فى غاية من الجودة والنفاسة يتعرض فيه لأدلة علماء الأمصار بحثاً وتحقيقاً ، وله فيه اختيارات وهو أعون شئ فى الاطلاع على اختلاف منازع أئمـة الإجتهاد ومداركهم ، وأصبح عليه المدار فى نقل المذاهب لمن بعده وهو أحد من كتب فى الخلاف ، ومنهم الإمام أبوجعفر الطحاوى الحنفى والإمام أبوجعفر الطبرى والإمام أبونصر محمد المروزى كل من معاصريه ، ومنهم الإمام زكريا ابن يحيى الساجى ذكر كتابه النووى فى" تهذيب الأسماء واللغات" ومنهم الإمام حسين بن على الكرابيسى من أصحاب الشافعى ذكر كتابه ابن نجيم وغيره ، و منهم الإمام الحافظ الكيا الهراسى ألف كتاباً فيه سماه " الزوايا فى الخلاف" وبالأسف كل منها فى ذخائر المخطوطات النادرة أصبح بعيداً عن متناول أهل العلم ، وبالأخص فى ديار الهند اليوم وهذه كتب القدماء ، والمتأخرون لهم كتب فى هذا الموضوع أيضاً كالشعرانى وعبدالرحمن الدمشقى وغيرهما وآخر تلك الكتب " الفقه على المذاهب الأربعة " المطبوع بالقاهرة اشترك فى الجزء الأول ثمانية من علماء المذاهب وكملها فى خمسة أجزاء الشيخ عبد الرحمن الجزيرى ، و أول من كتب فى الخلاف الإمام أبوحنيفة فصنف كتاب " اختلاف الصحابة" ثم صنف صاحبه الإمام أبويوسف كتاب " اختلاف أبى حنيفة وابن أبى ليلى " ثم ألف أبوعبد الله الثلجى " اختلاف يعقوب وزفر" وهذه كتب فى الخلاف

« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . وفى الباب عن أبى هريرة وعائشة

خاصة ، والتى ذكرناها من قبل كتب فى الخلاف عامة . وفى كتب الرجال والطبقات نجد ذكر كثير ممن كتبوا فى الخلاف ، ولا حاجة بنا إلى الاستقصاء . وأما المسألة الثانية : (١) فمذهب أبى حنيفة ومالك والجمهور عدم قراءة الفاتحة خلف الإمام فى الجهرية ، واختلفوا فى السرية فقيل : سنة ، وقيل : مستحبة ، وقيل : مباحة . وقال الشافعى بوجوبها فى السرية فقط فى القديم ، وفى السرية والجهرية جميعاً فى الجديد كما قال المزنى فى "مختصره" : بلغنا من بعض أصحابنا أن الشافعى قال كذا . ولفظ الشيخ فى "فصل الخطاب" (ص — ٣) : وظنى أن الشافعى رحمه الله أيضاً لا يقول إلا باختيارها فى الجهرية لا إيجابها ، وليس فى "الأم" ؛ وإنما هو فى "مختصر المزنى" سمعه من الربيع بن سليمان المرادى المتوفى ٢٧٠ هـ من أصحاب الشافعى . كما فى "اتحاف" (٣ — ٤٧) . وخالفه البويطى ثم جاء أصحابه بل بعض منهم ثم ابن خزيمة ثم البيهقى فتبعوا البخارى فى إيجاب الفاتحة لكل مصل فى "جزئه" اهـ . قال الشيخ : والقدماء من الشافعية كصاحب "المهذب" (وهو الشيخ أبو اسحاق الشيرازى) يذكرون القولين ، والمتأخرون منهم اقتصروا على الجديد .

قوله : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، حديث الباب أخرجه البخارى فى "صحيحه" (١ — ١٠٤) (باب وجوب القرأة للإمام) و"مسلم" (١ — ١٦٩) (باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة) . وكذا أخرجه سائر أصحاب السنن كلهم من طريق سفيان عن الزهرى عن محمود بن الربيع عن عبادة

(١) **تنبيه** : نرجى إنهاء البيان فى تفصيل المذاهب وبقية البحث إلى محله وهو (باب ما جاء فى القراءة خلف الإمام) يأتى بعد أحد وأربعين باباً .

وأنس وأبى قتادة وعبد الله بن عمرو . قال أبو عيسى : حديث عبادة حديث

بلفظ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . ورواه الدار قطنى بلفظ : « لا يجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . وقال : اسناده صحيح . وقال صاحب "التنقيح" : انفرد زياد بن أيوب بكونه بلفظ لا يجزئ ، ورواه جماعة : « لا صلاة لمن لم يقرأ » وهو الصحيح . قال : وكأن زياداً رواه بالمعنى . ورواه بلفظ الدارقطنى ابن حبان من حديث أبى هريرة ، ثم عقبه بقوله : لم يقل فى خبر العلاء هذا : لا يجزئ صلاة إلا شعبة ولا عنه إلا وهب ابن جرير انتهى هذا ملخص ما فى "نصب الراية" ، وإذن اتضح حال ما يقوله الحافظ فى "الفتح" من تصحيح لفظ الدار قطنى ، ولهمه من تهمه كيلا يبقى مجال للمخالف فى التأويل . والله يقول الحق وهو يهدى السبيل . قال الشيخ رحمه الله: إن حديث الباب هذا فى حق المنفرد لا فى حق الجماعة والذى ورد فى حكم الجماعة هو حديث «إذا قرأ فانصتوا» من حديث أبى موسى الأشعرى عند مسلم فى التشهد، ومن حديث أبى هريرة عند النسائى، وأبى داؤد، وابن ماجه، ويأتى تفصيل ذلك فى محله . وحديث : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » روى من حديث جابر عند ابن ماجه وغيره ، ومن حديث ابن عمر وابن عباس و أبى هريرة عند الدارقطنى ، ومن حديث أبى سعيد الخدرى عند الطبرانى ، ومن حديث أنس عند ابن حبان فى الضعفاء ، ويأتى البحث المستوفى فى محله . وقال بعض الحنفية : أن النفى فى قوله : « لا صلاة » نفى الكمال لا الأصل . قال الشيخ : وعندى أن هذا مدخول فيه فإن الفاتحة وإن لم تكن ركناً فى الصلاة فهى واجبة عندنا ، ويلزم الإثم بتركها، فلو صح تأويله لم يفد الحديث الوجوب فإن ظنى الدلالة والثبوت معاً لا يفيد الوجوب ، فكان الحديث ظنى الثبوت لكونه من الآحاد ، وإذا تأول فيه ذلك يصير ظنى الدلالة أيضاً فيفوت

حسن صحيح . والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر

للوجوب كما صرح به علماء الأصول (مر تحقيقه فى أول الطهارة) فالحق أن يجعل مدار البحث كونه ظنياً فى الثبوت دون الدلالة كيلا يفوت وجوب الفاتحة ، ولعله لأجل ذلك لم يتعرض صاحب " الهداية " إلى كونه ظنى الدلالة فى كتابه حيث قال فى " الهداية " : فقراءة الفاتحة لا تتعين ركناً عندنا . . . . قال : ولنا قوله تعالى : (فاقرؤا ما تيسر من القرآن) والزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبها اهـ . فنزل من الركنية إلى الوجوب لكون الحديث : « لا صلاة » الخ من الآحاد ، وقد نبه على ذلك ابن الهمام فى " الفتح " (١ - ٢٠٦) أيضاً .

ثم قال الشيخ : إن تقديره بقوله : " لا صلاة كاملة " غير صحيح من جهة العربية أيضاً عندى حيث قال حذاق النحويين أنه يكفى فى التقدير رائحة المقدر لا أن يقدر فى نظم العبارة وقالوا : إن متعلق الجار والمجرور وكذا حامل الحال المستفاد إشارة أو تنبيهاً عامل معنوى لا لفظى فذكره إذن فى حاق اللفظ ونظم العبارة قصور . وإنى لا أقول بالتقدير فيما لم يتلفظ فى نوعه ولذا لا أقول بالتقدير فى الظرف المستقر ، نعم أقول بتقدير المبتدأ أو الخبر ، فمن قال فى "زيد فى الدار" زيد كائن فى الدار خرج من لغة العرب كما صرح به الرضى ، فمن ذلك لا أقول بتقدير الكمال فى أمثال هذه المواضع ، نعم ربما أقول بنفى الكمال فى مثلها ولكنه فى المصداق والمعنى دون العنوان و اللفظ ، فيكون فى اللفظ نفى الأصل وفى المعنى نفى الكمال تنزيلاً للناقص منزلة المعدوم مبالغة ، ومن دأب أهل البلاغة تنزيل الناقص منزلة المعدوم و عدم الاعتبار بالناقص ، ونظير تنزيل الناقص منزلة المعدوم ما ورد فى " البخارى " (٢ — ٦٠٤) (باب غزوة خيبر) و" مسلم " فى كتاب الإيمان (باب بيان غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه) (١ — ٧٢) كلاهما من حديث

ابن الخطاب وجابر بن عبد الله وعمران بن حصين وغيرهم قالوا : « لاتجزئ
سهل بن ساعد الساعدى من كلام صحابى : « ما أجزأ منا اليوم أحد كما أجزأ
فلان » فى حق رجل قاتل المشركين قتالاً فى غزوة خيبر .

(بحث دقيق من قواعد العربية) (١)

القراءة والمسح والايتار كلها ألفاظ متعدية بنفسها فى متعارف اللغة فإذا نقلتها الشريعة إلى عرفها وصارت ألقاباً خاصة لمفهومات شرعية صارت لازمة ، فإذا أريد تعلقها بشئ خاص عديت بالباء ، ومن ههنا بحثهم فى قوله تعالى: (هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون) هل العلم هنا لازم أو متعد؟ . فإذن يحصل الفرق بين قولهم : " قرأها " وقولهم " قرأبها " فالأول على ما تعورف ، والثانى بمعنى أتى بها فى جملة القراءة ، وكذا إذا ورد فى الشرع " قرأ " فمعناه على هذا فعل القراءة . وبعبارة أوضح منه لك أن تقول: إن "قرأ" إذا عديته بنفسه فقلت : قرأت سورة كذا اقتضى اقتصارك عليها لتخصيصها بالذكر ، وأما إذا عديته بالباء فقلت : قرأت بسورة كذا أى قرأته فى جملة ما قرأت ، فلا يقتضى الاقتصار عليها بل يشعر بقراءة غيرها معها ، وعلى ذلك فقوله ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » نفسه من غير قوله « فصاعداً » إشارة قراءة ما عدا الفاتحة وهو السورة . وتأويل قوله فى الحديث : « كان يقرأ فى الفجر بالستين إلى المائة » كيف تهد المعنى أنه كان يقرأ فيما يقرأ به بعد الفاتحة بهذه الكمية ، وكذلك قوله : « قرأ بالاعراف » إنما هى بعد الفاتحة ،

---

(١) تنبيه كتبت هذا البحث بضوء ما أفاده الشيخ رحمه الله فى رسالته: " فصل الخطاب فى مسألة أم الكتاب" وما أفاده فى "العرف الشذى" مع توضيح وزيادة تقريباً للأفهام فيما له صلة بالمقام . وراجع " فصل الخطاب" (من ص ٢٠ إلى ٢٢) .

صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب» . وبه يقول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .

وما إلى ذلك من الأمثال . وتأويل قوله: «قرأ سورة النجم فسجد» وقوله: «قرأ على الجن سورة الرحمن» فلم يقل بسورة النجم وبسورة الرحمن ، لأن القراءة هنا على متفاهم اللغة والعرف فيشعر بالاقتصار على ذلك المقدار دون أن يكون هناك من المقروء شئ آخر . ومثل هذا قوله تعالى : (فامسحوا برؤسكم) بالباء وقولك مسحت رأس اليتيم ، فالأول على عرف الشريعة وهو امرار اليد المبتلة على الشئ ، فاقتضى الباء بخلاف الثاني فإنه على صرافة اللغة . ومن هذا القبيل قوله : «توتر له ما قد صلى» فإنه على اللغة ، وأما قوله : «كان يوتر بثلاث» فإنه على معهودية الشريعة وبناء للكلام على ما عهد . وكان من منصب علماء الأصول أن ينبهوا على هذه القاعدة ولكنهم تركوها و نبه عليها الزمخشري في "المفصل" وكذلك أشار إليها في تفسيره "الكشاف" في قوله تعالى : (وهزى إليك بجذع النخلة) فقال: افعلي بها الهز ، قال السيد الآلوسي في "روح المعاني" (١٦ – ٨٤) : ثم الفعل هنا نزل منزلة اللازم كما في قول ذي الرمة :

فإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها * إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

فلذا عدى بالباء أي افعلي الهز اه . قال الراقم: وسنح لي أن النكتة في تعديتها بالباء في الآية أن هز الجذع لعظمها وثبوتها كان غير مقدور لها لضعفها فلم يمكنها هزها حقيقة فأمرها الله سبحانه أن يفعل بها فعل الهز اختياراً لمباشرة الأسباب ماهو المقدور منها لا أن فعلها مؤثر في إسقاط الرطب فكان سقوط الرطب كرامة لها من الله سبحانه وتعالى لا أن هزها كان يكفي لها عادة ، ويعجبني قول القائل :

ألم تر أن الله أوحى لمريم وهزى إليك الجذع يساقط الرطب
ولوشاء أحنى الجذع من غير هزه إليها ولكن كل شئ لـه سبب

قال الشيخ : وكذلك أشار إليه سيبويه فى كتابه فى (باب افتراق فعلت وأفعلت) (٢ ــ ٢٣٥) : فقبرته دفنته وأقبرته جعلت له قبراً آه . قال الراقم : فالحاصل أن المتعدى فى المجرد إذا عدى بالباء أو الهمزة لا بد أن يفترق معناه مما كان عليه قبل هذا وساق له سيبويه أمثلة وهذا الذى عناه الشيخ هنا .

قال الشيخ : ومن ذلك أقول : الباء فى قوله : أتتنى صحيفة فلان فقرأت بها للتعدية على خلاف ما قاله ابن هشام فى " المغنى " حيث قال : وإنه يقال قرأت بالسور على هذا المعنى ــ أى التبرك ــ ولا يقال : وإنه قرأ بكتابك لفوات معنى التبرك فيه اه . ويقول الطيبى فى " شرح المشكاة" فى شرح قوله : « لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » أى لم يبدأ القراءة بها ا ﻫ . و هذا وإن كان يفيدنا فى وجوب ضم السورة غير أنى لم يعجبنى تضمين البداءة وتقديرها فى كلامه . ثم إنه روى عن مالك أيضاً رواية وجوب ضم السورة مع الفاتحة كما فى "الهداية" (١ - ٩٧) . وفى " فصل الخطاب " (ص ــ ١٧) : ووجوب السورة قول عند المالكية والحنابلة . وقال فى " الأم " (١ ــ ٨٩) : وهو قد يحتمل أن يكون الفرض على من أحسن القراءة قراءة أم القرآن وآية وأكثر ﻫ . وهو ينافى جزم الشوافع بعده باستحباب السورة فإنه تردد فيه آ ﻫ . وإن قيل : قد تواتر العمل على قراءة الفاتحة فى الصلاة و التواتر قطعى فتكون قراءة الفاتحة فرضاً ركناً فى الصلاة . نقول : إنه جرى التواتر فى العمل بها لا كونها ركناً فى الصلاة ، وقد ثبت التواتر العملى فى كثير من المستحبات فكما لم تصر تلك المستحبات بالتواتر عملاً قطعية كذلك لا تصير قراءة الفاتحة قطعية .

قال الراقم : قد يظن أن مذهب الحنفية فى وجوب الفاتحة دون ركنيتها كما هو عند الجمهور وفى وجوب السورة دون استحبابها كما هو عند الشافعية

وغيرهم ليس له عدة من الدليل أو أن مسلك الأخيرين أوضح محجة وأقوى حجة وإني قد تصفحته لـه الأوراق وأجلت قداح البحث في نواحيها فلم أر لهذا الظن وجهة من الحق عند من أمعن نظره في خبايا المسألة وزواياها بالانصاف دون الاعتساف ، ورأيت أن المصيبة نشأت في الحقيقة لأجل الغفلة عن تنقيح المذهب الحنفي والتعامي عن منشأ الخلاف ، وأرى أن أذكر أولاً كلمات من كلام محقق الحنفية الشيخ ابن الهمام لتحقيق منشأ الخلاف ثم أتبعه بعدة ذلك من كلام إمام العصر شيخنا رحمه الله . قال المحقق في "الفتح" (١ ــ ٢٠٦) : واعلم أن الشافعية يثبتون ركنية الفاتحة على معنى الوجوب عندنا ؛ فإنهم لا يقولون بوجوبها قطعاً بل ظناً غير أنهم لا يخصون الفرضية والركنية بالقطعي فلهم أن يقولوا بموجب الوجه المذكور وإن جوزنا الزيادة بخبر الواحد لكنها ليست بلازمة هنا ؛ فإنا إنما قلنا بركنيتها وافتراضها بالمعنى الذى سميتموه وجوباً فلا زيادة ، وإنما محل الخلاف في التحقيق أن ما تركه مفسد وهو الركن لا يكون إلا بقاطع أولا ؟ فقالوا : لا ؛ لأن الصلاة مجمل مشكل فكل خبر بين أمراً ولم يقم دليل على أن مقتضاه ليس من نفس الحقيقة يوجب الركنية .

وقلنا : بل يلزم في كل ما أصله قطعي ؛ وذلك لأن العبادة ليست سوى جملة الأركان فإذا كانت قطعية يلزم في كل الأركان قطعيتها ؛ لأنها ليست إلا إياها مع الآخر بخلاف ما أصله ظني فإن ثبوت أركانه التي هي هو يكون بظني بلا إشكال . ولأن الوجوب لما لم يقطع به فالفساد بتركه مظنون ، والصحة القائمة بالشروع الصحيح قطعية فلا يزول اليقين إلا بمثله . وإلا أبطل الظني القطعي اهـ . وإليك الآن ملتقطات وملخصات من كلام شيخنا في " فصل الخطاب" : قوله تعالى : (فاقرءوا ما تيسر من القرآن) ذهب بعضهم إلى أن المراد بقوله تعالى هي الفاتحة لا غير جموداً منه أنها هي الواجبة لا غير وليس

بشيء ، أما من حيث الحديث فكما علمت شمائله وتكرمه — أى فى شرح قوله فصاعداً وسنعرج عليه فى مبحث الفاتحة خلف الإمام — وأما من حيث القرآن فأيضاً كما سيتضح من بعد وذهب بعضهم إلى أن المراد ما فوق الفاتحة ويلزمه أن يكون واجباً . والوجه أن الله تعالى أراد مجموع ما يقرأ كله وأطلق عليه ما تيسر باعتبار الطول لا باعتبار تخييره فى أى سورة ولو غير الفاتحة ؛ فإن الآية نزلت فى تخفيف صلاة الليل ولا يحتاج حينئذ إلى بيان ما يتعين للوجوب فما فوقه فجاءت الآية كما ترى لا لبيان أن الواجب أى سورة لكنها أمرت بالقراءة وإيجادها فكل ما عينته الشريعة وهى الفاتحة فصاعداً فهو تحت هذه الآية وكله واجب ، ثم سلك بعد هذا فى الأحاديث مسالك : إما الأمر بهما وهو قوله : ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت ، وإما الأمر بالفاتحة عيناً و ترك ما بقى على شاكلة القرآن فى اللفظ أو ما يقوم مقامه وهو قوله ﷺ: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر» . فهذا تعيين للفاتحة وابقاء للباقى على لفظ القرآن ، فما احتاج إلى تعيينه باسمه عينه وإلا أبقاه وأحاله على أصله فى القرآن . وما يقوم مقامه هو قوله: "فما زاد" فما فوق ذلك وقوله "فصاعداً" . فقوله : "وما تيسر" إحالة للباقى بعد الفاتحة على القرآن وادراج تحته وسائر الألفاظ بدله . وهذه الاحالة كما فى ألفاظ حديث المسيئ : "فتوضأ كما أمرك الله" . وأما الأمر بالسورة كما فى قصة معاذ ، وأمره بسورتين من أوسط المفصل بالنظر إلى أن الفاتحة معلومة . وأما الأمر بقرآن بالنظر إلى من ليس عنده غير شئ من القرآن وهو ما فى حديث مسيئ الصلاة من طريق رفاعة : «فإن كان معك قرآن فاقرأ وإلا فاحمد الله وكبره وهلله» . وقال فى "المرقاة" (۱ — ٥۳٦) : أن الأولى أن يحمل على أول الأمر الذى كان بناءه على المساهلة والتيسير ونحوه فى "اعلام الموقعين" . وإذا تبينت هذا الصنيع لم تمار فى وجوب السورة . . . . وهذا يدلك ثانياً : أن المراد فى الحديث المجموع فى الايجاب والمجموع فى

النفى . . . . . وعن عبادة مرفوعاً : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين معها » كما فى " الزوائد " و" تخريج الهداية " ، وفيه الحسن بن يحيى الخشنى من رجال " التهذيب" ضعفه بعضهم ووثقه آخرون . ولم أر لهم فى نفى وجوب السورة إلا ما فى " الفتح" من حديث ابن عباس عند ابن خزيمة : « إن النبى ﷺ قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما إلا بفاتحة الكتاب » . وسكت عليه الحافظ ، وفيه حنظلة السدوسى قال : هو نفسه فى" التقريب" : ضعيف من السابعة . وفى " التاريخ الصغير" : قال يحيى القطان : حنظلة السدوسى رأيته وتركته على عمد وكان اختلط . وفى " الميزان " : عبد الملك بن خطاب بن عبيد الله ابن أبى بكرة الثقفى مقل جداً تفرد عن حنظلة السدوسى بهذا عن عكرمة عن ابن عباس : « أن النبى ﷺ صلى صلاة لم يقرأ فيها إلا بالفاتحة » غمزه ابن القطان بهذا الخبر ، وحنظلة لين . . . . وإنما ذكر فى الحديث "وما تيسر" ونحوه لأنه لو قال: "وسورة" لدل على وجوبها بتمامها .

ولا يريبنك فى وجوب السورة الفاء فى بعض ما مر لأنه فى سياق النفى . و سياق الاثبات لم يخل عما فوق الفاتحة . ثم إن الأحاديث جعلت الصلاة عند عدم قراءة الفاتحة خداجاً لا منفية وهو حديث أبى هريرة عند مسلم وغيره و عن عائشة عند ابن أبى شيبة وأحمد وغيرهما قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهى خداج » . وعن عبد الله ابن عمرو عند أحمد وفى جزء القراءة وكتاب القراءة وعند ابن ماجه . ومتى نفيت الصلاة فهو باعتبار انتفاء الفاتحة فما فوقها كما فى الأحاديث المارة،وأرى أن هذا يطرد فيما هو على رسم الصحيح أو الحسن وكفى بهما عن الضعاف وأرى أن هذا ليس اتفاقاً أو جزافاً بل حكاية عن الواقع وعن الحقيقة . فالصلاة بترك الفاتحة خداج ، وبترك الفاتحة فما فوقها منفية ، أى إذا خلت عن القراءة رأساً . ومن ههنا يعلم أن قوله : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعداً »

للانتفاء رأساً والإشارات إذا سقطت على مسقط دلت على أنه المقصد فهذه [منازل من تهوى رويدك فانزل] ثم اعلم أن الحديث شبه الصلاة بترك الفاتحة باعتبار حكمها بشئ ناقص الخلقة حساً فلا يتأتى أن يقال : أن المراد أنها ناقصة حساً وإن كانت باطلة حكماً ، وإن التمام باعتبار الأجزاء كما أن الكمال باعتبار الأوصاف على ما ذكره فى " الاتقان " من القواعد المهمة ، أو أن التمام هو الجزء الأخير . وفى حديث مسيئ الصلاة قال : « إنه لا يتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ويحمد الله ويثنى عليه » الحديث فذكر أركاناً وغيرها عند أبى داؤد والنسائى وذكر أنها لا تتم بدون ما ذكر ، وقال فى آخره عند النسائى : «فإذا لم يفعل هكذا لم تتم صلاته» ، وعند الترمذى : « فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك وإن انتقصت من ذلك شيئاً انتقصت من صلاتك » ، قال : وهذا كان أهون عليهم من الأولى : أنه من انتقص من ذلك شيئاً انتقص من صلاته ولم تذهب كلها اه . وهذا هو النقصان باعتبار الحكم بخلاف نحو ما عند أبى داؤد عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال : « إذا صلى أحدكم فلم يدر زاد أم نقص فليسجد سجدتين وهو قاعد » فإنه باعتبار الحس إذ نقصان الركعات يعلم بالحس بخلاف حكم الصلاة عند ترك الفاتحة فليس أمراً حسياً ويحتاج فيه إلى بيان الحكم لا الحس بخلاف نقصان الركعات فإنه يذكر كما وقع ويعلم حكم السجود ، فالمقصود فى كلا الموضعين بيان الحكم ، وقد ذكر النقصان فى حديث الخداج فى موضع الحكم ، وفى حديث السهو فى موضع صورة المسألة . ومثله فى التعبير حديث أبى هريرة عند الدارقطنى وقواه فى " الفتح" (٣ ــ ٨٤) هذا ولا يخفى أن الحقائق الحسية لا تبطل بذهاب جزء كانسان مخدج اليد ، فلو كان حاذى فى الحديث بتلك الحقائق وأراد نقصانها حساً لم يدل أيضاً على بطلانها إلا بضم

مقدمة هى : أن ناقصة الجزء من الحقائق الشرعية حساً باطلة حكماً . ولم يحكم الشارع فى هذا الحديث بتلك المقدمة . وإنما جعلها ناقصة كالحسيات فالحكم بالبطلان خلاف الحديث ، وإنما يخرج منه وجوب الفاتحة ، واثبات مرتبة الواجب وهو مراد أصحابنا وقوله : غير تمام من قولهم : ولدته أمه لتمام بكسر ويفتح لا من التمام بالمعنى الشائع . والحاصل أنه كيف كان المراد بالحديث اعتبار حال الصلاة حساً أو اعتباره حكماً ليس فيه الحكم إلا بالنقصان . انتهى كلام الشيخ وهو كلام فى غاية من الدقة والنفاسة يقدره من عنى بهذه الأبحاث الدقيقة وعسى أن يقبله كل من أنصف من أرباب المذاهب وتلخص من ذلك أمور :

منها : أن قوله تعالى : (فاقرءوا ما تيسر من القرآن) وإن نزل لتخفيف صلاة الليل لأجل ما كانوا يقاسون شدة فى أدائها بتطويلها ، لكنه بعمومه لايجاب مطلق القراءة فى الصلاة حيث لا وجوب خارجها وليس لايجاب الفاتحة خاصة أو سورة خاصة أو كليهما فإن ذلك كان معلوماً لهم بالضرورة ، ثم قوله : (فاقرءوا ما تيسر منه) يؤكد العموم المذكور ، ولعله كرره كيلا يتوهم التخصيص بما نزل فيه وقد أشار إليه البدر العينى .

منها : أن قوله فى الحديث "وما تيسر" على شاكلة ما فى القرآن وبمعناه "فما زاد" "فما فوق ذلك" و"أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر" "فصاعداً" و"آيتين أو أكثر" فكل ذلك إشارة إلى قراءة شئ من القرآن ما عدا الفاتحة ولم يقل : وسورة لئلا يتوهم ايجاب سورة بتمامها .

منها : أن الأحاديث تؤكد القول بوجوب الفاتحة وشئ من القرآن ما عداها جميعاً لا الفرق بينهما حتى تكون الفاتحة واجبة دون " فما زاد " فإنه لا فرق بين سياقهما فى مساق واحد .

منها : أن من تأول قوله : "وما تيسر" "وما زاد" بالتخيير فى قراءة ما بعد الفاتحة فقد أبعد عن مغزى النصوص ومحطها ومسقط إشارتها .

منها : أن الشريعة حيثما أرادت حكم ما ينفى الصلاة رأساً فذكرت ترك الفاتحة وما عداها جميعاً حيثما أرادت حكم ما ينقصها ويجعلها خداجاً فصدعت بنفى الفاتحة فقط دون الفاتحة وما بعدها معاً .

منها : أنه ورد فى بعض الأحاديث عدم التمام بترك ما هو غير الأركان اتفاقاً فكذلك غير بعيد أن يذكر عدم التمام بترك الفاتحة ، فلا يلزم من ذلك ركنيتها ولا بطلان الصلاة حكماً بتركها .

ثم إنه تبين من هذا أن تأويل لا صلاة بنفى الكمال غير صحيح ، وإن الصحيح هو نفى الصحة والاجزاء كما قاله الشافعية ، ولكنه بنفى الفاتحة وما عداها من القرآن أى القراءة مطلقاً لا الفاتحة خاصة ، فإن الزيادة قد صحت فى روايات وطرق كما سيتضح فى مبحث الفاتحة خلف الإمام إن شاء الله تعالى .
وقد اتضح أنه لا حجة للخصم فى إثبات ركنية الفاتحة بالحديث المذكور بعد تسليم أن خبر الواحد مما يثبت الركنية حيث لا يبقى فى الحديث محل لصحة الاحتجاج بالفاتحة فقط بل الحديث يشمل ما عداها أيضاً بالطريق المذكور ، فيكون أمر التنزيل العزيز : (فاقرءوا ما تيسر) واخبار الحديث بنفى الصلاة بترك القراءة — بعد تسليم أنه إخبار وليس بانشاء معنى — متطابقان جداً ، وهذا الطريق يكاد يكون مبتكراً فى إثبات غرض الحنفية فإن المشهور أنه خبر الواحد وأنه ظنى والزيادة على القاطع بمثله غير جائز ، فتكون الفاتحة واجبة لا فريضة ، أو إنه انشاء بمعنى لا تصلوا إلا بفاتحة الكتاب . وعلى الأسلوب الذى قرره الشيخ غنى عن ذلك كله ، فلو سلمنا أنه خبر مستفيض ، أو سلمنا أن الآحاد تثبت بها الركنية ، أو سلمنا أن الآية مجملة والحديث فسرها — وإن كان القول

ــ: باب ما جاء فى التأمين :ــ

حدثنا بندارنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدى قالانا سفيان عن سلمة

بالإجمال فى الآية ركيك من جهة قواعد أصول الفقه ، وكذلك من حيث الواقع ــ فإن أمر الفاتحة والسورة كان أمراً متعارفاً بينهم فبعد تسليم كل ذلك استدلالهم لايسمن ولايغنى من جوع ما لم يثبت أن منشأ الحديث هو نفى الصلاة بنفى الفاتحة فقط . وإذا ثبت الزيادة من ثقة فيخرج الحديث من موضوع المأموم ، ويختص بالمنفرد والإمام ويصح حكمه بنفى الصلاة حين انتفت القراءة فيكون حجة للحنفية لاعليهم ، فمن حق المقام أن تتمسك به الحنفية ، وعليهم أن يأتوا ببرهان على اسقاط الزيادة فانعكس الأمر وانقلب الموضوع ، وهذا الذى عناه الشيخ بتقريره وتحريره وتفصيله وتفسيره فذقه فمن لم يذق لم يدر والله الموفق . ويؤيده ما فى " المدونة " (١ ــ ٧١) عن عمر بن الخطاب يقول : « لا تجزئ صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وشئ معها » . وعنه أنه قال : « لا صلاة إلابقراءة » اه . وورد مرفوعاً من رواية أبى هريرة بهذا اللفظ فى " مسند أحمد " أنظر " فتح الربانى " (٣ ــ ٢١٧) ومن أجل ذلك قال أحمد ــ كما عند الترمذى بعد ٤١ باباً ــ «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » : إذا كان وحده . ومثله عن سفيان عند أبى داؤد فى " سننه " فاتفق أبو حنيفة والثورى وأحمد على أن الحديث فى حق المنفرد والإمام دون المأموم . وأرجو أن يكون هذا القدر كافياً هنا . إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

ــ: باب ما جاء فى التأمين :ــ

التأمين مصدر من باب التفعيل ، أمن الرجل قال آمين ، وآمين بالمد والتخفيف فى جميع الروايات وعند جميع القراء كذلك ، وعن حمزة والكسائى بالإمالة فيها . وفيها القصر والقصر مع التشديد والمد مع التشديد ثلاث لغات

ابن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر قال : « سمعت النبى ﷺ
قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقال : آمين ومد بها صوته » .

شاذة ، ومعناه : يا الله استجب دعاءنا ، وقيل فليكن كذلك ، والتفصيل فى " العمدة " (٣ — ١٠٦) . ثم ههنا خلافيتان : الأولى : أن التأمين هل هو للمقتدى والإمام كليهما فى الجهرية أم للمقتدى فقط ؟ فذهب الجمهور أى أبوحنيفة والشافعى وأحمد ومالك فى رواية إلى الأول ، وذهب مالك فى رواية ابن القاسم وأبوحنيفة فى رواية الحسن إلى الثانى كما فى " الموطأ " لمحمد (ص — ١٠٥) حيث قال : فأما أبوحنيفة فقال : يؤمن من خلف الإمام ولا يؤمن الإمام . وروى محمد فى الآثار" (ص — ١٦) عن أبى حنيفة عن حماد عن إبراهيم : أربع يخافت بهن الإمام سبحانك اللهم وبحمدك ، والتعوذ من الشيطان ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وآمين ، وهذا الذى أخذه عامة أصحاب المتون ، والثانية : فهل يجهر بها من يؤمن أم يخفيها ؟ الثانى قول أبى حنيفة والكوفيين وأحد قولى مالك ، والأول قول الشافعى فى القديم وقول أحمد وإسحاق ، وقال الشافعى فى الجديد : يجهر بها الإمام ويخفيها المأموم ، ومن القاضى حسين : القديم والجديد بعكس ذلك وهو غير صحيح عندهم ، والمختار قوله القديم . قال الحافظ ابن حجر : وعليه الفتوى ، وقال الرافعى : أصح القولين الجهر ، هذا ملخص ما فى " العمدة " و " الفتح " وغيرهما . ثم من الغريب ما يقوله الحافظ فى " الفتح " من أن جهر الإمام بها قول الجمهور . قال الشيخ : ولم أجد التصريح بالجهر عن المالكية ، بل صرح فى " المدونة " بالاخفاء (١ — ٧٣) . قال مالك : ويخفى من خلف الإمام آمين اه . ويقول الشيخ أحمد الدردير فى " أقرب المسالك " : وندب الاسرار لكل مصل طلب منه اه . فعلم من هذا الاخفاء بها قول واحد عندهم كالحنفية وهو المذكور فى " رسالة ابن أبى زيد " كما فى " السعاية " (٢ — ١٧٢) . وقد ذهب السلف

وفى الباب عن على وأبى هريرة . قال أبوعيسى : حديث وائل بن حجر حديث حسن . وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ و

إلى القوابين غير أن أكثر الصحابة والتابعين على الاخفاء كما ذكره صاحب " الجوهر النقى " (١ — ١٣٢) ، وذكر أن عمر وعلياً لم يكونا يجهران بآمين. وقال الطبرى : وروى ذلك عن ابن مسعود . . . . قال : والصواب أن الخبرين بالجهر بها والمخافتة صحيحان ، وعمل بكل من فعليه جماعة من العلماء ، وإن كنت مختاراً خفض الصوت بها إذ كان أكثر الصحابة والتابعين على ذلك انتهى . فكان الاخفاء هو السنة والجهر جائز غير سنة . وذكر ابن تيمية و ابن القيم أن الاختلاف فيه اختلاف فى المباح ورجحا الجهر فى بعض المواضع ، فالخلاف هين ليس بشديد . قال ابن القيم فى " الهدى" : وهذا — أى الجهر — للتعليم أيضاً جهر الإمام بالتأمين ، وهذا من الاختلاف المباح الذى لا يعنف فيه من فعله ولا من تركه اه .

قوله : وفى الباب الخ . حديث على أخرجه "ابن ماجه" فى (باب الجهر بآمين) (ص — ٦٢) : من طريق سلمة بن كهيل عن حجية بن عدى عن على قال : « سمعت رسول الله ﷺ : إذا قال : ولا الضالين قال : آمين». وأخرجه الحاكم ، وحديث أبى هريرة أخرجه الدارقطنى فى " سننه " (ص — ١٢٨) وقال : اسناده حسن ، وأخرجه فى " العلل " وأعله ، وأخرجه الحاكم (١ — ٢٢٣) وقال : على شرط الشيخين . قال الزيلعى : وليس كما قال . قال الراقم : وكلاهما أخرجه من طريق اسحاق بن إبراهيم الزبيدى وهو إن وثقه بعضهم ولكن يقول النسائى : ليس بثقة ، وقال أبوداؤد : ليس بشئ . وكذبه محدث حمص محمد بن عوف الطائى ، كذا فى " الميزان " ، وفى " التقريب" : صدوق يهم كثيراً ، وأطلق عليه محمد بن عوف أنه يكذب اه . فهل مثل هذا يكون على شرط الشيخين ؟ ! ورواه أبوداؤد وابن ماجه

التابعين ومن بعدهم يرون أن يرفع الرجل صوته بالتأمين ولا يخفيها . وبه
قال : « كان رسول الله ﷺ إذا تلا : ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾
قال : آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول » وزاد ابن ماجه : « فيرتج
بها المسجد » وكلاهما أخرج من طريق بشر بن رافع . قال الزيلعي : وبشر
ابن رافع ضعفه البخاري والترمذي والنسائي وأحمد وابن معين وابن حبان .
وقال ابن القطان : ضعيف ويروى هذا الحديث عن أبي عبد الله ابن عم
أبي هريرة ، وأبو عبد الله هذا لا يعرف له حال ، ولا روى عنه غير بشر ،
والحديث لا يصح من أجله اه .

ورواه النسائي في " سننه " (١ — ١٤٤) في (باب قراءة بسم الله
الرحمن الرحيم) من حديث نعيم بن المجمر قال : « صليت وراء أبي هريرة
فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن حتى إذا بلغ غير المغضوب عليهم
ولا الضالين فقال آمين فقال الناس : آمين . . . . وفيه إذا سلم قال : والذي
نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ » وسياق هذا الحديث يدل على
أنه حديث آخر غير ما أخرجه أبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم ، و
ليس عند النسائي في الباب غير هذا ، وقد تقدم ما فيه في (باب الجهر بالتسمية)
من العلل القادحة مع صحة اسناده .

وفي الباب أيضاً حديث أم الحصين : « أنها صلت خلف رسول الله
ﷺ فلما قال : ولا الضالين قال : آمين فسمعته وهي في صف النساء »
أخرجه الزيلعي (١ — ٣٧١) عن مسند اسحاق ابن راهويه من طريق اسماعيل
ابن مسلم المكي ، والهيثمي في "الزوائد" (٢ — ١١٤) عن الطبراني في "الكبير"
قال : وفيه اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف اه . وقال الحافظ في
" التقريب" : ضعيف الحديث اه . فهذا ما عندهم في الباب وانكشف حاله
عند أولي الألباب .

يقول الشافعي وأحمد وإسحاق . وروى شعبة هذا الحديث عن سلمة بن كهيل

قال الشيخ : وحديث الباب لم يخرجه الشيخان لاختلاف شعبة وسفيان . ورجح المحدثون حديث سفيان وقالوا : وهم فيه شعبة في مواضع ، الأول : أنه قال عن حجر أبي العنبس وإنما هو ابن العنبس ويكنى أبا السكن . الثاني : أنه زاد بين حجر ووائل علقمة بن وائل . الثالث : أنه قال : وخفض بها صوته وإنما هو مد بها صوته قال الراقم : هذه الثلاثة ذكرها الترمذي في "جامعه" وذكر الترمذي له علة رابعة في "علله الكبير" كما حكاها "الزيلعي" (١ ــ ٣٧٠) فقال : سألت محمد بن اسماعيل هل سمع علقمة من أبيه ؟ فقال : إنه ولد بعد موت أبيه لستة أشهر انتهى . وذكر ابن عبد الهادي له علة خامسة في "التنقيح" حكاه البدر العيني في "العمدة" (٣ ــ ١١١) بأنه قد روى شعبة خلافه عند البيهقي في "سننه" وفيه : « قال آمين رافعاً صوته » . وقال البيهقي "المعرفة" : اسناد هذه الرواية صحيح . ومثله في "نصب الراية" (١ ــ ٣٦٩) وذكروا أيضاً أن شعبة متفرد ، وسفيان قد تابعه محمد بن سلمة بن كهيل وغيره عن سلمة ، وذكروا أيضاً أن الترجيح للثوري إذا اختلف هو وشعبة لقول شعبة : سفيان أحفظ مني اه كما ذكره الذهبي وغيره . فهذه عندهم وجوه مرجحة لرواية الثوري على رواية شعبة . وقد أجاب الحنفية عنها :

أما عن الأول : فهو أن أبا العنبس وابن العنبس كلاهما واحد الجد والحفيد كلاهما عنبس وقد سماه سفيان عند أبي داود في "سننه" في (باب التأمين وراء الإمام) (١ ــ ١٣٤) وقد صرح ابن حبان في كتاب الثقات على كونهما واحداً كما حكاه "الزيلعي" (١ ــ ٣٧٠) وكذلك هو منصوص في رواية "الدارقطني" (ص ــ ١٢٨) عن وكيع والمحاربي قالا حدثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنبس وهو ابن العنبس عن وائل بن

عن حجر أبي العنبس عن علقمة بن وائل عن أبيه : « أن النبي ﷺ قرأ غير

حجر الخ . قال الدارقطني : هذا صحيح . فرواية محمد بن كثير عند أبي داؤد والدارمي ، ورواية وكيع والمحاربي عند الدارقطني كلهم عن الثوري عن سلمة عن حجر أبي العنبس فاتفق رواية الثوري وشعبة. وما قيل إن كنيته أبو السكن فلا مانع أن يكون لرجل كنيتان . قال الحافظ في "التهذيب" : حجر بن العنبس الحضرمي أبو العنبس ، ويقال : أبو السكن الكوفي وحكى الشيخ النيموي لفظ ابن حبان من كتاب الثقات هكذا : حجر بن العنبس أبو السكن الكوفي ، وهو الذي يقال له أبو العنبس اه . ولفظ العيني في "العمدة" (٣ — ١١٠) عنه : كنيته كاسم أبيه اه . وعند الحافظ أبي البشر الدولابي في "الأسماء والكنى" (١ — ١٩٦) عنبس الثقفي قال سمعت وائل بن حجر الحضرمي الخ .

وأما عن الثاني : فإن حجراً سمع الحديث عن علقمة كما هو منصوص في رواية أبي داؤد الطيالسي في "مسنده" (ص — ١٣٨) : حدثنا شعبة قال أخبرني سلمة بن كهيل قال سمعت حجراً أبا العنبس قال سمعت علقمة بن وائل يحدث عن وائل وقد سمعت من وائل : « أنه صلى مع رسول الله ﷺ فلما قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال : آمين خفض بها صوته » اه فانزاحت هذه العلة أيضاً . ومثله عند البيهقي في "سننه الكبرى" (٢ — ٥٧)، ومثله عند أحمد في "مسنده" كما في "ترتيب المسند" (٣ — ٢٠٥) ولكنه بلفظ : سمعت علقمة يحدث عن وائل ، أو سمعه حجر من وائل بكلمة "أو"، وكذا رواه أبو مسلم الكجي في "سننه" كما حكاه البدر العيني . فصحت روايته بكلتا الطريقين وبهذا اندفعت العلة الرابعة من الانقطاع في حديث علقمة حيث ثبت موصولاً من طريق فلا يضر انقطاعه من طريق آخر . علا

المغضوب عليهم ولا الضالين فقال: آمين وخفض بها صوته ». قال أبو عيسى:

أن هذه العلة سخيفة جداً حيث ثبت سماع علقمة عن أبيه عند البخارى نفسه فى "جزء رفع اليدين"، وعند مسلم فى "صحيحه" من حديث القصاص، ومن حديث وضع اليمنى على اليسرى، وعند النسائى فى (باب رفع اليدين) والترمذى صرح بسماع علقمة عن أبيه فى كتاب الحدود من "جامعه" كما فصل كل ذلك الشيخ النيموى فى "آثار السنن" (١ - ٩٨). ثم إن من ولد بعد موت أبيه بستة أشهر هو أخوه عبد الجبار بن وائل لا علقمة وهو أيضاً مختلف فيه بل رواية محمد بن جحادة عن عبد الجبار عند أبي داؤد فى رفع اليدين يدل صريحاً على أنه أيضاً ولد فى حياة أبيه، فكيف بعلقمة وهو أكبر سناً منه، فيقول عبد الجبار: "كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي" الخ ومن الغريب إذا كان الحديث فى ما يوافقهم كرفع اليدين فتقبل على علاتها ويتناسى كل علة فيها، وإذا كان فى الاخفاء بآمين أو فيما يوافق الحنفية فينقلب الموضوع ويصير الصحيح ضعيفاً، وتجد كلاً منهم أحفظ ما يكون لعلله فرحم الله من أنصف.

وأما عن الثالث: فأجاب الشيخ ابن الهمام فى "الفتح" (١ - ٢٠٧) بالجمع بين اللفظين فقال: ولو كان إلى فى هذا شئ لوفقت بأن رواية الخفض يراد بها عدم القرع العنيف، ورواية الجهر بمعنى قولها فى زير الصوت و ذيله آه. قال الشيخ: وهذا التوفيق هو مآل مذهب الشافعى، وظن بعض أن الشيخ يجعل الحديث حجة للحنفية بتأويله وليس كذلك. وقد فهم صاحبه المحقق ابن أمير الحاج أيضاً بأنه جمع بما يوافق الشافعية حكاه الشيخ اللكنوى فى "تعليق الموطأ" ولفظه: ورجح مشائخنا ما للمذهب مما لا يعرى عن شئ لمتأمله فلاجرم أن قال شيخنا: ولو كان إلى الخ ثم ذكر عبارته وقد ذكرناها. وفى "مجمع الزوائد" (٢ - ١١٢ و١١٣) للحافظ نورالدين الهيثمى فى حديث طويل من حديث معاذ عند الطبرانى فى "الأوسط" قال: واسناده حسن اه

سمعت محمداً يقول : حديث سفيان أصح من حديث شعبة فى هذا ، وأخطأ

ما ظاهره يؤيد الشافعية حيث قال فيه : وحسد يهود للمسلمين فى ثلاث : رد السلام ، وإقامة الصفوف ، وقولهم خلف إمامهم فى المكتوبة آمين . ولهذا الحديث قصة طويلة من كونه ﷺ فى بيت بعض أزواجه وعنده عائشة فدخل نفر من اليهود فقالوا : السام عليك يا محمد قال : وعليكم إلى آخر القصة وهى مذكورة بالاختصار فى الصحاح أيضاً . وروى عن عائشة أيضاً مع اضطراب أخرجه فى " الزوائد " عن " مسند أحمد " (٢ — ١٥ و١١٢) وقال : وفيه على بن عاصم شيخ أحمد ، وقد تكلم فيه بسبب كثرة الغلط و الخطأ ، قال أحمد : أما أنا فأحدث عنه اه . قال الشيخ : ولكن الاستدلال بمثله لا يستقيم بحال ، كيف ! وقد ورد فى رواية فى " السنن الكبرى " للبيهقى : « حسد اليهود على قوله : أللهم ربنا ولك الحمد » كذا أخرجه فى " كنز العمال " (٤ — ١٠٥) عن عائشة : « لم تحسدنا اليهود بشئ ما حسدونا بثلاث : التسليم ، والتامين ، وأللهم ربنا ولك الحمد » (هق) . قال الشيخ : ولم يقل بجهره أحد فكما أن حسدهم على هذا لا يستلزم الجهر به فكيف يصح القول باستلزامه فى التأمين ، وأيضاً يؤيد ما قلنا ما ذكره السيوطى فى " الخصائص الكبرى " (٢ — ٢٠٥) عن " مسند الحارث بن أبى أسامة " حديثاً وفيه : « وأعطيت آمين ولم يعطها أحد ممن كان قبلكم إلا أن يكون الله أعطاها نبيه هارون فإن موسى كان يدعو الله ويؤمن هارون » . وهذا يدل على أن اليهود علموا تأمين المسلمين والجهر بها خارج الصلاة مثل تأمين هارون عليه السلام على دعاء موسى عليه السلام ، فكيف يثبت الجهر بها داخل الصلاة . وكذا فى " شرح المواهب " (٥ — ٣٧١) من طريق الحارث بن أبى أسامة وابن مردويه عن أنس مرفوعاً : « أعطيت ثلاث خصال : أعطيت الصلاة فى الصفوف ، وأعطيت السلام وهو تحية أهل الجنة ، وأعطيت آمين ، ولم يعطها

شعبة فى مواضع من هذا الحديث فقال : عن حجر أبي العنبس وإنما هو أحد» الخ . قال شارح "المواهب" : فعلم أن الخصلتين الأوليين من خصوصيات هذه الأمة مطلقاً ، وكذا الثالثة بالنسبة لغير هارون فى غير الصلاة اه . وجزى الله شيخنا فما أوسع نظره وأدق فكره ، ويقول رحمه الله فى "كشف الستر من مسألة الوتر" (ص — ٦٦) : فما عند ابن ماجه عن عائشة عن النبي ﷺ : « ما حسدتكم اليهود على شئ ما حسدتكم على السلام والتأمين » وعن ابن عباس : « فأكثروا من قول آمين » ، يريد به الإكثار فى المواقع اللائقة بها وإلا فهى فى الصلاة محدودة فكيف اكثارها . . وما فى الحديث الآخر : « وعلى قولنا خلف الإمام آمين » فلا يريد به أن أغيظوهم بهذا المحل فقط بل اغاظتهم بالاكثار فى مواقعها ، ولما كان فى خاصة أنفس المسلمين وفى حقهم هذا أيضاً من المواقع المشاركة لها ذكرها فى ذيول مراده وإلا فحسدهم على ظهور آمين عند المسلمين واستعمالهم إياها واغاظتهم باكثارها فى المواقع المناسبة ، وفى الواقع هى فى صلاتنا أيضاً فيحصل رغمهم به أيضاً وإن لم تحصل الاغاظة به فالإغاظة بالعموم ، وذكر الصلاة لأنها محل مشهور فيما بين المسلمين فى معاملة أنفسهم ، وإن لم يتعلق هذا المحل باليهود كثير تعلق هذا هو المراد فوقع فى الألفاظ اختصار يزول بالتأمل إيهامه . وبالجملة : فذكر الصلاة لأن هذا المحل من جنس ما يحصل اغاظتهم به لا أنه هو المدار فقط ، أعنى أنها أى آمين شئ واحد حيث ما وقعت ، فلهذه الوحدة ذكر جزئى الصلاة . وإذا كان الشئ واحداً والمقاصد المطلوبة منه متعددة فقد يراعى تميز المقاصد ، ولا يذكر أحد الحال فى موضع الآخر . وقد يراعى وحدة الشئ فى ذاته فيذكر أحد الحال فى موضع الآخر ولا يضر كما استشهد فى قراءة أم القرآن ف الإمام بها فى غير هذه الحالة لكونها شيئاً واحداً ذاتاً وإن تعددت الأحكام فكيف بالأغراض الخارجية فقط آه.

وقال رحمه الله أيضاً فى "كشف الستر" (ص — ٧٠) : وليعلم أن أحاديث

حجر بن العنبس ويكنى أبا السكن ، وزاد فيه عن علقمة بن وائل وليس فيه

حسد اليهود على التأمين أحاديث متعددة بألفاظ متنوعة ليس حديثاً واحداً ، وقد سقط من بعضها ما قد ذكر فى الآخر ، وقد وقع فى بعض ألفاظها ترتيب شئ على غير سببه وإلا فأين كانت اليهود يتناوبون المسلمين فى الصلوات الليلية وهى الجهرية ، والمنافقون الذين كانوا يريدون كتمان حالهم على المسلمين كان أثقل الصلوات عليهم صلاة الفجر والعشاء فكيف باليهود ، وهذا الذى أشكل على الحافظ ابن حجر حتى حكم على لفظ : « وعلى قولنا خلف الإمام بآمين » بتفرد الراوى فيه كما ذكره فى " شرح المواهب " فإن كان سقط شئ من الراوى ، أو وقع ترتيب شئ على غير سببه فذاك وإلا فهو من ذكر محل من جنس ما يحسدونه لا أنه هو المحسود عليه ، وقد يقع ذلك فى الأحاديث كما وقع فى التأمين من وجه آخر فجاء بلفظ : « إذا أمن الإمام فأمنوا » و بلفظ : « إذا أمن القارى » وبينهما فرق فلم يقدر البخارى على التعيين ووضع التراجم على كل احتمال من الصلاة والدعوات . وفعل مثله فى حديث إنظار الموسر والتجاوز عن المعسر ، وقد وقع فيه من الرواة ترتيب شئ على غير ما يناسبه وكذا ترتيب كل عمل كفارة إلا الصوم ، وأصله كل عمل ابن آدم . ومثله فى (باب ما وطئ من التصاوير) و (باب من كره القعود على الصور) و إذا تقرر هذا فنقول : الأصل فى الأذكار والأدعية هو الإخفاء والجهر لمقاصد صحيحة لا غير ، ويكفى لعلم اليهود الجهر فى بعض الأحيان وهو عندهم أيضاً كذلك فحاله فى الصلاة كحاله خارجها وسائر الأدعية وجهر القرآن لحفظه ، ولذا ورد فى الحديث : «وعلى قولنا خلف الإمام» لا بلفظ الجهر فدل حكايته ﷺ على الحقيقة المقصودة ، وهذا هو المناط وسيما أنه لم يثبت جهر المأموم فى مرفوع ثم إنه قد شاع أيضاً فى أشعار الجاهلية وفى " التوراة " فى تحريم مواضع وغيره فكان موضعها معلوماً وهو دعاء يوم الأحد ، وموافقة الآخر

عن علقمة ، وإنما هو حجر بن عنبس عن وائل بن حجر وقال : وخفض

كالتسمية وصار كحديث التأمين للداعى مع أن الأمر بالدعاء وقع باخفائها فى قوله : (أدعوا ربكم تضرعاً وخفية) فيعلم بالقرائن ، وقد يجهر بها فى الجملة انتهى كلامه بتغيير بعض الكلمات وتلخيص بعضها . قال الشيخ رحمه الله : وقد يجاب عن الجهر بأنه كان للتعليم . وقال فى " فصل الخطاب" (ص — ٣١) وفى تفسير الفاتحة والبقرة لصاحب " الطريقة المحمدية " من محقق المتأخرين من الحنفية : وما روى عن النبى ﷺ أنه رفع صوته بعد ولا الضالين فمحمول على التعليم اه . قال: وهو كما ذكره صاحب " الهداية " فى الجهر بالبسملة . وقال فى " الهدى" من بحث القنوت : فإذا جهربه الإمام أحياناً ليعلم المأمومين فلابأس بذلك فقد جهر عمر بالافتتاح ليعلم المأمومين ، وجهر ابن عباس بقراءة الفاتحة فى صلاة الجنازة ليعلمهم أنها سنة ، ومن هذا جهر الإمام بالتأمين آه . ولفظ أبى داؤد فى " سننه " (١ — ١٣٥) (باب التأمين وراء الإمام) وأخرجه " ابن ماجه " أيضاً : « حتى يسمع من يليه من الصف الأول » يشير إليه ، وفيه بشر بن رافع وهو متكلم فيه . قال فى " التقريب": ضعيف .

قال الشيخ : ويؤيده ما أخرجه الحافظ أبو بشر الدولابى فى كتاب " الأسماء والكنى" (١ — ١٩٧) من حديث وائل وفيه : « وقرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال : آمين يمد بها صوته ما أراه إلا ليعلمنا » . فهذا القول منه صريح فى أنه أراد أن يعلمهم سنة التأمين ، وفيه يحيى بن سلمة بن كهيل مختلف فيه وثقه الحاكم فى " المستدرك" ولكن تساهله فى " المستدرك" مشهور ووثقه حيث ذكره فى الثقات ، ثم رأيت أنه ذكره فى الضعفاء أيضاً وهو ربما يذكر راوياً فى الكتابين جميعاً حتى قيل أنه ينسى ذكره فى الأول فترددت فيه حتى رأيت فى "كتاب الضعفاء" له ترجمة ابراهيم بن طهمان ما

بها صوته وإنما هو مد بها صوته . قال أبو عيسى : وسألت أبا زرعة عن هذا

حاصله : أن له دخلاً في الضعفاء والثقات جميعاً فذكرته في الكتابين جميعاً فانزاح ما اختلج في صدري . وقد تمسك ابن خزيمة برواية فيها يحيى بن سلمة بن كهيل . أنظر تفصيله في " التلخيص الحبير " و " الهدى " (١ — ٨٠) . وبالجملة فقد احتج به ابن خزيمة في " صحيحه " فإنه عقد باباً لوضع اليدين قبل الركبتين فذكر حديث وضع اليدين بعد الركبتين بسند جيد ثم عقبه بحديث وضع اليدين قبل الركبتين وجعله ناسخاً للأول وفيه يحيى بن سلمة هذا . وضعف ابن القطان رواية سفيان كما حكاه الزيلعي في " التخريج " ، وقد بين في حديث وائل اضطراباً من أربعة وجوه كلها يرجع إلى اختلاف الثوري وشعبة في الإسناد والمتن وقال في آخره : والحديث إلى الضعف أقرب منه إلى الحسن اه . أنظر " نصب الراية " (١ — ٣٦٩ و ٣٧٠) ولكن يقول البدر العيني في " العمدة " (٣ — ١١١) : وطعن صاحب " التنقيح " في حديث شعبة هذا آه . والظاهر أن طعنه في كليهما بالاضطراب .

قال الشيخ : غير أن الجمهور يصححون حديث الثوري ويضعفون حديث شعبة . والقاضي عياض صحح الحديثين كما في " الأبي " (٦ - ٦٠٨) وحكى البدر العيني تصحيحهما عن البعض ، ولفظه : وقد قال بعض العلماء : والصواب أن الخبرين بالجهر بها وبالمخافة صحيحان آه . وهو عين ما حكاه المارديني من لفظه في " الجوهر النقي " كما تقدم . قال الراقم : والظاهر من سياق عبارته أنه يريد به ابن جرير الطبري . وقد تقدم عن ابن جرير الطبري تصحيحهما ، واختار الاخفاء لكون أكثر الصحابة والتابعين عليه . قال الشيخ : وقد تأول بعضهم في قوله : " ومد بها صوته " في رواية الثوري بأن المراد مد الألف لا رفع الصوت وليس بصحيح فإن رفع الصوت بها مصرح في الصحاح ، ففي رواية أبي داؤد من حديث وائل : « ورفع بها صوته » وفي

الحديث فقال : حديث سفيان فى هذا أصح .

رواية النسائى من حديث عبد الجبار عن أبيه : «يرفع بها صوته» وفيه روايات أخرى فى " التخريج " للزيلعى لا يخلو جلها عن كلامه .

ثم إنه بعد تسليم المحدثين تصحيح الروايتين إما أن يكون التوفيق بينهما كما قاله الشيخ ابن الهمام (تقدم نصه من كتابه " فتح القدير ") وإما أن يكون الجهر للتعليم ، وقد ثبت الجهر بالأذكار فى الصلاة كجهر عمر بالثناء كما فى "كتاب الآثار" وجهر ابن عباس بالفاتحة فى صلاة الجنازة عند النسائى ، و جهر أبى هريرة بالتعوذ كما فى " الأم " (١ — ٩٣) وكإسماع النبى ﷺ إياهم الآية أحياناً فى الصحاح وكإسماع أبى بكر فى واقعة السقوط عن الفرس مع أنه كان مقتدياً فلا يبعد أن يكون الجهر بآمين من هذا القبيل ، وعليه يحمله صاحب " الهدى " كما مر ، وصلى المسور بن مخرمة أى صلاة الجنازة فقرأ بالفاتحة وسورة قصيرة رفع بها صوته فلما فرغ قال : لا أجهل أن تكون هذه الصلاة عجاء ولكنى أردت أن أعلمكم أن فيها قراءة كما فى " العمدة " (٤ — ١٥٦) «وقد مد النبى ﷺ صوته بقوله ربنا لك الحمد ملأ السماوات والأرض» الخ كما فى "كنز العمال " (٤ — ٢١١) . ويقول الإمام الشافعى فى " الأم " (٧ — ١٧٣) : ولا نرى بأساً أن تعمد الجهر بالقراءة ليعلم من خلفه أنه يقرأ اهـ. ويؤيد ذلك قدوم وائل بحضرته ﷺ مرتين فلعله جهر بها ليعلمه . كما فى " سنن أبى داؤد " فى (باب رفع اليدين) وفيه : ثم جئت بعد ذلك فى زمان فيه برد شديد آه . ففيه قدومه مرتين ، وأخرجه " النسائى" فى (باب موضع اليدين عند الجلوس للتشهد) ولفظه فيه : « ثم أتيتهم من قابل فرأيتهم يرفعون أيديهم فى البرانس » اهـ .

وكذلك يؤيده رواية وائل فى " معجم الطبرانى" قال : « رأيت النبى ﷺ دخل فى الصلاة فلما فرغ من فاتحة الكتاب قال : آمين ثلاث مرات » .

قال : روى . . . .

قال فى " الزوائد " (٢ ـ ١١٣) : رواه الطبرانى فى " الكبير " ورجاله ثقات اه .

قال الحافظ : الظاهر أنه رآه فى ثلاث صلوات فعل ذلك لا أنه لتلك التأمين اه . حكاه فى " شرح المواهب" (٧ - ١١٣) فى الفرع الثالث فى قراءة الفاتحة وقوله آمين بعدها . فهذا يدل على أنه كان جهر بها لأجل التعليم، ووقع فى رواية عند الطبرانى فى " معجمه " زيادة « رب اغفرلى » قبل آمين . قال فى " الزوائد " (٢ ـ ١١٣) : رواه الطبرانى ، وفيه عبد الجبار العطاردى وثقه الدارقطنى وضعفه جماعة اه ملخصاً . وفى " سنن الدارقطنى عن عبد الرحمن بن مهدى أنه قال : أشد شئ فيه ـ أى حديث سفيان ـ أن رجلاً كان يسأل سفيان عن هذا الحديث فأظن سفيان تكلم ببعضه والرجل ببعضه . قال الدارقطنى : قال أبوبكر هذه سنة تفرد بها أهل الكوفة .

قال الشيخ : ومما يؤيد الحنفية أن مذهب السفيان الاخفاء بالتأمين مع رواية مد الصوت وجهره . أقول : وهذا فى غاية القوة .

قوله : وقد روى الخ . ولهم فى الباب حديث متابع آخر عند النسائى فى (رفع اليدين حيال الأذنين) (١ ـ ١٤٠) ولفظه : « فقال آمين يرفع بها صوته » . وكذا عند النسائى فى (قول المأموم إذا عطس خلف الإمام) و لفظه هناك : «قال : آمين فسمعته وأنا خلفه» . لم يحتجوا به وهذا اللفظ يكاد يكون حجة عليهم لا لهم لأنه أدل على الاخفاء منه على الجهر حيث لا يثبت الجهر بسماع رجل خلفه كما سيتضح . وإذن يصح أن يدعى أحد أن لفظه الصحيح هذا ، ومن روى خلافه فلعله رواه بالمعنى فلا يبقى حجة لهم فى اللفظ الذى يتمسكون به وقد أجابوا عن لفظ : « فجهر بآمين » عند أبى داؤد

. . . . العلاء بن صالح الأسدى عن سلمة بن كهيل نحو رواية سفيان.

أنه رواية بالمعنى ، والصحيح "مد" أو" رفع" دون "جهر" والله أعلم . وفى سنده عبد الجبار بن وائل عن أبيه وهو لم يسمع من أبيه . قال النووى فى " شرح المهذب" (٣ ـــ ١٠٤) : الأئمة متفقون على أنه لم يسمع من أبيه شيئاً ، وقال جماعة : إنه ولد بعد موت أبيه بستة أشهر اه . قال الراقم : ونقل الاتفاق على عدم السماع غير صحيح وإن كان هو الراجح والقول بولادته بعد موت أبيه ضعيف أيضاً وإن كان مختلفاً فيه أنظر " التهذيب" (٦ ـــ ١٠٥) غير أنه يكفى للمتابعة من غير شك حيث يروى عن أبيه بواسطة أخيه علقمة كما يروى عنه حديث رفع اليدين وحديث وضع اليدين عند الصدر وقـــد احتجوا به هناك .

قوله : العلاء بن صالح ، علاء بن صالح هذا ضعيف . قال فى "التقريب" : صدوق له أوهام . وفى " الميزان " : قال أبوحاتم : كان من عتق الشيعة ، وقال ابن المدينى : روى أحاديث مناكير آه . قال الشيخ ووقع عند أبى داؤد فى " سننه " فى (باب التأمين وراء الإمام) بدله : على بن صالح من طريق مخلد بن خالد الشعيرى عن ابن نمير وهو ثقة ولكنه خطأ ، والصحيح فيه العلاء بن صالح . قال الراقم : صرح به الحافظ فى" التهذيب" (٨ ـــ ١٨٤) قال : العلاء بن صالح التيمى ويقال الأسدى الكوفى ، وسماه أبوداؤد فى روايته على بن صالح وهو وهم . وكفى بقول الحافظ وبصيرته فى هذا حجة . وبقول الشيخ النيموى فى " آثاره " : لقد أخرج أبوبكر بن أبى شيبة عن ابن نمير عن العلاء بن صالح . والترمذى عن محمد بن أبان عن ابن نمير عن العلاء بن صالح عن سلمة بن كهيل فاختلف القول فى على والعلاء ، وأبوبكر ابن أبى شيبة ومحمد ابن أبان أحفظان من الشعيرى والحفاظ كالبيهقى وغيرهم لم يذكروا فى متابعة الثورى إلا العلاء بن صالح لا على بن صالح ، فلو كان ما يوجد فى النسخ

قال أبوعيسى : ثنا أبوبكر محمد بن أبان نا عبد الله بن نمير عن العلاء بن

المتداولة من "سنن أبي داؤد" من ذكر علي بن صالح صواباً لذكروه في متابعة الثوري لأنه أثبت من العلاء بن صالح ومحمد بن سلمة اهـ . ومايذكرونه من متابعة محمد بن سلمة عند الدارقطني فلا حجة فيه أيضاً حيث قال الذهبي في "الميزان" : قال الجوزجاني ذاهب واهي الحديث ، ومثله في "اللسان" (٥ — ١٨٣) و" فتح الباري" (٢ — ٢١٥) وأقوى من هذه المتابعات ما أشار إليه شيخنا غيرأنه مع انقطاعه وارساله ليس فيه حجة لهم لما ذكرته ، ثم رأيت في كلام الشيخ في "تعليقاته" على " الآثار" إشارة لما أوضحته فسررت بـه و الحمد لله ولفظه : ولكن هناك متابع آخر عند النسائي في رفع اليدين حيال الأذنين أول كتاب الافتتاح ، ولعله عن عبد الجبار عن علقمة فإنه أكثر ما يرويــه عن أهل بيتـه . وجوابـه عنده في قول المأموم إذا عطس خلف الإمام بعد (باب فضل التامين) . وهو عند ابن ماجه بزيادة فسمعناها منه ، و هذا يدل على رفع يسير ومثله ما في" الكنز" (٤ — ٢١٠) قال : آمين حتى يسمعنا اهـ .

قال الشيخ : ثم الظاهر عندي تسليم صحــة كلتا الروايتين والتوفيق بين اللفظين أو حمل حديث سفيان على التعليم والتمسك في المسألة على تعامل جمهور الصحابة والتابعين كما يقوله ابن جرير الطبري وهو مذهب عمر وعلي كما في " معاني الآثار " في (باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة) (١ — ١٢٠) من طريق أبي سعيد عن أبي وائل قال : « كان عمر وعلي لا يجهران ببسم الله الرحمن الرحيم ولا بالتعوذ ولا بالتأمين » اهـ . ومن طريقه ابن جرير في " تهذيب الآثار" حكاه في "العمدة" (٣ — ١١١) وفي سنده أبو سعيد وهو سعيد بن مرزبان البقال متكلم فيه . قال المارديني في"الجوهر النقي" (٢ — ٢٠٩) : والبقال متكلم فيه ، قال ابن معين: ليس بشئ ، وقال الفلاس:

صالح الأسدي عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر عن

متروك ، وقال أبو زرعة : مدلس ، وقال البخاري: منكر الحديث ، وقال النسائي: ضعيف آه . ويقال: أبو سعد بغير الياء، وأخرج له الترمذي في "جامعه" في (أبواب الديات) في (باب) من غير ترجمة بعد (باب ما جاء فيمن يقتل نفساً معاهداً) (١ — ١٦٨) وقال : حديث غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه . وحسن له في بعض المواضع في (باب ما جاء في الدعاء إذا أصبح و إذا أمسى) فأخرج لأبي سعيد بن المرزبان عن أبي سلمة عن ثوبان ثم قال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه (٢ — ١٧٥) . وقال الشيخ في "تعليقاته" على "الآثار" : وقد وقع في "الفتح" (٦ — ١٨٦) تحسين حديث يدور على أبي سعيد البقال كما في (٢ — ٢٠٩) من "الجوهر النقي" و"المشكل" (٢ — ٤١١) ووثقه في "الزوائد" (ص — ١٨٤ طبع الهند) . وراجع "التلخيص" (ص — ٣٠٣) و"الأدب المفرد" (ص — ٢٣٤) و "تعجيل المنفعة" (ص — ٣٨٠) وحاشية "الدار قطني" (ص — ٢٧٢) ، وقد أخرج الطبراني جزء لأبي سعيد البقال كما في "تذكرة الحفاظ" من ترجمة الطبراني اه . قال الراقم : ولفظ "الجوهر النقي" : وقد روى عن الشافعي أنهم كانوا أهل كتاب فبدلوا وأظنه ذهب في ذلك إلى شئ روى عن علي من وجه فيه ضعف يدور على أبي سعيد البقال اه .

وقال الترمذي في "العلل الكبرى" : قال البخاري هو مقارب الحديث حكاه الزيلعي في "نصب الراية" (٤ — ٣٦٦) وذكر أيضاً : وقال ابن عدي : هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم اه . فعلم من ههنا أن البخاري يوثقه وينقلون عنه في كتب الرجال تضعيفه إياه، وأخرج له ابن جرير وصححه . قال الشيخ في "تعليقات الآثار" : صحح له ابن جرير في "تاريخه" (١ — ٢٩ و٢٨ و٢٥ و١١) . قال الراقم : وفي "الزوائد" (٢ — ١٠٨) في

النبي ﷺ نحو حديث سفيان عن سلمة بن كهيل .

حديث ابن عباس فى ترك الجهر بالبسملة قال : وفيه أبو سعيد البقال وهو ثقة مدلس وقد عنعنه اهـ . فالحاصل أنه وثقه البخارى والترمذى وابن جرير والطبرانى ثم الهيثمى فى " الزوائد " والحافظ فى " الفتح " بل كلام أبى زرعة عند المارديني يؤمى إلى توثيقه فإنه طعنه بالتدليس فقط . وبالجملة يضعفه الجمهور ويوثقه طائفة . وكذلك الاخفاء بالتأمين مذهب عبد الله بن مسعود كما ثبت عنه بسند صحيح . قال فى "الزوائد" (٢ ـ ١٠٨) : وعن أبى وائل قال : « كان على وعبد الله لا يجهران ببسم الله الرحمن الرحيم ولا بالتعوذ ولا بالتأمين » رواه الطبرانى فى " الكبير " وفيه أبو سعيد البقال وهو ثقة مدلس اهـ . وفى " كنز العمال " (٤ ـ ٢٤٩) عن ابراهيم قال قال عمر : « أربع يخفيهن الإمام : التعوذ ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وآمين ، واللهم ربنا ولك الحمد » (ابن جرير) فتلخص أن إخفاء التأمين هومذهب عمروعلى وعبد الله وإبراهيم النخعى وجمهور الصحابة والتابعين وسائر أهل الكوفة .

ـــ: تذييل و تكميل :ـــ

ولما انتهى بنا الكلام إلى ههنا أردنا أن نتحف حضرات الناظرين بنتف من كلام حضرة الشيخ فى اختلاف شعبة وسفيان فى رسالته " كشف الستر " و " تعليقاته على الآثار " كما أتحفناه سابقاً فى هذا البحث ورغبنا فيه تذييلاً للبحث وإشباعاً للموضوع وتعديلاً لكفة الميزان بين خلاف شعبة وسفيان بغاية من النصفة كما هى من خصائص كلام الشيخ رحمه الله ولم أتحاش من تكرار فى بعضها فإنه المسك ما كررته يتضوع قال : فاعلم أن لفظ سفيان « رفع بها صوته » ولفظ شعبة « خفض بها صوته » فى حديث وائل ابن حجر لابد فى الحديث من كليهما ، وهوحديث واحد لا حديثان ذكر كل

ما لم يذكره لآخر لأنه لولاأصل الرفع أى شئ منه لم يسمعه وائل وقد سمعه، ولولا شئ من الخفض لما قال وائل كما عند النسائى من (قول المأموم إذا عطس الإمام :) « فلما قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال: آمين فسمعته وأنا خلفه » يوجه به سماعه ، وكذا ما عند أبى داؤد عن أبى هريرة « حتى يسمع من يليه من الصف الأول » ثم التعبير بالرفع والجهر والمد بالصوت أوالخفض والاخفاء به تعبيرات عن هذه الحقيقة ، وأمر حكاية الواقع كأمر نقل القرآن الحكيم قصص الناس وحكاية وقائعهم على الماصدقات لا على خصوص الألفاظ كما ذكره بعض المحققين ، فالظاهر أنه كان مد نفس لاجهراً معروفاً وأشكل على الرواة ضبط مرتبته فاضطربوا ودل بمد النفس أن الأصل فيه هو الإخفاء ويقال فى العدو علا نفسه كما وقع لأبى بكرة فقال : أيكم صاحب هذا النفس .

وما عن شعبة فى السنن — أى " الكبرى للبيهقى " — من طريق ابراهيم ابن مرزوق « قال : آمين رافعاً بها صوته » فأولاً : لا بد من شئ من الرفع حتى يتأتى سماعه . وثانياً : هو من زيادة متأخرى الرواة مع خلو رواية المتقدمين ، ومثله فى حديث وضع اليدين على الصدر ، ولفظ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب خلف الإمام » كما فى " الكنز " ، وعمل السلف فيها أقدم من هؤلاء الرواة . ثم هذا الجمع كما جمعوا بين أحاديث الاستدارة فى الأذان ونفيها واثبات رفع اليدين فى الدعاء ونفيه . ومن العجيب أن هذه السنة مما تعم به البلوى ثم لم تصل مرفوعة إلى الحجازيين إلا من طريق وائل وعداده فى أهل الكوفة . قال الدار قطنى : قال أبو بكر هذه سنة تفرد أهل الكوفة اهـ . ثم لا يشفى ما أعله به البخارى وأبو زرعة فإن عادة البخارى إذا اختار جانباً ذهب يهدر خلافه ، ويصير إلى جانب واحد والذى يظهر من المسند أن أحمد توقف فيه وهو الاعتدال ثم إذا خرجت الأجوبة عما أعله

البخارى به عن ثلاث علل بالنقول الصريحة (وقد تقدم بيانها) فكيف الجزم فى العلة الرابعة وهى الإعلال بلفظ الخفض ومن أدرى أن الرابعة واقعة ولابد حكماً على الغيب ! ولعلها كالثلاثة أيضاً والأمر فى حد الجهر والاخفاء عسير. وفى "الطبقات الشافعية" (٦ — ١٢٨) : سمعت شيخنا الإمام أبا الفتح ابن دقيق العيد فى درس الكاملية : يقول : اقمت مدة أطلب الفرق بين الجهر والاسرار فلم أجد إلا قوله : ما أسر من أسمع نفسه ، ولم يأت فيه فى الحديث شئ وهدى القرآن الحكيم إليه بقوله : (واذكر ربك فى نفسك تضرعاً و خيفة ودون الجهر من القول) ونهى الجهر فإن جهره يوهم أنه غائب ، و بقوله : (وادعوا ربكم تضرعاً وخفية) . ودعاء المسألة لا يحتاج إلى الجهر وغيره فإن معنى الدعاء بالفارسية "خواندن" وقوله تعالى : (ولا تجهر بصلاوتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً) وذكر الطرفين وترك الأوساط وأشار إليها بما يناسب حال النهارية والليلية بقوله : (وابتغ بين ذلك سبيلاً). والمخافة أدنى من اسماع النفس ، وليس فى الآية تقسيم على الصلوات بل قدر مشترك فيه غرض يصدق ذلك على كلها وقد اختلفوا فى وجوب الجهر و المخافتة على المنفرد كما فى "حاشية البحر" من سجود السهو عن كتب عديدة ، ومن الجهر والاخفاء . وفى "البدائع" (١ — ١٦١) ذكر أبويوسف فى "الاملاء" إن زاد على ما يسمع أذنيه فقد أساء اه . وعن ابن مسعود : «لم يخافت من أسمع أذنيه» كما فى "تفسير ابن جرير" (١٥ - ١١٦) وكان المخافتة عنده عدم اسماع نفسه كما فى "روح المعانى" من قوله : (ولا تجهر بصلوتك) وما فى كتب الفقه من حد المخافتة فشهور : أن أدنى المخافتة إسماع نفسه ومن يقربه فلو سمع رجل أو رجلان لايكون جهراً . وبالجملة فرفع الصوت قليلاً لا ينافى الاخفاء والاسرار فلا مانع أن يسمعه من يليه ولا يكون جهراً مصطلحاً فكيف يصح به الاستدلال للجهر المتعارف .

وقد اختار الناظرون في نقل الرواة أشياء كثيرة مما يخفى قراءتها باتفاق بينهم وهي غير محصورة ما ذا ذريعة النقل فيها ؟ فكان هناك تعليم واسماع وجهر في بعض الأحيان وإعلام في الجملة لا استئنان الجهر . وكذا في رفع اليدين في الدعاء والتأمين عليه . فالذي يظهر : أن الواقع هو قوله: « فسمعته وأنا خلفه » ثم عبر عن هذا كل بما رآى أنه المؤدى فهما كلاهما صحيحان . ولو كان الجهر بآمين سنة راتبة لتواتر نقلاً أو عملاً ولابد كتواتر رفع اليدين وأنه أمر وجودى لا عدمى حتى يقل فيه النقل . ثم هذا الرفع هل كان كمختار الشافعية أدون من رفع الصوت بالقراءة أو سمع أحياناً كما سمع كثير مما يخفى به وكثر نقله في الحديث على مختار الحنفية كاسماع آية أحياناً ، الأمر فيه دائر و يرجع في المسألة إلى التعامل . وقد قال في "الجوهر النقي" عن ابن جرير : إن عمل أكثر الصحابة والتابعين على الاخفاء . ويدل عليه اختيار مالك إياه فإنه لا يعدو العمل مهما أمكن والله أعلم .

ثم إنه كما اختلف على سلمة بن كهيل فيه كذلك اختلف على أبي اسحاق عن عبد الجبار عن أبيه وائل ، وإذا كان أخذه عن أخيه علقمة فالاختلاف على عبد الجبار اختلاف على علقمة مع لفظ شعبة بالخفض عنه وبقي لفظ الحجاج عن عبد الجبار فيه ولفظ عاصم بن كليب عن أبيه وائل ، وهما يقاربان لفظ شعبة ، فتساوت المتابعات أيضاً ، وهذه الألفاظ عند أحمد . وعند النسائي ما مر لفظه . ويقاربه في الغرض لفظ أبي بكر بن عياش عن أبي اسحاق عند ابن ماجه ، وكذا لفظ زيد بن أبي أنيسة عنه عند الدارقطني فإن السماع أو مع ضم مد الصوت ليس بغاية في المسألة فقد نقلوا كثيراً مما يخفى ولا يجهر به .

وبالجملة : فحديث وائل قد رواه عنه ثلاثة حجر بن عنبس وابنا وائل : علقمة ، وعبد الجبار ، وعن حجر بن عنبس سلمة بن كهيل ، وعنه شعبة وسفيان ، واختلفا عليه في الخفض والرفع . واختلف على علقمة أيضاً .

فروى أبو إسحاق عنه عند أحمد سمعت النبي ﷺ يجهر بآمين . وروى شعبة من طريق سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن علقمة عن وائل — إذا اعتبر علقمة فإنه من المزيد فى متصل الأسانيد — الخفض . وكذا الإختلاف على عبد الجبار يسرى إليه ؛ فإن عبد الجبار أخذه عن أخيه علقمة ، واختلف على عبد الجبار فيه ، فعند النسائى من طريق أبى إسحاق : « فسمعته وأنا خلفه » و هذا إلى الخفض أقرب . وعنه من طريق أبى إسحاق عند أحمد: « وصليت خلفه فقرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال : آمين يجهر» . وعنده من طريق الحجاج عن عبد الجبار عن أبيه وأنه سمع النبي ﷺ يقول آمين» . وهذا كنقلهم كثيراً مما يخفى بالإتفاق . وهناك رابع : رواه عن وائل وهو كليب فعند أحمد أيضاً عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر من طريق أبى بكر بن عياش عن أبى إسحاق عن عبد الجبار : « فلما قال ولا الضالين قال آمين فسمعناها منه" أقرب إلى الخفض ؛ وإلا فمن يعبر بمثل هذا العنوان فيما ثم جهره واشتهر أمره وتقرر ذكره . وإذا علمت هذا فالحكم فى الحديث لسفيان على شعبة ليس بناهض وكيف ؟ وعنده من طريق حجر بن عنبس عن علقمة عن وائل أيضاً كما أنه عنده عن حجر بن عنبس عن وائل بلا واسطة . فيمكن أن يكون لفظ علقمة هو الخفض فرواه كما سمعه . فينبغى للناظر أن يتأنى ولا يتعجل ؛ فإن السرعان قد يكبو وينبو . هذا وفى " فوز الكرام " للشيخ أبى المحاسن محمد الملقب بالقائم السندى : فجمع ابن سيد الناس فى شرح " الترمذى" : بأن المراد الإطالة وهى لا تنافى الخفض ، وإن كان المراد بالمد رفع الصوت فيحمل الرفع على الرفع بالنسبة إلى ما يخافت المصلى أو الصلاة السرية والخفض على الخفض بالنسبة إلى ما جهر به الإمام من القراءة والتكبير . وهذا الجمع يؤمى إليه بعض طرق الحديث كما أشار إليه المحقق فى " فتح القدير" .

وقال الحافظ فى "الفتح" : إن كان هذا محفوظاً فيحتمل أن يكون مرة سمعه جهربالتأمين ومرة أسره والله أعلم انتهى. ونحوه فى "شرح المواهب" عن الحافظ — فيما أخرجه الطبرانى فى "الكبير" عن وائل: « قال آمين ثلاث مرات » قال الهيثمى رجاله ثقات قاله لعله سمعه ثلاث مرات فى صلوات: ثم إن فى نسخة "المسند" من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر أبى العنبس قال سمعت علقمة يحدث عن وائل أو سمعه حجر من وائل "بأو" لا "بالواو" وكذا فى نسخة "سنن الدار قطنى" "بأو" وقد نقله الناقلون "بالواو" . ثم إنه قد أخرج "الدار قطنى" حديث السكتتين عن سمرة متصلاً بهذا الباب فكأنه استشعر ورود الاعتراض بأن السكتة الثانية فيه للتأمين وهو كذلك إن شاء الله ، هذا وقد ذكرت البحث فى حديث وائل بما مر ؛ لأن الباحثين قد أغفلوه طراً فذكرته ليتنبه الناظر وليتأهب فى الأمر للنظر الغائر انتهى كلامه ببعض تصرف وزيادة رغبة فى زيادة الإفادة . ولا أرى حاجة بعد ما أسهبنا هذا الاسهاب إلى زيادة فإنه قد عدلت الكفتان واستوت لسان الميزان فى البحث رواية ورجحت كفة الحنفية تعاملاً ودراية والله أعلم .

تنبيه : بقى هنا أمر لابد من التنبيه عليه كيلا يغتر به الناظر ، قال الحافظ فى "الفتح" (٢ — ١٨١) : وروى البيهقى من وجه آخر عن عطاء قال : « أدركت مائتين من أصحاب رسول الله ﷺ فى هذا المسجد إذا قال الإمام : ولا الضالين سمعت لهم رجة بآمين » اهـ . وحكى أيضاً عن عطاء: «أن من خلف ابن الزبير كانوا يؤمنون جهراً» اهـ . وحكاه شيخنا رحمه الله فى "تعليقاته" على "الآثار" عن "السعاية" (٢ — ١٧٥) عن ثقات ابن حبان وعن "الفتح" و"إرشاد السارى" قال : ونقل الجملة الأولى — أى فى الأول — فى "التهذيب" . ثم أفاد فى جوابه : ولا يثبت أنه أدرك مائتين : قال الراقم : ويؤيده أن ابن كثير فى "تاريخه" يحكيه بلفظ : يقال إنه أدرك الخ فكأنه لا يجزم

به وكذا ابن خلكان فى " تاريخه " يقول : رآى عدداً كثيراً من الصحابة ولفظه هكذا كأنه بدل مما نقل فيه ولكنه لعدم جزمه به أبهمه ولا يعينه بالاحصاء . قال الشيخ : فلعله ذكر من أدرك من المصلين فى المسجد لا من الصحابة فقط ، كيف ! والحسن أكبر منه ولم ير إلا مائة وعشرين صحابياً كما فى " التهذيب " ، وكذا مجاهد . أو أراد الادراك بالسن فقط ثم ذكر من رآه يصلى أنه كان يجهر مع ابن الزبير ، وكان ابن الزبير يقنت عند محاربة أهل الشام ، وهذا الادراك مثل ما ذكروه لأبى حنيفة لعدة من الصحابة كما فى فتوى فيه للحافظ ابن حجر ذكره القارى فى " شرح مسند أبى حنيفة " . ولا أظنه إلا عن عطاء فى " الفتح " (٢ — ١٧٧) عن ابن جريج عن عطاء قال قلت له : « أكان ابن الزبير يؤمن على أثر أم القرآن ؟ قال : نعم ، ويؤمن من وراءه حتى إن للمسجد للجة » اه . فهذا مأخذه ويتقوى ما ذكرته بما فى " المصنف " من لفظى هذا الأثر (ص — ٥٠٢) فراجعه وراجع فى جهر ابن الزبير ببسم الله الرحمن الرحيم وعدمه "التخريج" — أى للزيلعى — . قال الراقم : أسند عن بكر بن عبد الله المزنى قال : «صليت خلف عبد الله بن الزبير فكان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وقال : ما يمنع أمراءكم أن يجهروا بها إلا الكبر » اه . قال ابن عبد الهادى : اسناده صحيح لكنه يحمل على الاعلام بأن قراءتها سنة ؛ فإن الخلفاء الراشدين كانوا يسرون بها ، فظن كثير من الناس أن قرائها بدعة فجهر بها من جهر من الصحابة ليعلموا الناس أن قراءتها سنة ، لا أنه فعله دائماً اه .

تنبيه آخر : قد اتضحت حال أكثر الوجوه التى ذكروها فى ترجيح رواية الثورى على شعبة وبقى تفضيل الثورى على شعبة بما ذكروه وهذا أمر هين لا يستقيم بمثله الحجة فى معرض الخصام ، ثم هو مفروغ عنه فلا حاجة إلى إطالة القول فيه فراجع ما ذكره سفيان وغيره فى شعبة من الثناء

(باب ما جاء في فضل التأمين)

عليه وإنه أمير المؤمنين في الحديث باعتراف سفيان، وإن شعبة أثبت منه وأنه أحسن حديثاً من الثوري كما يقوله أحمد وإنه كان ربما يخطأ في الرجال لاعتنائه بحفظ المتون وغير هذه الكلمات من كتب الرجال " كالتهذيب " و" تذكرة الحفاظ "وغيرهما. ثم إن شعبة كان أبعدالناس عن التدليس ومشهور منه في "كفاية الخطيب" و" مقدمة ابن الصلاح" وغيرهما أنه كان يقول : لأن أزنى أحب إلى من أن أدلس، وإن سفيان ربما دلس كما في "التقريب" فرواية شعبة مسلسلة بالتحديث عند أحمد والكجي والطيالسي والدارقطني كما تقدم ، ورواية سفيان معنعنة عن سلمة ولاريب أن المصرح بالسماع أولى بالتقديم وأحق بالترجيح ، وقد ذكره الشيخ النيموي في " آثاره" أيضاً وجهاً لترجيح رواية شعبة . وقال الشيخ في " تعليقاته " : إن شعبة حفظ فيه زيادة علقمة في الاسناد وهذا يدل على تثبته في المتن كيف ! ولم يجئ في طريق علقمة وكليب لفظ الجهر وإن جاء في طريق علقمة لفظ الرفع وكذا في أكثر الألفاظ عبد الجبار وحجر بن عنبس فعدم الاختلاف على كليب يرجح غير لفظ الجهر من لفظ المد أو الرفع . و ليس يقال للفظ خفض أنه رواية بالمعنى إنما يقال هذا فيما إذا كان الحديث قولياً وترجح لفظ ، لا فيما إذا كان فعلياً فإنما هو رواية المعنى أي الحكاية عن الواقعة بعبارته وليس هناك لفظ حتى يقتحم في مضايق الترجيح إنما اللفظ لفظ الصحابي أو الراوي ، والبحث فيه قليل الجدوى ثم هو على هذا حقيقة مذهب الشافعي . ويبقى البحث في كونه سنة راتبة ، وقد يطلق الرفع على المد كما في " أحكام القرآن " (٢ ــ ٢٢٨) هذا والله أعلم بالصواب ، وسيأتي للبحث في المسألة بقية في الباب اللاحق وبالله التوفيق .

ــ: باب ما جاء في فضل التامين :ــ

حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء نا زيد بن حباب قال حدثني مالك بن

حديث الباب أخرجه البخاري في (باب جهر الإمام والناس بالتأمين) ومسلم في (باب التسميع والتحميد والتأمين) كلاهما من نفس هذه الطريق ، وزادا : وقال ابن شهاب : «وكان رسول الله ﷺ يقول آمين» . وأخرجه سائر أصحاب السنن أيضاً . قال الشيخ : استدل به البخاري على الجهر بآمين ، ووجه الاستدلال ظاهر فإن الحديث علق تأمين المأموم على تأمين الإمام ، فلابد أن يجهر به الإمام كي يعلم المأموم حتى يؤمن . ثم ينبغي أن يكون تأمين المأموم جهراً أيضاً ليكون التأمينان متشاكلين على صفة واحدة . قال الراقم : وكذلك قال ابن رشد في مناسبة ترجمة البخاري الحديث لكنه ذكره في (باب جهر المأموم بالتأمين) وفيه حديث أبي هريرة : «إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين» وناقشه فيه البدر العيني بأن الاستدلال لا يتم ، انظر "العمدة" (٣ — ١١٢) قال الشيخ رحمه الله: وكيف يصح الاستدلال بجهره للتشاكل وفي "صحيح البخاري" نفسه بعد عدة أبواب في (باب فضل اللهم ربنا لك الحمد) من حديث أبي هريرة بطريق مالك عن سمي عن أبي صالح، وكذا عند "مسلم": «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد» ولم يقل بجهر التحميد أحد فأين التشاكل ؟ ثم أقول : ولا دليل في الحديث على جهر الإمام أيضاً فضلاً عن جهر المأموم فإن محل التأمين متعين ويستدل على تأمينه بقراءته: ولا الضالين . كما جاء في حديث آخر : «إذا قال الإمام: ولا الضالين فقولوا آمين» . و الحديث بظاهره يدل على تأمين الإمام حيث قال : «إذا أمن الإمام» فيكون حجة على المالكية في نفيهم تأمين الإمام في رواية ابن القاسم : لا يؤمن الإمام في الجهرية . وفي رواية عنه : لا يؤمن مطلقاً . حكاه الحافظ في "الفتح" وتقدم بيانه . وأجاب المالكية عنه بأن معناه : إذا بلغ موضع

أنس نا الزهرى عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ

التأمين كما يقال: أنجد إذا بلغ نجداً وإن لم يدخلها، ومثله : أشأم إذا بلغ الشام. وأعرق إذا بلغ العراق ، حكاه الحافظ فى "الفتح" ثم قال : قال ابن العربى هذا بعيد لغة وشرعاً . وقال ابن دقيق العيد: وهذا مجاز فإن وجد دليل يرجحه وإلا فالأصل عدمه . قال الحافظ : واستدلوا له برواية أبى صالح عن أبى هريرة . . . . . . « إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين » . قالوا: فالجمع بين الروايتين يقتضى حمل قوله : إذا أمن على المجاز . وأجاب الجمهور على تسليم المجاز المذكور بأن المراد بقوله : إذا أمن أى أراد التأمين ليتوافق تأمين الإمام والمأموم معاً . ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها الإمام ، وقد ورد التصريح بأن الإمام يقولها وذلك فى رواية ، ويدل على خلاف تأويلهم : رواية معمر عن ابن شهاب فى هذا الحديث بلفظ : « إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين فإن الملائكة تقول آمين ، وإن الإمام يقول آمين » أخرجه أبوداؤد و النسائى والسراج وهو صريح فى كون الإمام يؤمن آه .

وبالجملة فحمل المالكية حديث الباب على حديث : « إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين » وعلى عكس ذلك حمل الشافعية حديث: « إذا قال ولا الضالين» على حديث الباب. أى فعل المالكية ذلك كى يصح احتجاجهم بنفى تأمين الإمام . والشافعية عكسوا الأمر كى يصح الإستدلال باثبات التأمين للإمام . قال الشيخ : ولا يبعد : أن يكون بناء روايتى الإمام أبى حنيفة فى تأمين الإمام وعدمه على اختلاف الحديثين . وأظن أن الحديثين محمولان على ظاهرهما من غير تأويل ، ويختلف سياقهما فحديث « إذا أمن الإمام » مسوق لبيان نفس فضل التأمين من غير أن يكون فيه إيماء إلى صفة التأمين من الجهر أو الإخفاء . وحديث « إذا قال ولا الضالين » مسوق لبيان المسألة الفقهية من موضع التأمين وتعليم الصفة . قال الشيخ فى " فصل الخطاب" (ص — ٣١):

قال : « إذا أمن الإمام فأمنوا

واعلم أن حديث : « إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإن الملائكة تقول آمين وإن الإمام يقول آمين » جملة من حديث : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » جاء لبيان مسألة التأمين وموضعه ، وأما بيان فضيلته فاستطرد ولم يرد : إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين وأمن تقديراً فى العبارة ؛ وإلا لغا الجملة الأولى ولكفى الثانية . وقال: « فإن الإمام يقول آمين » لأنه لم ينوه ولم يرده أولاً وهذا إذن لا يدل على الجهر بل يشعر ببنائه على الإخفاء . وهذا الحديث أمس ببيان متعلقات المسألة ، فينبغى أن تبنى المسألة عليه . وأما حديث « إذا أمن الإمام فأمنوا » فهو حديث مستقل برأسه فى الحث عليه وبيان الفضيلة قصداً ، لا بيان الموضع فلذا لم يذكر . فلم يكن بد من أن يعبر بقوله : « إذا أمن » لأنه لم يذكر الموضع ولم يسقه له فهذا هو وجه التعبير به . لا لأنه بنى على الجهر هذا .... فقوله فى الحديث: « وإن الإمام يقول آمين» لا يدل على الجهر بل ربما يشعر بالاخفاء. وكلمة " إن " لما خفى وعز كما فى " دلائل الإعجاز " اهـ . وقال فى (ص — ٣٠) من " فصل الخطاب" : فجهر الإمام بالقراءة بديهى فى أنها ليست على المقتدى ، وإنما جاءت الشركة من جانب الإمام فى التأمين والتحميد فى بعض الأحاديث وهو رواية عن أصحابنا لأنه قد أعلم الموضع بقوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين جهراً ، ثم بالسكوت بعده . وبعد أن بلغ وأعلم الموضع له أن يأتى بها وينتقل إلى مقام أنه أمير نفسه من حيث أنه مصل من حيث أنه إمام هذا وترك التأمين من الامام رواية أيضاً فى المذهب ذكرها محمد فى " مؤطئه " .

وإنى أرى : أن حديث « وإذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين» وحديث « إذا أمن الإمام فأمنوا » حديثان، ودل الاعتبار

فى الطرق والألفاظ أن قوله : « وإذا قال الإمام غير المغضوب عليهم » قطعة من حديث : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » وبناءه على ترك القراءة من المقتدى . وأما قوله : « إذا أمن الإمام » فلم يقع قطعة من حديث الايتمام ، وإنما جاء مستقلاً برأسه . ويبتنى عليه : أن "إذا" فى الأول ظرفية وفى الثانى شرطية ، إلا إذا أخذناه على ما فى " الدر المختار" من أنه تعليق بمعلوم الوجود . وإن بناء الأول على إخفاء آمين بخلاف الثانى . ولم أر فى ألفاظ حديث الإيتمام مع كثرتها التعبير إلا بقوله: « وإذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين » لا بقوله : « إذا أمن الإمام فأمنوا » . قال الشيخ : قد احتج به من ذهب إلى أنه لا يجهر بآمين وقال : الاترى أنــه جعل وقت فراغ الإمام من قوله ولا الضالين وقتاً لتأمين القوم ، فلو كان الإمام يقوله جهراً لاستغنى بسماع قوله عن التحين له بمراعات وقته اه انتهى كلام الشيخ فى " فصل الخطاب" . وفى " معجم الطبرانى" عن سمرة بن جندب قال قال النبى ﷺ : « إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يجبكم الله » . كما فى " الزوائد" (٢ — ١١٣) رواه الطبرانى فى " الكبير" وفيه سعيد بن بشير وفيه كلام اه . وثبت هذه الجملة فى ضمن حديث طويل من حديث أبى موسى الأشعرى عند مسلم فى" صحيحه " قال : «خطبنا فبين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا» وفيه : « إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يجبكم الله » .

قال الشيخ : ثم إن قوله : « إذا أمن الامام فأمنوا » قيل هو عبارة النص فى تأمين المأموم وإشارة النص فى تامين الإمام . قال الراقم : لم أقف على قائله غير أن الحافظ فى " الفتح" يقول : قوله " إذا أمن الإمام " ظاهر فى أن الإمام يؤمن اه . يريد : أن الحديث ظاهر فى تامين الإمام كما هو نص فى تامين المأموم ، وأرى أن التعبير هنا بالنص والظاهر أنسب وأوفق منه

بالعبارة والإشارة . ثم رأيت التعبير بهما فى " البحر الرائق " حيث قال : وهو — أى الحديث — يفيد تأمينهما لكن فى حق الإمام بالإشارة لأنه لم يسق النص له ، وفى حق المأموم بالعبارة لأنه سيق لأجله آه . قال الراقم : ثم بعضهم شرطوا فى النص سوق الكلام له وقصد المتكلم إياه بالذكر وشرطوا فى الظاهر أن لا يكون معناه مقصوداً بالسوق أصلاً فرقاً بينه وبين النص ، وعليه عامة من تصدى لشرح كلام فخر الإسلام فى " أصوله " ولكنه يرد عليهم الشيخ عبد العزيز البخارى فى شرحه على " أصول فخر الإسلام " وفى شرحه على " منتخب الحسامى " ويدعى أنه مخالف لما حققه صدر الإسلام أبواليسر البزدوى وشمس الأئمة السرخسى والسيد الإمام أبوالقاسم السمرقندى والقاضى الإمام أبو زيد الدبوسى من أن الظاهر : ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل سواء كان مسوقاً له الكلام أو لم يكن راجع "كشف الأسرار" (١ — ٤٦ و٤٧) و" غاية التحقيق " (ص — ١٥) .

قال الشيخ : واختلفوا فى تعريف عبارة النص وإشارته فقال صدر الشريعة : العبارة ما سيق لأجله الكلام ، والإشارة ما لم يسق له الكلام . وقال ابن الهمام : العبارة منطوق الكلام سيق له الكلام أولا . قال الراقم : وقال فى " التحرير " : فعبارة النص أى اللفظ دلالته على المعنى مقصوداً أصلياً ولو لازماً ، وهو المعتبر عندهم فى النص ، أو غير أصلى وهو المعتبر عندهم فى الظاهر ثم قال : ويقال : ما سيق له الكلام . والمراد سوقاً أصلياً أو غير أصلى وهو مجرد قصد المتكلم به لإفادة معناه ، ولذا عممنا الدلالة للعبارة فى الآيتين اه . قال شارحه : وفى هذا تعريض بصدر الشريعة حيث جعل الدلالة على التفرقة — أى بين البيع والربا فى آية : (وأحل الله البيع الخ) عبارة لأنها المقصود بالسوق وعلى الحل والحرمة إشارة لأنهما ليسا مقصودين

به بناءً منه على أن المراد بالسوق فى تعريف العبارة كون المعنى هو المقصود له فتكون العبارة والنص واحداً عنده ، والعبارة أعم مطلقاً من النص عند غيره اهـ من " التقرير والتحبير " (١ - ١٠٧) . قال الراقم : ولفظ فخر الإسلام فى العبارة والإشارة يأبى ظاهره عن تعميم معنى السوق وإنما أوله كذلك جماعة منهم عبد العزيز البخارى فى " الكشف " وفى " التحقيق " موافقة لصدر الإسلام وتبعه ابن الهمام ، وأرى أن الاختلاف بين كلام الفخر أبى العسر والصدر أبى اليسر أخيه اختلاف جوهرى حقيقى فى التعريف لا ينبغى إرجاع أحدهما إلى الآخر وراجع " أصول فخر الإسلام " على هامش " الكشف " (١ - ٦٨) وللتفصيل مقام آخر .

فائدة : استنبط الحافظ أبو عمر ابن عبد البر من حديث الباب عدم القراءة بأن الحديث يدل على أن المقتدى ينتظر تأمين الإمام والمناسب بحال المنتظر أن يكون صامتاً لا قارئاً . قال الراقم : والذى فى كلام الشيخ فى " فصل الخطاب " (ص - ٣٢) هو استدلاله بحديث : « إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين » فيما حكى لفظه من شرح " الموطا " للزرقانى وإليك ما قاله بنصه : وقال ابن عبد البر فيه أى فى حديث : « إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين » دليل على أن المأموم لا يقرأ خلف الإمام إذا جهر ، لا بأم القرآن ولا غيرها ؛ لأن القراءة بها لو كانت عليهم لأمرهم إذا فرغوا من الفاتحة أن يؤمن كل واحد بعد فراغه من قراءته ؛ لأن السنة فى من قرأ بأم القرآن أن يؤمن عند فراغه منها ومعلوم أن المأمومين إذا اشتغلوا بالقراءة خلف الإمام لم يسمعوا فراغه من قراءة الفاتحة فكيف يؤمرون بالتأمين عند قوله : ولا الضالين ويؤمرون بالاشتغال عن سماع ذلك ، هذا لا يصح . وقد أجمع العلماء على أنه لا يقرأ مع الإمام فى ما جهر فيه بغير الفاتحة ، والقياس أن الفاتحة وغيرها سواء ؛ لأن عليهم إذا فرغ إمامهم

منها أن يؤمنوا فوجب أن لا يشتغلوا بغير الاستماع اه . وحكى لفظه عن "الاستذكار" في (ص — ٥١) بما يقرب منه . قال شيخنا رحمه الله: ويؤيده ما في بعض طرق الحديث : « إذا أمن القارى فأمنوا » أخرجه البخاري في "صحيحه" من كتاب الدعوات في (باب التأمين) ومسلم في "صحيحه" (باب التسميع والتحميد والتأمين) . ولفظه في "فصل الخطاب" (ص — ٢٩) : وذلك بناء على أنه هو القارى لا غير ، وإنه قاسم بينه وبين الإمام في الوظيفة فلا يخالفه ، وإنه جعل موضع الالتقاء مع الملائكة والإمام في التأمين فلينتظره وإنه سمى الإمام قارئاً ولقبه به في حديث : إذا أمن القارى . . . . . وإنه جعل المقتدى مجيباً فلا ينصب نفسه داعياً ومبلغاً ، وإنه جعله منصتاً أي في حديث أمره به فيه فلا يتكلم معه وإنه جعله مستمعاً فلا ينصب نفسه ذاكراً آه.

ويشكل على الشافعية من سبق أو لحق في خلال فاتحة الإمام ، فإذا قرأ المقتدى وأمن الإمام فإما أن يؤمن مع الإمام ثم يأتي ببقية الفاتحة فيكون عكس الموضوع ؛ فإن الوضع يقتضى أن يكون خاتم الفاتحة لما في "سنن أبي داؤد" انه طابع في (باب التأمين وراء الإمام) من حديث أبي مصبح المقرئي قال : «كنا نجلس إلى أبي زهير النميري وكان من الصحابة فيتحدث أحسن الحديث ، فإذا دعا الرجل منا بدعاء قال : أختمه بآمين فإن آمين مثل الطابع على الصحيفة إلى آخره » ولفظ الشيخ في "تعليقات الآثار" : ويرد النقض على من أوجب قراءة الفاتحة على المقتدى أن يقع آمين وسط الفاتحة لمن سبق ببعضها والحال أنه طابع اه . قال الحافظ في "الفتح" : ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مشتغلاً بقراءة الفاتحة وبه قال أكثر الشافعية ، ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك الموالاة على وجهين أصحها لا تنقطع ؛ لأنه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة بخلاف الأمر الذي لا يتعلق بها كالحمد للعاطس اه . وإما أن يؤمن بعد فراغه عن الفاتحة فيلزم خلاف حكم الحديث فإنه يدل على أن الفصل

المذكور فى المعية أى عند موافقة تأمين الإمام والمأموم والملائكة واختار فى " المنهاج" الأول أى يؤمن مع الإمام ثم يأتى ببقية الفاتحة . قال الحافظ فى " الفتح" : إن المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور ، وقال الشيخ أبومحمد الجوينى : لا تستحب مقارنة الإمام فى شئ من الصلاة غيره ، قال إمام الحرمين : يمكن تعليله بأن التأمين لقراءة الإمام لا لتأمينه فلذلك لا يتأخر عنه وهو واضح اه . وقال أيضاً : وهو دال على أن المراد الموافقة فى القول و الزمان اه . ثم إنه قال ابن المنير : الحكمة فى ايثار الموافقة فى القول والزمان أن يكون المأموم على يقظة للإتيان بالوظيفة فى محلها لأن الملائكة لا غفلة عندهم فمن وافقهم كان متيقظاً . ثم إن ظاهره أن المراد بالملائكة جميعهم واختاره ابن بزيزة ، وقيل الحفظة منهم وقيل الذين يتعاقبون منهم إذا قلنا إنهم غير الحفظة . والذى يظهر : أن المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من الملائكة ممن فى الأرض أو فى السماء ، وفى رواية الأعرج : « وقالت الملائكة فى السماء آمين » وفى رواية محمد بن عمرو : « فوافق ذلك قول أهل السماء » ونحوه لسهيل عند مسلم . وروى عبد الرزاق عن عكرمة : « صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء فإذا وافق آمين فى الأرض آمين فى السماء غفر للعبد » اه ومثله لا يقال بالرأى فالمصير إليه أولى مما قاله الحافظ فى " الفتح" . وقال الإمام الغزالى : يأتى المأموم بالفاتحة حين اشتغال الإمام بدعاء الافتتاح حكاه الحافظ فى "الفتح" فى (باب ما يقول بعد التكبير) عن " الإحياء " ثم قال : وخولف فى ذلك بل أطلق المتولى وغيره كراهة تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الإمام . وفى وجه إن فرغها قبله بطلت صلاته آه .

قال الشيخ : ويرد على ما قال الغزالى أن الحديث نص فى دعاء الافتتاح للإمام والمأموم والمنفرد جميعاً فأنى يدعو المقتدى بدعاء الافتتاح ، وأصل مذهب الشافعية : أن يأتى المقتدى بها فى سكتة الإمام بعد قراءة الفاتحة قبل التأمين ،

والإمام ينتظر فراغه عن قراءتها ثم يؤمنون جميعاً . قال الحافظ فى " الفتح " فى (باب ما يقول بعد التكبير) : والمعروف أن المأموم يقرؤها إذا سكت الإمام بين الفاتحة والسورة . وهو الذى حكاه عياض وغيره عن الشافعى . وقد نص الشافعى على أن المأموم يقول دعاء الافتتاح كما يقوله الإمام آه . وحكاه البدر العينى ثم رده بقوله : قلت قال المزنى : وهو فى حق الإمام فقط اه انظر " العمدة " (٣ ــ ٣٦) . ويشكل عليهم أن هذه السكتة الطويلة لا أصل لها فى الشريعة والذى ثبتت فى الحديث هى قصيرة بحيث وقع الاختلاف فى صحابيين فى وجودها ودل نص الحديث أيضاً على أنها كانت ليتراد إليه نفسه فلم تكن لقراءة فاتحة المأمومين فكيف يقولون بذلك ! قال الشيخ : وغاية ما يتمسكون به أثر مكحول عند أبى داؤد فى " سننه " . قال الراقم : لعل الشيخ يريد بأثر مكحول ما عند أبى داؤد فى (باب من ترك القراءة فى صلاته) (١ ــ ١٢٠) : قالوا فكان مكحول يقرأ فى المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب فى كل ركعة سراً قال مكحول : أقرأ فيما جهر به الإمام إذا قرأ بفاتحة الكتاب وسكت سراً ، فإن لم يسكت أقرأ بها قبله ومعه وبعده لا تتركها على حال اه . وأثر سعيد بن جبير ولكنه تطرق فيه اجتهاد ابن جبير . حكاه الحافظ فى " فتح البارى" عن "مصنف عبد الرزاق" عن سعيد بن جبير قال: لابد من أم القرآن ولكن من مضى كان الإمام يسكت سكتة قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن اه . وأيضاً حكاه الشيخ فى " فصل الخطاب" (ص ــ ٨٥) عن جزء القراءة ولكن بلفظ آخر. وإذا قال الشيخ: وغاية ما يتمسكون به هذا ، لأنه لا حجة فى حديث سمرة وإن كان يحتج به الحافظ فى " الفتح" ويقول : والسكتة التى بين الفاتحة والسورة ثبت فيها حديث سمرة عند أبى داؤد وغيره آه . لأن هذه السكتة لطيفة جداً لا تتسع لقراءة الفاتحة . ثم إن السكتة الثانية فى حديث سمرة هى بعد ختم القراءة لا بعد الفاتحة كما هو مصرح فى

روايات " مسند أحمد " و " سنن أبي داوٗد " وغيرهما وأيضاً لو كانت المراد هذه السكتة القصيرة بعد الفاتحة لأصبحت السكتات ثلاثاً وهو خلاف نص الحديث ، وأيضاً لو كانت هذه لقراءة الفاتحة لتواتر نقلها في الروايات لتوافر الدواعي على نقل مثلها لغاية أهميتها ، وأيضاً لو كانت لاحتج بها أبوهريرة وغيره من القائلين بالقراءة خلف الامام ولم تكن داعية إلى اجتهادهم لقراءتها بما اجتهدوا . أيضاً انتظار الامام لقراءة المأموم وسكتته لذلك خلاف موضوع الإمامة ، وظاهر أن قراءته مع الإمام منهى عنها في الشريعة عند الكل ولا نزاع في عدم وجوب انتظار الإمام لقراءة المقتدى كما حكاه بعضهم ونقل السكتة الثانية في حديث سمرة بعد فراغ الفاتحة كما عند أبي داوٗد في رواية والترمذى في " جامعه " فلا يبعد أن يكون اختلط عليه الأمر بعد ما رواه على وجهه صحيحاً وليس أقل أنه معارض بما في رواية أخرى : « إذا فرغ من السورة الثانية قبل أن يركع » ورجحه أحمد على تلك الرواية . وبالجملة لا يستقيم به الاستدلال والحال هذه ، ولأجل هذه المغامز في احتجاجهم بحديث سمرة احتج لهم الشيخ بأثر مكحول ولكنه ظاهر أنه من اجتهاده ليس عنده نص صريح في الموضوع حتى يسمن ويغنى من جوع والله أعلم . وراجع " فصل الخطاب " من (٨٥ إلى ٨٧) الفصل كله .

قال الشيخ : والسكتات أربعة عند الشافعية . وأشار الحافظ عماد الدين ابن كثير في " تفسيره " إلى أن تأمين المأموم قائم مقام فاتحة الكتاب ، وقال في " تعليقاته " على " الآثار " : قوله : فأمنوا ساق الكلام لتأمين المقتدى لأنه في حقه في حكم قراءة الفاتحة فإن معناه على ما ذكره الجوهرى : هكذا فليكن . وأما الإمام فإنه في حقه من واجب القراة لا في حكمها . قال : استفدناه من كلام الحافظ عماد الدين في " تفسيره " . وقال أيضاً : والصارف عن الوجوب استحبابها خارج الصلاة اه . ودل هذا على نفى قراءة الفاتحة للمأموم . ويلزم

فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » . قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

على ما قاله ابن كثير وجوب تأمين المقتدى لكونه قائماً مقام قراءة الفاتحة ولكنه لم يقل بوجوب التأمين أحد من الأئمة ما عدا الظاهرية . قال فى " فتح البارى ": ثم إن هذا الأمر عند الجمهور للندب . وحكى ابن بزيزة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملاً بظاهر الأمر . قال: وأوجبه الظاهرية على كل مصل انتهى كلامه . وبالجملة : إن القول بقراءة المقتدى خلف الإمام يوجب اشكالات كثيرة .

فائدة : "آمين" قيل عربى ، وقيل عبرانى . معناه استجب أو افعل . وفى " الكافى" للنسفى أنه معرب " همين" بالفارسية . حكى هذه الأقوال كلها البدر العينى فى " العمدة " (٣ — ١٠٦ و١٠٧) وحكى غيرها أيضاً ولكنه لم يذكر قائل التعريب بل أبهمه بلفظ قيل . وقال أيضاً : وقيل كلمة سريانية . وصرح بأن آمين ليس من أوزان كلام العرب وهو مثل هابيل وقابيل انظرها للتفصيل . واللغات فيه أربع أفصحها وأشهرها : آمين بالمد والتخفيف . والثانيـة : بالقصر والتخفيف . والثالثـة : بالإمالة . والرابعـة : بالمد والتشديد . فالأوليان مشهورتان والأخريان حكاهما الواحدى فى أول البسيط ولهذا كان المفتى به عندنا أنه لو قال آمين بالتشديد لا تفسد لما علمت أنها لغة ؛ ولأنه موجود فى القرآن ولأنه له وجهاً كما قال الحلوانى : إن معناه ندعوك قاصدين إجابتك، كذا أفاده ابن نجيم فى " البحر الرائق" فى صفة الصلاة (١ — ٣١٤) وجميع اللغات التى ذكروها تسعة تصح الصلاة بخمسة منها انظر ابن عابدين على " الدر المختار" .

قوله : غفر له ما تقدم من ذنبه، ظاهره غفران جميع الذنوب الماضية وهو

(باب ما جاء فى السكتتين)

حدثنا محمد بن المثنى نا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال : « سكتتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ فأنكر ذلك عمران بن

محمول عند العلماء على الصغار وقد تقدم البحث ، وما قاله الشيخ فى أمثال ذلك فى أول الطهارة فليراجع . ثم إنه وقع فى "أمالى الجرجانى من طريق بحر ابن نصر عن ابن وهب عن يونس زيادة وما تأخر وهى زيادة شاذة، وقد رواه ابن الجارود من طريق نصر وليس فيه هذه الزيادة . أفاده البدر العينى و الشهاب العسقلانى وراجعهما للتفصيل .

ــ: باب ما جاء فى السكتتين :ــ

قال الشيخ رحمه الله : ثبتت سكتات فى الصلاة ، وفى كتب الحنفية هى ثلاث : بعد تكبيرة التحريمة ، وبعد قوله : ولا الضالين ، وبعد إتمام القراءة قبل الركوع . قال الراقم : لم أره هكذا بالتصريح غير أنه مفاد ما قالوا فى مواضع ، وهذه الثالثة أى قبل الركوع فيها بعض تفصيل لأنه لا يكره الوصل عندنا أى وصل التكبير بالقراءة ، واختلفت أقوال المشائخ فى اختيار الفصل والوصل ، انظر "رد المحتار" من صفة الصلاة فى شرح قول "الدر" ثم يكبر للركوع .

وعند الشافعية أربع : بعد التحريمة ، وبعد قوله ولا الضالين قبل آمين ، وبعد آمين قبل السورة وبعد إتمام القراءة . قال النووى فى "التبيان" فى جملة آداب القرآن : قال أصحابنا يستحب للإمام فى الصلاة الجهرية أن يسكت أربع سكتات فى حال القيام احداها أن يسكت بعد تكبيرة الإحرام ليقرأ دعاء التوجه وليحرم المأمومون ، والثانية : عقيب الفاتحة سكتة لطيفة جداً بين آخر الفاتحة وبين آمين لئلا يتوهم أن آمين من الفاتحة ، والثالثة : بعد آمين سكتة

حصين قال : حفظنا سكتة فكتبنا إلى أبى بن كعب بالمدينة فكتب أبى أن حفظ سمرة قال سعيد: فقلنا لقتادة: ما هاتان السكتتان ؟ قال إذا دخل فى صلاته و إذا فرغ من القراءة .

طويلة بحيث يقرأ المأمومون الفاتحة . والرابعة بعد الفراغ من السورة يفصل بها بين القراءة وتكبيرة الهوى إلى الركوع انتهى كلامه بلفظه . وقال فى " المرقاة " (١ ــ ٥١٧) : قال ابن حجر : واستحب أئمتنا أيضاً السكتة بين الافتتاح والتعوذ ، وبين التعوذ والفاتحة ، وبين آيتين والسورة، وبين السورة وتكبيرة الركوع وكلها سكتات خفيفة بقدر سبحان الله كما قال الغزالى فى بعضها وقياسه الباقى على التى بين آمين والسورة بالنسبة إلى الإمام فإن السنة أن يشتغل فيها بذكر أو قرآن قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ليسمع الإمام اه . قال فى " المرقات " بعد حكايته وفيه : أنه لا دلالة فى حديث على سنية هذه السكتة بهذا المقدار، ولا ثبت أنه عليه السلام قرأ فى هذه السكتات شيئاً مع مخالفة ظاهر السكتة للقراءة وأيضاً سماع الإمام قراءة المأموم لم يرد فى أصل صحيح ولا ضعيف بل ورد نهى الماموم عن رفع الصوت بالقراءة بل عن نفس القراءة كما تقرر فى محله اه.

قال الشيخ : والحق أن السكتة الثالثة لا ينبغى أن يعتد بها وإلا لزم القول بالسكتات الكثيرة فى حديث أم سلمة . قال الراقم : لعل الشيخ يريد بها ما بين الفاتحة والسورة ، أو الثالثة عند الشافعية ما بين آمين والسورة والله أعلم . والمراد بحديث أم سلمة الذى تنعت فيه قراءته ﷺ حرفاً حرفاً فى الصحاح . فإن الوقف على الفواصل سكتة وهكذا كل وقف تصير سكتة ولكن هذه السكتات اللطيفة التى لابد منها لكل قارئ حتى يتراد إليه نفسه فلا اعتداد بذكر مثلها . هذا ويقول ابن رشد فى " الهداية " فى الباب الأول من كتاب الصلاة : وقد ذهب قوم إلى استحسان سكتات كثيرة فى الصلاة منها : حين

ثم قال بعد ذلك : وإذا قرأ ولا الضالين قال : وكان يعجبه إذا فرغ من القراءة أن يسكت حتى يتراد إليه نفسه ، قال : وفى الباب عن أبى هريرة . قال أبوعيسى : حديث سمرة حديث حسن ، وهو قول غير واحد من أهل العلم يستحبون للإمام أن يسكت بعد ما يفتتح الصلاة وبعد الفراغ من القراءة . وبه يقول أحمد وإسحاق وأصحابنا .

يكبر ، وحين يفرغ من قراءة أم القرآن ، وإذا فرغ من القراءة قبل الركوع . وممن قال بهذا القول الشافعى وأبوثور والأوزاعى ، وأنكر ذلك مالك وأصحابه وأبوحنيفة وأصحابه انتهى والله أعلم . وإنما اختلف عمران بن حصين وسمرة فى السكتة الثانية لكونها قصيرة . وأما الأولى فهى ثابتة بلا ريب ، وفيها حديث أبى هريرة فى " الصحيحين " : « كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير وبين القراءة اسكاتة أحسبه قال : هنية » الخ . واستدل به أبوحنيفة والشافعى وأحمد والجمهور لدعاء الاستفتاح وقد تقدم بيانه ، وأظن أن ذكر ابن رشد أبا حنيفة مع مالك فى نفى السكتات مطلقاً ليس بصواب فإن السكتة الأولى متفقة بين الأئمة ما عدا مالك رحمه الله . وفى " المرقاة " عن " الطيبى " : السكتة الثانية سنة عند الشافعى وأحمد كالسكتة الأولى ، ومكروهة عند أبى حنيفة ومالك اه .

قوله : ثم قال بعد ذلك : وإذا قرأ ولاالضالين ، قيل هذا بيان لما قبله أى فسر القراءة بقراءة الفاتحة ، فليس المراد قراءة الفاتحة والسورة جميعاً ، ويؤيده حديث يزيد عن سعيد عن قتادة عند أبى داؤد وقد صرح بقوله : « وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين » . وأيضاً ففى نفس الحديث نص بالسكتتين ولو كانت ثلاثاً لكان ينبغى أن يقول : « ثلاث سكتات حفظتها » الخ . وقيل : سكتة ثالثة . قال الدارمى فى " مسنده " (ص — ١٤٦) : قال أبومحمد : كان يقول قتادة ثلاث سكتات ، وفى الحديث المرفوع سكتتان اه . وبالجملة لا يخلو الحديث عن الاضطراب فى

(باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة)

حدثنا قتيبة نا أبوالأحوص عن سماك بن حرب عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال : « كان رسول الله ﷺ يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه » قال : وفي الباب

تعيين الثانية وإثبات الثالثة ، واختلاف على قتادة ثم على من روى عن قتادة انظر " سنن أبي داؤد " و" الدارقطني " وغيرهما .

قال الشيخ : قال البيهقي: قوله تعالى : (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) ، الإنصات كالسكوت في هذا الحديث فلا يكون الإنصات دالاً على نفي القراءة كما لم يدل سكوته ﷺ على نفي ذكر في السكتة الأولى . قال الراقم : لعله قاله في "كتاب القراءة" له ، ولفظ الشيخ في "تعليقاته" : والمراد به ــ أي يسكت بين التكبير وبين القراءة ــ السكون كما في قوله تعالى : (ولما سكت عن موسى الغضب) لا الإخفاء فاندفع قول البيهقي أن المراد بقوله : وإذا قرئ فانصتوا ذلك كالسكوت في هذا الحديث اه . قال شيخنا : فرق بين الإنصات والسكتة ، وبالأخص إذا اجتمع الإنصات و الإستماع كما في الآية هذه ، وسيأتي تفصيله في (باب الفاتحة خلف الإمام) .

ــ: باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة :ــ

هنا مسائل خلافية : الأولى في أصل الوضع أي في القيام فيضعهما عند الثلاثة وعند إسحاق وعامة أهل العلم ، وهو قول علي وأبي هريرة والنخعي و الثوري وحكاه ابن المنذر عن مالك . وفي "التوضيح" : وهو قول سعيد بن جبير وأبي مجاز وأبي ثور وأبي عبيد وابن جرير وداؤد وهو قول أبي بكر وعائشة وجمهور العلماء . قال ابن عبد البر : لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في "المؤطا" ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره ، وهو رواية ابن الحكم عنه ، و

عن وائل بن حجر وغطيف بن الحارث وابن عباس وابن مسعود وسهل بن

روى ابن القاسم عن مالك الارسال وصار إليه أكثر أصحابه وعنه التفرقة بين الفريضة والنافلة . وحكى الارسال ابن المنذر عن ابن الزبير والحسن وابن سيرين ، وأيضاً عند مالك فى الإرسال : إن طال ذلك عليه وضع اليمنى على اليسرى للاستراحة ، وقاله الليث بن سعد ، وقال الأوزاعى وابن المنذر بالتخيير بين الوضع والارسال حكاه الشيخ فى " تعليقاته " عن " شرح المنتقى ، أى " نيل الأوطار " . وقال ابن المنذر : لم يثبت عن النبى ﷺ فى ذلك شئ فهو مخير ، وفيه أحاديث فى الصحاح كما أشار إليه الترمذى أخرج أكثرها الزيلعى و البدر العينى ، وتبلغ الأحاديث المروية إلى عشرين حديثاً مرفوعاً ما عدا اثنين فإنهما من المراسيل كذا قال بعضهم والثانية فى محل الوضع ، فعند أبى حنيفة وسفيان الثورى وابن راهويه وأبى إسحاق المروزى من الشافعية تحت السرة وعند الشافعى تحت صدره كما فى " الوسيط " وعامة كتب الشافعية وهى المذكورة فى "الأم" والمعمولة والمختارة عند أصحابه وهى رواية عن مالك أيضاً أو على صدره كما فى " الحاوى " وهى رواية نادرة وعن أحمد روايتان كالمذهبين ، وثالثة فى التخيير ، وجعل ابن هبيرة الرواية المشهورة عن أحمد مذهب إمامنا أبى حنيفة أفاده شيخنا فى " تعليقاته " ، قال : وكذا فى " الميزان " ، وقال : واختارها الخرقى ، وقال أبو الطيب المدنى على الترمذى : لم يأخذ أحد من الأربعة بالوضع على الصدر ، وهذه المسألة أصبحت معتركاً بين نظار المتأخرين من المحدثين كما سيتضح ومع هذا الأمر فيه هين كما سينكشف إن شاء الله ، والثالثة فى صفة الوضع ، وموضع تفصيلها كتب الفقه واختلف فيها أقوال الحنفية من مشائخنا و القدر المشترك فيها هو أخذ الكوع الأيسر بالكف الأيمن بحيث يقع وسط الكف على الرسغ ، وهو مذهب الشافعى وأحمد أيضاً وهذا القدر يكفى هنا ولخصنا المذاهب وتحقيقها من كلام البدر العينى والشهاب العسقلانى ومن كلام الشيخ

سعد . قال أبوعيسى : حديث هلب حديث حسن ، والعمل على هذا عند أهل

فى " تعليقاته " .

وأما الأحاديث والآثار فى الباب كثيرة غير أن أكثر طرقها ساكتة عن تعيين محل الوضع وأصبح مدار الاختلاف على حديث وائل واختلاف لفظه و عليه اختلفت الأقوال فتعرض إليه الشيخ وجعله مداراً للبحث ، والمسألة قد توسع فيها العلماء وبالأخص علماء الهند عامة وأهل السنة منهم خاصة فأفردوا لها التصانيف وتطرق التآليف من الجانبين ، وعسى أن يكون تاليف " فوزالكرام " للشيخ أبى المحاسن القائم السندى أحسن تاليف فى الموضوع على مسلك الحنفية والاختلاف فى الأفضلية دون الجواز ويكفى ما أفاده مولانا ظهير أحسن فى " درته الغرة " و" آثار السنن " و" تعليقاته " .

فمنها : حديث وائل ولفظه عند ابن خزيمة فى"صحيحه": « قال صليت مع رسول الله ﷺ فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره » حكاه فى " نصب الراية " و" عمدة القارى" و" الدراية " و" التلخيص الحبير" و " بلوغ المرام " و" الفتح " أربعتها للحافظ ابن حجر . وفى " مسند البزار" : (حكاه الحافظ فى " الفتح") : « عند صدره » ووقع فى " المصنف" لابن أبى شيبة « تحت السرة » فهو حديث واحد ، واختلفت ألفاظه ولكنه وقع فى سند ابن خزيمة مؤمل بن اسماعيل وكثر خطأه فى آخر عمره ، وفيه عاصم بن كليب ويوثقونه ههنا وقد ضعفوه فى حديث ترك رفع اليدين ذكر ذلك ابن القيم فى "إعلامه" عنه ، ويؤيده أن البيهقى مع شدة حرصه على تخريج ما يؤيد مذهبه لم يخرجه إلا من طريق مؤمل بن اسمعيل هذا ، ولو كان له طريق آخر أمثل منه لأخرجه ولابد، أو كان عند غيره لنبه عليه البتة . علا أن ابن القيم يدعى : أنه لم يقل : « على صدره » غير مؤمل بن اسمعيل وتوسع ابن القيم فى مثل هذا لا ينكر . ومما يؤكد ذلك أن حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن

العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه

وائل هذا يرويه أحمد من طريق عبد الله بن الوليد عن سفيان ، ومن طريق عبد الواحد وزهير بن معاوية وشعبة وزائدة الخمسة عن عاصم ، ويرويه النسائي من طريق زائدة أيضاً ، وأبوداؤد من طريق بشر بن المفضل عن عاصم ، وابن ماجه من طريق عبد الله بن إدريس وسلام بن سليم عند الطيالسي وخالد بن عبد الله عند البيهقي . فهؤلاء الثقات الأثبات كلهم لا يذكرون هذه اللفظة في حديث عاصم ويذكره مؤمل هذا وكل واحد منهم أثبت وأتقن من مؤمل . فكيف يحتج بمثله أمام هؤلاء الأثبات ، ومما يدل على خطأ هذه الزيادة أن رواية مؤمل هذه عن سفيان ومذهبه وضعهما تحت السرة كما في " شرح المنتقى " (٢ — ٧٨) . ولا يكفي لصحته كونه في " صحيح ابن خزيمة " فإنه ربما يروى أحاديث لا ترتقي عن الحسن وهو يحكم بصحته كما نبه عليه السخاوي في " شرح الألفية " ويقول الحافظ ابن حجر : مذهب ابن حبان وابن خزيمة أنهما لا يفرقان بين الصحيح والحسن فكيف نحكم على الحديث الذي لا نجده في " الصحيحين " بالصحة مع احتمال كونه حسناً عندنا آه . أنظر حواشي شرح العراقي على " ألفيته " (١ — ١٩) على أن المعروف من عادة ابن خزيمة الحكم على الحديث كالإمام أبي عيسى الترمذي فسكوته عن التصحيح لا يكون حكماً على التصحيح عندنا أيضاً فضلاً عند غيره ، والظاهر أنه لم يحكم بالحديث هذا فإن الحافظ في كتبه الأربعة : " الفتح " و" التلخيص " و" الدراية " و "بلوغ المرام " لم ينقله ، وكذا النووي في كتبه الثلاثة : " المجموع " و" شرح مسلم " و" الخلاصة " مع شدة الحاجة إليه بكونه أصبح مداراً في الباب ، ولا عبرة بقول الشوكاني في " نيله " : أخرجه ابن خزيمة في " صحيحه " وصححه اه . فإن لحمته وسداه من كتب الحافظ ابن حجر ولا سيما " التلخيص " و" الفتح " ولم نجد ذلك في كتبه ولا نستثبت وجود " صحيح ابن خزيمة " عنده ، ولعله

على شماله في الصلاة . ورأى بعضهم أن يضعهما فوق السرة . ورأى بعضهم

حكاه استنباطاً من "تخريجه" . ومع لو كان صححه ابن خزيمة فقد قرأت قول الحافظين العسقلاني والسخاوى فى دأب كتابه ومذهبه وفرضنا أنه صحيح عنده فهل يلزم الأمة الاعتقاد بتصحيحه، وكلمات جهابذة الأمة فى مؤمل ابن اسمعيل بين يديك شاهدة ناطقة على ضده ، وأما رواية البزار : « عند صدره » فإن كان الحافظ فى " الفتح " يذكره كأنه اختلاف لفظ فى لفظ وائل المذكور ولكنه بعد الفحص يظهر أنه حديث آخر لوائل وهو حديث طويل أخرجه الهيثمى فى " زوائده " (٢ — ١٣٤ و١٣٥) فى (صفة الصلاة) ولم يذكره فى (باب وضع اليد على الأخرى) وقال : فيه " محمد بن حجر " قال البخارى : فيه بعض النظر ، وقال الذهبى : له مناكير اهـ . وهذا مع أن لفظ « عند صدره » فيه توسع ليس فى قوله « على صدره » وبالجملة لا يكفى مثله فى معرض الخصام . وقال الحافظ المارديني فى " الجوهر النقى " : مؤمل هذا قيل إنه دفن كتبه فكان يحدث عن حفظه فكثر خطأه اهـ . وقال الذهبى فى " الميزان " : قال أبوحاتم : صدوق شديد فى السنة كثير الخطأ . وقال البخارى : منكر الحديث وقال أبوزرعة . فى حديثه خطأ كثير اهـ .

تنبيه : قال الحافظ فى " الفتح " فى الجزء التاسع (ص — ٢٠٦) : وكذلك مؤمل ابن اسمعيل فى حديثه عن الثورى ضعف اهـ حكاه شيخنا رحمه الله فى " تعليقاته " فانظر يا رعاك الله هذا مؤمل بن اسماعيل هو الذى يروى زيادة « على صدره » عن سفيان الثورى نفسه، ومن طريقه يروى ابن خزيمة ويحكيه الحافظ ويسكت عليه فيما يفيده ويغمزه فى مقام آخر ، ومن الغريب المدهش مثل هذا الصنيع من مثله فيرتفع رجل تارةً فيما ينفعهم ، ويرسب أخرى فيما يضرهم فسبحان من هو الغنى الحميد .

أن يضعها تحت السرة . وكل ذلك واسع عندهم . واسم هلب يزيد بن قنافة الطائي .

تنبيه آخر : واستدل للشافعية بحديث هلب عند أحمد وفيه : « يضع هذه على صدره » تفرد به سماك بن حرب ولينه غير واحد ، وقال النسائي : إذا تفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يلقن فيتلقن كما في " الميزان " . ثم إنه من طريق سفيان ومذهبه كما تقدم الوضع تحت السرة ، ولفظ حديثه : « و رأيته يضع هذه على صدره ، وصف يحيى اليمنى على اليسرى فوق المفصل » اه قال الشيخ ظهير أحسن في " التعليق الحسن " : ويقع في قلبي أن هذا تصحيف من الكاتب والصحيح : « يضع هذه على هذه » فيناسبه قوله : « و صف يحيى اليمنى على اليسرى فوق المفصل » ويوافقه سائر الروايات ، ولعل لهذا الوجه لم يخرجه الهيثمي في " مجمع الزوائد " والسيوطي في " جمع الجوامع " وعلى المتقي في " كنز العمال " والله أعلم بالصواب اه .

وفي الباب لهم مرسل طاؤس عند أبي داؤد في " مراسيله " وكذا في " سننه " في نسخة ابن الأعرابي وفيه : « ثم يشدهما على صدره » وبحث النيموي في سنده وضعفه ولا يقوم لهم به الاستدلال وإن صح فإن المراسيل ليست عندهم حجة إلا بشروط خاصة ثم ما ذا ينفعهم لو صحت هذه كلها فإن المختار عندهم الوضع تحت الصدر .

ثم القول بالوضع تحت السرة — واحتمل معنيين — ليس له مرفوع وإنما رواه جرير الضبي عن علي عند أبي داؤد في نسخة ابن الأعرابي لا في نسخة اللؤلؤي — وهو آخر من حدث عنه ونسخته هي المشهورة المتداولة في بلاد الهند — فأسند عن الضبي قال : « رأيت علياً يمسك شماله بيمينه على الرسغ فوق السرة » اه ففيه أما أولاً : أن نسخة ابن الأعرابي ليس في الاعتماد

كنسخة اللؤلؤى ، ولعل أبا داؤد حذفه فى العرضة الأخيرة . وثانياً : تفرد به أبوبدر شجاع بن الوليد عن أبى طالوت وهو لين الحديث وشيخ ليس بالمتقن كما فى " الميزان " وله أوهام كما فى " التقريب " . وثالثاً : أنه رواه ابن أبى شيبة ومسلم بن ابراهيم أحد شيوخ البخارى من غير هذه الزيادة ، راجع " التعليق الحسن " للنيموى . ورابعاً : أنه معارض بما ثبت عن على عند أحمد وأبى داؤد فى نسخة ابن داسة ونسخة ابن الأعرابى والدارقطنى والبيهقى من حديث أبى جحيفة عن على : « إن من السنة وضع الكف على الكف تحت السرة » وقول على : « إن من السنة » يدخل فى حكم المرفوع كما قاله ابن عبد البر فى " التقصى " وقاله غير واحد ، وهو وإن كان فيه عبد الرحمن بن اسحاق الكوفى غير أنه يؤيده ما نذكره من " الآثار " والله أعلم . قال الشيخ رحمه الله : وأما لفظ : " تحت السرة " فراجعت النسختين من " المصنف " لابن أبى شيبة فلم أجده ، ويقول الشيخ حياة السندى فى رسالته " فتح الغفور " كما حكاه الشيخ النيموى : راجعت نسخة صحيحة من " المصنف " فلم أر فيها . ولكن يقول الشيخ أبوالمحاسن محمد القائم السندى فى رسالته " فوز الكرام " كما حكاه الشيخ النيموى : بأن القول بكون هذه الزيادة غلطاً مع جزم الشيخ الحافظ قاسم — بن قطلوبغا — بعزوها إلى المصنف ومشاهدتى إياه فى نسخة ووجودها فى نسخة فى خزانة الشيخ عبد القادر المفتى فى الحديث ، والأثر لا يليق بالإنصاف قال : ورأيته بعينى فى نسخة صحيحة عليها الأمارات المصححة ، وقال : فهذه الزيادة فى أكثر النسخ صحيحة . وبالجملة أول من نبه على كونه فى " المصنف " هو الحافظ قاسم بن قطلوبغا . فلابد من ثبوته فيه فإن القاسم من حفاظ الحديث ، وله خدمات جليلة فى الحديث . فقد رتب " الإرشاد إلى علماء البلاد " لأبى يعلى الحنبلى ، بالحروف كما فى "كشف الظنون " . وكذا

أفرد الحافظ قاسم بن قطلوبغا الثقات الذين فى غير الأمهات الست وأفرد "زوائد الدارقطنى" ، وخرج أحاديث "مسند أبى حنيفة" للمقرئ ، وخرج أحاديث "الإختيار" — شرح "اختيار" — فى الفقه وغيرها من آثاره الجليلة فى علم الحديث . قال الكوثرى فى "تقدمة نصب الراية" : الحافظ العلامة قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة ٨٨٢ — ه تخريجه لأحاديث "الإختيار" ولأحاديث "أصول البزدوى" وسائر ما ألفه فى الحديث والفقه تدل على عظم شأنه فى الحديث والفقه . راجع "الضوء اللامع" للسخاوى اه .

وقطلوبغا لغة تركية مركب توصيفى ، وقطلو — بضم القاف — معناه : الذكى ، وبغا — بالضم — الفحل ، فمعنى المركب : الفحل الذكى ، كذا أفاده الشيخ الكوثرى بالقاهرة بمنزله فى العباسية حين كنت نزيلاً بها سنة ١٣٥٧ ه. ومن تآليفه فى الحديث تخريج أحاديث "أصول البزدوى" وتخريج أحاديث "العوارف" للسهروردى وتخريج أحاديث "تفسير أبى الليث" وتخريجات على كتب الغزالى من "منهاج العابدين" و "الأربعين" و "جواهر القرآن" و "بداية الهداية" وله "إتحاف الإحياء بما فات من تخريج أحاديث الإحياء" و "منية الألمعى فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعى" و "بغية الرائد فى تخريج أحاديث شرح العقائد" وله : "الاهتمام الكلى باصلاح ثقات العجلى" و زوائد رجال الموطأ و مسند الشافعى و سنن الدارقطنى على الستة ، — ولعله أراد الشيخ "زوائد الدارقطنى" — و "تقويم اللسان فى الضعفاء" و "الأجوبة على اعتراض ابن أبى شيبة" وغير ذلك كل ذلك يدل على تغلغله فى علوم الحديث ورجاله وللبسط مجال آخر .

تنبيه : ثم إن الشيخ النيموى رجح كون هذه الزيادة غير محفوظة مثل الزيادة فى "صحيح ابن خزيمة" وقال باضطرابه . قال الراقم : ومن رجح

زيادة ابن خزيمة برواية هلب الطائي وطاؤس فالخصمه أن يرجح زيادة تحت السرة بآثار علي وأبي مجلز وأنس وأبي هريرة كما يأتي بيانها .

قال الشيخ في تعليقاته على " آثار السنن " : والظاهر أن المراد بلفظ ابن خزيمة : « على صدره » ولفظ البزار : « عند صدره » ولفظ ابن أبي شيبة : « تحت السرة » كلها واحد ، وهو الوضع لا الإرسال كهيئات عقد الأصابع في إشارة التشهد ، المقصود منها هو الإشارة إلى التوحيد فقط ، وترجع إلى ملحظ واحد . وكيف يتحقق وائل أزيد من ذلك ؟ ! وهو يقول فسمعته و أنا خلفه — في حديث آمين عند النسائي وغيره — وهو الذي يقول : « رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر ، ثم التحف بثوبه ثم وضع اليمنى على اليسرى » — كما عند أحمد ومسلم — وعند أبي داؤد : « ثم التحف ثم أخذ شماله بيمينه وأدخل يديه ثوبه » . وإذا كان وضع اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد ولم يتحامل يكون المحل تحت الصدر ، وراجع لفظ الطبراني فيه من " التلخيص " . ثم رأيت في " الأم " (١ — ٩٠) قد تعرض في ضمن رفع اليدين لنحو هذا بأنه يمكن أن وائلاً أراد رفعاً للارخاء بعده و (٧ — ٢١٢) من اختلاف الحديث للشافعي — على هامش " الأم " — فسبحان من لا يسهو ولا ينسى . وبالجملة ليست المسألة مما للسلف فيها أقوال بل هناك أفعال . وأيضاً التعبير بالصدر ليس من عبارة الشارع حتى يدار الأمر على مسماه ، وإنما هو من الراوي قد يجري فيه توسع في الاطلاق فراجع " الفتح " (٢ — ٢٤٥) وعبارة الشيخ أبي الحسن السندي من " ابكار المنن " (ص — ١٠٢) وهذا كتوفيق العلماء في رفع اليدين حذو الأذنين أو المنكبين : أنه قريب من السواء انتهى كلامه ، وذقه أيها الناظر فإنه كلام كله علم وثلج صدر وشفاء قلب يكاد يكون قولاً فصلاً في المقام ، أو فص الختام بعد نقض ابرام . وأرى أنه لا حاجة بعده لمزيد الاطناب في الباب ، وكلام القوم فيه

معروف من الجانبين وقد جاء لبابه فيما ذكرنا والله ولى التوفيق والإعانة .

قال الشيخ : ولنا فى اختيار الوضع تحت السرة أثر على فى " سنن أبى داؤد " بسند ضعيف ، وفى نسخة لأبى داؤد مرفوع . قال الراقم : قال الزيلعى فى " التخريج " (١ — ٢١٣ و ٢١٤) : إن هذا الحديث لا يوجد فى غالب نسخ " أبى داؤد " ، وإنما وجدنا فى النسخة التى هى من رواية ابن داسة ، ولذا لم يذكره ابن عساكر فى " الأطراف " ولا ذكره المنذرى الخ . وقال فى " تعليقه " الشيخ عبد العزيز نقلاً عن صاحب " درهم الصرة " عن " أطراف المزى " : أن حديث : «من السنة وضع الكف على الكف فى الصلاة تحت السرة » . أخرجه أبوداؤد عن محمد بن محبوب عن حفص بن غياث عن عبد الرحمن بن إسحاق عن زياد بن زيد عن وهب بن عبد الله أبى جحيفة السوائى عن على رضى الله عنه ، لكن هذا الحديث واقع فى رواية أبى سعيد ابن الأعرابى وابن داسة وغير واحد عن أبى داؤد ، ولم يذكره أبو القاسم انتهى. قال الراقم : الإسناد به وإن كان ضعيفاً غير أن له شواهد نذكرها فيما يلى ، منها : أثر أبى مجلز قال : يضع باطن كف يمينه على ظاهر كف شماله ويجعلها أسفل من السرة . رواه أبو بكر بن أبى شيبة واسناده صحيح . وأخرجه الماردينى فى " الجوهر النقى " وقال بسند جيد . ومنها : أثر ابراهيم : قال : يضع يمينه على شماله فى الصلاة تحت السرة رواه ابن أبى شيبة وإسناده حسن . حكاه الشيخ النيموى وكذا الأول أيضاً . ومنها : ما روى عن أبى هريرة قال : « وضع الكف على الكف فى الصلاة تحت السرة » . ومنها : عن أنس قال : « ثلاث من أخلاق النبوة : تعجيل الإفطار . وتأخير السحور . ووضع اليد اليمنى على اليسرى فى الصلاة تحت السرة » . ذكرهما فى " الجوهر النقى " عن ابن حزم ، وعزاه فى " شرح المنتقى " أثر أبى هريرة لأبى داؤد فى نسخة ابن الاعرابى قال : وفى اسناده

عبد الرحمن بن اسحاق اه . فتلخص من ذلك كله فى الموضوع أمور :

١ — أن أصل الوضع هو القدر المشترك فى الأخبار المرفوعة والآثار الموقوفة وهو السنة المعمول بها فى عهد النبوة .

٢ — ثم المذاهب فى محل الوضع مختلفة فمذهب أبى حنيفة والثورى واسحاق ابن راهويه وأحمد فى الرواية المشهورة ، ومختار الخرقى من الحنابلة و مختار أبى اسحاق المروزى من الشافعية : تحت السرة ، ودليل هؤلاء حديث ابن أبى شيبة ، وآثار صحيحة وحسنة وضعيفة ، ومذهب الشافعى وأحمد فى رواية: تحت الصدر وفوق السرة . ولكن لا دليل فى المرفوع ولا فى الموقوف لهذا التفصيل ، ولفظ ابن خزيمة : ليس فيه حجة كما يزعم لأنه خلاف مذهبه ، ولفظ البزار أقرب إليه منه إلى غيره .

٣ — : المرفوعات للفريقين لا يخلو من الكلام ، والكلام فى متمسك الفريق الثانى أكثر منه فى كلام الفريق الأول والمرفوعات أكثر للفريق الأول ولذا يقول ابن الهمام: وكونه تحت السرة أو الصدر لم يثبت فيه حديث يوجب العمل فيحال على المعهود من وضعها حال قصد التعظيم فى القيام والمعهود فى الشاهد منه تحت السرة اه .

٤ — : أن بعد كل ذلك مما يسكن إليه القلب ما أفاده شيخنا رحمه الله ما ملخصه : أن محط الفائدة فى الآثار والأخبار ملحظ واحد والصور كلها متقارب ليس فيها اختلاف فى المعنى وإنما هو اختلاف اللفظ ، علا أن تعيين المحل مشكل لما ذكر من أن المدار على رواية وائل وقد صلى خلفه ﷺ حين كان ﷺ ملتحفاً بردائه ، وفى مثل هذه الحالة لا يتبين الأمر حق التبيين فكل تعبير فيه تقريب لا تحقيق وهذا ختام الكلام ، ولعل المنصف يقدره والله الموفق.

(باب ما جاء فى التكبير عند الركوع والسجود)

حدثنا قتيبة نا أبوالأحوص عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن

—: باب ما جاء فى التكبير عند الركوع والسجود :—

قال الراقم : تكبيرات الإنتقالات سنة عند الجمهور . قال ابن المنذر : وبه قال أبوبكر الصديق وعمر وجابر وقيس بن عبادة والشعبي والأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز ومالك والشافعي وأبوحنيفة ، ونقله ابن بطال أيضاً عن عثمان وعلى وابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وابن الزبير ومكحول والنخعي وأبي ثور. وواجبة عند الظاهرية وأحمد فى رواية وهذا الاختلاف فى حكمها ، واختلفوا فى مواضعها فذهب الجمهور إلى أنها فى كل خفض ورفع ما عدا الرفع من الركوع ، ويحكى ذلك عن ابن مسعود وأبي هريرة وجابر وقيس بن عبادة و آخرين وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح والحسن وابن سيرين وابراهيم النخعي و الثوري والأوزاعي وأبوحنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم . وذهب قوم إلى تركها فى الخفض دون الرفع ، وروى ذلك عن ابن عمر وعن بنى أمية وعن طائفة من التابعين وعن بعض السلف أنه كان لا يكبر سوى تكبيرة الاحرام ، وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره ووجهه بأن التكبير شرع للإيذان بحركة الإمام فلا يحتاج إليه المنفرد . ولكن هذه أقوال واستقر الأمر على مشروعية التكبيرات فى الخفض والرفع ، هذا ملخص ما ذكره البدر العيني والشهاب العسقلاني . قال الإمام الطحاوي فى " شرح الآثار " : وذهبوا فى ذلك إلى ما تواترت به الآثار عن رسول الله ﷺ اه .

قال الشيخ : يفهم من كتاب " الطحاوي " التكبير عند الرفع من الركوع أيضاً — أى دون التسميع والتحميد — قال فى " شرح معاني الآثار " فى

(باب الخفض فى الصلاة هل فيه تكبير) (١ ــ ١٣١) : ثم النظر يشهد له أيضاً . وذلك أنا رأينا الدخول فى الصلاة يكون بالتكبير ثم الخروج من الركوع والسجود يكونان أيضاً بتكبير آه . وكذلك فى " كنز العمال " فى أجر الرفع فى تكبير الركوع والرفع منه ، وقد تأول صاحب " معراج الدراية " شارح " الهداية " فى كلام الطحاوى وقال : المراد بالتكبير الذى فيه تعظيم الله تعالى جمعاً بين الروايات والآثار ، راجع " البحر " و " رد المحتار " من صفة الصلاة .

قال الشيخ : والظاهر عندى حمله على الظاهر فإنه عسى أن يكون ذلك رواية فى المذهب . ويؤيده ما ذكره صاحب " البحر " عن " المحيط " و " روضة الناطفى " : أنه يكبر حالة الارتفاع . أنظر " البحر الرائق " و " رد المحتار " وما ذكره ابن عابدين من أن الطحاوى ادعى التواتر بالتكبير حالة الرفع منه فغير صحيح فإن ادعائه التواتر إنما هو بالتكبير فى كل خفض و رفع ضد ما تفعله بنو أمية بالاكتفاء بالتكبيرات فى الرفع فقط دون خصوص التكبير فى الرفع منه ، ثم تواتر العمل بالتكبير عند الرفع أيضاً لا ينافى تواتر التسميع عند الرفع من الركوع فإن الغرض فى الأول التكبير فى الرفع فى الجملة دون خصوص الرفع من الركوع والله أعلم . ولعل غرض المصنف من هذا الباب الرد على ما ارتكبه أمراء بنى أمية حيث تركوا التكبير عند الخفض كما قال ابن تيمية . قال الراقم : أول من قاله فيما نعلم الإمام الطحاوى فى " شرح معانى الآثار " وقال البدر العينى فى " العمدة " (٣ ــ ١١٩) : وكانت بنو أمية يتركون التكبير فى الخفض ، وهم مثل معاوية وزياد وعمر بن عبد العزيز آه . وروى البدر العينى قبله آثاراً عن عمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير والقاسم وسالم وابن عمر وغيرهم عدم إتمامهم التكبير ثم قال : ورواية هؤلاء محمولة على أنهم تركوه أحياناً بياناً للجواز راجعها للتفصيل . وأخرج فى " فتح البارى " عن " مسند أحمد " : « إن أول من ترك التكبير عثمان بن عفان » ، وأخرج

عن الطبرانی عن أبی هريرة : « إن أول من ترك التكبير معاوية » . وروى أبو عبيد « إن أول من تركه زياد » قال : وهذا لا ينافی الذی قبله ؛ لأن زياداً تركه بترك معاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان . قال : وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء آه .

قال الراقم عفا الله عنه : إن ما نقلوه عن عثمان فيعارضه ما عن أنس قال : « كان النبی ﷺ وأبوبكر وعمر وعثمان لاينقصون التكبير » . وفی لفظ : « يتمون التكبير إذا ركعوا وإذا رفعوا وإذا وضعوا » ، أخرجه فی " الكنز " (٤ — ٢٠٣) عن " مصنف عبد الرزاق " و" مصنف ابن أبی شيبة " فإما أن يرجح هذا أو يأول ذلك بما أوله فی " العمدة " أو " الفتح " والله أعلم . ويدل على تركه عند الخفض ما عند " أبی داؤد " من حديث عبد الرحمن بن أبزى : « أنه صلى مع رسول الله ﷺ وكان لا يتم التكبير » . قال أبوداؤد : معناه إذا رفع رأسه من الركوع وأراد أن يسجد لم يكبر وإذا قام من السجود لم يكبر . (" أبوداؤد " (باب تمام التكبير)) قال الطحاوی : فكانت هذه الآثار المروية عن رسول الله ﷺ فی التكبير فی كل خفض ورفع أظهر من حديث عبد الرحمن بن أبزى وأكثر تواتراً ، وقد عمل بها من بعد رسول الله ﷺ أبوبكر وعمر وعلی ، وتواتر بها العمل إلى يومنا هذا لا ينكر ذلك منكر ولا يدفعه دافع آه . وضعف ما عند أبی داؤد الحافظ فی " الفتح " (٢ — ٢٢٣) فی (باب إتمام التكبير فی الركوع بعد ما ذكر) قال : وقد نقل البخاری فی " التاريخ " عن أبی داؤد الطيالسی أنه قال : هذا عندنا باطل . وقال الطبری والبزار : تفرد به الحسن بن عمران وهو مجهول . قال : وأجيب على تقدير صحته بأنه فعل ذلك لبيان الجواز ، أو المراد لم يتم الجهر به أو لم يمده اه . و كذلك حكى البدر العينی فيه (٣ — ١١٩) ما حكاه الحافظ ابن حجر فی "الفتح" . وحسنه فی "الاصابة" (٢ — ٣٨٩) فی القسم الأول من حروف العين حيث

علقمة والأسود . عن عبد الله بن مسعود قال : « كان رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود ، وأبوبكر وعمر » وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وابن عمر وأبي مالك الأشعري وأبي موسى وعمران بن حصين ووائل ابن حجر وابن عباس . قال أبوعيسى : حديث عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح . والعمل عليه عند أصحاب النبي ﷺ ، منهم أبوبكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم ومن بعدهم من التابعين ، وعليه عامة الفقهاء والعلماء .

قال : وأخرج ابن سعد وأبوداود باسناد حسن عن عبد الرحمن بن أبزى ثم ذكر الحديث أوله . وضبطه في " النهاية " بلفظ : « لا يتم التكبير » بالثاء المثلثة أي من الوثم قال (٤ ــ ٢٠٥) من " النهاية " : كان لا يثم التكبير أي لا يكسره بل يأتي به تاماً ، والوثم الكسر والدق أي يتم لفظه على جهة التعظيم مع مطابقة اللسان والقلب الخ . وأخرجه الطحاوي أيضاً في "شرح معاني الآثار" (١ ــ ١٣٠) وقيل : إنه خلاف الأحاديث المشهورة التي رويت عنه في صفة صلاته ﷺ وبذلك رده الإمام الطحاوي كما تقدم نقله . والله أعلم .

قوله : يكبر في كل خفض ورفع ، هذا الحكم تغليب لأن الأئمة استثنوا من هذا العموم الرفع من الركوع وقالوا بسنية التسميع أو التحميد على اختلاف بينهم للمأموم والإمام مستدلين في ذلك بحديث : « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد » روى ذلك من حديث أنس عند الجماعة ، ومن حديث أبي هريرة عند الجماعة إلا ابن ماجه ، ومن حديث أبي موسى عند مسلم وأحمد وغيرهما ، ومن حديث أبي سعيد الخدري عند الحاكم ، أنظرها في " نصب الراية " . وبالجملة ففي هذه الأحاديث تفسير للإجمال أو تخصيص للعموم .

حدثنا عبد الله بن منير قال سمعت علي بن الحسين قال أنا عبد الله بن المبارك عن ابن جريج عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة: « أن رسول الله ﷺ كان يكبر وهو يهوي » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وهو قول أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم قالوا يكبر الرجل وهو يهوي للركوع والسجود .

قوله : وهو يهوي ، من هوى يهوي هوياً إذا هبط أو سقط ، وبابه ضرب ، وفيه دليل على أن تكبير الانتقال وقته عند الانحطاط ، والحكم كذلك عند أرباب المذاهب ، ولفظ " الجامع الصغير " للإمام محمد : ويكبر مع الانحطاط اه . قالوا : وهو الأصح لئلا يخلو حالة الانحناء عن الذكر كذا في " البحر الرائق " .



بسم الله الرحمن الرحيم

(باب رفع اليدين عند الركوع)

ـــ: باب رفع اليدين عند الركوع :ـــ

أصبحت مسألة رفع اليدين معتركاً بين أرباب المذاهب والمحدثين قديماً وحديثاً كما أصبحت معركة من ناحية التأليف بين النظار من الفريقين وأفردت بالتآليف المستقلة ، ومن أقدم ما ألف فيه " الجزء فى رفع اليدين " للإمام أبي عبد الله البخارى ، " وكتاب رفع اليدين " للإمام محمد بن نصر المروزى ، ثم البيهقى جمع فى كتبه قدراً كثيراً ، ومن المتأخرين ألف فيه ابن القيم ، ذكره صاحب "كشف الظنون" ، وألف فيه الشيخ عميد الدين أمير الكاتب الإتقانى صاحب " غاية البيان " شرح " الهداية " وصاحب " الشامل " شرح " أصول البزدوى" وقد وقفت عليه وطالعته ، واختار الفساد بالرفع ، وصنف محمود ابن أحمد القونوى رسالة فى ابطال القول بالفساد ، وكذا ألف فيه التقى السبكى، وكذلك لعلماء الهند فيه حظ وافر من الجانبين ، ويقول الشيخ محمد زاهد الكوثرى نزيل القاهرة ذلك المحدث الجهبذ والبحاثة الكبير فى " تأنيب الخطيب على ما ساقه فى ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب " (ص ــ ٨٤) : وهذا البحث ــ أى رفع اليدين ــ طويل الذيل ألفت فيه كتب خاصة من الجانبين ، ومن أحسن

ما ألف فى هذا الباب : " نيل الفرقدين فى رفع اليدين " و" بسط اليدين لنيل الفرقدين " كلاهما لمولانا العلامة الحبر البحر محمد أنور شاه الكشميرى وهو جمع فى كتابيه لب اللباب فشفى وكفى اه . قال الراقم : والأمر كما قال الشيخ الكوثرى فإن شيخنا رحمه الله قد أوعب البحث من جميع نواحيه،وحلل غوامض الموضوع تحليلاً دقيقاً ، وحقق أن الأدلة متكافئة من الجانبين ، والتعامل متوارث على كلا النحوين بنصفة يرتاح لها القلوب وأسلوب متين تنشرح له الصدور كما هو دأبه فى تآليفه . وأحاول بتوفيق الله سبحانه أن آتى بجملة صالحة من بعض مقاصده معترفاً بعجزى عن تلخيص كلامه كما أريد فإنه كلام كله لباب .

* وما محاسن شئ كله حسن *

وبالجملة فالشيخ قد أوعب وأبدع وأنا أجتهد فى التقاط نتف من كتابيه فى كل مقام يليق به وبالله التوفيق ، ومما قال فى خطبة " نيل الفرقدين " : وما قصدت بها إخمال أحد من الطرفين ، ولا يستطيعه ذوعينين ، وإنما أردت بها أن بيد كل واحد من الفريقين وجهاً من الوجهين ، وهما على الحق من الجانبين ، وليس الاختلاف اختلاف النقيضين ، بل اختلاف تنوع فى العبادة من الوجهتين ، وكل سنة ثابتة عن رسول الثقلين ، تواتر العمل بها من عهد الصحابة والتابعين وأتباعهم على كلا النحوين ، وإنما بقى الاختلاف فى الأفضل من الأمرين، ولو لم يكن للمرأ ضيق صدر لوسع الجنبين ، وقد بين الصبح لذى عينين ، وإذا تقاعس واحد وتفارط آخر حل البين فى البين ، ومن سلك طريق الجدل رجع بخفى حنين ، وقد أتعب الناس موانعهم الداخلية فصرفهم ذلك عن تعديل الكفتين ، هذا ومن لى بالهين اللين ، يستن مع الإنصاف شرفاً أو شرفين ، و يجارى معه طلقاً أو طلقين والله الموفق اه .

فاعلم أن رفع اليدين فى الصلاة ثبت فى مواضع كما سيأتى ذكرها ، و اتفقوا فى استحباب الرفع فى تكبيرة الإحرام ، ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع

فيه كما حكاه شارح "المهذب" (٣ ــ ٣٠٥) ولا عبرة بما نقل العبدرى عن الزيدية عدم الرفع فيها كما لا عبرة بقول من ذهب إلى افتراضه فيها كابن حزم. وقال ابن عبد البر: كل من نقل عنه الإيجاب لاتبطل الصلاة بتركه إلا رواية عن الأوزاعى والحميدى. ونقله القرطبي عن بعض المالكية، ونقل عن ابن خزيمة وحكى عن أحمد، هذا ملخص ما فى "العمدة" و"المجموع" و"الفتح"، وكذلك اتفق الجمهور على عدم استحبابه فيما عدا المواضع الثلاثة أى ما بين السجدتين وبعد الركعتين، وفى كل خفض ورفع وإن كانت فيها روايات. واختلفوا فى الرفع عند الركوع وبعده. وأصبح رفع اليدين عنواناً لهذه المسألة الخلافية المشهورة بين الأمة فقال أبوحنيفة وأصحابه بترك الرفع فيهما، وهى رواية ابن القاسم عن مالك، واختاره المالكية، وقال الشافعى وأحمد بالرفع فيهما، وهى رواية عن مالك أيضاً. قال الشيخ فى "نيل الفرقدين" (ص ــ ٣١): فيما حكاه عن ابن عبد البر فروى ابن القاسم عن مالك: لا يرفع يديه فى غير الإحرام، وبه قال أبوحنيفة (والثورى والنخعى والشعبى وعلقمة) و غيرهم من الكوفيين (كافة) وروى أبومصعب وابن وهب وأشهب وغيرهم عن مالك أنه كان يرفع إذا ركع وإذا رفع منه على حديث ابن عمر، وبه قال الأوزاعى والشافعى وأحمد وإسحاق والطبرى وجماعة أهل الحديث. وكل من روى عنه من الصحابة ترك الرفع فيهما روى عنه فعله إلا ابن مسعود، وقال محمد بن عبد الحكم: لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم، و الذى نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر انتهى كلام ابن عبد البر. وقال الأصيلى: ولم يأخذ به مالك لأن نافعاً وقفه على ابن عمر وهو أحد الأربع التى اختلف فيها سالم ونافع إلى آخر ما نقله. ثم قال الشيخ: وبه يعلم تحامل الحافظ فى قوله: لم أر للمالكية دليلاً على تركه ولا متمسكاً إلا قول ابن القاسم اه. لأن سالماً ونافعاً لما اختلفا فى رفعه ووقفه تركه مالك فى المشهور القول باستحباب

ذلك ، لأن الأصل صيانة الصلاة عن الأفعال انتهى كلامه .

وقال فى " بسط اليدين " (ص ــ ٦٠) نقلاً عن " الاستذكار " لابن عبد البر : ووافقه فى عدم الرفع إلا مرة الثورى والحسن بن حي وسائر فقهاء الكوفة قديماً وحديثاً ، وهو قول ابن مسعود وأصحابه آه . ورجح مالك ترك الرفع فيهما لموافقة عمل أهل المدينة له كما صرح بذلك ابن رشد فى كتابه " بداية المجتهد " فى الفصل الثانى من الباب الأول من كتاب الصلاة ، وجعل ذلك وجهاً لترجيح حديث عبد الله بن مسعود والبراء . وحكى الحافظ علاء الدين الماردينى فى " الجوهر النقى " (١ ــ ١٣٦) فى (باب رفع اليدين عند الركوع) لفظ ابن عبد البر فى " التمهيد " : وأنا لا أرفع إلا عند الافتتاح على رواية ابن القاسم ، فذكر أبا عمر فيمن اختار ترك الرفع . وقال الماردينى : وفى " شرح مسلم " للقرطبي وهو مشهور مذهب مالك . وفى " قواعد ابن رشد " : هو مذهب مالك لموافقة العمل له اه . قال الشيخ : ولى فيه تردد فإن الحافظ فى " الفتح " (٢ ــ ١٨٢) فى (باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع) حكى قوله وفيه : والذى نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر آه وهو خلاف ما فى " الجوهر النقى " . والذى ذكره الزرقانى فى شرح " الموطأ " عن ابن عبد البر (كما تقدم نقله) : أن ابن عبد البر نقل لفظ ابن عبد الحكم وفيه وقال محمد بن عبد الحكم : لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم و الذى نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر اه . فهذا خلاف ما نقله فى " الجوهر النقى " و " الفتح " وكذا ما نقله الزبيدى فى " شرح الإحياء " يخالفهما والله أعلم.

قال الراقم : تردد الشيخ رحمه الله هنا ورجح فى " نيل الفرقدين " و " بسط اليدين " بأن ما ذكره الحافظ فهو فهم منه وإذن يكون الصحيح ما ذكره الزرقانى ولا يخالفه ما فى " الجوهر " . ولفظه فى " النيل " (ص ــ ٦٧) : ويكون الحافظ فهم من عبارة " التمهيد " أن آخرها لابن عبد البر وقد

نقلها فى " شرح الموطأ " كاملة . وقد صرح فى " شرح التقريب " باسم ابن عبد الله بن عبد الحكم ، ولم يذكر أحداً أبا عمر ممن اختار الرفع عند ذكر العلماء اه . وقال فى " بسط اليدين " (ص — ٣٢) بعد نقل ما فى " الجوهر النقى " عن أبى عمر : ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم مع كونه من أصحاب الشافعى قد كتب كتاباً فى جواب ما انتقده الشافعى على مالك من ترك الآثار بالعمل ذكره أبو عمر فى "الانتقاء" فيكون هذا من ذلك ، وخطأه فى نسبة مسألة إتيان النساء إلى الشافعى كما عند ابن كثير ، ولعل هذا أيضاً فى حماية مالك فقد اختلف عليهما فيه ، وهو من أصحاب الشافعى وبالغ فيه كما بالغ أبو إسماعيل الترمذى وأحمد بن سيار من أصحابه . والشافعى هو المبالغ أولاً نصب الرد على مخالفيه فيه اه . وقال فى " نيل الفرقدين " (ص — ٧٢) : وروى الشافعى عن مالك أنه كان لا يرفع يديه كما فى " مبانى الأخبار شرح معانى الآثار" للبدر العينى فليس ابن القاسم متفرداً برواية الترك عنه كما ينقلونه عن ابن عبد الحكم آه . فتلخص من هذه النقول أمور :

الأول : أن ابن القاسم ليس بمتفرد فى نقل الترك عن مالك بل تابعه الشافعى .

الثانى : أن دعوى التفرد لم ينقل إلا من ابن عبد الحكم ثم ابن عبد الحكم ادعى ذلك ذباً عن مالك لئلا يلزم عليه إنكاره من الآثار .

الثالث : أن دعوى ابن عبد الحكم لتأثره من مبالغة الشافعى فى الرد على مخالفيه لكى يهون أمر الخلاف فيه .

الرابع : أن ما ذكره المارديني عن ابن عبد البر أصح من نقل الحافظ فى " الفتح" ولا دليل فى كلام الحافظ أن تلك الدعوى من ابن عبد البر بل هو نقل كلام ابن عبد الحكم فى ضمن كلام ابن عبد البر ، وفهمه الحافظ كأنه من كلامه ، وعبارة الزرقانى واضحة لا اشتباه فيها . ثم رأيت فى "شرح التقريب"

للعراقى (٢ ــ ٢٥٤) أن ما ذكره الشيخ ظناً هو نص كلامه فقال : وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك مثل رواية ابن القاسم فى رفع اليدين . قال محمد : والذى آخذ به أن أرفع على حديث ابن عمر اه . فلله الحمد ثم رأيته ذكر الشيخ فى (ص ــ ٤٧) من " نيل الفرقدين " لفظ العراقى من " إتحاف الزبيدى " وقال : فصرح أن القائل ذاك هو محمد بن عبد الحكم لا ابن عبد البر كما ذكره فى " الفتح " فإنه غلط اه . وبا لجملة فهذا تحقيق مذاهب الأئمة وتنقيحها .

وأما الأحاديث فقد ثبت فيها بين السجدتين كما عند " النسائى " فى (باب رفع اليدين عند الرفع من السجدة الأولى) (١ ــ ١٧٢) من حديث مالك ابن الحويرث وفيه : « وإذا رفع رأسه من السجود فعل مثل ذلك يعنى رفع يديه » . وكذلك فى (باب رفع اليدين للسجود) (١ ــ ١٦٥) من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن نصر بن عاصم ولم يأخذ به الشافعى . ويقول الحافظ فى الرواية هذه : وأصح ما وقفت عليه من الأحاديث فى الرفع فى السجود ما رواه النسائى آه . ثم يقول : ولم ينفرد به سعيد بل تابعه همام عن قتادة عند أبى عوانة فى " صحيحه " آه .

تنبيه : وقع فى نسخة " النسائى " المطبوعة بالهند : شعبة عن قتادة بدل سعيد عن قتادة ، وهو تصحيف صرح عليه شيخنا أيضاً فى " نيل الفرقدين " وقال فيه (ــ ٣٢) : وفيه الرفع بين السجدتين أيضاً ولابد ، ولا سبيل إلى اعلاله كما فعله بعض الناس مجازفة منه ؛ فقد ساعدته شواهد وتعامل السلف أيضاً . ومثل هذا لا يمكن أن يعل ، ومساعدة التعامل أكبر شاهد للصحة فوق الإسناد عند من له بصر وبصيرة فليكن ذلك أيضاً وجهاً وإن قل بالنسبة إلى الموضعين ولكن لابد من تسليمه أيضاً :

عقد الخلائق فى المقام عقائداً وأنا اعتقدت بكل ما اعتقدوه آه .

وراجع (ص — ٣٨١) من " نيل الفرقدين " و (ص — ٣٢) من " بسط اليدين " . وفيه أيضاً حديث ابن عباس عند " النسائي " في (باب رفع اليدين بين السجدتين تلقاء الوجه) وحديث وائل عند أحمد وأبي داؤد ، و حديث أبي هريرة عند ابن ماجه ، وراجع للتفصيل " شرح التقريب " للعراقي فإذن ثبت الرفع بين السجدتين من أحاديث مالك بن الحويرث وابن عباس و وائل وأبي هريرة وغيرها كما سيأتي . وصح الرفع بعد الركعتين عند القيام إلى الثالثة أيضاً من حديث نافع عن ابن عمر في " صحيح البخاري " وفيه : « وإذا قام من الركعتين رفع يديه » . وقد رجح الحافظ في " الفتح " رفعه وذكر له شواهد قوية ، وحكى عن البخاري في "جزئه" تصحيحه — إلى أن قال — : وقال الخطابي لم يقل به الشافعي وهو لازم على أصله في قبول الزيادة ، وقال ابن خزيمة : هو سنة وإن لم يذكره الشافعي ، فالإسناد صحيح . . . . وقال ابن دقيق العيد: قياس نظر الشافعي أنه يستحب الرفع فيه لأنه أثبت الرفع عند الركوع والرفع منه لكونه زائداً على من اقتصر عليه عند الافتتاح، والحجة في الموضعين واحدة [وأول راض سيرة من يسيرها] قال : والصواب إثباته الخ . وفي " سنن النسائي " في (باب رفع اليدين للسجود) ما يدل على الرفع عند الهوى إلى السجود بعد الرفع عند الإرتفاع من الركوع . قال الشيخ : وأظن أنه على ظاهره أيضاً أي الرفع مرة بعد الركوع حالة الإنتصاب وأخرى عند الهوى إلى السجود لا أن يجمع ، وله أصل عندي في الروايات ولم يتوجه إليه أحد ولكنه يذكره ابن رشد في " قواعده " كأنه مذهب لبعضهم والله أعلم . وفي " جامع الترمذي" (— ٤٠) في (باب ما جاء في وصف الصلاة): حتى إذا قام من سجدتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه آه . وزعمه الخطابي على ظاهره وأشكل عليه أنه ليس هذا مذهباً لأحد ورد النووي على الخطابي في " الخلاصة " بأن المراد من السجدتين في ذلك الحديث الركعتان و

منشأ الاشتباه على الخطابي عدم ملاحظة طرق الحديث ، وقد صرح في أكثر طرقها بالركعتين بدل السجدتين ، وسيأتي في حديث أبي حميد بعض تفصيله في (باب وصف الصلاة) وانظر للتفصيل في ذلك من كلام الخطابي ورد النووي " العمدة " (٣ ـــ ١٣) .

ثم اعلم : أن الرفع قبل الركوع وبعده غير معمول به وغير مندوب عندنا معاشر الحنفية لا أنه مكروه ؛ ولم يصرح بالكراهة إلا صاحب " منية المصلي " حيث قال : ويكره أن يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع . وحكى عن مكحول النسفي كما في " الكبيري " وغيره : القول : بالفساد عن الإمام ، ولكنه خلاف ما عليه الكتب المعتمدة " كالذخيرة " و " الوالجية " حيث صرحوا بأنــه إن رفع لا تفسد صلاته . راجع للتفصيل " الفوائد البهية " من ترجمة مكحول النسفي . وظاهر أن من يدعى فيه النسخ فأقل أحواله الكراهة التحريمية ؛ ولكن كلام الإمام الحافظ أبوبكر الجصاص الرازي في " أحكام القرآن " صريح في عدم الكراهة كما يأتي وهو أوثق شيء في هذا الباب ، ورتبته في علماء المذاهب معروفة لا تحتاج إلى البرهان .

قال الشيخ : الرفع والترك كلاهما متواتر لا مساغ لأحد أن ينكره ؛ نعم إنَّ التواتر في الترك هو تواتر العمل لا تواتر الإسناد ، وليس النسخ في كلام الإمام الطحاوي بالمعنى المتعارف كما سبق تحقيقه حتى لا يجوز العمل بالرفع لقوله بنسخ الرفع . وبالجملة لما كان الرفع والترك اتصل العمل بهما متواتراً في الأمة فالصور ثلاث : الترجيح للرفع ، والترجيح للترك ، والتخيير فيهما ، وإلى كل ذهب ذاهب . وأما الأحاديث فبعضها مصرح بالرفع ، وبعضها ناطق بالترك ، وبعضها ساكت . فإذا تمسكنا بالروايات الناطقة بالترك كانت أحاديثنا أقل عدداً ، وأحاديث الرفع أكثر عدداً ؛ وإذا ضممنا الأحاديث الساكتة مع الناطقة بالترك يكثر العدد ؛ لأن السكوت في معرض البيان دليل على الترك .

وكيف لا ؟ وقد نرى الأحاديث فى صفة الصلاة تتعرض لذكر سائر أفعال الصلاة أركانها وواجباتها وسننها وآدابها وتسكت عن رفع اليدين فيما عدا الاستفتاح ، فما ذا يظن والحال هذه ! فلا ريب أن تبادر هذه الأحاديث للحنفية وإذن يكثر أحاديثنا عدداً ونقل أحاديثهم ، وهذه نكتة أهملوها ، و يجب أن يتنبه لها فإن من أهميتها ما يقدره البصير المنصف قاله الشيخ رحمه الله .

وقال فى " نيل الفرقدين " (ص — ٢٢) : إن الرفع متواتر اسناداً وعملاً ولا يشك فيه ، ولم ينسخ ولا حرف منه ؛ وإنما بقى الكلام فى الأفضلية وصرح أبوبكر الجصاص فى " أحكام القرآن " من مسائل رؤية الهلال بذلك، وإنه من الاختلاف المباح . وفى (ص — ١٢٣): حكى ذلك من الحافظ أبى عمر (أى ابن عبد البر) من المالكية ، ومن الحافظ ابن تيمية والحافظ ابن القيم من الحنابلة . وأما الترك فأحاديثه قليلة ومع هذا هو ثابت بلامرد . وهو متواتر عملاً لا إسناداً عند أهل الكوفة ، وقد كان فى سائر البلاد تاركون ، وكثير من التاركين فى المدينة فى عهد مالك ، وعليه بنى مختاره . وكان أكثر أهل مكة يرفعون فبنى عليه الشافعى مذهبه ، وكانوا تعلموه من ابن الزبير وكان يرفع . وتعلمه أهل الكوفة من ابن مسعود وعلى ، ورحلوا إلى عمر لتعلم الصلاة أيضاً فرأوا تركه واستمروا عليه . والتواتر على أنحاء : تواتر إسناد ، وتواتر طبقة ، وتواتر توارث وتعامل ، وتواتر القدر المشترك وكله تواتر يفيد القطع آه . وفى (ص — ٣٢) : ومساعدة التعامل أكبر شاهد للصحة فوق الإسناد عند من له بصر وبصيرة آه . وفى (ص — ٤٤) : ولم يكن البحث والسؤال عن الرفع فى عهد أبى بكر ولا عمر ولا ابن مسعود وعلى ؛ وإنما كان الأمر على الإرسال والإطلاق والإختيار رفع أو ترك . ثم وقع البحث بعيد ذلك . وهل يلصق بالقلب إن وقع الاختلاف فيه فى عهد أبى بكر ، ثم لم ينفصل ولم

يثبت قدم فى أمر الصلاة واختلط فتساءلون عن النبأ العظيم حتى انتهى الأمر إلى أن عبد الله بن الزبير وهو ابن اثنتى عشرة سنة عند وفاة أبى بكر حققه عنه وتخلص من الخلاف وكان ألجأه الأمر إلى ذلك ؛ بل الواقع أنه أخذه بالمشاهدة فقط وهكذا يقع الأمر للصغار فى تعلم الصلاة ومن يقيمهم عليها . ثم هذا الأخذ من أبى بكر لا يكون فى كل شئ من الصلاة بل فى إقامة بنيتها وتقويم هيئاتها فى الصغر ، وقد تعلم أهل مكة منه جهر بسم الله والقنوت فى الفجر. فاستمروا عليه إلى زمان الشافعى وعنهم أخذ هو ذلك ، ولم يكن ذلك فى عهد الكبار ، وكذا جهر آمين أخذوه منه ، وكان أكثر الصحابة والتابعين على الإخفاء ذكره فى " الجوهر النقى " عن " تهذيب الآثار " للطبرى ، وكذا كان ابن الزبير يؤذن ويقيم للعيدين كما فى " الفتح " وأشياء أخر ، وإرسال اليدين كما فى " المغنى " فذقه فإن من لم يذق لم يدر . فدع تسلسل العنعنة فى الأوهام وخذ بما يقع فى الشاهد فى أخذ أهل البلاد من علمائها ، والناس عن كبرائهم مشاهدة وتوارثاً وطبقة بعد طبقة ، لا سؤالاً خصوصياً فى ما لم يكن وقع الإختلاف فيه بعد . والسائل فى اسناد هذه الرواية كأنه علم فى الغيب ما سيقع من بعد ولقد صدق من قال :

* ثبت العرش أولا ثم انقش *

وقال فى (ـــ ٥٢ و ٥٣) : وما فى " جزء البخارى " : أنه لم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنه لم يرفع يديه ، وفى موضع آخر منه: ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبى ﷺ أنه لا يرفع يديه وليس أسانيده أصح من رفع الأيدى آه . كذا قال ، وقد نقل العلماء واحد بعد واحد أنه قال به غير واحد من الصحابة والتابعين كما فى عبارة الترمذى وابن نصر ولفظه فى " تعليق المؤطا " عن " الاستذكار ": لانعلم مصراً من الأمصار تركوا باجماعهم رفع اليدين عند الخفض والرفع إلا أهل الكوفة آه . وهذه العبارة استوعبت

كل أهل الكوفة فكفينا عهدة استقرائهم وتناقض عبارات البخارى ، وهكذا يقع الأمر فى المبالغات. وتفهم أن فى غير الكوفة من الأمصار شاركهم تاركون. وفيه عن أبى عمر لم يرو عن أحد من الصحابة ترك الرفع ممن لم يختلف عنه فيه إلا ابن مسعود وحده ، وروى الكوفيون عن على مثل ذلك وروى المدنيون عنه الرفع . . . . وكذلك اختلف على أبى هريرة . قال الراقم: وما حكاه الشيخ من لفظ ابن المروزى عن "تعليق الموطأ" هو كذلك عند العراقى فى "شرح التقريب" (٢ — ٢٥٥) فما ذكره الحافظ فى "الفتح" (٢ — ١٨٢) لفظه : أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة اه . وتبعه الشوكانى فى "الدرارى المضيئة" و"نيل الأوطار" (٢ — ٦٨) فليس حكاية اللفظ بل هو اختصار مخل للفظه يكاد يكون تحريفاً فرحم الله من أنصف ، و قد عبر الشيخ أيضاً فى "نيل الفرقدين" و "كشف الستر" عن ذلك بتحريف العبارة وقال فى (ص — ٤٧) : ليس عند الكوفيين عن أبى بكر شئ ، ولعله ليس عند غيرهم أيضاً ما يكون ثابتاً عنه وسيظهر عند الكوفيين عن عمر أثبت مما عند خصومهم كما ذكره ابن بطال أنه لم يختلف عنه فى ذلك كما فى "الإتحاف" عن "شرح التقريب" للعراقى . قال الراقم : وهو فى "شرح التقريب" المطبوع اليوم (٢ — ٢٥٤) وما ذكر فيه العراقى أجاب عنه الشيخ فى "نيل الفرقدين" فراجعه . وقال فى (ص — ٤٨) : وكذا عند الكوفيين عن على أثبت مما عند خصومهم . . . . . وهو الذى عرف من أمره فى الكوفة كما فى "مختصر المشكل" ولا حق لأحد فى الكلام فى ما نقلوه عنه وتوارثوه حين كونه بين ظهرانيهم ومن زاحمهم فيه فقد عدا طور الحق وسلك سبيل العسف والخسف . وأما علم ابن مسعود فهم فيه منفردون لا يشاركهم فيه أحد . وأما عن ابن عمر فهو عند المدنيين أثبت مما عند الكوفيين ، ومع هذا لا وجه لرد ما رووه عنه من الترك أيضاً فخذ هذا ملخصاً محققا فقد وقع فى البحث

بخس كثير يهولون بسرد أسماء من يعلم لأنه لم يختره ويتعلل فيه بغير نصفة وليس من الإنصاف أن يقتصر في الباب على نقول الشافعية فقط وما سلموا وما ردوا؛ فإن للمالكية أيضاً شطراً من العلم والنقل والله الموفق . وقال في " بسط اليدين" (ص — ٢٦) بعد تحقيق مذهب مالك وأحمد : والبخاري لا يجزم بما ليس من شرطه غالباً ، وليس في " جزئه " عن ابن مسعود عمله . ولا يرفعون إلى التعامل رأساً فهذا صنيعهم وإن أدى إلى ايفاء الواقع والحقيقة . والذي وقف الأمر على الإسناد يصنع هكذا ، وإنما حدث الاسناد كما في مقدمة " مسلم" لئلا يدخل في الدين ما هو خارج منه وما ليس منه وكان مهماً . لكن قد أدى إلى إخراج ما هو داخل وكان متواتراً فصار آحاداً كالإجماع المنقول بالآحاد فاعلمه اه . وقال : ولا علم لأهل المدينة بما عن علي بعد ما خرج منهم . ويعلم من " التهذيب " أن وائلاً لم ير علياً بعد ما خرج إلى الكوفة اه . وقال في " نيل الفرقدين " (ص — ٨٠) : ليس عند البخاري في " جزئه " شئ عن ابن مسعود في الترك إلا الحديث المرفوع عنه وقد أعله فدرج على أن الترك لم يثبت عن أحد من الصحابة إنما هو عن بعض أهل الكوفة أي كإبراهيم ومن بعده . وهو في غاية العجب عنه فإنه قد تواتر عن ابن مسعود وأصحابه وعن علي وأصحابه عند أهل الكوفة طبقة بعد طبقة وتوارث. وفوق كل ذي علم عليم اه .

وقال في (ص — ٥٥) من " بسط اليدين " : والذي يدور بالبال وقد يقبله من له بال أن الترك قد كان كثيراً في نفسه ، وقل أسانيده كالأمر العدمي فلما ظهرت أحاديث الرفع اعتنوا بها وجعلوه سنة قد ترك أو أميت وكذلك يجري في الوجودي والعـدمي . ثم جاء آخرون فشددوا وجعلوه فاصلاً بين أهل السنة وغيرهم وهكذا يقع في غير الزمان وعبره .

* والدهر أرود ذو غير *

وقال في " نيل الفرقدين" (ص — ٥٦) من الحاشية : وينبغي أن

يعد من دلائلنا رواية كل من استقصى صفة الصلاة ولم يذكر رفع اليدين الخ. وفى " بسط اليدين " (ص — ٣٣) : وجريان البحث والمناظرة فى عهد نحو الأوزاعى وابن المبارك وابن عيينة والشافعى يدل على أنه لم يجر قبله ، ثم جاء بعض المتشددين فجعلوه فاصلاً بين السنة والبدعة ؛ وإنما جرى البحث والنكير من عهد الأئمة كالشافعى والكرابيسى وأحمد لا عند مالك ، ثم أخذوا من الشافعى ومن نحا نحوه . وابن المبارك فيه لين بخلاف الأوزاعى وقائل بالوجوب أيضاً وعدوه من الشذوذاه . وفى " نيل الفرقدين " (ص — ٥١) : وأما حديث عبد الله بن الزبير من رواية أبى داؤد ففيه ابن لهيعة وحاله معلوم ، ثم ميمون الكوفى فيه يقول لابن عباس : إنى رأيت ابن الزبير يصلى صلاة لم أر أحداً يصليها ووصفت له هذه الإشارة فهذا انكان دل على ترك الجمهور .

تنبيه : أحاديث الرفع يقول البخارى : رواه سبعة عشر رجلاً من الصحابة ونقلوه عن ابن عبد البر رواته نحو ثلاثة وعشرين ، وعن البيهقى نحو ثلاثين ، وادعى الحاكم وابن منده أنها ممن رواها العشرة المبشرة ، وأوصلها العراقى شيخ الحافظ ابن حجر إلى خمسين حديثاً كما تجده فى " الفتح " فتعرض إليه الشيخ فى " نيل الفرقدين " فى (ص — ٢٢ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٥٣ و ٥٤ وغيرها) وكذا فى " كشف الستر " . وملخص ما أفاده أن عد الخمسين فى هذا الموضع تخليط وإنما الخمسون يصح ذكره فى رفع الإفتتاح فقط لا فى الرفع فى المواضع الثلاثة ، وأما ثلاثين البيهقى فقد وقع فى كلام البيهقى نفسه أن خمسة عشر منها بأسانيد صحيحة يحتج بها فقد ترك النصف ولا يسلم له الخصم ذلك أيضاً ففيه أشياء فقد اسقطت أربعة من عشرة فى حديث أبى حميد وتبين كلام فى حديث أبى بكر وعمر مرفوعاً ، وكذا فى حديث أنس وحديث أبى موسى فبقى نحو اثنى عشر لا أزيد . فذهب فى المبالغات نحو ثلاثة أرباع الخمسين وبقى نحو ربع وحصلنا من الخمسين على نحو اثنى عشر وإن أخذنا بلفظ :

« كل خفض ورفع » فعدد الرفع أزيد منهم وخلص من عدد الأحاديث نحو خمسة أو ستة وهى : حديث على مع اختلاف فى ذكر الرفع ، والساكتون أثبت ، وحديث ابن عمر وحديث مالك بن الحويرث على وجوهها ، وحديث وائل على اختلاف فى ألفاظه ، وحديث أبى حميد على اختلاف فى الذكر وعدمه ، وحديث جابر ، وفى كل من حديث ابن عمر من طريق نافع وحديث أبى هريرة وحديث وائل وحديث جابر جاء فى كل خفض ورفع وفى حديث مالك بن الحويرث بعضه وإنما يخلص من ذلك حديث أبى حميد فقط . وقد عمل به أحمد مراراً فكيف بالإعلال . وبالجملة فمثل هذا العدد فى ترك الرفع فى جانب آخر بل هى سبعة ، نعم طرقها قليلة . وقال فى (ص — ٨٧) : وكذلك ثبت الترك عندنا عن عمر وعلى وابن مسعود وأبى هريرة وابن عمر والبراء بن عازب و كعب بن عجرة عملاً أو تصديقاً منه وآخرين ممن لم يذكر أسمائهم ومن لم يعينوا ومن التابعين عن جل أصحاب على وابن مسعود وجماهير أهل الكوفة وكثير من أهل المدينة فى عهد مالك أو أكثرهم بل يكاد يكون عمل أهل المدينة كلهم كما ينقله المالكية واعترف به ابن القيم وإن لم يجعله حجة . وكذا فى سائر البلاد تاركون لم يسموا كما يقع كثيراً فى التعامل والتوارث أن لا يأتى فيه اسناد لكونه غير عزيز عند المتقدمين ولكونه أمراً لا يعتنى به حينئذٍ أو يعوز الإسناد فيه ثم يأتى الخلف ويتطلبون الإسناد ، وإذا لم يجدوا أنكروا التواتر العملى ، وكثيراً ما يقتحمه ابن حزم فى " محلاه " كأنه لم تقع عنده فى الدنيا وقائع ما لم يكن هناك إسناد ، وهذا قطعى البطلان أو بديهيه كأنه لا يوجد فى الدنيا المحكى عنه ما لم توجد الحِكاية فينكر كثيراً من الإجماعيات المنقولة بالآحاد ، ويخرب أكثر مما يعمر ، وهو ضرر عظيم . وهذا القرآن العظيم كيف تواتر على وجه البسيطة عند المسلمين تواتر طبقة بعد طبقة بحيث لا يوجد أحد منهم لا يعلم أن كتاباً سماوياً نزل على النبى ﷺ وأنه بأيدينا ، ومع هذا لو طلبنا تواتر إسناد كل آية منه لأعوزنا ذلك

الأمر وعجزنا ، وهكذا فعل ابن القيم فى " إعلام الموقعين" فى بعض نظائر مسألة الزيادة بخبر الواحد على القاطع كما فعل فى حديث حرمة الجمع بين العمة وابنة أخيها ، وبين الخالة وابنة أختها فإنه متواتر من حيث التوارث والتعامل خبر واحد اسناداً . ثم إنه ليس هو زيادة أيضاً على القاطع بل تنقيح مناط لقوله تعالى : (وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف) فا علمه آه . وما نقله الحاكم وغيره عن الخلفاء والعشرة فأجاب عنه الشيخ تقى الدين فى " الإمام " بأن جزم الحاكم برواية العشرة ليس عندى بجيد ؛ فإن الجزم إنما يكون حيث يثبت الحديث ويصح ، ولعله لا يصح عن جملة العشرة (ص — ٥٤) (حكاه المغنى) وكذا ما قاله الفيروزآبادى فى " سفر السعادة " وروى عن العشرة المبشرة وأنه ﷺ لم يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم . فقد رده الشيخ هاشم السندى فى "كشف الرين " بأن ما نقله الفيروزآبادى عن العشرة المبشرة وفى دوام فعله ﷺ الرفع إلى وقت وفاته فلم يصح فيه حديث واحد فضلاً عن رواية العشرة ، نعم وقع ذلك فى رواية واحدة عن ابن عمر عند البيهقى لكن سنده غير صحيح ، ومن ادعى صحته وصحة غيره فعليه البيان انتهى كلامه. وفى (ص — ٢٧) من" نيل الفرقدين": وما قاله الفيروزآبادى فى " سفر السعادة " بعد وقد صح فى هذا الباب أربع مائة خبر وأثر اه فباطل لا أصل له أصلاً . وقال فى (ص — ٥٤) : وأما رمى ابن عمر بالحصى لمن لم يرفع فيكون كإصراره على الجهر ببسم الله وإن كان ذلك فى الصدر الأول خاملاً وهذه أذواق . ثم ما ذا كان يصنع برمى الحصى إن كان أراد أن يرفع فى الوقت، فأى زمان يتمادى حتى يتداركه التارك وإن كان تقدمهم به فأراد التنبيه إذن ؛ فإنهم على هذا لم يطيعوه فى الأمر فكان عندهم على الإباحة لا غير . أو أراد التنبيه أن هذا موضعه حتى لا يتركه فى ما يستقبل . ثم ابن عمر لو رآه قليلاً من النبى ﷺ والتزمه هو لاستقام له لأنه وجهة عبادة . وكما التزم الله اكبر

كبيراً آه وإن قاله رجل عند الافتتاح مرة كما عند النسائى . . . . . وكالتزامه نزول منازل نزلها النبى ﷺ فى السفر اتفاقاً انتهى كلامه . قال الراقم : و ليس فى لفظ أثر ابن عمر أى دليل على أنه رماه بالحصى فى ترك الرفع عند الركوع ولم يكن الرفع عنواناً لهذا الرفع الخلافى عند ذاك حتى يستقيم به الإستدلال . ولفظه فى " التلخيص " عن " مسند أحمد " : أنه كان إذا رآى مصلياً لا يرفع حصبه . فيحتمل أن النكير منه على الترك عند التحريمة لا مطلق الرفع وتأكد الرفع عند التحريمة ظاهر ، وقد ذهب إلى افتراضه طائفة كما تقدم وإن كان ذلك شذوذاً . فتلخص مما التقطناه ههنا أمور نذكرها فيما يلى كى يسهل ضبطه على من أراد وبالله التوفيق :

الأول : إن الترك متواتر عملاً كما أن الرفع متواتر ، وتوارث العمل بكل من الرفع والترك من لدن عصر النبوة إلى عهدنا هذا من غير نكير . و التعامل المتوارث أقوى حجة فى الباب ، ومن توخى عنعنة الإسناد مع وجود التواتر فقد استضاء بالمصباح عند منتصف النهار . من رجح الآحاد على التعامل المتواتر أو جعلها ناسخة له فقد قلب الموضوع وجعل القطعى ظنياً .

الثانى : إن البلاد قاطبة فيها الرافعون وفيها التاركون ما عدا الكوفة فإنهم بأجمعهم تعاملوا بالترك ، وبالترك كان تعامل أهل المدينة فى عهد مالك كما ينقله المالكية ، وعليه بنى مالك مذهبه ورجحه على الخبر المرفوع ، نعم من اختار جانباً يقلل خلافه وذلك من الجانبين ، ولذا لم يبق فيه تاريخ واضح ونقل ظاهر وإنما بقيت هناك قرائن ومخائل .

الثالث : إن ما يدعيه البخارى فى " جزئه " من عدم صحة الترك عن الصحابة فهو من المبالغة على عادته فيما لم يجزم به ، ومع هذا فقد ناقضه خليفته الإمام الترمذى فى " جامعه " وكذا محمد بن نصر المروزى وغيره ، وقد ثبت عند أهل الكوفة عن عمر وعلى وعبد الله والأسود وعلقمة والشعبى والنخعى وكثير

من الصحابة والتابعين بأسانيد قوية ، ولا يمكن لأحد أن يزاحمهم فيما توارثوه طبقة بعد طبقة وتخصصوا به .

الرابع : كان الناس فى عهد الخلفاء الراشدين على الاختيار والارسال فى الجانبين ولم يقع البحث فيه فى عهدهم وإنما نشأ ذلك فى عهد الأئمة كسفيان والأوزاعى وأبى حنيفة ، وشدد فيه الأمر الشافعى والكرابيسى وغيرهما و من بعدهم .

الخامس : إن الاختلاف فيه وإن ظهر فى الأئمة غير أنه صرح كبار علماء المذاهب على الاختلاف فيه فى الأولوية والإباحة لا ينبغى أن يعنف أحد على الفعل أو الترك، فمن الحنفية الحافظ أبوبكر الجصاص فى" أحكام القرآن" ، ومن المالكية الحافظ أبوعمر ابن عبد البر ، ومن الحنابلة ابن تيمية وابن القيم .

السادس : إن ما ذكره العراقى من أن رواة الرفع خمسون صحابياً فلا يصح إلا فى الرفع حالة الافتتاح فقط ، وقد اعترف البيهقى بأن ما يحتج به قدر خمسة عشر ولكن بعد النخل والسبر تبقى عندهم ستة أحاديث فقط مع الاختلاف فى الرفع والوقف وغيره من وجوه الاختلاف فى اللفظ والمواضع فى أكثرها ، نعم طرقها كثيرة لكثرة رواة " المؤطأ " وكثرة " المؤطآت " . وإن الترك رواته نحو سبعة ، نعم طرقها قليلة فاستوى الميزان من الجانبين علا أن الترك عدمى والرفع وجودى ويكثر النقل فى الوجودى ويندر ويقل فى العدمى فإن الاعدام لا تنقل إلا بداعية .

ثم إن ضم مع أحاديث الترك أحاديث صفة الصلاة التى لم يتعرض له الراوى مع تعرضه لسائر الأفعال والآداب كثر عدد الترك وعالت كفة التاركين وخفت كفة الرافعين فليحفظ .

السابع : إن ما ادعاه الحاكم الرواية فيه عن العشرة المبشرة فقد رده

حدثنا قتيبة وابن أبي عمر قال ثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن سالم عن

الحافظ ابن دقيق العيد بأنه لا يثبت عنهم بطرق قوية ، وأما دوام العمل بالرفع فلم يثبت عن واحد منهم فضلاً عن العشرة . فلا عبرة لما يقوله الفيروزآبادى فى " سفره " .

الثامن : أن ما نقلوه عن ابن عمر من النكير فبعد تسليمه إنما هو من ذوقه الخاص بين الصحابة من شدة تمسكه بآثار النبي ﷺ وإن كان فعله مرة وكانت سنة غير مقصودة ، ومع هذا لم يتابع على ذلك فى عهده وإلا لعرف . ويحتمل أن يحمل نكيره على عدم الرفع عند التحريمة لا عند الركوع وبعده كما هو فى رواية أحمد .

التاسع : إن ما رواه ابن القاسم عن مالك ترك الرفع فلم ينفرد هو بنقله بل تابعه الإمام الشافعى على ما فى " مبانى الأخبار" للعينى لا كما يدعيه ابن عبد الحكم ، ودليل مالك فى عدم الأخذ برواية ابن عمر فى الرفع لاختلاف نافع وسالم فى الوقف والرفع فوقفه نافع كما يقوله أبوبكر الأصيلى ، وأيضاً لم ير مالك عليه العمل فى المدينة كما يقوله ابن رشد ، ومن أجل هذا اختار الترك من كبار المالكية الحافظ أبوعمر ابن عبد البر كما هو فى نقل المارديني فى " الجوهر النقى " وهو الصحيح لا كما نقله الحافظ فى " الفتح" . وقد أخطأ فى فهمه ، وعبارة "شرح التقريب" للعراقى شيخ الحافظ ترد على نقل الحافظ . ثم إن هذا كله كالفهرست لما بسطه الشيخ فى" نيل الفرقدين " و" بسط اليدين" فى شعبة واحدة ، وأما الكلام فى سائر شعب الموضوع من البحث فى أدلة الفريقين فسيأتى لبابه فيما بعد ولله الأمر من قبل ومن بعد .

فائدة : قال الإمام الترمذى : وبه — أى بترك الرفع — يقول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين اهـ . قال الشيخ : فإذن لا يحتاج إلى

أبيه قال : « رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى يحاذى منكبيه وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع » وزاد ابن أبى عمر فى حديثه : « وكان لا يرفع بين السجدتين » . قال أبو عيسى : ثنا الفضل بن الصباح

اثباته بالاسناد فإنه ليس مما يخفى على الناس هل هو أمر ظاهر يؤتى به على رؤس الأشهاد كل يوم عشرات من المرات ، فمع كونه أمراً ظاهراً معمولاً به بين أعين الناس لم يعمل به كثير من الصحابة والتابعين كان ذلك دليلاً على التخيير بين الرفع والترك .

قوله : حتى يحاذى منكبيه ، عندنا يجعل الكفان حذاء المنكبين والأصابع حذاء الأذنين ، وكلام الشافعى فى مصر يوافق ذلك ، وقد أسلفنا تفصيل ذلك فى (باب نشر الأصابع عند التكبير) . وإنما اختار الحنفية ثم الشافعى ذلك جمعاً بين الروايات .

قوله : وكان لا يرفع بين السجدتين . لا حجة لأحد فى ذلك بعد ما ثبت الرفع بين السجدتين عند النسائى من حديث مالك بن الحويرث من طريق سعيد عن قتادة فى (باب رفع اليدين للسجود) ومن طريق هشام عن قتادة فى (باب رفع اليدين عند الرفع من السجدة الأولى) . وتابع سعيداً وهشاماً همام عند أبى عوانة كما فى " الفتح " وعند أحمد كما قاله النيموى ، وقد عمل به غير واحد من كبار التابعين كما فى " تعليقات آثار السنن " فلا يمكن إعلاله ولا القول بشذوذه .

وقال الحافظ فى " الفتح " فى (باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين) (٢ — ١٨٥) وهو أصح ما وقفت عليه من الأحاديث فى الرفع فى السجود . قال الشيخ : والحافظ صنيعه على النقد فى كتاب النسائى جزئياً جزئياً . وقد صرح ابن عدى الجرجانى وابن منده وغيرهما بأن " سنن النسائى " كله صحيح

البغدادى ثنا سفيان بن عيينة ثنا الزهرى بهذا الإسناد نحو حديث ابن أبى عمـــر . قال : وفى الباب عن عمر وعلى و وائل بن حجر ومالك بن

فإذن ما رواه صحيح ولا يحتاج إلى النقد أيضاً . كما قال الحافظ فيما حكاه السيوطى فى " زهر الربى" : قد أطلق اسم الصحة على كتاب النسائى — أى الصغرى — أبوعلى النيسابورى وابن عدى والدارقطنى والحاكم وابن منده وعبد الغنى بن سعيد وأبويعلى الخليلى وابن السكن والخطيب وغيرهم آه .

قوله : وفى الباب عن عمر وعلى الخ . حديث عمر أخرجه الزيلعى عن ابن عمر عن عمر وأعله المحدثون وصححوه عن ابن عمر عنه ﷺ ولم يثبت عن عمر غير هذا . قال الشيخ فى "نيل الفرقدين" (ص — ٤٩): وأما حديث عمر فقد أشار إليه البخارى فى الجزء فى موضعين ، وفى " الجوهر النقى " و " تخريج الزيلعى" عن أحمد والدارقطنى أنه غير محفوظ ووهم . وأما عند الدارقطنى فى " غرائب مالك " عن عمر ففى " التخريج " عنه أنه قال هكذا قال عن عمر ولم يتابع عليه . وفيه أثر آخر عن عمر عند الزيلعى فيه رشدين بن سعد آه ملخصاً . وراجع (ص — ١٠١ و ١٠٦) من " نيل الفرقدين " . وحديث على فحكى الشيخ نفسه عن " التلخيص " فى " نيل الفرقدين " (ص — ٢٤) ما رواه أبوداؤد وصححه أحمد فيما حكاه الخلال . وقال فى " نيل الفرقدين " (ص — ٤٨) : تفرد بالرفع عن على ابن أبى الزناد وخالف سائر الرواة فى حديث الأذكار ، وقد تكلموا فى ابن أبى الزناد كلاماً منتشراً و تكلم فيه أحمد فتصحيحه الذى نقلوه عن " علل الخلال" إنما هو بالنسبة إلى حديث الأذكار إن شاء الله فسردوه فى الرفع بناء على وحدة الحديث عندهم وليس هذ الصنيع بصواب راجعه للتفصيل وكذا (ص — ٣٣) من " نيل الفرقدين " و (١ — ٤١٢) من " نصب الرأية " . وثبت عندنا عن عمر وعلى ترك الرفع فيما رواه ابن أبى شيبة عن الأسود قال : « رأيت عمر بن الخطاب يرفع

الحويرث وأنس وأبى هريرة وأبى حميد وأبى أسيد وسهل بن سعد ومحمد

يديه فى أول تكبيرة ثم لا يعود » وكذا رواه الطحاوى وهو أثر صحيح وراجع للتفصيل " نيل الفرقدين " (ص — ٩٩ وما بعدها) وأما أثر على فرواه ابن أبى شيبة والطحاوى عن عاصم بن كليب عن أبيه : « إن علياً كان يرفع يديه فى أول تكبيرة من الصلاة ثم لا يرفع بعد » قال الزيلعى : هو أثر صحيح. قال البدر العينى : صحيح على شرط مسلم ، وقال الحافظ فى " الدراية " : رجاله ثقات . انظر للتفصيل " نيل الفرقدين " (ص — ١٠٩ وما بعدها) و (ص — ٩٩ من الحاشية) . وأما حديث أنس فقد صح موقوفاً لا مرفوعاً كذا قال الدارقطنى ، رواه ابن خزيمة فى " صحيحه " والبخارى فى " جزئه " وابن ماجه فى " سننه " والبيهقى فى " الكبرى " مرفوعاً كذا فى " نيل الفرقدين " (ص — ٢٤) ثم تكلم عليه الشيخ طويلاً فى " نيل الفرقدين " (ص — ٤٣) وحكى عن الطحاوى والدارقطنى تصويب وقفه وتضعيف رفعه فراجعه .

وأما حديث أبى هريرة فقد صح عن عمله الرفع مرة وتركه أخرى ، رواه أبوداؤد ، وفى " التلخيص " : رجاله رجال الصحيح . وتكلم عليه الشيخ فى " نيل الفرقدين " (ص — ٤٩ و ٥٠) قال : وأعله الدارقطنى فى " علله " وقال : إنه فى التكبير لا فى الرفع . . . . وله طرق وبحث عنها فى "نيل الفرقدين" فراجعه . وفى (ص — ٥٣) منه من كلام ابن عبد البر : وكذا اختلف عن أبى هريرة . أى فى الرفع والترك وفى (ص — ٥٧) : وقد كان أبوهريرة قد لا يرفع ، ذكره فى " الاستذكار " آه . ويدل ما فى " المؤطأ " للإمام محمد بن الحسن عنه فى (باب افتتاح الصلاة) عن أبى جعفر القارئ أن أبا هريرة كان يصلى بهم فكبر كلما خفض ورفع . قال أبوجعفر : وكان يرفع يديه حين يكبر ويفتتح الصلاة اه .

وأما حديث أبى موسى فأخرجه البخارى فى "جزئه" معلقاً وهى صحيحة

ابن مسلمة وأبي قتادة وأبي موسى الأشعري وجابر وعمير الليثي . قال أبو عيسى

كذا في "التلخيص" كما في "نيل الفرقدين" (ص ــ ٢٥) رواه الدار قطني ورجاله ثقات اهـ . وقد تكلم عليه الشيخ في " نيل الفرقدين " (ص ــ ٥٠ و ٥١) . وملخصه أنه اختلف على حماد بن سلمة فيه في رفعه ووقفه فرفعه نضر ابن شميل وزيد بن الحباب عن حماد . ووقفه عبد الله بن المبارك وغيره عن حماد على أبي موسى فالأكثر على وقفه ، وجعله ابن حزم موقوفاً في " المحلى " اهـ . ورواية جابر بن عبد الله غير محفوظة قاله الشيخ . وقال في " تعليقات الآثار " رواها ابن ماجه والحاكم والبيهقي ، وصححه البيهقي كما في "التلخيص" وأعله في " التهذيب " من ابراهيم بن طهمان . قال الراقم : وقال الزيلعي في " نصب الرأية " (١ ــ ٤١٤) : وذكر ابن عبد البر في " التمهيد " : أن الأثرم رواه عن أبي حذيفة فلم يذكر فيه الرفع من الركوع اهـ . فلعل الشيخ يشير إلى هذا وذاك بقوله : غير محفوظة والله أعلم . ورواية عمير الليثي لا تصلح لأن يشير إليها الترمذي فإنها تكاد تكون موضوعة . قال في " نيل الفرقدين " (ص ــ ٥١) : وأما حديث عمير بن حبيب عند ابن ماجه فقد ذكره في " التهذيب " من عمير ومن رفدة بن قضاعة وأسقطه وأنه منكر . وصوب في نسب عمير أنه عمير بن قتادة الليثي وإن ابن ماجه وهم فيه . ثم فيه : يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة . انتهى كلامه . قال الراقم : ومن العجيب أن الحافظ في "التلخيص" عزاه إلى ابن ماجه وسكت عليه كأنه مما يحتج به عنده على دأبه في السكوت .

تنبيه : لم يتكلم الشيخ رحمه الله في " أماليه " على " جامع الترمذي " على حديث الباب أي حديث ابن عمر ولا على حديث أبي حميد وغيره كما تكلم على عدة أحاديث أشار إليها الترمذي ، أو الضابط قصر في ضبطه وقد حقق في كتابه "نيل الفرقدين" تلك الأحاديث بما لم يدع مجالاً للبحث عند المنصف فقد

حـديث ابن عمر حـديث حسن صحيح . وبهذا يقول بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم ابن عمر وجابر بن عبد الله وأبو هريرة و

شفى وكفى غير أن حديث ابن عمر لما كان ملاكاً للأمر وعماداً للعمل أحببت أن أذكر فيـه كلاماً محرراً بضوء ما أفاده الشيخ وغيره من الأعلام و بالله التوفيق .

حديث ابن عمر وما فيه من وجوه الاختلاف فى الرفع والترك رفعاً ووقفاً ، أخذاً وتركاً

حديث ابن عمر الذى أخرجه الترمذى فى الباب من طريق سالم ورواه الجماعة وهو أوثق حديث عندهم فى الباب وهو حجة عندهم على الخلق كما يقوله ابن المدينى غير أن للتاركين وجوهاً قوية فى ترك العمل به وكم من أحاديث تركوا العمل بها بأقل مما ههنا فالحديث مع كونه غير معمول به فى المدينة فى عهد مالك كما اعتذر منه المالكية ومع كونه معارضاً بأثر مجاهد عن ابن عمر عند ابن أبى شيبة والطحاوى بإسناد صحيح كما اعتذر منه الحنفية فيه من صنوف الاضطراب ما يأتى على ستة وجوه :

الأول : بذكر الرفع فى الافتتاح فقط كما فى " المدونة الكبرى " عن مالك وسرده مدونوها فى أدلة الترك أنظر " المدونة " (١ ــ ٧١) .

الثانى : بذكر الرفع فى الافتتاح وبعد الركوع ، وهو سياق " المؤطأ " لمالك أى فى الموضعين ولم يذكر الرفع عند الركوع ، وهو رواية يحيى وتابعه القعنبي والشافعي ومعن وابن نافع الزبيدى وجماعة كما يقوله ابن عبد البر ، و قد تابع مالكاً ابن عيينة ويونس وغيرهما عن الزهرى .

الثالث : بذكر الرفع فى المواضع الثلاثة ، وهو رواية ابن وهب ومحمد ابن الحسن وابن القاسم وجماعة عن مالك ، وليس فى " المؤطأ " من رواية المصمودى

أنس وابن عباس وعبـد الله بن الزبير وغيرهم . ومن التابعين الحسن البصرى وعطاء وطاؤس ومجاهد ونافع وسالم بن عبـد الله وسعيد بن جبير

الرابع : بزيادة الرفع بعد الركعتين ما عدا المواضع الثلاثة من طريق نافع عند البخارى فى " صحيحه " فيكون الرفع فى أربعة مواضع وهو وإن اختلف فيه رفعاً ووقفاً لكن الحافظ فى " الفتح " يرجح الرفع ويزعمه ابن خزيمة سنة ، ويلزم ابن دقيق العيد الشافعى به لقاعدته بالأخذ بما ثبت وصح من الزيادة .

الخامس : بزيادة الرفع للسجود ما عدا المواضع الأربعة عند البخارى فى " جزئه " من طريق نافع فيكون الرفع فى خمسة مواضع .

السادس : بذكر الرفع فى كل خفض ورفع وركوع وسجود وقيام و قعود وبين السجدتين عند الطحاوى فى " مشكل الآثار " كما حكاه الحافظ فى " الفتح " (٢ ــ ١٨٥) .

وبالجملة حديث ابن عمر على ستة أوجه سياق " المدونة " ، وسياق " المؤطأ " لمالك ، وسياق " المؤطأ " لمحمد ، وسياق البخارى فى " صحيحه " من طريق نافع ، وسياق البخارى فى " جزئه " بذكره للسجود ، وسياق الطحاوى فى " مشكله " . وهذه وجوه فى حديث سالم ونافع عن ابن عمر مرفوعاً . ثم اختلفوا فى أصل الحديث وقفاً ورفعاً ، فرواه عبد الوهاب الثقفى والمعتمر كلاهما عن عبيد الله عن نافع وكذا الليث بن سعد وابن جريج ومالك كلهم عن نافع موقوفاً على ابن عمر ، ورواه عبد الأعلى عن عبيد الله عن نافع مرفوعاً ، وربما يخال أن الاختلاف فى الرابع أى من زيادة الركعتين راجع " الفتح " (١ ــ ١٨٦ و ١٨٤) .

وبالجملة رجح أبوداؤد فى " سننه " الأول ، والبخارى فى " جزئه " وفى " صحيحه " الثانى . وهذا اختلاف على نافع نفسه فى الرفع والوقف . و

وغيرهم . وبـــه يقول عبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد واسحاق . وقال

كذلك اختلف سالم ونافع فى الرفع والوقف ، ومن أجل هذا يقول الحافظ الأصيلى : ولم يأخذ به مالك لأن نافعاً وقفه على ابن عمر وهو أحد الأربع التى اختلف فيها سالم ونافع . والترجيح لبعضها وإسقاط بعضها مما لايمكن . فإن الأول جرى به العمل فى المدينة والكوفة كافة وليس بلد إلا وفيها عاملون به . وكذا الثانى لا يمكن القول بإسقاط مالك وإيهامه فقد روى سفيان بن عيينة عن الزهرى عن سالم عن أبيه قال : « رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع رأسه من الركوع » الخ وكذا رواه يونس عن الزهرى به ، وكذلك رواه نافع من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع ، هذا كله فى "جزء البخارى" فاتفق نافع وسالم فى ترك الرفع عند الركوع ، وقد تابع مالكاً ابن عيينة ويونس وأيوب . وبالجملة ليس القول بإيهام مالك صحيحاً بل وجه عنده كما ذكره صاحب "إكمال الاكمال" . وإليه يشير كلام الشافعي فى "اختلاف الحديث" (٧ — ٢١٧) على هامش "الأم" . وكذلك لا يمكن إسقاط الرابع فإنه مروى عن ابن عمر وابن عباس وطاوس ونافع وعطاء كما أخرجـــه عبد الرزاق فى "المصنف" بأسانيد قوية ، وقد قال به من الشافعية ابن المنذر ، وابن خزيمة ، وأبوعلى الطبرى ، والبيهقى ، والبغوى ، وغيرهم كما ذكره الحافظ . وكذا الخامس معمول فى السلف ، وكذا لا يمكن القول بشذوذ السادس كما أطلقه عليه الحافظ حيث حصلت متابعته من مجموع ما ورد فى المسألة مرفوعاً وتعاملاً ، وقد جوزه أحمد بن حنبل كما فى "المغنى" و"بدائع الفوائد" فانظر كيف اختلفت الروايات والرواة والناس فيه كلهم على آراءهم يتعللون فيما لم يأخذوا به ويناضلون عما أخذوا به فأنت ترى الإمام الشافعي لم يأخذ بزيادة الرفع بعد الركعتين ولا بزيادته عند السجود فى حديث ابن عمر مع صحة الحديث

عبد الله بن المبارك قد ثبت حديث من يرفع وذكر حديث الزهرى عن

ومع عمل السلف به . ويعلم من كلام الشافعى فى " الأم " أنه مطلع عليه ومع علمه لم يأخذ به ولم يجعله مذهباً له فما لزم خصمه لزمه مثله ولابد . فالذى ينبغى أن يعتقد فيه أن ما صح سنده اصطلاحاً ثم وجد عمل بعض السلف به فهو صحيح فى الواقع لا يسمع فيه إعلال ولا تعلل كما يفعله الناس من النقد عند الخلاف والمسامحة عند الوفاق . فلابد أن يحمل جميع ما صح على التنوع فى هذه المسألة وثبت ثبوتاً لا مرد له . وإذن كيف يكون من الإنصاف أن يلزم الناس العمل بطريق واحد من طرق الحديث ، ويحكمه على سائر الطرق ويرجح بوجوه نشأت من بعد عهد السلف كإخراجه فى " الصحيحين" واتفاق الشيخين أو وجود ضعيف فى طريق آخر بعد ما جرى به التعامل قبل وجود الشيخين وقبل رواية ذلك الراوى مثلاً . ومع هذا كله لا حجة لأحد على من ترك العمل بحديث ابن عمر لأجل هذه الوجوه وأخذ بحديث ابن مسعود الذى اتفقوا على أنه لم يثبت عنه خلافه عملاً كما سيتضح إنشاء الله تعالى ، ومن العجيب أن ابن عمر نفسه مع اختلاف رواياته فيه واختلاف عمله بكلا النحوين حكوا عنه ترك التكبير فى الخفض ، وعد فيمن لا يكبرون عند الخفض ، وظاهر أن الرفع هو شعار التكبير ولم يثبت عندهم رفع من غير تكبير فيلزمه القول بترك الرفع عند الركوع فكيف يسوغ لهم أن يشددوا فى الرفع ويخففوا فى التكبير بل كل من حكوا عنه ترك التكبير فى الخفض فهم شركاء مع التاركين فى ترك الرفع عند الركوع ، ثم ابن القاسم هو الذى يروى عن مالك ترك الرفع كما فى "المدونة" مع أنه هو الراوى فى حديث مالك الرفع فى المواضع الثلاثة . وبالجملة كل ذلك الانتشار لاختلاف العمل فيه وإنما يضيق الأمر فيه على بعض الناس الذين شددوا فى الرفع ثم لم يستطيعوا العمل بكل ما ورد فجعلوا يتعللون فيه بكل ما أمكنهم . وأما من أخذه جائزاً غير مهم فلا ضيق عليه ولا يضطر إلى

سالم عن أبيه ولم يثبت حديث ابن مسعود : « أن النبى ﷺ لم يرفع إلا فى أول مرة» .

اعلال الأحاديث، وقد قيل: إذا اتسع الأمر ضاق وإذا ضاق اتسع . ثم إنما يذكرونه من الزيادة فى حديث ابن عمر : « فما زالت تلك صلاته حتى لقى الله » كما عند البيهقى فهو كذب ففيه عبد الرحمن بن قريش اتهمه سليمانى بوضع الحديث. وفيه عصمة بن محمد الأنصارى ، قال يحيى : كذاب يضع الحديث . وقال الدارقطنى وغيره : متروك . ومن المولم جداً حكاية الحافظ فى "التلخيص" إياه وسكوته على مثله وهو أعلم بمغامزه فلاحول ولا قوة إلا بالله . وأرى هذا القدر فيه كفاية والله سبحانه ولى الأمور .

قوله : ولم يثبت حديث ابن مسعود : « إن النبى ﷺ لم يرفع إلا فى أول مرة » . قال الحافظ تقى الدين ابن دقيق العيد فى كتابه "الإمام" كما حكاه الحافظ الزيلعى فى "نصب الرأية" (١ ــ ٣٩٤ وما بعدها) : وعدم ثبوت الخبر عند ابن المبارك لا يمنع من ثبوته عند غيره وكيف ! وهو يدور على عاصم بن كليب وهو ثقة من رواة "مسلم" قال : وصححه ابن القطان المغربى فى "كتاب الوهم والإيهام" ، وصححه ابن حزم الأندلسى اهـ . قال الحافظ فى "الدراية" : وصححه الدارقطنى . قال الشيخ : وحكى الحافظ فى "التلخيص" تعليل الدارقطنى إياه ، فاضطربت فى النقل حتى رأيت فى "البدر المنير" للزركشى أن الدارقطنى صححه فى موضع وضعفه فى آخر . وقال فى "نيل الفرقدين" (ص ــ ٥٨) و"تعليقات الآثار" : قال الزركشى فى "تخريجه" : ونقل الاتفاق (أى على تضعيفه) ليس بجيد فقد صححه ابن حزم والدارقطنى وابن القطان وغيرهم آه حكاه السيوطى فى "اللآلى المصنوعة" . ثم نقل عن الدارقطنى اختلاف نقل عنه فيه اهـ . وقال : وقد صححه من اختار الترك كما فى "المدونة" أو توسط كابن حزم وابن القطان وابن دقيق العيد وابن تيمية ،

وكذا النسائي والترمذي ، وجمهور المالكية والحنفية من حيث المذهب وجمهور أهل الكوفة من حيث العمل اه . وقال : ثم ظهر أن أكثرهم صححه وإنما أعلوا زيادة : " ثم لم يعد " . وجوابه : أن هذا اللفظ و"في أول مرة" و " مرة واحدة " و " إلا مرة " كلها بمعنى واحد اه . وقال : وكأن من أعل زيادة " ثم لا يعود " انتقل من حديث البراء إلى حديث ابن مسعود لكون الراوي هناك أيضاً سفيان ووكيعاً اه . ثم إن تصحيح الدارقطني وابن القطان وابن أبي حاتم للحديث من غير لفظة " ثم لا يعود " . وقال الشيخ ظهير أحسن النيموي البهاري الهندي في كتابه " آثار السنن " : روى عن ابن مسعود في الباب حديثان : أحدهما من فعله كما أخرجه أبوداؤد والنسائي والترمذي و آخرون . وثانيهما مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه لم يرفع إلا في أول مرة أو نحو ذلك كما أخرجه الطحاوي وغيره وليس هذا إلا من جهة بعض الرواة نقله بالمعنى من الحديث الأول لقول ابن مسعود : « ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ» فالظاهر أن عبد الله بن المبارك إنما أنكر ما روى حديث ابن مسعود (١) من فعل النبي ﷺ لا ما جاء من فعل ابن مسعود ، كيف يمكن أن ينكر ابن المبارك حديثه من فعله وهو نفسه يرويه عن سفيان عن عاصم بن كليب حديث عبدالله من فعله عند النسائي . وهو اسناد صحيح وبوب عليه بقوله : (ترك ذلك) — أي الرفع للركوع — فقال : أخبرنا سويد بن نصر حدثنا عبد الله بن المبارك عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبدالله قال : « ألا أخبركم بصلاة رسول الله ﷺ قال : فقام فرفع يديه أول مرة

---

(١) تنبيه : اعلم أن الشيخ حققه في " نيل الفرقدين " بحيث أصبح حقيقة ملموسة لا يمكن أن ينكره من عنده أدنى نصفة أو بصيرة ، وسنلتقط منه نتفاً إن شاء الله حيث أصبح مداراً للعمل عند التاركين كما أصبح حديث ابن عمر مداراً للرافعين .

ثم لم يعد » (١ – ١٥٨) وفى (١ – ١٦١) فى (الرخصة فى ترك ذلك) من طريق وكيع عن سفيان بلفظ الترمذى . وأخرجه أبوداؤد حديث وكيع عن سفيان . وتابع وكيعاً عنده معاوية ، وخالد بن عمرو وأبوحذيفة عن سفيان فعلم أنه لم يتفرد بذلك وكيع بل تابعه ابن المبارك عند النسائى وهؤلاء الثلاثة عند أبى داؤد ، ثم يرويه عن وكيع أحمد بن حنبل فى " مسنده " وأبوبكر بن أبى شيبة فى" مصنفه " ، وعثمان بن أبى شيبة عند أبى داؤد ، وهناد عند الترمذى ومحمود بن غيلان عند النسائى ، ونعيم بن حماد ، ويحيى بن يحيى عند الطحاوى كل هؤلاء الأئمة السبعة عن وكيع فقول الدارقطنى من أنه يرويه عن وكيع أحمد بن حنبل وابن أبى شيبة ولم يقولا " ثم لم يعد " فلا حرج حيث رويا ما فى معناه . وبطل قول ابن القطان وغيره بتفرد وكيع ووهمه ، ويعجبنى قول شيخنا رحمه الله فى " نيل الفرقدين " (ص – ٦٤) : فإن أنكر ابن القطان كونها من ابن مسعود أن يكون تعليماً قولياً منه فليس الأمر كذلك بل هو قول من تحته ووصف فعلى منه . وإن أراد خصوص هذه اللفظة وهو كلام الدارقطنى ففى الحديث ما يساويها وإن أراد معه فأى شئ صح ! وقد ذهب الحديث من البين رأساً ، والحاصل أن كلامهما غير محرر كأنهما لم يشعرا بما يلزمهما وهكذا يقع إذا كان الكلام فى غير محله وما وفى حق المقام . وبالجملة لم يسويا شيئاً وأرادا إعلالاً ولزمهما تصحيحه من حيث لم يدريا أى تصحيح الترك اه .

وتعرض الإمام البخارى فى " جزء رفع اليدين " إلى تعليل حديث ابن مسعود من طريق سفيان عن عاصم بن كليب ، وعلل قوله : " ثم لم يعد " بأن فى كتاب عبد الله بن ادريس عن عاصم بن كليب ليس لفظ : " ثم لم يعد " و الكتاب أثبت عند أهل العلم . فجعل الوهم من سفيان ، وكذا يدعى البخارى الوهم فى لفظة " لا يعود" فى حديث البراء بن عازب بأن سفيان بن عيينة كان يرويه عن يزيد بن أبى زياد بمكة فى حديث البراء الرفع فى المواضع الثلاثة

ثم سمعه منه بالكوفة : الرفع عند الافتتاح وقوله : ثم لا يعود . فيقول سفيان ابن عيينة : فظننتهم لقنوه . فالتلقين أمارة التضعيف . راجع لصورة التلقين " التهذيب " من ترجمة سفيان بن وكيع ، وفى " فتح المغيث " للسخاوى (ص — ٢٧٣) تفصيل فى التلقين فليراجعا . قال الشيخ : لا يمكن تعليل لفظ حديث ابن مسعود فإن سفيان الثورى أثبت من إدريس ، وزيادة الثقة مقبولة ، وأيضاً حديث ابن إدريس من كتابه هو فى " مسند أحمد " (١ — ٤١٨) حديث آخر كأن البخارى اختصره فاشتبه بحديث ابن مسعود هذا ، وأيضاً تعليل لفظة " ثم لا يعود " كان فى حديث البراء فلما علله سرى إلى الأذهان أن حديث ابن مسعود بهذا اللفظ أيضاً خطأ . وحديث ابن مسعود مروى بكلتا الطريقين بلفظ الترمذى وبلفظ " ثم لم يعد " والمآل واحد فيهما . وعاصم بن كليب من رجال مسلم . قال الشيخ فى " نيل الفرقدين " (ص — ٦٢) : ومشى على توثيقه واعتبار زيادته فى " الفتح " (٩ — ٣٩٧ و١٢ — ٣٣٨ و١٣—٢٤٠) وهو الراوى زيادة "على صدره" عند ابن خزيمة فى حديث وضع اليدين ، وكذا فى حديث رفع اليدين عن وائل اه . فرجال اسناده ثقات ولذا صححه الثلاثة الذين ذكرتهم وكذا السيوطى فى كتابه " اللآلى المصنوعة " قاله الشيخ رحمه الله . وقال فى " نيل الفرقدين " (ص — ٦٩): يقول : إن سياق ابن إدريس على هذه الصورة ليس فيه "لم يعد" . وأما إذا كان السياق كسياق سفيان فلم يتعرض له ، نعم يؤمى إلى وحدة المأخذ . ثم هل هو تقصير ممن لم يذكر أو زيادة ممن ذكر لم يتعرض له أيضاً وأثبته فى " المسند " فلو كان تعريضاً لم يتعين . ونظر يحيى بن آدم فى الكتاب وتفتيشه يدل على الجانب الآخر : أن هذه الزيادة كانت شاعت .

ثم إن فى الحديث أشياء فكيف كان فى الكتاب ناقصاً أيضاً والله أعلم . فترك القيام بين الإثنين ولم يذكر الإثنين أيضاً ولا ترك الأذان والإقامة و

الاجتزاء بأذان الجماعة وهى عند مسلم وغيره ، وقد رأينا الرواة يعتنون بما هو مختارهم أزيد . ولا يرغبون فى غير مختارهم لا لكتمان بل لأنه عندهم مرجوح . وما تقول فى ترك المصنفين ما لايختارونه كما يترك البخارى بعض الأحاديث رأساً . وكما جعل مالك فى حديث ابن عمر وجوهاً ، والبخارى فى " فصاعداً " و" أنصتوا " ، وما فعلوا فى الرفع بين السجدتين وبعد الركعتين . ويراجع " المستدرك " (٢ ــ ٢٢٦) فى كثرة تعارض حديثين صحيحين عند مثل مسلم . فإن أخذه ابن إدريس مرجوحاً أو رخصة أو من فعل ابن مسعود لا نقلاً للشريعة فقد يبنى عليه تركه فلا ترتب وإن فى المعاذير لمندوحة وكانوا تارة يروون لتعليم ما يختارون العمل به ، وتارةً لاستيفاء الواقع لا غير ، فليكن منك على ذكر وهون من نفسك آه . وقال فى (ص ــ ٧٠) : وعبد الله بن إدريس كان فى المسائل على مختار أهل المدينة ذكره فى " التهذيب " فلعله لم يجمع ما هو مختار أهل الكوفة بخلاف سفيان فكان ما ذا فافهم فإن فى الزوايا خبايا ، وفى الناس بقايا .

ثم إن أحمد قد أخرج فى " مسنده " حديث ابن مسعود فى مواضع وجعل كما فى"العمدة" (١ ــ ٧٠٦) كتابه أصلاً فيما هو ثابت وفيما هو غير ثابت ، وبوب عليه النسائى وشرطه معلوم اه . وقال (ص ــ ٧١) : ثم إن مذهب عاصم بن كليب كما فى " العمدة " وسفيان ووكيع ترك الرفع فيكونون اعتنوا بحديثه أشد الاعتناء وبنوا مذهبهم عليه ، وسفيان إذا روى لهم الجهر بآمين كان أحفظ الناس . ثم إذا روى ترك الرفع صار أنسى الناس آه . وفى " بسط اليدين " (ص ــ ٣٥) : وعبد الله بن إدريس يفضل سفيان عليه كما فى " التهذيب " من ترجمة شعبة اه . وقال فى (ص ــ ٧٦) : ثم يتبادر من سياق ابن إدريس أن فاعل التطبيق هو النبى ﷺ وعليه بنى أبوحاتم كلامه و هو الظاهر فيه ، وعلى هذا هو فاعل فلم يرفع يديه إلا مرة عنده فى لفظ سفيان

فاعله ، وسفيان يجعله فعل ابن مسعود وهو أقرب ، وعند الحازمى عن ابن سيرين جعل الفاعل هو النبي ﷺ ولكنها رواية مستقلة لم يزوها عن ابن مسعود . وإذا كان الأمر أن الفاعل فى سياق ابن إدريس هو النبي ﷺ وهو فى سياق سفيان ابن مسعود لم يتعارضا وكان وصفاً قولياً فى التطبيق وفعلياً فى ترك الرفع فاحفظه ولا تنسنا . وقد نقل الآخرون من الرواة أيضاً قولاً وفعلاً منه فى التطبيق فاتفقوا فى المآل ولم يبق اضطراب أصلاً والله أعلم بحقيقة الحال آه . وقد ذكروا وجوهاً أخر لترجيح رواية سفيان على رواية ابن إدريس تركناها اختصاراً فليراجع (ص — ٧٧ و٧٨) من " نيل الفرقدين " ومواضع من " بسط اليدين " .

قال الشيخ : والحافظ ابن حجر وإن لم يظهر رأيه فى التصحيح فى "الفتح" ولكن يلزمه تصحيحه حيث جعله دليلاً على عدم وجوب الرفع . قال الراقم : حيث يقول فى " الفتح" (٢ — ١٨٢) : وقد صححه بعض أهل الحديث لكنه استدل به على عدم الوجوب اه . فانظر كيف يصححه للاستدلال على عدم وجوب الرفع ويقول عند استدلال الخصوم به لعدم الرفع ورده الشافعى بأنه لا يثبت اه .

ثم إن ما ذكره البخارى من الطعن فى حديث البراء من تلقين يزيد بن أبي زياد وأشير إليه فى " العرف الشذى " فسنرجع إليه فى آخر الباب إن شاء الله تعالى . ولما انتهى بنا الكلام إلى حديث ابن مسعود وددنا أن نلخص كلاماً فى تقوية حديث ابن مسعود من " نيل الفرقدين " التقاطاً منه فى بعض مواضع أو اختصاراً فى بعضها كما وعدنا سابقاً فى التنبيه حيث أصبح عماداً للتاركين فى الباب وبالله التوفيق .

فاعلم أن إعلال حديث ابن مسعود بلفظ : « ألا أصلى بكم صلاة رسول الله ﷺ فصلى فلم يرفع يديه إلا فى أول مرة » لا يمكن لأنهم قد صرحوا أن ابن مسعود لم يثبت عنه الرفع كما فى " الإستذكار " و" الفتح" فلو أعلوه لزمهم ادعاء أنه كان يرفع ، وقد تواتر نقل العلماء عنه خلافه فلذا وجه ابن المبارك

انكاره كما عند الترمذى إلى لفظ آخر وهو قوله : قد روى عن ابن مسعود أيضاً : « إن النبى ﷺ لم يرفع إلا فى أول مرة » وكذا نقله الدارقطنى عنه فى " سننه " وأصرح منه عبارة البيهقى وبنحو هذا اللفظ من قول ابن مسعود بناءً على كونه ناقلاً فعله ﷺ أعله أبوحاتم كما نقله ابنه عنه فى " العلل " فخرج كلاهما عما نحن فيه . ولذا لما أخرج الترمذى حديثه الآخر من فعله بعد ذلك حسنه ، وصنيع الترمذى باختلاف اللفظين وتضعيف الأول بقول ابن المبارك وتحسينه الثانى ثم تأييده بعمل غير واحد من الصحابة والتابعين أوضح دليل على ما ذكرنا (وعلى الأخص صنيعه فى نسخة الجامع للشيخ عبد الله بن سالم البصرى بمكتبة پير جهنڈا بالسند ، وفى نسخة الشيخ عبد الحق الدهلوى كما فى " شرح سفر السعادة " حيث نقل كلام ابن المبارك وختم به الباب ثم بوب بقوله : (باب من لم يرفع يديه إلا فى أول مرة) وذكر فيه حديث ابن مسعود و حسنه ، وهو الموافق لعادته فى المسائل الخلافية بين الحجازيين والعراقيين بافراد الباب لكل منهم كما فى تعليقات الشيخ عبدالعزيز الفنجانى على "نصب الراية" .

وبالجملة فهذا ما صنعه ابن المبارك ثم استأنفوا العمل فكل من البخارى وأبى حاتم ثم الدارقطنى ثم البيهقى ثم ابن القطان كل يستأنف عمله ويستدرك على من قبله . فابن القطان فى "كتاب الوهم والايهام" صحح الحديث باللفظ الأول وأعل بلفظ ثم لا يعود لأن وكيعاً كما قال يقولها من قبل نفسه ، وتارة اتبعها الحديث كأنها من كلام ابن مسعود فإذا جعله من كلام وكيع نقل كلام ابن مسعود ، وإن ضمير لا يعود عائد على النبى ﷺ أمكنه اعلاله وإلا لم يمكنه وهو كما ترى ، وكذا انكار الدارقطنى وغيره راجع إلى أن يكون ابن مسعود نقله من فعله ﷺ صريحاً . واما أن يكون قال أولاً : ألا أصلى بكم . . . . ثم صلى ولم يرفع هو — أى ابن مسعود — يديه إلا فى أول مرة . فلا يمكنهم

إعلاله ، وإلا لكانوا التزموا خلاف الواقع . وكذا ما ذكره الحافظ فى " التلخيص " : إن أحمد بن حنبل وشيخه يحيى بن آدم قالا : هو ضعيف نقله البخارى عنهما اه . فهو من الحافظ عجلة تأخذ المرأ عند الظفر بالمقصود من غير أن يمعن نظره فى الكلام وأين ذلك فى كلامهما ، وإنما الذى حكاه البخارى فى الجزء هكذا : قال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم نظرت فى كتاب عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب ليس فيه " ثم لم يعد " اه . ثم تكلم البخارى من قبل نفسه فلا دخل لأحمد وشيخه بالتضعيف كما يريده الحافظ نعم والعجلة تعمل العجائب فالحاصل أنه لم يمكنهم الإعلال مطلقاً وإنما أمكنهم بلفظة : « لا يعود » أو « فلم يعد » ولكنه ما ذا ينفعهم بعد ثبوت ما يساويها معنى و حكماً ، وأحمد نفسه أخرجه فى " مسنده " بلفظ : « فلم يرفع يديه إلا مرة » فى مواضع ، وكتابه أصل فيما هو ثابت عنده . والمحدثون فى باب الاعلال يتقيدون بالألفاظ شديداً ، فلا ينبغى أن يعدو الناظر إلى غيره ولا إلى جر شئ إلى سياق آخر بعد ثبوته فى سياق ، فالوصف الفعلى منه أمر آخر والتعليمى القولى بالرفع الصريح أمر آخر . وكم بينهما فى السياق وإن كان المآل متحداً و وتثبتهم فى ذلك معروف . ثم إنه مم نشأ الفرق بين وجوب الرفع فى التحريمة كما يقول به الأوزاعى وآخرون واستنانه فيما عداها حتى إنه عند ابن حزم كذلك فليس إلا لثبوت الترك وتوارثه ، فلزم الحافظ فى " الفتح " تصحيحه من حيث لم يشأ . فلهم فى الحديث لهجتان : جهر باعلال فى مقابلة التاركين ، واخفاء بالتصحيح فى مقابلة الموجبين ، وفى الذكر فى النفس منه تضرع وخيفة . ثم إن سفيان هو الذى يروى أحاديث الرفع من حديث وائل وجابر فيستحيل عادة أن لا يثبت فى حديث الترك ويختاره لعمله ولا يذهب ذهنه إلى التعارض أو طلب الراجح ووجه التوفيق ، وكيف لا وهو الذى نقله البيهقى مناظرته فى الترك مع الأوزاعى بل مذهب رواة الاسناد خمستهم وكيع وسفيان وعاصم

ابن كليب وعبد الرحمن بن الأسود وعلقمة كلهم ترك الرفع فهو مهم به عند هؤلاء ففصلوا وجعلوه محطاً للسياق فمن الخطأ البين القول بوهم وكيع أو سفيان أو غيرهما بعد ما فحصوا وبحثوا واختاروه مذهباً وتوارثوه طبقة بعد طبقة ولا سيما ذلك الحكم يصدر ممن بعدهم بحقبة من الدهر أو أحقاب أو إلزام بحديث آخر قد علموه وبحثوه قبلهم بزمان . والحاصل أن ابن المبارك أنكر الوصف من ابن مسعود ، ولم يتعرض للوصف الفعلى بالانكار بل رواه بنفسه عند النسائى ، ويكون عنده فيه إحتمال أن يكون الاحالة على صلاة النبى ﷺ فى أشياء أخر غير ترك الرفع . ولم يتعرض لفعل ابن مسعود بنفسه . ثم جاء البخارى وأراد إعلال الوصف الفعلى أيضاً واستشعر أنه لا يمكن إلا أن ينفى ثبوت الترك عن أحد من الصحابة فادعاه وأصر عليه فكان تصحيح الحديث أشد من انكار الواقع ، فأنكر الواقع ليمكنه إعلال الحديث ؛ مع أن الترك متواتر عنه ، وعن على عند أهل الكوفة . لا حق لأحد أن يزاحمهم فى ذلك . ثم جاء آخرون فقلدوها ولم يشعروا بما يقولون فصححوا قول ابن مسعود : « ألا أصلى بكم » الخ وإذا صح هذا القدر منه وسلموه وكان الواقع أنه لم يكن يرفع كما تواتر عنه فإذن لا يكون الرفع فى تلك الصلاة إلا مرة فما ذا صنعوا وما ذا فهموا . وبالجملة لا يستقيم لهم الإعلال إلا أن يحجروا على ابن أم عبد أن يقول طول عمره : « ألا أصلى بكم صلاة رسول الله ﷺ » الخ فإذن ينفعهم ولكن كيف السبيل إليه فإنه إذا قال : « ألا أريكم » الخ ثم ترك ولم يرفع إلا مرة ثبت الترك مرفوعاً فافهمه . وفى هذا القدر هنا مقنع .

ثم إن ما ذكره الفقيه أبوبكر بن اسحاق الشافعى وتبعه البيهقى فى "سننه" ثم ابن عبد الهادى فى تنقيحه كما حكاه الزيلعى فى "التخريج" من عدم علمه بنسخ التطبيق وغيره ثم قياسه على ذلك نسيانه للرفع وظنوا التلازم بين الأمر أى نسخ التطبيق وترك الرفع وابتهج بذلك من خلفهم فتمطقوا بحكايته فقد

أجاب عنه الحافظ علاء الدين في " الجوهر النقي " وشيخنا في أواخر "كشف الستر" وفي " نيل الفرقدين " والشيخ عبد العزيز في حاشية " نصب الراية " من شاء فليراجعها . ومن المؤسف أنهم تبعوا أبا بكر بن اسحاق في هفوته و كبوته ولم يدروا أن لكل جواد كبوة وابتهجوا بها لموافقتها آراءهم وغفلوا عن جلالة قدر أم عبد بما شحنت بها أسفار الأحاديث من جليل مناقبه وغفلوا عن كثرة اطلاعه بالسنة كما شهد به أصحاب محمد ﷺ وهو الذي بعثه أمير المؤمنين عمر إلى أهل الكوفة ليعلمهم أمور دينهم وكتب إلى أهل الكوفة : إني والله الذي لا إله إلا هو آثرتكم به على نفسي فخذوا منه . كما في " طبقات ابن سعد " (٣ — ١١١) وفي (٥ — ٧) : بعثت إليكم بعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً وآثرتكم به على نفسي فخذوا عنه (٢ — ١٠٥ ق ٢) : كنيف ملئ علماً — وفي رواية — فقهاً آثرت به أهل القادسية اهـ . وقال فيه عمر لما جاءه وينظر إليه ويتهلل وجهه : كنيف ملئ علماً ، كنيف ملئ علماً ، كنيف ملئ علماً ، كما في " الطبقات " (٣ — ١١٠) وهو الذي يشهد مثل علي رضي الله عنه فيه بقوله : فقيه في الدين عالم بالسنة كما في " الطبقات " . وقال : أما ابن مسعود فقرأ القرآن وعلم السنة وكفى بذلك كما في "الاستيعاب" لابن عبد البر ، وهو الذي قال فيه حذيفة : ولقد علم المحفوظون من أصحاب محمد ﷺ أنه من أقربهم إلى الله زلفى كما عند الترمذي بسند صحيح . وهو الذي أصبح سادس ستة في الإسلام ، وما على الأرض مسلم غيرهم كما في "الإصابة" وأصبح سادس ستة في العلم بين الصحابة كما يقول مسروق ذلك التابعي الكبير : شاممت أصحاب محمد ﷺ فوجدت علمهم ينتهي إلى ستة إلى علي وعمر وعبدالله وأبي الدرداء وزيد بن ثابت وأبي بن كعب — وفي رواية : أبي موسى الأشعري بدل أبي الدرداء — ويقول : ثم شاممت هؤلاء فوجدت علمهم ينتهي إلى علي و عبدالله كما ذكره الحاكم في "المستدرك" والعراقي في "شرح ألفيته" (٤ — ٣٨) و

حدثنا بذلك أحمد بن عبدة الآملي ثنا وهب بن زمعة عن سفيان بن عبد الملك عن عبد الله بن المبارك .

حدثنا هناد نا وكيع عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبدالرحمن بن الأسود عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود : « ألا أصلى بكم صلاة رسول الله ﷺ فصلى فلم يرفع يديه إلا في أول مرة » قال : وفي الباب عن البراء بن عازب .

كذا السخاوى فى شرحه وابن القيم فى " اعلامه " و " هداية الحيارى " له وروى عن الشعبي ذلك الحبر الجليل مثل قول مسروق كما فى شرح " الألفية " (٤ — ٣٩) . وفى " الطبقات " (٢ — ١٠٥) باسناد صحيح عن مسروق : لقد جالست أصحاب محمد ﷺ فوجدتهم كالإخاذ فالاخاذ يروى الرجل والإخاذ يروى الرجلين والإخاذ يروى العشرة والإخاذ يروى المائة والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم فوجدت عبد الله ابن مسعود من ذلك الإخاذ اه . ولا حاجة بنا إلى ما روى فى الأمهات الست من جليل مآثره ومفاخره . و بالجملة أساءوا فى قولهم ذلك إلى علمهم كل إساءة سامحهم الله بفضله ووفقنا لاتباع الحق واجتناب الهوى وهو ولى التوفيق، وراجع من تقدمة "نصب الرأية" للشيخ الكوثرى منزلة الكوفة من علوم الإجتهاد كى يتجلى لك الحقيقة بأجلى مظاهرها .

قوله : عن البراء بن عازب . أخرجه أبوداؤد فى " سننه " وتكلم فيه ، فأخرجه من طريق شريك عن يزيد ومن طريق سفيان عن يزيد وقال : روى هذا الحديث هشيم وخالد وابن ادريس عن يزيد بن أبي زياد لم يذكروا « ثم لا يعود » . ثم أخرجه من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى — وهو الصغير — عن عيسى أخيه عن الحكم الخ (كذا فى الأصل والصحيح عن عيسى أخيه والحكم) وقال بعده : هذا الحديث ليس بصحيح . وأخرجه الطحاوى من طرق والدارقطني

قال أبوعيسى : حديث ابن مسعود حديث حسن . وبه يقول غير واحد

وابن أبي شيبة . وظهر من تطريق أبي داؤد وكلامه أن حكمه بعدم الصحة إنما هو فى طريق ابن أبي ليلى الصغير لأنه ضعيف وإنما تكلم فى الطريقين قبلها بالتفرد ، وسينكشف حاله . وبالجملة ليس نقل عدم تصحيحه مطلقاً صحيحاً كما اغتروا به ولم يمعنوا النظر فى سياقه . قال الشيخ : والتبس على الحافظ فحكى كلامه فى حديث البراء فى حديث ابن مسعود حيث قال فى " التلخيص ": قال أبوداؤد وليس هو بصحيح اه . ذكره بعد تخريج حديث ابن مسعود . قال الشيخ فى " نيل الفرقدين " (ص — ٦٣) : وما ذكره فى " التلخيص " من تضعيف أبي داؤد حديث ابن مسعود فإنما هو فى النسخ لحديث البراء كما فى " التخريج " و " شرح المهذب " آه ونقل بعضهم عن بعض نسخ " سنن أبي داؤد " بعد رواية الحديث — أى حديث عبد الله — : هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا اللفظ اه . فقال الشيخ فى " نيل الفرقدين " (ص — ٧٠) : وأخرج أبوداؤد حديث إدريس — أى ما فيه ذكر التطبيق — قبل باب لم يذكر الرفع متصلاً فليس ما فى بعض نسخه من العبارة مناسباً ، قال إنه مختصر من حديث طويل ، والمقام مقام التعريف، ولو كان لكان فى كل النسخ لكونه مهما كعامة ما يقوله فى كتبه ، وما قال فى حديث يزيد بن أبي زياد وقد بوب على الترك واهتم بذكر ألفاظهم . وإن ثبت من قوله فهو يريد أنه اختصار مخل جعل المسوق له هو هذا المقدار فقط لا يريد الكلام على الترك فقط ولذا قال على هذا المعنى اه . وكذا انعكس الأمر على صاحب " مشكاة المصابيح" حيث قال : وقال أبوداؤد ليس هو بصحيح على هذا المعنى اه . وقد علمت آنفاً ما أفاده الشيخ ، وهو لو صح لصح على ذلك اللفظ لا على ما حكاه الحافظ مع أن أبا داؤد تكلم فى حديث البراء لا فى حديث ابن مسعود ، وقد حكى بعضهم كلامه عن " التمهيد " بلفظ : قال هذا حديث

من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين وهو قول سفيان وأهل الكوفه .

مختصر من حديث طويل وليس بصحيح على هذا المعنى . وقال البزار فيه أيضاً : أنه لا يثبت ولا يحتج بمثله اه . قال الراقم : ولفظ البزار حكاه في " العمدة " (٣ ــ ٨) . قال البزار : لا يصح حديث يزيد فى رفع اليدين ثم لا يعود اه . ونريد أن نلخص كلام الشيخ فى " نيل الفرقدين " من (ص ــ ٩٤ ــ إلى ٩٨) و" بسط اليدين " مع بعض زيادة فى حديث البراء حيث طال كلامهم فى تضعيفه ، فاعلم : أن سياق حديث الدارقطنى فى " سننه " (١ ــ ١١٠) من طريق شعبة عن يزيد بن أبى زياد قال سمعت ابن أبى ليلى يقول سمعت البراء فى هذا المجلس يحدث قوماً منهم كعب بن عجرة قال : « رأيت رسول الله ﷺ حين افتتح الصلاة يرفع يديه فى أول تكبيرة » وفى رواية الطحاوى من طريق سفيان عن يزيد وفيه : « ثم لا يعود » . فهذه رواية شعبة وسفيان من قدماء أصحاب يزيد ، وشعبة يقول فى أول تكبيرة فيكفى فى المراد وإن لم يقل ثم لايعود . وسفيان قد قاله وقد تابعه فى هذه الزيادة هشيم من قدماء أصحابه وشريك عند ابن عدى فى " الكامل " كما فى " الجوهر النقى " ، واسماعيل بن زكريا عند الدارقطنى ، واسرائيل بن يونس عند البيهقى فى " الخلافيات" كما فى "الجوهر النقى" و" مبانى الأخبار" ، وابن أبى ليلى من كتابه كما فى " جزء البخارى" أى محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى وهو أيضاً من قدماء أصحابه ، وحمزة الزيات عند الطبرانى فى " الأوسط" كما فى " مبانى الأخبار" ، فهؤلاء سفيان الثورى وابن أبى ليلى وهشيم وشريك واسماعيل بن زكريا واسرائيل بن يونس وحمزة الزيات كلهم يروى عن يزيد بلفظة « ثم لا يعود » وشعبة يروي عنه ما يرادفها ويساوقها فهل من الإنصاف إسقاط مثله ، وما ذلك إلا أنه يخالف مسلكهم . فالحق أن ذلك ما هو بممكن لهم كلاثم كلا وضمم إلى ذلك أن فى رواية شعبة قصة ما يدل على تثبت الراوى قال أحمد: إذا

كان في الحديث قصة دل على أن راويه حفظه . والمراد بالمجلس الذي حدثهم به هو مسجد الكوفة كما في حديث كعب في كفارة الأذى من" صحيح البخاري" (٢ ــ ٦٤٨) وفيه عن عبد الله بن معقل قال : قعدت إلى كعب بن عجرة في هذا المسجد أي مسجد الكوفة فسألته عن فدية من صيام الخ . ثم إن هذا المسجد هو الذي أدرك فيه ابن أبي ليلى مائة وعشرين من الأنصار أي واحداً بعد واحد كما عند ابن سعد ، وهو المسجد الأعظم في الكوفة في عهد الصحابة ولها الرحبة ، وقد ذكر المسجد الأعظم البلاذري والطبري ، ويكون الترك في ذلك المسجد من العادات المعروفة كما يعرف المساجد بالعادات المعروفة . ونظيره إخفاء القنوت للمنفرد بتوارث مسجد أبي حفص الكبير كما في " فتح القدير" . ثم البراء يحدث في مثل هذا المسجد قوماً منهم كعب بن عجرة فهذا كحديث أبي حميد في عشرة ، والبراء سكن الكوفة ، وكذا كعب بن عجرة ، فلو كان البراء روى ما يخالف مختارهم وبالأخص عند رواتها كعبد الرحمن بن أبي ليلى لكان اشتهر ، وهو من رجال الكوفة ، ولعله يختار الترك ، ولظهر ما يجيبون به عنه كما ظهر ذلك منهم في حديث وائل ممن نزل الكوفة (حيث قال ابراهيم: إن كان رآه وائل مرة يفعل ذلك فقد رآه عبد الله خمسين مرة لا يفعل ذلك كما أسنده الطحاوي) وقد توطن الكوفة ألف وخمسون رجلاً من أصحاب النبي ﷺ وفيهم أربعة وعشرون من أهل بدر ، فهذه الجنود المجندة لم يغمز أحد منهم إياهم بالترك ، وإلا لاستفاض وشاع . وكل ذلك من القرائن القوية المعنوية لصحة الحديث فضلاً عن تقوية اسناده بما تقدم ، ثم إن يزيد لم يتفرد به بل تابعه عيسى بن عبد الرحمن والحكم بن عتيبة عند البخاري في الجزء ، و عند أبي داؤد والطحاوي والبيهقي و " المدونة الكبرى" ؛ ولكنه من طريق محمد ابن أبي ليلى (وهو صدوق سيئ الحفظ عسى أن يصلح للمتابعة) وساقه في " المدونة " في أدلة الترك ، فهذا بحث حديثي في حديث البراء . خذه ملخصاً

محرراً راضياً مرضياً ، وأريد أن أقدم فيه الآن بحثاً تاريخياً فنقول : إن ما ذكره ابراهم بن بشار الرمادى ومحمد بن الحسن البربهارى عند الشافعى فى اختلاف الحديث والبيهقى فى السنن من ابن عيينة سمع منه بمكة من غير زيادة « ثم لا يعود » وبعد دخوله الكوفة تلقن هذه الزيادة . وما ذكره ابن حبان: أنه لما كبر تغير فكان يتلقن فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة فى أول عمره صحيح . وما شرحه الخطابى : أن يزيد كان روى قبل خروجه إلى الكوفة بلا زيادة فلما انصرف روى بها إلى غير ذلك من كلماتهم ، كل ذلك غير صحيح .

أما أولاً : فإن مداره على الرمادى والبربهارى فالبربهارى حالـه معروف فى " الميزان " وغيره . قال الذهبى : معروف واهٍ ، وقال البرقانى: كان كذاباً الخ . والرمادى قال الذهبى فى " الميزان " : ليس بالمتقن وله مناكير وكان يملى على الخراسانية عن ابن عيينة ما لم يقله إلى غير ذلك من كلماتهم فيه فلا يقوم بمثل كلامهما حجة على أحد .

وأما ثانياً : فإن ذلك يدل على أن يزيد كان ممن سكن بمكة وثبت هناك فى الحديث ثم لما تحول إلى الكوفة وتغير بآخره تلقن منهم هذه الزيادة وهذا خطأ فاحش ؛ فإنا إذا أخذنا نبحث بحثاً تاريخياً ينكشف لنا : أن يزيد بن أبى زياد كوفى واستمر بها إلى أن توفى سنة ١٣٦ ـ ﻫ وولادته سنة ٤٧ ـ ﻫ وسفيان بن عيينة ولد سنة ١٠٧ ـ ﻫ بالكوفة وتوفى سنة ١٩٨ ـ ﻫ بمكة ، وعمر كل منهما نحو تسعين سنة وتقدمت ولادة يزيد على ولادة ابن عيينة نحو ستين عاماً فأدرك سفيان من عمره نحو ثلاثين عاماً وانتقل هو ـ أى سفيان ـ إلى مكة سنة ١٦٣ ـ ﻫ وقد توفى يزيد قبله بدهر ، فمن المحال أن يدرك ابن عيينة يزيد ساكناً بمكة فى أول عمره . فبالجملة هذا البحث يرشدنا إلى أن النقل بهذه السياق خطأ من الرمادى والبربهارى، نعم يمكن أن يسمع سفيان من يزيد بمكة

حين اجتماعهما فى الموسم لا أن ابن عيينة توطن بمكة عند ذاك وكان يزيد يسكن بها أيضاً ثم تحول إلى الكوفة غير أن هذا القدر لا يجديهم نفعاً لأن سماع شعبة والثورى — وهو أسن من ابن عيينة — عن يزيد قديم قبل تغيره ألبتة ، فلو كان هو تغير لكان التغير فى عهد سماع ابن عيينة لا من كان سماعه أقدم من سماع ابن عيينة ، فلو كان احتمال الخطأ فهو أكثر فى سماع ابن عيينة منه فى سماع غيره من قدماء أصحابه فيحتمل أنه كان تثبت بالكوفة أولا ثم أخطأ فى ترك الزيادة بمكة حين كان يروى لابن عيينة ثم لما رجع إلى الكوفة تذكرها فرواها على وجهها فاستوى الطرفان إتقاناً وطرأ السهو فى الوسط ولكن الحق : أنه يرويه على الوجهين قديماً وحديثاً كما يرويه عدى بن ثابت على الوجهين عند الدارقطنى لا أنه اضطرب فيه وإنما اختصر ، وليس الاختصار اضطراباً وعلى الأخص إذا كان أكثر من يروى عنه على الزيادة وهو أيضاً كان يرويها فى الأكثر وإنما تسور الخارجون عليه وعليهم ، والعبرة للداخل . وأما التغير : [فتلك شكاة ظاهر عنك عارها] ومع هذا فقد قال القائل [ومن ذا الذى يا مى لا يتغير] على أن سفيان بن عيينة أيضاً تغير فى آخره كما فى " التهذيب " فسبحان الذى يغير ولا يتغير .

وثالثاً : أن البخارى فى " جزئه " أخرج عن الحميدى عن سفيان أنه لما كبر الشيخ لقنوه: ثم لم يعد اه . فليس فيه ذكر مكة والكوفة فهذا يدل على أن الرواية المذكورة بالسياق المذكور خطأ على أن الحميدى من المخالفين لأهل الكوفة كما فى " التاريخ الصغير " للبخارى .

ورابعاً : إن سفيان مذهبه الرفع وإنه لم يجزم بالتلقن حيث قال : فظننت أنهم لقنوه ، ومع هذا فيمكن أنه قال ذلك حرزاً منه ، أو أراد ابداء احتمال بحثاً منه وابداء جواب كما يتفق كثيراً فى المجاوبات والمباحثات لا يتعين أن يكون الواقع هكذا .

وأما خامساً : فإن الاختلاف بين الرواة في أمثال هذا ربما يكون منهم مشياً على مختارهم فى العمل فإنهم فقهاء علماء فيعلون ما لم يروه مختاراً ويحذفونه ويثبته آخرون لعملهم به لأدلة قامت عندهم . وبالجملة فربما يزيدون و يحذفون مشياً على اختياراتهم ، ولذلك نظائر يطول الكلام بسردها فكما لا يكون حجة فى اثبات أحدهم لا يكون حاجة فى حذف بعضهم ، وإنما ينبغى الرجوع فى مثل هذا إلى القرائن والبحث من الخارج كى يتحقق الأمر ويتبين الفجر وليس من الانصاف فى مثله تفويق السهام إلى بعضهم لأجل أنه خلاف ما اختاره والله يقول الحق وهو يهدى السبيل . ثم إن البراء أيضاً تعرض لإراءة صلاة رسول الله ﷺ كما تعرض ابن مسعود فى حديثه وذلك عند أحمد فى "مسنده" (٤ — ٢٨٨) عن يزيد بن البراء قال : « قال أبى اجتمعوا فلأريكم كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ وكيف كان يصلى » الخ وكذا عند أحمد فى "مسنده" (٤ — ٢٩٢) من طريق شعبة عن يزيد عن ابن أبى ليلى حديث آخر عن البراء يحدث قوماً فيهم كعب بن عجرة قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول للأنصار » الخ وكأن هذا الحديث وحديث الترك فى مجلس واحد فدل على التثبت والاطراد فى الأمر وليس أن يقضى الواحد على الجمع من سواء الطريق . وبالجملة فقد توارد رواة الكوفة على هذه الزيادة وتخرج الحديث عندهم فإذن لاحق لأحد أن يزاحمهم فى مجلسهم ههنا أيضاً ويتحكم عليه من غيب ، أو يحكم على الغائب . فالحاصل أنه قد آل هذا البحث التاريخى وكذا البحث الحديثى إلى صحة الاحتجاج بحديث البراء مع صحة الزيادة من غير أن يقاوم ما ذكروه فى التضعيف والله ولى الإعانة والتوفيق انتهى ما أفاده الشيخ فى كتابيه مع زيادة كلمات وإيضاحات من الراقم بترتيب وتعبير يسهل تعاطيه على الناظر .

أدلة الحنفية فى ترك الرفع ما عدا حديث ابن مسعود وحديث البراء بن عازب

ولنا أدلة أخرى فى ترك الرفع غير ما ذكر نذكرها فى ما يلى :

منها : ما روى الأسود قال : « رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه فى أول تكبيرة ثم لا يعود » رواه أبوبكر بن أبى شيبة والطحاوى (١ — ١٣٣) من طريق الحسن بن عياش وراجع للتحقيق " نيل الفرقدين " (ص — ٩٩ وما بعدها) قال فى " الدراية " : رجاله ثقات . وبالجملة فاسناده صحيح .

ومنها : ما رواه عاصم بن كليب عن أبيه : « أن علياً رضى الله عنه كان يرفع يديه فى أول تكبيرة من الصلاة ثم لا يرفع بعد » رواه الطحاوى (١ — ١٣٢) من طريق أبى بكر النهشلى ، ورواه ابن أبى شيبة والبيهقى قال فى " الدراية " : رجاله ثقات اه . قال الزيلعى : وهو أثر صحيح ، وقال البدر العينى : على شرط مسلم وانظر " نيل الفرقدين " (ص — ١٠٩ وما بعدها) فاسناده صحيح أيضاً .

ومنها : ما رواه ابراهيم قال : « كان عبد الله لا يرفع يديه فى شئ من الصلاة إلا فى الافتتاح » رواه الطحاوى (١ — ١٣٣) ورواه أبوبكر ابن أبى شيبة . قال النيموى : واسناده مرسل جيد اه .

ومنها : ما رواه أحمد بن يونس قال حدثنا أبوبكر بن عياش قال : « ما رأيت فقيهاً قط يفعله يرفع يديه فى غير التكبيرة الأولى » رواه الطحاوى و سنده قوى (١ — ١٣٤) عن ابن أبى داؤد عن أحمد بن يونس الخ . وابن أبى داؤد يأتى ذكره ، فصحة سنده ظاهر .

ومنها : ما رواه مجاهد قال : « صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا فى التكبيرة الأولى من الصلاة » . رواه الطحاوى (١ — ١٣٣) من

طريق أبي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد ، ورواه ابن أبي شيبة والبيهقى فى " المعرفة " حكاه النيموى واسناده صحيح ، وابن أبي داؤد فى اسناده شيخ الطحاوى هو ابراهيم بن أبي داؤد كما فى أوائل الطحاوى . قال فى " اللسان " من ترجمة الطحاوى عن تاريخ مصر: وسمع الكثير أيضاً من ابراهيم بن أبي داؤد الضريس وكان من الحفاظ المكثرين اه . حكاه الشيخ فى " نيل الفرقدين " و مثله فى كتاب " رجال الطحاوى " المطبوع . وله ترجمة طويلة فى " معجم البلدان " للياقوت وفيه : وكان حافظاً ثقة . كما حكاه الشاه إحسان الله السندى. قال الشيخ : واعترضوا بأن فى سنده أبا بكر بن عياش وقد تغير بآخره . قلت : هو ثقة وأخرج له الشيخان فى الاحتجاج ، والراوى هنا هو أحمد بن يونس وهو من أصحابه القدماء أخذ عنه قبل الاختلاط والبخارى أخرج له فى أكثر من عشرين موضعاً فالحاصل أن روايته هنا قوية جداً .

ومنها: رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً قال: «ترفع الأيدى فى سبع مواطن إذا قام إلى الصلاة، وإذا رأى البيت، وعلى الصفا ، والمروة ، وفى جمع ، وفى عرفات ، وعند الجمار ، واسناده حسن » رواه ابن أبي شيبة موقوفاً والطبرانى من طريق النسائى مرفوعاً . قال الشيخ فى "نيل الفرقدين" (ص-١١٩): وقد بحث فيه طويلاً: فالاسناد قوى ومتابعته أيضاً فى التخريج - أى للزيلعى- كافية ويكفى فيه وجود النسائى ؛ فإنه على ما علم من عادته لا يروى ساقطاً ولا عن ساقط وتعللوا فيه بالاختلاف فى الوقف والرفع وبأنه ليس فيه « لا ترفع الأيدى إلا فى سبع مواطن» . والحديث إن شاء الله تعالى خرج من مشكاة النبوة وكأنه تتمة ما أخرجوه فى (باب السجود على سبعة أعظم) من طريق طاؤس عن ابن عباس ، وقد روى موقوفاً ومرفوعاً على الوجهين الخ وراجع "نصب الرأية " (١ ــ ٣٩٠ وما بعدها) .

ومنها : ما روى عن أبي هريرة « أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة و

يكبر فى كل خفض ورفع ويقول : إنى أشبهكم بصلاة رسول الله ﷺ » حكاه الحافظ أبوعمر فى " الاستذكار " كما فى " تعليق الموطأ " والبدر العينى فى " مبانى الأخيار " عن " التمهيد " كما فى " نيل الفرقدين " (ص — ١٢٢) وراجعه للتفصيل .

ومنها : ما روى عن عباد بن الزبير مرسلاً : « أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه فى أول الصلاة ثم لم يرفعها فى شئ حتى يفرغ » أخرجه البيهقى فى " الخلافيات " كما فى " نصب الراية " (١ — ٤٠٤) وعباد تابعى — ابن عبد الله بن الزبير — . قال الشيخ : وقد بحثت عن رجال إسناده فآل البحث إلى أنه صحيح ، والحافظ فى " الدراية " أمر بالنظر فى اسناده وقد امتثلت أمره فحققته من كتب الرجال فهو مرسل جيد أنظر ذلك التحقيق فى (ص — ١٢٤) من " نيل الفرقدين " . وقال الشيخ أيضاً : وهذا هو الذى وقع فى بعض كتب الحنفية منسوباً لعبد الله بن الزبير فشنع عليهم ابن الجوزى ، وقد نقل عن " مجمع الزوائد " للهيثمى عن عبد الله بن الزبير ، والظاهر هو عباد بن عبد الله بن الزبير ووقع فيه الخطأ من الناسخين . انظر " نيل الفرقدين " .

ومنها : ما روى عن ابن عمر مرفوعاً : « إن النبى ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود » رواه البيهقى فى " الخلافيات " وأخرجه الزيلعى فى " نصب الرأية " (١ — ٤٠٤) من طريق عبد الله بن عون الخراز عن مالك عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر الخ . قال البيهقى : قال الحاكم هذا باطل موضوع ولا يجوز أن يذكر إلا على سبيل القدح فقد روينا بالأسانيد الصحيحة عن مالك بخلاف هذا اه . قال الشيخ : واسناده المذكور فى التخريج صحيح ، ولم يذكر الزيلعى أول اسناده حتى ينظر فيه غير أن دأبهم جرى على أنهم يذكرون المعلق مثله من مخرجه ولو كان قبله ضعيف فى السند لابد أن يخرجه منه كيلا يلتبس الأمر ، وقد ثبت عن ابن عمر ترك الرفع فعلاً كما تقدم فى أثر

مجاهد عنه فإذن لا استبعاد فى صحة روايته المرفوعة أيضاً . قال فى " نيل الفرقدين " (ص ـــ ١٢٧) : قلت هذا حكم من الحاكم لا يكفى ولا يشفى ، وعبد الله بن عون هذا بغدادى كما فى " الخلاصة " من رجال مسلم أخرج عنه بدون واسطة . ومن كبراء الرجال جده أمير مصر كما فى " التهذيب " ، وهو أيضاً أمير كما فى " الخلاصة " يعد من الأبدال ورجاله يكونون معروفين وغاية ما يكون بينه وبين الحاكم رجلان كما يعلم بالتصفح فى " المستدرك " فى الطبقتين فكيف أعوز الحاكم معرفة من أوجده ولم يعينه ، والأمر أنه لم يجد أحداً يرميه فيه معيناً ، فإن هذا قد يقبح عند السامعين وخاف زحام الناس عند الغدو من المزدلفة فأدلج ورمى بالليل ليستريح وقد استراح وإذا لم يكن عنده علم بمن أوجده فهلا حملوه على أن مالكاً هو الذى فيه أوهم أى أسقط شيئاً فشيئاً حتى لم يبق فيه شيئاً لهم وقد ذكره جماعة كما مر ، والحديث قد أخرجه مدونوا "المدونة" فى أدلة الترك عن ابن وهب وابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة » اهـ ليس فيه غيره من الرفع والترك لكنهم سردوه فى أدلة الترك فليكن ههنا كذا وليس عندهم إلا استبعاد ، وليس بشئ فى الاختلاف المباح . وغاية ما يخافون زيادة « ثم لا يعود » ولو قبل منى الناس لسامحناهم فى هذه الزيادة وهذا الحكم منه كما فى حديث الكنز فى القراءة أوجد فيه شقوقاً يدل على أنه عزم من الأول على الاعلال كيفما كان وهو هذا انتهى كلامه . قال الراقم عفا الله عنه: سياق كلام الحاكم يدل على أنه لم يجد فى سنده مغمزاً فلذا عارضه بحديث مالك المشهور وإلا لكان الأهم الجرح فى سنده حتى يسقط ، واسقاطه بالمعارضة دليل على أنه لم يجد لاسقاطه دليلاً فى الإسناد وإن المعارضة تكون عند قوة دليل الخصم كما لا يخفى . ثم إذا كان عند الراوى نصاً فى ترك الرفع ما عدا الافتتاح فلا يبعد أن يزيد فيه « ثم لا يعود » تفهيماً لمغزاه ومرماه كما سبق

إليه الإشارة من الشيخ رحمه الله تعالى والله أعلم . وقال الشيخ عابد السندى فى " المواهب اللطيفة " كما فى " التعليق الصبيح " بعد نقل كلام الحاكم هذا : قلت تضعيف الحديث لا يثبت بمجرد الحكم وإنما يثبت ببيان وجوه الطعن . و حديث ابن عمر الذى رواه البيهقى فى خلافياته رجاله رجال الصحيح فما أرى له ضعفاً بعد ذلك اللهم إلا أن يكون الراوى عن مالك مطعوناً لكن الأصل العدم فهذا الحديث عندى صحيح لا محالة اهـ والحاصل أن ترك الرفع فيما عدا الافتتاح عمل كبار الصحابة مثل عمر وعلى وعبد الله وعمل كبار التابعين وتبعهم ما يكفى حجة للحنفية فى مسلكهم الذى اختاروه . قال الحافظ علاء الدين فى " الجوهر النقى " (١ ـــ ١٣٩ وما بعدها) : وقوله : ثم عن الخلفاء الراشدين ممنوع إذ قد صح عن عمر وعلى رضى الله عنهما خلاف ذلك كما تقدم . . . . ولم أجد أحداً ذكر عثمان رضى الله عنه فى جملة من كان يرفع يديه فى الركوع و الرفع منه ، وقوله : ثم عن الصحابة والتابعين ، فتساهل فإن فى الصحابة من قصر الرفع على تكبيرة الافتتاح كما تقدم وكذا جماعة من التابعين منهم الأسود وعلقمة وابراهيم وخيثمة وقيس بن أبى حازم والشعبى وأبواسحاق وغيرهم روى ذلك كله ابن أبى شيبة فى " مصنفه " بأسانيد جيدة ، وروى ذلك أيضاً بسند صحيح عن أصحاب على وعبد الله وناهيك بهم وقد ذكرنا أكثر ذلك فيما تقدم آهـ . قال الشيخ فى " نيل الفرقدين " (ص ـــ ١٤٢) : قلت وكذا هو مذهب المغيرة والحسن بن صالح وسفيان الثورى ووكيع واسحاق بن أبى اسرائيل آهـ . و قال : فلم يكن هناك تفرد ولا شذوذ بل ما يروونه هو الواقع فى الكوفة عند رواتها تواتراً وتوارثاً مستمراً آهـ .

قال الشيخ : والمسألة كانت مفروغاً عنها فى الكتب لم تكن داعية قوية لهذا الاطناب غير أنى رأيت قد طال شغبهم فيها وكثر لومهم على الحنفية فأطلت فيها بعض الاطالة تنبيهاً للقاصرين ، وقد نقل عن على رضى الله عنه :

« العلم نقطة كثرها الجاهلون » .

يقول الراقم : وكذلك أطنبت وأسهبت فيها وعانيت فى انتقاء نتف مختارة من رسالتى الشيخ فيما له صلة بالمقام حرصاً على إبراز نماذج غالية من جواهر علوم الشيخ بترتيب وتأنيق قاسيت فيه بعض المقاساة ويكاد يقتنع بما فى هذه الوريقات من لم ينتهز فرصة للغوص فى عباب رسالتى الشيخ ، ومع هذا فقد أرجو القارئ الكريم المنتقد الخبير أن يطالعهما بإمعان ودقة فإنهما تضمنا علماً غزيراً فياضاً يتجلى فيهما ما رزق الله الشيخ من الثروة العلمية والتوسع فى المادة والاكتناف بنواحي البحث القاصية ومعارفه الناضجة التى قلبتها أفكاره ظهراً لبطن كل ذلك بأسلوب يترقرق خلاله نصفة وبعد عن العصبية المذهبية ونزاهة لسان فى معترك الخصام . وأريد أن أختم هذا البحث بمناظرة الإمام أبى حنيفة فقيه الأمة والإمام الأوزاعى محدث الشام وفقيهها . ذكر الإمام السرخسى فى كتابه "المبسوط" (١ — ١٤) وابن الهمام فى "الفتح" (١ — ٢١٩) و الحارثى فى "جامع المسانيد" (١ — ٣٥٢ و ٣٥٣) والموفق المكى فى "المناقب" من طريق سليمان الشاذكونى عن سفيان بن عيينة : قال : اجتمع أبوحنيفة و الأوزاعى فى دار الحناطين بمكة فقال الأوزاعى لأبى حنيفة : ما بالكم — وفى رواية : ما بالكم يا أهل العراق — لا ترفعون أيديكم فى الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه ؟ فقال أبوحنيفة : لأجل أنه لم يصح عن رسول الله ﷺ فيه شئ ، قال : كيف لا يصح ؟ وقد حدثنى الزهرى عن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ : «أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه . فقال له أبوحنيفة : وحدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن ابن مسعود : « إن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يعود لشئ من ذلك » . فقال الأوزاعى : أحدثك عن الزهرى عن سالم عن أبيه وتقول

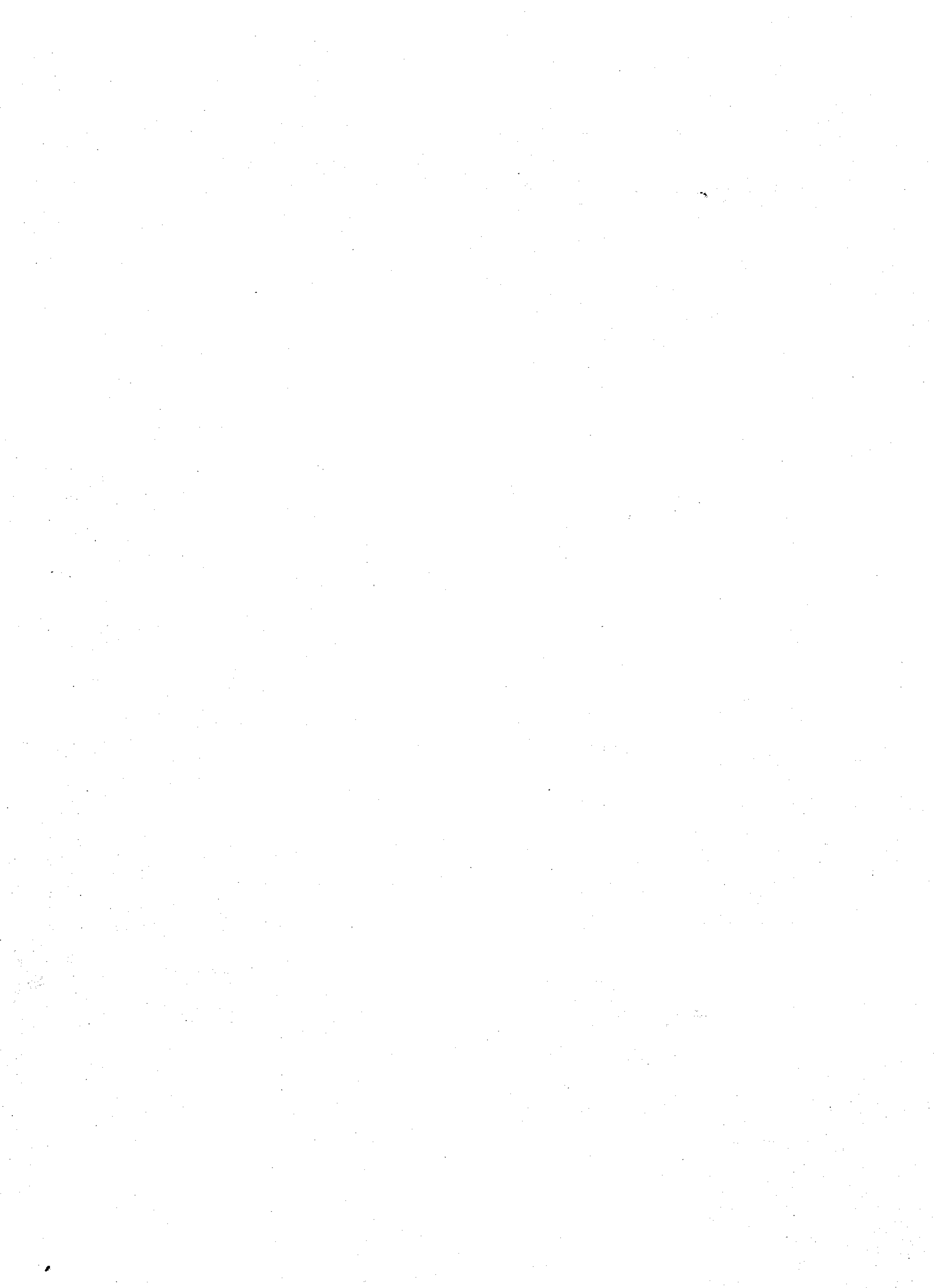
حدثنى حماد عن إبراهيم ! فقال له أبوحنيفة : كان حماد أفقه من الزهرى ، وكان إبراهيم أفقه من سالم ، وعلقمة ليس بدون ابن عمر فى الفقه ، وإن كانت لابن عمر صحبة وله فضل ، فالأسود له فضل كثير ، وعبدالله هو عبدالله . فسكت الأوزاعى" اه . وذكرها الشيخ عابد السندى فى " ترتيب مسند أبى حنيفة " برواية الحصكفى (ص — ٥٠) وذكرها غير واحد من أرباب التآليف و المآخذ هى هذه وقد تكلموا فى الحارثى والشاذكونى ، وقد تقدم الكلام فى توثيق الحارثى واستفادة الحافظ فى " التهذيب " عنه وقد ذكر فى " تذكرة الحفاظ " : الشاذكونى بما يحتج به فى مثل هذه الأمور كما حققه فى " إعلاء السنن " (٣ — ٧٥) . وقال السرخسى بعد حكايتها وتبعه ابن الهمام فى " الفتح " أن أبا حنيفة رجح روايته بفقه الرواة كما رجح الأوزاعى بعلو الإسناد ، وهو المذهب المنصور عندنا ؛ لأن الترجيح بفقه الرواة لا بعلو الإسناد اه .

قال الراقم عفا الله عنه : وهو مذهب الفقهاء المحدثين ويتضح ذلك مما أذكر ، ويتقوى به ما ذكره الإمام أبوحنيفة . قال أبوعبد الله الحاكم فى كتابه " علوم الحديث " (ص — ١١) بإسناده عن على بن خشرم قال قال لنا وكيع : أى الإسنادين أحب إليك : الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ؟ فقلنا : الأعمش عن أبى وائل . فقال : يا سبحان الله ! الأعمش شيخ ، وأبو وائل شيخ ، وسفيان فقيه ، ومنصور فقيه ، وإبراهيم وعلقمة فقيه ، وحديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتدواله الشيوخ اه . وقد عقد فى ذلك فصلاً فراجعه . وذكره العراقى فى " شرح ألفيته " (٣ — ١٠٦) وفيه : سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه . وذكر العراقى أيضاً : روينا عن ابن المبارك قال : ليس جودة الحديث قرب الإسناد ، بل جودة الحديث صحة الرجال . وروينا عن السلفى قال : الأصل الأخذ عن العلماء فنزولهم

أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة ، والنازل حينئذ هو العالى فى المعنى عند النظر والتحقيق ثم أنشد للسلفى فى هذا المعنى :

ليس حسن الحديث قرب رجال عند أرباب علمه النقاد
بل علو الحديث بين أولى الحفا ظ والإتقان صحة الإسناد
وإذا ما تجمعا فى حديث فاغتنمه فذاك أقصى المراد

ثم إن على هذا التحقيق لا تبقى قوة لما يدعون فى إسناد واحد بعينه أنه أصح الأسانيد ، وأقرب القولين أنه بالنسبة إلى صحابى واحد ، فعلى هذا إن كان مالك عن نافع عن ابن عمر أصح أسانيد حديث ابن عمر فليكن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أصح أسانيد عبد الله ، وقد صرح ابن معين بأن أجود الأسانيد الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله . ومن لى بأن أقول أنه كيف يساوى الأعمش حماد بن أبى سليمان فإن كان الأعمش عن إبراهيم أجود فليكن حماد عن إبراهيم أجود الأجود ، وراجع كلمة حماد بطريق ابن معين من "ميزان الذهبى" نقلاً من "كامل ابن عدى" وكذا ما فى تقدمة "نصب الرأية" وللبسط مقام آخر ، وإنما الغرض هنا الكفاية بالإشارة ، وأضف إلى ذلك ما قاله ابن المدينى ووافقه الإمام أحمد بن حنبل حين تفاوض على بن المدينى وابن معين فى مسجد الخيف فى مسألة الوضوء من مس الذكر كما هو عند الدارقطنى والحاكم والبيهقى وغيرهم من طريق الحافظ رجاء بن المرجى فى مناظرة طويلة ما لفظه : « وإذا اجتمع ابن عمر وابن مسعود واختلفا فابن مسعود أولى بأن يتبع » فهذا ما ذهب إليه الإمام أبوحنيفة من اختيار حديث عبد الله وترجيحه على حديث ابن عمر وتقدم الكلام فى تصحيح حديث ابن مسعود سنداً وتعاملاً بما فيه كفاية . والله سبحانه ولى التوفيق والرشاد .



بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الابواب والابحاث من معارف السنن

(الجزء الثاني)

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة
باب الإسفار بالفجر	٣٩
تحقيق حديث الإسفار ومعناه وأنه رواه سبعة من الصحابة	٤٠
بيان اختيار الحافظ ابن حجر مذهب الحنفية فى الفجر	٤٢
وجوه ترجيح الإسفار وتحقيق حديث التغليس فى الشتاء والاسفار فى الصيف	٤٤
الرد المشبع على كلام صاحب "التحفة" فى مسألة الإسفار	٤٥
باب ما جاء فى التعجيل فى الظهر	٤٦
بيان المذاهب فى الظهر	٤٧
باب ما جاء فى تاخير الظهر فى شدة الحر	٤٩
بيان اختلاف الأقاليم والبلاد فى تحديد الظلال فى الزوال	٤٩
حديث الابراد بالظهر ومن ذهب إليه من الأئمة	٥٠
شرح قوله : " من فيح جهنم " وتحقيق ذلك بأدلة العقل والنقل	٥١ — ٥٤
هل الإبراد مختص بشدة الحر أو بالصيف قولان للحنفية	٥٤
اعتراض الترمذى على تأويل الشافعى فى حديث الإبراد	٥٥
الرد على صاحب "التحفة" فى أن الترمذى ليس بشافعى لأنه رد كلامه	٥٦
حديث " فيئ التلول " يدل على شدة تأخير الظهر والرد على من حرف معنى الإبراد	٥٧
باب ما جاء فى تعجيل العصر	٥٨
بيان مذاهب الأئمة فى صلاة العصر	٥٨
اتفاقهم فى تعجيل المغرب وتأخير العشاء واختلافهم فى البقية	٥٩
تحقيق أن أحاديث أول الوقت كلها معلولة ضعيفة	٥٩
وقت العصر وشرح قوله والشمس فى حجرتها	٦١

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

٣٤

الموضوع | الصفحة

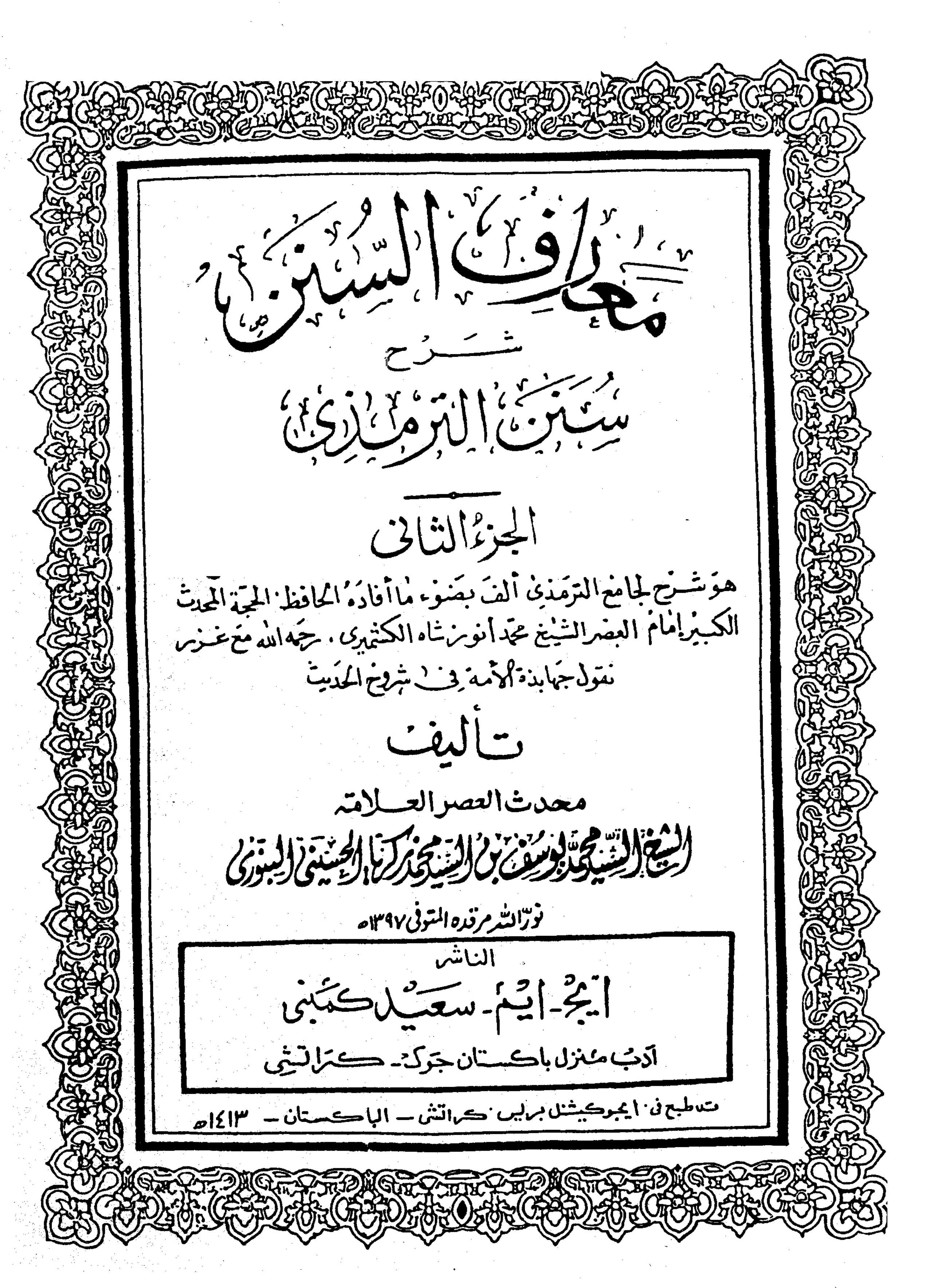
الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

(باب رفع اليدين عند الركوع)

الموضوع | الصفحة

الموضوع — الصفحة



معارف السنن

شرح

سنن الترمذي

الجزء الثاني

هو شرح لجامع الترمذي ألف بضوء ما أفاده الحافظ الحجة المحدث الكبير إمام العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميري، رحمه الله مع غرر نقول جهابذة الأمة في شروح الحديث

تأليف

محدث العصر العلامة

الشيخ السيد محمد يوسف بن السيد محمد زكريا الحسيني البنوري

نور الله مرقده المتوفى ١٣٩٧ھ

الناشر

ايچ-ايم-سعيد كمپني

ادب منزل باكستان چوك - كراتشي

قد طبع في: ايجوكيشنل بريس - كراتشي - الباكستان - ١٤١٣ھ

الطبع چهارم

قد طبع فی " ایجوکیشنل بریس" کراتشی،